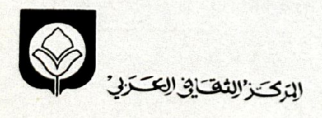
إيلاف قريش

رحلة الشتاء والصيف

فكتور سَحّاب

دكتور دولة في التاريخ ـ الجامعة اللبنانية
باحث زائر في جامعة جورجتاون ـ واشنطن
حائز على منحة فولبرايت للأبحاث







* **إيلاف قريش**، رحلة الشتاء والصيف
* **تأليف فكتور سحّاب**
* **الطبعة الأولى**، أيار/مايو 1992

* الناشر: **كومبيونشر والمركز الثقافي العربي**

■ كومبيونشر: بيروت ـ فندق البوريفاج ـ ص.ب. ١١٣/٥٢٨٣ ت: ٨٣٢٢٦٣ ـ فاكس: LE٨٢١٨٦٢

■ المركز الثقافي العربي
● بيروت ـ ص.ب. 113/5158: ت: 352826 ـ تلكس NIZAR 23297LE
● الدار البيضاء ـ ص.ب. 4006(الاحباس) ـ فاكس ـ 305726 ـ ت: 271753

الاهداء

الى عرفان شهيد
عربون محبة وامتنان

مقدمة

ـ أ ـ توسّلاً إلى تحقيق بعض أغراض هذا المبحث، يُلاحَظ ما يلي:

١ ـ تتوسط الجزيرةُ العربية بحرين عظيمين هما المحيط الهندي من الجنوب والشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال والغرب. كذلك تتوسط ثلاثَ قارات كانت مهد الحضارات منذ القدم ولا تزال محطّ نشاط إنساني حضاري وسياسي وتجاري كبير، هي آسية شرقاً وإفريقية غرباً وجنوباً وأوروبة غرباً وشمالاً. ويرى باحثون أنه كانت «لجزيرة العرب على الدوام مكانة لدى بقية العالم، يَضْمَنُها وضعُها الجغرافي [هذا]، كفاصل بين بحرين. إذ يختلف مناخ البلاد المطلّة على المحيط الهندي وما والاها شرقاً حتى الصين، اختلافاً كاملاً عمّا في حوض البحر المتوسط. ولذا اعتُدَّت منتجات شرق إفريقية والهند وإندونيسية والصين نادرة في الغرب، فارتفعت أسعارها... وأَلِفَتْ بلادُ العرب وسكانُها اليونانَ والرومانَ، وكذلك وقعت جزيرة العرب [في الوقت ذاتِهِ] عند عتبة الهند والصين، وأنتجت بضائع غلا ثمنها في أسواق الغرب... وكان الاقبال على اللُبان والمر والأفاويه هو الأشد»[١] ولم تكن تلك حالة معزولة في التاريخ. فكلّما كانت البلاد الواقعة إلى الجنوب والشرق من البحر الأحمر تنتج منتجات تحتاج إليها البلاد الواقعة إلى الشمال والغرب من البحر الأحمر حاجة ماسّة، كانت منطقة الجزيرة العربية وما صاقبها من خطوط بحرية عبر البحر

---

(١) Husein, Raef T.A.: The Early Arabian Trade and Marketing, **Islamic Quarterly**, vol. 30 (1986), p.109. وانظر أيضاً: SANLAVILLE, Paul: Des Mers au Milieu du Désert, Mer Rouge et Golfe Arabo-Persique, dans **L'Arabie et ses Mers Bordières,I** , sous la direction de Jean-François Salles, GS Maison de l'Orient, Lyon 1988; p.10.

الأحمر أو عبر الخليج ونهر الفرات والصحراء السورية، تتحول إلى موضوع صراع دولي بين الدول الكبرى ذات المصلحة في تجارة هذه المنتجات. ذلك كان الحال عندما كانت الأفاويه والبخور والفضة والحرير وما عداها، مـوادّ «استراتيجية» بمقاييس عصرها. وذلك هو الحال اليوم بعد ظهور النفط شرق البحر الأحمر. ومثلما تتأثر أسعار النفط في عالمنا اليوم بالأحداث، صغيرها وكبيرها، كانت تجارة منتجات الشرق تتأثر في الزمان الغابر. حتى قيل إنه لو: «جاءت الأنباء تخبر عن عاصفة هوجاء في المحيط الهندي، لارتفعت الأسعار ارتفاعاً مذهلاً»[١]، في أسواق الغرب القديم.

٢ ـ في وقت ما، قبل ظهور الاسلام، تسلّمت قريش ومدينتها مكّة المكرّمة، أزمّة تنظيم التجارة الدولية بين الجنوب والشرق وبين الشمال والغرب. وكانت تحتاج من أجل بلوغ غايتها هذه إلى جمع جهد القبائل العربية الراغبة في استثمار أموالها في هذه التجارة، وإلى تحييد القبائل التي قد ترغب في غزو القوافل التجارية. كذلك كانت تحتاج إلى دعم زعامتها السياسية والاقتصادية بالوسائل المتاحة، ومنها ضمان نوع من الولاء الديني والعقيدي لقريش ولمكة، ومنها أيضاً إشراك ما أمكن من قبائل العرب في المواسم والأسواق المتنقّلة، حيث يجتمع عامة عرب الجزيرة على مكاسب هذه التجارة، ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتبارون في محافل الأدب والشعر. فكان جرّاء هـذا المشروع الجماعي الخطير، أن أخذت تتجمع من حول هذا المشروع ملامح نزوع وحدوي في مختلف وجوه الحياة.

إذا انطلقنا من هذا التصوّر المبدئي فسيكون في مَكنتنا أن نلج موضوع «إيلاف قريش»، وفي ذهننا أن الايلاف كان تطوراً بالغ الخطورة على صعيدين: أولهما، صعيد خارجي يختصُّ بتسلّم العرب أزمّة الخطوط التجارية الدولية المارّة عبر ديارهم، بين حوضي البحرين العظيمين واستعادة العرب لدور الوساطة التجارية، وهو دور تؤهلهم له مكانة بلادهم في الجغرافية السياسية للعالم

(١) Husein, ibid, p 114.

«القديم»، وثانيهما، صعيد داخلي يختصُّ بالبذور التوحيدية التي تنشأ من مثل هذا الالتفاف حول المشروع العربي الواحد واحتمالات تطوير أثره الفاعل في كل الميادين السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية. وهما أمران يجعلان للايلاف وفهمه مكانة عظيمة في وعي العرب لتاريخهم الغابر، وفي فهم كثير من حقائق الجغرافية السياسية العربية، التي بقيت لنا منها اليوم عناصر مما سلف من أوضاع، وفي الايحاء بالسلوك المحتمل الذي يستطيع العرب اليوم أن يسلكوه، لا في استعادة أزمّة دورهم في منطقتهم حيال قوى الخارج فقط، بل في الاهتداء إلى مشروع يجمعهم على مصلحة مشتركة ذات أثر توحيدي متعاظم يؤدي إلى التفافهم حول هذا المشروع، ويدعم في الوقت نفسه قدرتهم على المبادرة في ديارهم.

يقول الهَمْداني: «لولا أن الله عزّ وجلّ خصّ بلطفه كل بلد من البلدان وأعطى كل إقليم من الأقاليم بشيء منعه غيرهم لبطُلتِ التجـارات وذهبت الصناعات ولما تغرّب أحد ولا سافر رجل ولتركوا التهادي، وذهب الشراء والبيع والأخذ والعطاء. إلا أن الله أعطى كل صقع في كل حين نوعاً من الخيرات، ومنع عن الآخرين، ليسافر هذا إلى بلد هذا، ويستمتع قوم بأمتعة قوم[١]. ولعل أعظم «نوع من الخيرات» اختُصّ به العرب هو تـوسّطهم هـذا بين البحار والقارات، فتوسطوا في التجارة والثقافة والحضارات، وكانوا وسيلة اتصال بين مختلف الأمم، فبلغوا في هذا ما لم يبلغه كثير من الأمم غيرهم. ولذا يصبح فهم العرب للايلاف فهماً للذات وللمكانة في العالم وللعلاقة بمن عداهم من أمم.

* * *

ـ ب ـ ثمة من يعتقد أن ظهور الاسلام قبل أربعة عشر قرناً ونيِّف، جاء من فراغٍ سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي كامل. إلا أن عدداً من الباحثين في

(١) الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب: كتاب البلدان، ليدن، ١٣٠٢ هـ.، ص ٢٥١. وانظر حمّور، عرفان محمد: أسواق العرب، دار الشورى، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٥.

دراسات مختلفة، أثبتوا بجهود دؤوبة، ولو انها موزعة مبعثرة، أن القرن الذي سبق ظهور الاسلام، كان، على الأقل، حافلاً بأحداث غاية في الخطورة في منطقة الحجاز وأطرافها. وهذه الجهود، على كونها تستحق الثناء والتقدير، افتقرت عموماً إلى الرؤيا التاريخية الشاملة والنظرة العامة إلى المسار الذي دَرجت فيه هذه الأحداث الجسام، في الاتجاه الذي تَوَّجَهُ ظهور الاسلام فيما بعد. فجاءت وفرة التفصيل والوغول في الجزء راجحةً على مساعي البحث في استنباط الرؤيا الشاملة ضمن المسار التاريخي العام.

ولقد تعدّدت تعريفات العلماء «للايلاف». ورأى عرفان شهيد أن الكلمة اكتسبت معناها المخصوص بعد الاسلام، فقال محمد بن حبيب في «المحبّر» إن الايلاف العهود. أما الطّبري فقال إنه العِصَم أي المعاهدات التي ضمنت في جانبها العملي تسيير رحلتي الشتاء والصيف. وفيما تناول محمد حميد الله في مقالته «الايلاف» سنة ١٩٥٧، على مدى ثماني عشرة صفحة مسألة نشوء مكة ومحاولة معرفة الملوك الذين عَقدت قريش معهم المعاهدات لتجارتها، انصرف اهتمام ابراهيم بيضون في أربع عشرة صفحة إلى دراسة السلطة السياسية التي أدارت «الايلاف»، عبر دار الندوة، وما اعترى هذه السلطة السياسية في مكة من وهنٍ وواجهها من عقبات واضطرابات. أما ر. سيمون فصرف جل اهتمامه إلى الناحية التجارية والأشهر الحرم. وكتبَ صالح درادكة في مقالته «إيلاف قريش» سنة ١٩٨٤ رؤياه في النظر إلى «الايلاف». وخصّص سعيد الأفغاني فصلاً من كتابه «أسواق العرب» بالايلاف. إلا أن هذا المشروع، الاقتصادي في الأصل، يظل في حاجة إلى دراسة شاملة تتناول جميع تفرعاته وآثاره الخطيرة في تطور المسار الوحدوي في الحجاز، وفي تسيير التجارة الدولية عبر الجزيرة العربية وأطرافها قبيل الاسلام.

إن الايلاف كان في الأصل مجموعة من العهود السياسية التجارية، غرضها، فيما تكاد تُجمع عليه المصادر، ضمان قيام قريش بالتجارة عبر جزيرة العرب، من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال، وهو ما سنصطلح على تسميته: تجارة الشرق أو التجارة الشرقية، تيسيراً للعبارة. لكن الايلاف

كان، في سياقه التاريخي، العمود الفقري الذي قامت عليه حركة تاريخية تعدّت النطاق التجاري. فإذا كان الايلاف أولاً هو البديل الذي وفّرته القبائل العربية البدوية، للحلول محل الخطوط التجارية المضطربة بين الشرق والغرب وبين الجنوب والشمال، عبر البحر الأحمر والخليج وامتداداتهما الصحراوية البريّة، فإن الايلاف أيضاً أنشأ من حول المشروع التجاري نَوى علاقات دينيّة وسياسية ولغوية واجتماعية بين هذه القبائل العربية، مهّدت لتوحّدها شبه التام لدى ظهور الاسلام.

إن هذه الحركة التاريخية، بمظاهرها المختلفة، وبتحركها في سياق الصراع الدولي بين القوى الكبرى في ذلك الوقت، وبخاصة دولة الساسانيين الفارسية، ودولة بيزنطة الرومانية، هو موضوع الدراسة في هذه الأطروحة: «إيلاف قريش». وهي أطروحة آمل أن تسُدّ فراغاً في هذا المجال المهم من مجالات التاريخ العربي غير المستقصاة، وأن تلقي ضوءاً على أهم الأحداث التي كان شأنها إعداد القبائل العربية والساحة السياسية للمآل التوحيدي لدى ظهور الاسلام.

يقول شبرنغر إن التجارة الدولية ظهرت لدى العرب قبل الميلاد. وأهّلهم لهذه المهمة موقع بلاد العرب الوسيط والبحر الأحمر والخليج، وخصائص الجمل ونوع السلع التي كان يحتاج إليها عالم البحر المتوسط (العالم القديم)، من منتجات شواطىء الهند والصين وإفريقية، ومن منتجات العرب أنفسهم. ولذا كان موقع بلاد العرب الوسيط هذا مجلبة لأطماع القوى الكبرى. وأول ما ظهر من الاهتمام الأوروبي بطرق التجارة الغربية على الأقل، ما بدا من الاسكندر المقدوني الذي أطلّ على المحيط الهندي في فتوحاته. لكن سقوط السلوقيين وانحسار الحكم الاغريقي أعادا الطموح الهليني ثم الروماني إلى حدود الاكتفاء بالبحر الأحمر منفذاً إلى الشرق، حتى كانت محاولة الامبراطور ترايانوس (Trajanus) الفاشلة في الخليج، أوائل القرن الميلادي الثاني. وقد دارت حروب الاغريق مع الفرس، ثم رومة مع الفرس، ثم بيزنطة مع الفرس قروناً طويلةً حول محاولة السيطرة على الطرق التجارية عبر بلاد العرب. ويبدو هذا جلياً من

التنظيمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي وضعها كل من الامبراطوريتين الرومانيّة والبيزنطيّة لتنظيم طرق الصحراء وحمايتها، بإقامة سلسلة من الحصون على مشارفها، وعقد مُحالفات مع زعماء القبائل العربيـة فيحمون القـوافل التجارية لقاء مزايا مالية وسياسية أو لقاء حصة في التجارة الدولية. وكان لهذا الدور فضل عظيم في ازدهار ممالك الأنباط وتدمر ودورا والحَضْر والحيـرة وغيرها.

وبعد مضي زمـان على استقرار الحدود البيزنطيّة الساسانية عند نهر الفرات عموماً، أخذت بيزنطة تعزّز محاولتها لتأمين الطريق التجارية عبر البحر الأحمر والسيطرة على ضفتي البحر الآسيوية والافريقية. وكان الاستيلاء الحبشي على اليمن في القرن الميلادي السادس هدفاً مهماً من أهداف السياسة البيزنطية لضمان الخروج الآمن إلى المحيط الهندي، بعد اضطراب الحال في بادية الشام وعلى طول الخطوط إلى الخليج، من جرّاء الحرب المزمنة مع الفرس. غير أن القرصنة في البحر الأحمر ربما، دفعت البيزنطيين وحلفاءهم أحباش اليمن، إلى محاولة احتلال الشريط الغربي من جزيرة العرب، المطل على البحر الأحمر، إحكاماً للسيطرة البيزنطية على خطٍ تجاري مهم أخذت تتعاظم مكانته في التجارة الدولية، وهو خط القوافل العربية المارّ عبر مكة، لتتّصل تجارة البيزنطيين براً، من الشام إلى اليمن. وكان هذا الخط التجاري هو بالتحديد عصب الخط الذي تنظمه وتقوده مكة بموجب عهود «الايلاف». ولذا يَصعُب القول إن غزوة أبرهة صاحب الفيل وحليف بيزنطة لمكّة، جاءت بالمصادفة فقط، قريبة عهد بغزوة الغساسنة لخيبر من الشمال. لا ولم تكن مصادفة على الأرجح، أن اليهود في اليمن أيضاً كانوا خصوم الاحتلال الحبشي. ويمكن الركون إلى التفسير الذي يضـع هذه المظاهر جميعاً ضمن سياق محاولة بيزنطة للسيطرة على الطريق البريّ إلى اليمن. بل ان مسعى عثمان بن الحويرث إلى اصطناع المُلك على مكة باسم بيزنطة يَدرُج أيضاً في هذا السِّياق.

وأياً كان الاختلاف اللغوي في تفسير الايلاف، إلا أن المصادر العربية تتّفق على أنه كان المستند القانوني الذي أتاح تنظيم القوافل العربية عبر مكة في

خط يصل اليمن بالشّام والحيرة. وسواء أكان الايلاف من مآثر هاشم بن عبد مناف، والد جد الرسول، أم لا، فإنه كان قائماً فعلاً، ومعمولاً به في القرن الميلادي السادس. وكانت ثمة حاجة دولية ماسّة إلى استمرار قيامه بسبب الحروب الساسانية البيزنطية، وإخفاق الفريقين في إنشاء نظام مستقر يضمن استمرار التجارة وتدفقها (فشل يوسف أسار ذي نواس ثم فشل أبرهة في اليمن، وفشل ابن الحويرث في مكة مثلاً). وقد سمح الايلاف للقبائل العربية التي كانت تتبادل الغزوات، بالاتفاق على مشروع استغلال مشترك للطريق التجارية، فحظيت القوافل بالمرور الآمن في منازل القبائل العربية التي سارت إبلها في القافلة، أو تقاضت مكوساً لقاء حق المرور. وقام بفعل هذا نظام من التحالفات القبلية عظيم الاتّساع، أدّى إلى إنشاء عيش مشترك بين القبائل المستقلة، تطوّر مع الزمن في ميادين مختلفة، فظهرت معه بذور وحدة اقتصادية ودينيّة وسياسية ولغويّة واجتماعية ناشئة.

ولم يكن الايلاف أول محاولة لانشاء عمل مركزي عربي لاستثمار الطرق التجارية. فلعل تدمر وبُصرى وغيرهما حاولت ذلك من قبل. لكن إيلاف قريش ربما كان أوضح المحاولات وأكملها وأنجحها وأعظمها أثراً. إذ لم تقتصر آثار اجتماع القبائل حول الايلاف على الجانب الاقتصادي، بل تعدّتها إلى الأسواق الشعرية والعلاقات الاجتماعية والعقائد الدينية والـرابطة السيـاسية، فكـانت المعلّقات والمبارزات الشعرية في المواسم بذرةً ظهرت من حولها النوازع إلى تقارب اللهجات القبليّة، فأتمّ الاسلام ذلك بالقرآن الكريم. وتحوّل المكيّون في رابطة الحُمُس، إلى قيادة «أرستقراطية» ذات حرمة بين العرب، فتزعّموا مسائل الدين والتجارة غير منازَعين. وجاءت القبائل إلى البيت الحرام، كل يلبّي لصنمه في طواف موحّد. ولم تكن مصاهرات القرشيين في قبائل العرب قليلة الشأن في هذا المسار التوحيدي، على الصعيد الاجتماعي.

إن ما سلف من دراسات لايلاف قريش وللنزاع الساساني البيزنطي حول طرق التجارة الدولية، على جلال الكثير من هذه الدراسات، تناول هذين الأمرين كلاً على حدة، فلم يجمعهما في دراسة شاملة، على رغم ما بين الأمرين من

علاقة وثيقة واضحة. وليس من شك في أن جمعهما في هذه الأطروحة يعمّق أبعاد فهمنا لايلاف قريش في السياق الدولي لأحداث المشرق العربي، ولاسهام الايلاف في مواجهة مشكلات العرب وتحديات موقعهم بين القوى الكبرى.

وتحقيقاً لهذا الأمر كان لا بد من جمع المصادر العربية الاسلامية التي تناولت تجارة قريش وعصور الجاهلية وأحوال القبائل في الجزيرة قبل الاسلام، والمراجع «الغربية» الحديثة التي استندت إلى المصادر الرومانية والبيزنطية، حتى أمكن النظر إلى أمرين متوازيين في آن: تطور السياسة البيزنطية حيال تجارة الشرق، وتطور رد الفعل العربي على الأوضاع الدولية المحيطة بالتجارة الشرقية.

وإن الحاجة العربية إلى الوحدة اليوم، وأوضاع الطرق التجارية الاستراتيجية الآن حول الجزيرة العربية وعبرها، واضطراب التجارة الدولية على هذه الطرق، واحتمال قيام العرب بدور أساسي في هذا الشأن ضمن أوضاع دولية يتنافس فيها الشرق والغرب على المنطقة العربية لأسباب شبيهة، كل هذا قد يضيف حاجة أخرى، إلى الحاجة العلمية المجرّدة، لدراسة الايلاف وعصره، ويجعل منها دراسة مفيدة لعصرنا، علاوة على فائدتها في دراسة الجذور التي سبقت مباشرة ظهور الاسلام.

* * *

ـ ج ـ تضمّنت المصادر العربية الاسلامية أهم ما جاء فيه ذكر إيلاف قريش، في شكل أو في آخر. ومن هذه المصادر القرآن الكريم أولاً، وفيه سورة قريش التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿لإيلافِ قُرَيْشٍ﴾... الآية. وهو المصدر الأول في هذا الأمر. ويحفز الباحثين على اتخاذِ القرآن مصدراً في هذا الصدد أن الرسول العربي كان من قادة قوافل التجارة المكية قبل الاسلام وأنه عرف معنى السورة معرفة مباشرة لا ريب فيها من الناحية التاريخية. فالقرآن إذن مصدر أول، يليه استنتاجاً تفسير الطبري الموسوم «بجامع البيان في تفسير القرآن»(١). وهو

(١) راجع ثبت المصادر والمراجع في آخر الكتاب، لمعرفة الناشر والمصدر وتاريخ الصدور.

مستودع ما تجمع لدى المسلمين في العصور الأولى من تفسيرات تاريخيّة ومن أسباب لنزول الآيات. وقل كذا في «سيرة النبي» لابن هشام. وفيما عدا ذلك تتفاوت قيمة المصادر العربية الاسلامية، ويتصدرها قطعاً كتابا محمد بن حبيب البغدادي: «المحبّر» و«المنمّق»، ثم كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، وكتاب «الأصنام» لابن الكلبي، وكتاب «الأوائل» لأبي هلال العسكري، و«أنساب الأشراف» للبلاذري، و«نسب قريش» للزبيري، و«نشوة الطرب» لابن سعيد الأندلسي، و«أخبار مكة» للأزرقي، وغيرها. لقد استخفّ بعض الباحثين هذه المصادر لِما وجدوا في روايات الاخباريين الاسلاميين من تناقضات واضطراب في التواريخ، فجنح بعضهم إلى لفظ كل ما جاءت به المصادر العربية الاسلامية، وكأنها جميعاً غير ذات قيمة. إلا أن جهوداً مغذّة في مسار الأبحاث، أثبتت بعد طول عناء، أن المصادر العربية، مثل غيرها، متفاوتة القيمة والدقة. فمنها ما يستحق أن يؤخذ به، ومنها ما يستوجب الحذر. وقد أمكن لعدد من ذوي العلم والانصاف والجَلَد أن يصلوا إلى نتائج مفيدة جداً، من خلال نقد المصادر الاسلامية واصطفاء الجيد منها، وهو وافر، ومقارنته بالمصادر الأخرى الجديرة بالثقة، مثل بعض المصادر البيزنطية أو السريانية أو غيرها. وقد أمكن بذلك استكمال ملامح الكثير من الحوادث التاريخية، على نحو لم يكن ممكناً لو اكتُفيَ بقطاع وأُهمل قطاع.

أما المراجع الحديثة فعلى رأسها أولاً المقالات المتخصصة في موضوع الايلاف، ومنها ما سلف ذكره لحميد الله وبيضون والدرادكة والأفغاني وسيمون. وقد كتب حميد الله ثلاث مقالات قيّمة في أمر النسيء، وهو موضوع سنبيّن علاقته بالايلاف في متن الدراسة. واقترح حميد الله في مقالاته هذه مقترحات مهمة تهدي الباحثين إلى مسالك لا بد من سلوكها من أجل بلوغ مزيد من الدقة في ضبط تاريخ الاسلام الباكر وما سبقه مباشرة. وشكّلت موسوعة جواد علي: «المفصّل في تاريخ العرب قبل الاسلام» منهلاً لمقدار كبير من المعلومات الضرورية للبحث، فأرشدت إلى عدد كبير من المقالات والأبحاث التي أوعبها الكاتب في موسوعته المذكورة.

أما المراجع «الغربية»[1] فتضمنت على الخصوص ثلاث فئات من الكتب أو المقالات أولها مقالات في تاريخ الامبراطورية الرومانية لباورسوك وغراف وويل وغيرهم، تناولت بعض ملامح السياسة الرومانية حيال الحدود الشرقية وخطوط التجارة وأسلوب التعاطي مع القبائل العربية وتنظيم القوافل عبر الصحراء. وتناولت الفئة الثانية المرحلة البيزنطية على الخصوص، وأهمها مقالات عرفان شهيد وم. كستر. وقد أوضحت مقالات شهيد الكثير من العلاقات بين الامبراطورية البيزنطية والعرب في بلاد الشام وفي شبه الجزيرة العربية، فيما تخصص بحث كستر برصد أحداث شبه الجزيرة. وتناول سيمون وجاك ريكمنز إحدى حملات أبرهة الحبشي، وهي حملة تناولها كستر أيضاً في بعض ما كتب. أما الفئة الثالثة من هذه المراجع فهي مقالات وكتب تختص بالناحية الفنية في ملاحة العرب في المحيط الهندي والرياح الموسمية واتجاهاتها وأوقات هبوبها، لرغبةٍ في محاولة فهم رحلة الشتاء إلى اليمن فهماً أوضح. ومن هذه: «العرب الملاّحون» لعبد العلي، و«تجارة العرب القديمة» لرائف حسين، وكتاب: «بِحار الرياح الموسمية» لألان فيلييه، وكتاب مهمٌ آخر هو: «الابحار من لامو» لِبْرِينز.

* * *

إن مخطط البحث يتضمّن ما يلي:

المقدمة: شرح غرض البحث وموضوعه وفائدته

الجزء الأول:

الفصل الأول: سورة قريش

(المعنى اللغوي، المعنى التاريخي، الفيل وقريش، فائدة وحدة السورتين، سورة الفيل).

(1) استُخدم هذا التعبير لأن هذه المراجع تضمنت الزاوية الثانية للنظر إلى موضوع الايلاف، وهي زاوية الصراع البيزنطي أو الروماني مع الفرس من أجل السيطرة على طرق التجارة. وجميع هذه المراجع مكتوبة باللغات الفرنسية أو الانجليزية أو الألمانية. إلا أن بعض الكتّاب ليسوا «غربيين».

الفصل الثاني: الغرب وتجارة الشرق

أولاً: العرب بين الشرق والغرب

(الصراع المستمر، فوائد البدو وخطرهم، ضرورة التجارة الشرقية، طرق التجارة البرية).

ثانياً: روما وتجارة الشرق

(الثمن الاقتصادي والسياسي، الاسكندر و«المياه الدافئة»، سياسة روما قبل الميلاد، سياسة روما في القرن الأول، الحدود الشرقية أيام السلم، نموذجان: تدمر والأنباط، ترايانوس يضم مملكة الأنباط، ما بعد ترايانوس).

ثالثاً: عصر تدمر

(الصعود إلى القوة، تنظيم القوافل التدمرية، العقيدة الدينيّة «المستقلة»، السلوك السياسي الاستقلالي).

رابعاً: ما بعد تدمر

(البحث عن سياسة حدود، سياسة القرن الرابع، القرن الرابع على جانبي الفرات، القرن الرابع في اليمن، القرن الخامس في اليمن، القرن الخامس في فلسطين).

الفصل الثالث: الأحوال الدولية في القرن السادس

أولاً: الحرب في صحراء الشام وجوارها

(سياسة الحدود في القرن السادس، ظهور بني غسّان، حروب الوكلاء العرب، عصر المنذر بن النعمان، معاهدة السلام «الأبدي»، أزمة الوكلاء العرب، حروب نهاية القرن).

ثانياً: الصراع في جنوب الجزيرة العربية

(الحبشة واليمن في التاريخ، مسيحيو بيزنطة ويهود فارس، دخول النصرانية اليمن، بداية الصراع في القرن السادس، الغزو الحبشي الأول لليمن، عزل ذي نواس، الغزو الحبشي الثاني لليمن، استيلاء أبرهة على الحكم، ولاء أبرهة لبيزنطة، ثورة سيف بن ذي يزن،

حكم الفرس لليمن).

ثالثاً: الصراع داخل الجزيرة العربية

(النصرانية في الجزيرة العربية، اليهود على طريق القوافل، نفوذ الفرس في جزيرة العرب، ذرائع حملة أبرهة على مكة، أسباب الحملة الحقيقية، عام الفيل، مَن قاتل أبرهة ومن ناصره، مكة وبيزنطة، عثمان بن الحويرث).

الجزء الثاني: مقدمة الجزء الثاني

الفصل الرابع: تجارة الايلاف وطرقه وتنظيمه

أولا: عوامل ظهور مكة

(وادٍ غير ذي زرع، مكة والتجارة، أسباب التحول إلى غرب الجزيرة، انهيار التجارة اليمنية، أسباب تفوق مكة).

ثانياً: إيلاف قريش

(من التجارة المحلية. . . ، الرواية الاسلامية والشكوك، . . . إلى التجارة الدولية، متى قام الايلاف؟، أطراف الايلاف الأربعة، أحلاف قريش القبليّة، إيلاف القبائل العربية، الرفادة والسقاية، تجارة وتديّن.

ثالثاً: التجارة والطرق

(البضائع ومصادرها، الحرير والذهب والفضّة، اللُّبان والفرصة التاريخية، الطيوب والتوابل، رحلة الشتاء والصيف، مكة تتاجر، المال والصيرفة، الابل وطرق الصحراء، هل سافر العرب بحراً؟ متى الابحار إلى الهند؟ سرعة الرحلة إلى الهند).

الفصل الخامس: الايلاف ومؤسساته

أولاً: الوظائف المكية

(قصيّ المؤسس، علاقة قصيّ بالتجارة، السياسة والحرب، لغز الأحابيش، إطعام الحجّاج والتجّار).

ثانياً: العقائد السياسية والدينية

(الحمس وحرمة مكة، أهل الحِلّة والطُّلس، الأشهر الحرم، حروب الفِجار، انتصار مكّة على الحيرة، الحلف الشخصي والقبلي، المطيّبون والأحلاف، حلف الفضول).

ثالثاً: النسيء

(التقويم القمري والسنة الشمسية، منشأ النسيء عند العرب، نظام النسيء، مطابقة الشهور، تحريم الاسلام النسيء، النسيء والتجارة الدولية، مشكلة رحلة الصيف).

الفصل السادس: المواسم والأسواق

أولاً: ملتقى الأصنام والقبائل

(ارتباط الحج بالأسواق، عمرو بن لُحيّ، أصنام وتلبيات، مكة والتوحيد الديني، التوحيد قبل الاسلام، الحنفاء، إسم الجلالة: الله).

ثانياً: أسواق العرب

(تجارة محلية ومرافىء، مواعيد الأسواق ومواقعها، سوق عكاظ، الأسواق وتوحيد اللهجات، آثار الايلاف الاجتماعية، آثار الايلاف السياسية).

الخاتمة:

(النبي وقوافل قريش، من أيلة إلى الحبشة، الايلاف والاسلام والوحدة).

في ختام هذه المقدمة أسجّل شكري وامتناني الصادقين لجميع من عاونوني معونة مخلصة في إخراج هذا الكتاب بعد سنوات طويلة من التفكير والتحضير والعمل، وأخصّ منهم بالذكر:

١ ـ الدكتور رضوان السيّد، أستاذ الفلسفة الاسلامية في الجامعة اللبنانية، الذي كان أول من فكّر في اختيار هذا الموضوع، وعمل بجدٍ من باب الصداقة، في اختيار المصادر الاسلامية وهدايتي إلى طرف خيط في المراجع الأجنبية. وقد

تضخّم العمل في هذه الأطروحة في أثناء التعاون مع الدكتور السيّد من أجل رسالة الماجيستير، فارتؤي تأجيل العمل فيها لمرحلة الدكتوراه. غير أن إسهامه ظل بمثابة عمل تأسيسي لكل ما أنجز فيما بعد.

٢ ـ الدكتور طريف الخالدي، أستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت، وقد أشرف وقتاً قصيراً على مرحلة مبكرة من مراحل هذه الدراسة، لكن ملاحظاته القيّمة المتعلقة بدقة اختيار العبارة العلمية والتحفظ من العموميات غير المأمونة، كانت مفيدة جداً في كل المراحل اللاحقة. كذلك كانت التوصية التي تكرّم الدكتور الخالدي بها دعماً لترشيح كاتب الأطروحة لنيل منحة فولبرايت الدراسية الأميركية سنة ١٩٨٨، العامل الأول الذي مكّن الكاتب من التفرّغ أشهراً للكتابة في مكتبة جامعة جورجتاون في واشنطن، فيما كانت الحرب في لبنان تشتد اشتداداً لا قِبل لكاتب أن يكتب تحت وطأته ما يستطيع أن يكتبه في زمن السلام.

٣ ـ الدكتور إبراهيم بيضون، أستاذ التاريخ الاسلامي في الجامعة اللبنانية، المشرف على هذه الأطروحة، الذي فتح بيته لمناقشة موضوع الأطروحة، وأبدى ملاحظات مفيدة لوضع الملامح النهائية في المراحل التمهيدية التي سبقت بدء الكتابة، ثم أبدى ملاحظات أخرى منهجية بعد قراءة النص المكتوب، كانت ضرورية لضبط المنهج العلمي ضبطاً حاسماً.

٤ ـ الدكتور عرفان شهيد، الأستاذ في جامعة جورجتاون في واشنطن الذي تبرّع بملاحظات مفيدة، لا سيّما في إطار علاقة العرب مع بيزنطة وهو الذي أشرف على مرحلة كتابة الأطروحة.

٥ ـ مجلس التبادل الدولي للباحثين والوكالة الأميركية للاستعلام وبرنامج فولبرايت للمنح الدراسية وجامعة جورجتاون المرموقة، لقبولهم جميعاً رعاية الكاتب في شهور تفرّغه للبحث والكتابة في واشنطن، والمعاملة الكريمة التي اتسمت بها هذه الرعاية، والمستوى اللائق الذي وفرته الجامعة ومكتبتها الزاخرة لاخراج هذا الكتاب في أفضل صورة وأكمل وجه مستطاع.

٦ ـ زوجتي سميرة التي تحمّلت عناء رعاية عائلتي وحدها طوال شهور غيابي في العاصمة الأميركية، بدءاً من أول آذار/مارس ١٩٨٩، أي في المرحلة ذاتها التي استعادت فيها حرب لبنان زخمها القاتل على أشده، فأضيف فضلها هذا، إلى فضلها السابق، وتحمّلها عناء رعايتي سنوات طويلة لتوفير أسباب الراحة الضرورية للبحث والعمل.

إلى هؤلاء جميعاً وإلى والديّ الحبيبين شكري وامتناني، والحمد لله.

فكتور سَحَّاب
جامعة جورجتاون ـ واشنطن
١٦ أيار/مايو ١٩٨٩

الفصل الأول

سورة قريش

ـ أ ـ المعنى اللغوي

قال الله في كتابه العزيز ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ *﴾ (سورة قريش). قال أبو اسحق: «في لإِيلافِ قُريشٍ ثلاثةُ أَوْجه: لايلاف، ولالافِ، ووجهٌ ثالثٌ لإِلْفِ قريشٍ، قال: وقد قُرِىءَ بالوجهين الأولين»(1). ويتبيّن من بعض مصادر التفسير والمعاجم أن الوجهين الأول والثالث من معنىً واحدٍ. لكن الأول متعدٍ بمفعولين من قولك: «آلَفْتُ فلاناً الشيءَ إذا أَلزَمتُهُ إياه، أُولِفُهُ إيلافاً»، والثاني متعدٍ بمفعولٍ واحدٍ من قولك: «أَلِفْتُ الشيءَ وأَلِفْتُ فلاناً إذا أَنِستُ به»(2). وقد فسر ابن هشام في السيرة النبوية اللفظةَ بقوله: «وإيلافُ قريشٍ إلْفُهُم الخروج إلى الشام في تجارتهم، وكانت لهم خَرجتان: خرجةٌ في الشتاء وخرجةٌ في الصيف. . . العرب تقول أَلِفتُ الشيءَ إلفاً وآلَفتُهُ إيلافاً في معنىً. . . والايلافُ أيضاً: أن تؤلِّف الشيءَ إلى الشيء فيألَفُه ويلزمُه»(3). ولاسقاطِ القراءةِ الثالثة سببٌ واضح. فقولك: لإِلْفِ قريشٍ، يعني أن قريشاً أَلِفت رحلةَ الشتاء والصيف، دون تلميحٍ إلى مَن

---

(1) لسان العرب: مادة ألف. كذلك ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ/١٩٤١م، ص ١٩٥.

(2) لسان العرب: المصدر ذاته.

(3) إبن هشام: سيرة النبيّ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٣٧. تصوير دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جـ١، ص ٥٧ ـ ٥٩. عن الايلاف أيضاً أنظر المصدر ذاته، ص ١٤٧.

آلفهم هاتين الرحلتين. ولما كان إيلافُ الله لهم هو النعمةَ التي يدعوهم من أجلِها إلى أن يعبدوا ربَّ هذا البيت، فإن فصاحةَ العبارة وبلاغةَ البيان يقتضيان أن يكون التلميحُ إلى صاحبِ الفضلِ واضحاً. ولعل هذا السبب ذاتَه يُسقِط القراءةَ الثانيةَ أيضاً، لأنها تضع قريشاً في مثابةِ فاعلِ الإلاف، فلا تبقى لنا والحالُ هذه سوى قراءة: لايلافِ قريشٍ، حيث قريش مضافٌ إليه في مكانة المفعول به الأول، وحيث اسم الله مُضمرٌ في مكانةِ فاعلِ الايلاف، وكأنه يقول: لايلافِ اللهِ قريشاً رحلةَ الشتاءِ والصيف، فليعبدوا ربَّ هذا البيت.

غير أن المصادر العربية الاسلامية لم تكتفِ بهذا التفسير لكلمة الايلاف، بل جعلتها في كثيرٍ من الحالاتِ في مصافِ اسمِ عَلَم، يشير إلى معاهداتٍ بعينها دون غيرها. فقال البلاذري في «أنسابِ الأشراف» إن الايلاف هو العِصَمُ التي أخذها هاشم بن عبد مَناف وإخوته عبد شمس والمطّلب ونوفل من ملوك الشام والحبشة واليمن والعراق لتأليف الرحلتين[1]. ويسمّي الطبري في تاريخه هذه العهود حبالاً، والحبل: العهدُ والذمّة والأمان، كما جاء في «لسان العرب». وبعضِ المصادر يسمي هذه العهود حِلفاً أو ميثاقاً. وقد دُعِي أبناءُ عبد مَناف بالمؤلِّفين[2]. ويقول محمد بن حبيب: «والايلاف العهود»[3]، ويتفق معه في ذلك السهيلي ويستند إلى كثير من الأسانيد. ويؤيد محمد حميد الله القولَ إن للايلاف معنىً أصلياً أدرجته المعاجم الكبرى، «لسان العرب» و«تاج العروس» وغيرها، ومعنىً مخصوصاً لا ينطبق إلا على العهود التي عقدها الزعماء المكّيون مع ملوك الأطراف لضمان سير تجارتهم[4]. ولم يبتعد ر. سيمون عن هذا

(١) البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، الجزء الأول، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩، ص ٥٩.

(٢) درادكة، صالح: إيلاف قريش، ملاحظات حول عوامل السيادة المكّية قبل الاسلام، دراسات تاريخية، العددان ١٧ و١٨، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، آب/أغسطس - تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٨٤، ص ٥٦.

(٣) البغدادي، محمد بن حبيب: كتاب المحبّر، تحقيق إيلزه ليختن شتيتر، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٤٣ (مصوّرة عن طبعة حيدر أباد - ١٩٤٢)، ص ١٦٢.

(٤) Hamidullah, Muhammad: Al-Īlāf, ou les rapports économico-diplomatiques de la Mècque pré-islamique, **Mélanges Louis Massignon II** (1957), pp. 298 - 299.

الرأي كثيراً حين قال: «إن الايلاف كان حلفاً. . . وعقداً ثنائياً من صنفٍ جديدٍ تَضْمنُ بموجَبه القبائلُ القاطنة على طول الطريق التجارية حقَ مرور قوافل قريش مروراً حراً عبر ديارها، لقاء حَملِ قريشٍ منتجاتِ هذه القبائل على أن تُعيد لهم رأس مالهم المستثمر في هذه البضائع والربح المجتنَى. فالايلاف إذن كان غرضه إشراكُ القبائل وزعمائها في مكاسب تجارة قريش. وكانت تلك خير وسيلة لضمان مسالمة القبائل هذه»[1].

ويحاول النيسابوري في تفسيره، أن يجد تعليلاً لبدء السورة بحرف اللام في قوله: ﴿لايلاف﴾. فينسب إلى الكسائي والأخفش والفرّاء أن اللام هي لام العجب، «أي اعجَبوا. . . فإنهم [قريش] كل يوم يزدادون جهلاً وانغماساً في عبادة الأوثان، واللهُ تعالى يؤلّف شملهم ويدفع الآفاتِ عنهم وينظم أسباب معاشهم»[2]. وينسب إلى الخليل وسيبويه أن اللام هذه متعلّقة بما بعدها فيقول: «والتقدير: فليعبدوا رب هذا البيت لايلاف قريش، أي فليجعلوا عبادتهم شكراً لهذه النعمة واعترافاً بها، وفي الكلام معنى الشرط، وفائدة الفاء [في فليعبدوا] وتقديم الجارّ أن نِعَم الله تعالى لا تُحصى، فكأنه قيل: إن لم يَعبدوه لسائر نِعَمِهِ فليعبدوه لهذه الواحدةِ التي هي نعمة ظاهرة»[3].

- ب - المعنى التاريخي

إلا أن النيسابوري أضاف تفسيراً ثالثاً لهذه اللام، وهو تفسير يرجِّح، إذا صحّ، ارتباط سورة قريش بسورة الفيل التي تسبقها، ويفتح باباً عريضاً إلى التفسير التاريخي لهاتين السورتين. يقول: «والقول الثالث أنها متعلقةٌ بالسورة المتقدمة أي ﴿جَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ لأجل إيلاف قريش». وبذا يحاول أن

(١) Simon, R.: Ḥums et Īlāf, ou Commerce sans Guerre, (Sur la Genèse et le Caractère du Commerce de la Mècque), **Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae,** XXIII (2) (1970), p 231.

(٢) النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، بولاق، القاهرة، ١٣٢٩ هـ. جـ ٣٠، ص ١٦٧.

(٣) المصدر ذاته، ص ١٦٧، ١٦٨.

يربط حادثتين تاريخيتين ربط السبب بالنتيجة. فسورة الفيل، على إجماعٍ من المفسّرين، تروي هزيمة أبرهة الحبشي الذي حاول هدم الكعبة. فإذا صحّ تفسير النيسابوري هذا فإن القرآن الكريم إذن يدعو مشركي قريش إلى عبادة الله لأنه هزم لهم الغزو الحبشي ومنعه من هدم الكعبة. قال: «ويُحتَمَلُ أن تتعلق اللام بقوله ﴿فعلَ ربُّكَ﴾ كأنه قال: كل ما فعلنا بهم من تضليل كيدِهم وإرسال الطير عليهم حتى تلاشَوا، إنما كان لأجل إيلاف قريش. . .»[1].

ثم أدرج النيسابوري استنتاجاً منطقياً لهذا التفسير، هو أن سورتي الفيل وقريش كانتا في رأي بعض الصحابة سورة واحدة، فينسب إلى الفرّاء قوله: «ومما يؤيد هذا القول الثالث ما رُوي أن أبيّ بن كعب جعلهما في مُصحفِه في سورةٍ واحدةٍ بلا فصلٍ. وعن عُمَر [بن الخطاب] أنه قرأهما. . . من غير فصل بينهما بالبسملة [فيُصبح معنى السورتين مجموعتين] أن العبادةَ مأمورٌ بها شكراً لما فعلَ بأعدائهم [أحباش اليمن] ولما حصل لهم من إيلافهم الذي صار سبباً لطعامهم ولأمنهم»[2]. وتأسيساً على هذا الاحتمال، يعتقد عرفان شهيد أن السورتين تشهدان على «امتداد نفوذ الحبشة في غرب الجزيرة واحتمال سيطرتهم على خطوط التجارة. فإذا كانت أخبار الرحلتين إلى الشام واليمن مقبولة في المصادر العربية، وليس ثمة ما يوحي أنها غير صحيحة، فإن نفوذ الأحباش لا بد وأنه امتد امتداداً عظيماً من اليمن إلى شمال الحجاز. . . ولعل سبب امتداد هذا النفوذ أن شمال الحجاز كان منطقة نفوذ للغساسنة، وكلا الفريقين، الأحباش والغساسنة، كان في معسكر بيزنطة السياسي. ولعل نفوذ الأحباش لم يَتَعدَّ النصفَ الجنوبي لغرب الجزيرة، ولو صحّ هذا، لَتَضمّن قولُه ﴿لالاف﴾، وليس لايلاف، أن المكيين كانوا يُسيّرون رحلتهم إلى الشمال فقط، لا الجنوب، حتى

(١) المصدر ذاته، ص ١٦٨.

(٢) المصدر ذاته، ص ١٦٨، ١٧٠. أنظر أيضاً «اللسان»: ألف، وكذلك «تفسير النسفي»، دار إحياء الكتب العربية بمصر، بلا محقق ولا تاريخ، جـ ٤، ص ٣٧٨. و«تفسير النسفي، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ، جـ ٣، ص ٧٢٧.

إذا انهزمت الأحباش، أمكنهم المسير شمالاً وجنوباً، جامعين بذلك الرحلتين معاً»[1].

إن في إمكان مَن يربط السورتين أن يَستنتج من هذا الربط فهماً مختلفاً لتاريخ كلمة الايلاف[2]، فيقول شهيد مثلاً في شأن ما كُتب في هذه الكلمة في المصادر الاسلامية والمراجع الحديثة: «إن ما كُتب افترضَ أن الايلاف هو عبارة فنيّة استُخدمت قبل الاسلام في تسمية العهود التي عقدها زعماء قريش مع القبائل العربية ومع ملوك القوى المجاورة في الشرق الأدنى. وليس من شك في أن قريشاً عقدت عهوداً مع القبائل العربية، ومثلها مع سلطات الدول المجاورة، لكن استخدام كلمة الايلاف لوصف هذه المعاهدات قبل الاسلام مشكوك فيه، والنصوص التي ظهرت فيها كلمة الايلاف على أنها استُخدمت قبل ظهور الاسلام، غير موثوق فيها. وعبارة «الايلاف» القرآنية هي أول ظهور غير مشكوك فيه لهذه الكلمة، وهي عبارة غير فنيّة»، أي انها ليست اسمَ علمٍ للعهود المذكورة، ولذا أضاف قوله: «ولعل ما أنشأ الاعتقاد أن الكلمة هي عبارة فنية، هو فصل سورة قريش عن سورة الفيل، مما أدّى إلى عزل الكلمة»[3].

ولا شك في أن صعوبات الاعراب ليست السبب الوحيد في ترجيح وحدة السورتين وهي وحدة قال بها الفرّاء وسفيان بن عيينة، بل ان قوله: ﴿وآمَنَهُم مِن خَوْف﴾ لا يتصل بأي شيء مفهوم في الرحلتين، وأن ذلك الخوف إنما مصدرُه مفهوم في سورة الفيل، وهو الغزو الحبشي الذي هزمه الله فآمَن قريشاً من خوف[4]. فإذا أردنا إبطال هذه الحجة بقول الطبري إن الخوف إنما كان خوفاً

(١) Shahid, Irfan: Two Qur'anic Sūras: Al Fīl and Qurayš, **Studia Arabica et Islamica, Festschrift for Iḥsān ʻAbbās,** edited by Wadād al Qāḍī, American University of Beirut, 1981, p.435.

(٢) لا يُبدي شهيد في مقالته Two Qur'anic Sūras، إصراراً على التمسك بلفظة إلاف.

(٣) Shahid: op. cit., p.432.

(٤) إبن خالويه: إعراب. . .، ص ١٩٦. والنيسابوري: غرائب. . .، ص ١٦٧ وما بعد. وكذلك Shahid: op.cit., p 431.

من الجُذام[1]، فليس من علاقة مفهومةٍ بين الجُذام والرحلتين، إذا لم تؤخذ السورتان معاً. وقد أكد الطبري احتمال ارتباط السورتين فيما أراد تأكيد عكسه، حين قال في تفسيره ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾: «وأما القول الذي قاله مَن حَكَيْنا قوله إنه من صلةِ قولِه ﴿فَجَعَلَهُم كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾، فإن ذلك لو كان كذلك لوجب أن يكون ﴿لايلاف﴾ بعضَ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾»، أي أن تكون سورةُ قريش جزءاً من سورة الفيل. واستنتاج الطبري صحيح لكنه يفترض أن السورتين منفصلتان لا مراء، وهذا ما يخالفه جمهرة من المفسّرين الذين جمعوا السورتين بالمعنى إن لم يجمعوهما بالنص، ومنهم مَن ذكرنا، ومنهم أيضاً ابن كثير وابن إسحاق وابن زيد بن أسلم[2].

ج ـ الفيل وقريش

ولكن كيف أمكن للسورتين أن تنفصلا لو كانتا موحَّدتين في الأصل؟ لقد لاحظ ابن كَثير، وهو من المفسّرين الذين يؤيدون وحدة السورتين، أن فصلهما ربما نجم من خطأٍ في النسخ أدرجَ البسملة بين جُزءَي السورة. أو لعل الناسخ تعمّد إدراج البسملةِ ليفصلَ الجزءَين تعظيماً لقريش، فتكون لها سورةٌ على حدة دون ذكرٍ لأصحابِ الفيل. وقد تكون للمنافسة السياسية بين المهاجرين والأنصار يد في هذا الأمر، وهي منافسةٌ كانت شديدةً يوم جمع صحائف القرآن الكريم في عهد الخليفة عثمان بن عفّان. أو ربما اصطَنع فصلَ السورتين ناسخٌ أمويٌّ أراد تعظيم آل عشيرته الذين كانت الخلافة فيهم عندما أمر عثمان باعتماد النص في صورته العثمانية[3].

فما إن ظهرت السورتان منفصلتين حتى أصبح احتمال جمعهما من جديدٍ متعذراً لأسبابٍ يمكن تخيّل بعضها فيما يلي:

(١) الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن، بولاق، القاهرة، ١٣٢٩ هـ، جـ ٣٠، ص ٢٠٠.

(٢) المصدر ذاته، ص ١٩٨. وانظر تفسير ابن كثير، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٦، جـ ٧، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٣) ابن كثير: التفسير. وانظر أيضاً Shahid, op. cit., pp.434, 435.

١ ـ أن صفة المصدر المعتمَد، التي اتخذتها المصاحف في الصورة العثمانية، وجاءت فيها السورتان منفصلتين، ردعت المفسّرين ولا شك، عن محاولة إعادة توحيدهما.

٢ ـ أن سمعة الطبري ومكانته بين المفسّرين رجّحتا كفّة انفصال السورتين، فتأثر بموقفه هذا معظم المفسّرين الآخرين.

٣ ـ اتّخذ معظم المفسّرين القدامى القرآن الكريم كتاباً مقدّساً، ولم يتّخذوه مصدراً للتاريخ العربي قبل الاسلام. وما كان من أمر الرغبة في تعظيم قريش، قبيلة النبي العربي والخلفاء من بعده، أن تحفزهم على جمع السورتين. ولم تكن معرفتهم القليلة للتاريخ اليمني الذي كشفت عنه الكتابات السبئية حديثاً، مما يسعفهم في تعزيز التفسير بالمعرفة التاريخية الوفيرة، ولذا انفردت قلةٌ منهم فقط، تستند إلى مبادىء الاعراب، فأيدت وحدة السورتين، وخالفتهم الكثرة[1].

وفي الامكان ان نتخيّل أنصار وحدة السورتين يقولون: إن الله دمّر أصحاب الفيل حتى يُمكّن قريشاً من تسيير الرحلتين بيسر. ولذا فليعبدوا ربّ هذا البيت. ومثلما تصبح سورة قريش أيسر فهماً بكثير حين تُدمَج بسورة الفيل، كذلك تكتسب سورة الفيل قوة وَعْظيةً لدى دمج السورتين. فسورة الفيل وحدها لا تزيد على وصفٍ لقدرة الله التدميرية، ولا تُستنتَجُ أيُّ أمثولةٍ أخلاقيةٍ من تدمير الدخيل الحبشي في كتاب هو نص مقدّس، وليس كتاباً لرواية أحداث، وبخاصةٍ في السور التي أُنزلت في تلك المرحلة، حين كان تبشير غير المؤمنين بالله يستند إلى حجج النِعَم الناجمة من العناية الالهية. إن سورة قريش، بدعوتها هذه إلى عبادة الله الواحد توفّر تلك الحلقة الوعظيّة المفقودة، فيما توفّر سورة الفيل الأساس التاريخي لما جاء في آخر سورة قريش: ﴿وآمَنَهم من خوف﴾، وهو ما لا يمكن تفسيره بالعودة إلى الرحلتين المذكورتين في سورة قريش وحدهما، بل لا بد من العودة إلى السورة السابقة، والدخيل الحبشي الغازي، الذي دمّره الله

(١) ابن خالويه: إعراب...، ص ١٩٥، ١٩٦. وكذلك Shahid: op.cit., p 434.

وبذا آمَنَ قريشاً من خوف[1].

ثم إن وحدة السورتين تُضيف قوة عظيمة إلى معنى مخاطبة الله لنبيّه في أول سورة الفيل إذ قال: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفيلِ﴾. ذلك أن النبي سيّر تجارةً على طول طريق التوابل زمناً قبل البعثة النبوية، ولذا فالسورة تخصّه مباشرةً لأنه استمتع بنعمة الله وكان من الشاكرين وعبد الاله الواحد، فيما جحدت قريش هذه النعمة فلم يعبدوه. وبهذا تصبح السورة واحدةً من تلك السور التي يخاطب فيها الله نبيّه في أمرٍ مهم من أمور ماضِيهِ... وإن بلاغ محمد إلى قومه قريش، وهو أن يبشرهم بالله الأحد، يصبح أوضح معنى، حين يتصل هذا التبشير بانتماء النبي إلى قريش، الذين نعموا بنعمة الهزيمة التي أنزلها الله بالأحباش. وبذا كان النبي في وضعٍ ملائمٍ ليدعو أبناء قومه إلى عبادة الله الواحد[2]. ولا يستقيم كل هذا إلا إذا افترضنا وحدة السورتين.

ـ د ـ فائدة وحدة السورتين

فإذا أخذنا السورتين على أنهما سورة واحدة، أو على أنهما على الأقل متصلتان في السياق التاريخي، فلا شك في أن الفائدة التي يجنيها المؤرّخ عظيمة، لأنهما تتناولان أبرهة والأحباش ومكة والكعبة وزوال السيادة الحبشية في جنوب الجزيرة، وارتقاء مكة إلى مكانة السيادة من جرّاء سيطرتها على طرق التجارة في غرب الجزيرة[3].

إن التفسير التاريخي للسورتين، إذا قُرِئتا معاً، يعني أن النفوذ الحبشي في اليمن وأجزاء أخرى من جزيرة العرب، كان يَحول دون قيام قريش برحلتيها على طول خط تجارة التوابل، وأن هزيمة الأحباش كانت بشيراً لبدء زوال هذه العقبة من أمام مكة. كذلك يعني هذا أن زوال السلطان الحبشي من اليمن لم يتأخّرْ

(١) النيسابوري: غرائب...، ص ١٦٨. الطبري: التفسير، ص ١٩٧، ١٩٨. وابن كثير: التفسير، ص ٣٧٧، ٣٧٨. وانظر أيضاً Shahid: op. cit., p. 431.

(٢) الطبري: التفسير، ص ١٩١. ابن خالويه: إعراب...، ص ١٩٠. وهما يُجمعان على أن النبي هو المخاطَب في سورة الفيل. أنظر أيضاً: Shahid: op. cit., p 436.

(٣) Shahid: ibid, p 429.

طويلاً بعد هزيمة أبرهة عند أعتاب مكة. ولما كان متعارفاً على أن مُلك الأحباش في اليمن قد زال سنة ٥٧٢ للميلاد، فإن وحدة السورتين تؤيد تاريخ عام الفيل على ما جاءت به المصادر العربية الاسلامية في معظمها، أي سنة ٥٧٠ للميلاد.

وإذا اتُّخذت السورتان في إطار تفسيري تاريخي معاً، فإن حرف اللام الأول في قوله: ﴿لإِيلافِ﴾ يُصبح لام السببية، أي أن الله جعل أصحابَ الفيل كعصفٍ مأكولٍ لِيُؤْلِفَ قريشاً رحلةَ الشتاءِ والصيف. وحينئذٍ يوفّر هذا النصّ القرآني في رأي أنصار وحدة السورتين: «إثباتاً تاريخياً في إحدى المسائل التاريخية الكبرى في تاريخ الشرق الأدنى، أي في تحوّل التجارة شيئاً فشيئاً من الطريق الشرقية عبر وادي الرافدين، إلى طريق غرب الجزيرة في القرن السادس»[1].

غير أن تمام الفائدة التاريخية قد يقتضي في التفسيرات الشتّى لسورة الفيل، إيضاحَ العنصرِ العجائبي الذي نُسب إلى الحادثة التاريخية. جاء في القرآن: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفيلِ * أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ في تضليلٍ * وَأَرْسَلَ عَلَيْهِم طَيْراً أَبَابِيلَ * تَرْمِيهِم بِحِجَارةٍ مِن سِجّيلٍ * فَجَعَلَهُم كَعَصْفٍ مَأكُولٍ *﴾. (سورة الفيل).

ولكبار المفسّرين الاسلاميين روايات تاريخية في تفسير هذه الآية. فالنيسابوري يقول: «رُويَ أن أبرهةَ ملك اليمن من قِبلِ أصحمة النجاشي بنى كنيسةً بصنعاء، وأراد أن يصرفَ إليها الحاج، فخرج رجلٌ من كنانة فتغوّط فيها ليلاً، فأغضبهُ ذلك، وقيل أجّجت رفقة من العرب ناراً فحملتها الريح فأحرقتها فحلف لَيَهدُمنَّ الكعبة. فخرج بجيشه ومعه فيل له اسمه محمود وكان قوياً عظيماً... فلما بلغ قريباً من مكة خرج إليه عبد المطّلب [جدّ الرسول] وعرض عليه ثلث أموال تهامة ليرجع فأبى... فأرسل الله تعالى عليهم طيراً... كالخطاطيف... مع كل طير حجر في منقاره وحجران في رجليه... فهلكوا في كل طريقٍ ومرض أبرهة فتساقطت أنامله وآرابه، وما مات حتى انصدع صدره عن

(١) ibid., pp. 435, 436.

قلبه... وعن عائشة: رأيت قائد الفيل وسائسه أعميين مقعدين يستطعمان... وكان قد بقي بمكة جمع شاهدوا تلك الوقعة... وعن عكرمة: من أصابتهُ [الحجارة] أصابه جُدريّ»(1).

أما الطبري فكان له تفسيران على الأقل في غزوة أبرهة إذ قال: «ثم إن أبرهة توّج محمد بن خزاعي [الذكواني ثم السلمي] وأمَّرَهُ على مضر وأمَره أن يسيرَ في الناس يدعوهم إلى حج القليس كنيسته التي بناها، فسار محمد بن خزاعي حتى إذا نزل ببعض أرض بني كنانة وقد بلغ أهل تهامة أمره وما جاء له، بعثوا إليه رجلاً من هُذَيْل يقال له عروة بن حياض الملاصي فرماه بسهمٍ فقتله. وكان مع محمد بن خزاعي أخوة قيس بن خزاعي فهرب حين قُتل أخوه فلحق بأبرهة، فأخبره بقتله، فزاد ذلك أبرهة غضباً وحنقاً وحلف ليغزونّ بني كنانة وليهدمنّ البيت. ثم إن أبرهة حين أجمع السير إلى البيت أمر الحبشان، فتهيأت وتجهّزت وخرج معه الفيل، وسمعت العرب بذلك فأعظموه وفظعوا به ورأوا جهاده حقاً عليهم حين سمعوا أنه يريد هدم الكعبة بيت الله الحرام»(2). ثم روى الطبري واقعات المقاومة العربية لأبرهة وتخاذل بعض القبائل العربية، حتى وصل إلى واقعة الفيل. ففي تفسيره للسورة قال الطبري: «ألم تنظر يا محمد بعين قلبك كيف فعل ربك بأصحاب الفيل الذين قدموا من اليمن يريدون تخريب الكعبة، من الحبشة ورئيسهم أبرهة الحبشي الأشرم، ألم يجعل كيدَهم في تضليل... يعني في تضليلهم عمّا أرادوا وحاولوا... قال... عن ابن عبّاس: في قوله طيراً أبابيل، قال: يتبع بعضُها بعضاً... قال: متفرقة... قال: الأبابيل الكثيرة... قال: الأبابيل المختلفة تأتي من ههنا وتأتي من ههنا، أتتهم من كل مكان وذكر أنها كانت طيراً أُخرجت من البحر... وقال آخرون: كانت خضراء لها خراطيم كخراطيم الطير وأكفّ كأكُفّ الكلاب... قال: كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رؤس كرؤس السباع... قال: هي طيرٌ سودٌ بحرية في مناقرها وأظفارها الحجارة... قال: طير خضر لها مناقير صفرٌ... [قال ابن

(1) النيسابوري: غرائب...، جـ ٣٠، ص ١٦٣ - ١٦٤.
(2) الطبري: التفسير...، جـ ٣٠، ص ١٩٣ - ١٩٤.

عباس]: حجارة من سِجّيل قال: طين في حجارة... عن عكرمة قال: كانت ترميهم بحجارة معها، قال: فإذا أصاب أحدهم خرج به الجدري، قال: كان أول يوم رؤي فيه الجدري... قال: كانت مع كل طير ثلاثة أحجارٍ حجران في رجليه وحجر في منقاره، فجعلت ترميهم بها... لا يصيبُ [الحجرُ] شيئاً إلاّ هشمه»(1). وأدرج الطبري في تفسيره أيضاً أن سبب مسير أبرهة إلى مكة تَغَوُّط «رجل من النسأة، أحد بني فقيم» في كنيسته التي بناها في صنعاء. لكن معظم روايات المفسّرين نزعت في تفسيرها النص القرآني، إلى الايحاء بعناصر عجائبية في حادثة هزيمة أبرهة الحبشي، وهي حادثة تاريخية، فأضعفت المصادرَ الاسلامية حتى شكك بعض الباحثين المؤرخين في الرواية كلها دون تمييز بين ما جاء في القرآن الكريم وما جاء في روايات دخلت فيما بعد على تفسير النص(2).

ـ هـ سورة الفيل

إلاّ أن الطبري نفسه، وهو يروي التفسيرات المتواترة، المعقول منها وغير المعقول، أبدى تحفظاً مما لا يقبله عقله، إذ قال: «فخرجوا يتساقطون بكل طريقٍ ويهلكون على كل منهلٍ، فأُصيب أبرهة في جسده وخرجوا به معهم، فسقطت أنامله أنملة أنملة، كلما سقطت أنملة اتّبعتها مدة تمثّ قَيْحاً ودماً حتى قدموا به صنعاء وهو مثل فرخ الطير [الرواية مقبولة إلى هنا] فما مات حتى انصدع صدره عن قلبه [الرواية هنا غير مقبولة، ولذا أضاف الطبري]: فيما يزعمون»(3). ولا بد إذن من أخذ كثير من كتب التفاسير على أنها جَمعت ما أمكن مما شاع بين الناس من تفسيرات جيّدها وفاسدها، فلا يؤخذ الجيد بجريرة الفاسد، ولا يساق ذلك دليلاً على بطلان الحادثة جملة وتفصيلاً.

وقد بيّن شهيد أن ما جاء في حرفيّة النص القرآني لا يتضمّن العناصر

(1) المصدر ذاته، جـ ٣٠، ص ١٩١ - ١٩٣. وبقية تفسير الآية حتى ص ١٩٧.
(2) سنتناول هذه الشكوك في الفصل المختص بأوضاع الجزيرة العربية في القرن السادس فيما بعد. أنظر تفسير سورة الفيل في ابن كثير والنيسابوري وابن خالويه والطبري.
(3) الطبري: التفسير...، جـ ٣٠، ص ١٩٦.

الغرائبيّة التي أُدرجت على بعض التفاسير فيما بعد. وأكّد أن حادثة الفيل وهزيمة أبرهة الحبشي في محاولته غزو مكة وهدم كعبتها، لا مراء فيهما فقال: «فالمسألة هي في أن هذه الواقعة حادثة من القرن الميلادي السادس تاريخها نحو سنة ٥٧٠، وذكراها لا بد أنها كانت لا تزال حيّة في أذهان بعض المكّيين الذين يخاطبهم القرآن. فلو جاء الوحي القرآني بتفسير غرائبي لا يُصدِّق لهزيمة الغزاة الأحباش، لما أدى العظة المقصودة»[1]. ولو لم تكن حادثة الفيل وهزيمة أبرهة صحيحتين، لكان غريباً حقاً ألا يستغلّ مشركو قريش ذلك الأمر في مجادلة المسلمين ومحاولة تسخيف رأيهم، وقد توسّلوا إلى ذلك كل السبل التي أُتيحت لهم، وكانوا قريبي عهد بعام الفيل، وكان منهم مَن كان بالغاً في ذلك العام.

ولكن ما الذي يقوله القرآن في السورة حقاً، وما وجه الغرابة في إسهام الطير الأبابيل في هزيمة أبرهة؟

عند التدقيق نلاحظ أن ليس في السورة على الاطلاق ما ينسب إلى الطير أنها دمّرت الغزاة. إن التفاسير اللاحقة، بنزوعها إلى عنصر العجائب هي المسؤولة حسبما سلف عن نشر هذا التفسير العجائبي بين الناس. فالاشارة الصريحة إلى تدمير جيش أبرهة جاءت في الآية الثانية، مصوغةً في شكل سؤال بيانيّ يؤكد هزيمتهم بفعل الله، لا الطير: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾. أما الآيتان اللتان تُذكَر فيهما الطير فتليان هذه، لكنهما ليستا معطوفتين إليها عطفَ تكافؤ، ولا عطفَ شرحٍ أو تفسير، ولا هما في مثابة جملةٍ في محل حال. إذ انهما معطوفتان بحرف الواو، وهذا يدل على أن مضمون السورتين المذكورتين: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ * تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ﴾ هو عنصر جديدٌ مَزيدٌ على ما سبق. ولا تتضمن السورتان أي شيءٍ يؤكد صراحةً أن الطيرَ هي التي دمرت الجيش، فيما تُعاود الآية الأخيرة: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ بوضوحٍ شديدٍ نسبةَ الفعلِ إلى الله، لا إلى الطير. ولذا فالطير ليست أداةَ العقاب بل هي عنصرٌ مرافق، أو في أقصى الأحوال، سببٌ مُشارِك.

(١) Shahid: op. cit., p. 433.

لكن العنصر العجائبي المنسوب إلى الطير في بعض التفاسير، لا يني يثير ريبة مَن ارتاب، طالما أن الآية تنسب إلى الطير رمي الحجارة. فعلى هذا، في رأي شهيد، احتمالان للتفسير:

أولاً - «تُنسب إلى أبي حنيفة قراءة يَرْمِيهِمْ، بدلاً من تَرْمِيهِمْ، فالفاعل إذن لفعل الرماية هو الله لا الطير. ويؤيد هذا أن جميع أفعال التدمير برمي الحجارة منسوبة في القرآن الكريم إلى الله. فإذا صحت القراءة يَرْمِيهِم، فإن لهذا العقاب الالهي مثيلاً في غير موضع في التوراة أيضاً.

ثانياً - «التفسير الآخر يفترض أن القراءة تَرْمِيهِمْ هي الصحيحة، ويستند إلى بعض حقائق العلوم الطبيعية في [تفسير ما حدث و] إزالة العنصر العجائبي. فثمة نوعان من النسور، قد يكون أحدهما هو الطير المقصودة: الأول يقتل برمي العظام أو السلاحف، ويدعى كاسر العظام، والثاني الرُّحام، يستخدم بيضة النعامة وفق ما يرويه علماء طيور التوراة، على النحو التالي: «البيضة أقوى من أن يكسرها بمنقاره الضعيف، وأثقل من أن يستطيع حملها. فبدلاً من الطيران بالبيضة ورميها على حجر [لكسرها] يطير بحجر ثم يرميه على البيضة». وكلٌّ من هذين التفسيرين يقطع شوطاً بعيداً في . . . إعادة الصفة التاريخية التي تتّصف بها السورة، وتأييد الرأي بقبولها القبول الذي تستحق.

«فالطيور إذن لم تكن أدوات تدمير أَأَلقتِ الحجارةَ أم لم تُلْقِها، بل أنها طارت إلى الميدان كطيرٍ قَمّامة. أما إسهامها في العقاب فمحصور فعلاً، والاشارة إليها غرضه تعظيم الاذلال التام الذي أُلحقَ بالدخيل المهزوم. وهذه صورة تفصيلية مألوفة في الشعر الجاهلي، إذ كان الساقطون في ميدان القتال يُحرَمون من الدفن المشرّف ويُترَكون لتفترسهم كواسر الطير. ولعل في قوله ﴿مَأْكُولٍ﴾ في الآيةِ الأخيرة من السورة تلميحاً إلى ذلك»[1].

وعلى أية حال، ومهما كان الرأي البات في أمر إثبات وحدة السورتين أو

(١) حول قراءة: يَرْمِيهِمْ، أنظر ابن خالويه: إعراب. . .، ص١٩٣. وكذلك Shahid: op.cit., pp. 433, 434.

نفيها، فإن فهم سورتي الفيل وقريش فهماً تاريخياً موحّداً ضمن إطار علميٍ مجردٍ من كل شوائب المعتقدات الشعبية التي لصقت بالتفاسير في زمن متأخر، يعزّز بما لا شك فيه، احتمالات استفادة المؤرّخ من هاتين السورتين.

إلاّ أن البحث، قبل أن يغوص مزيداً في استقصاء الحقيقة التاريخية في شأن إيلاف قريش وما أَلَمّ به من حوادث، لا بد من أن ينصرف أولاً إلى محاولة رسم صورة واضحة للصراع الدولي القديم الذي شهد تقاتلاً مستمراً للسيطرة على خطوط التجارة الدولية المارّة عبر بلاد العرب وفي جوارها، في البحر الأحمر والخليج. إن رسم صورة هذا الصراع القديم، لا غنىً عنه في محاولة وضع إيلاف قريش في إطاره في السياسة الدولية لذلك العصر، ويوضح كثيراً من العناصر الدائمة غير المتبدّلة ضمن الجغرافية السياسية للمنطقة العربية، ويبيّن مواقف الدول من المنطقة العربية وارتباط هذه المواقف بخطوط التجارة الشرقية ارتباطاً وثيقاً.

الفصل الثاني

الغرب وتجارة الشرق

أولاً: العرب بين الشرق والغرب

أ ـ الصراع المستمر

قال كيمون: «إن أعظم ما هيمن على كل تاريخ آسية القديمة في العصور الغابرة، هو المجابهة بين الحضارة الاغريقية ـ الرومانية وإيران، تلك المجابهة التي كانت موضوع الصراع الأكبر في هذه البلاد بين الشرق والغرب»[1].

كانت الحروب التي نشبت بين الفرس وبيزنطة العامل الأول في السياسة الدولية في القرون الثلاثة التي سبقت الاسلام. غير أنها لم تكن سوى امتداد في حلقات جديدة، للصراع الذي نشب بلا هوادة بين الفرس والرومان. وفيما كان الغرض الأول للسياسة الرومانية في المشرق العربي هو محاولة الاستيلاء على منفذٍ من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي، يُغني الامبراطورية الرومانية عن دفع المكوس لعدوّها الشرقي إيران، وعن ضرورة الارتهان لرغبة هذا العدو في التجارة الشرقية، كان الغَرَض الأول للسياسة الفارسية في المواجهة مع الغرب الروماني، هو السيطرة على شواطىء البحر المتوسط الشرقية. كان احتلال طرق التجارة العربية وهي تنقل ثروات المحيط الهندي نحو الغرب عبر أسواق سورية ومصر، يلبس، كما يقول لامنس، لبوس الذرائع الدينية. ومن هذه الرغبة في الهيمنة السياسية والاقتصادية نشأ نظام «مناطق النفوذ» في شبه جزيرة العرب

(١) Cumont, Franz: Les Religions Orientales dans le Paganisme Romain, 1929, p. 125.
استشهده إدمون رباط في كتابه: L'Orient Chrétien à la Veille de l'Islam, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1980, p 88.

وضفتي البحر الأحمر الذي أضحى ميداناً للصراع بين القوتين، في اختلال مستمر لميزان القوى[١]. ذلك أن البحر الأحمر هو المنفذ الأقرب منالاً نحو المحيط الهندي، من وجهة نظر قوى الغرب الاغريقية ـ الرومانية، فيما كان الفرس والساسانيون يرون أن الأصلح والأسهل لهم هو نقل ما يأتي به تجارهم من الصين والهند وسيلان إلى الخليج، حيث لا يلقون أية مزاحمة، فيدفعون بتجارتهم في نهر الفرات نحو نِصّيبين أو إلى بلاد الشام عبر الصحراء السورية، لبيعها إلى البيزنطيين[٢]. ولم يكن الفرس يستسيغون قطعاً أن تستولي رومة أو بيزنطة على البحر الأحمر لأن ذلك كان يجرّدهم من مكاسب مرور تجارة الشرق عبر أرضهم وتقاضي مكوسهم.

وقد تداولت المنافذَ الثلاثةَ إلى المحيط الهندي، وهي طريق الخليج والفرات إلى بادية الشام، وطريق البحر الأحمر إلى فلسطين ومصر، وطريق القوافل البرّية عبر الحجاز إلى بلاد الشام، حالاتٌ مختلفة من الحرب والسلام، وفقاً لسياسة الدولتين الكبريين في حينه. ففي سعي القوى الاغريقية ـ الرومانية لفتح منافذ إلى المحيط الهندي، نجح الاسكندر المقدوني الكبير في الاستيلاء على طريق الخليج في أوائل الربع الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد، ثم نجح الامبراطور الروماني ترايانوس Trajanus (٩٨ ـ ١١٧ م) في مطلع القرن الميلادي الثاني، في الوصول إلى شاطىء الخليج من ناحية العراق، لكن محاولته لم

---

(١) Rabbath: L'Orient Chrétien..., p. 98. وعن سعي «الغرب» الدائم إلى تخطّي الوساطة في التجارة مع المحيط الهنـدي، أنظر: SALLES, Jean-François: La Circumnavigation de l'Arabie dans l'Antiquité Classique, dans **l'Arabie et ses Mers Bordières,I,** sous la direction de Jean-François Salles, GS Maison de l'Orient, Lyon, 1988; p 98.

(٢) يقول جونز إن الطريق التجارية من مرافىء الفرات إلى تدمر عبر بادية الشام كانت مزدهرة منذ القرن الأول قبل الميلاد على الأقل. أنظر Jones, A.H.M.: The Cities of the Eastern Roman Provinces, Oxford University Press, 1971, pp. 219, 227, 265. وانظر أيضاً Charlesworth, M.P.: Trade Routes and Commerce of the Roman Empire, Cambridge University Press, 1924, pp. 18-20, 58-63. كذلك جواد علي: المفصّل في تاريخ العرب قبل الاسلام، دار العلم للملايين، بيروت ـ دار النهضة، بغداد، ١٩٧٦، جـ٧، ص ٢٨١.

تُعمَّر. ثم نعمت طريق الخليج إجمالاً بالهدوء فيما بعد، بعدما أقلع الرومان عن هذا الطموح.

أما طريق القوافل البرّية عبر الحجاز فكانت صعبة المنال على الجيوش الامبراطورية، علاوة على أن رومة وبيزنطة ما كانتا لترغبان في الاستيلاء على هذه الطريق لو تسنّى لهما الاستيلاء على الطريق الثالثة: البحر الأحمر. ولهذا السبب كان الصراع بين الشرق والغرب للاستيلاء على هذا البحر والمناطق المطلّة على ضفتيه أمراً جليلاً في رأي قادة الفريقين المتنازعين، فدار كثير من القتال بينهما لهذا السبب.

لقد وقع عرب الجزيرة بين القوتين العظميين[١]، في خضمّ هذا الصراع، على طرق أحاطت بديارهم من كل صوبٍ أو مرت عبرها. وقد استجاب العرب لمقتضيات جغرافيا بلادهم فوصفهم شبرنغر بأنهم: «مؤسسو التجارة العالمية في الأزمنة القديمة»[٢]. وكانت الصلات بين العرب والقارات المجاورة، وبخاصة الهند قد بدأت في زمن غير معلومٍ تماماً لشدة قِدَمه. ويُعتقد أن العرب احتكروا التجارة الشرقية ونقلوا منتجاتها إلى شواطىء الشام، حيث كان الفينيقيون يكملون نقلها إلى البحر المتوسط[٣].

---

(١) القوتان العظميان ليستا دولتين هاهنا، بل مجموعتان من الدول. فالقوة الغربية العظمى مثّلها الاسكندر ثم رومة فبيزنطة، فيما حكم البارثيون دولة الشرق الايرانية، ثم حكمها الساسانيّون إلى يوم زوالها بظهور الاسلام.

(٢) Sprenger, A.: Alte Geographie Arabiens, Bern, 1875, s.299، ذكره ربّاط في: L'Orient Chrétien..., op. cit., p. 128. وانظر أيضاً، Miller, J.Innes: The Spice Trade of the Roman Empire, Oxford University Press, 1969, pp. 147, 160.

(٣) ازدهرت جرش بتجارة الهند وجنوب الجزيرة العربية وهي تجارة جاءتها عبر البتراء في عصر البطالسة والعصر الروماني. انظر Jones, pp. 251, 290. وكانت القوافل المحمّلة بالبضاعة الشرقية تسلك الطرق شمالاً إلى بادية الشام منذ أيام مملكة سبأ، وكان مصدر اللّبان والمرّ الأول هو حضرموت. انظر في هذا: Miller, pp.13, 147, 178. وانظر أيضاً Charlesworth, p. 60. وكذلك Cambridge Ancient History, Cambridge University Press, 1951, vol.X, p. 249. ويرى سال أن العرب لا الرومان أبحروا للتجارة في المحيط الهندي قبيل الميلاد وبعده.

ـ ب ـ فوائد البدو وخطرهم

كان البدو عنصراً مهماً في اقتصاد مجتمعات الاستقرار الزراعي. فكانوا يقيمون المواصلات الاقتصادية عبر الصحارى ويوفّرون وسائل النقل والقوافل والأدلّاء والمرشدين المسلّحين. وكانوا يُمدّون المناطق الزراعية بدواب النقل والمواشي المنتجة واللحم والسّماد والجلد. وكان كثير من قبائل الشمال يعتمد اقتصاداً مزدوجاً يجعلهم في مرتبة متوسطة بين الرحّل والمستقرّين. لكن مصالحهم لم تتّفق دوماً مع مصلحة المزارعين. إذ تضرّر هؤلاء من جرّاء الحروب بين الفرس وأعدائهم، فيما كان البدو يستثمرون هذه الحروب في أحيان كثيرة. وفي زمن القحط والجفاف كان البدو يغيرون على حقول المزارعين ومواشيهم ومراعيهم. ولم يكن في إمكان المزارعين أو الدولة التي تحميهم أن يردعوا المغيرين أو يحتاطوا لغاراتهم. وقد عجزت الدول في الاجمال عن استيعاب مخاطر البدو وحصر نزعاتهم أو تصنيف مواقفهم، فقال المؤرخ السوري أميانوس مارسلينوس (Ammianus Marcellinus: ٣٣٠ ـ ٤٠٠ م تقريباً) في وصفه لحرب الملك الساساني شهبور الثاني على أعدائه سنة ٣٥٤ للميلاد: «إن العرب [البدو] الذين لا نرغب أبداً في صداقتهم ولا عداوتهم، ذرعوا البلاد يَمنةً ويَسرةً في زمن قصير وأخربوا ما وجدوا إليه سبيلاً، مثل الحدأة، ما إن تلمح فريسةً من علٍ حتى تنحط عليها وتنتزعها في طرفة عين وترتفع. من هذه القبائل القاطنة أصلاً بين بلاد الأشوريين وشلالات نهر النيل وبلاد النوبة، محاربون متساوون في الرتبة أنصاف عراةٍ، يلتفعون بأردية تغطيهم حتى المحاشم، فيتنقّلون في مناطق شاسعة على صهوات جيادهم السريعة وجِمالهم الخفيفة»[1]. ووصف القديس جيروم (Jerome: ٣٤٧ ـ ٤١٩ م تقريباً) في روايته لرحلة

(١) Trimingham, John Spencer: Christianity Among the Arabs in Pre-Islamic Times, Longman, London and New York, Librairie du Liban, Beirut. 1979, p. 148. ومارسلينوس مصدر لكثير من الروايات المعادية للعرب في تواريخ قدماء الغربيين ومحدثيهم. وقد حلّل دوبلانول بعمق أسباب نوازع البدو إلى الغزو وفسّرها تفسيراً سكانياً (ديمغرافيا) . أنظر في هذا De Planhol, Xavier: Les Fondements Géographiques de l'Histoire de l'Islam, Cambridge University Press, 1968, p. 15 sqq.

الراهب مالخوس على طريق بين حلب والرُّها كيف كان البدو يغيرون في غير زمَن الحرب، على المسافرين. بل انه نُسبَ إلى العرب البدو، أنهم قتلوا الامبراطور يوليانوس (Julianus: ٣٦١ ـ ٣٦٣ م) في الحملة التي شنّها على الفرس بمعونة بعض القبائل، سنة ٣٦٣ للميلاد، لأنه رفض أن يدفع لهم المال الذي تعوّدوا أن يتقاضوه من القادة الآخرين[1]. ومن غزوات البدو الرحّل على أراضي الدولتين البيزنطية والساسانيّة في أواخر القرن الميلادي الخامس، ما يدلّ على أن البدو كانوا يغيرون بسهولة، فلا تملك الدولتان الاقتصاص منهم إلا بحشدٍ كبيرٍ من الجنود، يعاونهم عرب بدو آخرون[2].

لم يكن إرضاء البدو ضرورياً فقط لرد أذاهم عن أراضي الاستقرار الزراعي ومدن الدولتين اللتين تقاسمتا السلطة والنفوذ في بلاد الشام والرافدين، بل كان للبدو إسهام رغبت فيه هاتان الدولتان في كثير من الأحيان، منذ أن تعاظمت تربية الجمال فكثرت أعدادها، حتى توافر منها ما يكفل الاستثمار المجدي في القوافل التجارية المسافرة من صحراء الجزيرة حتى المناطق الزراعية في فلسطين[3]. وقد تعززت سيطرة العرب على شبه جزيرتهم وطرق التجارة فيها مع ظهور الخيل وحلولها محل الجمال في مهام القتال في أواسط الجزيرة وجنوبيّها، واستُخدمت في أطراف الجزيرة الجنوبية سروج جيدة لمطايا المقاتلين وحسّنت القبائل مع مرور الزمن أساليبها القتالية فأصبحت قادرة على الغزو المفاجىء والادبار

(١) Trimingham: pp. 148-150. وعن علاقة البدو بالحضر، أنظر: Lammens, Henri: l'Arabie Occidentale avant l'Hégire, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1928, pp. 70-71.

(٢) الواقع أن الحاجة إلى حماية خطوط التجارة في منطقة ما بين النهرين هي حاجة قديمة كانت قائمة على الأقل منذ أيام السليوقيين قبل الميلاد: Jones, p. 215. وانظر أيضاً، Shahid, Irfan: Byzantium and the Arabs in the Fifth Century, Dumbarton Oaks, Washington, D.C., 1989, pp. 82, 83. وسنشير فيما يلي إلى هذا الكتاب على الشكل التالي: Shahid: Byzantium (5C.).

(٣) Dostal, Walter: The Evolution of Beduin Life, **Studi Semitici,** II (1959), p. 22. وانظر كذلك: Höfner, Maria: Die Beduinen in den Vorislamischen Arabischen Inschriften, **Studi Semitici,** II (1959), p. 62. وانظر أيضاً De Planhol, p. 13.

السريع، وأضحت صعبة المنال في الصحارى. ورأى جواد علي أن هذه العوامل أثّرت أيّما تأثير، فلم تَبْقَ القوة العسكرية محصورةً في المناطق الزراعية في جنوب جزيرة العرب، بل انتقلت إلى بقيّة أنحائها في مواضع الآبار والرياض والعيون، وأصبحت مراكز التجارة، مثل مكة وغيرها قادرة على امتلاك القوة العسكرية[١]، فلم تعد هذه القوة حكراً على الدول الزراعية أو المجتمعات المستقرة، بل أصبحت في متناوَل البدو أيضاً. وقَدّر جاك ريكمنس أن زمن هذا التبدل كان أواخر القرن الثاني بعد الميلاد، ونَسَب إليه حدوث اضطرابات سياسية وعسكرية مزمنة استمرت نحو قرن ونصف قرن في اليمن. ذلك أن استخدام البدو للخيل أدّى إلى إمعانهم في الغزو وفي التدخل في شؤون الحكومات، فصار لهم نفوذهم في الأمور السّياسيّة والعسكرية، واضطرت حكومات اليمن إلى أن تحسب لهم حساباً، وأن تستخدمهم في القتال مع الحكومات الأخرى أو في قمع ثورات الأقيال والأذواء الطامعين[٢]. أما في الشمال فلم تكن قدرة الحكومات أفضل حالاً في مواجهة البدو، إذ كان هؤلاء مؤهلين على أفضل وجه لخفارة الصحراء وطرقها. وكانت مهارتهم في استخدام القوس والنشّاب من على ظهور جيادهم وجمالهم كفيلة بردع أي قوة تهاجم الصحراء. وكانت وحدات الجيش الروماني الاعتيادية عاجزة أمام قدرة البدو على الحركة ووسائل قتالهم الصحراوي غير المألوف. وقد ظهر السرج لدى بدو شمال الجزيرة وبلاد الشام في القرن الثاني للميلاد أيضاً، فاختارت روما أن تشكل منهم وحدات عسكرية ضمن جيشها، لكفّ أذاهم ولاستخدامهم في محاربة البدو الآخرين[٣].

لم تكن تلك وحدها الروادع التي جعلت جزيرة العرب وصحاريهم منيعةً على الاغريق والرومان والبيزنطيين وغيرهم زمناً طويلاً، بل كانت الروايات

(١) جواد علي . . . ، جـ ٢، ص ٤٥٤.

(٢) المرجع ذاته، جـ ٢، ص ٥٢٣، ٥٢٤.

(٣) Graf, David F.: The Saracens and the Defense of the Arabian Frontier, **Bulletin of American Schools of Oriental Studies,** 229 (1978), pp. 16, 17.

المخيفة تضيف إلى رهبة فرسان البدو وجفاف الصحراء، رهبة أخرى، تُسهم في تعزيز مناعة خطوط التجارة العربية، وتحمي احتكار السير عليها لأصحابها. يقول هيرودوتس (Herodotus: ٤٨٤ - ٤٢٠ ق.م. تقريباً) مؤرخ الاغريق في القرن الخامس قبل الميلاد، على رغم زيارته لجزيرة العرب: «وبلاد العرب في نهاية المعمورة الجنوبية، وفيها وحدها يوجد اللُّبان والمرّ والدارصيني واللاذن. ويكابد العرب الشدائد في جني هذه النباتات ما عدا المر، فهم لأجل جني اللبان يحرقون تحت أشجاره نوعاً من الصمغ... ليشرّدوا أسراباً كثيرة من الحيّات الطائرة المختلفة الأنواع التي تحرس الأشجار... وتنبت القرفة في بحيرات قليلة العمق يعيش بالقرب منها حيوانات ذات أجنحة كالخفافيش، وهي تزعج العرب بصياحها وأصواتها المرعبة ولكنهم لا يعبأون بها ويدفعونها عنهم ويتقدمون لجني القرفة»[١].

ج - ضرورة التجارة الشرقية

قفزت باتريسيا كرون قرناً ونصف قرن، من عصر هيرودوتس إلى عصر هيرونيموس الكاردي (Hieronymos de Cardia: ٣٧٠ - ٢٦٥ ق.م. تقريباً) أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، لتجعل بداية تجارة العرب المعروفة مع شواطىء البحر المتوسط في أواخر عهد الاسكندر. وكان من تجاراتهم في ذلك العصر اللُّبان والمرّ وأغلى أنواع التوابل الآتية من اليمن. وقد نسبت إلى إراتوستينيس (Eratosthenes: ٢٧٦ - ١٩٤ ق.م. تقريباً) أن هذه البضائع كان ينقلها تجار من معين إلى أيلة في سبعين يوماً[٢]. وكانت هذه الموادّ، باستثناء التوابل، مما

(١) Herodotus: The Histories, Translated by Aubrey de Sélincourt, The Penguin Classics, Middlesex, 1963, pp 219, 220. وانظر أيضاً: ولفنسون، إسرائيل: تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٢٩، ص ٢٣٣ - ٢٣٤. وفي شرح البضاعة المذكورة أنظر باب البضائع ومصادرها في الفصل الرابع فيما بعد.

(٢) Crone, Patricia: Meccan Trade and the Rise of Islam, Princeton University Press, 1987, pp. 18, 19. وكتاب كرون هذا يشكك في تجارة مكة الدولية وفي وجود موسم الحج إلى مكة قبل الاسلام. وقد خُصّص في نقد هذا الكتاب ملحق بآخر هذه الأطروحة، عنوانه: هل كانت لمكة تجارة دولية؟

تنتجه أشجار مخصوصة تنبت في جنوب جزيرة العرب[١]. وأما الحرير فمن الصين[٢] وسيلان[٣] واللؤلؤ من الخليج، والرقيق والقرود والعاج والذهب وريش النعام والوَجّ والسَّنا من الحبشة وإفريقية الشرقية[٤]. وقلّما ذكرت المصادر والمراجع بضائع الشمال والغرب في التجارة مع الجنوب، مثل المنسوجات المصرية والزجاج والمصنوعات الحرفية السورية[٥]، ذلك أن أقصى ما كانت تصل إليه هذه البضائع جنوباً في معظم الحالات هو جنوب جزيرة العرب، لاعتبارات قد تختص بالطَلَب في المجتمعات المطلّة على المحيط الهندي من إفريقية وآسية على الأرجح.

وقد يتساءل باحثون: وهل تستحق هذه البضائع أن تتصارع لأجلها أقوى الدول؟ إن بليني (Plinius: ٢٣ - ٧٩م.) نفسه أعرب عن امتعاضه لاضطرار رومة إلى دفع مبالغ طائلة كل سنة في الاتّجار مع العرب، فألقى بتبعات هذا «الاذلال الاقتصادي» على عواتق النساء الرومانيات في نزواتهن ورغبتهن في التطيّب[٦].

---

(١) Diodorus Siculus, translated by C.H. Oldfather, the Loeb Classical Library, London and Cambridge, vol. II, pp. 47, 225. وانظر أيضاً Rodinson, Maxime: Mohammed, Penguin Books, Suffolk, Great Britain, 1977, p. 20. وكذلك Miller, pp. 101- 105.

(٢) جواد علي: جـ٧، ص ٢٨١. وكذلك: Husein: The Early..., op.cit., p 109.

(٣) Smith, Sidney: Events in Arabia in the 6th Century A.D., **Bulletin of the School of Oriental and African Studies,** University of London, XVI (1954), p. 426.

(٤) Smith: op.cit. p. 426. وانظر أيضاً: Rodinson: op.cit. p. 20, وانظر تفصيلاً أوفى لبضاعة التجارة الشرقية في الفصل الرابع فيما يلي.

(٥) Miller, pp. 221, 224, 229. وكذلك Charlesworth, pp. 27, 47. وانظر أيضاً Husein: op.cit., p. 109. وفي بضائع التجارة الشرقية ومصادرها أنظر فيما بعد ضمن الفصل الرابع، باب: البضائع ومصادرها.

(٦) Pliny: Natural History, XII: 84. وكذلك Diodorus: vol. II, p. 231. وانظر أيضاً: Lammens, Henri: Les Grosses Fortunes à la Mècque au Siècle de l'Hégire, **Egypte Contemporaine,** VIII, (1917), p. 19. وانظر Miller, pp. 221, 224, 229. وفي شأن فوائد «البضاعة الشرقية» والحروب الرومانية للحصول عليها من غير وساطة أنظر: Cambridge Anc. Hist. vol.X, pp. 248 - 250. وكذلك Miller, 5 - 8, 13, 14, 15, 143.

أما رائف حسين فارتأى أن هذه البضائع لم تكن كماليّة، مثلما قد نظن، فنسب إلى روستوفتسيف قوله: «قد نعجب كثيراً لأن هذه البضائع... هي من وجهة نظرنا منتجات كمالية، وليست من الضروريات: اللُّبان للآلهة، والمراهم والعطور ومستحضرات التجميل للرجال والنساء، وبعض الأصباغ (مثل النّيلة)، والتوابل للذوّاقة، والحجارة الكريمة واللآلىء والحرير الثمين والأقمشة القطنية وما إلى ذلك. لكن لا شك في أن هذه المنتجات لم تكن في نظر قدامى الشرقيين واليونان كمالياتٍ صرفاً، بل ضرورات معاشية تقريباً لا بديل منها، على الرغم من كل الجهود التي بُذلت في العالم الهيليني لاستنباط بدائل». وأكد لوفِه إقبال رومة وبيزنطة على شراء التوابل والحرير[١]. وكان اللُّبان ضرورياً في المراسم الدينية في كل أنحاء العالم، منذ أزمنة لا يعيها التاريخ. وقد حلّ محلّ الأضاحي عند اليونان منذ القرن السادس قبل الميلاد، لاسترضاء الآلهة وتطهير الأمكنة وإزالة روائح الحياة الحضرية البدائية في المدن. وكان الرومان يعدّون اللُّبان أفضل أنواع البخور، وكان سعره دليلاً على إقبال الناس على شرائه. أما العبريون فكان دخان البخور يخفي حضور إلههم في الهيكل. وكان المسيحيون يحرقونه في بِيَعهم. وأصبح حرق البخور في البوذية جزءاً مهماً في المراسم الدينية.

وكان المُرّ ذا مكانة مرموقة في استحضار العطور ومستحضرات التجميل. والمُرّ الصرف من مركّباتِ الزيت المقدّس عند اليهود، على ما جاء في سفر الخروج. أما المركّبات الأخرى فهي السَّنا والقِرفة والوَجّ وزيت الزيتون. وكان اليونان والرومان وشعوب المشرق يستخدمون المرّ بكثرة للأغراض الطبيّة.

وقد بدأ استخدام الأفاويه، القرنفل والمطيّبات الأخرى مع الفلفل وما شابه من توابل وبهارات، منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد في شواطىء المتوسط الشمالية. وأضحت الموائد منذئذ ناقصة، إذا خلت من هذه الأفاويه. وارتفعت

---

(١) Husein: op.cit., p.112. وانظر أيضاً Loewe, Michael: Spices and Silk: Aspects of World Trade in the First Seven Centuries of the Christian Era, **JRAS,** 1971 (2), pp. 166-179.

أسعار هذه البضائع تبعاً لاشتداد الطلب عليها. فكلما كان مستهلكو الغرب يسعون في طلب الملابس الشرقية أو العطور والتوابل، كان تجار العرب الجنوبيون يرفعون أسعارهم. وكانت تلك الأسعار تتضمن طبعاً بدل المخاطر والمكوس ومشاق السفر، وعواصف الرمل وأنواء البحار وعطش الصحراء وغزوات البدو وما عدا ذلك[1].

- د - طرق التجارة البريّة

سلكت قوافل التجارة العربية في البر طريقين كبريين إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط: أولاهما تمتد من جنوبي غربي جزيرة العرب إلى الحجاز وشرق الأردنّ وفلسطين وسورية، والثانية، وكانت مخصّصة ببضاعة الهند في معظم الحالات، تبدأ على شاطىء الخليج وتسلك نهر الفرات صعوداً إلى سوق دورة، وهي تدعى اليوم الصالحية، قرب أبو كمال في سورية. وكانت البضائع تُنقل منها في قوافل عبر الصحراء الشامية إلى تدمر أو إلى متاجر أخرى، فيصل منها ما يصل إلى موانىء المتوسط تمهيداً لشحنه إلى المستهلكين[2]. وكان يمكن بالطبع سلوك طرق أخرى، إذ ان السفن الآتية من الهند كانت تستطيع أن ترفأ إلى عدد من الموانىء. لكن الأُبُلّة في شط العرب كانت توفّر للساسانيين القدرة على مراقبة التجارة الشرقية، علاوة على اختصار الطريق البرية، باجتياز بعض المسافة في نهر الفرات. أما الطريق بين اليمن والشام عبر الحجاز، فكان يحفِز التجّار على اعتمادها أمران على الأقل فيما يبدو: أولهما أن عدن ربما كانت أول مرفأ بعيد بعض الشيء عن متناول النفوذ الفارسي، وإن كان الحال غير ثابت على هذا في بعض مراحل التاريخ. والثاني استعداد القوافل العربية

(١) Husein: op. cit., pp. 111-114 .

(٢) انظر فيما يلي باب: البضائع ومصادرها، في الفصل الرابع. Diodorus, vol. II, pp.211-213. وانظر أيضاً Gabrieli, Francesco: A Short History of the Arabs, Robert Hale, London, 1965, p. 15. وأنظر فيما يلي باب: الابل وطرق الصحراء، في الفصل الرابع. وكذلك POTTS, Daniel T.: Trans-Arabian Routes of the Pre-Islamic Period, dans **L'Arabie et ses Mers Bordières, I**, GS-Maison de l'Orient, Lyon, pp. 127-162. والعلي، صالح أحمد: محاضرات في تاريخ العرب، ص ٣٦ - ٣٨.

الجيد لنقل تجارة الشرق عبر الحجاز، منذ أيام مملكة سبأ[1]. وقد استمرت سبأ توسطها التجاري بين الشرق والغرب منذ زمن غابر. وكانت تجارة الهند التي تصل إلى عُمان تُنقل بحراً إلى مصر، إلا أن مصاعب النقل البحري عدلت بالتجارة شيئاً فشيئاً إلى طريق البر، من شَبوت في حضرموت، إلى مأرب عاصمة السبئيين، ثم إلى مكة فالبتراء عاصمة النبط، ومنها إلى غزة على البحر المتوسط[2]. ولدى زوال مُلك سبأ نحو سنة ١١٥ قبل الميلاد قامت مملكة الحِمْيريين التي امتدّ سلطانها ليشمل قبائل كثيرة في الجزيرة العربية. فسيطرت على عرب الحجاز واستخدمتهم في نقل تجارتها وحراستها حتى القرن الميلادي الخامس، حين تمكّن الحجازيّون من الحميريين، وصاروا هم أصحاب التجارة في الجزيرة العربية[3].

في تلك الأثناء كان النبط في شمال الحجاز وجنوبي بلاد الشام يَمدّون خطوط التجارة العربية حتى مشارف شواطىء البحر المتوسط، متمّمين مهام عرب الجزيرة واليمن. وقد عُثر في أوائل القرن الثالث قبل الميلاد على نقود نبطية على الطريق بين البتراء وغزّة، فيما تدل الآثار النبطية بين العقبة وغزة من حصون وصهاريج وبقايا أدوات فخّارية على ازدهار أعمالهم التجارية قروناً قبل الميلاد. كذلك اكتُشفت آثار نبطية في الجوف، مما يدل على امتداد الخطوط النبطية شرقاً وجنوباً، عبر وادي سِرحان في وسط الطرف الشمالي لجزيرة العرب، ويؤيد رأي بعض المؤرخين أن هذا الوادي كان ممراً مهماً لتجارة الأنباط من الجزيرة العربية إلى حوران. وامتدّ نفوذ النبط كذلك إلى مَديَن والى

(١) نشر ميلر صفحات وخريطة لتبيان طرق التجارة الشرقية. أنظر في هذا Miller, pp 146-151, 119 sqq. وانظر كذلك Ahmad, Nafis: The Arabs' Knowledge of Ceylon, **Islamic Culture**, vol. 19 (1945), p. 224.

(٢) Cambridge Anc. Hist., vol. X, pp. 248, 249. وجواد علي: جـ٧، ص ٢٤١. وكذلك حمّور، ص ٢٦. وقد أفاض الباحثون في الحديث على سيطرة العرب طويلاً في العصور القديمة على طرق التجارة إلى الهند. أنظر في هذا: Miller, pp. 147, 178. وكذلك Charlesworth, p. 60.

(٣) حمّور: ص ٢٧، وكذلك Simon: Ḥums et Īlāf..., p. 205.

مدائن صالح (الحِجر في المملكة العربية السُعودية)، وفقَ ما يُستخلَص من المقابر والكتابات النبطية في هذه الأخيرة. ولعل الأنباط كانوا يتولَّون التجارة العربية الآتية من الجنوب، عند منطقة العُلا، بالقربِ من مدائن صالح[1].

ويبدو أن الثموديين كانوا على علاقة وثيقة بتجارة الأنباط، فكانوا زُرّاعاً وأصحاب ماشية في الوقت نفسه، فاشتغل بعضهم بالتجارة[2]. وأكد فان دِن براندن هذا الأمر وقال إنهم كانوا مهرة في تجارة القوافل، فخالفه جاك ريكمنس[3]. غير أن بعثة وينتْ وريد سنة ١٩٧٠ أيدت حلول الثموديين والصفويين محل الأنباط في قيادة قوافل التجارة عبر وادي سرحان[4]. أما المِدْيَنيّون فأكد اكتشاف جرّة من آثارهم في عصيون جابر (في العقبة) أنهم نشطوا في الاتّجار بين الجزيرة العربية وخليج العقبة[5].

ولا شك في أن الأعراب كانوا يتفوّقون على غيرهم في حماية طرق التجارة الصحراوية. فهم سادة البوادي، ويعرفون موقع مخازن الماء والآبار والعيون[6]. وكانت صهاريج المياه التي برع الأنباط في بنائها وهندستها، من العوامل التي امتازت بها البتراء[7]، إضافة إلى تربيتهم الابل. وينسب الشريف إلى النشاط التجاري هذا، أنه سبب نشوء عدد من أهمّ مدن العرب في الأزمنة القديمة

(١) Diodorus: vol.II, p. 43. وانظر Cambridge Anc.Hist., vol.X, pp. 248, 249. و Bowersock, G.W.: A Report on Arabia Provincia, **Journal of Roman Studies**, 61 (1971), pp. 221, 222. وانظر كذلك: Husein: op.cit., p. 109.

(٢) جواد علي: جـ ١ ص ٣٣٠.

(٣) Van Den Branden, Albert: Histoire de Thamoud, Publications de l'Université Libanaise, 2e éd.,Beyrouth, 1966, pp 42, 43, 58. Höfner: op.cit. s.59.

(٤) Graf: op.cit., p 8.

(٥) Ryckmans, G.: Un fragment de jarre avec caractères minéens à Tell el-Kheleyfeh, **Revue Biblique**, 48 (1939), p. 249.

(٦) جواد علي: جـ ٢، ص ٦٠٧.

(٧) Diodorus: vol.II, p. 43. وانظر حَوّر، ص ٢٩.

وازدهارها، من تدمر إلى مكة[1]. ويضيف جواد علي إمارة الحَضْر وإمارة الرُّها فيما بين النهرين، والرَّسْتن وحِمص وسنجار إلى جملة ما نشأ عند العرب من مدنٍ وإمارات وحكومات بفضل التجارة[2]. بل يُنسب زوال مملكة الأنباط وظهور مدينة تدمر إلى الأسباب التجارية ذاتها[3].

غير أن المسارعة إلى القولِ إن العرب في الجزيرة وأطرافها احتكروا التجارة الدولية بلا انقطاع بين الجنوب والشمال، وبين الشرق والغرب، هو أمر مبالَغٌ فيه. ذلك أن التجارة البرية عبر الجزيرة لم تحرم الفرس والرومان أو البيزنطيين القدرة في بعض العصور على استخدام الطرق البحرية مباشرة من الخليج والبحر الأحمر إلى المحيط الهندي، والعكس. وتقول كرون في هذا: «فمن القرن الأول للميلاد لم يكن سكان وادي الرافدين وحدهم، بل اليونان أيضاً والرومان، يبحرون مباشرةً إلى الهند ثم إلى سيلان. وتدل بقايا النقود الأثرية على أن [تجارتهم هذه] كانت في أوجها في القرنين الأولين للميلاد، وأنها ركدت في أواخر القرن الثالث، ونشطت بعض الشيء في الرابع ثم انكفأت فيما بعد». وكانت لهذا الانكفاء أسباب جعلت دور التجارة العربية الدولية عبر قوافل الصحراء يتعاظم. وقد لاحظت كرون أن: «كوسماس(Cosmas) لم يكن اليوناني الوحيد الذي زار سيلان في القرن السادس [للميلاد]، لكنّ العلاقات المباشرة [بين بيزنطة والهند] أضحت نادرة على نحوٍ واضح»[4]. وأيّد جوزيف سوموغيي في الاجمال هذا التبدّل إذ قال: «إن الطريق البرية على طول

(١) الشريف، أحمد إبراهيم: مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٦ - ١٩.

(٢) جواد علي، جـ ٢، ص ٦٠٥.

(٣) Rabbath: op.cit., p. 134. وانظر أيضاً: Trimingham, op.cit., pp. 29-30, 86.

(٤) Crone: op.cit., p 40. وفيها أحسنت كرون ملاحظة انكفاء تجارة بيزنطة المباشرة مع الهند، أخفقت في إدراك النتيجة الطبيعية لهذا الانكفاء، وهي أن التجار العرب تولَّوا عبر مكة، في القرن السادس، حصةً كبيرةً من التجارة الدولية. وهو أمر أنكرته كرون بلا سبب واضح. واقترب ميلر من القول إن العرب احتكروا تجارة الشرق في القطاعات المهمة، لتصل عبرهم إلى أسواقها الرومانية والبيزنطية. Miller, pp. 147, 160.

الشواطىء العربية واليمن وحضرموت أقفرت منذ القرن الأول للميلاد، حين تمكن البحارة اليونان من اجتياز المحيط الهندي بفضل الرياح الموسمية التي اكتشفها [لهم] هيبالوس (Hippalos) الاسكندري». لكنه أضاف قوله: «إن طريق القوافل على طول هذه الشواطىء بُعثت من جديد في القرن السادس»(١). ومثلما ظلت أحوال التجارة الشرقية عرضة للتبدّل، كانت سياسة روما حيال هذه التجارة تحاول التكيّف وفق الظروف.

ثانياً: روما وتجارة الشرق

ـ أ ـ الثمن الاقتصادي والسياسي

عندما حاصر ألاريك(Alaric) ملك القوط روما الحصار الأول في مطلع القرن الخامس طلب من الرومان لقاء فكّه الحصار ذهباً وفضةً و«... ثلاثة آلاف رطل من الفلفل»(٢). كان الفلفل من أغلى العناصر التي تدخل في الطهي الروماني. وكان أحسن الأنواع في قول غيبون (Gibbon) يباع «بخمسة عشر ديناراً، أو عشرة شلنات الرطل»(٣). وكان البخور «رأس بضائع العالم الثمينة المطلوبة» في الامبراطورية الرومانية. كان سعره يساوي سعر الذهب في قول بعض المصادر. ولم يكن يشتريه لغلائه هذا إلا رجال الدين، لاستعماله في الشعائر الدينيّة التي تستنزف القسم الأكبر منه، والملوك الأثرياء، وذلك لحرقه في المناسبات الدينيّة وفي اجتماعاتهم. ونجد «المؤرخ الكاتب بلينيوس [أي بليني] يشتكي من تبذير نيرون (Nero) عاهل روما (٥٤ ـ ٦٨ للميلاد) ومن إسرافه

---

(١) Somogyi, Joseph: The Part of Islam in Oriental Trade, **Islamic Culture**, vol. 30 (1956), p.179 . في الفصل الثالث فيما يلي عرض للأسباب الدولية التي عزّزت دور القوافل العربية البرية في التجارة الدولية في القرن السادس.

(٢) Miller, p. 25 . وغيبون، إدوارد: اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها، تعريب محمد علي أبو ريدة (وغيره)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، بلا تاريخ، جـ٢، ص ٢٠١. وفي شأن حاجة روما إلى التوابل والطيوب أنظر: Miller, 1-3, 110.

(٣) يستخدم غيبون هنا أسعاراً تتفق والقوة الشرائية في إنجلترة إبّان القرن الثامن عشر.

في حرق البخور واللُبان لاجراء شعائر جنازة زوجه المتوفّاة»(١). كذلك اشتكى أوريليانس (Aurelianus) إمبراطور روما (٢٧٠ ـ ٢٧٥ للميلاد) من أن رطل الحرير كان يباع في عاصمة إمبراطوريته باثنتي عشرة أوقية من الذهب. وكانت بعض الأحداث أو عوامل الاحتكار ترفع السعر أحياناً عن ذلك الذي ذكره أوريليانس، وكان العرض في أحيان أخرى يزداد بما يفوق ازدياد الطلب، فتهبط الأسعار، لكن احتكار تجارة الحرير ظل طويلاً في غير يد روما ثم بيزنطة. إذ ان الجزء الأكبر من الحرير المستورد كان منشؤه التبت والصين وقال غيبون: «كانت القوافل تخترق قلب آسية من بحر الصين إلى شواطىء البحر في سورية في مائتين وثلاثة وأربعين يوماً، وكان الرومان يحصلون على الحرير من التجار الفرس الذين تردّدوا على أسواق أرمينية ونصّيبين»(٢). لقد كانت طريق البحر من الهند إلى الخليج أو إلى البحر الأحمر أسرع من طريق البر الآسيوية هذه، لكن تجارة الشرق عبر الطريق البحرية كانت هي الأخرى احتكاراً فارسياً قبل القرن الأول للميلاد. وكان التجار يجتنبون الطريق الآسيوية في زمن الحروب بين الفرس وروما. ولعلهم كانوا عندئذ يستخدمون طريق البحر، فكانت قوافل تجّار الحرير في الصين في قول غيبون: «ترتاد طريقاً أكثر اتجاهاً إلى الجنوب، فكانوا يقطعون جبال التِبت ويجتازون نهر الكَنج أو السند وينتظرون متلهّفين في ثغور جوزيرات ومَلَبار وصول السفن التي تفد... من الغرب»(٣).

كانت مشكلة روما مع تجارة الشرق إذن معقّدة. فهي مضطرة إلى شراء هذه السلع الضرورية، لكن شراءها كان يحقق الربح والقوة للعدو التقليدي: الفرس. لم يكن الأمر ليختلف لو كان الفرس قد أصبحوا عدو روما التقليدي بسبب هذا الاحتكار التجاري، أو لو كان الاحتكار والصراع على طرق التجارة هما نتيجة للعداء التقليدي بين الدولتين، وإن كان الاحتمال الأول هو الأقرب إلى منطق صراع الدول على النفوذ. إذ كانت العُنق الرومانية في هذه التجارة

---

(١) جواد علي، جـ٢، ص ٦٦. وانظر أيضاً Miller, p. 20.

(٢) غيبون، جـ٢، ص٤٢٣، ٤٢٤. وكذلك Cambridge Anc. Hist., vol. IX, p. 598.

(٣) المرجع ذاته، جـ٢، ص ٤٢٤، ٤٢٥.

الضرورية مع الشرق، في قبضة الفرس. ولم يكن في استطاعة هؤلاء أن يكسبوا أموال عدوّهم فقط، أو يرفعوا السعر متى شاؤوا، بل كانوا في زمن الحروب، وهي كثيرة في تاريخ هذا الصراع، يوقفون تدفّق السلع إلى أسواق الغرب. وكان تجار العرب في وسط هذا الصراع يجنون أرباحاً تتفاوت مع تفاوت الحاجة إلى طريق الصحراء. ولم يكن في مَكِنَة رومة أن تجد حلاً إلا محاولة شقّ طريقها إلى المحيط الهندي عبر البحر الأحمر أو غرب جزيرة العرب، بعيداً عن نفوذ الفرس وقبضتهم. لكن هذا كان يضع العنق الرومانية في بعض الأحيان، في قبضة أسياد الصحراء: العرب. وقد اشتُهر بليني المؤرخ الروماني، بشكواه من العرب وغناهم وامتناعهم عن الشراء إذ يقول: «ومن الغرابة أن نقول إن نصف هذه القبائل [العربية] التي تفوق الحصر يشتغل بالتجارة أو يعيش على النهب وقطع الطرق. والعرب أغنى أمم العالم طرا، لتدفّق الثروة من رومة وبارثية [فارس] إليهم، وتكدسها بين أيديهم، فهم يبيعون ما يحصلون عليه من البحر ومن غاباتهم. ولا يشترون شيئاً مقابل ذلك»[١]. وعلى الرغم من شبهة المبالغة القوية في هذه الشكوى، إلا أن المشكلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في معالجة الغرب لتجارته مع الشرق في هذه الأوضاع الجغرافية، لا تبدو عسيرة على الفهم. وقد حاولت قوى الغرب على التوالي: الاسكندر ثم رومة فبيزنطة، حل هذه المشكلة بطرق مختلفة.

ـ ب ـ الاسكندر و «المياه الدافئة»

تبدو مشكلة التجارة الدولية والصراع على طرقها بين الدول في غرب آسية وفي أوروبة موغلة في القِدَم.

ومن أقدم الدول التي ظهرت في القارة الأوروبية وكانت لها أبعاد دولية معلومة دولة أثينة. وقد لا يكون غريباً أن أول حرب معروفة خاضتها أثينة مع دولة مشرقية هي الحرب التي خاضتها في القرن الخامس قبل الميلاد مع دولة الفرس

(١) Pliny: op.cit., p. 461. وانظر أيضاً جواد علي...، جـ١، ص ٢٣٥. وكذلك: Seyrig, Henri: Antiquités Syriennes-Postes romains sur la route de Médine, **Syria**, 22 (1941c), p. 222.

التي ظلت تمثل الشرق في حروبه مع الغرب أحد عشر قرناً قبل ظهور الاسلام. وعلى الرغم من أن التجارة الدولية كانت أحد عوامل هذه الحرب بين أثينة والفرس[١]، إلا أن أثينة التي شنّت هجوماً بحرياً فاشلاً على مصر في ذلك القرن، لم تكن بعد قد تطلّعت إلى شرق البحر الأحمر، ولا يبدو أن حروبها مع الفرس كانت على أي علاقة بالتجارة الشرقية، بل بالتجارة في البحر الأبيض المتوسط[٢].

وفي المقابل، فإن الفراعنة قد اتّجروا مع بلادٍ مطلّة على المحيط الهندي منذ زمن سحيق يمتد أكثر من سبعة وعشرين قرناً قبل المسيح، على ما يعتقد البعض. إلا أنه تعْوزنا الأدلّة على أن هذه التجارة الشرقية كانت موضع صراع دولي من أي نوع. أما سكان الجزيرة العربية فبدأوا نشاطاً تجارياً واسعاً منذ عهود الدولة المعينيّة في اليمن، التي امتد نفوذها حتى بلغ شمال الحجاز. وظل هذا النشاط مزدهراً من القرن الثامن حتى القرن الثالث قبل الميلاد على الخصوص. وقد عاصرت دولةَ المعينيين دولةُ سبأ بعض الزمن، ثم ورثت مكانتها التجارية[٣].

لكن وجود عناصر الصراع الثلاثة: الشرق والغرب والتجارة الدولية، لم يُشعل شرارة النزاع المزمن، إلا في أيام الاسكندر المقدوني، فافتتح المبادرة الأوروبية في هذا النزاع باعتماد الحل الأقصى الذي أقلعت عنه كل الدول الغربية اللاحقة زمناً طويلاً، باستثناء رومة في عهد ترايانوس، وهو غزو منطقة

(١) Amit M.: Athens and the Sea, a Study in Athenian Sea Power, Latomus, Bruxelles, 1965.

(٢) Burn, A.R.: Persia and the Greeks, Stanford University Press, Stanford, California, 1984; cf.: Bradford, Ernle: The Year of Thermopylae, MacMillan London Limited, 1980; also cf.: Grundy, G.B.: The Great Persian War and its Preliminaries, A.M.S. Press, New York, 1969.

(٣) في شأن سفر المصريين القدامى بحراً إلى بلاد البُنط والمحيط الهندي أنظر، Rougé, Jean: La Navigation en Mer Erythrée dans l'Antiquité, dans **l'Arabie et ses Mers Bordières, I**, GS Maison de l'Orient, Lyon, 1988; p 61. وانظر أيضاً في المجلد ذاته SALLES, pp 75, 76. وقارن Gabrieli: op.cit., p. 13.

الخليج والتوغل شرقاً فيما وراء نهر الفرات، ووصف جواد علي الحل الذي اعتمده الاسكندر بقوله: «ووضع الاسكندر الأكبر مشروعاً خطيراً. . . للسيطرة على المياه الدافئة بالسيطرة على سواحل جزيرة العرب. . . وقد كلّف قوّاده الالتفاف حول جزيرة العرب، وباشروا تنفيذ الأمر بالفعل. وقد رأينا قائده نيارخوس(Nearkhos) على رأس أسطول ضخم، لعله أعظم أسطول شاهده الخليج والبحر العربي حتى ذلك العهد. . . ولو قدّر للاسكندر أن يعيش طويلاً لتحقّق مشروعه الضخم، ولكن القدر قضى عليه مبكّراً، فمات مشروعه معه، ولم يكن لخلفائه ما كان لسيّدهم من عزم، فتركوا المشروع ولم يتحمّسوا له»[١].

وقد أكد المسعودي ضمناً في «مروج الذهب»، أن التجارة الشرقية كانت من أهم حوافز الاسكندر الكبير على غزوته التاريخية، إذ قال: «وفي هذا البحر مما يلي بلاد عدن جزيرة تُعرف بسقطرة، إليها يضاف الصبر السقطري، ولا يُوجد إلا فيها، ولا يُحمل إلا منها. وقد كان أرسطاطاليس بن نِقُوماخُس كتب إلى الاسكندر بن فِلِبس حين سار إلى الهند في أمر هذه الجزيرة يوصيه بها، وأن يبعث إليها جماعة من اليونانيين يُسكنهم فيها من أجل الصبر السقطري. . . فسيَّر الاسكندر إلى هذه الجزيرة خلقاً من اليونانيين أكثرهم من مدينة أرسطاطاليس بن نقوماخس. . . في المراكب بأهليهم في بحر القُلْزم [البحر الأحمر]. فغلبوا على من كان بها من الهند [لعلهم اليمن] وملكوا الجزيرة. . . ويُحمل من جزيرة سُقُطرة الصبر السقطري وغيره من العقاقير»[٢].

أما خلفاءُ الاسكندر البطالسة (Ptolemies)، فحاولوا تخطّي جزيرة العرب، فمدّوا نشاط أسطولهم في البحر الأحمر، واستنبتوا بعض مستوردات تجارة الشرق في أرض مصر[٣]. ومدّوا نفوذهم إلى بلاد الحبشة، فأسّسوا قواعد

(١) SALLES, pp. 86-88. وجواد علي: جـ٧، ص٢٦٧، ٢٦٨. وفي شأن سياسة السلوقيين والبطالسة خلفاء الاسكندر حيال النبط والتجارة أنظر صالح أحمد العلي، ص ٣٩، ٤٠.

(٢) المسعودي، أبو الحسن: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق شارل بلا، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت، ١٩٦٦، جـ٢، ص ١٢٨، ١٢٩.

(٣) Rodinson: op.cit., p. 34.

تجارية على طول شواطىء البحر الأحمر. وأظهرت أعداد اليونانيين الوفيرة أنهم أقاموا علاقات وثيقة مع الأحباش في مملكة أكسوم. وقد ظل نفوذ اليونان مستمراً حتى منتصف القرن الأول بعد الميلاد على الأقل، إذ كتب صاحب «الطواف حول البحر الاريتري»، الذي زار أكسوم في ذلك الزمن، عن اتّجار الأحباش مع اليونان المصريين، ولاحظ أن مَلِكَهم كان عارفاً لأدب الاغريق. وكان أثر اليونان ظاهراً في تنظيم التجارة والمرافىء والطرق التجارية والجيش والنظام الاداري[١].

ج - سياسة روما قبل الميلاد

ورثت روما على ما يبدو المسألة ذاتها في سياستها حيال تجارة الشرق. ويُعتقد أن بومبيوس(Pompeius) القائد الروماني، بذل أول محاولة عسكرية رومانية لضم مملكة الأنباط إلى الامبراطورية في حملته على بلاد الشام وفلسطين سنتي ٦٤ و٦٣ قبل المسيح. وقد تمكن من ضم مقاطعة سورية ودخل القدس عنوة، رغم معارضة اليهود[٢]. واستمر تدخّل روما في شؤون المشرق بعد انتصار يوليوس(Julius) قيصر على بومبيوس سنة ٤٨ ق.م. فعيّن سيّد روما الجديد ملكاً عربياً إيدومياً متهوّداً على مقاطعة اليهودية. وقد قُتل هذا الحاكم الايدومي وأحد أبنائه في أثناء الغزو الفارسي لفلسطين سنة ٤٠ ق.م.، لكن ابنه الآخر، هيرودوس(Herodes)، استطاع أن يهرب إلى روما، حيث تولّى صديقه ماركوس أنطونيوس (Marcus Antonius) وأوكتافيانوس(Octavianus) إقناع مجلس الشيوخ بتعيينه ملكاً على اليهودية. وقد شنّ هيرودوس بمعونة روما حرباً على آخر الحكام الحشمونيين، واستطاع أن يقتله سنة ٣٧ ق.م. وسقط بذلك الحكم

(١) The Periplus of the Erythraean Sea, translated by Wilfred H. Schoff, Longmans, Green and Co, NewYork, 1912, p. 23. وانظر أيضاً Trimingham, John Spencer: Islam in Ethiopia, Frank Cass, London, 1976, p. 35. ويعرّف روجيه البحر الاريتري وفق المفاهيم المختلفة التي اعتمدها له الجغرافيون. Rougé, pp. 59, 60.

(٢) Bowersock: A Report..., p 223. وكذلك صالح أحمد العلي، ص ٤١ وما بعد.

الفارسي[1]. وكان ملك الأنباط في ذلك العصر يُدعى في المصادر الرومانية ماليخوس الأول. وكان خصماً لهيرودوس، لكنه كان في الوقت نفسه موالياً ليوليوس قيصر، ثم لأنطونيوس[2]. ويتبيّن من هذا أن نفوذ رومة كان يمتد إلى شرق نهر الأردن، وأن الخصم في هذه المنطقة كان الفرس. وقد اعتمد أوكتافيانوس سياسة جديدة في مواجهتهم بعد اعتلائه سدة الحكم منفرداً سنة ٢٧ق.م.، وتَسَمِّيه باسم أغسطس قيصر(Augustus Caesar)، إذ لاحظ أن قوة الفرس كانت في دفاعهم، وأنه لن يخشى بأسهم طالما ظلّوا في موقف دفاعي بسبب الأزمات التي طالعتهم في ملكهم الشاسع واضطراب نظامهم السياسي الداخلي. واتفق أغسطس قيصر مع الفرس على تعيين الحدود بين الدولتين، وسعى كلٌ منهما إلى ردّ مخاطر البدو الرحّل بإنشاء منطقة عازلة، فاعترفتا بسلطة بعض الزعماء القبليين[3]. وعندما اطمأن الامبراطور الروماني إلى أن هذه الترتيبات أعفته من مواجهة الفرس في الشام، اتجه بصره إلى البحر الأحمر جنوباً، علّه يضمن في هذا الاتجاه، ما يعجز عن ضمانه شرقَ الفرات. لم يكن أغسطس قيصر أقل طموحاً إلى السيطرة على الطرق التجارية من معظم خلفائه، ولذا لم يكن أقل شكوى من «ثراء» التجار العرب. ولكن بدلاً من أن ينتظر التاجر الروماني أو اليوناني أن تأتيه البضائع الثمينة في أسواق مصر أو بلاد الشام محمّلة على سفن عربية أو على ظهور جمال القوافل وهي بأسعار عالية، كان أغسطس قيصر يرى أن يرتاد الرومان أنفسهم البحر الأحمر إلى المحيط الهندي حتى سواحل إفريقية أو جنوب الجزيرة العربية أو الهند وما وراءها، فيشتروا من موانئها وأسواقها ما يريدون بسعر رخيص، فيستفيدوا وتستفيد حكومتهم، ويخسر التجار العرب. وأكد سترابون(Strabo) أن الامبراطور كان يرى هذا كله[4]، حين

(١) وثمة دلائل على احتكاك بين رومة والفرس في بادية الشام منذ سنة ٤٦ ق.م. انظر في هذا Cambridge Anc. Hist., vol. IX, p.714. وقارن: Trimingham: Christianity among..., p 38.

(٢) Bowersock: A Report..., p. 223.

(٣) يُعتقد أن بومبيوس ثم أغسطس نظّما الحدود الشرقية بين الامبراطورية الرومانية والفرس. انظر في هذا Jones,pp. 219, 220. وانظر ايضا Trimingham: Christianity among..., p.26.

(٤) Strabo: The Geography of Strabo, The Loeb Classical Library, London and NewYork, =

قرّر في سنة ٢٥ قبل الميلاد أن يرسل حملةً إلى داخل شبه الجزيرة العربية لتستولي على التجارة البرية والموانىء اليمنيّة. وكلّف إيليوس غالّوس (Aelius Gallus) قيادة الحملة[1] وطلب إليه أن يتوغّل في غرب جزيرة العرب انطلاقاً من العقبة. وكان ملك الأنباط في ذلك العهد يدعى في المصادر الرومانية أوبوداس (Obodas) الثاني[2]، وكان وزيره يُدعى سِلّايوس(Syllaeus) ، فخَدَع القائدَ الروماني وساقه إلى عمق الصحراء حيث تاه جنده، حسبما روى سترابون فيما بعد[3]. وقد برهنت حملة الرومان التي واكبتها حملة حبشية على مملكة سبأ، أن صحراء العرب أمنع مما تبدو لوهلة، على رغم أن حكومة «سبأ وذي ريدان» لم تكن قوية، ولا كانت تملك جيوشاً منظمة ومدربة تدريباً جيداً. وزعم المؤرخون للحملة من الكتبة اليونان، أن الرومان لم يقاتلوا العرب ولم يلتحموا بهم تماماً، وأن الجنود السبئيين لم يكونوا يملكون شيئاً من أسلحة القتال المعروفة آنذاك، بل كانوا يحملون الفؤوس والحجارة والعصي والسيوف. ولكن الرومان لاقوا من الحر والجوع والعطش ما أهلك أكثرهم وأُجبَر الباقين على العودة أدراجهم[4].

ويبدو أن سياسة رومة بعد هذا الفشل التام قد تبدّلت أو تكيّفت، دون أن يتغيّر الطموح إلى بلوغ المحيط الهندي، فلم يَعُد أغسطس قيصر يفكّر في غزو الجزيرة العربية غزواً برياً مباشراً، بل انكفأ إلى تقوية أسطوله في البحر الأحمر وتحسين علاقاته بسادة القبائل العربية للمحافظة على مصالح رومة الاقتصادية

= vol.VII, p. 355. وانظر أيضاً جواد علي...، جـ٧، ص ٢٦٩، ٢٧٠.

(١) Strabo: ibid., pp. 353, 355. وانظر أيضاً: Pliny: op.cit., p. 459. وكذلك Trimingham: Christianity among..., p.39. و Rougé, p. 69.

(٢) Bowersock: A Report..., p.223.

(٣) Strabo: op.cit., p. 357.

(٤) Strabo: ibid., pp. 361-363. وانظر جواد علي: جـ٢، ص ٤٢٠، ٤٢١. ويبدو أن أغسطس قيصر قد داول بين سياستين واحدة عسكرية تقضي محاولة السيطرة على الشاطىء الشرقي الجنوبي من البحر الأحمر، والثانية تجارية تقضي تنشيط الابحار من شواطىء مصر المطلة على البحر الأحمر، إلى الهند مباشرة لتجنّب الوساطة العربية. أنظر في هذا الشأن Miller, pp. 14, 15, 143.

وقدرتها على بلوغ المحيط الهندي. ووجّه أنظاره إلى سواحل إفريقية وحكومة الحبشة، فعُقدت اتفاقات صداقة وتحالف مع حكّام أكسوم الأحباش، وأخذت رومة من هناك تضغط على مملكة سبأ، وهو أسلوبٌ استُعيد مراتٍ فيما بعد، وفي القرن السادس على الخصوص، في العصر البيزنطي. ويروي صاحب «الطواف حول البحر الاريتري» أن الرومان عقدوا معاهدة تحالف كذلك مع ملك ظفار الحميري(١). ويُعتقد مع ذلك أن رومة لم تَخرج صفر اليدين تماماً من مغامرة إيليوس غالّوس، بل استولت على ميناء لوكي كومي (Leucê Comê : حوّارة)، على الشاطىء الشمالي للحجاز، حيث كان الموظفون يجبون المكوس. وكانت التجارة الآتية إلى الميناء تُنقل من هناك براً في القوافل إلى البتراء. لكن تاريخ الاستيلاء على هذا الميناء غير مؤكد(٢). وكانت المهمة السياسية الأولى في الجزيرة العربية هي تنظيم حلفاء لرومة والحبشة لمقاومة مملكة سبأ التي كانت تسعى إلى إبقاء التجارة البريّة في يدها ويد حلفائها. ولم يكن الحميريون وحدهم مناسبين لهذه المهمة الملائمة لمصالح رومة، بل كانت قبيلة «نجرن» [لعلها نجران] ثائرةً على مُلك السبئيين بتحريض من الحبشة. كذلك ثارت على المَلِك السبئي مدينة «ظربن» [ظربان؟]، التي حظيت هي أيضاً بتأييد الأحباش. واشتبه جواد علي استناداً إلى هذه الحوادث، اشتباهاً قوياً، باحتمال اتفاق رومة مع الحبشة لدعم العصيان داخل مملكة سبأ، بعدما فشلت حملة إيليوس غالّوس(٣)، فيما كانت سياسة سبأ تقضي السيطرة على الطرق التجارة المؤدية إلى بلاد الشام ما أمكنها ذلك، فأسست مواضع لحراسة القوافل من قطّاع الطرق وتحرّش القبائل. ولعل القبائل اليثربية التي يرجع بها النسب إلى اليمن، هي من القبائل التي أسكنتها سبأ في هذا الموقع من أجل حماية القوافل الظاعنة إلى الشام(٤).

(١) Periplus, p. 30. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ٢، ص ٥٩، ٦٠.

(٢) Graf: The Saracens..., pp.3, 4. وحول موقع ميناء لوكي كومي أنظر l'Arabie et ses Mers Bordières, pp. 186, 187.

(٣) جواد علي، جـ٢، ص ٤٣٨ ـ ٤٤١.

(٤) المرجع ذاته، جـ٧، ص ٢٤١.

ـ د ـ سياسة رومة في القرن الأول

لم تنتهِ طموحات أغسطس قيصر عند حدوده الادارية والعسكرية إذن، بل تطلّع إلى السيطرة بوسائل مختلفة على طريق البخور العربية فيما وراء تلك الحدود. ولم يكن لمصالحه التوسعية، بعد فشل إيليوس غالّوس، أن تشق طريقها إلى الجزيرة العربية، لولا معونة الأنباط له في مواجهة مملكة سبأ وحلفائها. وقد أكد باورسوك أن أغسطس قيصر اغتمس في شؤون مملكة الأنباط ومسائلها الداخلية بعد مكيدة سِلّايوس، وأرسل حملة عسكرية ثانية يقودها غايوس(Gaius) قيصر في السنة الأولى للميلاد. ويُستدل من نصوص لبليني أن مهمة غايوس وحملته بلغت ما سماه «الخليج العربي»، وهو ما يعني على الأرجح خليج العقبة. ولم يتعدّ غايوس منطقة الخليج، ولم يَغِل في داخل الجزيرة العربية، بل قاتل قبائل عربية في داخل مملكة الأنباط. واستبعد باورسوك أن تكون الحملة موجهةً لقتال الأنباط على رغم صمت المصادر في شأن ذلك. ونسب إلى سترابو ويوسيفوس(Josephus) المؤرخَيْن أن الأنباط لم يعادوا رومة في ذلك الزمن. ولذا رجّح أنّ الحملة قاتلت قبائل عربية كانت تندفع نحو الشمال إلى داخل الأراضي النبطية(١). ويؤيد غراف هذا التفسير لحملة غايوس، ويضيف أن حملات القبائل الصفوية في حوران وجنوب سورية أخربت المواصلات الرومانية، وأدت غزوات بدوية أخرى في فلسطين إلى تدمير بعض القرى، فدفع ذلك رومة إلى شن الحملة. وأشار غراف إلى أن رومة تعمّدت في أواخر القرن الأول قبل الميلاد أن تنقل مرور طريق تجارة التوابل والبخور الشرقية من مرفأ لوكي كومي، على ضفة البحر الأحمر الشرقية، إلى الضفة المصرية ومنها عبر البر إلى ميناء الاسكندرية(٢). ولذا يمكن الاشتباه في أمرين، دون أن تكون ثمة أدلة قاطعة عليهما، وهما أن هذه الغزوات القبلية على أراضي الأنباط، شنتها القبائل الحجازية الشمالية بإيعاز من سبأ، أو ان القبائل

(١) جعل ميلر حملة غايوس قيصر السنة الأولى قبل الميلاد لا بعده. أنظر Miller, p. 15. وكذلك Bowersock: A Report..., p. 227. وانظر أيضاً Pliny: op.cit., p. 459. وكذلك: Strabo: op.cit., pp. 355, 356.

(٢) Graf: The Saracens..., p. 6.

التي تضررت من جراء نقل التجارة من أرضها إلى طريق أخرى ارتأت في تلك الغارات تعويضاً من خسارتها وانتقاماً من الرومان وحلفائهم الأنباط معاً. لكن هذه الغارات وحملة غايوس لردعها، ظلت إلى الآن غامضة، ولم تفصح المصادر المتوافرة عما يزيدها وضوحاً، سوى ما جاء باختصار شديد عن إجهاض الحملة المذكورة[1]، هي الأخرى.

وقد بقيت سياسة رومة على هذا إلى أن مات أغسطس قيصر سنة ١٤ للميلاد، فقُرئت وصيته في مجلس الشيوخ علناً، فإذا به قد أوصى خلفاءه من بعده نُصحاً أن تبقى الامبراطورية الرومانية داخل تلك الحدود التي قال غيبون إن «الطبيعة نفسها قد جعلت منها حصوناً وحدوداً ثابتة دائمة للامبراطورية»، أي المحيط الأطلسي غرباً والراين والدانوب شمالاً والفرات شرقاً وصحراء العرب وصحراء إفريقية جنوباً»[2].

ويبدو أن الرومان التزموا وصية أغسطس قيصر بعض الوقت، على الخصوص في شأن جزيرة العرب، إلا حادثة الاستيلاء على مرفأ عدن، وهي حادثة يختلف في تعيين زمنها المؤرخون، بل يختلفون كذلك في شأن اشتراك رومة فيها. ويحتمل أن تكون أحلاف رومة والحبشة في جنوب الجزيرة العربية قد سمحت للأسطول الروماني باحتلال عدن من البحر، حين كان الغزو برّاً قد فشل تماماً. وينسب جواد علي إلى صاحب «الطواف حول البحر الاريتري» أن «القيصر» استولى على عدن «منذ زمن غير بعيد» عن زمانه، وتصوّر باحثون أن ذلك وقع في عهد كلاوديوس (٤١ - ٥٤ للميلاد)، أو في سنة ٢٤ للميلاد، وتصوّر آخرون أن احتلال عدن حدث في أيام نيرون. واشتبه بعض الباحثين في التاريخ الروماني في أن «القيصر» الذي نُسب إليه استيلاؤه على عدن، ليس إلا

(١) Seyrig: Antiquités Syriennes..., p. 222.

(٢) يلاحظ أن أغسطس أنشأ الأسطول لرومة. انظر في هذا رستم، أسد: عصر أوغوسطوس وخلفائه، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٥. وفي شأن سياسة أغسطس الشرقية انظر المرجع نفسه ص ١٢١، وحملة إيليوس غالوس ص ١٦٤ - ١٦٦. وفي شأن وصية أغسطس أنظر غيبون، المرجع السابق، جـ ١، ص ٦٦.

كلمة محرّفة في النسخ، وأن الأشعريين هم الذين دمّروا المرفأ. لكن المعروف أن السفن الرومانية واليونانية أخذت ترتاد مياه المحيط الهندي ابتداء من القرن الميلادي الأول، بعدما اكتشف هيبالوس سرّ الرياح الموسمية وإمكان الذهاب إلى شواطىء الهند والعودة منها في زمن قصير. وقد أمكن للتجار الرومان بعد إنشاء حامية رومانية في عدن، الاستراحة فيها والاقلاع منها إلى الهند والسواحل الافريقية والعودة إليها. وجهّز الرومان بعض سفنهم بالرماة لمقاومة القرصنة. وكان في عدن صهريج ماء ضخم أمدّ التجّار بمياه الأمطار[1]. في مثل هذه الأوضاع كان الرومان يتولّون التجارة الشرقية بأنفسهم، من أجل تجنب احتكار الفرس لهذه التجارة، أفي زمن الحرب أم السلم.

ـ هـ ـ الحدود الشرقية أيام السلم

في هذه المرحلة من تاريخ رومة يبدو أن ملامح سياستها الحدودية في المقاطعات الشرقية أيام السلم قد أخذت تظهر. وهي ملامح تبدّلت في بعض الأحيان، لكن مبادئها الكبرى ظلت أساس السلوك السياسي والعسكري لرومة ثم لبيزنطة في القرون التالية. وقد وصف سترابو، المؤرخ الذي توفّي سنة ٢٤ للميلاد، هذه السياسة بقوله: «يشكّل الفرات والأرض التي خلفه حدود الامبراطورية البارثية. لكن الأرض المتاخمة للنهر في هذا الجانب يملكها الرومان وشيوخ العرب حتى بابل، وبعض هؤلاء الشيوخ يميل إلى البارثيين والبعض الآخر إلى الرومان، الذين يجاورونهم». ووصف سترابو القبائل التي لا تلتزم أي ترتيبات مع الرومان أو الفرس بأنها قبائل من «الغزاة العصاة». وقد ظل العرب مستقلين عن الدولتين استقلالاً نسبياً بفضل قدرتهم على الحركة. وكانوا محايدين يخدمون مصالحهم الخاصة في كثير من الأحيان، فيعقدون الأحلاف ويساعدون الجيوش والحملات العسكرية. وكانت الدولتان البيزنطية والفارسية

(١) في شأن سبب الخلط بين «القيصر» و«الأشعر» أنظر Periplus, pp. 32, 115. وانظر أيضاً Von Wissmann, Hermann: Himyar Ancient History, Le Muséon (1964) (3-4), pp. 480 - 481.
وقد جعل هذا الغزو الروماني لعدن بين العامين ١٩٧ م و١٩٩ م. انظر كذلك جواد علي، جـ ٢، ص ٦٠، ٦١، ٦٢.

تتفاوضان مع القبائل التي تمر في منازلها طرقُ التجارة، من أجل ضمان الأمن والمرور الحر للقوافل. ويقول سترابو: «إن طريق المسافرين من سورية [المقاطعة الرومانية المتاخمة للاسكندرونة اليوم] إلى سليوقية [مدينة على نهر دجلة] وبابل تمر في بلاد قبائل «سكينيته» [اسم لبعض العرب]... عبر صحرائهم... وتستغرق الطريق من وقت اجتياز النهر [الفرات] حتى [مدينة] «سكينه» خمسة وعشرين يوماً. وتجد على هذه الطريق جمّالين يتوقفون في أماكن مجهزةٍ أحياناً بمخازن الماء، وهي في العموم صهاريج، مع أن الجمّالين يستخدمون في بعض الأحيان مياهاً يحضرونها من أماكن أخرى. والسكينيته مسالمون ومعتدلون حيال المسافرين في تحصيل الضريبة، ولذا يتجنّب التّجار الأرض المتاخمة للنهر ويخاطرون بالسفر عبر الصحراء، مخلّفين النهر عن يمينهم ثلاثة أيام تقريباً. ذلك أن الشيوخ المجاورين للنهر من الجانبين [أي المجاورين «للطريق الملكية» الفارسية]... يتقاضون ضريبة لا يُستهان بها»[١].

ويصف المؤرخ الروماني في نصّه هذا ترتيبات ظلت قائمة على هذا النحو أو ذاك قروناً، لا تتبدل إلاّ في زمن الحرب، حين كانت التجارة عبر الحدود بين الفرس والرومان أو البيزنطيين تتوقف. وقد وصف ويل القوافل في الصحراء السورية حين كانت تدمر تتولى هذه التجارة في القرنين الثاني والثالث على الخصوص، وصفاً دقيقاً[٢].

أما حماية الحدود فأمر آخر. لقد أدركت الحكومات أن عليها أن تدفع هباتٍ وعطايا سخيّة لسادة القبائل لقاء حراستهم الحدود، ولم يكن في استطاعة هذه الحكومات أن تقوم بالمهمة بنفسها، ولا سيّما إذا احتاجت إلى تعقّب الأعراب في البوادي. ولذا صارت لسادة القبائل جعالات سنوية وامتيازات لاسترضائهم واتخاذهم درعاً ترد القبائل الأخرى. وجعلت الحكومات لدى القبائل حاميات من جيوشها، يقودها سياسيون أو عسكريون، لمراقبة سادة القبائل

(١) Strabo: op.cit., pp. 233 237. وانظر أيضاً Trimingham: Christianity among..., pp. 27, 28 وكذلك جواد علي، جـ٢، ص٦٠٧، ٦٠٨.

(٢) Will, Ernst: Marchands et chefs de caravanes à Palmyre, **Syria**, 34 (1957), pp.262 - 277.

ومعاونتهم على القبائل الأخرى إذا لزم الأمر، وأقامت لهم مسالح حصينة تُعسكر فيها قوات البادية وتُخزن المؤن والذخائر والأسلحة، وحفرت لهم آبار مياه. وكان قادة المسالح عيون الدولة وأدواتها في استرضاء شيوخ القبائل وتوزيع الأرزاق عليهم أيام الشدة والقحط، من أجل كبح جماحهم واستخدامهم في كبح جماح الآخرين[١].

ولم تكن سياسة رومة في شمال الحجاز تختلف كثيراً عن سياستها في بادية الشام. لكنّ الآثار الرومانية في عمق الجزيرة العربية أوحت لبعض الباحثين المحدثين أن الادارة الرومانية والجيش الامبراطوري أوغلا جنوباً، فأكدت الدراسات الأحدث أن الحدود الجنوبية الرومانية لم تكن ثابتة، بل كانت مرهونة بقوة ملوك الأنباط. فالامتداد الروماني إذن كان امتداداً بالوكالة ولم يكن وجوداً رومانياً مباشراً ومستمراً. وفيما نزع بعض الباحثين إلى القول إن مدائن صالح كانت عند الطرف الجنوبي للحدود الرومانية، آثر هاموند فكرة «مناطق النفوذ» على فكرة الحدود الادارية الواضحة. فكانت مدائن صالح سوقاً مزدهرة للأنباط في القرن الميلادي الأول. أما العُلا فليس من دليل قاطع على أنها كانت ضمن أراضي مملكة الأنباط. ولم يُعثر في شمال الحجاز على نظام حصون دفاعية نبطية كالذي عُثر على آثاره في صحراء النقب وشرق الأردن. ولذا يُعتقد الآن أن الأنباط كانوا يراقبون الحجاز لحساب رومة، بواسطة علاقتهم بسادة القبائل، ولم يكن الدفاع عن هذه الحدود يعتمد أسلوب المواقع الحصينة التي اعتُمدت في عهدي ترايانوس (Trajanus) وديوكلسيان (Diocletianus) فيما بعد إلى الشمال من الحجاز، في فلسطين وشرق الأردن والصحراء السورية حتى الفرات. ويقول موزيل إن رومة نظمت حلفاً للقبائل العربية شمال وادي القُرى وأمدّتها بالأموال لقاء حمايتها الحدود الجنوبية الشرقية. وفي هذه المنطقة إذن استُخدم أسلوب المنطقة العازلة. وقد حاول بوادبار أن ينفي هذه النظرية بالقول إن الصحراء السورية كان يحميها نظام حصون حدودية، إلا أنه أقرّ أن هذا النظام في المناطق

(١) جواد علي: جـ١. ص٥٤٩ - ٥٥١. ويرى تشارلزوورث أن بادية الشام كانت أصعب مشكلات الحدود في الامبراطورية الرومانية. Charlesworth, p. 36.

التدمرية كانت تقوم عليه القبائل العربية. وهذا يرجّح نظرية موزيل أن الدفاع عن الحدود الرومانية الشرقية والجنوبية في أيام السلم، في مواجهة القبائل البدوية، لم يكن قائماً فقط على هذه الحصون المنيعة حيث يعسكر الجند الروماني، بل على نظام سياسي من المحالفات مع القبائل العربية أيضاً[١]، أو على كليهما معاً، وفق الامكان.

ـ و ـ نموذجان: تدمر والأنباط

لا يَبلُغ المؤرخُ الحقيقةَ التاريخية، إذا تصوّر أن هذه السياسة الرومانية حيال الحدود الشرقية كانت جامدة. ذلك أن العلاقة بين الرومان والفرس كانت تحتمل الحرب والسلام وبعض الحالات الوسيطة بينهما. كذلك لا بد من إدراج قدرة القبائل العربية في المناطق العازلة، على القيام بمهامها، أو إخفاقها في ذلك، ضمن الاحتمالات القائمة، ولا بد من الاقلاع عن الظن أن الحروب الرومانية الفارسية كانت مستمرة لا تتوقف. ذلك أن السلام عـمّ الحدود بينهما حقباً طويلة، فكانت الخطوط التجارية بينهما تعمل عندئذٍ على نحو طبيعي. وكانت تدمر في الصحراء السورية، والحَضْر فيما بين النهرين، وفولوغاسية (Vologasia: بابل)، أكبر مدن قوافل الصحراء، تقيم علاقات بالفرس أو الرومان أو كليهما. وفي عهد طيباريوس (Tiberius ١٤ ـ ٣٧ للميلاد) عقد ابنه بالتبنّي جيرمانيكوس (Germanicus) محادثات مع زعماء تدمر سنة ١٨ بعد الميلاد، أدت إلى تعيين معتمد روماني في المدينة، نظّم بعثة تدمرية إلى ميسان (الكرخ، في شط العرب)، لانشاء علاقات مع زعماء القبائل العربية الذين كانوا يقودون القوافل التجارية. وكانت لتدمر حاميات في فولوغاسية وفي دُورة أوروبوس (Dura Europos: الصالحية، قرب أبو كمال في سورية اليوم) وفي غيرهما، حتى عندما كانت تدمر ضمن منطقة النفوذ الرومانية والمدن المذكورة ضمن منطقة نفوذ الفرس. فقد كان العرب يتصرفون بشيء من الحياد بين الدولتين في تنظيم القوافل التجارية، وكانت الدولتان تسعيان إلى استمرار تدفق التجارة

(١) Graf: op.cit., pp. 4,5.

الشرقية بينهما[١]. وقد أخذت رومة تعيّن في أواخر القرن الميلادي الأول ضباطاً من جيشها، حكّاماً على الحصون الصحراوية وتعزز التنظيم والوجود العسكري على الحدود بينها وبين الفرس[٢]. ويُعتقد أن الامبراطور الروماني ترايانوس (٩٨ ـ ١١٧ م.) هو الذي أخذ يعزز الحدود الرومانية في الصحراء السورية استكمالاً لعمل والده، عندما كان الأخير لا يزال قائداً عسكرياً في أواخر القرن الأول، على نحوٍ واسع، حتى فكّر في الاستيلاء على مدينة الحَضْر العربية فيما بين النهرين، وكانت ضمن منطقة نفوذ الفرس. وقد حوصرت الحضر مدة لكن الرومان ارفضّوا عنها[٣].

غير أن الخطوط التجارية نحو الجنوب كانت على ما يبدو تشغل بال الساسة والقادة الرومان، أكثر مما شغلتها الخطوط عبر الصحراء السورية. كانت مملكة النبط قد بلغت أوجها من الازدهار في عصر الملك الحارث الرابع (٨ ق.م. ـ ٤٠ ب.م.)، الذي ذكرت الكتابات الأثرية أنه «رحم عمه» أي أَحَبّ شعبَه[٤]. ولكن الطريق بين البتراء وغزة اختفت من خريطة القوافل التجارية في القرن الأول للميلاد[٥]. وفي هذا القرن تحوّل الأنباط إلى الاستقرار الزراعي، حين تحوّلت الطريق التجارية إلى لوكو ليمن (Leuko Limen: مرفأ في مصر يقابل لوكي كومي في الحجاز) ومنه إلى كوبتوس (مدينة في مصر العليا قرب النيل) ثم إلى الاسكندرية[٦]. وصادف بدءُ ضعف الأنباط بدءَ تعاظم قـوة اللحيانيين في العُلا وجوارها شمال الحجاز[٧]. وقد أخذت قبائل عربية يُعتقد أنها ثمودية تشن غزوات من أطراف الجزيرة العربية على شرق الأردن وصحراء

(١) Trimingham: Christianity among..., p. 30. وانظر كذلك Bowersock, G.W.: Syria under Vespasian, **Journal of Roman Studies**, 63 (1973), p. 136.

(٢) Seyrig, Henry: Inscriptions grecques de l'Agora de Palmyre, **Syria**, 22 (1941 b), p. 240.

(٣) جواد علي: جـ٢، ص٦١٣، ٦١٤.

(٤) Bowersock: A Report..., p. 223.

(٥) Ibid., p. 225.

(٦) Ibid., p. 228.

(٧) Gabrieli: op.cit., p.17.

النقب في منتصف القرن الأول للميلاد[1]. ووصلت هجمات الصفويين إلى الحرّة شرق حوران والصّفا. بل يشير بعض الكتابات إلى تمرد قبيلة على سلطة رومة هناك، وإلى شنّ قبيلة أخرى هجمةً على العسكر الروماني وإبادته. وفهم وِنت من نصوص بعض الكتابات النبطية والصفوية، أن ثورة نشبت في مدائن صالح على السلطة النبطية في سنة ٧١ م. وثمة أدلة على أن قائد إحدى الثورات القبليّة هذه كان من الطامحين إلى عرش الأنباط[2]. وهذا يفسّر ثورته، ولكن لا يفسّر ثورة القبائل معه. ولا شك في أن تحويل الرومان خط التجارة الشرقية إلى مصر وانتزاعه من أيدي القبائل الثمودية واللحيانية والصفوية، لم يكن مما يساعد الأنباط على فرض سلطانهم على هذه القبائل. وقد لاحظ باورسوك أن صعود جرش صادف صعود تدمر في السياسة التجارية الرومانية، فيما كانت البتراء قد أخذت تفقد مكانتها، وذلك ابتداء من الربع الثاني من القرن الأول. كذلك لاحظ أن موضع الثقل النبطي انتقل من البتراء إلى بُصرى، مع تبدل خريطة طرق التجارة النبطية. وقد ربط هذا التبدل باكتشاف هيبالوس للرياح الموسمية وبدء استفادة البحّارة اليونان والرومان منها للاتّجار مباشرة مع الهند وسيلان. وفيما كان قسم كبير من الأنباط ينتقل إلى حياة الاستقرار الزراعي، بعد خمول الطريق التجارية عبر البتراء، ازدهرت طريق برية أخرى لا تنافسها الطريق المصرية التي اعتمدها الرومان. أما الطريق النبطية الصاعدة هذه فهي تسلك وادي سِرحان من دومة الجندل (الجوف في السعودية اليوم) إلى بُصرى الشام. وقد تعاظم نشاط المدن النبطية الشمالية في التجارة الرومانية في أثناء حكم آخر ملوك الأنباط بين ٧١ و١٠٦ م.[3]، بفضل هذه الطريق.

في هذه الأثناء كان الامبراطور فسبازيان يُعدّ المشرق لمرحلة جديدة في سياسة رومة حيال تجارة الشرق. وكان معتَمَده الأول في هذا الاعداد هو قائدُه العسكري ترايانوس (Trajanus)، والد الامبراطور ترايانوس. وقد اعتمد ترايانوس

(١) Graf: op. cit., p. 6.

(٢) Ibid.: pp. 5, 6.

(٣) Bowersock: Syria..., pp. 137-139. وانظر كذلك: Bowersock: A Report..., p. 222.

الأب سياسة حفز المدن العربية على المبادرة في الأعمال الدفاعية، فشُيّدت تدمر سورها، وأُعيد تخطيط جرش وأُحيطت هي أيضاً بسور، وأُنشئت القناطر في بُصرى، وشُقّت طرقٌ عسكرية، في مساعٍ بدت متفرقة، إلا في ذهن مَنْ يُشتبَه في أنه مُنسقها. وكان ترايانوس الأب نفسه، على ما يبدو، قد نظّم قبدوقية (Cappadocia) من قبل، بعدما ضمّت رومة بعض المناطق فيما بين النهرين. ودَرَج ضمن هذا المخطط بلا شك عزلُ الأسرة العربية المالكة في حمص بين سنتي ٧٢ و٧٨ م.، لازالة نفوذها من على منفذ الطريق التجارية المارّة من تدمر إلى البحر المتوسط[1].

وبعد هذه الاجراءات والتعديلات كانت خطة رومة العسكرية والسياسية جاهزة للخطوة التي سيفتتح ترايانوس الامبراطور بها القرن الميلادي الثاني: ضمّ مملكة الأنباط إلى الممتلكات الرومانية.

- ز - ترايانوس يضم مملكة الأنباط

في أواخر القرن الميلادي الأول أصبحت غارات البدو على بلاد الشام وفلسطين، تشكل خطراً على سياسة رومة حيال تجارة الشرق. ذلك أن هذه الهجمات جعلت تجارة الشرق الرومانية عُرضة للخطر لدى نشوب أي حرب مع الفرس في الصحراء السورية[2]. وكان استيلاء رومة على مملكة الأنباط استيلاءً عسكرياً مباشراً يضع المدخل الشمالي إلى البحر الأحمر في يدها[3]. وقد أصدر ترايانوس الامبراطور أمراً سَمّى مملكة الأنباط «المقاطعة العربية»، سنة ١٠٥ م، وأرسل الموفد القنصلي كورنيليوس بالما (Cornelius Palma) سنة ١٠٦ م، ليستولي استيلاءً عسكرياً على المقاطعة، وقد جعل البتراء عاصمة لها[4]. وتوفّي الملك النبطي الذي تسميه المصادر الرومانية رَبِّل (Rabbel) الثاني في السنة ذاتها بعدما

(١) Bowersock: Syria..., p 140.

(٢) Graf: op.cit., p. 7.

(٣) Anani, Ahmad: Gulf Relations with the West: an Historical Survey (Part I), **Islamic Culture**, vol. 60 (1986), Oct., p. 54.

(٤) Gabrieli: op.cit., p. 16.

حكم مملكته ستة وثلاثين عاماً. واتفق غراف وباورسوك على أن استيلاء الرومان على بلاد النبط حدث من غير قتال[1]. وترك الرومان لخليفة الملك النبطي، واسمه مالخوس (Malchus) الثالث، إدارة منطقة إلى الجنوب والشرق من البحر الميت، فحكمها حتى سنة ١٢٦ م. ، فلما مات اندثرت الأسرة الحاكمة.

وتدل أعمال ترايانوس اللاحقة على أنه استولى على بلاد النبط لأنه أراد أن يتخطى الفرات شرقاً لمحاولة بلوغ شاطىء الخليج، وشاء أولاً أن يدعم مواقعه الجنوبية حتى لا يأخذه الفرس أو القبائل العربية على حين غرّة[2]، وقد شقّ لهذا الغرض ما يُسمى «طريق ترايانوس»، وهي طريق صحراوية حصينة تبدأ بالعقبة وتساير البتراء وبُصرى وتنتهي بنهر الفرات في الصحراء السورية مروراً بأم الجمال وخربة سمرا، وهي مواقع كانت مهمة على طريق القوافل، وقد وُجدت فيها آثار رومانية ونبطية وبيزنطية. ويظهر من الصهاريج والآبار في هذه المواقع أنها كانت مراكز لتجمّع القوافل وتربية المواشي[3]. وعثر برونوف ودوماشفسكي شرقَ هذه الطريق على خطٍ آخر من التحصينات[4]. كذلك اهتم ترايانوس بميناء أيلة فأصلحه وأقام فيه إدارة جمركية رومانية لجباية الضرائب، ثم أصلح القناة القديمة التي تصل النيل بالبحر الأحمر بعدما تراكمت فيها الأتربة حتى سدّت مجراها، وحفر قسماً جديداً من طرفها الغربي أوصلها بالنيل عند بابليون، موضع القاهرة القديم. وبذلك نشط ميناء القُلْزُم (السويس اليوم) حيث كانت القناة تلتقي البحر الأحمر[5].

لكن ترايانوس لم يكتفِ بحماية طريق رومة نحو المحيط الهندي، وقد بدا ذلك غرضه في إجراءاته الأولى، بل أخذ يخرج على مبادىء سياسة أغسطس قيصر في وصيته الشهيرة، خروجاً صريحاً، حين ضمّ أرمينية سنة ١١٤ م. ثم

(١) Graf: op.cit., pp.6,7; Bowersock: A Report..., p 228.

(٢) Trimingham: Christianity among..., p. 49.

(٣) جواد علي، جـ٢، ص ٦٥، ٦٦.

(٤) Graf: op.cit., p. 1.

(٥) جواد علي، جـ٧، ص ٢٧٨، وكذلك Crone: op.cit., p. 25.

حذّيب (حذياب)، واتّبع نهر دجلة في زحفه نحو طَيْسَفون عاصمة البارثيين، فدخلها، ثم واصل زحفه إلى ميسان (المحمّرة أو كرخا، في شط العرب)، فحظي بشرف كونه أول قائد وآخر قائد روماني يصل إلى شاطىء الخليج. كانت المحمّرة، وهي تقع عند التقاء نهري دجلة وقارون (الايراني)، مرفأ السفن الآتية من الهند. وقد حظي ترايانوس بالأمجاد الرسمية التي طمح إليها، فاستقبله الملوك، وسرّح بصره بمياه الخليج، مثلما فعل الاسكندر الكبير من قبله، فيما كان مركب شراعي يبحر نحو الهند. ولكن قيل إن ترايانوس تنهّد متحسّراً، فالتدمريّون كانوا هناك منذ حقبة طويلة ينظّمون تجارة القوافل، ولم يكن في مكنته هو البقاء، لأن غزوته هذه كانت جهداً ضائعاً، إذ ثار عليه الأهلون، فاضطر إلى الانسحاب ومات في طريق عودته إلى رومة. وقد سارع خليفته هادريانوس (Hadrianus ١١٧ - ١٣٨ م.) إلى ترك كل مكاسب هذه الحملة الفاشلة باستثناء منطقة الرُّها شرق الفرات، وعاد إلى اتخاذ النهر في العموم حدوداً مع بلاد الفرس، الذين عقد معهم تسوية سلميّة سنة ١٢٢ م. وقد ظل نهر الفرات حداً فاصلاً بين رومة والبارثيين حتى زالت دولتهم سنة ٢٢٦ م. باستيلاء الساسانيين على الحكم، باستثناء بعض الحملات المتبادلة التي لم تُعمِّر[1]. وأبقى هادريانوس الوضع في المقاطعة العربية (مملكة الأنباط السابقة) على ما ورثه من ترايانوس.

ح - ما بعد ترايانوس

زالت دولة الأنباط، لكن سكانها ظلّوا يمارسون التجارة وقيادة القوافل، على رغم انصراف الكثير منهم إلى الزراعة. وقد وُجدت كتابات نبطية على طرق التجارة، في طور سيناء ومصر وأماكن أخرى. ودلّ وجودها على استمرار تجارة الأنباط بين مصر والجزيرة العربية بعد استيلاء رومة على بلادهم[2]. وسرعان ما اكتشف الرومان أن وجودهم العسكري المباشر ليس كافياً للدفاع عن المقاطعة

(١) غيبون: المرجع نفسه، جـ١، ص ٧١، ٧٢. وانظر كذلك Trimingham: Christianity among..., p. 27 وكذلك Seyrig: Inscriptions..., pp. 258, 259.

(٢) جواد علي، جـ٣، ص ٤٩، ٥٠.

وطرق التجارة، فاضطروا إلى معاودة السياسة الأولى، وهي عقد أحلاف مع زعماء القبائل، واستخدام رجالهم في الجيش الامبراطوري. أما تدمر، التي فشلت حملة ترايانوس على الخليج في الاستغناء عن دورها فأخذت تتعزز مكانتها بصفتها منطقة عازلة ومستودعاً لمقاتلي الصحراء في الجيش الروماني. وقد ظلت تدمر مستقلة رغم تحالفها مع رومة، فيما كانت دُورة (الصالحية) في فلك الفرس، على رغم احتفاظ التدمريين بحامية عسكرية فيها، لخفارة قوافل التجارة[1]. بل ان التدمريين حملوا رتباً عسكرية مرموقة في جيش الرومان، وبخاصة في وحدات الرماة[2].

واختلفت أقوال الباحثين فيما إذا كان الرومان قد أقاموا قوات عسكرية دائمة في الجزيرة العربية، أم انهم وصلوا إلى هناك بفضل تحالفهم مع القبائل العربية. فقال لامنس إن حدود المقاطعة العربية وصلت إلى ديدن (العُلا) ومدائن صالح (الحِجر)[3]. أما سايريغ فأكد بحذر أن أحداً لم يستطع أن يثبت وجود الرومان وجوداً دائماً جنوب الخط المحصّن الممتد من بُصرى إلى العقبة مروراً بمعان. إلا أنه أثبت وجود وحدات عسكرية بين مدائن صالح والعلا في النصف الثاني من القرن الثاني[4]. وأما بار فأشار إلى وجود عسكري روماني بين مدوّرة وتبوك، وهما تقعان على جانبي حدود الأردن مع السُعودية اليوم[5]. وجعل باورسوك حدود المقاطعة العربية عند القريّة، على ١٥٠ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من أيلة. ودفع غراف هذه الحدود مائة كيلومتر أخرى نحو الجنوب، في عمق جزيرة العرب[6]. وقد تكون جميع هذه الأقوال صحيحة معاً، من وجهة النظر التي يرى فيها الباحث مفهوم الحدود. فلا شك في أن رومة كانت تنشط

(١) Trimingham: Christianity among..., pp. 87, 88.

(٢) Seyrig: Inscriptions..., pp. 229, 230.

(٣) Lammens: L'Arabie..., pp 310, 315. وانظر أيضاً Seyrig: Antiquités..., p. 223.

(٤) Seyrig: op.cit., pp 218-223.

(٥) Parr, P.J.: Exploration archéologique du Hedjaz et de Madian, **Revue Biblique**, 76, (1969), pp. 391, 392.

(٦) Graf: op.cit., p. 3.

نشاطاً سياسياً يتخطّى حدود وجودها العسكري في المقاطعة. فالنص الذي اكتشفه موزيل في روّافة، على نحو ثمانين كيلومتراً جنوب تبوك، يدلّ على أن رومة رعت بعد منتصف القرن الثاني بقليل[1]، مصالحة وتحالفاً بين القبائل الثمودية. ومعلومٌ أن الجنود الرومان تركوا آثاراً على وجودهم في مدائن صالح والعُلا، ولو ان امتداد المقاطعة العربية امتداداً إدارياً رسمياً إلى هناك ليس مؤكداً. ويُفترض أن حماية القوافل التجارية ومواكبتها كانت من مهام هؤلاء الجنود الرومان في القرن الثاني للميلاد.

أما النفوذ السياسي الروماني فقد تكون ثمة شبهة قوية على امتداده حتى إلى اليمن بواسطة حلفاء رومة الأحباش الذين اجتازوا باب المندب مرة أخرى ليحتلوا السواحل العربية فيما بين السنتين ١٥٠ و٣٠٠ للميلاد[2]. وليس من سبب يدعو إلى الظن أن رومة رغبت في محالفات سياسية في الحبشة واليمن، وأحجمت عن التطلّع إلى محالفات شبيهة في الحجاز المتاخم مباشرة لمقاطعتها العربية. وقد أدت مناطق النفوذ السياسي الممتدة إلى ما وراء الخطوط الدفاعية الحصينة دوراً مهماً في سياسة الحدود الرومانية، بخاصة لمّا تبيّن أن احتلال مملكة الأنباط لم يُجْدِ في ردع هجمات القبائل البدوية. ودلّت جهود رومة التي بُذلت في تعزيز خطوطها الحدودية الحصينة، على أن هذه القبائل ظلت قادرة على شنّ الغزوات الناجحة على خطوط التجارة، حتى الحقبة الرومانية المتأخرة في القرنين الثاني والثالث للميلاد. كذلك دلّت أعمال رومة العسكرية في الحجاز في أواخر القرن الثاني على أن الامبراطورية لم تفقد اهتمامها بطريق التجارة البرية عبر الجزيرة، على رغم تحوّل خط التجارة الشرقية الأساسي إلى مصر. وقد عاودت رومة اعتماد السياسة التقليدية وهي التودد إلى القبائل الكبرى والتحالف معها من أجل اصطناع مناطق عازلة تردّ غزوات القبائل الأخرى. وقد كان التعاهد الروماني مع حلف القبائل الثمودية عماد السياسة الحدودية في شمال

(١) Seyrig, Henry: Sur trois inscriptions du Hedjaz, **Syria**, 34 (1957), pp. 260 261.

(٢) جواد علي، جـ٢، ص٢٥٣. ويميل فون فيسمان إلى أن الاحتلال الحبشي هذا حدث سنة ١٠٠ م أو ١٥٠ م. أنظر Von Wissmann: op.cit., pp. 472, 473.

الحجاز في المرحلة التي سبقت ولاية ديوكْلِسيان (٢٨٤ ـ ٣٠٥ م.). وقد يكون استخدام فرسان الصحراء الثموديين في الكتائب الرومانية تفسيراً مقبولاً لعدم العثور على آثار من خطوط رومة الحصينة في هذه المنطقة، بخاصة في وادي رَمّ والجِسمي. فليس من أثر لوجود روماني هناك، بل كانت القبائل الثمودية هي التي تخفر المنطقة. وكانت القبائل الأخرى تتقاضى مكوساً لتَدَعَ قوافل التجارة الرومانية تمر بسلام. ويعتقد غراف أن هذه السياسة ظلت قائمة في القرن الثالث[١]، حتى جاء عصر تدمر فبدّل الأحوال.

ثالثاً: عصر تدمر

أ ـ الصعود إلى القوة

كان القرن الثالث عصر العرب في الامبراطورية الرومانية. ويصف شهيد مطوّلاً في كتابه «رومة والعرب»، مظاهر الحيوية العربية في هذا القرن ابتداءً باستيلاء أسرة ساويروس (Severus) السورية نصف العربية على العرش الامبراطوري في أواخر القرن الثاني وسيطرة الأمهات العربيات على أبنائهن الأباطرة، ثم صعود فيليبوس (Philippus) العربي إلى سدّة الامبراطورية (٢٤٤ ـ ٢٤٩ م.)، وأخيراً تعاظم قوة تدمر في الربع الثالث من هذا القرن[٢]، حتى تحدث رنيه غروسيه عن: «وَضْعِ العربِ يَدَهُم على جزءٍ من الشرق الهليني»[٣]، خلال الحرب التدمرية الرومانية. غير أن تدمر لم تصعد إلى مركز القوة هذا بين ليلة وضحاها، لأن تجار المدينة كانوا منذ زمن طويل قد خبروا طرق التجارة الشرقية عبر الصحراء السورية ونهر الفرات. وقد شاهدهم ترايانوس في أول القرن الثاني يَتَّجِرون في ميسان عند شاطىء الخليج[٤]. ولمّا فشل

(١) Graf: op.cit., pp. 8 - 12, 19, 20.

(٢) Shahid, Irfan: Rome and the Arabs, A Prolegomenon to the Study of Byzantium and the Arabs, Dumbarton Oaks, Washington, 1984

(٣) Rabbath: L'Orient chrétien..., pp. 134, 135.

(٤) Seyrig: Inscriptions..., pp. 259, 260. وانظر أيضاً GAWLIKOWSKI, Michel: Le Commerce de Palmyre sur terre et sur eau, dans **l'Arabie et ses Mers Bordières, I**, GS-Maison de l'Orient, Lyon, 1988; pp 166, 167.

ترايانوس في حملته الشهيرة، بذل هادريانوس (Hadrianus) خليفته عنايةً كبيرة بتدمر، لحاجة الامبراطورية إلى الاتّجار مع الفرس على أية حال. ولذا سعى هادريانوس في الوقت نفسه إلى تحسين علاقاته بالفرس والمحافظة على أمن البادية، وأوصل حامياته إلى ضفة الفرات الغربية، بل أنشأ في النهر، على ما يُقال أسطولاً تجارياً. وقد أحسنت تدمر الاستفادة من مسالمة هادريانوس وخليفته أنطونينوس بيوس (Antoninus Pius: ١٣٨ ـ ١٦١ م)، فأقامت معبداً في بابل ووسّعت تجارتها عبر الفرات[١]. وساعدها في هذا الأمر أن التدمريين، رغم انتمائهم المعلَن للمعسكر الروماني، كانوا يقيمون علاقة وثيقة بقبائل العرب في منطقة النفوذ الفارسية، بل بالفرس أنفسهم. وكان يسهّل هذا الأمر أن جميع الأطراف كانت بحاجة إلى تجارة الشرق، على هذا النحو أو ذاك. بل ان جرمانيكوس (Germanicus) القائد العسكري الروماني في أوائل القرن الأول للميلاد أوفد مبعوثاً تدمرياً في مهمة سياسية إلى بلاد ميسان (كرخا، عند شط العرب)[٢]. وكانت لتدمر مكانة في الشبكة التجارية منذ أيام السليوقيين، غير أنها لم تأخذ في الازدهار حقاً، إلا عندما أُدمجت بالنظام التجاري النبطي، وفُتح الفراتُ الأسفل للملاحة بين الامبراطوريتين البارثية والرومانية، اللتين اتفقتا على ضرورة هذه الوساطة التجارية عبر الحدود[٣]. وقد أبدت رومة اهتماماً سياسياً بالمدينة منذ النصف الأول للقرن الثاني بعد الميلاد[٤]، خصوصاً بعدما أخذت البتراء تفقد مكانتها. لتَحَوُّل التجارة عنها إلى مصر وإلى طريق الفرات[٥]. وكانت تدمر في زمن السلم بين الفرس والرومان تستقطب جزءاً مرموقاً من تجارة الشرق، لامتياز طريقها على الطرق الأخرى بالقصر وسرعة النقل. ويقول باورسوك إن صعود تدمر أفزع دِرعا وشل بُصرى اللتين كانتا مصباً لطريق التجارة

(١) جواد علي، جـ٣، ص ٨٧، ٨٨.

(٢) Seyrig: Inscriptions..., pp. 252 258.

(٣) Trimingham: Christianity among..., p. 31.

(٤) Seyrig: Inscriptions..., pp. 243, 244.

(٥) Kirkbride, Diana: Le Temple Nabatéen de Ramm, son évolution architecturale, **Revue Biblique**, 67 (1970), pp. 86, 87. وانظر كذلك: حمّور، ص ٣٠.

الشرقية الآتية من جزيرة العرب عبر وادي السرحان[1].

ويمكن الاشتباه بأن مظاهر الحيوية العربية في القرن الثالث داخل الامبراطورية الرومانية، لم تكن مظاهر منفصلة بعضها عن البعض. ذلك أن علاقة أسرة ساويروس، التي استولت على العرش الامبراطوري منذ سنة ١٩٣ للميلاد، بمدينة حمص، التي كانت تتحكم بالمنفذ الوحيد لطريق تدمر المباشرة إلى البحر المتوسط، واهتمام هذه الأسرة الحاكمة بتحسين مكانة الوحدات العربية في داخل الجيش الامبراطوري، مثل الرماة والهجّانة، وكذلك اهتمام فيليبوس العربي بالمقاتلين البدو، قد لا تترك مجالاً لافتراض الصدفة وحدها في تعاظم الحيوية العربية. ففي سنة ٢٠٨ م، أي في عصر سبتيميوس (Septimius) ساويروس بالذات، ظهرت الوحدات التدمرية بقوةٍ في نظام الحاميات الرومانية عند نهر الفرات[2]. وقد يكون في هذا تفسير لبعض العوامل التي رافقت صعود تدمر إلى القوة.

وقد صادف هذا الصعود، على الجانب الآخر من نهر الفرات، الانقلاب في دولة الفرس، وهو انقلاب حدث سنة ٢٢٦ م. وانتقل فيه الحكم من البارثيين الذين أصابهم الوهن، إلى الساسانيين الذين أخذوا يبدّلون الأوضاع ويعدّون لحروب أفضت إلى نهاية القوة التدمرية[3]. ويبدو أن ساويروس الكسندر (Severus Alexander)، الامبراطور الروماني (٢٢٢ - ٢٣٥ م.) هيأ للأسرة الساسانية فرصة عاجلة لاختبار حكمهم الجديد في المجابهة مع رومة، إذ سعى الكسندر إلى بلوغ الخليج مرة أخرى، أسوة بسميِّهِ الأكبر المقدوني، وبسلفه ترايانوس، فزحفت قواته سنة ٢٣٢ م. عبر الفرات، وبلغت البطائح، لكن الساسانيين ردّوها على أعقابها[4]. وانتقم الساسانيون أولاً بإزالة مدينتين عربيتين

(١) Bowersock: A Report..., p. 234. وعن تدمر عموماً أنظر أحمد صالح العلي، ص ٤٦ وما بعد.

(٢) Graf: op.cit., p. 18; cf. Seyrig: Inscriptions..., pp. 232, 233, 238.

(٣) جواد علي، جـ٣، ص ٩٠.

(٤) المرجع ذاته، جـ٢، ص ٦٨.

من مدن تجارة الشرق المارّة عبر الفرات وهما الحَضْر ودورة. فحاصروا الحَضْر أربع سنوات، ثم حوّلوا عنها طريق التجارة، فذبلت وسقطت في بضع سنين. أما دورة فقد دُمّرت واندثرت سنة ٢٦٠ م. وكانت الحَضْر ضمن ممتلكات الفرس، لكنها أقامت علاقات جيدة بالرومان قبيل الانقلاب الساساني، وكانت فيها حامية تدمرية، على ما سلف. أما دورة فكانت محطة قوافل بارثية، ثم تحوّلت إلى معسكر روماني. وقاومت تدمر بسهولة هجمات الساسانيين، غير أنه يُعتقد أن شبكتها التجارية تضررت من جرّاء هذه الحرب، وهي التي لا يناسبها سوى السلم بين الفرس والرومان[1]. وقد انتهز الأعراب هجمات الفرس في السنوات ٢٤٣ و٢٥٦ و٢٥٩ م. وأسْرَ الامبراطور الروماني فاليريانوس (Valerianus) سنة ٢٦٠ م.، فأخذوا يَغزون المدن ويهاجمون المواقع الرومانية، وازدادت بذلك حاجة رومة إلى تدمر وقوتها العسكرية وقدرتها على ردع قبائل الصحراء، فألّفت كتائب عربية للقتال في البوادي[2].

- ب - تنظيم القوافل التدمرية

إن جلّ ما يهمّنا من تاريخ تدمر وحربها مع رومة في إطار هذه الدراسة هو دور تدمر في تنظيم تجارة الشرق وأثر الحرب في هذه المسألة، واحتمال كون تدمر مثالاً احتذت عليه مكة فيما بعد في إيلافها. ولا بد إذن من التعريج على العوامل التي جعلت تدمر مؤهّلة لتأدية هذا الدور، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي قيل فيه الكثير.

لقد تنبّه شلومبرغر إلى عامل أساسي من عوامل قوة تدمر التجارية، وهو قدرتها على تربية الخيول والجمال اللازمة لتنظيم القوافل وخفارتها معاً[3]. ولذا درس المواقع المحيطة بالمدينة وبخاصة منطقة جبلية شمال غرب تدمر، فأخرج المدينة من «عزلتها» في الصحراء ووضعها وسط بيئة زراعية رعوية تمد سكانها

(١) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب المصرية، جـ٢، ص ٦١ - ٦٣. وانظر أيضاً جواد علي . . . جـ٢، ص ٦١٤. وكذلك: Trimingham: Christianity among..., pp. 30 - 31.

(٢) جواد علي، جـ٢، ص ٦٩. وكذلك: Graf: op. cit., p 13.

(٣) استشهده ويل. Will: op. cit., p. 271.

بما يلزمهم من المطايا. ففي جانبٍ مراعٍ للخيل، وفي جانب مملكة الابل في الصحراء. ولذا نعمت تدمر بموقع مثالي، ولم يُعوزها الجمّالون ولا المقاتلون، إذ كان سكانها مؤهلين للمهمتين معاً. فلم يكن التدمريون ذلك الصنف من أهل المدر الذين يقفلون أبواب مدينتهم لمنعها من البدو، بل كانوا أسياداً في الصحراء وفنونها وأسلوب عيشها، رغم تمرّسهم في شيءٍ من العيش الحضري. ولا شك في أن سمعة التدمريين العسكرية في الجيش الروماني تنبىء بما كان لهم من مهابة في هذه البيئة الصحراوية[1]. ويقول إرنست ويل في مقالته الممتازة عن التجّار وقادة القوافل في تدمر، إنه يجدر بنا الا نعتقد أن شيوخ تدمر وتجارها، إنما كانوا أصحاب متاجر يعيشون في مدينة صحراوية في حماية الجيش الروماني، بل انهم كانوا شيوخاً قبليين أتوا المدينة وظلوا على صلة بمواشيهم ويرجالهم في الصحراء. لقد كانوا تجاراً فعليين يجتنون معظم ثروتهم من تجارتهم، لكنهم كانوا صنفاً خاصاً من التجار، إذ كانوا قادة قوافل. وهو صنف مزيج يتكيّف فيه البدوي التقليدي بمهنته المدنية: فهو ينظّم القافلة، وهو يقودها في الصحراء، ثم يتولّى المفاوضات السياسيّة مع القبائل أو مع حكومة الفرس[2].

أما الطريق التي كانت تسلكها القوافل التدمريّة إلى بلاد ما بين النهرين فهي ليست واضحة المعالم، إلا أنها تجتاز الحدود عند نقطة ما بين تدمر وهيت عند الفرات. وفيما بين أراضي الامبراطوريتين كانت القوافل تمر في أرض محايدة. وأغلب الظن أن حراسة هذا الخط التجاري بواسطة حاميات تدمرية تعسكر في حصون منتشرة على طول الطريق، لم تكن حراسة مجدية، لانتقال القافلة من دولة إلى دولة، ولأن هذه الحاميات لا حول لها ولا طول إلا في جوار حصونها، وبذا فإن أي هجمة بدوية على القوافل فيما بين الحصن والحصن تُبطل الحاجة إلى هذه الحاميات. ولم يكن بمكن إذن أن تُحمى القوافل، إلا أن تواكبها حماية مسلّحة. ولما كانت تدمر تابعةً للمعسكر الروماني، فإن هذه

(١) Ibid., pp. 271, 272. وانظر أيضاً GAWLIKOWSKI, pp. 163 sqq.

(٢) will, pp. 264, 273, 274.

الحماية المسلحة لا يُمكن ان تكون جيشاً تدمرياً وسمياً ويُسمَح لها بدخول أرض الفرس. وتشير المصادر إلى ان هذه الحماية كان يتولّاها مواطنون تدمريّون، تستند قدرتهم في الأساس إلى مفاوضات يعقدونها، ثم يدعمونها بالمال. وفي هذه الحال يمكن أن نتصوّر الحاجة إلى مواكبة عسكرية غير رسمية، تبيحها تقاليد الصحراء، ولا تخشاها الجيوش النظامية.

ويرى روستوفتسيف أن مهمة قادة الحرس كانت حماية القوافل من مخاطر غزوات البدو. ويعتقد أن هذه المهمة كانت مهنة تخصّص لها محترفون توارثوها كابراً عن كابر، ولم يكن التجّار يختارون واحداً منهم لتولّي القيادة، مثلما يظن البعض. كان قائد القافلة المحترف يجمع مئات الدواب اللازمة للقافلة وفق حاجة التجار، ويستخدم العمّال للعناية بهذه الدواب، والمقاتلين الذين سيواكبون القافلة. أما المال اللازم للانفاق على الرحلة، فكان يدفعه مَن سُمّوا «حُماة القافلة». وقد حفظت لنا الآثار أسماء بعض حُماة القوافل من منتصف القرن الثالث للميلاد. وكان هؤلاء من أصحاب التجارة أو حتى من أصحاب المصارف. ولعل بعض قادة القوافل من أصحاب الثروات، كانوا يتولّون بأنفسهم أيضاً الانفاق عليها. وأظهرت الكتابة الأثرية الموسومة بكتابة أم العَمَد أن أحد حُماة القوافل كان أولاً صاحب فندق للتدمريين في منطقة بابل[1].

وتؤيد الكتابات التي خلفتها لنا آثار تدمر أن الجيش الروماني لم يكن يساهم على الأرجح في مهمة حماية القوافل، إلا بعد مغادرتها تدمر باتجاه البحر المتوسط[2]. ويبدو أن هذا الاستقلال النسبي الرحب الذي نعمت به تدمر، كان أيضاً استقلالاً سياسياً وعقيدياً، على نحوٍ ما.

ج - العقيدة الدينيّة المستقلّة

إن ما نسمّيه «الحدود الشرقية» للامبراطورية الرومانية، يدعوه ميلر «مسألة

(١) على ما ذكره ويل. Will: pp. 267 - 271، وانظر أيضاً GAWLIKOWSKI, p. 167. وعن تجميع تدمر القبائل حولها انظر GAWLIKOWSKI, p. 165، وصالح أحمد العلي، ص ٥٤.

(٢) Seyrig: Inscriptions..., p. 242. وانظر كذلك: Will: op.cit., pp. 263, 264, 266. وتحدث جونز عن استقلال تدمر النسبي ضمن إطار السيطرة الرومانية، Jones, p. 266.

خيالية، تمثّل حالة دبلوماسية ملائمة في زمن ما، ويفرضها توزيع بعض الجنود وموظّفي المكوس في بعض الأماكن. لكن هذه «الحدود» قلّما كانت تؤثر في سلوك السكان أو تَحَرُّكِهِم على الجانبين... ويشهد لوقيانوس (Lucianus) بأن القرابين في أحد معابد منبج، شمال شرق حلب، على الجانب الروماني من سورية غرب الفرات، كانت تأتي من أماكن عديدة بينها منطقة بابل. وكانت حركة الأفراد تسلك الاتجاهين. ومهما أُطلق من صفات على الأماكن، فلا شك في أن اللغات «السامية»، وبخاصة الآرامية ولهجاتها المختلفة، ظلّت مستخدَمةً من نهر دجلة حتى شاطىء المتوسط. وبقيت المنطقة وَحدةً ثقافية لا تتأثر بمناطق نفوذ رومة أو الفرس[1].

استناداً إلى هذا «التجانس» الثقافي النسبي، يبدو أن ملكة تدمر الزبّاء التي دعاها الرومان زنوبية، أيّدت عقيدة دينيّة مسيحيّة ودعمت رمزها الكنسي، بطريرك إنطاكية بولس الشميشاطي. وإذا كان لهذا الأمر أن يُبحث في هذا المقام، فلسببين: أولهما أن ثورة تدمر على الحكم الروماني لم تكن فورة طموح رعناء ضحلة الأعماق، بل كانت تستند إلى عناصر ذات علاقة بالبيئة الفكرية والعقيدية التي تحدث عنها ميلر. ولذا فلا مفر من الاشتباه في أنها كانت على الأرجح تعبيراً سياسياً عن هذه البيئة ومحاولة لتحويل الوعي العقيدي المستقل إلى كيانٍ سياسي مستقل. والسبب الثاني، هو أن هذا الجانب الديني في المحاولة الاستقلالية التدمرية ينبىء بنهوض شبيه استند هو الآخر فيما بعد إلى وحدة العقيدة الدينيّة، لتنظيم العقيدة السياسية، لدى ظهور الاسلام. وإذا ما قُرنت هذه العقيدة الدينية «المستقلة»، بالسلوك السياسي الاستقلالي الذي سلكته تدمر حيال الفرس تارة ورومة طوراً، فقد تتضح في أعماق التاريخ العربي تلك النوازع التي جاء الاسلامُ ليتوّجها، على رأس حركة الايلاف التاريخية، بعد ثلاثة قرون ونصف قرن، برفض الخضوع لكلا الامبراطوريتين الشرقيّة والغربيّة.

كان اسم زنوبية «بَت زبينه» أي بنت التاجر. وكانت على معرفة بالعقيدتين

(1) Millar, Fergus; Paul of Samosata, Zenobia and Aurelian: the Church, Local Culture and Political Allegiance in Third Century Syria, Journal of Roman Studies, 61 (1971), p. 1.

اليهودية والمسيحية. وقد اتّخذت المبادىء المسيحية من لونجينوس (Longinus) الفيلسوف الفينيقي، أحد تلامذ أوريجينوس (Origenus)، ومن بولس الشميشاطي الذي تبوأ كرسي بطريركية إنطاكية بعد استيلاء أُذينة ملك تدمر على الساحل السوري، إثر انتصار الفُرس المهين على الرومان وأسرهم الامبراطور فاليريانوس (Valerianus). وكان بولس قد نشأ في مدرسة الرُّها اللاهوتية المرموقة، وعلّم أن السيّد المسيح مخلوق، وأن الألوهة أتت إليه من الله باتحاد المشيئة ووحدة المحبة. وقد عُقد مجمعٌ في إنطاكية سنة ٢٦٤ م.، وحثّه على تبديل إيمانه هذا، فلما رفض اجتمع ثمانون أسقفاً مرة أخرى وعزلوه من السدّة البطريركية. غير أن زنوبية التي تسلّمت الحكم في تدمر باسم ابنها وهب اللات، بعد مقتل زوجها أُذينة، امتنعت عن التدخل في قرارات المجمع، لكنها تركت بولس في منصبه، ثم عينته رئيساً روحياً ودنيوياً على الانطاكيين[1].

وردّ أخصام بولس على آرائه باتهامه باليهودية. ولم تكن التهمة صعبة التصديق. فالعقائد المسيحية الأولى احتوت على الكثير من المبادىء التي تشبه اليهودية، خصوصاً تلك العقائد التي أنكرت ألوهة المسيح. ويقول أحد منتقدي بولس إن أنصاره ما كانوا يختلفون عن اليهود إلا في عدم لزومهم السبت واختتانهم. وثمة روايات أخرى عن نزوع زنوبية نفسها إلى اليهودية، وعن تهوّدها على يد بولس. غير أن تلمود اليهود يروي عن كبرائهم أنهم ناشدوا زنوبية في أحد شؤونهم فكان ردّها عدائياً. ويقول ميلر إن زنوبية لم تكن يهودية مطلقاً. ففي تدمر عاش يهودي اسمه زنوبيوس، ونُقش اسمه سنة ٢١٢ م.، غير أن هذا الاسم كان شائعاً في المدينة، وليس من سبب لادّعاء أن في ذلك دليلاً كافياً على تهود الملكة التدمرية. بل ان ثمة دليلاً على الضد. فالمصادر اليهودية لا تشير إلى زنوبية على أنها يهودية. ولو كانت كذلك لكان إغفال الأمر في المصادر اليهودية المذكورة أمراً يدعو إلى العجب[2].

(1) Trimingham: Christianity among...., pp. 61, 62. وانظر كذلك، جواد علي، جـ٣، ص ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٩.

(2) Millar: op cit., pp. 12,13.

وغاية ما في الأمر أن تاريخ العداء الروماني اليهودي، ربما أوحى إلى أعداء زنوبية في إنطاكية، أن اتهامها باليهودية يعزّز أسباب تألب الدولة الرومانية عليها. وقد كانت الخصومة بين تدمر وإنطاكية خصومة تقليدية ونموذجية، وكذلك الخصومة الرومانية اليهودية.

ويرى باحثون أن أهل تدمر كانوا خليطاً «من تجّار ومزارعين، أما أطرافها وحواليها فكانوا أعراباً ورعاة. وكانت مدينة يونانية، ولكنها لم تكن مثل المدن الأخرى المتأثّرة بالهيلينيّة في الشرق، ولم تخضع لنظام المدن اليونانية، وكانت خاضعة للرومان وبها حامية رومانيّة، ولكن خضوعها كان في الواقع صورياً، كما أن الحامية لم تكن شيئاً تجاه أهل المدينة والقبائل المحيطة بها. كانت المدينة، بالرغم من الطابع الهيليني - الروماني الذي يبدو عليها، مدينة شرقية، الحكم فيها في يد الأسر ذات السلطان في البلدة»[1].

أما إنطاكية فكانت فيها جالية يونانية كبيرة كانت تفضّل حكم الرومان على حكم الشرقيين عليهم. وكان لهذه الجالية النفوذ والكلمة في المدينة. وكان عزل الامبراطور الوثني أوريليانوس (Aurelianus)، لبولس الشمشاطي عن أسقفيته لدى سقوط المدينة في يد الرومان سنة ٢٧٢ م.، تنفيذاً لرغبة هذه الجالية الموالية للرومان، في مواجهة أنصار لتدمر كانوا في المدينة أيضاً[2].

وقد بالغ البعض في التعبير عن هذه الحال بقولهم في بولس الشمشاطي: «إنه كان ذا ميول وطنية [كذا] وقد تحالف مع القوى الوطنية في زمانه ضد التسلّط الأجنبي الممثل آنذاك بالحكم الروماني. من القوى الوطنية التي تحالف معها أسرة أذينة في تدمر وخاصة الملكة زينب التي طمحت إلى تكوين مملكة مستقلة عن الفرس وروما، تضم سورية ومصر والعراق وآسية الصغرى. وجمعت هذه الملكة العظيمة حولها رجالاً صادقي الوطنية راجحي العقل مثل لونجينس (Longinus) الفيلسوف الفينيقي وغيره. وعضدت بولس السمساطي[3] وأوصلته

(١) جواد علي، جـ٣، ص٨٣.

(٢) المرجع ذاته، جـ٣، ص ١١٩؛ وكذلك: Millar: op.cit., p. 14 .

(٣) بالسين المهملة، كذا يكتبه البعض.

إلى كرسي البطريركية الانطاكية وشدّت أزره وبادلها هو الدعم والتأييد، والتفّت حوله العناصر الوطنية الآرامية السريانية والفينيقية. ونشأ ضدّه حزب مؤلّف من اليونانيين والرومانيين وأتباعهم السوريين المتهلينين وكل مَن آيّد روما والحضارة اليونانية الرومانية. وكان معظم هؤلاء من سكان المدن وخاصة إنطاكية. رأى هؤلاء في بولس... عنصراً خطراً... فانعقد مجمع في إنطاكية لمحاكمته... وأيد بولس الوطنيون وجميع أعداء روما والنفوذ الأجنبي أي الهيليني الروماني»[1].

إن في هذا القول لغةً عصريةً في غير عصرها. إلا أنه لم يبتعد كثيراً في الجوهر، عن رأي لونجينوس الذي قال بلغة عصره، في حكم الرومان: «قد تبقى أطراف الأطفال حبيسةً منكمشة كل الانكماش، ومن ثم تقف عن النمو ويصبح الأطفال أقزاماً. وهذا هو حال عقولنا الغضّة وهي مكبّلة بقيود من حزازات الاستعباد وعاداته، فإنها تصبح عاجزة عن التفتّح والاتّساع وعن بلوغ مستوى العظمة التي كنّا نعجب بها في الأقدمين الذين عاشوا في ظل حكومة شعبية وتمتّعوا بحريّة القول والفعل معاً»[2]. لقد عززت عداوةُ عدد من الوثنيين البارزين ذوي الثقافة اليونانية لبولس الشمشاطي، الرأيَ القائلَ إن العقيدة الدينية لم تكن وحدها موضع الصراع، بل كانت الحوافز السياسية تذكي النار بين مؤيدي الثقافة والسياسة الرومانية - اليونانية، والثقافة الآرامية - العربية، وما يحتمله هذا الصراع من عمق سياسي وتشعّبات دينية وتاريخية. وأما قرار الامبراطور الوثني أوريليانوس التدخل في نزاعٍ بين مسيحيين، وعزل بولس بعد دخول القوات الرومانية إنطاكية سنة ٢٧٢ م. فلم يكن شأنه أن يزيل شبهة الطابع السياسي عن هذا النزاع العقائدي[3].

د - السلوك السياسي الاستقلالي

كانت الامبراطورية الرومانية أمام موقف محيّر كاد أن يطيح بجناحها

(١) ضوّ، الأب بطرس: تاريخ الموارنة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، جـ٢، ص٦٥.

(٢) نقل عنه غيبون: المرجع السابق، جـ٢، ص ١١٥، ١١٦.

(٣) Millar: op.cit., p. 16 .

الشرقي في الأزمة التدمرية. فحماية حدودها الشرقية كانت تحتاج إلى إشراك العرب في نظام دفاعي يمتلكون عناصره ويمسكون بأزمّته. ولقد كانت هذه الحاجة مدخلهم إلى الجيش الروماني والادارة الرومانية، حتى بلغوا السدة الامبراطورية نفسها. ولو شاء العرب ان يسلكوا سلوكاً استقلالياً يُعرض عن خدمة الامبراطورية ويُنشىء مشروعاً سياسياً عربياً منفصلاً، لاصبح حُماة الحدود الرومانية هم مشكلتها في الوقت عينه. كانت تلك على الأرجح هي مشكلة رومة حين بدا في سنة ٢٦٠ م. ان تدمر قد اخذت فعلاً تسلك هذا السلوك الاستقلالي. ففي تلك السنة هزم شهبور الأول ملك الفرس إمبراطور رومة فاليريانوس وأسره. وإذ ذاك سارع أُذينة ملك تدمر إلى سدّ الفراغ الروماني. كان أُذينة لدى اعتلائه العرش سنة ٢٤٢ م.، قد فاتَحَ إمبراطور الفرس الفتى شهبور الأول في أمر التحالف، غير أنه لقي صدّاً. كانت تدمر في حاجةٍ إلى مصادقة شهبور لرواج تجارتها. ثم عاود أذينة على ما يبدو عرضه الأول في هجوم شهبور على سورية سنة ٢٥٨ م.، بعدما دمّر الفرس دورة وحاصروا الحَضْر واجتاحوا نصّيبين وحرّان وإنطاكية. ويروى أنهم: «ارسلوا إليه عند استحواذه على سورية وفوداً وهدايا نفيسة راغبين في موالاته، فألقى سابور [شهبور] الهدايا في النهر ومزّق الرسالة التي دفعها الوفد إليه وقال إنه لا يريد موالاة بل خضوعاً مطلقاً لسلطته... فاستشاط [أذينة] من معاملة سابور لوفده وبث بين قومه أن الحرب ضربة لازب لاصلاح شأنهم وإلحام ثُلمةِ شرفهم. واستدعى شيوخ العرب وذكّرهم بتخريب سابور عطرة [الحَضْر على الأرجح] مدينتهم، وافصح لهم في بيانٍ ضياعِ حريتهم وثروتهم، إنْ قوِيَ سابور على تقليص سلطة الرومانيين عن سورية... فمالأوه وتألّبوا إليه وتضافروا على حرب الفرس، وكان في تدمر حامية رومانية فضمّها أذينة إلى رجاله وإلى جيش العرب ولحق بهم كل مَن فرّ من سورية حتى كان لأذينة جيش عرمرم زحف به نحو معسكر الفرس من جهة الجنوب... فوجس سابور وسار بجيشه نحو الفرات تاركاً وراءه حامياتٍ أبادها أذينة بجحافله... وكان أذينة مُجِدّاً في لحاق الفرس، والرجالُ من بدو وحضر يزدحمون إليه من كل فج... وسوّلت إليه نفسه أن يسترد ما بين النهرين، فنال

ما أمل وتتبّع آثار ترايانوس وسبتيميوس ساويروس إلى طيسفون حيث كانت له وقعة مع الفرس استحوذ بها على جانب من خزائن سابور وسبى بعض حرمه على انه لم يستطع ان ينقذ فالريانوس من الأسر»[1].

ويتبيّن من هذا ان أذينة كان يستند إلى شيوخ العرب، وأن مدينتهم الحَضْر كانت محل ثأرٍ بين العرب والفرس. ولعل تدمر التي جعلت من مدن العرب فيما بين النهرين جزءاً من نظامها التجاري، كانت تريد استرداد دورها التجاري الذي يبدو ان الفرس دمّروا أدواته ومرافقه شرق الفرات. فإذا صحّ ذلك فإن مفاتحة أذينة لشهبور في احتمال عقد تحالف تدمري - فارسي، حَفَزتها رغبةُ تدمر في حماية هذا الدور التجاري وجعله في منأىً عن النزاع بين رومة والفرس. وقد تمكّن أذينة فعلاً من تحرير الجزيرة الفراتية وفتح نصّيبين وحرّان، واستردّ إنطاكية ودخل عاصمة شهبور: طيسفون. وبذا ازدادت حاجة رومة إلى تدمر وازدادت تدمر إدراكاً لقوتها ومكانتها.

ولعل ثقافة زنوبية اللغوية والفلسفيّة والتاريخيّة[2] زوّدت زعامة تدمر بالطموح السياسي الضروري لاكتمال مشروع الاستقلال. وكان هذا المشروع اعمق جذوراً وابعد نظراً من مجرد الطموح إلى السيطرة، الذي ذكره فلاوم[3]. كانت ثقافة زنوبية عربية ومصرية فوق معرفتها اللاتينيّة واليونانية. وهذا الأمر يشجّع على الاشتباه في أن النظرة التاريخية إلى الصراع مع رومة لم تكن ضحلة او خالية من الحوافز السياسيّة العليا. ويبدو ان استيلاء زنوبية على المقاطعة العربية ودخول جيشها مدينة بُصرى، ثم دخوله مصر، إنما كان دخولاً في

(١) الدبس، المطران يوسف: من تاريخ سورية الدنيوي والديني. لا ناشر ولا مصدر ولا تاريخ، مصّور عن الطبعة الأصلية. جـ٤، ص٢٢، ٢٣. وانظر كذلك: جواد علي...، جـ٢ ص ٦٣٤، ١٦٣٥ و Trimingham. Christianity among ... pp. 60, 61 وابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس الملطي: تاريخ مختصر الدول، دار المسيرة، بيروت، بلا تاريخ ولا محقق، ص ٧٦.

(٢) غيبون: جـ١، ص ٢٦٥.

(٣) Pflaum, H.G.: La Fortification de la ville d'Adraha d'Arabie (259 - 260, à 274 - 275) d'après des inscriptions récemment découvertes, Syria 29 (1952), p. 323.

المجال الطبيعي الذي يوافق هذا الطموح السياسي ويناسبه. فأعلنت زنوبية أنها مصرية من نسل كليوبترة، وساعدها عرب مصر مساعدة كبيرة، ولا سيما فيما جرى من قتال حول حصن بابليون الذي عُرف بالفسطاط فيما بعد. ويظن بعضُ الباحثين أن تيماجينس الذي كان من زعماء الحزب التدمري في مصر، كان عربياً واسمه تيم الجن، وكان مُبغضاً لرومة. وقد استندت زنوبية في تشكيل جيوشها إلى العرب أصلاً، حتى قال الامبراطور كلاوديوس (Claudius) في رسالته إلى مجلس الشيوخ ومدينة رومة، وهو في طريقه لمحاربة تدمر: «إن جبيني ليَندى خجلاً كلما تذكّرت أن جميع الرماة بالقسيّ هم في خدمة زنوبية». ولمّا حاصر الامبراطور أورليانوس زنوبية وطلب إليها الاستسلام عند أسوار تدمر ردّت عليه بقولها: «ها أنا ذي منتظرة عضد الفرس والأرض والعرب... لكسر شوكتك»[1]. وقد أخفق فلاوم في فهم جذور النزاع حين قال: «إن سنوات السيطرة التدمرية لم تشهد مواصلة أعمال التحصين في المقاطعة العربية، وهي أعمال لم تُستأنف إلا في عهدي أورليانس وبروبوس (Probus) الامبراطورين الممتازين اللذين اهتمّا لحماية سكان المدن من هجمات الأعداء»[2]. فلم يقل مَن هم سكان المدن ولم يقل مَن هم الأعداء، ولو دقّق في هذين الأمرين لتبيّن أن زنوبية لم تكن تسعى إلى مشروع سياسي يجعل حصوناً عند المقاطعة العربية، لأن جانبي هذه الحدود كان يسكنهما العرب. ولم تكن تلك هي الرؤيا السياسية الرومانية بالطبع.

وعلى الرغم من أن اتصال زنوبية بالفرس طلباً للمساعدة[3] قد يوحي أن اعتمادها على العرب يُمكن أن يؤخذ في سياق الاستعانة بمن أمكن، إلا أن شبه الاجماع العربي عل إسنادها يكاد لا يترك شكاً في أن مشروعها السياسي كان

(١) جواد علي، جـ٣، ص١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٢١؛ وكذلك: Seyrig: Les Inscriptions de Bostra, Syria, 22 (1941 a), pp. 46, 47.

(٢) Pflaum: op.cit., p. 324. ويخالف غراف قول فلاوم إن التحصينات توقفت في عصر السيطرة التدمرية. أنظر: Graf:op.cit., p. 13.

(٣) جواد علي، جـ٢، ص٦٣٥.

يرمي إلى إنشاء دولة عربية مستقلة[1]. وفيما يعتقد غيبون وهو يذكر عفو الامبراطور أورليانس عن سكان إنطاكية أن الذين ناصروا زنوبية، إنما ناصروها «كرهاً بحكم الضرورة، لا طواعية واختياراً»، فإن غيبون نفسه ينفي صفة الاضطرار في قوله إن العرب كثيراً ما أخلوا يزعجون أورليانس في الصحراء بين حمص وتدمر، لدى توجهه من إنطاكية إلى تدمر، وإنه لم يكن يستطيع حماية جيشه[2]. بل ينفي هذا الأمرَ أن ثورة حدثت في مصر على حكم الرومان، بعد وصول نبأ سقوط تدمر سنة ٢٧٣ م.، وتَمَكَّن زعيم هذه الثورة من تشكيل جيش واستولى على الاسكندرية. لم تكن تدمر حتماً في حالة تسمح لها بفرض حكم «الكره والضرورة» آنذاك على المصريين، بل كانت تحمل على الأرجح راية مكسورة لمشروع استقلالي مهيض، لم يُكتب له أن ينتصر، في ذلك العصر.

وكان سقوط تدمر إيذاناً ببدء رومة مرحلة جديدة في سياستها حيال حدودها مع الفرس وخطوط التجارة الشرقية. ولعل دراسة رد فعل السياسة الرومانية على المشكلات التي واجهتها في مسألة ضمان المنافذ الآمنة إلى خطوط التجارة الشرقية، واضطرارها إلى تبديل هذه السياسة وفقاً للظروف المتغيّرة، ولعل دراسة هذا التوق العربي الغامض الساعي إلى الاستقلال بوسيلة أو بأخرى، والتردد بين الامتثال لرغبات القوتين الكبريين وبين الشعور أحياناً بالثقة والقوة إلى درجة الطموح إلى الاستقلال، لعل في هذه الدراسة كشفاً عن جذور مشروع كامن ظل يعتمل في نفوس العرب في بادية الشام والجزيرة العربية، فيبدو حيناً ويستتر أحياناً، حتى استطاعت مكة أن تجد بالايلاف صيغة يمكنها أن تتجنب النكسات القاتلة.

إنَ أفضل ما يمكن لهذه العودة إلى عصور ما قبلَ الايلاف أن تفعله، هو استكشاف العصور السالفة ومحاولة العثور على بذور ماضية لذلك الصراع الكبير بين بيزنطة والفرس، وعلى بذور أخرى للمشروع العربي المستقل لم يُقيَّض لها

(١) Gabrieli: op.cit., p. 16; cf. Trimingham: Christianity among..., p. 6.

(٢) غيبون: ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١.

أن تنمو، فوئدت باكراً. ذلك أن مقارنة تلك البذور بالبذور التي زرعها الايلاف، قد تنطوي على تفسيرٍ لاختلاف نتاج كلٍ منها.

رابعاً: ما بعد تدمر

أ ـ البحث عن سياسة حدود

يعتقد بعض الباحثين أن انهيار الدول المتاخمة للصحراء السورية، دولة الأنباط سنة ١٠٦ م، والدويلات التجارية فيما بين النهرين سنة ٢٢٧م، وأخيراً دولة تدمر سنة ٢٧٣م.، قد أحدث نزوعاً إلى البداوة بين عدد من سكان المدن. ويرى كاسكل أن هؤلاء السكان الذين استقروا في المدن التجارية أصلاً ليشكلوا فريق العمل اللازم لتجارة القوافل، عادوا إلى التبدّي بعد تفكك طرق التجارة وانهيار الدولة التي قامت عليها، فانصرفوا إلى النهب والسلب لضمان عيشهم، فنشأ من هذا «بَدْوَنَة» المقاطعة العربية، أي إعادة دفع المزارعين إلى البداوة، بعدما حدث عكس هذا في القرن الأول، عندما حوّل الرومان التجارة، من الخط الحجازي ـ النبطي إلى الخط المصري. ويؤيد هذه النظرية أن الرومان باشروا بعد سقوط تدمر شنّ حملات على القبائل البدوية، ودعم نظام الحصون الحدودية(1).

ولما كانت تدمر قد جنّدت وحدات عديدة من الرماة والفرسان، وشكّلت منطقة عازلة ترد هجمات الفرس أو تخفف اندفاعها، اضطر أورليانس في أولى مهامه العسكرية بعد سقوط تدمر، إلى تعزيز الدفاع عن الحدود الشرقية، التي أضعفها الصراع. فأمر بوضع وحدتي الخيّالة العربيتين على الطريقين المُفضيتين من تدمر إلى كلٍ من حمص ودمشق وضمن بذلك السيطرة على أهم الطرق السورية. ولا شك في أن وضعه الوحدة الثمودية في منطقة النقب في جنوب فلسطين كان يرمي أيضاً إلى إعادة الهيبة إلى السلطة الرومانية هناك بعد الأزمة التدمرية. ونُقل الخيالة الثموديون المعسكرون في مصر إلى حدودها لتعزيز الدفاع في مواجهة القبائل. ولعل نقل إحدى الكتائب من القدس إلى أيلة ووضع

(1) Graf: op.cit., p. 15.

كتيبة أخرى في اللّجون (شمال شرق القدس) في المقاطعة العربية، كانا يندرجان ضمن هذه الخطة العسكرية أيضاً. ولم يستبعد غراف أن يكون أورليانس قد فكّر، بعد انهيار نظام الشبكة التجارية التدمرية عبر الفرات، في إحياء طريق التجارة عبر الجزيرة العربية من جديد(1).

لم تكن هذه الإجراءات كافية بالطبع لطمأنة القادة الرومان على حدود الإمبراطورية الشرقية. بل أخذت تنشط أعمال تحصين المدن في المقاطعة العربية. ونُسب بعض الباحثين هذه الأعمال إلى رغبةٍ رومانيّةٍ في مواجهة الهجمات الفارسية قبل سقوط تدمر. إلا أن اتجاه الهجمات الفارسية صوب الجزيرة الفراتية وشمال سورية قبل السقوط، واستمرار أعمال التحصين بعد سقوط تدمر يرجّحان الرأي أن هذه الأعمال كان غرضها حماية المواقع الرومانية من هجمات القبائل العربية(2).

وتابع الإمبراطور بروبوس (Probus: ٢٧٦ ـ ٢٨٢م.) سياسة سلفه أورليانس هذه، فعزّز تحصين درعا وبُصرى(3)، لكن ديوكْلسيانوس هو الذي ثبّت نهائياً سياسة الحدود الشرقية فأنشأ خط التحصينات المعروف باسمه «ستراتا ديوكْلسيانا» (Strata Diocletiana) بعدما قضى على هجمات البدو في سنة ٢٩٠م.(4). ويعتقد غراف أن قوة رومة (ثم بيزنطة) ضَعُفت في شمال الجزيرة العربية، فيما ضعفت قوة الدول اليمنيّة في جنوبها، بين القرنين الثالث والسادس، بسبب هذه «البَدْوَنة» التي أعادت كثيراً من العرب إلى الصحراء. ويرى أن هذا التطور ابتلع دولة لحيان في شمال الجزيرة العربية ونشر القبائل الرحل بكثافة على تخوم المدن في الصحراء السورية. ولذا كان على بيزنطة ودولة الفرس أن تعملا بكل الوسائل المتاحة لهما، من أجل استيعاب الوضع

(1) Ibid., p. 19. ولي شأن موقع اللّجون التي يسميها غراف Betthoro، انظر Beth-horon، في Muir's New School Atlas of Universal History, Liverpool, 1953.

(2) Pflaum: op.cit., p. 322.

(3) Ibid., p 321.

(4) Trimingham: Christianity among ..., pp. 88, 93.

الجديد ومحاولة احتوائه[1]. وسياسة الحصون الحدودية لم تُجد كثيراً في الماضي، ولم يكن ممكناً أن تكون كافيةً بعد هذا التحوّل الخطير. لقد عادت روما بعد انهيار تدمر إلى مواجهة المشكلة المحيّرة: فأداة ردع قبائل العرب لا يملكها ويحسن استخدامها إلا العرب أنفسهم، وأثبتت تدمر أنها قادرة على أن تحتوي القبائل الخطرة، وعلى أن تتحول هي نفسها إلى مصدر خطر على روما، حالما تصبح قادرة على الدفاع عن روما. كانت روما تريد تشكيل القوة القادرة على الدفاع عن حدودها الشرقية دون أن تشكل هذه القوة خطراً على هذه الحدود. وكان هذا الحال المثالي مستحيلاً. فعادت روما مضطّرة، إلى اعتماد الحل الخَطِر: أي ردع البدو بواسطة «دولة» عربية تحت وصايتها. ويبدو أن الفرس أيضاً لم يجدوا حلاً أفضل. وكان ذلك الحل منشأ دولة المناذرة اللخميين في الحيرة تحت سيطرة الفرس ورعايتهم[2]، ومنشأ «دولة» امرىء القيس صاحب نقش النمارة الشهير في الصحراء السورية، الذي توفّي سنة ٣٢٨م. ، بعدما مَدّ سلطانه على «جميع العرب» على ما ادّعى في نقشه، فأخضع أسداً وتنوخ وقبائل نزار واجتاح ديار مذحج، وانتصر في نجران وطوّع مَعَدًّا[3]، فامتد مُلكه في القبائل من الفرات إلى تخوم اليمن، إذا صحّ ما ادّعاه النقش الأثري.

إضافة إلى تعزيز الحصون الحدودية واعتماد سياسة الدول الوكيلة، التي يتولاها «ملوك» معتمدون، من العرب الرحّل أو أشباه الرحّل، اتخذ ديوكلسيانوس سلسلة إجراءات إدارية لتعزيز رقابة الإدارة الرومانية على الحدود، فضم إلى مقاطعة «فلسطين» ما كان يشكل جنوبي غربي دولة الأنباط البائدة، وهذه منطقة لا يقطنها سوى العرب، ومنها مدن سواحل سيناء. أما المقاطعة العربية فعوّضها من هذا الاقتطاع بضم جزء من سهل دمشق إليها. ودعم هذه الإجراءات الإدارية

(1) Graf: op.cit., pp. 17, 18.

(2) Rabbath: L'Orient Chrétien..., p. 136.

(3) Shahid, Irfan: Philological Observations on the Namara Inscription, Journal of Semitic Studies, vol 24, No.1, 1979, pp 33 - 42. وانظر أيضاً: Trimingham: Christianity among...: op.cit., pp. 93, 94. ويرى بعض الباحثين أن امرأ القيس هذا هو نفسه امرؤ القيس البدء بن عمرو بن عدي بن ربيعة بن نصر مؤسس دولة الحيرة اللخمية.

بمناقلات عسكرية عزّزت الإشراف على جنوبي فلسطين، لتحسين مراقبة رأس الخطّ التجاري إلى البحر الأحمر، وكذلك مراقبة تحرك القبائل العربية، في شمال الحجاز[1].

- ب - سياسة القرن الرابع

كانت بداية القرن الرابع إيذاناً بمرحلة جديدة في سياسة الحدود الشرقية، الرومانية - البيزنطية، امتدت بشكل أو بآخر، حتى القرن السابع، قبيل ظهور الإسلام. ففيما عاودت روما في عهد ديوكْلسيانوس اعتماد سياسة «الدول» العربية الوسيطة، تميّزت المرحلة الجديدة بتدخّل روما، ثم بيزنطة، تدخلاً أوثق بشؤون هذه «الدول» الوسيطة. كانت دولة الأنباط، ودولة تدمر «مناطق عازلة» بين روما والفرس، وبين روما والعرب البدو، وكانتا تنعمان باستقلال واسع النطاق في كثير من الأحيان. لكن هذه المناطق العازلة أُزيلت، وحلت محلها «الدولة الوكيلة»، الخاضعة لإشراف الإدارة الرومانية من كثب، ضمن حدودها الإدارية. لقد نعم امرؤ القيس التنوخي صاحب نقش النمارة، الذي عاصر قسطنطين الأول، «بالاستقلال» الذي نعمت به «دول» المناطق العازلة. لكن هذا الاستقلال لم يمارس إلاّ خارج حدود الامبراطورية، حيثما امتد سلطان امرىء القيس في عمق جزيرة العرب. أما سلطته داخل حدود الدولة البيزنطية فظلت محدودة جداً. ويبدو أن اعتناق امرىء القيس المسيحيّة يفسّر جانباً من حوافز هذا الملك العربي على خدمة الدولة الرومانية خارج حدودها، وكذلك يفسّر انتقاله إلى الجانب الروماني، وهو ملك الحيرة اللخمي[2]. لكن ثمة أدلة على أن كلاّ من الامبراطوريتين الفارسية والرومانية سعى إلى خدمات هذا الملك اللخمي. واستمر الفرس على هذا مع خلفائه بعد وفاته، أما الرومان فاتّخذوا لأنفسهم ملوكاً آخرين توالوا على مهمة حكم «الدولة الوكيلة» حتى أوقف جستينوس (Justinus) الثاني في النصف الثاني من القرن السادس، العمل بهذه

(1) Graf: op.cit., p. 19، وانظر أيضاً: Trimingham: Christianity among ..., p. 89.

(2) Shahid, Irfan: Byzantium and the Arabs in the Fourth Century, Dumbarton Oaks, Washington, 1984, pp. 31 - 53. وانظر أيضاً Graf: op.cit., p 16.

السياسة[1] بعض الوقت، بسبب خلافه مع الملوك الغساسنة. وليس من شك في أن جميع «الدول» العربية الوسيطة التي اصطنعتها رومة، ثم بيزنطة، في مناطق الحدود بينهما وبين دولة الفرس، كانت تنعم بمقدار من الاستقلال، يراوح بين الاستقلال الكامل الذي بلغته تدمر في إحدى مراحل صراعها مع رومة، وبين الوكالة المقيَّدة التي تميّز بها حال دولة الغساسنة في أواخر القرن السادس. وكان مقدار الاستقلال مرهوناً بعددٍ من العوامل، منها سياسة الإمبراطور، وحال الحرب مع الفرس، وحيوية الأسرة العربية الحاكمة، وقدرة رومة أو بيزنطة على تقليص مجال تحرك هذه الأسرة، وحالة القبائل العربية في مناطق الحدود، وما إلى ذلك. لكنه لا ريب في أن الطابع العام الغالب على الدول العربية الوسيطة قبل سقوط تدمر، كان أشد ميلاً إلى الاستقلال الذاتي، فيما ازداد تدخل رومة وبيزنطة في شؤون هذه الدول العربية الوسيطة بعد سقوط تدمر. ولعل هذا هو الفارق الأول الذي حدث في سياسة الحدود الشرقية ابتداءً من القرن الرابع.

أما الفارق الثاني فهو أن اطمئنان رومة لقيام دولة مثل تدمر، ترد ضربات الفرس، وتنظّم التجارة معهم، وتتحول من حين لحين إلى مصدر خطر على الدولة الرومانية في الشرق، دفع بهذه الدولة إلى عدم الركون إلى هذا النمط من الدولة العربية الوسيطة وإلى البحث عن شبكة تجارية أخرى لتسيير تجارة الشرق إلى الأسواق الرومانية. وقد نشأ من هذا التبدّل في السياسة الرومانية أن الاهتمام بالبحر الأحمر الذي شهد ركوداً في عصر تدمر تعاظم من جديد في القرنين الرابع والخامس. فتعزز دفاع الرومان ثم البيزنطيين عن الحدود الشرقية في شمالي الحجاز وشرق الاردن، من اجل توفير الحماية لمداخل البحر الاحمر من الشمال. كذلك ازداد اهتمام رومة ثم بيزنطة باليمن وبالتحالف مع الاحباش من اجل ضمان مداخل البحر الاحمر من الجنوب، وتجنّب احتمال قيام دولة معادية، او متحالفة مع الفرس، في هذه المنطقة. وقد تحوّل الصراع السياسي في هذا الشأن إلى صراع مسيحي - يهودي تولّى فيه المسيحيون في اليمن إجمالاً الدفاع عن مصالح رومة وبيزنطة، ومال اليهود إلى مناوأة هذه المصالح دائماً، ومحالفة

(1) Rabbath: L'Orient Chrétien.... pp. 141, 142.

الفرس أحياناً. وقد بدأ هذا الصراع السياسي يتخذ ملامحه هذه منذ مطالع القرن الرابع، ولكنه وصل إلى ذروته السياسية والدينيّة في القرن السادس، على ما سنرى لاحقاً.

ولا بد هنا، بعد هذا التحول نحو البحر الأحمر في سياسة رومة حيال تجارة الشرق، من أن نلاحظ أثر هذا التحول في طبيعة «الدول» العربية الوسيطة التي اصطنعتها رومة ثم بيزنطة في بلاد الشام، بعد سقوط تدمر. لقد كانت دولة الأنباط في عصر ازدهار البتراء، ثم في عصر ازدهار بُصرى، وكانت دولة تدمر، دولتين ذواتي طابع عسكري دفاعي وطابع تجاري في آن. وكانت لكل منهما شبكات تجارية تولّت في زمن من الأزمان تسيير تجارة الشرق إلى أسواق رومة، فأدّت غرضين كبيرين على الأقل، هما الدفاع عن الحدود الشرقية ثم تنظيم وتسيير التجارة الشرقية. فلما تحولت أنظار رومة بعد سقوط تدمر، صوب طريق البحر الأحمر التجارية، وأقلعت إلى حدٍ بعيدٍ عن الاهتمام بطريق الفرات نحو الخليج، تقلّصت مهام «الدول» العربية الوسيطة في الصحراء السورية، من مهمتي تنظيم الدفاع والتجارة، إلى المهمة الدفاعية وحدها تقريباً، فغلبت عليها الصفة العسكرية. ولعل في هذا تفسيراً لازدهار العمارة ومظاهر الغنى في دولة الأنباط ودولة تدمر، مما لم يظهر في دولتي سليح وبني غسان في القرنين الخامس والسادس، إذ رجحت في هاتين «المملكتين» صفة الغزو والقوة العسكرية، وضمر إسهامهما في التجارة إلى أدنى الحدود.

- ج - القرن الرابع على جانبي الفرات

لم تكن سياسة مراقبة «دول» العرب من كثب إيذاناً برضوخ البدو للفرس والرومان، وحل مشكلتهم، بل كانت بالأحرى دليلاً على تعاظم هذه المشكلة وخروج الأعراب على الطوق الذي كانت تدمر تحتويهم فيه. ولعل من أهم الظواهر العسكرية في مطلع عصر «البَدْوَنَة» الذي سلف ذكره، غزوة عربية كبيرة اجتاحت بلاد الفرس حين كان شهبور ذو الأكتاف (٣٠٩ - ٣٧٩م.) صبياً في المهد. وقد روى الطبريّ هذه الغزوة بقوله: «وكانت بلاد العرب أدنى البلاد إلى فارس وكانوا من أحوج الأمم إلى تناول شيء من مَعايشهم وبلادهم، لسوء

حالهم وشظف عيشهم، فسار جمع عظيم منهم في البحر من ناحية بلاد عبد القيس والبحرين وكاظمة حتى أناخوا على إيرانشهر وسواحل أردشير خُرّة وأسياف فارس، وغلبوا أهلها علىّ مواشيهم وحروثهم ومعايشهم وأكثروا الفساد في تلك البلاد فمكثوا على ذلك من أمرهم حيناً لا يغزوهم أحدٌ من الفرس لعقدهم تاج الملك على طفل من الأطفال وقلة هيبة الناس له... حتى تمت له ست عشرة سنة وأطاق حَمْلَ السلاح وركوب الخيل واشتد عظمه... فأوقع بمن انتجع بلاد فارس من العرب وهم غارون، وقتل منهم أبرح القتل وأسر أعنف الأسر وهرب بقيتهم، ثم قطع البحر [الخليج] في أصحابه فورد الخط واستقرى بلاد البحرين يقتل أهلها ولا يقبل فداء ولا يعرج على غنيمة، ثم مضى على وجهه، فورد هجر وبها ناس من أعراب تميم وبكر بن وائل وعبد القيس، فأفشى فيهم القتل وسفك فيهم من الدماء... ثم عطف إلى بلاد عبد القيس فأباد... ثم أتى اليمامة فقتل بها مثل تلك المقتلة... ثم أتى قرب المدينة فقتل من وجد هنالك من العرب وأسر ثم عطف نحو بلاد بكر وتغلب فيما بين مملكة الفرس ومناظر الروم بأرض الشام فقتل من وجد بها من العرب وسبى»[1]. وقد أكّد غيبون هذه الواقعة إذ نسب الهجمة إلى ملك «يمني أو عربي يدعي ثيْر» وروى انتقام شهبور[2].

غير أن العرب عاودوا الظهور في تاريخ الفرس والرومان بعد نحو من عشر سنوات أو نيّف، ضمن جيوش كل من الإمبراطوريتين، عندما شنّ شهبور هجمته على حدود الروم في الجزيرة الفراتية وما يليها، سنة ٣٣٧م.[3]. ولعل العرب الذين كلفهم شهبور معاونته في حربه الطويلة مع الرومان كانوا من عرب الحيرة الذين استرضاهم لتجنيدهم في جيشه. كذلك اجتمع للرومان في جيشهم عديد غفير من المقاتلين العرب «للانتقام من شهبور وما كان من قتله العرب» على قول الطبري. وقد دخل الرومان عاصمة الفرس طيسفون بمعونة العرب، لكن يُقال إن

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ٦٦، ٦٧.
(١) غيبون: جـ١، ص٥٥٣.
(٣) ابن العبري: ص ٨١.

رماةً من العرب أيضاً قتلوا الإمبراطور الروماني يوليانس (Julianus: ٣٦١ - ٣٦٣م.) وهو في عزّ حملته هذه، فسارع الإمبراطور الجديد يوفيانس (Jovianus: ٣٦٣ - ٣٦٤م.) إلى مهادنة شهبور وتسليمه نصّيبين. ويُنسب إلى العرب أنهم قتلوا يوليانس لأنه أوقف دفع الأُعطيات إلى زعماء قبائلهم، وقال مقالته الشهيرة التي أودت به: «الإمبراطور الشجاع المقدام قوته في الحديد لا الذهب»[1].

ويذكر المؤرخ أميانوس مارسلينوس أن يوليانس لمّا بلغ الفرات ليلحق بالأسطول الذي بناه هناك ويسير لمحاربة الساسانيين وينقل جيشه إلى حيث يلاقي جيشهم، قدّمت له قبائل عربية فروض الطاعة، وأضاف قوله: «إلاّ أن هؤلاء أناس لم يكونوا يُعرفون هل هم أعداء أو أصدقاء»، ولذا صار الروم على حذرٍ شديد منهم، خشية الانقلاب عليهم عند الشدائد[2].

ويستدلّ من هذه الروايات عن تلك الحرب التي استمرت من سنة ٣٣٧ إلى سنة ٣٦٣م.، أن مشكلة الإمبراطوريتين مع القبائل العربية لم تتبدّل في القرن الرابع، وإن تبدّلت سياستهما حيالها. فالقبائل العربية كانت تحارب إلى جانب كلا الفريقين، لكنها لم تكن معقودة الولاء لأي منهما، إلاّ فيما تقتضيه مصلحتها. وقد درج المؤرخون في ذلك الزمن، وبخاصة الرومان والبيزنطيون وعلى رأسهم أميانوس المذكور، على وصف القبائل العربية بالغدر وما شابه، لأن الرومان ومن بعدهم البيزنطيين كثيراً ما كانوا يحجزون بوسائلهم عن حماية الحدود، فيُضطرّون إلى استنجاد قبائل العرب، ويتوقّعون من هذه القبائل أن تُهديهم النصر، ثم تُقبِلَ مختارةً على الرضوخ والخضوع لتلك الدولة التي ما انتصرت إلاّ بفضلهم. ولذا راوحت سياسة رومة ثم بيزنطة، وسياسة الفرس

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ٦٧ - ٧٠. وابن العبري: ص ٨١، ٨٢، وينسب ابن العبري قتل يوليانس إلى الفرس ويخالفه الآخرون. وغيبون: جـ٢، ص ٨٨. وجواد علي: جـ٢، ص ٦٤١ - ٦٤٣. وانظر أيضاً: Trimingham. Christianity among..., p. 94.
(٢) جواد علي: جـ٢، ص ٦٤٢، ٦٤٣.

كذلك، بين التودّد للعرب واسترضاء قبائلهم تارة، والحنق عليهم ومحاربتهم طوراً[1].

ولم تكن النظرة إلى العرب في الجانب الغربي والجنوبي من الصحراء السورية مختلفة. وقد وظب الرومان طوال هذا القرن الرابع على محاولة تحسين دفاعهم في حوران وشرق الأردن وفلسطين من أجل ضمان خطّهم التجاري عبر البحر الأحمر. وفي سنة ٣٥٨م.، كان جنوب فلسطين كله قد اقتُطع ليشكل منطقة إدارية على حدة وكان يسكنها العرب وحدهم ويقيم قائدها في الخَلَصَة، جنوب بئر السبع. كان معظم السكان في هذه المنطقة من البدو، لكن بعض مدنها كانت كبيرة نوعاً، ومنها الخَلَصة نفسها وأيلة والبتراء. وضمّت المنطقة كذلك قرى زراعية عديدة[2].

وشهدت هذه المنطقة في النصف الثاني من هذا القرن، وعلى وجه الدقة بين ٣٧٥ و٣٧٨م. [3] ، حرباً كبيرة يشبّهها بعض المؤرخين بحرب تدمر على رومة. ذلك أن قائد هذه الحرب وهي امرأة تُدعى «ماويّة» تولت زعامة القبائل العربية بعد وفاة زوجها، وجمعت من حولها عرب المنطقة، وشنّت حرباً ظافرةً على جيوش رومة، بعد ما يزيد قليلاً على مائة سنة، منذ الحرب التدمرية. وقد أفرد شهيد في كتابه: «بيزنطة والعرب في القرن الرابع» صفحات كثيرة لإماطة اللثام عن تاريخ هذه الملكة العظيمة. واشتبه في احتمال أن يكون زوجها أو تكون هي نفسها من أسرة امرىء القيس صاحب نقش النّمارة، لقيام سلطانها شرقي حوران في الأصل. لكنه لم يستبعد أن تكون ماويّة هي أرملة الحوّاري، آخر الملوك التنوخيين المذكورين في المصادر العربية الإسلامية. وقدّر أن مُلكه كان قائماً سنة ٣٦٠م. حتماً، وربما كان قبل ذلك[4]. وقد بدأت ماويّة ثورتها المسلّحة على رومة بعد موت زوجها. لكن هذه الثورة التي امتدت إلى شرق

(١) Shahid: Byzantium and the Arabs...., pp. 239 - 283.

(٢) Trimingham: Christianity among.... p. 89.

(٣) Shahid: Byzantium and the Arabs...., pp. 183, 184.

(٤) Ibid., pp. 141, 142.

الأردن وفلسطين وفينيقية اللبنانية (أي الصحراء السورية غرب الفرات)، ومصر، وقطعت خطوط التجارة الرومانية إلى مداخل البحر الأحمر، لم تتخذ مع ذلك طابع حرب تجارية[1]، بل ظلت في كل مراحلها حرباً دينية الحوافز والأغراض على ما يبدو. فكانت ماويّة من أنصار مجمع نيقية في شأن الإيمان المسيحي، فيما كان الإمبراطور فالنس (Valens) آريوسياً. فلما انتصرت على جيوش رومة فرضت شروطها للصلح، ومنها تعيين الراهب موسى أسقفاً على العرب. ولم تتضمّن الشروط الأخرى ما يوحي أن المسائل التجارية أو الولوج إلى البحر الأحمر، موضع نزاع في هذه الحرب[2]. هذا على المدخل الشمالي إلى البحر الأحمر. أما على المدخل الجنوبي فكان الوضع مختلفاً.

د ـ القرن الرابع في اليمن

بدأ القرن الرابع في اليمن باجتياح حبشي. وتختلف تسميات المصادر للملك الحبشي الذي كان النزول في اليمن في أيامه. فمن قائل إن اسمه عَذبه[3]، ومن قائل إنه شمر يهرعش[4]. وقد يكون عَذبه هو ملك الحبشة الذي، استعان به شمر ذو ريدان بين سنتي ٣٠٠ و٣٢٠م.، حتى قيام ثورة يمنيّة ضد الأحباش، قادها ملك سبأ الشرح (يحضب، سنة ٣٢٠م؟) وملك كندة، فاستدعت تدخّل امرىء القيس بن عمرو، وهو التدخّل الذي ذكره هذا الملك متفاخراً على شاهد قبره في النّمارة. وعلى رغم صعوبة الوصول إلى رأي قاطع في شأن التواريخ الدقيقة والأسماء، بما يتوافر إلى الآن من عناصر البحث التاريخي الذي يتناول هذه الحقبة من تاريخ اليمن، إلا أنه لا شك في أن الحبشة في ذلك العهد كانت على صلات حسنة بالرومان من الناحيتين السّياسية والتجاريّة. ولذا لا يُستبعد أن يكون الإمبراطور قسطنطين الأول قد أوعز إلى

(١) Ibid., p. 149.

(٢) Ibid., pp. 142, 143. وانظر أيضاً جواد علي: جـ٣، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧.

(٣) جواد علي: جـ٣، ص ٤٥٥. ويحمل تريمنغهام تاريخ التدخل الحبشي هنا في اليمن بين ٢٧٧ م. و٢٩٠ م. أنظر: Trimingham. Christianity among ... p. 36.

(٤) Trimingham: ibid., p. 94.

حليفه العربي امرىء القيس أن يهبّ إلى نصرة النفوذ الحبشي والبيزنطي في المحنة التي ألمّت به[1]. وفي هذا الأمر تقديرٌ مخالف لرأي جواد علي الذي ارتأى احتمال واصطدام امرىء القيس بشمر يهرعش،[2] وهو احتمال ضعيف، بل مستبعد، لأنه لا يأخذ في الحسبان المحالفة الثلاثية بين امرىء القيس وبيزنطة والأحباش في ذلك العصر.

ويعتقد ريكمنس أن الأحباش عاودوا احتلال اليمن نحو سنة ٣٣٥م. ودام احتلالهم حتى سنة ٣٧٠م.[3]. وفي أثناء هذه المرحلة من الحكم الحبشي تنصّر ملك الحبشة عيزانا، على يد المبشر فرومنتيوس (Frumentius) الذي أوفده الإمبراطور قسطنطيوس (Constantius) الثاني (٣٣٧ ـ ٣٦١م.)، في العقد السادس من ذلك القرن. وفرض الملك الحبشي النصرانية على الأحباش وأعلنها ديناً رسمياً لمملكته ولليمن. وقد نصّر ثيوفيلُس (Theophilus) اليمنيين في سنة ٣٥٤م. تقريباً، أي في زمن تنصر الحبشة، وأنشأ كنيسة في ظفار. وصار رئيس أساقفة ظفار يشرف على الكنائس التي أُنشئت في اليمن ومنها كنيسة في نجران وكنائس أخرى انتشرت حتى الخليج. وذكر فون فيسمان أن الملك اليمني ذمر علي يهبر الذي حكم جمْيَر بين سنة ٣٤٠م. وسنة ٣٦٠م.، دخل في النصرانية بتأثير من ثيوفيلُس. ولكن حفيده ملكيكرب يهأمن ثار على الأحباش في أوائل الربع الأخير من ذاك القرن وطردهم من اليمن. وقد لوحظ أن معبداً لآلهة سبأ القديمة قد أُهمل سنة ٣٧٨م. تقريباً، فارتؤي أن الناس أخذوا منذئذ ينصرفون

(١) ذكر جواد علي تفسيراً معقولاً لانتقال امرىء القيس من مملكته التي أسسها في الحيرة، إلى الولاء الروماني ـ البيزنطي، فقال إن بعض الباحثين يرون أن امرأ القيس كان من حزب بهرام الثالث الفارسي فلما وقع الخلاف بين الفرس على العرش وانتصر نرسي خرج امرؤ القيس من العراق وقصد بلاد الشام ومال إلى الروم فأقرّوه على عرب بلاد الشام. أنظر جواد علي: جـ ٣، ص ١٨٩.

(٢) Ryckmans, J: L'Institution Monarchique en Arabie Méridionale avant l'Islam (I) Louvain, 1951, p. 338.

(٣) Ryckmans: ibid وكذلك جواد علي: جـ ٢، ص ٥٥٣، ٥٦٩. وصالح أحمد العلي، ص ٢٨.

إلى المسيحية أو اليهودية[1]. ولم يُعرف الدين الجديد لأن اليمنيين أخلوا يتعبّدون للإله «ذ سموي»، وهو ربّ السماء. إلاّ أن المعروف أن أبا كرب أسعد ابن الملك ملكيكرب يهنعم، دخل في اليهودية. وقد عُرف عند الإخباريين الإسلاميين باسم أسعد تُبّع، وقيل إنه نشر اليهودية بين اليمنيين[2].

ونميل إلى ترجيح صحة روايات الإخباريين الإسلاميين في هذا الشأن، لأن ثورة ملكيكرب يهنعم على الأحباش وتهوُّد ابنه أسعد تُبّع، يتفقان مع سياق التاريخ اللاحق على ما سنرى في القرنين الخامس والسادس. ففي القرن الخامس أخذت تظهر بوضوح علاقة اعتناق المسيحية بالولاء السياسي للحبشة وبيزنطة، وعلاقة اليهودية بمناهضة هذا الولاء. وفي القرن السادس وصل الصراع بين المسيحية التي ساندتها الحبشة وبيزنطة، وبين اليهودية التي كانت تسعى إلى مساندة من الفرس، وصل هذا الصراع إلى ذروته للسيطرة على اليمن، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وسنعرض لهذا في حينه.

ـ هـ ـ القرن الخامس في اليمن:

يعتقد العرب أن حِمْيَر كانت تعبد الشمس إلى أن تغلّب الملك سليمان على بلقيس، فتهوّد أهل اليمن[3]. لكن ثمة معتقدات عربية أخرى تحظى بإسناد تاريخي أفضل، ومفادها أن اليهودية اعتُمدت في اليمن في مطلع القرن الخامس، أيام أسعد تُبّع. ويقول الأندلسي إن الملك الحميري دعا اليمنيين إلى اتّباع اليهودية، «فاتّفقت حمير على اليهودية من ذلك الزمان وهدموا بيتهم الذي كانوا يعبدونه»[4]. ويروي ابن هشام في سيرة النبي قصة مرور تُبّع بمكة وطوافه

(١) Von Wissmann: op.cit., p. 498. وانظر أيضاً: جواد علي: جـ ٢، ص ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٥٣، ٥٦٩ وجـ ٣، ص ٤٥٦.

(٢) Von Wissmann: op cit., pp. 461, 492, 493. وكذلك جواد علي: جـ ٢، ص ٥٢٦، ٥٦٧ ـ ٥٦٩.

(٣) ابن سعيد الأندلسي: نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، تحقيق نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمّان، ١٩٨٢، ص ٧٥.

(٤) الأندلسي: نشوة...، ص ١٤٩.

بالبيت وأنه أول من كسا البيت وأوصى به ولاتهُ من جُرْهُم، وأمرهم بتطهيره. . . وجعل له باباً ومفتاحاً. وهي روايةٌ شبيهةٌ برواية الأندلسي في نشوة الطرب[1]. ومما لا شك فيه أن ما بيّنته الأبحاث التاريخية من علاقة لليمنيين بتجارة قريش في القرن السادس، يعزز أسباب تصديق هذه الرواية، وإن كان الإخباريون قد أضافوا لتجميلها ما لا يلزم قبوله بالتفصيل. وبيّنت الكتابات الأثرية أن تُبّع وابنه حسّان يهامن جرّداً حملةً على أرض مَعَدّ، ساهم فيها جمع من كندة، واستطاع تُبّع أن يُبلِغ ملكَهُ البحرّ الأحمر والمحيط الهندي وجنوب نجد، وربما استولى أيضاً على جزءٍ كبيرٍ من الحجاز[2]. ولا تفصح المصادر الإسلامية عن مواقف خلفاء أسعد تُبّع من الصراع على اليمن. غير أن حسّان بن تُبّع وأخاه عَمراً لا يبديان تبديلاً لسياسة والدهما الذي اعتنق اليهودية ولذا كان مناهضاً للحبشة. لكن عبد كلال بن مثوب الذي خلفهما كان، على قول الطبري[3] «على دين النصرانية الأولى وكان يُسِرّ ذلك من قومه. وكان الذي دعاه إليه رجل من غسّان قدم عليه من الشام فوثبت حمير بالغسّاني فقتلته». ويوحي قول الطبري هذا، أن حمير كانت لا تزال على دين اليهودية الذي اعتنقته في عهد تُبّع، وأن محاولات سريّة ربما بُذلت لتبديل دين الملك اليمني، بمعونة عربيّة نصرانية، وربما بإيعازٍ بيزنطي، دون جدوى. غير أن خليفة عبد كلال، تُبّع بن حسّان أرسل، على ما يقول الطبري، جيشاً عظيماً إلى بلاد مَعَدّ والحيرة وما والاها، فسار إلى النعمان بن امرىء القيس فقاتله فقُتل النعمان وهُزم أصحابه[3]. وبذلك تكون هذه الحوادث على مقربة من سنة ٤٣٠م. وقد أبدى الطبري في جدة سني مُلك المناذرة في هذا القرن دقة مدهشة توحي الثقة في روايته هذه. ويحفزنا على

---

(1) ابن هشام: سيرة النبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٣٧. جـ ١، ص ١٩ - ٢١.

(2) جواد علي: جـ ٢، ص ٥٧٤، ٥٧٥.

(3) الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ٨٦. ويثير هذا القول شكاً لأن زمن عبد كلال سبق عهد الغساسنة في الشام. لكن كون مُنصّر عبد كلال غسانياً ليس مسألة خطيرة في هذا السياق، ولا يتبدّل من الأمر كثير إذا كان الرجل المذكور من غير غسّان.

الاشتباه بأن غزوة تُبّع بن حسّان هذه للحيرة، إنما كانت صراعاً بين اليمن والحيرة، بالوكالة عن الحبشة (ومعها بيزنطة)، والفرس قول الطبري إن بهرام الخامس ملك الفرس (٤٢٠ - ٤٣٨م)، «بعد فراغه من أمر. . . ملك الروم، مضى إلى بلاد السودان من ناحية اليمن، فأوقع بهم، فقتل منهم مقتلةً عظيمة وسبى منهم خلقاً ثم انصرف إلى مملكته»[1]. ولا شك في أن تاريخ هذه الغزوة الفارسيّة لليمن يحتاج إلى تدقيق لمعرفة سنوات حكم الملوك وسنوات غزواتهم وحروبهم، وهي سنوات تشكو كثيراً من الاضطراب، ولا بد هنا من تناولها بالتحفّظ الشديد. على أن الأمر الذي يمكن الركون إليه ببعض الاطمئنان هو أن اليمن كان مداولةً بين المسيحية واليهودية وبين الحبشة حلفاء بيزنطة وحمير تساندها الفرس أحياناً[2]. وفي بعض الحالات، بل ربما في كثير منها كان الأحباش يقتسمون اليمن مع الحِمْيَريين، فلا يقدر أحد منهما على طرد الثاني من ملكه هناك. وكان ذاك الحال سنة ٤٦٠م.، إذ كان الأحباش يحتلون بقعة ضيقة من اليمن يحاربون منها حكومة حِمْيَر، وهي البقية الباقية من عهد الاحتلال السابق[3]. وظلت اليمن مداولة بين حمير والحبش حتى ظهور الإسلام. وكان القرن السادس فصلاً من أهم فصول هذا النزاع. وسنتناوله في حينه.

- و - القرن الخامس في فلسطين

أما في فلسطين، فقد ظلت تجارة بيزنطة تصل بلا عقبات تُذكر عبر البحر الأحمر حتى عاود أحد سادات القبائل واسمه امرؤ القيس (أو عمرو بن قيس)، سيرة سَمِيّه صاحب النقش الشهير في النمارة، فانتقل من أرض دولة الفرس إلى المقاطعة العربية، حتى بلغ البحر الأحمر واستولى على جزيرة يوتابه (أي تيران عند مدخل خليج العقبة) وهي جزيرة مهمّة كان الروم قد اتّخذوها مركزاً لجمع الضرائب من السفن الآتية من المناطق الحارّة المبحرة إليها. وكانت تلك مجلبة أرباح عظيمة للخزينة البيزنطية. فلما استولى امرؤ القيس على يوتابه، طرد الجباة

---

(1) الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ٨١.

(2) الأندلسي: نشوة. . .، ص ١٥٣. وكذلك جواد علي: جـ ٢، ص ٥٨٢، ٥٨٣.

(3) جواد علي: جـ ٢، ص ٥٨٥.

البيزنطيين، وصار يجبي المكوس لنفسه، وجمع ثروة عظيمة، حتى استطاع أن يوسّع ملكه ويغزو أعالي الحجاز والمقاطعة العربية الرومانيّة، بل مناطق النفوذ الساسانية. ولمّا بلغ امرؤ القيس من القوة مبلغاً، أراد أن يفاوض الروم ليعترفوا به ويتحالفوا معه. ويشير مَلخوس (Malchus) الفيلادلفي إلى أن الإمبراطور الذي فاوضه امرؤ القيس هو الإمبراطور ليو(Leo: ٤٥٧ - ٤٧٤م.). وتجعل التقديرات الحديثة تاريخ استيلاء امرىء القيس على الجزيرة على مقربة من سنة ٤٧٠م.، أما سعيه إلى الإمبراطور ليو ففي سنة ٤٧٣م.[1]. وقد أوفد امرؤ القيس رجلاً من رجال الدين اسمه بطرس إلى القسطنطينية ليعرض على الإمبراطور رغبته في التنصّر واعتراف بيزنطة به عاملاً على العرب في المقاطعة العربية، ثم قابل ليو بنفسه فأكرمه الإمبراطور ومنحه لقب عامل (فيلارخ) على الأرض التي استولى عليها. ويظهر من تاريخ ثيوفانس (Theophanes) أن يوتابه كانت في سنة ٤٩٠م. في أيدي الروم، استولى عليها حاكمهم في فلسطين بعد قتالٍ شديد. ويدلّ هذا على أن الروم استردوا الجزيرة من امرىء القيس أو خلفائه بعد سنوات قليلة، وبذلك عاد مدخل البحر الأحمر الشمالي إلى حوزة بيزنطة.

وقد أثبت شهيد أن القبائل التي قاتلتها بيزنطة لاسترداد يوتابه هي قبائل الغساسنة التي كانت لتوّها قد دخلت فلسطين من الحجاز، وأخذت تحاول فرض نفسها عل الإدارة البيزنطية للحلول محل بني سليح الضجاعمة في ترؤس العرب ضمن نطاق النفوذ البيزنطي. وجعل دخول الغساسنة أرض فلسطين ما بين

(١) لم تتسنَّ لدى كتابة هذا البحث مطالعة كتاب شهيد: Byzantium and the Arabs in the Fifth Century, Dumbarton Oaks, Washington, D.C., 1989. ويتضمن هذا الكتاب إيضاحات مفيدة جداً لبعض المسائل التى أشير إليها في هذا الباب. وقد حرصنا على ألا يتناقض ما في بحثنا مع ما جاء به كتاب شهيد هذا الذي اصطلحنا عل تسميته بعبارة Shahid: Byzantium (5c.)، لتميزه من كتابه الأول في هذه السلسلة الجليلة: Byzantium and the Arabs in the Fourth Century. وفي شأن استيلاء امرىء القيس على يوتابه انظر جواد علي: جـ٢، ص٦٥٣ - ٦٥٥. وكذلك Devreesse, Robert: Arabes-Perses et Arabes-Romains Lakhmides et Ghassanides, Revue Biblique, II (1942), pp. 269, 270. ولا يسوّغ ديفريس طموح امرىء القيس هذا ويصفه بأنه «غير نبيل». راجع للمقارنة: Shahid: Byzantium (5c)، وخصوصاً الصفحات ٥٩ - ٩١.

٤٨٤م. و٤٩٤م.، وهو ما اصطُلِح على اختصاره بسنة ٤٩٠م. تقريباً[1].

ولوحظ أن حقبة تولّي بني سليح العمالة البيزنطية في المقاطعة العربية وفلسطين لم تَحْظَ بدراساتٍ كافية عند الباحثين، على الرغم من امتداد هذه الحقبة نحو قرنٍ إذ بدأت في سنة ٤٠٠ للميلاد تقريباً[2]، وانتهت سنة ٥٠٢م.[3].

ويلاحَظ أيضاً أن ستة حوادث خطيرة حدث منها اثنان في العقدين السابع والثامن من القرن الرابع، والأربعة الأخرى في أواخر القرن الخامس الميلادي، فحظيت باهتمام متفاوت لدى الباحثين. ولكن كلّاً منها بُحثَ على حدة، ولم يحاول الباحثون إدراجها معاً في سياقٍ موحّدٍ من الأحداث، على الرغم من احتمال تقدّم كبير في تاريخ العرب قبل الإسلام، لو لُحظت هذه الحوادث معاً، وهي:

١ - حرب ماوية على الروم، في حدود ٣٧٥ - ٣٧٨م.[4].
٢ - تولّي بني سليح العمالة البيزنطية على العرب سنة ٤٠٠م. تقريباً.
٣ - استيلاء امرىء القيس على جنوبي فلسطين بين ٤٧٠ و٤٧٣م.
٤ - دخول الغساسنة أرض فلسطين وبلاد الشام نحو سنة ٤٩٠م.

(١) الأندلسي: نشوة...، ص ١٧٧. وكذلك Shahid, Irfan: The Last Days of Salih, Arabica, V (mai, 1958, 2), pp. 150, 152. cf. Von Grunebaum, GE: The Nature of the Arab Unity before Islam, Arabica, X (1963), p. 5.

(٢) رأى شهيد في: The Last Days of Salih، أن بداية عمالة سليح كانت في عهد الامبراطور والنس (٣٦٤ - ٣٧٨ م)، لكنه يميل الآن إلى جعل هذه البداية سنة ٤٠٠ م. تقريباً. أنظر: Shahid, The Last..., op. cit., p. 147.

(٣) Shahid, Irfan: Ghassan and Byzantium: A New terminus a quo, Der Islam, XXXIII (1958), pp. 232 - 255.

(٤) Shahid. Byzantium and the Arabs..., p. 184.

٥ ـ عودة الإدارة البيزنطية إلى يوتابه وجنوب فلسطين نحو سنة ٥٠٠م.

٦ ـ زوال عِمالة بني سليح وانتقالها إلى الغساسنة، سنة ٥٠٢م.

ويزيد من الحاجة إلى إدراج هذه الحوادث ضمن سياقٍ معاً أنها حدثت في إطار جغرافي واحد هو فلسطين وشرق الأردن. فإذا جُمع الحدثان الأولان فإنهما يطرحان سؤالاً لم يُجب عنه الباحثون بعد: إلى مَن كانت تنتمي ماوية؟ ويجنح الباحثون إلى نسبتها إلى اللخميين أو التنوخيين، لكنهم لم يطرحوا احتمال كونها من بني سليح.

وإذا نُظر في الأحداث الأربعة الأخيرة لأمكن طرح غير سؤال، قد يكون الجواب عنه مفيداً جداً في جلاء كثير من الغموض عن تاريخ بني سليح وبدء عهد الغساسنة، وعلاقة ذلك بخطوط التجارة والصراع عليها. فما كانت علاقة بني سليح بامرىء القيس، وهل كان الفريقان على تنافس أم تحالف. وهل دخل الغساسنة في الصراع من ضمن إطار زعامة امرىء القيس، أو خلفائه الذين فقدوا يوتابه، وهل كانت غاراتهم على فلسطين وشرق الأردن، رداً على استعادة البيزنطيين للجزيرة، وهل كان إسناد بيزنطة لبني سليح في مواجهة الغساسنة، ضمن خطة بيزنطة لمحاربة امرىء القيس ومحاولة استرداد يوتابه؟.

إن هذه جميعاً لا يسهل الرد عليها إذا لم يُنظر في المصادر، في محاولة لرؤية هذه الأحداث المذكورة آنفاً، ضمن سياق موحّد، طالما أنها حدثت في المكان ذاته، والزمان ذاته تقريباً. وقد يؤدي هذا الأسلوب في إعادة بحث تاريخ هذه الفترة، إلى إنارة جزءٍ مهم، لا يزال غامضاً من تاريخ خطوط التجارة الشرقية، ومن تاريخ بني سليح، ورد فعل القبائل العربية على السياسة الرومانية البيزنطية، التي أدت إلى زوال مملكة الأنباط في القرن الثاني للميلاد، ومملكة تدمر في القرن الثالث للميلاد.

الفصل الثالث

الأحوال الدولية في القرن السادس

أولاً: الحرب في صحراء الشام وجوارها

ـ أ ـ سياسة الحدود في القرن السادس

لاحظ دارسو القرن السادس في بلاد الشام أن دولتي المناذرة والغساسنة اللتين حلّتا محل تدمر والحضر، مناطقَ عازلةً بين بيزنطة والفرس، لم تؤديا سوى المهمة العسكرية. ولم يكن لهما إسهام كبير في تنظيم قوافل التجارة الدولية بين الشرق والغرب[١]. كانت بيزنطة لا تزال ترى أن العدو الأكبر هو دولة الفرس، التي أحدثت على الدوام للبيزنطيين أحوالاً مقلقةً على امتداد الحدود الطويلة بينهما. فكان لا بد من إضعاف هذا العدو، وتدمير تجارته الدولية باتخاذ طرق التجارة المارة في غرب جزيرة العرب[٢]. وقد تميَّزت العلاقات بين الإمبراطوريتين في قرون، بالمراوحة بين الحرب الشاملة والسلام، فتوقفت التجارة بينهما واستُعيد تدفقها مراتٍ وفق الأحوال. لكن القرن السادس تميّز عمّا سبقه بحروبٍ شبه مستمرة بينهما، فأدى هذا الأمر إلى ركود الخط التجاري من الخليج إلى صحراء الشام عبر الفرات، وفقدت المنطقة صفتها التجارية، وبقيت لها الصفة الحدودية العسكرية، فكان تحويل طريق تجارة الشرق إلى غرب الجزيرة العربية أو البحر الأحمر أمراً لا مفر منه. ولم يكن هذا التحويل مسألة سهلة، ولذا لم تيأس بيزنطة من احتمال تعزيز موقفها التجاري باستعادة منطقة ما

---

(١) Crone: op.cit., p. 45.

(٢) Devreesse: op.cit., p. 274.

بين النهرين. أما الفرس الذين كان تحويل التجارة الدولية إلى غرب الجزيرة العربية يُفقدهم عنصراً مهماً من عناصر قوتهم، فكانوا يتطلّعون على الدوام إلى سورية ومصر، لاستعادة أمجاد داريوس، ومعها السيطرة على المنفذ الآخر لخطوط التجارة الشرقية الآتية من الجنوب[1]. وكانت هذه هي حوافز الدولتين في حربهما طوال القرن السادس. لقد سعى كل منهما إلى تعزيز قبضته على طرق التجارة، وكانت سورية هي ملتقى جميع الطرق المتاحة، ولذا كانت مركز الصراع الأول بين القوتين[2]. وقد كان لهذا النزاع في القرن السادس أثره في جميع المجتمعات العربية من أقصى شمال الصحراء السورية إلى أقصى جنوب جزيرة العرب[3]. وكان الحرير في ذلك القرن قد أصبح واحداً من أهم عناصر التجارة الشرقية وأثمنها، حتى أخذ احتكار الفرس لتجارته يثير قلق بيزنطة ورغبتها في البحث عن حل، فيما كانت تجارة مصر عبر البحر الأحمر قد انحطّت، وما كان في إمكانها أن تكون هي الحل[4]. كانت بيزنطة تستورد الحرير بمال الخزينة لصناعتها، ولا تترك لصناعة النسيج الخاصة إلا ما يفيض عن حاجتها. وكانت معظم مكاسب الفرس من هذه التجارة تُنفق على الجيش الساساني. ولذا حاول جستنيانوس (Justinianus: ٥٢٧ - ٥٦٥م.) أن يقلّص هذه المكاسب، فجعل سعر الرطل من الحرير خمس عشرة قطعة من الذهب، وردّ عليه الفرس بتقليص المبيعات. وعاود جستنيانوس تخفيض السعر إلى ثماني قطع ذهباً، فأفلس النسّاجون وأضحت صناعة نسج الحرير حكراً على الدولة البيزنطية. وعلى الرغم من أن شرنقة الحرير هُرّبت سراً إلى بيزنطة سنة

---

(١) Rodinson: op.cit., p. 26. وتحدث ميلر عن انقطاع طريق الفرات التجارية زمن الحروب وتحوّلها إلى الشمال أو الجنوب. Miller, p. 32.

(٢) Charlesworth pp. 35 - 56. وكذلك Miller, p. 120. وكلاهما يصف الشام بأنها ملتقى طرق التجارة بين الشرق والغرب. وفي هذا أيضاً أنظر Chapot, Victor: le monde romain، ذكره: Rabbath: L'Orient Chrétien..., op.cit., p. 68.

(٣) الدوري، عبد العزيز: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٩.

(٤) غيبون: جـ ٢، ص ٤٢٧.

٥٥٢ م. أو بعدها بقليل، إلا أن الإنتاج البيزنطي لم يأخذ مداهُ قبل القرن السابع، وظلت تجارة الحرير عظيمة الشأن طوال القرن السادس[1]، وكذلك تجارة المواد الأخرى.

ولهذه الأسباب ظل جوهر الصراع بين الدولتين تجارياً في جانب أساسي منه، لكن الاستعانة بالوكلاء العرب على جانبي الحدود انحسر عن الوكالة التجاريّة وانحصر في الدور العسكري. فواصلت الدولتان اتخاذ حلفاء من البدو أو أشباه البدو رأس حربة في الصراع، فأسبغتا على الحليف ألقاباً وأمدّتاه بالسلاح والمال وأحياناً بالحماية السياسية والوصاية العسكرية. وكانت الوضائع، على قول أبي البقاء[2]، وحدات عسكرية فارسية من الأساورة، تعدادها نحوَ من ألف مقاتل، يرسلها إمبراطور الفرس إلى الحيرة، فتمكث في الحيرة سنة، وتُبدَّل بعدها بألف آخرين. وكان هؤلاء يعضدون ملك الحيرة على رعيته ويضمنون ولاءها له وولاءه لدولة الفرس. وكان الروم يفعلون كذلك، فيغلّبون القبائل العربية القوية على حكم القبائل الأخرى ليسيطروا على المناطق الحدودية، حيث لا يستطيعون أداء المهمة بقونهم الذاتية. ولم تكن دولتا المناذرة والغساسنة مناطق عازلة فقط، ولا كانتا دولتي مقاومة ومجابهة عسكرية فحسب، بل كانتا مرحلةً انتقالية بين حالتي الحضارة والبداوة أيضاً، ومنطلقاً لتسلل نفوذ الدولتين إلى داخل جزيرة العرب، عبر العقيدة الدينية والمذهبية التي استُخدمت على نطاق واسع للأغراض السياسية في هذا القرن السادس[3].

---

(١) Rabbath: L'Orient Chrétien..., pp. 68 - 69، و Smith op.cit., p 426، وانظر كذلك: الشريف: مكة والمدينة... ص ١٥١ - ١٥٣، وجواد علي: جـ ٤، ص ١٦٩ - ١٧١.

(٢) أبو البقاء، هبة الله الحلي: المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية، تحقيق صالح درادكة ومحمد خريسات، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ١٩٨٤. جـ ١، ص ١٠٦، ١٠٧. وانظر أيضاً Kister, M J: Al-Ḥīra, some notes on its relations with Arabia, Arabica XV (1968), p. 167, cf. Lewis, Bernard: The Middle East and the West, Harper and Row, New York, 1966, pp. 11 - 12. كذلك جواد علي: جـ ٥، ص ٤٢١. وانظر أيضاً Shahid. Byzantium (5c.), pp 82, 83.

(٣) Gabrieli: op.cit., p. 18.

ـ ب ـ ظهور بني غسّان

كانت الأوضاع العسكرية في بلاد الشام أواخر القرن الخامس سائبة. إذ خلت بادية الشام بين حوران والفرات أي على امتداد خمسمائة كيلومتر، من أية جيوش بيزنطية، وتخلّى الروم عن الحزام الحصين الممتد بين دمشق وتدمر، وهو المعروف باسم سراط ديوكلسيانوس. لم تعد تدمر آنذاك سوى تجمع يتحصّن خلف الأسوار، ويخشى فتح أبوابه تحسباً لهجمات البدو. وخلت المواقع التي كانت قبل قرن تحرس الحدود على طول نهر الفرات حتى قصر الحير، خلت تماماً من الجند. وتراجعت الحدود البيزنطية إلى مثلث الرقّة وسورة والرصافة. أما خط الخابور فضعُف عنده الدفاع وتخلّى البيزنطيون عنه مثلما تخلوا عن سراط ديوكلسيانوس الذي يشكل هذا الخط امتداداً له نحو نهر دجلة. وتراجعت خطوط الدفاع البيزنطية إلى الشمال الغربي فامتدت من قلعة المضيق شمال غرب حماة إلى باشان فسروج، ودعمها خط ثان يمر في الرُّها وعامد وشميشاط. ولم يكن الدفاع عن هذه المنطقة محكماً على الإطلاق. فعلى امتداد ثلاثمائة كيلومتر بين النهرين، لم يكن البيزنطيون ولا الفرس يعرفون الحدود تماماً. بل كانوا يقيمون هنا وهناك مبانيَ يسكنها بعض البدو فيسمّونها خطاً دفاعياً[1].

في هذه الظروف العسكرية، استطاع بنو غسّان، وكانوا لتوّهم قد دخلوا بلاد الشام آتين من شمال الحجاز، أن يفرضوا سلطانهم على بني سليح وكلاء الروم، ثم على الدولة البيزنطية نفسها، التي أوكلت إليهم مهمة الخفارة العسكرية لحوران وشرق الأردن وبعض فلسطين، بعدما كانت الخفارة في يد بني سليح الضجاعمة. وبيّنت دراسات حديثة أن ظهور الملوك الغساسنة، بعد دخولهم أرض الشام كان في نحو سنة ٤٩٠م.، فيما عُقدت المحالفة بينهم وبين الدولة البيزنطية سنة ٥٠٢م. [2] على ما أسلفنا آنفاً.

---

(١) Devreesse: op.cit., pp. 270, 272, 273.

(٢) Shahid: The Last Days...; and Ghassan and Byzantium... وانظر أيضاً Byzantium (5c), p. 284 sqq. ويجعل صالح أحمد العلي دخول الغساسنة فلسطين سنة ٤٩٧ م. انظر صالح أحمد العلي، ص ٥٧.

وكانت سليح على ما ترويه المصادر العربية الإسلامية، يجبون من نزل بساحتهم من مُضر وغيرها للروم. ويقول ابن حبيب «إن غسان أقبلت في جمع عظيم يريدون الشام، حتى نزلوا بهم، فقالت لهم سليح: إن أقررتم بالخَرج وإلّا قاتلناكم. فأبوا عليهم فقاتلتهم سليح، فرضيت غسّان بأداء الخرج، فكانوا يجبونهم لكل رأس ديناراً وديناراً ونصفاً وديناربن في كل سنة على أقدارهم، فلبثوا يجبونهم، حتى قتل جذع بن عمرو الغساني جابيَ سليح فتنادت سليح وغسّان كلٌ بشعاره فالتقوا بموضع يقال له «المحفّف» فأبارتهم غسّان. وخاف ملك الروم أن يميلوا مع فارس عليه، فأرسل إلى ثعلبة زعيم غسّان فقال: أنتم قوم لكم بأس شديد وعدد كثير، وقد قتلتم هذا الحي، وكانوا أشد حيٍ في العرب وأكثرهم عدة، وإني جاعلكم مكانهم، وكاتب بيني وبينكم كتاباً: إن دهمكم دهمٌ من العرب أمددتكم بأربعين ألف مقاتل من الروم بأداتهم، وإن دَهَمَنا دهمٌ من العرب فعليكم عشرون ألف مقاتل على أن لا تدخلوا بيننا وبين فارس. فقبل ذلك ثعلبة وكتب الكتاب بينهم، فملَك ثعلبة وتوّجه»[1]. وعلى الرغم من أن المصادر الإسلامية تختلف في بعض التفاصيل، فيجعل اليعقوبي القتيل من الروم لا من سليح، ويسميه البعض سبيطاً والبعض الآخر سبطة، إلا أن المصادر متفقة على أن الحلف بين غسّان وبيزنطة كان عسكري الطابع، ليس فيه ما يشتبه منه أن غسّان نظمت شبكة تجارية ما ضمن طرق تجارة بيزنطة الشرقية.

وقد جعلت الدراسات الحديثة ثورة غسّان على حكم سليح، وهجمات القبائل العربية على فلسطين فيما يشبه الثورة العامة، سنة ٤٩٧، حين كان ملوك الحيرة يشنّون عند منقلب القرنين هجمة على منطقة الفرات السورية. ولم يكن الغساسنة وحدهم يقودون القبائل في جنوب بلاد الشام، بل ظهر زعيم بدوي آخر اسمه الحارث بن عمرو الكندي، أرسل ولديه حُجر بن الحارث، ومعديكرب بن

---

(١) المحبّر، ص ٣٧٠ وما بعدها، الأندلسي: نشوة... ص ١٩٩، ٢٠٠؛ اليعقوبي: جـ ١، ص ٢٠٦ و٢٠٧. وأيضاً ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٧، جـ ٣، ص ٥٨٣. وجواد علي: جـ ٣، ص ٣٩٧، ٣٩٨.

الحارث، على رأس قبائل عربية أخلت تعيث في أملاك الروم وتشن الغارات على جزيرة يوتابه وفلسطين، وفينيقية وسورية سنة ٥٠١م.، دون أن تملك بيزنطة وسيلة حاسمة للرد عليها. وكان لا مفرّ لإمبراطور بيزنطة أناستاسيوس (Anastasius)، وقد أخذ الفرس يُعدّون العدة لهجوم كبير فيما بين النهرين، من أن يُرضي سنة ٥٠٢م.، صاحبي السلطان الحقيقيين في جنوب بلاد الشام الحارث بن عمرو، وزعيم القبائل الغسّانية(١). فأقر الأول عاملاً لبيزنطة على جنوبي فلسطين ومناطق من سيناء، وعقد مع الثاني الحلف العسكري الذي ذكره الإخباريون، على ما سلف. وقد فُهم أن أمن يوتابه والجباة البيزنطيين فيها والمدخل التجاري إلى البحر الأحمر كان عاملاً مهماً من العوامل التي دفعت البيزنطيين إلى هذه الأحلاف الجديدة، تحسباً لتوقّف التجارة الآتية من الفرات، لما كان يُعدّه الفرس لمنطقة ما بين النهرين. ففي أواخر صيف ٥٠٢م.، هاجم قباذ ملك الفرس (٤٨٧ - ٥٣١م.) والنعمان الثاني بن أسود ملك الحيرة (٥٠٠ - ٥٠٣م.)، شمال الصحراء السورية، فحاصر قباذ آمد (ديار بكر)، وتوغّل النعمان إلى حرّان واتّجه صوب الرُها. واضطرت الجيوش البيزنطية إلى الانسحاب من أمام الجيوش الفارسية والعربية، وسقطت آمد في العاشر من كانون الثاني/ يناير ٥٠٣م.، ثم افتُديت بالمال. وفي صيف تلك السنة بدأت أحكام الحلف البيزنطي مع الغساسنة تُطبّق، إذ ردّ المقاتلون الغسانيّون عرب الحيرة عن منطقة الخابور وتابعوا هجومهم حتى وصلوا إلى الحيرة نفسها. ولما حاول النعمان من جديد مهاجمة الرُها أُصيب بجرح مات من جرّائه، فعيّن قُباذ أبا يعفر بن علقمة (٥٠٣ - ٥٠٦م.) خليفة له من غير المناذرة اللخميّين. وبعد حصار الرُها في أيلول/ سبتمبر ٥٠٣م.، بدأ البيزنطيون هجوماً مضاداً أجبر قباذ على عرض السلم. وفيما كان البيزنطيون والفرس يتّفقون على شروط هدنة جديدة، كان العرب المناذرة والغساسنة يواصلون القتال. وفي سنة ٥٠٥م. أنهى قباذ وأنستاسيوس الحرب. وكانت تلك أول حرب خاضها الغساسنة في صف بيزنطة(٢).

(١) Devreesse: op.cit., p. 274. وانظر كذلك: Smith: op.cit., p 443.

(٢) Devreesse: ibid., pp. 275 - 276.

ج - حروب الوكلاء العرب

ويُستدلّ من أنباء بعض المصاهرات بين كبراء الحيرة وكندة في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس، أن الصراع الفارسي البيزنطي ربما أخذ يوغل في داخل الجزيرة العربية من طريق اتخاذ الزوجات. فتروي المصادر أن أسود بن المنذر ملك الحيرة تزوّج ابنة عمرو بن حُجر زعيم كندة، ثم عاود حفيده المنذر بن النعمان (٥٠٦ - ٥٥٣م.) هذه المصاهرة باتّخاذ ابنة الحارث بن عمرو بن حُجر زعيم كندة زوجة له، على الرغم من أن الحارث كان قد تعاقد على حلف مع بيزنطة في أوائل القرن السادس(١).

وقد وُفّق الفرس بملكٍ على الحيرة، بدأ مُلكه سنة ٥٠٦م.، أي سنة بدء نفاذ الهدنة بين قباذ وأنستاسيوس، وهو المنذر الثالث بن النعمان، الذي ملك نحواً من خمسين سنة، وكان رأس الحربة التي شغلت بيزنطة وجيوشها عقوداً طويلة في هذا القرن السادس. وقد كُتب لبيزنطة أيضاً أن تحظى بقائد عربي كبير على الجانب الغساني، وهو الحارث بن جبلة الذي ملك أربعين سنة (٥٢٩ - ٥٦٩ م.). وقد جعلت صولات هذين الملكين حروب بيزنطة والفرس تبدو في المأثورات العربية حروباً خاصة لهما، لشدة ما احتدم القتال واستعرت حمى المنافسة الشخصية بينهما، بين ٥٢٧ و٥٥٤م.

وقد دامت الهدنة بين الإمبراطوريتين من سنة ٥٠٦ إلى سنة ٥٢٤م.، طالما ظلت بيزنطة تدفع أتاوة بالذهب للفرس لقاء حراستهم حدود القفقاز من هجمات الهياطلة(٢). لكن هذه الهدنة لم تُلزم الغساسنة والمناذرة، الذين ظلّوا يتبادلون الغارات، إما بمبادرة كانت الدولتان تغضّان الطرف عنها، أو بمبادرة كانتا توحيان بها إذا ارتأتا حاجة إلى ذلك. ومن هذا أن جستنوس (Justinus) الأول (٥١٨ - ٥٢٧م.) حين تولّى الحكم، تباطأ في دفع الأتاوة إلى الفرس، فأوعز قُباذ إلى المنذر ليتحرّش ببيزنطة، فغزا أراضيها وأسر اثنين من قادتها(٣).

(١) Trimingham: Christianity among ..., pp. 191 - 193.

(٢) الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ٩٥ - ٩٨. وكذلك Devreesse, op cit., p. 277.

(٣) Trimingham: Christianity among..., p. 195. وجواد علي: جـ٣، ص ٢١٩.

إلّا أن الحرب بالوكالة لم تكن تخلو من خلافات بين الحلفاء، إذ قيل إن الغساسنة امتنعوا عن الاشتراك في الغزو الحبشي لليمن، سنة ٥٢٥م. تقريباً. وقد أوعزت بيزنطة بهذا الغزو وأرسلت سفنها لنقل الجيش الحبشي الغازي. غير أن الغساسنة الذين كانوا من أنصار الطبيعة الواحدة في المسيح وكانوا يرغبون ولا شك في نصرة يعاقبة نجران، أبناء عمهم ونظرائهم في المذهب لم يتمكّنوا من ذلك لأسباب، منها ولا شك خوفهم من أن يطعنهم الإمبراطور جستينوس في الظهر، وهو الذي بدأ عهده بطرد الأساقفة اليعاقبة من أبرشياتهم[١]. كذلك يُفهم من مؤتمر الرملة الذي عُقد في مطلع سنة ٥٢٤م. على مقربة من الحيرة، أن المنذر بن النعمان كان قد تحوّل بفضل مؤهلاته العسكرية، إلى عامل ذي وزن في العلاقات الدولية ذلك العصر، إذ اجتمعت لديه وفود من بيزنطة واليمن والدولة الفارسية، لبحث أوضاع الحدود بين الإمبراطوريتين. فناب عن بيزنطة أبراهام الذي كان والده قد اشترك في مفاوضات سنة ٥٠٢م. وأرسل قباذ وفداً من يعاقبة مملكته وأسقفاً نسطورياً. وأرسل ذو نواس ملك اليمن اليهودي وفداً حاول إقناع المنذر بمساعدته في حربه ضد الأحباش وبطرد المسيحيين من مملكته[٢].

وقد ظلّت الإمبراطوريتان تستغلّان الاستقلال النسبي الذي تمتّع به حليفاهما، وتوعزان إليهما بالتحرش بالخصم حين تشاءان، وتدّعيان البراءة. وفي الوقت نفسه أخذ الوكيلان العربيّان، وقد تسنّى لهما قائدان عسكريان محنّكان هما المنذر بن النعمان والحارث بن جبلة، يكتسبان ثقةً بالنفس عززتها حاجة الإمبراطوريتين إليهما، إلى أن بدا على كل من البيزنطيين والفرس التذمّر من هذه الثقة العربية بالنفس، بخاصة في معاهدة السلام التي عقدت سنة ٥٦١م. وقد خُصصت مادةٌ على حدة بإلزام الوكيلين العربيين الهدنة التي يلتزمها البيزنطيون والساسانيون بموجب المعاهدة[٣]. وبدأت العلاقات تسوء بعد هذه

(١) Shahid, Irfan; Byzantino-Arabica, the Conference of Ramla, A.D. 524, Journal of Near Eastern Studies, XXXIII (1964), pp. 128, 130.

(٢) Devreesse: op.cit., pp. 277, 278.

(٣) Shahid, Irfan: The Arabs in the Peace Treaty of 561, Arabica, III (1956), pp. 181 - 213.

المعاهدة بين الفرس وملوك الحيرة، وبين بيزنطة وملوك الغساسنة، وهي علاقات لم يَتَسنَّ لها أن تعود إلى ما كانت عليه حتى ظهور الإسلام.

د ـ عصر المنذر بن النعمان

يُتوخى في رواية الواقعات العسكرية التي تميّز بها القرن السادس فائدتان: الأولى هي تبيان الطابع العسكري الذي اتخذته دول المنطقة العازلة على الحدود بين بيزنطة والفرس، وتضاؤل الطابع التجاري الذي كان بادياً على كيانات هذه المنطقة ذاتها في العصور السابقة، (على ما سلف في أ وب أعلاه). أما الفائدة الثانية فهي أن غلبة الحروب على معظم سنوات هذا القرن السادس في منطقة بادية الشام وما بين النهرين دفعت بخطوط التجارة الشرقية إلى غربي جزيرة العرب، فانتقل دور البتراء وبُصرى وتدمر لتتلقّفه مكّة بعيداً عن مناطق الحرب المباشرة، على نحو ما سنبيّن لاحقاً، في تفسير العوامل الملائمة التي أحاطت بالإيلاف وعززت نماءه.

ولعل المنذر بن النعمان يصحّ أن يكون عنواناً لحروب هذا القرن في بادية الشام وما بين النهرين، على الجانب الفارسي، لمساهمته الكبيرة في الجهد العسكري وظهور كفاءته في خوض الحروب. وعلى رغم أنه تسنّم مُلكَ الحيرة سنة ٥٠٦م.، إلا أنه أخذ يكتسب مهابته وشهرته بعد سنة ٥٢٥م.، حين انهارت الهدنة بين الإمبراطوريتين، وعاود أوار الحرب استعاره بينهما. وقد اتُّخذ تلكؤ بيزنطة في دفع أتاوة حماية القفقاز ذريعة لشن الحرب من جديد. أما السبب الحقيقي لحنق الفرس، فلعله ترتيب البيزنطيين لغزو الحبشة اليمنَ سراً. وكان المنذر قد أحجم عن نجدة ذي نواس الملك اليمني، حين استنجده في مؤتمر الرملة، وآثر عروض البيزنطيين السلمية[١]. وقد يكون قباذ، بعدما غزا الأحباش اليمن، قد أراد تعويض هذه الخسارة الفادحة بتقدم بحرزه في بادية الشام، فأطلق يد المنذر بين النهرين، ورد البيزنطيون بهجوم مضادٍ أدى إلى عقد هدنةٍ

(١) Shahid: The Conference of Ramla....

قصيرة، عاود المنذر بعدها الهجوم على قلعة المضيق وحمص[1].

ولما مات جستينوس سنة ٥٢٧م.، واعتلى جستنيانوس عرش الإمبراطورية البيزنطيّة، وقعت حوادث في جنوبي فلسطين، إذ اختصم الحارث الكندي، مع حاكم فلسطين العسكري، ثم هرب إلى خارج الحدود البيزنطية في الجزيرة العربيّة. وإذّاك انطلق المنذر في أثره وقتله. وقد يَصعُب تفسير قتل المنذر، وهو حليف الفرس، الحارثَ الكنديّ والدَ زوجته، خصوصاً بعد خصومته مع قائد بيزنطي. لكن تفسير هذا ليس متعذراً تماماً. فقد روى الطبريّ كيف كان الحارث الكندي يستثمر إغارة الأعراب على أراضي الفرس، ليحصل من قباذ على أتاوة، إذ قال: «فلما رأى الحارث ما عليه قباذ من الضعف طمع في السواد [العراق] فأمر أصحاب مسالحه أن يقطعوا الفرات فيغيروا في السواد. فأتى قباذ الصريخ وهو بالمدائن فـ... أرسل إلى الحارث بن عمرو أن لصوصاً من لصوص العرب قد أغاروا وأنه يحب لقاءه، فلقيه، فقال له قباذ: لقد صنعت صنيعاً ما صنعه أحد قبلك، فقال له الحارث: ما فعلت ولا شعرت ولكنها لصوص من لصوص العرب ولا أستطيع ضبط العرب إلا بالمال والجنود. قال له قباذ: فما الذي تريد، قال: أريد أن تطعمني من السواد ما أتّخذ به سلاحاً، فأمر له بما يلي جانب العرب من أسفل الفرات»[2]. وهذه الرواية تجعل الحارث منافساً للمنذر في جباية الأموال من عرب الحيرة ومناطق نفوذها، وقد توفّر لنا تفسيراً معقولاً لمقتل الكندي.

وبدأ جستنيانوس عهده باسترداد تدمر ودفع حلفائه حتى دخلوا أرض الفرس وعادوا بسبي وغنائم. وفي مطلع سنة ٥٢٨م. فيما كان الجيش البيزنطي يجتاز الجمجاغ ويتقدم في الصحراء لأخذ مدينة نصّيبين من الخلف، داهمه جيش الفرس وألحق به خسارة كبيرة. وعاود الفرس وعرب الحيرة يقودهم المنذر، مهاجمة الجيش البيزنطي في ربيع سنة ٥٢٩م.، وهزموه مرة أخرى. وارتأى قباذ أن يهاجم أرمينية، لكنه استمع إلى نصح المنذر وتوجه بقواته إلى

(١) Devreesse: op.cit., p. 281. يُلاحظ أن ديفريس يقبل رواية ذبح المنذر ٤٠٠ راهبة على مذبح العُزّى في حمص، بلا نقاش.

(٢) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ٨٩، ٩٠.

إنطاكية فبلغها بلا مقاومة تُذكر، وسبى وغنم ثم تراجع دون أن يلقى الجيش البيزنطي. ويبدو أن تعاظم صيت المنذر وهيبته بين العرب، دفع الإمبراطور البيزنطي إلى محاولة اصطناع قطب يوازن به ملك الحيرة، فاختار لهذه المهمة الغساني الحارث بن جبلة وجعله عاملاً على العرب سنة ٥٢٩م.

وعرض قباذ على البيزنطيين عقد هدنة، لكن الهدنة لم تُعقد بعد خلاف. وفي ربيع سنة ٥٣١م.، عاود الفرس والمنذر مهاجمة الأرض البيزنطية وبلغوا موقعاً يتوسّط المسافة بين قنّسرين ونهر الفرات. وهاجم البيزنطيون بوحدات ضمّت نسبة كبيرة من العرب يقودهم الحارث بن جبلة. وعلى الرغم من مقتل النعمان بن المنذر في الموقعة إلا أن المنذر والفرس ألحقوا بالبيزنطيين هزيمة ماحقة، وهرب بليزاريوس (Belisarius) قائد الروم إلى الرقّة، فاجتاح الفرس منطقة الرُّها ودخلوا المدينة ونهبوها في نيسان/ابريل ٥٣١م. وخشي جستنيانوس أن تنهار محالفات بيزنطة من فعل هذه الهزيمة، فسارع إلى حث مملكة أكسوم الحبشيّة على شنّ هجمات على مناطق النفوذ الفارسية من جنوب الجزيرة العربية، انطلاقاً من اليمن التي احتلها الأحباش قبل ست سنوات[1]. وفي الوقت نفسه عمد إلى مسالمة الفرس وإلى دعم عمالة الغساسنة على العرب[2].

هـ - معاهدة السلام «الأبدية»

أرسل قباذ عبر المنذر، مقترحات سلام جديدة في حزيران/ يونيو ٥٣١م. وفيما كان جستنيانوس يُحْسِن استقبال المبعوث الحيري، مات قباذ، فخلفه كسرى أنو شروان، فتابع مفاوضات السلام على ثلاثة مبادىء: أن تدفع بيزنطة تعويض حرب للفرس، وأن تسحب قيادة قواتها فيما بين النهرين من دارة (التي تبعد عن نصّيبين نحو ١٢ ميلاً) إلى كونسطنطية، (على منتصف الطريق إلى الرُّها)، وأن تموّل حماية الفرس لممرات القفقاز. وقبل جستنيانوس شروط

(١) سنعرض لأوضاع اليمن في هذا الفصل في باب لاحق.

(٢) Devreesse: op cit., pp. 281-284, Montgomery-Watt, W.: Muhammad at Mecca, Oxford University Press, 1953, p. 12.

كسرى ووقع في نيسان/ إبريل ٥٣٢م. على الهدنة التي سميت بمعاهدة السلام الأبدي(١).

لكن هذا السلام «الأبدي» استمر سبع سنوات فقط. واستعيدت الحرب في سنة ٥٣٩م. بسبب صراع بين المنذر والحارث على مراعٍ للغنم(٢). ويؤكد ديفريس ذلك بقوله إن جفافاً عظيماً أصاب وادي الفرات الأسفل، فاضطر المنذر إلى إرسال قطعانه إلى ما وراء تدمر لترعى، فواجهه الحارث بن جبلة ليمنعه، فتجادل الرجلان. وقال المنذر إن معاهدة السلام الأبدي لم تُعرَض عليه ولم يكن العرب بين الموقّعين عليها بل ان قانوناً قديماً كان يخوّله جباية ضريبة ممن ترعى ماشيته في تلك المنطقة. ورد الحارث بقوله إن الأرض هذه رومانية، تدل على ذلك تسميتها باسم السِراط، وهي لفظة لاتينية أصلاً (Strata). وما إن علم جستنيانوس بالنزاع حتى بعث برجلين من خاصته، فارتأى الأول في النزاع فخاً لا بد من فضحه، وارتأى الثاني أن الأرض المتنازع عليها لا تستحق خرق الهدنة. غير أن كسرى الذي لاحظ أن القوات البيزنطية منهمكة في قتال على الحدود الغربية، لم يشأ أن يفلت الفرصة، ولعله أراد أن يحسّن شروط الاتفاق مع جستنيانوس، فاتهمه بخرق الهدنة ومحاولة إغراء المنذر بالمال، وبتحريض البرابرة على غزو مملكة الفرس. ونوقشت كذلك مساعي بيزنطة لتأليب بلاد شرقي البحر المتوسط والبحر الأحمر على الفرس. وأمضت الدولتان شتاء تلك السنة في هذا الجدال. وفي أوائل الربيع سنة ٥٤٠م. بدأ كسرى نزهة عسكرية اجتاح خلالها بلاد ما بين النهرين ومقاطعات سورية والرُّها ووادي الرافدين دون أن يلقى مقاومة تُذكر. واجتاز الفرات جنوب قرقيسية ووصل إلى سورة (على نهر الفرات غرب الرقّة)، ثم إلى إنطاكية(٣). وقد سجّل الطبري هذه الغزوة بكثير من التفصيل والدقة فقال: «فاستعد كسرى فغزا بلاد يخطيانوس [جستنيانوس] في بضعة وتسعين ألف مقاتل فأخذ مدينة دارا ومدينة الرهاء ومدينة منبج ومدينة

(١) Devreesse: op.cit., p. 286.

(٢) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., p. 199.

(٣) Devreesse: op.cit., pp. 286 - 288.

قنّسرين ومدينة حلب ومدينة إنطاكية وكانت أفضل مدينة بالشأم ومدينة فامية ومدينة حمص ومدناً كثيرة متاخمة لهذه المدائن واحتوى على ما كان فيها من الأموال والعروض وسبى أهل مدينة إنطاكية ونقلهم إلى أرض السواد، وأمر فبُنيت لهم مدينة إلى جنب مدينة طَيْسبون على بناء مدينة إنطاكية... وهي التي تُسمَّى الرومية»(١). وأكدت المصادر الكلاسيكية كثيراً من ذلك، إذ ذُكر فيها أن كسرى نهب سورة وأحرقها، وتجنبت منبج هذا المصير بدفع فدية، واستسلمت حلب بسرعة، أما إنطاكية فحاولت المقاومة ولكنها سرعان ما اضطرت إلى الاستسلام، فأُحرقت وسُبي أهلها إلى مكان قرب طيسفون. وطلب جستنيانوس شروط المهادنة، فطلب كسرى مبلغاً كبيراً من المال، ثم أتاوة سنوية للفرس، وأجرة حراسة ممرات القفقاز من هجمات البرابرة(٢).

وفيما كان جستنيانوس ينظر في هذه الشروط، كان كسرى يواصل جولاته، فأدرك البحر المتوسط مرة أخرى عند سلبوقية (السويدية، قرب إنطاكية) واجتاح قلعة المضيق (شمال غرب حماة) وقنّسرين، وعاود اجتياح منطقة الرُّها فاجتاز نهر الفرات تكراراً وهدد مدينة الرُّها بالحصار، فدفعت له فدية، فاستدار إلى حرّان وكونسطنطينة، ولم يتمكّن من دارا. إذّاك أبلغه جستنيانوس قبول شروطه. لكن الإمبراطور البيزنطي ظن في ربيع ٥٤١م. أن الوقت حان لثأر، بعدما انتهى قائده بليزاريوس من حربه في إيطالية، فحشد جيوشه وفي مقدمها فرسان العرب يقودهم الحارث بن جبلة، ووضع خطط اجتياح بادية الشام لاسترداد ما انتزعه كسرى. وبعد مداولات أعرب فيها بعض القادة البيزنطيين عن خشيتهم من احتمال أخذ المنذر فلسطين وسورية على حين غرّة، وهم منشغلون في ملاحقة كسرى، اتُّفق على بدء الهجوم المضاد، فتقدم الحارث بن جبلة حتى وصل إلى نهر دجلة، وتخلّفت القوات البيزنطية عنه، فعاد إلى حوران محمّلاً بالغنائم، فيما كان البيزنطيون يظنون المظانّ به ويتّهمونه بالتخلّي عنهم من أجل الاستئثار بالغُنم. وفي ربيع ٥٤٢ م.، عاد كسرى من جبهة أرمينية واجتاز الفرات وضرب

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ١٢١. وانظر كذلك ابن العبري: ص ٨٧ - ٩١.

(٢) Devreesse: op.cit., p. 288.

حصاراً حول الرصافة، لكنه طلب في الوقت نفسه مفاوضين بيزنطيين لوضع شروط السلام، ثم انسحب بعدما هاجم الرقة وسبى جمعاً من سكانها. وفي سنة ٥٤٣م. تجدد القتال على جبهة أرمينية، وفي السنة التالية رجع كسرى إلى اجتياز الفرات، وضرب حصاراً غير مُجدٍ حول مدينة الرّها، فانسحب وتبادل السفراء مع جستنيانوس حتى اتُفق في سنة ٥٤٥م. على شروط هدنة خمس سنوات(١). وقد ذكر الطبري تلك الشروط بقوله: «أما سائر مدن الشـام ومصر فإن يخطيانوس ابتاعها من كسرى بأموال عظيمة حملها إليه وضمن له فدية يحملها إليه في كل سنة على أن لا يغزو بلاده. وكتب لكسرى بذلك كتاباً وختم هو وعظماء الروم عليه، فكانوا يحملونها إليه في كل عام(٢).

ـ و ـ أزمة الوكلاء العرب

ظلت علاقات الفرس والبيزنطيين بوكلائهم العرب في القرن السادس جيّدة، طالما كانوا يحتاجون إلى أداة عسكرية يستخدمونها في الصحراء، أو يختبئون خلفها حين يبتغون عملاً عسكرياً لا يُلزمهم ولا يورّطهم سياسياً. لكن هذه العلاقة أخذت تتبدّل، وبدأت الدولتان الكبريان تبديان مظاهر الامتعاض من الحليفين اللخمي والغسّاني، خصوصاً في معاهدة السلام التي عقداها سنة ٥٦١م. ويبدو أن الطابع العسكري شبه الصرف الذي طبع دولتي المناذرة والغساسنة فيما يزيد على نصف قرن من المواجهة بينهما، والإنهاك الاقتصادي الذي أصاب بيزنطة والفرس من طول الحرب بينهما بلا توقف منذ بداية القرن السادس، وحاجتهما إلى تنشيط خط التجارة التي توقف دفقها، فتوقف ريعها بينهما، وعجز الدولتين العربيتين الوكيلتين عن تولّي شؤون الخط التجاري المنشود، لافتقارهما إلى الشبكة اللازمة لتسيير هذا الخط، قد جعلت الدولتين الكبريين تتفقان، ولو على نحو موقت، على محاولة لجم الوكلاء العرب. وقد تطوّرت العلاقة بين بيزنطة والغساسنة فمحض الروم حليفهم أولاً الدعم والثقة، وتطلعوا بعطف إلى نمائه وتعاظم قوته. وبدأت المرحلة الثانية حين أخذ الروم

(١) Devreesse: op.cit., pp. 288 – 291.

(٢) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ١٢٢.

يشعرون أن حليفهم يقلقهم في علاقتهم بالفرس، من جرّاء حربه مع نظيره اللخمي وكيل الفرس، ويقيّدهم ويحصر حرية عملهم(١). وقد بدأت مظاهر هذا التذمّر تبدو على الفريقين البيزنطي والفارسي معاً، على نحوٍ رسمي واضح، في معاهدة السلم التي عقداها سنة ٥٦١م.، بعدما سار كلٌ من المنذر والحارث أشواطاً بعيدة في مغامراتهما العسكرية، أحدهما ضد الآخر، وتحوّلت هذه المغامرات إلى سجالٍ شخصي خارج على نطاق حاجات الدولتين ومصالحهما. فبعد هدنة ٥٤٥م. استعرت نار الحرب بين الرجلين سنة ٥٤٦م.، فالتقيا فيما يقال إنه يوم حليمة الشهير في أيام العرب، وقَتَلَ المنذرُ ابنَ الحارث، لكن الملك الغسّاني انتصر في ذلك اليوم انتصاراً عظيماً، كاد فيه أن يأسر اثنين من أبناء المنذر. وقد امتنع كل من جستنيانوس وكسرى عن التدخل في هـذه الحرب. وعاود الخصمان اللدودان القتال سنة ٥٥٤م. حين أغار المنذر على جوار قنّسرين، فلقيه الحارث وقتله، فيما يُقال إنه عين أُباغ(٢). ويُستدل من المواد العسكرية في معاهدة ٥٦١م.، أن الفريقين البيزنطي والفارسي سَعَيَا، وهما يضعان نص المعاهدة، إلى تجنب استخدام المناذرة أو الغساسنة الحجة التي استخدمها المنذر سنة ٥٣٩م. حين أغار على جوار تدمر، وتذرّع بأن معاهدة سنة ٥٣٢م.، لم تأتِ على ذكر العرب. فجاء في المعاهدة الجديدة أن على العرب حلفاء كلٍ من الدولتين، أن يَلزموا هم أيضاً أحكام المعاهدة، فيمتنع العرب حلفاء الفرس عن حمل السلاح ضد الروم، ويمتنع العرب حلفاء الروم عن حمل السلاح ضد الفرس(٣)، وقد تطورت هذه المرحلة من العلاقات بين الروم والغساسنة (والفرس والمناذرة) في أواخر القرن السادس إلى قرار بيزنطي لإلغاء العِمالة الغسّانية بعض الوقت، على الرغم من أن الحرب مع الفرس لم تتوقف، وعلى الرغم من أن التجارة الشرقية لم تَستعِد نشاطها عبر

(١) Shahid: the Arabs in the Peace Treaty..., p. 212.

(٢) الأندلسي: نشوة...، ص ٢٧٧. وانظر أيضاً Devreesse: op.cit., p. 294. وكذلك جواد علي: جـ٣، ص ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٧.

(٣) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., p. 197.

الفرات، مثلما كان يؤمل. ولعل استعراض المادة الخامسة في معاهدة ٥٦١م.، وهي تتناول تنظيم التبادل التجاري، يمهّد السبيل إلى فهم بعض أسباب فشل محاولة الدولتين في هذا الشأن، ويسهّل بالتالي فهم بعض جوانب الحالة الدولية التي ساهمت في انتقال دفق التجارة إلى طريق القوافل المكيّة.

لقد نصت المادة الخامسة على أن يُحضِر العرب تجارتهم إلى دارا على الجانب الفارسي، ونصّيبين على الجانب البيزنطي من الحدود، وألّا يهرّبوها، لئلا يُعاقَبَ المهربون وتصادَر بضاعتهم. وقد ذكرت المعاهدة العرب بالاسم في هذه المادة، فأكدت مكانتهم في الوساطة التجارية. ويتّفق غرض المادة الخامسة هذه مع غرض المادة الثالثة التي دعت إلى إحكام عمل الأجهزة الجمركية بين الإمبراطوريتين لتحسين دخل خزينتيهما. وقد أظهر كسرى في شروط السلم التي كان يعرضها في حروبه، إصراراً على جباية أتاوات من البيزنطيين، لملء خزينته، فيما كانت بيزنطة راغبة في تحسين دخلها للإنفاق على المباني والحروب التي خصّص جستنيانوس معظم موازنته بها. ولم يكن تهريب البضائع مفيداً لأي من الدولتين، لأن الفرس كانوا على الخصوص يرغبون في إحكام احتكارهم لتجارة الحرير الشرقية، أما بيزنطة فكانت تجارتها الشرقية تجارة استيراد فقط، وكانت الجمارك هي الكسب الوحيد المتاح لها من هذه التجارة، ولذا احتلت جزيرة يوتابه (تيران، على مدخل خليج العقبة) مكانة رفيعة في السياسة البيزنطية التجارية والعسكرية. ضمن هذا الإطار يصبح فهم موقف الدولتين متاحاً. لكن أثر هذه المادة على المدى الطويل، لم يكن محسوباً تماماً. وقد دفعت أحكام المادة الخامسة بتجارة الشرق إلى اتخاذ طريق القوافل عبر الجانب الغربي من جزيرة العرب في الإجمال[١]. ذلك أن هروب التجّار العرب من الأسواق الرسمية التي عيّنتها معاهدة ٥٦١م.، واتّباعهم طريقاً أخرى كان يُفترض ألّا يفيدهم كثيراً، لأنهم في نهاية الأمر لا بد من أن يحملوا هذه التجارة إلى سوقهم

(١) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., pp. 192 - 196. وانظر كذلك: Devreesse: op.cit., p. 295.

الكبرى: السوق البيزنطية، حيث سيدفعون المكوس على أية حال. ولا مفرّ إذن من هذه السوق، وإلّا اكتفوا بتجارة محليّة في جزيرة العرب، وبطلت تجارتهم الدولية. لكن بيزنطة كانت تستفيد من تحويل هذه التجارة العربية إلى طريق مكة، لسبب بسيط، هو أن البضاعة الآتية عبر الفرات كانت تُدفع مكوسُها مرتين: مرة للخزينة الفارسية ومرة للخزينة البيزنطية. ولذا أبدت بيزنطة تشجيعاً واضحاً لتجارة القوافل المكية غير مرة، على نحو ما سنبيّنه لاحقاً، في هذا الفصل. وكان هذا يناسب التجار العرب لأنه جعلهم يدفعون المكوس مرة واحدة بدل مرتين.

فإذا أُخذ في الحسبان مضمون المادة السادسة من معاهدة ٥٦١م.، وهي مادّة تحظُر على القبائل العربية اجتياز الحدود من أراضي دولة إلى أراضي أخرى[١]، يتّضح في نهاية الأمر أن بيزنطة والفرس إنما سعيا في هذه المعاهدة إلى إحكام سيطرتهما مباشرة على العرب، في بادية الشام وجوارها، وإلى تقليص الدور العسكري المستقل الذي اضطلعت به دولتا الوكلاء المناذرة والغساسنة. وفيما كان يؤمل أن تؤدي المعاهدة إلى تنشيط الخط التجاري عبر الفرات، أُضيفت أحكام المادة الخامسة في الواقع إلى الحروب المستمرة معظم سنوات القرن السادس، لتدفع بتجارة الشرق إلى غرب جزيرة العرب. وهكذا أخفقت دولتا العِمالة العربية في أداء الدور التجاري المطلوب، وفي الاحتفاظ بقوة دورهما العسكري الذي كان مسوغاً لوجودهما أصلاً، وكان حتماً أن تبدأ أزمة وجودهما التي انتهت بقلوصها والاستغناء عن دولة المناذرة عند مطلع القرن السابع، فيما كان الخط التجاري يُحدث في مكة الازدهار الذي أحدثه من قبل في البتراء وتدمر وغيرهما، بعيداً عن متناول القوتين الكبريين اللتين حاولتا عبثاً ضبط الخط التجاري المكي وترويضه ضمن إطار نفوذهما.

ـ ز ـ حروب نهاية القرن

لم تَتَرَدَّ العلاقات البيزنطية مع غسّان، والفارسية مع الحيرة فجأةً، ولا

(١) Shahid: The Arabs..., pp. 196, 197. وانظر كذلك: Devreesse: op.cit., p. 295. وجواد علي: جـ٢، ص ٦٥٢.

تردّت في الوقت ذاته. بل كان التردّي تدريجياً، وساءت علاقة الروم بحلفائهم قبل حدوث مثل هذا الأمر بين الفرس وحكّام الحيرة بما يزيد على عشرين سنة. ففيما بدأ البيزنطيون تقييد المُلك الغسّاني بعد أسر المنذر بن الحارث سنة ٥٨١م.، ثم ابنه النعمان بن المنذر سنة ٥٨٢م.، لم يبدأ حكم الفرس المباشر لعرب الحيرة قبل سنة ٦٠٤م.، عندما أخذ كسرى يعيّن حكاماً من غير أسرة المناذرة اللخميين. وقد بدأ اضطراب العلاقة يظهر منذ سنة ٥٨٠م.، حين عيّن كسرى سهرابَ حاكماً للحيرة. لكن حكم سهراب لم يُعمّر سوى أشهر، عاد الحكم بعدها للمنذر الرابع بن المنذر (٥٨٠ - ٥٨٣م.).

لم يكن لجم الفرس والبيزنطيين للعرب في معاهدة ٥٦١م.، دليلاً على رغبة صادقة في السلام، مقدار ما كان دليلاً على رغبةٍ في استخدام الوكيلين العربيين في الحرب والسلام، وفقاً لمصالح الدولتين الكبريين، لا مصالح الوكيلين وحدهما. وقد أثبت كسرى، فيما لا يتعدّى الأربع السنوات بعد المعاهدة، أنه لا يزال يوعز إلى حليفه لمهاجمة أراضي الروم، ويتظاهر هو بعدم خرق شروط السلام. ففي سنة ٥٦٦م.، أرسل عمرو بن المنذر (٥٥٤ - ٥٦٩م.) الذي تولّى الملك في الحيرة بعد مقتل والده، أخاه قابوساً ليهاجم بلاد الشام. وكانت حجة عمرو في ذلك أن جستنيانوس الإمبراطور البيزنطي كان يدفع له كل سنة مائة رطل ذهباً منذ عقد المعاهدة، فلما مات جستنيانوس وتولّى العرش جستينوس الثاني (٥٦٥ - ٥٧٨م.) أوقف دفع هذه الأتاوة، ثم فشلت المفاوضات لاستئناف دفعها. أما الذي جعل كسرى يغضّ بصره عن هجمات المناذرة، فهو أن جستينوس كان يحاول كسر احتكار الفرس لتجارة الحرير، بعقد عهدة تجارية مع خان الترك. كذلك أوقف الإمبراطور البيزنطي دفع ثلاثين ألف دينار كان سلفه يدفعها كل سنة لكسرى[١]. ويبدو أن جستينوس لم يكن حريصاً في دفع ماله للفرس والمناذرة وحدهم، بل لحلفائه الغساسنة أيضاً، أذ يرى ابن العبري أن سبب القطيعة التي كانت بين المنذر الغسّاني وجستينوس هو مطالبة

(١) Devreesse: op.cit., p. 295 والدبس: جـ٤، ص٤٤٦. وجواد علي: جـ٣، ص ٢٥٤.
و Trimingham: Christianity among..., p. 198.

المنذر بالمال ليتمكن من إعداد جيش قوي منظّم يستطيع الوقوف به في وجه الفرس[١]. وهذا يؤكد ما سلف، أن بيزنطة كانت منهكة بفعل استمرار الحرب، وكانت تسعى إلى تعزيز موارد موازنتها، فلا تستطيع ذلك بمواصلة الدفع للأعداء والحلفاء، ولا بوقف الدفع والمخاطرة بخوض حرب أعظم كلفة من السلام الذي يُشترى بالمال. وعلى الرغم من أن قابوس بن المنذر اللخمي كان قد بدأ الحرب في عهد أخيه عمرو سنة ٥٦٦م.، إلا أن الفرس لم يشتركوا علناً بالحرب إلا في سنة ٥٧٢م.، وقد استمرت عشرين عاماً. كان البيزنطيون يتذمرون من دفع الاتاوات ومن غزو الفرس اليمن وهو منطقة كانت بيزنطة تُدخلها في عداد مناطق نفوذها منذ أن غزاها الأحباش قبل نحو من نصف قرن[٢].

بدأت الحرب بهجمة بيزنطية عبر الحدود الفارسية عند الجفجاغ في خريف سنة ٥٧٢م. وردّ كسرى باجتياز الفرات في الاتجاه الآخر، مستفيداً من ضعف الدفاع البيزنطي والخلاف مع الغساسنة، فوصل إلى أفامية (شمال غرب حماة) فأحرقها وعاد أدراجه، دون أن يلقى مقاومة، فيما كان الجيش البيزنطي يحاول عبثاً محاصرة نصّيبين، ثم ينسحب إلى ماردين متخلياً عن دارا. وعُقدت هدنة قصيرة ومفاوضات للسلام، لكن الفرس اجتاحوا وادي الخابور الأعلى وساروا إلى أرمينية وقبدوقية، ثم انسحبوا[٢].

وفيما كان المناذرة ينشطون مع الفرس، حدثت القطيعة بين المنذر الغسّاني وبيزنطة. ويعتقد روتشتاين أن هذه القطيعة التي توسطت الحرب ودامت ثلاث سنوات، انتهت سنة ٥٧٨م.[٢] واغتنمها قابوس ليشن هجمات على بلاد الشام. وعاود الفريقان التفاوض في سنة ٥٧٦ وسنة ٥٧٧م.، لكن الحرب استمرت. وهجمت قوات بيزنطيّة يقودها موريقوس (Mauricus) الذي أصبح إمبراطوراً فيما بعد (٥٨٢ - ٦٠٢م.) على الفرس فيما بين النهرين، وردتهم حتى سنجار، واستؤنفت مرة أخرى مفاوضات السلام. وفيما كانت معاهدة

(١) ابن العبري: ص ٨٧. وانظر أيضاً جواد علي: جـ٣، ص ٢٥٩.
(٢) Devreesse: op.cit., pp. 295 - 297.

جديدة قيد الإعداد مات جستينوس الثاني (في تشرين الأول/ أكتوبر ٥٧٨م.) ثم مات بعده كسرى (آذار/ مارس ٥٧٩م.). وحل طيباريوس (Tibarius : ٥٧٨ - ٥٨٢م.) وهُرمُزدا الرابع (٥٧٩ - ٥٩٠م.) محلهما، فلم يُفلحا في الاتفاق. وفي هذه الأثناء كان المنذر الغسّاني قد عاود القتال إلى جانب الروم بعدما صالحه طيباريوس. لكن التبعات بفشل الحملة التي قادها موريقوس لاجتياز الفرات بمعونة العرب الغساسنة، ألقيت على عاتق المنذر الذي اتهمه القائد البيزنطي بالخيانة. وكان اعتقال المنذر سنة ٥٨١م.، وسوقه مخفوراً إلى جزيرة صقلية أيذاناً لبدء ثورة عربية على بيزنطة يقودها النعمان بن المنذر الغسّاني. وفي سنة ٥٨٢م. أحرق الفرس الرُّها، ثم أخذ ميدان القتال ينتقل إلى الشمال، حتى تطورت الأمور على نحوٍ غير مرتقب في سنة ٥٩٠م.، حين حدث تمرد فارسي على كسرى، إمبراطور الفرس الجديد، فلجأ هذا إلى عدوه موريقوس طالباً معونته. فلما عاد كسرى إلى عرشه كافأ الامبراطور البيزنطي سنة ٥٩١م.، بمعاهدةٍ حسنة الشروط، وكان لا شك مسروراً بنقضها حين قُتل موريقوس سنة ٦٠٢م.، فاتخذ الفرس مقتله ذريعة لشن الحرب من جديد. لكن هذه الحرب كانت حرباً بلا وكلاء عرب في الجانب الفارسي، فيما عاد الغساسنة إلى الصف البيزنطي. وقد بدأت حينئذٍ تظهر في الأفق نذائر حرب شاملة[1]، فسقطت بيد الفرس دمشق (٦١٣م.) ثم القدس (٦١٤م.) ثم مصر (٦١٩م.)، وشنّ هرقل (Heraclius) إمبراطور الروم الجديد (٦١٠ - ٦٤١م.) هجومه المضاد، فيما كان العرب يدركون ذروة جديدة في أزمة الولاء، بينما كان مشروعهم المستقل في داخل جزيرة العرب، يشق طريقه شيئاً فشيئاً إلى البزوغ.

ثانياً: الصراع في جنوب الجزيرة العربية

- أ - الحبشة واليمن في التاريخ

إذا لاحظنا أن أهم طرق التجارة الشرقية الآتية من المحيط الهندي وسواحله إلى

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ١٣٦ - ١٤٠. وابن العبري: ص ٩٠. والدبس: جـ٤، ص ٤٥١، ٤٥٢. وكذلك Devreesse: op.cit., 297, 298, 299, 305, 306. وجواد علي: جـ٣، ص ٤١٢ - ٤١٩.

البحر المتوسط، هي طريق الخليج إلى الفرات فبادية الشام، وطريق البحر الأحمر إلى جنوب فلسطين ومصر، وطريق القوافل البرية في الجزيرة العربية، فإن اليمن يتحكّم باثنتين من هذه الطرق. ولذا كانت السيطرة على اليمن عاملاً من أهم عوامل السياسة الدولية حيال تجارة الشرق منذ أن بدأ الصراع الدولي في هذا المجال. ومثلما ارتبط تاريخ الشام ارتباطاً وثيقاً بتاريخ اليمن، لوقوعهما على الطرفين الشمالي والجنوبي لبعض هذه الطرق، ارتبط تاريخ اليمن أيضاً بتاريخ الحبشة لتقاسمهما الإطلال من الضفتين على المدخل الجنوبي إلى البحر الأحمر. وقد زاد من وثوق العلاقة بين اليمن والحبشة أن شعوب المرتفعات اليمنية عبر العصور الغابرة وظبت على الهجرة إلى شمال الحبشة فنقلت معها ثقافتها وحضارتها الساميّة، وامتزجت بالقبائل الكوشيّة وتوحدّت معها، لكنها ظلّت على ما يبدو تتطلّع إلى موطنها الأصلي. وكانت المصالح السياسية والتجارية تميل ميلاً شديداً إلى استثمار هذا التوق كلما بدت فرصة وظهرت حاجة إلى ذلك. وقد التفتت رومة منذ القرن الأول للميلاد على الأقل، صوب مملكة سبأ ومدنها التجارية، وتحالفت مع الأحباش لتحقيق مصالحها في اليمن، بعدما اعترض اليمنيّون السفن الرومانية. واستولى الأحباش على اليمن، ثم استولى الرومان أنفسهم على بعض المواضع في اليمن أيام الإمبراطور كلاوديوس (Claudius : ٤١ - ٥٤م.) على الأرجح[1]. وكان الغرض الذي سعى إليه الرومان، ثم البيزنطيون والأحباش بسياستهم الاقتصادية والتجارية هو إنشاء اتصال تجاري مع الهند من غير وساطة العرب الجنوبيين أو الفرس[2]. ولم يكن بلوغ هذا الغرض ممكناً في جميع الظروف.

فقد تبيّن من استعراض تاريخ بلاد الشام، منطقةً للصراع السياسي والعسكري بين بلاد الفرس وكل من رومة وبيزنطة، على تجارة الشرق، فيما مضى من هذا الفصل، أن «الغرب» كان في كثير من الأحيان يضطر إلى مسالمة الفرس والاتّجار معهم عبر خط الفرات والصحراء السورية. لكن سقوط تدمر في

(١) Devreesse: op.cit., p. 278.

(٢) Shahid: The Conference..., p. 127.

أواخر القرن الثالث للميلاد، واتصال الحروب الفارسية البيزنطية طول القرن السادس تقريباً، جعلا استمرار تدفق التجارة عبر الطريق الفراتية أمراً صعباً إن لم يكن متعذّراً. وكان منطقياً أن تتطلّع رومة ثم بيزنطة إلى الطرق الأخرى، وبخاصة البحر الأحمر.

لقد غزا الأحباشُ اليمنَ غزوتين كبريين، ولم يكن صدفة أن الأولى حدثت في أواخر القرن الثالث، أي بعد سقوط تدمر، وأن الثانية حدثت في الربع الأول من القرن السادس، أي في زمن توقف خطوط التجارة الآتية من الفرات واشتداد الحاجة إلى خطوط البحر الأحمر والحجاز. فلقد حفظ لنا نقش أدوليس (إحدى مدن مملكة أكسوم الحبشيّة)، وهو نقش يُقدّر زمنه بما بين سنتي ٢٧٧ و٢٩٠ للميلاد[١]، ذكر غزوة شنّها الملك الحبشي آنذاك من «لوكي كومي» (الحوراء، على شاطىء الحجاز)، لاحتلال اليمن. ولم تعرف بالضبط بعد سنة هذه الغزوة، لكنها حدثت حتماً بعد سقوط تدمر، وبقيت آثارها طويلاً، ولم تكن قتالاً عابراً مثل كثير من المجابهات اليمنية الحبشية، بل استمرت نحواً من قرن. وفي هذه المرحلة لُقِّبَ النجاشي الحبشي أفيلاس بملك أكسوم وحمير وريدان والحبشة وسبأ وسلحين وتهامة والبجاء». وبلغت المملكة الحبشية ذروة مجدها واتّساعها في عهد الملك عيزانا (٣٢٠ - ٣٤٢م. تقريباً)، وكان أول ملك حبشي يعتنق المسيحية. وبعده أخذت قبضة الأحباش على اليمن تَهَنُ، بسبب ثورة نشبت في جنوب الحبشة. وقد حاول الإمبراطور البيزنطي قسطنطيوس الثاني أن يُنجد الاحتلال الحبشي والنفوذ البيزنطي في اليمن، فأرسل سنة ٣٥٤م. تقريباً تيوفيلوس الهندي (Theophilus Indus) من جزيرة سُقطرى للتفاوض مع الأمراء الحميريّين، في مهمة ظاهرها ضمان حرية العبادة للنصارى الروم القاطنين في اليمن. ويُعتقد أن جوهر المهمة هو ضمان حسن معاملة اليمنيين للتجار الروم، واتّخاذ موقف محايد بين الفرس وبيزنطة. غير أن المهمة فشلت

(١) Devreesse: op.cit., pp. 278, 279. وكذلك Trimingham: Islam in Ethiopia..., pp. 36, 37.
وانظر أيضاً: Trimingham: Christianity among..., p. 288. والصلوي، إبراهيم محمد: قصة أصحاب الأخدود، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٣ - ١٥، ٣٦ - ٣٨.

لأن الأقيال الحِمْيَريين كانوا يرون أن بيزنطة كانت تساند الحبشة، عدو حمير التقليدي. وفي سنة ٣٧٥م.، ثار الملك الحميري ملكيكرب يهأمن على الاحتلال الحبشي، وطرد الأحباش في غضون ثلاث سنوات[١].

أما الغزوة الحبشية الكبرى الثانية لليمن فحدثت في الربع الأول للقرن السادس، في الزمن الذي شهد بدء الحروب البيزنطية الفارسية الطويلة. وهي حروب لم تتوقف إلا بظهور الإسلام (سيُفرَد لهذه الغزوة باب خاص في هذا الفصل)، ولا شك أن النزاع بين الأحباش واليمنيين لم يقتصر على هاتين الغزوتين الكبريين[١]، وأن غزوة القرن السادس كانت بإيعاز بيزنطة وتعضيدها على ما سنبيّن، فيما يوحي انطلاق الغزوة الأولى من مرفأ لوكي كومي، الذي كان بعد سقوط تدمر ضمن مدى النفوذ الروماني، بأن رومة لم تكن معارضة لهذه الغزوة، بل ربما كانت هي الموحية بها.

ـ ب ـ مسيحيو بيزنطة ويهود فارس

يتفق المؤرخون على القول إن بيزنطة استخدمت العقيدة المسيحية في اليمن لخدمة أغراضها التجارية، فيما كانت اليهودية معقلاً للنفوذ السياسي الفارسي هناك. ويقول سميث: «ليس من سبب للاعتقاد أن هذه العقائد الدينية لم يكن اعتناقها مخلصاً. ذلك أن فكرة حصر الحوافز في تلك الحقبة بواحد فقط من أصل الحوافز الدينية والسياسية والاقتصادية، هي فكرة ساذجة، قد تؤدي بنا إلى عدم فهم الدوافع الاقتصادية» لدى الدول المتورطة في الصراع. فالحبشة مثلاً «لم تكن مهتمة بالتجارة الهندية، على ما يبيّن بروكوبيوس»[٢] ولو لم تكن الحبشة حليفة لبيزنطة، لأسباب أخرى، بعضها ديني وبعضها سياسي، بل واقتصادي، لما استقام لهما أن يبادرا إلى مشروع مشترك لغزو اليمن غير مرة.

(١) يعدد جواد علي مختلف أعمال الأحباش في اليمن منذ قيام النصرانية. أنظر جواد علي: ج٣، ص ٤٥٢ وما بعدها.

(٢) Smith: op.cit., p. 463. وأيد بيضون فكرة الحوافز السياسية لدى المبشّرين. أنظر بيضون: الحجاز والدولة الاسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٨، ٥٩.

لم تكن الحدود البيزنطية الجنوبية قد تبدّلت كثيراً منذ العصر الروماني، فبقيت عند تخوم المقاطعة العربية على مشارف الحجاز الشمالية. وكان للبيزنطيين الجزر في خليج القلزم وخليج العقبة، حيث اتّخذوا مراكز لجباية الضرائب من أصحاب السفن ولحماية البحر من قراصنته. وكان ميناء القُلْزُم (قرب السويس في مصر اليوم) بحوزتهم، وفيه كان يقيم وكيلهم التجاري لمراقبة السفن والتجارة وإصدار التعليمات. لكن تجار بيزنطة وغلوا جنوباً حتى وصلوا إلى أدوليس (قرب ميناء مُصَوَّع) ولم يُبحروا أبعد من ذلك في معظم الأوقات، بل كانوا يبتاعون حاجتهم هناك من التجار الهنود أو العرب أو الإفريقيين[1].

كانت للبيزنطيين مصالح تجارية وسياسية ودينية في الحبشة. وكانت هذه المصالح كثيراً ما تـلتقي ببعض المصالح الحبشية، أو بجميعها. بل كثيراً ما كانت المصالح السياسية والاقتصادية والدينية منسجمة تمام الانسجام، إذ «كان نشر الديانة المسيحية عند ملوك الروم وسيلة لنشر استعمارهم وترسيخ أقدامهم في بلاد أعدائهم» على ما يراه ولفنسون الذي يضيف: «وكان الروم يحسبون حساباً كبيراً للحبشة، إذ كانت على طريق تجار الهند من ناحية، كما كانت على تخوم بلاد مصر من ناحية أخرى». ولا يبدي ولفنسون، وهو يهودي، شغفاً بما حاولت بيزنطة أن تفعله في اليمن إذ يقول: «وقد اجتهد الروم في نشر المسيحية في بلاد حمير، فأرسل قسطنطين هدايا إلى ملوك حمير فوُفّق إلى تعمير ثلاث كنائس لتجّار الروم في اليمن. على أن الغرض الحقيقي من هذه الكنائس كان ترسيخ قدم الاستعمار الرومي في تلك البلاد»[2]. غير أن اليهودية أيضاً سعت إلى أن تفعل ما سعت إليه بيزنطة والحبشة، فقال الدوري: «حاولت المسيحية واليهودية أن تتغلغلا في الجزيرة العربية وكانتا متصلتين بالصراع السياسي، إذ بدت كل منهما حليفة لإحدى الدولتين الطامعتين»[3]. ولم يكن اليهود وحدهم متحالفين مع الفرس في تطلّعهم إلى اليمن والشواطىء المطلة على المحيط الهندي، بل

(1) Rodinson: op.cit., p. 29. وجواد علي: جـ ٢، ص ٦٥٧.

(2) ولفنسون: ص ٢٦٠.

(3) الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي...، ص ٩، ١٠.

انتشر النفوذ الفارسي على شواطىء الخليج، مع انتشار الكنائس المسيحية النسطورية[1]. وكان انتشار اليهود جيداً على شواطىء البحر الأحمر حتى النيل، من مصر إلى الحبشة، فيما امتد وجود اليهود في الجزيرة العربية من خيبر ويثرب جنوباً حتى اليمن. وكان هذا الانتشار على جانبي البحر الأحمر وعلى طول طريق القوافل البرية حتى فلسطين ملائماً جداً لجعلهم يضطلعون بمهام خطيرة في الصراع السياسي على طرق التجارة الشرقية، بخاصة لعدم افتقارهم إلى الخبرة التجارية ورأس المال اللازم والحوافز السياسية المناهضة لرومة ثم بيزنطة[2]. وقد يكون امتداد اليهود على طول الطريق من فلسطين إلى اليمن قديماً جداً، إذ ان إحدى كتابات القبور في جنوب شرق حيفا ذكرت عن «منحم قولن حميرن»، أي مناحيم قيل حمير، أنه جاء إلى فلسطين لزيارة العلماء اليهود، فمرض ومات هناك. ورُجّح أن يكون تاريخ الكتابة قريباً من سنة ٢٠٠م.[3]. وهذا قد يدلّ على أن اليهودية دخلت اليمن قبل عهد الملك أسعد أبي كرب في أوائل القرن الخامس[4]. إلّا أن النقوش التي ذكرت التحول الديني عن الوثنية في أواخر القرن الرابع، إلى دين يقول الإخباريون إنه اليهودية، هي أول دليل أثري على أن اليهودية ربّما أصبحت ديناً «رسمياً» في اليمن. وقد نسب ولفنسون هذا التحوّل إلى حوافز سياسية حين قال إن «سبأ اتّحدت مع جميع العناصر القومية في اليمن وطردت الأحباش من ديارها تحت قيادة الملك كرب، وكان قد تهودت ذريته حوالي ٤٠٠ بعد المسيح واستمر حكم هذه الأسرة الحميرية المتهودة إلى عهد ذي نواس الذي انهزم أمام الحبشة سنة ٥٢٥ بعد الميلاد»[5].

ج - دخول النصرانية اليمن

أما النصرانية فدخلت اليمن في أعصر مختلفة ومن مصادر مختلفة، ولذا

(1) Rodinson: op.cit., pp. 7,8.

(2) Trimingham: Islam in Ethiopia, pp. 35, 41. وبيضون: الحجاز...، ص ٧٥.

(3) جواد علي: جـ ٦، ص ٥٣٩.

(4) Von Wissmann: Himyar Ancient Hist., pp. 492, 493. وانظر أيضاً الصلوي: ص ١٨.

(5) Von Wissmann :ibid. وكذلك ولفنسون: ص ٢٤٠.

تتباين الروايات العربية والسريانية والحبشية والبيزنطية في هذا الشأن. والثابت أن النصرانية دخلت اليمن من الشام والعراق من طريق القوافل التجارية، ومن الحبشة في ظل المبشرين والتجار والجنود[١]. وطبيعة البلاد المفتوحة وإقبال أصحاب المصالح عليها من أجل التجارة، جعلا مرفأ قانأ، بين عدن وحضرموت، مركزاً مبكراً للمسيحية إذ جاءه المبشّرون والتجّار من بيزنطة والحبشة والخليج[٢]. والشائع لدى كثير من المؤرخين السريان، أن أوّل من دعا إلى النصرانية في اليمن والحجاز، هو الرسول برتلماوس، وأنه نصّر خلقاً كثيراً من اليمنيين، وبخاصة اليهود منهم، وترك لديهم نسخة من إنجيل متى باللغة الآرامية، فوجدها لديهم الفيلسوف الإسكندري بنتينوس (Pantaenus) أستاذ المدرسة الإسكندرية اللاهوتية الذي أوغل في تلك البلاد مبشّراً في أواخر القرن الثاني. وقد اشتدّ الصراع بين الروم والفرس على اليمن في أواخر عهد الاحتلال الحبشي بُعَيْد منتصف القرن الرابع في عهد الإمبراطور قسطنطيوس الثاني الأريوسي، الذي حاول تعزيز التحالف اليمني مع الحبشة وبيزنطة وأرسل ثيوفيلوس الهندي على ما سلف، إلى بلاط حمير ليتوسط من أجل بناء ثلاث كنائس للتجّار الروم، واحدة في عدن وثانية في ظفار وثالثة في هُرمُز على الأرجح. لكن المهمة التي نجحت في ذلك بعض الوقت فشلت في تثبيت التحالف السياسي طويلاً، فثار اليمنيون على الأحباش وطردوهم[٣] لتحل اليهودية محل المسيحية في موقع عقيدة الدولة. إذ كان اليمنيون يرون على ما يبدو أن النصرانية هي دين أجنبي أحضره أغراب. ولا غرو لو نظر اليمنيون إلى معتنقي هذا الدين، ضمن تلك الظروف التاريخية، نظرتهم إلى مَن انحاز إلى المحتل الحبشي[٤]. وقد سلفت الإشارة إلى ما ذكرته بعض الكتب المسيحية عن رجل، قالت إنه من غسّان، وَفَد إلى اليمن في النصف الثاني من القرن

(١) Von Wissmann, p. 492. وانظر الصلوي: ص ٢٤.

(٢) Shahid, Irfan: Byzantium in South Arabia, Dumbarton Oaks Papers XXXIII, 1979, Dumbarton Oaks Center for Byzantine Studies, Washington, p 49.

(٣) Von Wissmann, p.493. وانظر الصلوي: ص ٣٦.

(٤) Devreesse: op.cit., p. 279.

الخامس، وتمكّن من تنصير ملكها عبد كلال بن مثوب، وكيف «أن حمير وثبت عليه وقتلته»[١]. كذلك، روت بعض التواريخ الدينية عن كاهن نصراني يُدعى أزقير كان يقيم في نجران، فدعا أهل تلك المدينة إلى النصرانية، فأمر ملك حمير شرحبيل ينكف بحبسه، فأفلت من السجن وعمّد جمعاً كثيراً ثم قُتل مع ثمانية وثلاثين من أتباعه. وقد أصبحت نجران كرسياً أسقفياً لأنصار الطبيعة الواحدة في العقد الثاني من القرن السادس، أي في عز اشتداد الصراع الحميري الحبشي. وكان طبيعياً أن يلقى انتشار النصرانية مقاومة شديدة، لارتباط الدين ارتباطاً وثيقاً بالمصالح السياسية والاقتصادية، ولأن بيزنطة أيدت نشر النصرانية على افتراض أن نشرها يمهّد السبيل إلى بسط النفوذ السياسي والاقتصادي[٢]. بل ان مجرد مجيء المسيحية مع التجار والمبشرين من الحبشة، كان يصبغ هذا الدين بالصبغة التي تثير شبهه الحميريين ومقاومتهم، بخاصة بعدما أصبحت المسيحية عقيدة رسمية للحبشة في منتصف القرن الرابع بفعل التغلغل البيزنطي التجاري والسياسي والديني، وبفعل جهود المبشّرَيْن السوريّيْن فرومنتيوس الصوري وإديسيوس (Aedesius)، اللذين بشّرا الملك الحبشي[٣]. وقد تطوّرت المقاومة اليمنيّة للمسيحية إلى صراع يهودي - مسيحي شامل في القرن السادس، على ما سنرى.

وأما اختلاف روايات دخول النصرانية في اليمن فسببه على الأرجح أن كلاً من بيزنطة والنساطرة والعرب والأحباش أنصار الطبيعة الواحدة (الذين سُمّوا فيما بعد اليعاقبة)، أراد أن ينسب إلى ذاته شرف هذا الأمر. وتروي المصادر العربية عن رجل اسمه فيميون دعا الله أن يرسل على نخلة كانوا يعبدونها ريحاً صرصراً،

(١) الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ٨٦.

(٢) في شأن بيزنطة ونجران وبيزنطة وحمير انظر: Shahid: Byzantium (5c), pp. 360 sqq, 376 sqq. وكذلك الصلوي، ص ١٦، ٣٦ - ٣٨. والصلوي يستشهد «الكتب النصرانية» التي تحدثت عن أزقير ونصارى نجران.

(٣) Trimingham: Islam in Ethiopia..., pp. 22, 38. وكذلك: Trimingham: Christianity among..., pp. 288 - 293.

فأتت الريح عليها واهتدى الناس وآمنوا بدين فيميون. ونسب إخباريون دخول المسيحية اليمن إلى العربي الذي قالوا إنه نصّر الملك عبد كلال في النصف الثاني من القرن الخامس. والقول إن هذا الرجل كان من غسّان قد يعني أنه كان من أنصار الطبيعة الواحدة. ومن روايات العرب في تنصّر اليمنيين قصة عبد الله بن الثامر في نجران[1] وكانت النصارى في نجران على مذهب الطبيعة الواحدة أيضاً. وتجعل المصادر النسطورية دخول المسيحية إلى اليمن في مطلع القرن الخامس، في عهدي أسعد أبي كرب ملك اليمن الذي تهوّد، ويزدجرد الأول إمبراطور الفرس. وتنسب هذه المصادر الفضل في ذلك إلى تاجر من أهل نجران اسمه حيّان أو حنان سافر إلى القسطنطينية ثم إلى الحيرة ونشر النصرانية في حمير. وهذه رواية معقولة، إذ ان النفوذ الفارسي في هذه المرحلة من تاريخ اليمن كان في تعاظم[2].

وروى البيزنطيون بالطبع رواية مختلفة، تنسب الفضل في تنصير اليمنيين إلى قسطنطيوس الثاني، الذي أرسل ثيوفيلوس الهندي إلى ملوك حمير في أوائل النصف الثاني من القرن الرابع للميلاد، ونسب الأحباش سبق التنصير إلى حلفائهم في نجران[3]. وتؤكد الأبحاث التي تناولت النصرانية في اليمن ومنها «شهداء نجران»[4]، أن نصارى اليمن كانوا في معظمهم من أنصار الطبيعة الواحدة قبيل غزوة الأحباش سنة ٥٢٥م. وهذا يوحي بقيام علاقة وثيقة بينهم وبين الأحباش الذين كانوا على هذا المذهب أيضاً، وبينهم وبين بلاد الشام والغساسنة ربما. لكن المذاهب الأخرى كانت قائمة أيضاً، إذ ان النسطورية انتشرت في شرق جزيرة العرب على الخصوص، ويُفترض أنها تعززت بعد

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص١٠٣. وكذلك سيرة ابن هشام: جـ١، ص٣٤.

(٢) جواد علي: جـ٦، ص٦١٤.

(٣) جواد علي: جـ٦، ص٦٠٨ - ٦٢٢. ويلاحظ أن المصادر اليونانية تسمّي اليمنيين والأحباش هنوداً. وتدعو هذه التسمية إلى الحذر بسبب احتمال الخلط.

(٤) Shahid, Irfan: The Martyrs of Najran, New Documents, Société des Bollandistes, Bruxelles, 1971. وفي هذا الكتاب انظر ص٢٥٢ - ٢٦٠، في شأن ارتداد ملوك الحبشة عن المسيحية وعودتهم إليها أوائل القرن السادس.

إجلاء الأحباش عن البلاد في سنة ٥٧٢م. كذلك يعتقد كل من شهيد وسميث أن أبرهة الحبشي الذي حكم اليمن نحواً من أربعين سنة كان خلقيدونياً، على الأرجح ولم يكن يعقوبياً على مذهب قومه، لارتباطه السياسي ببيزنطة[1]. ولذا تحوّل كثير من نصارى اليمن على ما يُفترض إلى المذهب البيزنطي الرسمي في أيامه، قبل الثورة اليمنية التي أعادت النفوذ في البلاد إلى الفرس.

- د - بداية الصراع في القرن السادس

كانت أرض اليمن في بداية القرن السادس ممهدة تماماً لامتداد الصراع البيزنطي الفارسي إليها. ففيما كانت بيزنطة تعزّز تحالفها مع الأحباش وتساند نفوذها ونفوذ المسيحيين في اليمن، كان الفرس يفضّلون التعامل مع اليهود والمذاهب المسيحية المناهضة للروم، مثل النسطورية. وقد استطاع اليهود أن يحكموا اليمن، من أول القرن الخامس إلى أواخره تقريباً، وتمكنوا، على قول هارتمان، من تولّي الوظائف المالية في حكومة حمير ومن تنظيم موازنتها، فسيطروا على المراكز الحساسة. ويرى سميث أن سلطة اليهود استمرت في اليمن قوية خلال حكم السلالة الحميرية، منذ عهد تبّان أسعد أبي كرب في أول القرن الخامس، حتى عهد الملك مرثد ألن في أواخره. وكان جميع الملوك متهودين (باستثناء عبد كلال بن مثوب بُعيد أواسط القرن)، ويتصلون اتصالاً وثيقاً بيثرب، مركز اليهود الأقوى في جزيرة العرب. ولكن نفوذ اليهود أخذ ينحسر ونفوذ النصارى يتعاظم بدعم الأحباش، حتى أصبح النصارى هم الحكام الحقيقيون في عهد الملك معديكرب يعفر الذي أوصله نصارى نجران إلى العرش في أوائل القرن السادس. وعاد وجود النصرانية في اليمن إلى الاقتران بالنفوذ الحبشي وصار يرمز إلى الخضوع له وللنفوذ البيزنطي[2]. وانتشرت الكنائس، لا سيّما في نجران وظفار ومأرب وحضرموت وهجرين[3]. ولم تكن الخلافات بين الأسر الحاكمة سوى عامل من عوامل تشجيع القوى الخارجية

(١) Shahid: Ibid, p. 205. وكذلك: Smith: op.cit., p. 462.

(٢) Smith: ibid. وانظر الصلوي: ص ١٩، ٢٠.

(٣) الصلوي، ص١٧، ٥٥.

على محاولة استغلال الصراع الديني لأغراض تتعلق بالمصالح التجارية والأحزاب السياسية[1]. وكانت نجران مناسِبة لهذا الاستغلال لأسباب عديدة، منها التجاري، ومنها الديني. فنجران هي ملتقى الطريقين إلى الشمال، فمنها تمر الطريق الممتدة من صنعاء ومأرب ومعين إلى الشام عبر الحجاز، والطريق الأخرى إلى وادي الدواسر واليمامة فالبحرين والحيرة[2]. وكانت في نجران جاليات دينية مختلفة، تستطيع أن توفّر أي ذريعة لأي تدخل خارجي. ففيها أكبر تجمّع مسيحي في اليمن، حول بيت العبادة الذي سمي بكعبة نجران، وكان بنو عبد المدان بن الديّان الحارثي قد أقاموها مضاهاةً للكعبة[3]، وارتأى فيها بعض الدارسين ما يوحي منافستها لمكة، إلا أنها كانت لرؤساء النصارى[4]. لكن محمد بن حبيب روى أيضاً أن عبدة الأوثان كان لهم صنم في نجران، إذ جاء في «المحبّر»: «روي أن الصنم يغوث كان لمذحج كلها، وكان في أنعم، فقاتلهم عليه غطيف من مراد، حتى هربوا به إلى نجران، فأقرّوه عند بني النار من الضباب، من بني كعب واجتمعوا عليه جميعاً»[5]. بل ان نجران كانت كذلك من المستوطنات التي نزل بها اليهود في اليمن، فعاشوا فيها مع غيرهم من نصارى وعبدة أوثان.

وكانت شرارة الصراع أن الملك الحميري معديكرب يعفر اعتنق المسيحية، في بلاد كانت السلالة الملكية قد نشرت فيها اليهودية نحو قرن من الزمان. ولم تُحجم بيزنطة عن إبداء رغبتها في انتهاز الفرصة للتدخل، فأرسل الإمبراطور أناستاسيوس (Anastasius) سنة ٥١٣م. أسقفاً لنجران. ولم تكن تلك حادثة منفردة، إذ درج الروم على تعيين رجال الدين النصارى وإرسالهم إلى

(١) Smith: op.cit., p. 462.

(٢) Trimingham: Christianity among..., p. 294. وكذلك جواد علي: جـ ٢، ص ٥٠٧، ٥٠٨.

(٣) جواد علي: جـ ٦، ص ٤١٧.

(٤) Fahd, Toufic: Le Panthéon de l'Arabie Centrale à la veille de l'Hégire, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1968, p. 121.

(٥) المحبّر، ص ٣١٧.

نجران، حتى أخذ النجرانيون ببعض من الثقافة الرومية. ورُوي أن الأعشى استمع في نجران إلى الغناء الرومي، مما يدلّ على وثوق اتصال هذه المدينة اليمنية وجوارها بالإمبراطورية البيزنطية[1]. وقد صادف تنصّر الملك الحميري أن نشبت الحرب بين بيزنطة والفرس في أوائل القرن السادس، وأخذت حاجة بيزنطة إلى طريق البحر الأحمر وطريق القوافل البرية عبر الحجاز تشتد. وعلى الرغم من أن المصادر العربية تروي عن الملك اليهودي زرعة ذي نواس (يوسف أسار يثار)[2]، أنه استولى على الحكم بعد قتله الملك الفاسق ذي شناتر، إلا أن النقوش الحميرية تؤكد أن ذا نواس كان من أسرة الملك النصراني معديكرب يعفر، وأنه خلفه بعدما مات، وتهوّد بعد تولّيه الحكم وكان مسيحياً قبل ذلك[3]. ويؤيد «المحبّر» النقوش الحميرية في أن ذا نواس كان مسيحياً، إذ يقول محمد بن حبيب: «ومَلَكَ بعده، ثم تهوّد ودان باليهودية ودعا الناس إليها»[4]. فقوله: ثم تهوّد، يعني أنه اعتلى العرش الحميري وهو يدين بالمسيحية. وليس من سبيل الآن إلى التيقّن من الترتيب الزمني الدقيق لتسلسل بعض الحوادث، فقد اعتلى ذو نواس العرش وتهوّد. وشن الأحباش على اليمن غزوتين. وحدثت حادثة الأخدود التي قتل فيها الملك الحميري جمعاً من المسيحيين. وتروي المأثورات المسيحية أن سبب الغزوة الحبشية هو قتل ذي نواس نجران. لكن حادثة الأخدود الشهيرة، التي يُفترض أنها حدثت في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ٥٢٠م.[5]، وقعت حتماً بعد الغزوة الحبشية الأولى. وفي مقابل ما ترويه المصادر المسيحية عن سبب الصراع والغزوة، تروي مصادر عربية أن سبب الصراع أو شرارته الأولى كان قتل نصارى نجران جماعةً من

(١) جواد علي: جـ ٦، ص ٥٤١، وجـ ٩، ص ٩٣. وانظر كذلك Trimingham: Christianity among..., p. 296.

(٢) عن أسماء الملك ذي نواس أنظر: Shahid: The Martyrs..., pp. 260 - 266.

(٣) Ibid., pp. 266 - 268.

(٤) المحبّر، ص ٣٦٨.

(٥) Shahid: The Martyrs..., pp. 235 - 242.

اليهود هم أبناء رجل يهودي من المدينة يدعى دَوْساً(١). وفي أية حال فإن الصراع كان سوف يقع، لأن بيزنطة كانت تسعى إلى ضمان طريق التجارة الشرقية عبر البحر الأحمر. ولو لم يجد الطرفان ذريعة لما أعوزتهما الحيلة للتقاتل. وقد رأى المؤرخ بروكوبيوس (Procopius) ذلك بوضوح إذ ذكر أن المسألة كانت مسألة منع طرق التجارة الشرقية من السقوط في أيدي الأعداء الذين ما إن يسيطروا على هذه الطرق حتى يطلبوا ذهباً مقابل بضاعتهم الثمينة النادرة(٢). ويعبّر ديفريس ببراءة عن هذا بقوله: «وجرت محاولة ثانية لتنصير البلاد في عهد أنستاسيوس فأرسل إلى الحميريين أسقف اسمه سيلفان (Sylvanus). وفي الوقت نفسه استعيد الاتّجار مع جنوب الجزيرة العربية»(٣).

- هـ - الغزو الحبشي الأول لليمن

تُجمع المصادر والمراجع على أن الحبشة شنّت غزوتين عسكريتين على اليمن في الربع الأول من القرن السادس. وتجمع المصادر المسيحية على أن نصارى اليمن قد اضطُهدوا مرتين ولذا شنّ الأحباش هاتين الغزوتين لوقف هذا الاضطهاد. وقد أمكن حصر تاريخ الاضطهاد الثاني، وهو الاضطهاد الأكبر، ويسمّى في المصادر الإسلامية وقعة الأخدود، في سنة ٥٢٠م. كذلك تبيّن أن الغزوة الحبشية الأولى التي كانت أصغر من الغزوة الثانية، حدثت في سنة ٥١٨م. فيما تؤكد معظم المصادر والمراجع أن الغزوة الثانية حدثت في سنة ٥٢٥م. على الأرجح. وبناءً على إشارات تدلّ على أن نجاشي الحبشة في الغزوة الأولى كان وثنياً، وكان في الثانية مسيحياً، اشتُبه في أن صاحب الغزوتين هو الملك «إلاّ أصبحه»، الذي تنصّر بعدما نذر أن يعتنق دين المسيح إذا آتاه نصراً في غزوته الأولى. ويُفهم من هذا أن ملوك الحبشة الذين تنصّروا في القرن الرابع، لم يمكثوا على النصرانية، وعادوا إليها في الربع الأول من القرن

(١) العسكري، أبو هلال: الأوائل، تحقيق محمد المصري ووليد قصّاب، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥، جـ ١، ص ٢٨. وكذلك الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ١٠٨.

(٢) Rodinson: op.cit., p. 31.

(٣) Devreesse: op.cit., p. 279.

السادس لدى احتدام حربهم مع اليمن، واشتداد حاجتهم إلى الدعم البيزنطي في هذه الحرب(١). ويظهر من الدراسات الحديثة التي استندت إلى نصوص النقوش الأثرية التي عثر عليها ريكمنس وفِلبي أن مواجهة الملك المتهوّد يوسف أسأر للغزوة الحبشية الأولى كانت مرنةً. ويُعتقد أنه عجز عن جمع حمير لمؤازرته فآثر المراوغة. وأيدت هذه الدراسات على نحو غير مباشر ما جاء في بعض المصادر العربية الإسلامية حول هذا الأمر. إذ يروي أبو هلال العسكري في «أوائله» سبب نشوب الصراع بقوله: «وكان لدوس - رجل من يهود نجران - ضيعة يخرج بنوه إليها ليلاً. فيُجرون فيها الماء أكثر مما يخصّها، فاجتمعت نصارى نجران فقتلوهم وطلبوا أباهم دوساً فأعجزهم... فسار حتى قدم على ذي نواس - وكان تهوّد - فشكا إليه ما أصيب به، فخرج إلى أهل نجران فحاصرهم، ثم عاهدهم، فلما تمكّن منهم، أوقع بهم وهم مغترّون، فلم يَنْجُ منهم إلا الشريد، فلحق بعضهم بالنجاشي ومعه الإنجيل قد أُحرق أكثره، فلما رآه ساءه، فكاتب ملك الروم بذلك، واستدعى من جهته سفناً يحمل فيها الرجال إلى اليمن»(٢). وأما عن مقاومة ذي نواس لهذه الغزوة الأولى، فقال أبو هلال: «وبلغ ذاك ذا نواس، فصنع مفاتيح كثيرة، فلما دنا منه جيش الحبشة أرسل إليهم بها وقال: هذه مفاتيح خزائن اليمن، فخذوا المال والأرض وأنا طوع لكم، فاطمأنّوا وتفرّقوا في المخاليف يجبون، فأرسل ذو نواس إلى المقاولة: إذا كان يوم كذا فاذبحوا كل ثور أسود فيكم، فعملوا الذي أراد، فقتلوهم، فلم يبق منهم إلاّ القليل»(٢). أما الطبري فاختلفت روايته في بعض التفاصيل لكنها لم تختلف في الجوهر إذ قال: «إن السفن لمّا قدمت على النجاشي من عند قيصر حمل جيشه فيها فخرجوا في ساحل المندب، قال: فلما سمع بهم ذو نواس كتب إلى المَقاوِل يدعوهم إلى مظاهرته وأن يكون أمرهم في محاربة الحبشة ودفعهم عن بلادهم واحداً. فأبوا وقالوا: يقاتل كل رجل عن مقولته وناحيته. فلما رأى ذلك

(١) Shahid: The Martyrs..., pp. 252 - 260.

(٢) الأوائل، جـ ١، ص ٢٨، ٢٩.

صنع مفاتيح كثيرة ثم حملها على عدة من الإبل وخرج حتى لقي جمعهم، فقال هذه مفاتيح خزائن اليمن قد جئتكم بها فلكم المال والأرض واستبقوا الرجال والذرية. فقال عظيمهم: أُكتب بذلك إلى الملك، فكتب إلى النجاشي، فكتب إليه يأمره بقبول ذلك منهم، فسار بهم ذو نواس حتى إذا دخل بهم صنعاء قال لعظيمهم: وَجِّه ثقات أصحابك في قبض هذه الخزائن، ففرَّق أصحابه في قبضها ودفع إليهم المفاتيح. وسَبقت كتبُ ذي نواس إلى كل ناحية أن اذبحوا كل ثور أسود في بلدكم، فقُتلت الحبشة فلم يبق منهم إلا الشريد»[1]. إن مقارنة هذه الرواية بخلاصة ما استنتجته بعض الدراسات الحديثة، تعزز الرأي أن المصادر العربية هي أجزل المصادر بالمعلومات عن قصة نجـران في هذه المرحلة[2]. إذ روى ديفريس أن النجاشي إلّا أصبحه انتصر في غزوته الأولى ثم تنصّر وأقام على حكم اليمن نائباً للملك، وأن ذا نواس تمالك قواه واستجمع أنصاره وعاود مقاتلة الحبشة، وأن شتاء ٥٢٢ ـ ٥٢٣م حال دون قيام النجاشي بحملة ثانية. ولذا اضطر نائب الملك إلى طلب نجدة المنذر ملك الحيرة. غير أنه مات، فاستعاد ذو نواس سيطرته على البلاد[3]. ويبدو أن النجاشي أقام نحواً من سبعة أشهر في اليمن بعد غزوته الأولى. فبنى كنائس عديدة وشجّع النصارى على الإقامة والعبادة الحرّة، وأخضع البلاد للجزية وجعل حاميات حبشية لتعضيد حكم نائبه وحراسة الكنائس، ثم عاد إلى الحبشة ومعه عدد من الأسرى والمناوئين لحكم الحبشة[4]، وكذلك معظم جيشه. وقد يكون إلّا أصبحه اطمأن إلى إحكام سيطرته على اليمن، أو قد يكون احتاج إلى جيشه في مكان آخر غير اليمن، فسحب معظم جنود[5]. ويُعتقد أن ذا نواس انسحب إلى الجبال تجنباً للقتال، حتى إذا لحظ انكفاء الاحتلال الحبشي إلى بعض حاميات على السواحل في الأشاعر وحضرموت ومُخا، وفي ظفار ونجران، هاجم

(١) الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ١٠٨.

(٢) Shahid: Byzantium in South Arabia..., p. 28.

(٣) Devreesse: op. cit., p. 280.

(٤) الصلوي: ص ٥٤.

(٥) Rodinson: op.cit., p. 31.

هذه المواقع فأحرق في ظفار العاصمة، الكنيسة الكبرى التي التجأ إليها مائتان وثمانون من الأحباش، فيما تولّى قائده شراحيل ذو يزأن مداهمة مرفأ مُخا، ثم اتّجه ذو نواس إلى نجران معقل النصارى الأكبر في اليمن، ومركز قوة حلفاء الحبشة والبيزنطيين، حيث قتل مقتلته الكبرى التي اشتُهرت في التاريخ [1]، باسم وقعة الأخدود[2].

ـ و ـ عزل ذي نواس

بدأت بيزنطة والحبشة الإعداد للغزوة الثانية إعداداً عسكرياً وسياسياً. كانت بيزنطة ترغب على ما يبدو في اعتماد طريق التجارة الشرقية عبر البحر الأحمر أو الجانب الغربي من جزيرة العرب بعد اضطراب طريق الفرات، ولم يكن هذا أمراً مضموناً مع بقاء اليمن في يد ملك يهودي معادٍ لبيزنطة. وكان الإعداد لحملة اليمن الحبشية يحتاج إلى تسكين مواقـع الصراع الأخـرى، خصوصاً في بادية الشام، وإلى محاولة عزل ذي نواس عن حلفائه المحتملين (ملوك الحيرة والفرس). وكان مؤتمر الرملة، جنوب شرق الحيرة، سنة ٥٢٤م. فرصة ممتازة لتحقيق هذين الغرضين. ولا شك أن هذا المؤتمر كان من أهم الحوادث في الملف الدبلوماسي للعلاقات البيزنطية العربية قبل ظهور الإسلام. ففي سنة ٥٢٣م. أوفد جستينوس الأول سفيره أبراهام (Abraham) بـن أفراسيوس (Euphrasius)، وهو خبير في الشؤون العربية، ليفاوض المنذر ملك الحيرة في شأن عقد صلح بين بيزنطة والفرس. وكان المنذر قد أغار قبل سنوات على أراضي الروم وأسر اثنين من كبراء بيزنطة هما تيموستراتوس (Timostratus) بن سيلفانوس (Sylvanus) ويوحنا بن لوقا. وأسفرت المهمة عن نجاح المفاوضات في وضع معاهدة سلام في شباط/ فبراير ٥٢٤م.، وفي إطلاق سراح الأسيرين البيزنطيين المرموقين لقاء فدية عظيمة، وفي تعهد المنذر أن يعامل المسيحيين

(١) Devreesse: op.cit., pp. 279, 280. وكذلك: Rodinson: op.cit., p. 31. والصلوي: ص ٢٣، ٢٦.

(٢) Shahid: The Martyrs of Najran....

اليعاقبة وغيرهم معاملة حسنة(١).

وفي أثناء مؤتمر الرملة، الذي حضره ممثلون لملك الفرس قباذ، حضر من اليمن مبعوث أرسله ذو نواس لحث ملك الحيرة والملك الفارسي على اجتثاث المسيحيين من أراضيهما. هل كان حضوره مصادفة، أم ان كلاً من بيزنطة وذي نواس كان عالماً بنيّة الآخر؟ لا ندري. لكن وصول المبعوث اليمني حوّل مجرى المؤتمر إلى نزاع دبلوماسي حول مستقبل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. كانت بيزنطة تستعد لإرسال سفنها عبر البحر الأحمر إلى الحبشة لمساعدتها في نقل جنودها في إنزال كبير للاستيلاء من جديد على حكم اليمن. وجاءت مساعدة غير منتظرة للموفد البيزنطي من مسيحيي الحيرة الذين كان مبعوث ذي نواس يحاول تحريض المنذر عليهم، فقام أحدهم، زيد بن أيوب، ليوبّخ المنذر على نزوعه إلى قبول مقترحات ملك اليمن اليهودي، وارتأت البعثة البيزنطية أن المجتمع المسيحي في الحيرة قادر على أداء مهمة بيضة القبّان في ترجيح إحدى الكفتين وردع المنذر عن التحالف مع ذي نواس. وكان تأييد بيزنطة لليعاقبة اليمنيين الذين مثّلهم في المؤتمر سمعان الأرشامي، صاحب الرسالة الشهيرة عن شهداء نجران، يؤدي هذا الغرض السياسي في المؤتمر. وقد يكون الإمبراطور البيزنطي الخلقيدوني جستينوس قد تأثر لقتل اليعاقبة في نجران، مع إنه لم يُحسن معاملتهم في إمبراطوريته، إلا أن حافزه الأول لا بد وأنه كان خوفه على مصالح الإمبراطورية من الضياع بسبب خروج حكم اليمن من أيدي حلفاء بيزنطة. هذه كانت أغراض البيزنطيين في مؤتمر الرملة.

أما ذو نواس، فعلى الرغم من أن استعادته للحكم في اليمن كانت تبدو مطلقة، إلاّ أن استقرار حكمه والولاء الديني الجديد الذي أنشأه، لم يكونا مضمونين. وفيما كان ذو نواس يتوقّع الدعم بطبيعة الحال من الحيرة، كانت الحيرة مصدر قلقه أيضاً، لأنها صدّرت إلى نجران والجزيرة العربية المسيحيين النساطرة ثم اليعاقبة. وكان القضاء على مسيحيي الحيرة ضرورياً لاستقرار حكمه. ولذا لم تكن دعوةُ ذي نواس المنذرَ إلى إبادة المسيحيين في مملكته

(١) Shahid: The Conference of Ramla..., p. 115.

دعوة موتورٍ متعصب، على ما جاء في الوثائق المسيحية المتعلقة بشهداء نجران، بل كانت دعوة حاكم بعيد النظر، يخوض صراعاً مصيرياً مع أعدائه(١). وقد حاول ذلك بحنكة ظاهرة. ففي بعض ما خاطب به ملك الفرس، أشار ذو نواس في الرسالة التي حملها مبعوثه، إلى الشمس على أنها عنصر مشترك في معتقدات الزرادشتيين واليهود. ومع أن الشمس لا مكان لها في دين اليهود، إلاّ أن المعنى السياسي للتلميح ليس خافياً. ولم يكن قباذ يجهل أن الفرس واليمنيين اليهود، وإن كانوا مختلفين في الإيمان، إلا أنهم يتّفقون في مناهضة العقيدة المسيحية، أو على الأقل الدولة البيزنطية التي تتّخذها ديناً رسمياً.

هل كانت دولة الفرس في حاجة إلى سلام مع بيزنطة في جبهة بادية الشام، أم ان إغراء الفدية التي دُفعت للإفراج عن المسؤولَين البيزنطيَّين كان شديداً، أم ان قباذ والمنذر كانا غافلين عن خطة بيزنطة لغزو اليمن وشيكاً؟ لقد تخلى المنذر وقباذ لسبب لا نعلمه عن ذي نواس وحقق أبراهام مبعوث بيزنطة أعظم مآثره الدبلوماسية في مؤتمر الرملة، فعقد صلحاً مع الفرس واستطاع الإفراج عن الأسيرين، ثم سجّل أن بيزنطة دافعت عن مسيحيي الحيرة رغم أن معظمهم نساطرة. وحال دون تحالف المنذر مع ذي نواس، ونجح بذلك في عزل الملك اليمني عن القوى الوحيدة المؤثرة التي كانت تستطيع نجدته. فلما عاد إلى القسطنطينية أقنع الإمبراطور جستينوس بقبول تحليله السياسي لاحتمالات تطور الوضع في الجزيرة. وهكذا كان الحال مناسباً لغزوة اليمن الثانية(٢).

- ز - الغزو الحبشي الثاني لليمن

«فخرج رجل من أهل نجران حتى قدم على ملك الحبشة. . . وأتاه بالإنجيل قد أحرقت النار بعضه، فقال له: الرجال عندي كثير، وليست عندي سفن، وأنا كاتب إلى قيصر في البعثة إليّ بسفن أحمل فيها الرجال. فكتب إلى

(١) Shahid: Ibid, pp. 115, 119, 120, 125, 127.

(٢) Shahid: Ibid, p. 130.

قيصر في ذلك وبعث إليه بالإنجيل المحرق فبعث إليه قيصر بسفن كثيرة»[1].
هكذا وصف الطبري مشروع الغزو البيزنطي الحبشي المشترك ومساهمة كل طرف فيه. لم يكن التفسير الديني مقبولاً في تسويغ التحالف بين مملكة مسيحية تعتنق المذهب اليعقوبي، هي الحبشة، وإمبراطورية تتخذ المذهب الخلقيدوني مذهباً رسمياً، بل تضطهد اليعاقبة. وقد تنبّه مونتغمري وات إلى هذا الالتباس فقال إن جستنيانوس، الذي كان أهم مستشاري جستينوس في السياسة الخارجية، ولم يكن قد اعتلى العرش بعد، وافق حتماً على غزو الحبشة لليمن على الرغم من عقيدته الخلقيدونية، ذلك أنه كان يفضل وجود اليعاقبة في اليمن، على وجود اليهود أو النساطرة المتصلين بالفرس[2].

وقد أيدت المصادر الأخرى وصف الطبري لمساهمات الحليفين البيزنطي والحبشي في غزوة اليمن الثانية، فلا بيزنطة كانت قادرة على إرسال العدد اللازم من الجنود، ولا الحبشة كانت تملك وسيلة الإنزال الكافية. ولذلك استُخدم أسطول بيزنطي في نقل الجنود الأحباش عبر البحر الأحمر من ضفته الغربية إلى ضفته الشرقية[3]. وحفظت لنا رواية استشهاد الحارث النجراني ثبتاً مهماً للسفن التي استُخدمت في الإنزال: خمس عشرة من أَيلة، عشرون من القلزم، سبع من يوتابِه، اثنتان من بِرنيس (Berenice جنوبي الشاطىء المصري المطل على البحر الأحمر)، سبع من فَرسان (Farsan: جنوبي البحر الأحمر)، تسع من إنديكه (Indice: في إريترية على الأرجح)، أي ما مجموعه ستون سفينة. وكان معظم السفن بيزنطي، وبعضها استؤجر من بعض التجّار، أما النجاشي فأضاف إلى هذا الأسطول عشر سفن بناها لهذه المهمة[4].

ولا تكتمل صورة الغزو الحبشي لولا المراجع الإسلامية في روايتها المعروفة. فيقول أبو هلال العسكري: «وبلغ النجاشيَ ذلك، فجهّز إليهم سبعين

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ١٠٦.
(٢) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca, p. 12.
(٣) Shahid: Byzantium in South Arabia, p. 25.
(٤) Shahid: The Conference of Ramla, p. 129. وكذلك: Rodinson: op.cit., p. 32.

ألفاً عليهم أبرهة وتركي بن حزام وأمرهم ألّا يقبلوا صلحاً [وفي ذلك تلميح إلى الصلح الذي خُدع به الأحباش في غزوتهم الأولى]، فعلم ذو نواس أنه لا قبل له بهم فركب حتى أتى البحر، فأقحم فرسه فيه حتى غرق، وملكت الحبشة اليمن»[1]. وجاء في سيرة ابن هشام: «فقدم دوس على النجاشي بكتاب قيصر، فبعث معه سبعين ألفاً من الحبشة، وأمّر عليهم رجلاً منهم يُقال له أرياط، ومعه في جنده الأشرم، فركب أرياط البحر حتى نزل بساحل اليمن ومعه دوس ذو ثعلبان، وسار إليه ذو نواس في حِمْيَر، ومَن أطاعه من قبائل اليمن، فلما التقوا انهزم ذو نواس وأصحابه، فلما رأى ذو نواس ما نزل به وبقومه وجّه فرسه في البحر، ثم ضربه فدخل به فخاض به ضحضاح البحر، حتى أفضى به إلى غمرِه فأدخله فيه وكان آخر العهد به. ودخل أرياط اليمن فملكها»[2]. وروى الأندلسي رواية شبيهة[3]. وجاء في محبّر ابن حبيب عن ذي نواس: «وبسببه جاءت الحبشة إلى اليمن فغلبت عليها لما فعل بالنصارى. وإن ذا نواس لمّا واقع الحبشة ففضّوا جيشه، اعترض بفرسه البحر فغرق خوفاً من أن يؤسر، فكان آخر العهد به»[4]. أما الأزرقي فقال: «فلما قدم [دوس] على النجاشي بعث معه رجلاً من الحبشة يقال له أرياط وقال: إن دخلت اليمن فاقتل ثلث رجالها وأخرِب ثلث بلادها، فلما دخلوا أرض اليمن تناوشوا شيئاً من قتال ثم ظهر عليهم أرياط وخرج زرعة ذو نواس على فرسه فاستعرض به البحر حتى لجج به فماتا في البحر وكان آخر العهد به، فدخلها أرياط»[5]. ولعل أدق ما جاء في المصادر العربية عن هذه الوقعة ما رواه الطبري إذ قال: «فلما قدم دوس ذو ثعلبان بكتاب قيصر على النجاشي صاحب الحبشة بعث معه سبعين ألفاً من الحبشة وأمّر عليهم رجلاً منهم من أهل الحبشة يقال له أرياط وعهد إليه إن أنت ظهرتَ عليهم فاقتل

(١) الأوائل، جـ١، ص ٢٩.
(٢) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ٣٦، ٣٧.
(٣) الأندلسي: نشوة... ص ١٥٦.
(٤) المحبّر، ص ٣٦٨.
(٥) الأزرقي، محمد بن عبد الله: أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، ف. فستنفلد، غوتنغن، ١٨٥٨، ص ٨٦.

ثلث رجالهم وأخرب ثلث بلادهم واسبِ ثلث نسائهم وأبنائهم، فخرج أرياط ومعه جنوده. وفي جنوده أبرهة الأشرم، فركب البحر ومعه دوس ذو ثعلبان حتى نزلوا بساحل اليمن، وسمع بهم ذو نواس، فجمع إليه حمير ومَن أطاعه من قبائل اليمن، فاجتمعوا إليه على اختلافٍ وتفرقٍ لانقطاع المدة وحلول البلاء والنقمة، فلم يكن له حرب، غير أنه ناوش ذو نواس شيئاً من قتال ثم انهزموا، ودخلها أرياط بجموعه، فلما رأى ذو نواس ما رأى مما نزل به وبقومه وجّه فرسه إلى البحر ثم ضربه فدخل فيه فخاض به ضحضاح البحر حتى أفضى به إلى غمره فأقحمه فيه فكان آخر العهد به»(١).

ويتضح من الرواية العربية أمران مهمّان، تلمّح إليهما المصادر تلميحاً وينفرد الطبري بالتصريح بهما، وهما: أن الحميريين كانوا على خلاف فيما بينهم وتَفَرّق، فلم يخوضوا الحرب مع ذي نواس مجتمعين. وهذا يفسّر الأمر الثاني وهو أن القتال لم يكن شديداً وأن الحبشة انتصرت على ما يبدو بسهولة. ولعل في شعور ذي نواس بالخذلان مرتين، مرةً حين استنجد الحيرة والفرس فلم ينجدوه، ومرة حين أخفق في جمع كلمة حمير في قتال الأحباش، تفسيراً لبقية ما جاء في المأثورات العربية من قصة ذات سمة أسطورية، أن ذا نواس أغرق نفسه يأساً بعدما رأى خسران المقاومة التي حاول تنظيمها ضد الاحتلال الحبشي سنوات.

ـ حـ ـ استيلاء أبرهة على الحكم

يروي بروكوبيوس (Procopius) المؤرخ البيزنطي (حوالي ٥٠٠ ـ ٥٦٥م.) رواية دقيقة لاستيلاء أبرهة الأشرم على حكم اليمن يقول فيها: «في الجيش الحبشي، كان كثير من العبيد وجميع الراغبين في السلوك مسلكاً غير قانوني، لا يرغبون في اتّباع الملك على الإطلاق. وإذ تُركوا هناك، مَكثوا رغبةً في الاستيلاء على أرض الحميريين، لأنها غنية جداً. وبعد زمن قصير تمرد هذا الرُعاع مع آخرين على إسِمِفايوس [Esimiphaios : السُمَيْفع] وحبسوه في إحدى قلاع تلك البلاد وعيّنوا ملكاً آخر على الحميريين اسمه أبراموس. وكان أبراموس

(١) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص١٠٦، ١٠٧.

هذا في الحق مسيحياً، لكنه كان عبداً لمواطن روماني [بيزنطي] في مدينة حبشيّة، أدوليس، كان يقيم هناك لأجل تجارته في البحر. فلما سمع هِلّستيايوس [Hellestheaios : إلاّ أَصْبِحه]، أراد حقاً أن يعاقب أبراموس والمتمردين على معاملتهم لإسِمِفايوس، فأرسل جيشاً من ٣٠٠٠ رجل إليهم وواحداً من أقاربه، حاكماً. ولما أعرض جنود هذا الجيش عن أداء مهمتهم ورفضوا العودة إلى بلادهم ورغبوا في البقاء في هذه البلاد الغنيّة، بدأوا التفاوض مع أبراموس، في غفلة من الحاكم، واتفقوا مع الأخصام. ولما انصرفوا إلى العمل قتلوا الحاكم والتحقوا بجيش العدو وظلّوا معه. وغضب هِلّستيايوس كثيراً فأرسل جيشاً آخر إليهم، وقاتل هذا الجيش جماعة أبراموس، ولكن بعدما لحقت به هزيمة ماحقة في المعركة عاد إلى بلاده على الفور. ولم يرسل الملك الحبشي، بسبب خوفه أي حملة على أبراموس. فلما مات هِلّستيايوس رضي أبراموس أن يدفع جزية للملك الذي خلفه على عرش الأحباش، وبذلك ضمن لنفسه حكماً شرعياً». ويستند سميث إلى هذا وإلى وثائق حبشية عن تاريخ موت الملك هِلّستيايوس، أي إلاّ أصبِحه، ليخلص إلى أن الاعتراف بحكم أبرهة حدث بين السنتين ٥٣٥ و٥٤٠م(١). وأما ادّعاء أبرهة مُلكَ اليمن فيرجّح سميث حدوثه في سنة ٥٣٣م.(٢). وتلقي بعض التواريخ ضوءًا على السميفع أشوع، الذي نصّبه الأحباش ملكاً على اليمن بعد الغزو، فتشير إلى احتمال كونه يهودياً يمنياً اعتنق المسيحية وانحاز إلى الحبشة(٣). وهذا الأمر يذكّرنا بسلفه ذي نواس الذي قيل إنه كان مسيحياً وتهوّد، وكان لتهوّده حافز سياسي. ولعل هذا الأسلوب في الانحياز السياسي إلى فريق دون آخر، شاع بين الأسر الحاكمة في اليمن، في تلك الحقبة.

غير أن المصادر التاريخية ظلت غامضة في مسألة لا تزال تنتظر الحل

(١) Procopius, translated by H.B. Dewing, Loeb Classical Library, Cambridge and London, 1979, vol. I, pp 189, 191. وانظر كذلك Smith: op.cit., pp. 431, 432.

(٢) Smith: ibid., p 451.

(٣) Rodinson: op.cit., p. 32.

الحاسم. وهي أن اسم الملك الذي عينه إلاّ اصبحه على اليمن هو ابرام، فيما تشير الأدلة الأثرية والتواريخ غير الكنسيّة إلى ان ابرهة (ابرام) تولّى الحكم بعد السميفع أشوع. وثمة احتمال لتفسير هذا التضارب استناداً إلى رواية استشهاد الحارث النجراني. فقد جاء في الرواية أن السميفع اختار اسم أبرام للمعمودية، وهذا الأمر التبس على المؤرخين لذلك العصر، فجعلوا ابرهة هو اول حاكم لليمن بعد غزوة الأحباش[1].

وتنشأ بسبب المصادر العربية وروايتها لحكم الأحباش في اليمن مشكلة اخرى هي انها تجعل اسم اول ملك حبشي ارياط، مع أن اسم السميفع أشوع ليس مغفلاً في هذه المصادر. ولما كان أبرهة قد انتزع إمرة الأحباش من ارياط، فإننا نصبح إذّاك أمام شخصين في منصب واحد: السميفع وارياط، وكلاهما ازيح من هذا المنصب ليحل أبرهة محله. غير أن التدقيق في المصادر العربية قد يوحي بتفسير لهذا التناقض الظاهري. إذ يقول أبو هلال العسكري: «ونزل أبرهة صنعاء في قصر غُمدان، فكتب إليه النجاشي: مَن نزل منزل الملوك تجبّر»[2]. فلو كان ذاك في معرض قتل ابرهة ارياطَ لفُسّر عل أن النجاشي أراد أن يستنكر اغتصاب أبرهة المُلك من أرياط. لكن الموقع الذي جاءت فيه هذه العبارة، بعد موت ذي نواس، لا يوحي إلاّ ان ابرهة قائد عسكري نزل في قصر للملوك. ومن المنطقي أن يكون النجاشي قد استنكر هذا الطموح لدى أحد ضبّاطه، إذا كان الملك الحبشي يرغب في اصطناع ملكٍ يمني، أو إذا كان قد اختار فعلاً أحد الأمراء اليمنيين لاصطناعه ملكاً. ولذا فثمة احتمال أن يكون ارياط وابرهة كلاهما «أمراء» على الجيش الحبشي، في بلاد يحكمها «ملك» هو السميفع. وهذا الاحتمال يؤيده قول ابن هشام: «فلما بلغَ النجاشيَ [قتلُ أبرهة لأرياط] غضب غضباً شديداً وقال: عدا على أميري فقتله بغير امري»[3]، والأمير عند المسلمين غالباً ما يكون قائداً عسكرياً. وتستخدم مصادر إسلامية أخرى

(1) Shahid: Byzantium in South Arabia, pp. 34, 35.

(2) الأوائل، جـ ١، ص ٢٩.

(3) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٢.

كلمة المُلك، في الإشارة إلى ارياط وابرهة، لكنه مُلك الحبشة في اليمن وليس مُلك اليمن. وقد يعني هذا إمرة الجيش الحبشي في اليمن. إذ يقول الأزرقي: «لمّا ظهرت الحبشة على أرض اليمن كان مُلكهم إلى ارياط وابرهة. وكان أرياط فوق أبرهة». وهذه العبارة ترجّح استخدامَ كلمة المُلك هنا للإعراب عن الإمرة العسكرية، بخاصة إذا لاحظنا أن الأزرقي في بقية روايته يشدّد على أن الصراع بين الرجلين كان صراعاً على إمرة الجنود الأحباش وحدها، إذ يقول: «فأقام ارياط باليمن سنتين في سلطانه لا ينازعه أحد، ثم نازعه أبرهة الحبشي المُلك، وكان في جند من الحبشة، فانحاز إلى كل واحد منهما من الحبشة طائفة، ثم صار أحدهما إلى الأخر، فكان ارياط يكون بصنعاء ومخاليفها، وكان أبرهة يكون بالجَنْد ومخاليفها، فلما تقارب الناس ودنا بعضهم من بعض لرسل أبرهة إلى ارياط: إنك لا تصنع بأن تَلقى الحبشةُ بعضهم ببعض فتُفنيها بيننا»[1]... ثم باقي قصة أبرهة وقتله ارياطَ وانفراده بإمرة الجيش الحبشي. ولعل هذا حدث بعد الغزوة بسنتين، على ما قال الأزرقي، فيما يكون استيلاء أبرهة على عرش اليمن، لا على إمرة الجنود الأحباش، في مرحلة تالية، على ما سلف.

ـ ط ـ ولاء أبرهة لبيزنطة

كان استيلاء أبرهة على الحكم في اليمن مسألة مهمة في نظر بيزنطة، لأن ولاء الحكام الجدد في اليمن هو الذي يفضي إلى الحكم بنجاح الجهد البيزنطي الذي بُذل في الغزوة، أو فشله. كان ولاء ابرهة للحبشة مهماً لملك اكسوم من أجل توسيع ملكه وتحسين موقعه لدى القسطنطينية. اما ولاؤه لبيزنطة فكان ذا أبعاد دولية اوسع لانه يعني أن البيزنطيين حققوا غرضهم المنشود وهو السيطرة على المدخل الجنوبي إلى البحر الأحمر. وقد نجح أبرهة في الاستقلال، لكنه لم يكن محايداً في الصراع الدولي. فعلى رغم تمرّده على ملك الحبشة وحصوله على الاعتراف بحكمه بعد استرضائه النجاشي، وهو استرضاء معنوي لانه كان يعرف أن الحبشة لم تكن تملك على اية حال وسيلة لسلوك آخر معه، ظل أبرهة ضمن المعسكر البيزنطي، واقام لهذا المعسكر حكماً حليفاً جعل

(1) الأزرقي: ص ٨٧.

البحر الأحمر يبدو عقوداً بحيرة مسيحية(١). ولعل أبرهة وجد في حساباته السياسية أنه قادر على الاستقلال عن الائتمار بأوامر النجاشي، لكنه كان يحتاج لضمان هذا الاستقلال إلى التحالف مع بيزنطة. وبيزنطة بحاجة إليه ضمن مشروعها الذي أعدت له طويلاً من أجل التحكّم بمداخل البحر الأحمر ومخارجه. والتحالف مع بيزنطة قد يضمن له نوعاً ما، أن تحول القسطنطينية دون محاربة مملكة أكسوم له. وعلى الرغم من سلطان بيزنطة العظيم، فهي بعيدة عنه. والتحالف معها يتيح له استقلالاً أكبر من الاستقلال الذي يتيحه التحالف مع الحبشة القريبة. وإذا كان يُفترض أن أبرهة قد حسب هذه الحسابات السياسية، فإن لولائه لبيزنطة جذوراً في نفسه اكتسبها منذ أن كان عبداً لتاجر رومي في مدينة أدوليس كما قيل. وهذه الجذور تسهّل ولاءه السياسي لبيزنطة وولاءه العقائدي للمذهب البيزنطي الرسمي، المذهب الخلقيدوني. ومع أن الأحباش كانوا على المذهب اليعقوبي، مذهب القائلين بالطبيعة الواحدة في المسيح، إلا أن أبرهة مال في اليمن إلى المذهب الخلقيدوني على ما يُعتقد، وهذا يرمز إلى تولية وجهه صوب بيزنطة بدلاً من الحبشة. وقد كان الأسقف الذي تولّى رآسة الكنيسة اليمنيّة في عهد أبرهة خلقيدونياً، وليس مستغرباً أن هذا الأسقف غريغنتيوس (Gregentius) لا ذكر له بين القديسين في سجلات الكنيسة الحبشية اليعقوبية(٢).

وقد روى بروكوبيوس ما قد يوحي أن بيزنطة لم تكن في الأصل لتعارض خلع السميفع أشوع عن حكم اليمن، ولعلها أكبرت ذلك في أبرهة سراً، إذ يقول: «في الزمن الذي كان فيه هِلَستيايوس ملكاً على الحبشة وإسيمفايوس ملكاً على الحميريين، أوفد الإمبراطور جوستنيانوس [سنة ٥٢٩م.] سفيره جوليانس (Julianus) ليسألهما أن يتّفقا مع الروم، بسبب الإيمان المشترك، على محاربة

(١) Shahid: Byzantium in South Arabia, p. 25.

(٢) Procopius: op.cit., vol.I, p. 191. وانظر Shahid: Byzantium in South Arabia, pp. 27, 32, 91. وكذلك Smith: op.cit., p. 462. وانظر أيضاً: Simon, R: L'Inscription RY.506 et la pré-histoire de la Mecque, Acta Orientalia, (Hungaria), XX (1967), p. 330.

الفرس. فالأحباش بشرائهم الحرير (البتاكّسا) من الهنود وإعادة بيعه للروم يكتسبون ثروة كبيرة، ولا يستفيد الروم إلاّ في أنهم يكفّون عن الاضطرار إلى دفع جزء من أموالهم إلى عدوّهم... واقترح كذلك على الحميريين أن يعيدوا تنصيب الهارب قيس عاملاً على مَعَدّ، وأن يغزوا الأرض الفارسية بجيش كبير من الحميريين أنفسهم والعرب من مَعَدّ. وكان قيس هذا... بارعاً في الحروب، لكنه بعد قتله أحد أقارب إسمفايوس هرب إلى نواحٍ مقفرة من الناس. وقَبِلَ كلّ من الملكين [الحبشي واليمني] الطلب وتعهد القيام به وصرف السفير [البيزنطي]، لكن أياً منهما لم يلزم وعوده. فالأحباش ما كان يمكنهم شراء الحرير من الهنود مباشرة، لأن التجار الفرس كانوا في المعتاد يشترون كل الحمولة، إذ يمكثون في الموانيء حيث تصل البواخر الهندية أولاً... والحميريون أيضاً ارتأوا أن مهمتهم [لو شنّوا الهجوم المقترح على الفرس، ستكون] صعبة إذ كانوا سيجتازون بقاعاً صحراوية شاسعة ويحتاجون إلى وقت طويل لشن حملة على رجال يَفضُلونهم كثيراً في القتال».

وبذا يتّضح أن السميفع لم يكن يقضي حاجة بيزنطة، التي استثمرت أموالاً طائلة لغزو اليمن. فإذا أُضيف إلى هذا انقلاب أبرهة على السميفع، ثم انقلابه من الولاء للحبشة إلى الولاء لبيزنطة، فإن ابتهاج بيزنطة سراً لحلول أبرهة محل السميفع يصبح موفور الأسباب. على أن المصلحة هي أفضل ضمان للتحالف. فأبرهة نفسه الذي كان رجل بيزنطة في أحداث الغزوة الحبشية الثانية لليمن، لم يعد يخشى التدخل الحبشي، بعدما فشل هذا التدخل مرتين في إزاحته. ولذا لم يعد شديد الحاجة إلى إسناد بيزنطي، فأضحى قادراً على تعزيز استقلاله. ويقول بروكوبيوس في ذلك: «حتى أبراموس، حين ضمن استقرار حكمه تماماً فيما بعد، وعلى رغم أنه كثيراً ما وعد الإمبراطور جوستنيانوس باجتياح أراضي الفرس، إلا أنه بدأ في مرة فقط هذه الحملة ثم انسحب فوراً»(١). ولا شك في أن بيزنطة التي رأت إحجام حلفائها واحداً بعد الآخر عن

(١) Procopius: op.cit., pp. 193 - 195. وانظر أيضاً Smith: ibid., p. 427. وكذلك Rodinson: op.cit., p. 32. و Simon: L'Inscription ..., p. 329.

المضي إلى آخر المدى في تنفيذ مآربها، اضطرت إلى الاكتفاء من أبرهة بأنه أخرج اليمن من قبضة الفرس. ولم يكن هذا بالأمر السهل ولا المكسب الضئيل.

وقد أبدى أبرهة ولا شك في كثير من الأحيان مسلكاً سياسياً وعسكرياً يخدم مصالح بيزنطة، مثل محاولته غزو مكة (وسيكون لهذه الغزوة باب في الجزء الثالث من هذا الفصل)، إلّا أن حوافزه الخاصة ربّما كانت تفسّر هذا المسلك، أكثر مما يفسره التحالف مع بيزنطة، ولذا كان يمكن له أن يستقبل في بعض الأوقات مجموعة من السفراء بينهم سفير لملك الفرس، وسفير آخر للمنذر ملك الحيرة[1]، عدوّي حليفه البيزنطي. وقد التقت مصلحة بيزنطة بمصلحة أبرهة لأن كليهما كان يريد الاستيلاء على طرق مكة التي كان الإيلاف على ما يبدو قد بدأ يستغلّها بنجاح يحرّك المطامع.

- ي - ثورة سيف بن ذي يزن

زال مُلك الحبشة عن اليمن بُعَيد سنة ٥٧٢م.، بعدما مَلك مسروق بن أبرهة ثلاث سنوات، وسَلَفه وأخوه غير الشقيق يكسوم بن أبرهة سنتين. وهذا يعني أن أبرهة مات قبيل سنة ٥٧٠م.[2]. واتّبع خليفتا أبرهة سياسة أشد معاداة للفرس. وكان جستينوس الثاني يحاول أن يتخطى الفرس للحصول على الحرير، من طريق بريّة آسيوية شمال الأراضي الفارسية، ويسعى إلى السيطرة على مناطق توفّر له مقاتلين مرتزقة. وكان ساعد الترك قد أخذ يشتد في أواسط آسية، فعقد معهم كسرى أنوشروان تحالفاً فقضى الفرس والترك على مملكة الهياطلة التي حكمت تركستان شرق فارس وبلاد الأفغان، واقتسم الحليفان المملكة المهزومة. وفي سنتي ٥٦٧و٥٦٨م. تبادل جستينوس الثاني وخاقان الترك الغربيين السفراء. وكان الخاقان يريد بيع الحرير إلى بيزنطة مباشرة متخطّياً حليفه الفارسي. لكن كسرى رفض أي تسوية أو اتفاق في هذا الشأن، فتحالف

(1) Trimingham: Christianity among...., p. 301.

(2) Smith: op.cit., p. 434.

الترك مع البيزنطيين، وأعلن جستينوس الحرب على الفرس سنة ٥٧٢م.[1].

في هذه الأثناء كان الفرس في جنوب الجزيرة العربية يشنّون هجومهم لاسترداد اليمن من أيدي الأحباش. ويتفق تاريخ إعلان جستينوس الحرب مع ما ذكرته المصادر الإسلامية، في تعيين موعد دقيق للثورة التي أزالت حكم الأحباش. فالمصادر الإسلامية تشير إلى أن الفرس أنجدوا سيف بن ذي يزن وأنصاره في عهد مسروق، الذي بدأ في رأي البعض سنة ٥٧٢م. وانتهى في سنة ٥٧٥م. بالهزيمة. وتروي هذه المصادر قصة سيف، فيقول ابن هشام: «فلما طال البلاء على أهل اليمن، خرج سيف بن ذي يزن الحميري، وكان يكنى بأبي مُرّة، حتى قدم على قيصر ملك الروم. فشكا إليه ما هم فيه، وسأله أن يخرجهم عنه ويليهم هو، ويبعث إليهم من شاء من الروم، فيكون له ملك اليمن، فلم يُشكِه. فخرج حتى أتى النعمان بن المنذر وهو عامل كسرى على الحيرة وما يليها من أرض العراق، فشكا إليه أمر الحبشة، فقال له النعمان: إن لي على كسرى وفادة في كل عام، فأقم حتى يكون ذلك، ففعل. ثم خرج معه فأدخله على كسرى... ثم قال له [سيف]: أيها الملك غلبتنا على بلادنا الأغربة... فجئتُك لتنصرني ويكون ملك بلادي لك... فجمع كسرى مرازبته فقال لهم: ماذا ترون في أمر هذا الرجل وما جاء له؟ فقال قائل: أيها الملك، إن في سجونك رجالاً قد حبستهم للقتل، فلو أنك بعثتهم معه، فإن يهلكوا كان ذلك الذي أردت بهم، وإن ظفروا كان مُلكاً ازددته، فبعث معه كسرى مَن كان في سجونه وكانوا ثمانمائة رجل... فخرجوا في ثمانِ سفائن، فغرقت سفينتان ووصل إلى ساحل عدن ست سفائن، فجمع سيفٌ إلى وهرز مَن استطاع من قومه، وقال له: رجلي مع رجلك حتى نموت جميعاً أو نظفر جميعاً. قال له وهرز: أنصفت. وخرج إليه مسروق بن أبرهة ملك اليمن وجمع إليه جنده فأرسل إليهم وهرز ابناً له ليقاتلهم فيختبر قتالهم، فقُتل ابن وهرز، فزاده ذلك حنقاً عليهم»... وبقية القصة حتى انهزام الحبشة ودخول وهرز صنعاء. وروى

(1) Rodinson: op.cit., p. 33.

الأندلسي في نشوة الطرب رواية مماثلة لا تناقض هذه في شيء[1]. أما المسعودي فروى القصة ذاتها لكنه جعل معديكرب بن سيف بن ذي يزن محلّ والده[2]. إلا أن جوهر الأمر لم يتبدّل. وروى الطبري رواية تكاد تطابق رواية ابن هشام في العبارات والكلمات، إلا في قول ابن هشام: «فجمع سيفُ إلى وهرز مَن استطاع من قومه»، فجاء عند الطبري: «قال وهرز لسيف ما عندك، قال ما شئت من رجل عربي وفرس عربي»[3]، وهو ما عبّر عنه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني بقوله: «وجعلت أمداد العرب تثوب إلى سيف»[4]، مما يدلّ على أن الحبشة لم يخرجوا من اليمن بفعل ستمائة فارسي، بل كان خروجهم بفعل أمداد عربية اجتمعت حول سيف. ولا يُستبعد أن يكون هذا الرجل الذي حوّلته روايات العرب إلى أسطورة، قد استطاع فعلاً أن يجمع حوله من العرب ما لم يستطع أن يجمعه ذو نواس.

بقي أن نضيف بعضاً من التفاصيل المهمة التي وردت على الروايات العربية لثورة ابن ذي يزن، ومنها أن مسروقاً بن أبرهة آخر الملوك الأحباش قد مات في القتال مع العرب والفرس، وهذا إذا صحّ قد يجعل المعركة في سنة ٥٧٥م.[5] ومنها أيضاً أن مسروقاً كان ابن ريحانة امرأة ذي يزن أم سيف[6]. وقد يعني هذا أن أبرهة حين ملك اليمن اتخذ من إحدى زوجات الأعيان المهزومين زوجة له، فكان لهذا حصة في الخصومات السياسية، بخاصة إذا صحّ أن سيفاً كان يهودياً، مثل ذي نواس، على ما ذكره أبو الفرج، إذ قال: «فخرج سيف إلى قيصر ملك الروم، فكلّمه أن ينصره على الحبشة فأبى وقال: الحبشة على ديني ودين أهل مملكتي، وأنتم على دين اليهود»[7]. والملمح شهيد إلى أن اسم سيف

(١) سيرة ابن هشام: جـ١، ص٦٥ وما بعد. والأندلسي: نشوة... ص١٦٠ ـ ١٦٢.
(٢) المسعودي: جـ٢، ص٢٠٣ ـ ٢٠٨.
(٣) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص١١٥ ـ ١١٨.
(٤) الأصفهاني، أبو الفرج: الأغاني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، جـ١٧، ص٣٠٩.
(٥) سيرة ابن هشام: جـ١، ص٦٧. والطبري: التاريخ، جـ٢، ص١١٧.
(٦) الأغاني، جـ١٧، ص٣٠٧.
(٧) الأغاني، جـ١٧، ص٣٠٨. وفي شأن اسم سيف انظر Shahid: The Martyrs... p. 261.

لا سابق له في المأثورات العربية، ولعله مجتزأ من اسم يوسف اليهودي، الذي تُشدَّد الكسرة على السين فيه. وقد تكون ثمة علاقة نسب بين سيف بن ذي يزن وشراحيل ذو يزأن الذي قاد جنود يوسف ذي نواس، على ما جاء في باب الغزو الحبشي الأول لليمن، فيما سلف.

ـ ك ـ حكم الفرس لليمن

على الرغم من أن بعض الشواهد تدلّ على أن بيزنطة لم تُفلح تماماً في تحقيق مآربها التجارية للسيطرة على مدخل آمن إلى المحيط الهندي يغنيها عن الوساطة التجارية الفارسية أو القرشيّة، خلال حكم الأحباش لليمن، بخاصة فيما يخصّ تجارة الحرير الشرقي، فإن خسرانها الحليف الحبشي في اليمن كان ضربة قوية لمصالحها، لأن أبرهة وولديه ضمنا لبيزنطة على الأقل إبعاد النفوذ الفارسي الذي عاد بثورة سيف بن ذي يزن. وقد أدى هذا الأمر ولا ريب إلى مصاعب إضافية للبيزنطيين في البحر الأحمر ولحلفائهم الأحباش في المحيط الهندي. ولا بد أنه ترتب على هذا أن بيزنطة أصبحت ابتداء من سبعينات القرن السادس أشد اضطراراً إلى الاعتماد على قوافل التجارة المكيّة في التجارة الشرقية.

وقد روى الطبري تسلسل أحداث حكم الفرس لليمن الذي امتد تقريباً من سنة ٥٧٥م. حتى ظهور الإسلام، فقال عن وهرز: «فلما ملك اليمن ونفى عنها الحبشة كتب إلى كسرى: إني قد ضبطت لك اليمن وأخرجت مَن كان بها من الحبشة، وبَعَث إليه بالأموال. فكتب إليه كسرى يأمره أن يُملّك سيف بن ذي يزن على اليمن وأرضها، وفرض كسرى على سيف بن ذي يزن جزية وخرجاً يؤدّيه إليه في كل عام معلوم يُبعث إليه في كل عام. وكتب إلى وهرز أن ينصرف إليه، فانصرف وهرز، وملك سيف بن ذي يزن على اليمن، وكان أبوه ذو يزن من ملوك اليمن». ولم يقل الطبري كم سنة امتد حكم سيف، لكن الأحباش على ما يبدو قتلوا الملك اليمني الجديد بعد مدة، فعاد وهرز إلى اليمن ومعه أمر من كسرى أن يقتل الأحباش. فيقول الطبري: «أقبل وهرز حتى دخل اليمن

فنعل ذلك، لم يترك بها حبشياً إلا قتله ثم كتب إلى كسرى بذلك، فأمّره كسرى عليها، فكان عليها وكان يجبيها إلى كسرى حتى هلك، وأمّر كسرى بعده ابنه المرزبان بن وهرز فكان عليها حتى هلك، فأمّر بعده البينجان بن المرزبان بن وهرز حتى هلك، ثم أمّر كسرى بعده خُرّخُسره بن البينجان بن المرزبان بن وهرز فكان عليها، ثم إن كسرى غضب عليه». ويروي الطبري في موضع آخر سبب غضب كسرى على خُرّخُسره فيقول: «وكان للمروزان [أي البينجان] ابنان احدهما تعجبه العربية ويروي الشعر يُقال له خُرّخُسره والآخر يتكلم بالفارسية ويتدهقن، فاستخلف المروزان ابنه خُرّخسره وكان أحب ولده إليه على اليمن وسار حتى إذا كان في بعض بلاد العرب هلك... ثم بلغ كسرى تعرّب خرّخسره وروايته الشعر وتأديه بأدب العرب فعزله وولّى باذان [أخاه]، وهو آخر من قدم اليمن من ولاة العجم»(1). ويُعتقد، استدلالاً بعدد الجنود الفرس الذين يروى أنهم ساهموا في إنهاء حكم الحبشة لليمن (على رغم أن الروايات في المعتاد تميل إلى المبالغة في زيادة الأعداد لا تقليلها)، أنّ حكم الفرس كان صورياً ورمزياً، وأنه اقتصر على صنعاء وما والاها. أما المواضع الأخرى في الأقاليم فكان حكمها لأبناء الأسر المالكة قديماً والأذواء والأقيال(2). وهذا قد يفسّر سهولة التلقّب بلقب المُلك هناك في تلك الحقبة.

ويلاحظ بمقارنة احتفال المصادر العربية بحكم سيف بن ذي يزن وروايتها قصص وفود العرب إليه وتهليلها له، وعدم احتفالها بحكم الفرس، أن الحكم الفارسي غير المباشر لليمن، على الرغم من وطأته الخفيفة على مايبدو، إذا ما شُبّه بالغزو الحبشي، لم يكن مما يتمنّاه العرب، فلم يعربوا عن ترحيبهم به في أي من المأثورات، مثلما أعربوا عن ابتهاجهم لحكم سيف. وقد حيكت أساطير عن بطولة سيف ومآثره. وقوّلوا أمية بن أبي الصلت شعراً في حضرته، لا شك في أنه منحول، إذ يروي الأصفهاني أن ابن أبي الصلت قال لسيف وهو «بين يديه»:

(1) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص١١٧، ١٢١، ١٥٧.
(2) جواد علي: جـ٣، ص٥٣٠.

أتى هِرَقْلَ وقد شالت نعامته ... فلم يجد عنده النصرَ الذي سالا(1)

ذلك أن العرب سمّت الأباطرة البيزنطيين هراقلة، على اسم الإمبراطور الذي تسنّم التاج الإمبراطوري سنة ٦١٠م، ولم يكن هرقل معاصراً لسيف. ولذا يمكن أن يكون الشعر منحولاً، وُضع بعد الحادثة بزمن طويل لتجميل قصة سيف وتعظيم أسطورته، أو ان امية قاله فعلاً، ولكن بعد سنوات، ولم يُلقه «بين يديه». وفي اية حال فإن هذا يدلّنا على نزوع عدد من الإخباريين الى الاستزادة في قصة سيف. فروى الأزرقي والطبري وغيرهما ان عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جد الرسول كان في الوفود العربية التي وفدت على سيف. وهذا أمرٌ ليس ممكناً فقط، بل انه مرجّحٌ، لما كان لمكة من مصالح تجارية وسياسية مع اليمن، بخاصة بعد محاولة ابرهة هدم الكعبة، ومواجهة عبد المطّلب له، ولمّا يكن قد مضى على ذلك سنوات طويلة. وكان مرجّحاً ان ترحّب مكة بأحداث اليمن وان يسعى سادتها إلى عقد آصرة التحالف مع الحكم الجديد. لكن ما روي عن الحديث الذي جرى بين الرجلين في هذا الاجتماع، وتنبّؤ سيف بظهور نبي من نسل عبد المطلب، والتناقض في تواريخ موت والد النبي ووالدته وغير ذلك من التفاصيل، تجعل الرواية مرفوضة في بعض جوانبها، ومقبولة في بعضها ومرجّحة في البعض الآخر(2).

تبقى الإشارة إلى مصير النصرانية في اليمن في إبان الحكم الفارسي، فيذكر الإخباريون ان ابا حارثة بن علقمة أحد بني بكر بن وائل أسقف النصارى وحبرهم في نجران قبيل الإسلام كان قد شرُف فيهم وصار مرجعهم الأكبر، وكانت له حظوة عند ملك الروم، حتى انه كان يرسل له الأموال والفعلة ليبنوا له الكنائس. وكان له أخ اسمه كوز بن علقمة. وقد أسلما مع من أسلم من الناس بعد السنة العاشرة من الهجرة. غير أن النصرانية التي ظلت قائمة في نجران بعد هزيمة الحبشة انحسرت في معظم الدهار اليمنيّة الأخرى، من دون أن يؤتى على

(1) الأغاني، جـ١٧، ص٣١٢.
(2) الطبري: التاريخ، جـ١٧، ص٣١٢، ٣١٣. والأزرقي: ص٩٨-١٠٢. وكذلك المحبّر، ص٩.

ذكر أي اضطهاد جديد[1].

ضمن هذا الإطار من الصراع الدولي على طرق التجارة الشرقية لم تستطع الدولتان البيزنطية والفارسية أن تمدا نفوذهما عميقاً داخل الجزيرة العربية إلا لُماماً، على ما سنبيّن. وفيما يلي سنتناول امتدادات الصراع البيزنطي الساساني في القرن الميلادي السادس. وهي امتدادات وصلت في بعض الأحيان إلى يثرب ومكة وعكاظ وغيرها، لكنها لم تستطع ان تتد نبتة الإيلاف التي استطاعت، رغم المخاطر والمصاعب، أن تشق للعرب طريقاً مستقلة بين القوتين العُظميين.

ثالثاً: الصراع داخل الجزيرة العربية

ـ أ ـ النصرانية في الجزيرة العربية

اختارت بيزنطة أن تجعل حدود الانتماء الديني مطابقة لحدود الانتماء السياسي. فكان من شروط اعترافها بالزعماء البدو عمّالاً في مناطق نفوذها، أن يعتنقوا الدين المسيحي. ذلك ما كان لها مع سليح ثم مع الغساسنة وغيرهم. وقد اكتسب النزاع اللاهوتي مع النساطرة صفة سياسية، فانحاز النساطرة إلى الفرس، وعوملوا على هذا الأساس. أما اليهود في جنوبي الجزيرة العربية فكان نزاعهم مع بيزنطة مؤسساً على أن التبشيرالبيزنطي بالمسيحية كانت ترافقه وفود التجار الروم، وأحياناً جيوشٌ بيزنطيّة أو حليفة لبيزنطة. فهل كان الأمر كذلك في داخل الجزيرة العربية؟ لعل دراسة الانتماء الديني في داخل الجزيرة العربية في القرن السادس، توضح الكثير من ماجريات الأحداث السياسية التي وقعت في هذا القرن، وتلقي الضوء على علاقة هذه الأحداث بما كان يجري في أطراف الجزيرة، الشمالية في الشام، والجنوبية في اليمن.

كان الميل إلى اليهودية أو المسيحية منتشراً أيضاً في داخل الجزيرة العربية[2]، وكانت الدولتان الفارسية والبيزنطية تحاولان التحكم في طرق التجارة

(1) الطبري: التاريخ، جـ ٣، ص ٥٥٣، وجـ ٤، ص ١٩٠.

(2) في شأن انتشار النصرانية في الجزيرة العربية انظر .Shahid: Byzantium (5c), p. 405 sqq.
وانظر أيضاً .Fahd: Le Panthéon..., p.3

عبر الخليج والفرات، أو عبر البحر الأحمر، أو عبر جزيرة العرب[1]. وقد توسّعت بيزنطة في استخدام القبائل العربية لهذا الغرض، أسوة بروما[2]. وكان الحميريون، حتى الغزو الحبشي لليمن، يسيطرون، بتحالفهم مع كندة، على الجانب الغربي لجزيرة العرب، ويتحكّمون بمعظم طريق التجارة البرية غربي الجزيرة، وطريق تجارة البخور. وفيما كانت طريق الحرير الآسيوية بيد الفرس في معظم الأحيان، وطريق البحر الإريتري والمحيط الهندي أدنى إلى الشواطئ الفارسية، تحوّلت الجزيرة العربية إلى عامل أساسي في الصراع على تجارة الشرق[3]. كان التبشير مسألة مفيدة تهتم لها بيزنطة ولا شك، فترسل إلى داخل الجزيرة وأطرافها القصيّة مَن يهتم لهداية البدو العرب. لكنها لم تُغمض عينها في الوقت نفسه عن الفوائد السياسية والتجارية التي كان يمكن أن تجنيها من فعل هذا التبشير.

ولم يكن التبشير البيزنطي وحده مصدر انتشار المسيحية في الجزيرة بالطبع، لكن الصراع الطويل مع اليهود أحال الانتماء الديني إلى ما يشبه الانحياز السياسي إلى إحدى القوتين الكبريين على أية حال. ولاحظ فهد تأثير النصرانية في مكة نفسها عند الفتح[4]. بل ذهب كريل إلى ملاحظة تأثيرات هلّينية في الوثنيّة العربية وعبادة الصنم ذي الشرى[5]. وكان بين قرشيّي مكة نصارى قبل الإسلام، لكن معظم النصارى هناك كانوا من الروم أو الرقيق الإفريقي المتأثر بالنصرانية الحبشية، أو الحواري اليونانيّات[6]. أما القرشيّون النصارى فكانوا قلة، تُجمع المصادر على أنهم كانوا أربعة لا غير، ورقة بن نوفل

(1) الدوري: ص ١٠.

(2) .Oraf: op.cit., p. 5

(3) .Simon: op.cit., p. 329

(4) .Fahd Le Panthéon..., pp. 173, 251

(5) Krehl. Ludolf Über die Religion der Vorislamischen Araber. Oriental Press, Amsterdam, 1972 (Neudruck der Ausgabe Leipzig, 1863), ss. 48, 49)

(6) الأزرقي: ص ١١٠، ١١١. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٢٠٩ وما بعد. والأغاني: جـ ٣ ص ١١٩ ـ ١٢٢، وجـ ٤، ص ١٢٢ ـ ١٢٣. وجواد علي: جـ ٦، ص ٤٣٩، ٦٠٣ ـ ٦٠٦.

وعبيد الله بن جحش وعثمان بن الحويرث وزيد بن عمرو بن نفيل[١]. وحفظ لنا الشعر الجاهلي بقايا من التأثيرات المسيحية في داخل جزيرة العرب، منها أبيات لامرىء القيس ولورقة بن نوفل وغيرهما، وإن كان الأب لويس شيخو ميالاً إلى اعتداد كل الموحّدين والأحناف قبل الإسلام مسيحيين[٢]. وكان تغلغل النصرانية إلى مكّة يُعزى في معظمه إلى أسفار المكيين إلى بلاد الشام أو مجيء الروم والأحباش إلى مكة، على ما حدث لدى بناء الكعبة في عهد محمد قبل مبعثه، حين غرقت سفينة رومية عند شاطىء جدة.

أما النصرانية في أطراف الجزيرة، وبخاصة في الشمال الغربي والشمال الشرقي وفي اليمن، فكان انتشارها بفعل تماس مباشر ونفوذ سياسي وعسكري. ففي الشمال الشرقي للجزيرة كانت النصرانية في إياد في الحيرة وامتداداتها الصحراوية. فظل معظم نصارى الحيرة على مذهب النسطورية، حتى أخذ المذهب اليعقوبي ينتشر هناك قبيل الإسلام. وفي الأحساء جنوب الحيرة كانت النصرانية منتشرة في ربيعة وبكر. وإلى غرب الأحساء انتشرت في تميم، وكان كثير منهم مجوساً. وإلى جنوبه الغربي في اليمامة انتشرت في بني عجل. وكانت تغلب على الدين النصراني أيضاً، وكانت ديارها بين الحيرة والشام في أقصى شمال جزيرة العرب. وكذلك كندة التي كان موطنها الأول حضرموت. وكانت هذه القبائل معظم الأحيان ضمن نطاق النفوذ الفارسي، يشتد تارة وينحسر طوراً وفق الميزان العسكري، ويستقر أحياناً ويضطرب أحياناً أخرى تبعاً لقرب

= وانظر أيضاً: Lammens, Henri: l'Arabie Occidentale avant l'Hégire, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1928, pp. 1 – 49.

(١) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ٢٤٢ ـ ٢٥٠. وكذلك المحبّر، ص ١٧١.

(٢) شيخو، لويس: شعراء النصرانية في الجاهلية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٢. والطبعة الأولى لمطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٦. وانظر ايضاً الأغاني، جـ١، ص ١٢٧، ٢٦٠، ٢٦٤، وجـ٣، ص ١٢٥. وكذلك أوليري، ديلاسي: الفكر العربي ومكانه في التاريخ، تعريب تمام حسان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٩٤.

القبيلة من بلاد فارس أو بعدها عنها[١].

وفي الغرب كانت غسّان في بادية الشام وجنوبيها، وبعضُ قُضاعة في شرق أيلة، وجُذام (من لخم) ومنازلها بين تبوك ومَدين وعُذرة وبهراء، على النصرانية أيضاً. فيما كانت اليهودية في حمير على الخصوص، وفي كثير من كندة في حضرموت، وفي وادي القُرى ويثرب. وكان سائر قبائل العرب من عبدة الأوثان[٢]. ويلاحَظ أن النصرانية في غرب الجزيرة، امتدّت حتى العلا ومدائن صالح، ولم تنتشر إلى الجنوب من هذه الديار في وادي القرى، إلا انتشاراً محدوداً. وقد كانت العلا ومدائن صالح في الوقت ذاته أقصى حدود الوجود العسكري والإداري الروماني والبيزنطي في الجزيرة العربية زمناً طويلاً. لكن الغساسنة استطاعوا مع ذلك أن يقيموا اتصالاً سياسياً وقبلياً بأبناء يثرب، مستندين إلى النسب المشترك. أما النصرانية فكانت ضعيفة في يثرب. كذلك كانت لبني عذرة علاقة بقريش، على ما يُروى عن رزاح العذري ومساعدته أخاه لأمه قصي بن كلاب زعيم قريش الأول، في صراعه مع قبيلة خزاعة. كذلك امتدت النصرانية إلى طيء، وكان عدي بن حاتم زعيمُها نصرانياً عند ظهور الإسلام. ولكن طيئاً لم تكن كلها نصرانية، فكان منها من تعبُد لثلاثة أصنام هي الفلس ورضى وسهيل، وفيما بين نجران ووادي القُرى، نادراً ما ذُكر وجود مجتمع مسيحي، سوى أفراد هنا وهناك، على نحو ما كان من أمر نصارى مكة. فلم يُذكر مثلاً في الطائف من نصارى غير نفر من الموالي والرقيق[٣].

ـ ب ـ اليهود على طريق القوافل

لم يكن تعداد اليهود في داخل الجزيرة العربية عظيماً، لكن حسن

(١) في شأن المسيحية العربية قبل الاسلام في الحيرة وجوارها راجع مقالة الأب فييه: الأسقفيات السُريانية الشرقية في الخليج الفارسي. Fiey, Jean Maurice: Diocèses syriens orientaux du Golfe Persique, **Mémorial Mgr Gabriel Khouri-Sarkis**, Louvain 1969, pp. 177 – 219.

(٢) المحبّر ص ٢٣٨. وابن قتيبة: المعارف، طبعة عكاشة، دار الكتب، مصر، ١٩٦٠، ص ٦٢١. وحمّور: ص ١٢٢.

(٣) جواد علي: جـ٦، ص ٦٠١ ـ ٦٠٣، ٦٠٧، وجـ٤، ص ٢٢١، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٥٤. وكذلك Lammens: l'Arabie..., p. 48.

انتشارهم من فلسطين إلى اليمن على جزء مهم من طريق القوافل، واتصالهم بيهود حمير ويهود طبريّة، عند طرفي هذه الطريق، واهتمامهم الخاص بالتجارة والأعمال المالية، ضاعفت قوتهم السياسية. ولم يَرَ سميث ثمة سبباً لاستبعاد ما روته المأثورات العربية أن تُبّعاً أبا بكرب أسعد ملك اليمن في أوائل القرن الخامس، اعتنق اليهودية في يثرب وأن الملوك الذين خلفوه كانوا على هذا الدين أيضاً. ويُعتقد أن استيلاء اليهود على السلطة في يثرب عَاصَر تعاظمَ الجالية المسيحية في نجران. وكانت الجالية اليهودية التجارية في جزيرة يوتابِه قد استقرت هناك قبل سنة ٥٠٠م.، وحتى سنة ٥٣٠م. وليس من شك في وثوق العلاقة بين يهود يثرب ويهود السامرة وطبريّة. ويقول ديفريس في يهود طبرية هؤلاء إن بيزنطة كانت تخشى جانبهم لعقدهم صلات متينة بأبناء دينهم في عمق الجزيرة العربية، فيما كان يهود يوتابِه ينعمون بحرية الحركة، ولذا سارعت بيزنطة، بعد استيلاء الحبشة على اليمن سنة ٥٢٥م. وقتلها الملك اليهودي يوسف، ذا نواس، إلى تعيين أبي كرب بن جبلة المتنصر عاملاً على جنوب فلسطين وعلى جزيرة يوتابِه. وعند نشوب الحرب مع الفرس ثار السامريون اليهود، على الحكم البيزنطي(١). فلا يمكن والحال هذه ألاّ نرى علاقة بين ماجريات تلك السنوات واتصال بعضها بالبعض، على طول طريق القوافل، من اليمن إلى بادية الشام. وإذ استمر الصراع البيزنطي المباشر مشتداً طوال القرن السادس وردحاً من القرن السابع، استمر في الوقت نفسه تهالك الوكلاء من الشمال ومن الجنوب، لمحاولة السيطرة على طريق القوافل عبر جزيرة العرب. ويُعدّ استيلاء الأوس والخزرج على أزمّة السلطة في يثرب، وحصرهم اليهود في حصونهم، خطة محكمة أصابت خط المستوطنات اليهودية بضربة قوية. وكان الغساسنة هم الذين نصروا الأوس والخزرج على اليهود. ومن المرجّح أنهم حينما عزموا على ذلك، لم يغب عن بالهم أنهم عجزوا في سنة ٥٢٥م. عن نجدة يعاقبة نجران، لأسباب منها امتناع اتصالهم باليمن براً بسبب اعتراض يثرب

(١) Smith: op.cit., pp. 428, 462, 463. cf. Devreesse: op.cit., p. 274.

وغيرها من مواطن اليهود طريقهم إلى هناك(١).

وثمة خلاف حول زمن وقعة استيلاء الأوس والخزرج على يثرب، إذ يجعلها أبو الفرج الأصفهاني في عهد الملك الغسّاني أبي جبيلة(٢). فيقول الشريف استناداً إلى سِدِيّو وبعض المصادر العربية، إنها حدثت سنة ٤٩٢م.(٣). أما مونتغمري وات فيستند إلى فِلهاوزن في القول إن انتزاع الأوس والخزرج السلطة من يهود يثرب كان في أواسط القرن السادس(٤). ونميل إلى الرأي الثاني، لأسباب أهمها:

١ ـ أن يثرب سنة ٥٢٥ م. لم تكن بعدُ في أيدي الأوس والخزرج، وإلا لما حالت اليهود فيها دون مرور النجدة الغسّانية إلى نجران.

٢ ـ أن الاطمئنان إلى قول المصادر العربية إن الحرب بين الأوس والخزرج التي نشبت بعد استيلائهم على يثرب، قد استمرت مائة وعشرين عاماً حتى ظهور الإسلام هو اطمئنان يبدو متسرعاً بعض الشيء.

٣ ـ أن أبا جبيلة هذا قد لا يكون سوى الحارث بن جبلة الذي ملّكه البيزنطيون على العرب من سنة ٥٢٩م. إلى سنة ٥٦٩م. وليس مستغرباً أن يعمد زعيم قبلي عربي إلى تسمية ابنه على اسم أبيه، وأن يكون اسم الجد جبلة ويكون اسم الحفيد تصغيراً له: جبيلة(٥) ولا يُستبعد حتى أن يكنى الحارث بن جبلة بهذه الكنية من غير أن يكون له ولد بهذا الاسم، فتلك مسألة غير نادرة بين العرب، بخاصة إذا كان الجدّ من أصحاب الشأن الذين اشتهروا بفعالٍ ارتأى

(١) أبدى شهيد هذا الرأي في تعقيبه على عدم اشتراك الغساسنة بالحملة الحبشية على اليمن سنة ٥٢٥ م.، خلال حديث خاص. وعن يثرب ويهودها انظر بيضون: الحجاز...، ص ٣٩ - ٤٥. وعن انتشار اليهود بين الحجاز والشام انظر Lammens: l'Arabie..., p. 54.

(٢) الأغاني، جـ٢٢، ص ١١١ - ١١٣.

(٣) الشريف: مكة والمدينة...، ص ٣٢٩ - ٣٣١.

(٤) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., p. 141.

(٥) Shahid: Byzantium in South Arabia..., p. 83.

الناس أنها مجيدة. وقد استدلّ الشريف على أن المسألة لم تكن مما يصحّ اعتداده خطة سياسية غسانيّة ضد اليهود، بقوله إن الأمر لو كان كذلك، لفتك الغساسنة «بالجماعات اليهودية في خيبر ووادي القرى وهم منهم أقرب»، وفاته أن يهود يثرب استنجدوا فعلاً بيهود خيبر، على ما جاء في نشوة الطرب[1]، وأن الغساسنة غزوا يهود خيبر فعلاً في غضون سنوات قليلة على مايبدو. إن عدم التسرّع في الاستنتاج فضيلة عند المؤرخين، لكن عدم التعمق في رؤية الخيوط الخفيّة التي قد تربط الأحداث المختلفة بعضها بالبعض ليس فضيلة حتماً. كانت الحرب سجالاً بين اليهود والنصارى في الجزيرة العربية، وكان الصراع السياسي من أهم أسبابها. فمن الحوافز المحتملة لقتل ذي نواس شهداء نجران مثلاً، أن هذه المدينة النصرانية كانت تعترض طريقه إلى يثرب مركز اليهودية في الحجاز، وأن وقعة الأخدود قد لا تدرج ضمن الاضطهاد الديني مقدار ما تدرج ضمن العمل السياسي المدبّر[2]. ولا مسوّغ إذن لاستبعاد احتمال الحافز السياسي عن الغزوات الغسانيّة للمدن اليهودية في الحجاز.

ومما يزيد في تأكيد صلة هذا الصراع الغساني اليهودي بالصراع البيزنطي الفارسي، أن ابن خُرداذبه يقول في كتابه «المسالك والممالك» إن مَرزُبان البادية الذي عيّنه الفرس عاملاً على يثرب كان يجمع الضريبة للفرس، وكان النضير وقريظة من يهود يثرب، تجمع له الخرج من الأوس والخزرج. وفي هذا قال الشاعر:

تؤدي الخَرْجَ بعد خراجِ كسرى   وخرجٍ من قُريظةَ والنضيرِ

فإذا كانت قريظة والنضير تجمع الضريبة للفرس، وكان الفرس على حرب مع بيزنطة حلفاء الغساسنة، فلا يملك المؤرخ سوى وضع المسألة ضمن إطارها العام، بخاصة إذا تبدت له في مكان آخر وربما زمان آخر، مظاهر تثبت أن

(1) الأندلسي: نشوة الطرب...، ص ١٨٨. وربط بيضون اضطهاد يهود الحجاز بغزو الحبشة اليمن. أنظر بيضون: الحجاز...، ص ٤٣، ٤٤.

(2) Shahid: The Conference of Ramla...., p. 124.

الصراع البيزنطي الفارسي كان مستمراً وشاملاً.

وعلى رغم زوال حكم اليهود عن يثرب، فإن الفرس لم يعدموا وسيلة للعمل مع الأوس والخزرج، حين كان ميزان القوى يسمح لهم بمدّ نفوذهم. فالأوس والخزرج على نسبٍ مع اللخميّين، وإن كان نسباً أبعد من نسبهم مع الغساسنة. وقد أبدى ثابت بن المنذر، والد حسّان بن ثابت في إحدى قصائده، انتقاده لتعيين النعمان بن المنذر الحيري عَمراً بن الإطنابة الخزرجي ملكاً على المدينة، فقال:

أَلِكْني إلى النعمان قولاً مَحضتُه   وفي النُصح للألباب يوماً دلائلُ

بعثتَ إلينا بعضَنا وهو أحمقُ   فيا ليته من غيرنا وهو عاقلُ[1]

وليس في وسعنا أن نتّخذ انتقاد ثابت على أنه دليل على انتفاء الصراع السياسي بين الفرس وبيزنطة في يثرب، بل الضد هو الأحرى، إذ ان ابن الاطنابة كان عاملاً للحيرة، وكان حسّان من أنصار الغساسنة، ولعله ورث هذا الولاء عن والده.

ضمن هذا الإطار من الصراع البيزنطي الفارسي، الذي انخرط فيه العرب النصارى واليهود، يمكن إدراج ثورة اليهود على بيزنطة في فلسطين مرة أخرى سنة ٥٥٦م.، ثم غزوة الغساسنة لخيبر اليهودية، وقد ارتؤى أنها حدثت في سنة ٥٦٧م.[2]، وهو تاريخ قريب جداً من تاريخ غزوة أبرهة الحبشي الفاشلة لمكة، على ما سيأتي لاحقاً.

(1) الأندلسي: نشوة...، ص ١٩٦. وانظر ابن خرداذبه: المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن ١٣٠٦ هـ، ص ١٢٨. وانظر أيضاً Kister: Al-Hira.... pp. 145, 146, 147.

(2) ابن الأثير: الكامل...، جـ١، ص ٦٥٦ - ٦٧١. وكذلك ولفنسون: ص ١٩٢. وجواد علي: جـ٦، ص ٥٩٤، وجـ٨، ص ١٧٧، ٥١٩. وقد استمر الصراع طويلاً حتى اتخذ بعض القبائل من بعض اليهود في يثرب حلفاء. أنظر في هذا بيضون: الأنصار والرسول، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٣ - ١٦.

ج - نفوذ الفرس في جزيرة العرب

لم تكن محاولات بيزنطة وحلفائها الوغول في جزيرة العرب دليلاً على غفلة الفرس عن ذلك، بل العكس. فبعد غزو الحبشة لليمن أخذ النفوذ اليمني في وسط الجزيرة يتهافت، ونفوذ الحيرة يتعاظم. فلم تمض الستّينيّات من القرن السادس حتى كانت الحيرة، وكيلة الفرس، تمدّ سلطانها على كثير من القبائل العربية. وكان نولدكه قد شك في قول الطبري إن مُلك اللخميين قد امتد إلى وسط الجزيرة في القرن الرابع، عصر امرىء القيس، وأواسط القرن السادس، عصر المنذر الثالث. لكن اكتشافات ريكمنس الأثرية أثبتت على نحو مُقنِع صحة قول الطبري، إذ جعل كسرى أنوشروان عامله المنذر بن النعمان ملكاً على جميع العرب بين عُمان والبحرين واليمامة والطائف والحجاز[1]. وقد سلفت الإشارة إلى ان اللخميين مدّوا نفوذهم حتى يثرب في أواسط القرن السادس تقريباً. بل ان سيمون يشتبه في أن هذا النفوذ امتد حتى إلى مكة نفسها، استناداً إلى الأصفهاني في أغانيه، حيث روى قصة مصالحة المنذر الثالث قبائل بكر وتغلب، ثم قال: «إن المنذر أخذ من الحيّين أشرافهم وأعلامهم فبعث بهم إلى مكة». فاستنتج سيمون أن مكة كانت تحت سلطة المنذر. لكن الاستنتاج بعيد[2]، تُضعفه روايات أخرى صريحة، من عهد قُباذ الذي عاصر حكمه حكم المنذر ستاً وعشرين سنة (٥٠٥ إلى ٥٣١م.). إذ جاء في «نشوة الطرب» للأندلسي: «وكان [عبد مناف بن قصي] في زمن قباذ سلطان الفرس الذي تزندق واتّبع مذهب مزدك وعزل بني نصر عن الحيرة، لأنهم أنفوا من ذلك المذهب، وولّى عليها الحارث الكندي جد امرىء القيس الشاعر. وأمر الحارث أن يأخذ العرب المَعَدّية من أهل نجد وتهامة بذلك. فلما انتهى إلى مكة راسل قريشاً في الزندقة، فمنهم مَن تزندق... ومنهم مَن امتنع، وكان رأس الممتنعين عبد مناف، جمع قومه وقال: صارت الأديان بالملك، وأذهبت نواميس الأنبياء

(1) Simon: L'inscription..., pp. 331, 332. وكذلك: Smith op.cit., p. 442. وانظر أيضاً: Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., p. 194.

(2) Simon: L'inscription..., p. 333.

والشرائع! أنا لا اتّبع ديناً بالسيف وأترك دين إسماعيل وإبراهيم. فبلغ ذلك الحارث فكتب به إلى قباذ فأمره أن ينهض إلى مكة ويهدم البيت وينحر عبد مناف عنده ويزيل رياسة بني قصي. فكره ذلك الحارث، وداخلته حميّة للعرب فدارى عنهم، وشُغل قباذ بغيرهم»[1]. وإذا صحت شبهة معترضين أن نسبة الأمر إلى أحد أجداد الرسول قد تدلّ على رغبة في تعظيم أجداد النبي العربي، فإن هذه النسبة لا تكون ذات فائدة لو لم يكن تمرد مكة على أمر قباذ صحيحاً. على أن اقتراب النفوذ الفارسي من مكة في ذروة تعاظم سلطان المنذر الثالث، هو أمر لا شك فيه، فقد عملت الحيرة لحصر نفوذ تميم ولبسط سلطان غطفان شرق مكة[2]. ولعل في ذلك تفسيراً لغزوات أبرهة داخل الجزيرة العربية، وهي غزوات قيل إنها موجّهة ضد الحيرة، وهي قطعاً موجّهة ضد حلفاء الحيرة في وسط الجزيرة، لأن حظ ملك اليمن الحبشي في بلوغ الحيرة نفسها في حملة عسكرية ناجحة، لا يبدو مقنعاً. وكان غرض الحيرة، وغرض أبرهة على الأرجح، هو السيطرة، بالمحالفات أو القدرة العسكرية، على طريق القوافل البرية القرشيّة التي أخذت تتعاظم حصتها في تجارة الشرق مع اشتداد الصراع العسكري. وقد أنشأ ملك الحيرة اللخمي نظام الردافة تقريباً لشيوخ القبائل. والرِدف هو شيخ يجلس عن يمين الملك في بلاطه. وكان للملك اللخمي أرداف في ضبّة وتيم وسَدوس (من شيبان) وتغلب وغيرها. وأنشأ ملك الحيرة أيضاً نظام ذوي الآكال، وهو أشبه بالإقطاعات، وكان ذوو الآكال من وائل[3].

وكانت طريق القوافل العربية التي تصل الحيرة بنجران أقلّ شهرة من «طريق العطور» في غرب الجزيرة. لكنها لم تكن أقل شأناً في حسابات بلاد فارس والحيرة، لأنها وصلتهما باليمن وبالسوق الحبشية، وكانت مدخلاً للنفوذ السياسي إلى جنوب غرب الجزيرة، ومحوراً لتاريخ من المحالفات السياسية

(1) الأندلسي: نشوة الطرب...، ص ٣٢٧. وقال ابن قتيبة إن الزندقة امتدّت إلى قريش. ابن قتيبة: المعارف، ص ٦٢١.

(2) Kister: Al-Hira..., p. 144.

(3) Ibid: pp. 149, 150.

والاتصالات العقيدية والدينية والحملات العسكرية والمواصلات الثقافية في آن[1]. وعلى طول هذه الطريق عقد الفرس تحالفاتهم، وعلى هذه الطريق حاول أبرهة أن ينتزع الولاء له ولبيزنطة. لكن ابن حبيب وضع معظم قبائل مضر فوق أي انحياز، فوصف هذه القبائل بأنها لَقاح، أي أنهم «لا يَدينون للملوك»[2].

وفيما وظبت قريش على ألا تدين بدين الملوك، رغم محاولات الفرس مد نفوذهم إليها، افتقرت كندة، ذلك التحالف القبلي الذي كان له شأن فيما بين الحيرة وبادية الشام واليمن، بين منتصف القرن الخامس ومنتصف القرن السادس، افتقرت منذ البداية إلى عنصر التماسك الضروري، وصرفت فيما بعد كل اندفاعتها في تعقيدات كثيرة مع حمير والفرس وبيزنطة. وفيما كانت كندة تبحث عن ولاء يعطيها مكاناً في السياسة بين القوتين المعظمين، خاصمت بيزنطة لتنتزع اعترافها، وحالفتها ثم خاصمتها. وانقلبت في الحيرة من حليف للفرس إلى خصم لهم. أما في اليمن فكانت حليفة لحمير حين كانت في الشمال تُحالف بيزنطة، وحين غزا الأحباش اليمن ازداد موقف كندة غموضاً واضطراباً، وظلت على هذا الغموض حتى انفرط عقدها قبل منتصف القرن السادس[3].

د ـ ذرائع حملة أبرهة على مكّة

يمثل أبرهة الحبشي رأس حربة المسيحية الحبشية في الصراع مع يهودية حمير. ويمكن لدراسة مسلكه السياسي حيال القبائل العربية وخطوط التجارة في وسط الجزيرة العربية وعلى جوانبها أن تميط اللثام عن كثير مما جرى بين الدولتين الكبريين وامتداداتهما في الصراع على تجارة الشرق، ومن الظروف التي أحاطت بصعود مكة إلى مصاف القوى المؤثرة في مسار هذه التجارة.

---

(1) Shahid: The Conference of Ramla..., p. 130.

(2) المحبّر: ص٢٥٣، وانظر أيضاً Kister: Al-Hira..., p. 150، وكذلك Diodorus: vol II, p. 43.

(3) Von Wissmann: Himyar Ancient History..., pp. 487, 488، وانظر أيضاً: Shahid: Ghassan and Byzantium..., p. 249.

إن غزوة أبرهة الفاشلة لمكة هي ولا ريب أخطر الحوادث التي واجهتها مكة في مرحلة صعودها هذه. ولعلها أخطر الحوادث التي تعرض لها الإيلاف في تطوّره ومساره المستقل. ولا بد في استعراضنا لأسباب الغزوة، من التمييز بين الأسباب الحقيقية التي يتحرك بدافعها السياسيون والقادة، والذرائع والمسوّغات التي يتخذونها لأجل التحرك. وقد حفلت المصادر العربية بتفصيل هذه الذرائع، حتى أصبحت قصة أبرهة وفيله من المأثورات الإسلامية الشعبية الرائجة.

فذكر الأزرقي أن أبرهة بعث إلى النجاشي بكتاب وعده فيه بأن يصرف حاج العرب إلى القُلَّيس الذي بناه في اليمن ليتركوا الحج إلى بيتهم في مكة. وقال: «فلما تحدثت العرب بكتاب أبرهة بذلك إلى النجاشي، غضب رجل من النسأة أحد بني فقيم من بني مالك بن كنانة فخرج حتى أتى القُلَّيس فقعد فيها ـ أي أحدث فيها [يعني أنه تبرّز فيها] ثم خرج حتى لحق بأرضه، فأُخبر بذلك أبرهة، فقال: من صنع هذا؟ فقيل له: صنعه رجل من العرب من أهل البيت الذي تحجّ العرب إليه بمكة لمّا سمع بقولك أصرف إليها حاج العرب، فغضب فجاءها فقعد فيها أي انها ليست لذلك بأهل. فغضب عند ذلك أبرهة وحلف ليسيرنّ إلى البيت حتى يهدمه»[1].

وقال الطبري إن أبرهة لما بنى القُلَّيس «أمر الناس فحجّوه، فحجّه كثير من قبائل العرب سنين ومكث فيه رجال يتعبّدون ويتألّهون، ونسكوا له. وكان نفيل الخثعمي يؤرض له ما يكره، فلما كان ليلة من الليالي لم يرَ أحداً يتحرك، فقام فجاء بعَذِرَة [غائط] فلطخ بها قبلته وجمع جيفاً فألقاها فيه فأُخبر أبرهةُ بذلك فغضب غضباً شديداً وقال: إنما فعلت هذا العرب غضباً لبيتهم»[2].

وقال أبو هلال العسكري: «فاستجمع مُلكُ اليمن لأبرهة وبنى كنيسة

---

(1) الأزرقي: ص ٩٢.

(2) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ١١٤.

صنعاء على علوة من غمدان، فاشتغل ببنائها عشر سنين، فلما أتمّها رأى الناس شيئاً لم يروا مثله قط، وأراد صرف حجاج العرب إليها، حتى دخلها نفر من بني كنانة من قريش فأحدثوا فيها فغضب أبرهة، وعزم على غزو مكة وهدم الكعبة»[1].

وروى ابن هشام رواية شبيهة إذ قال: «فخرج الكناني حتى أتى القليس فقعد فيها... ثم خرج فلحق بأرضه فأخبر بذلك أبرهة فقال: من صنع هذا؟ فقيل له: صنع هذا رجل من العرب من أهل هذا البيت الذي تحجّ العرب إليه بمكة لمّا سمع قولك: أصرف إليها حج العرب، غضب فجاء فقعد فيها، أي أنها ليست لذلك بأهل... فغضب عند ذلك أبرهة وحلف ليسيرنّ إلى البيت حتى يهدمه»[2].

وقال محمد بن حبيب: «وكان من حديث الفيل أن نفراً من كنانة خرجوا قِبَل اليمن فلما دخلوا صنعاء إذا هم ببيت قد بُني كبنيان الكعبة بناه أبرهة الأشرم الحبشي وسمّاه قُلّيس، فدخل أولئك النفر ذلك البيت فتغوّط بعضهم فيه فارتحلوا فانطلقوا، فوُجد ذلك الأثر فغضب أبرهة وقال: من فعل هذا؟ قالوا له نفر من أهل بيت العرب، فحلف بدينه ان لا يتركهم حتى يخرّب بلدهم ويهدم بيتهم»[3].

ويلاحَظ في جميع هذه الروايات، رغم تبدّل التفاصيل فيها، أن الخصومة التي لا تتبدّل هي خصومة أبرهة لمكّة. فكنانة التي ينتمي إليها ملطخو القُلّيس هم من أحلاف مكة، بل ان قريشاً تُعدّ فرعاً من كنانة. والنسأة هم قوم من كنانة لم يمتّوا بصلة نسبٍ مشترك إلى قريش فقط، بل كانوا يتولّون النسيء وهو من المهام التي سنبيّن فيما بعد أنها كانت ذات شأن في تجارة مكة وفي الحج إليها.

(1) أبو هلال العسكري: المصدر السابق، جـ ١، ص ٣٠، ٣١.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٦.

(3) البغدادي، محمد بن حبيب: المنمّق، تحقيق خورشيد أحمد فارق، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٣٨٤ هـ./١٩٦٤ م.، ص ٦٨.

وقد أدرج البلاذري في «الأنساب» رواية مختلفة لنقمة أبرهة على مكة، لكن هذه الرواية أكدت أن للخصومة علاقة بتجارة مكة وإيلافها، إذ جاء فيها: «ومنهم الحارث بن علقمة بن كَلَدة بن عبد مناف بن عبد الدار رهينة قريش عند أبي يكسوم [أبرهة] الحبشي حين دخل مكة قوم من تجّارهم في حطمة كانت فوثب أحداث على بعض ما كان معهم فانتهوه، فوقعت بينهم منافرة، ثم اصطلحوا بعد أن مضت عدة من وجوه قريش إلى أبي يكسوم وسألوه ألا يقطع تجّار أهل مملكته عنهم فدُفع الحارث وغيره رهينة». وثمة رواية للسيوطي مفادها أن سبب غزوة أبرهة هو سبب شخصي، وتفيد الرواية أن حفيد أبرهة، أكسوم بن الصباح الحميري خرج حاجاً، فلما انصرف من مكة نزل في كنيسة نجران، فعدا عليها ناس مِن أهل مكة فأخذوا ما فيها من الحلي وأخذوا متاع أكسوم، فانصرف إلى جدّه مُغضباً[1]. وذكر إخباريون آخرون أن فئة من قريش دخلوا القلّيس فأجّجوا فيها ناراً، وكان يوماً فيه ريح شديدة، فاحترقت وسقطت إلى الأرض، فغضب أبرهة، وأقسم لينتقم من قريش بهدم معبدهم كما تسببوا في هدم معبده الذي باهى النجاشي به[2].

وقد توحي هذه الروايات أن الإخباريين المسلمين اتّسموا بالسذاجة في فهم أسباب غزو أبرهة لمكة. لكن التدقيق في هذه الروايات وفي اقتران مواسم الحج بالأسواق وطرق القوافل، ورهن تعاظم صيت مكة وسمعتها بين العرب بهزيمة أبرهة يجعلان من هذه الروايات مادة تاريخية مكتوبة بلغة عصرها وقابلة لأن تُفسَّر بلغة عصر آخر. وقد ارتأى باحثون أن قول الروايات إن ملطّخي القُلّيس من النسأة والحُمْس هو قول ذو دلالة مهمة، ولم يروا فيها سبباً للشك في صحّتها[3].

(1) Kister, M.J. The Campaign of Huluban, a New Light on the Expedition of Abraha, Le Museon, 78 (1965), pp. 429 - 432. ولم نعثر على النص في ضمن «الأنساب» المذكورة في مصادرنا.

(2) جواد علي: جـ ٣، ص ٥١٠

(3) Kister M.J., Some Reports Concerning Mecca from Jahiliyya to Islam, Journal of the Economic and Social History of the Orient, XV (1972), pp. 63 - 66.

هـ - أسباب الحملة الحقيقية

لقد كان لبيزنطة أسبابها الحافزة على غزو جزيرة العرب ومحاولة كسب مساهمة الحبشة وأبرهة في الجهد العسكري ضد الفرس هناك، خصوصاً بعدما استقر نفوذ الساسانيين عقوداً طويلة، وأصبح واضحاً أن هذا النفوذ الذي وصل إلى الحجاز يهدد الطرق التجارية التي كانت بيزنطة تعوّل عليها في غرب جزيرة العرب والبحر الأحمر.

ونعلم أن الإمبراطور جوستنيانوس أرسل سفارات عديدة لمحاولة إقناع نجاشي الحبشة ثم ملوك حمير النصارى، منذ الغزو الحبشي لليمن، بأن يشنّوا حملات عسكرية أو غير مباشرة على الفرس. ويقول بروكوبيوس إن أبرهة نظّم فعلاً حملةً على الفرس، لكنها لم تبلغ مقصدها. ويجنح بعض البحّاثة الذين درسوا الأمر إلى الاعتقاد أن النقش الذي عثر عليه ريكمنس، وَوَسْمُهُ: «ري ٥٠٦»، إنما يروي هذه الحملة التي ذكرها بروكوبيوس. ويقدّر البعضُ تاريخ الحملة بما بين ٥٤٣ و٥٤٦م، وهذه السنة الأخيرة هي السنة التي بدأ فيها العمل بهدنة بين الفرس وبيزنطة تعززت بمعاهدة السلام سنة ٥٦١م.[1]. لكن السلام بين الدولتين انهار سنة ٥٧١م.، أي بعد التاريخ الذي تجعله المصادر العربية لغزوة أبرهة بسنة واحدة. وقد تكون الغزوة بين الأسباب التي جعلت معاهدة السلام تنهار. ولا بد من أن نلاحظ أن المعاهدة لم تكن تُلزم أبرهة ودولته، ولا كانت مكة منطقة نفوذ فارسي ضمن المناطق التي تخضع لأحكام المعاهدة، ولذا حدثت غزوة الفيل، دون أن تكون انتهاكاً للمعاهدة. وليس مستبعداً أن البيزنطيين والساسانيين الذين كانوا يوعزون لحلفائهم بالتحرش العسكري، قد استخدموا الوسيلة ذاتها هذه المرة أيضاً فأوعزت بيزنطة لأبرهة أن يشنّ حملته، لأن استخدام الغساسنة للتحرش بالفرس لم يعد ممكناً بعدما نصت معاهدة ٥٦١م. على تحريم ذلك، على ما سلف.

---

(1) Procopius: op.cit., vol I, p. 195. وانظر أيضاً Ryckmans, Jacques: Inscription de Muraighan (Ry 506), Le Muséon, 66 (1953), pp. 341, 342.

ولقد كان لأبرهة أيضاً أسبابه الحافزة للاستجابة للدعوة البيزنطية، إذا كان من دعوة بيزنطية، أو لشن حملته على مكة حتّى من غير أن يحثّه أحد على ذلك. كانت الحوافز الدينية والاقتصادية تعمل في الاتجاه ذاته، فيعزز بعضها البعض. ويبدو أن أبرهة رُوِّع للتوفيق التجاري المتعاظم الذي أصابته مكة، والمكاسب المالية التي كانت تجنيها في الاتّجار، حتى بين الأحابش والبدو. ولا شك في أنه أدرك مقدار مساهمة مظنّة الحرم المكي في بلوغ مكة هذا المبلغ من النجاح. فإذا كان لا بد من حصر نفوذ مكة والاستيلاء على مصدر ثروتها، فلا بد من تدمير الحرم المكي وجعل العرب يحجّون حرماً آخر بدلاً منه، ولا بد من اجتذابهم إلى مركز تجاري جديد. وإذا كانت المصادر غافلة في العموم عن الأغراض التجارية لحملة أبرهة فإن الأوضاع الدولية، وخصوصاً قرب هذه الحملة من زمن غزوة الغساسنة لخيبر، تعزّز الشبهة كثيراً، في أن الحملتين كانتا بوحي بيزنطي للاستيلاء على الإيلاف وتجارته.

كان أبرهة يرى، على ما يبدو، أن كل العناصر اللازمة «لصرف حاجّ العرب» عن مكة إلى بلاده، متوافرة لديه. ففي شهداء نجران الذين قتلهم الملك اليهودي يوسف أسار، قصة تصلح أن تكون محور معتقدات شعبية تُحيط بها الأساطير والمعجزات وكل ما يلزم لمخيِّلة الناس. ومقامات الشهداء تحولت فعلاً إلى مزارات، لا يحجّها النجرانيون وحدهم، بل العرب في الجوار أيضاً. وكان متوقّعاً وطبيعاً أن تتحوّل المزارات إلى مؤسسات توفر الطعام وغيره من الحاجات للحجيج الآتي من خارج نجران. وبذلك أصبحت الضيافة واجباً من واجبات سدنة المزار، تماماً مثلما كانت رفادة الحجيج المكي من واجبات قريش[1]. وكان سَدَنة هذه المزارات يستطيعون توفير هذه الضيافة، طالما أن الحج والتجارة كانا ينشطان معاً.

غير أن هذه الاحتمالات المطلقّة تعتورها ثغرة مهمة، وهي أن أبرهة حين بنى القلّيس الذي أراد أن يجعله محجّة العرب، بناه على ما قيل في صنعاء، لا

---

(1) Shahid, Byzantium in South Arabia..., p. 73. وانظر Simon, L'inscription..., p. 327.

في نجران حيث كان مقام الشهداء. ولم تكن لصنعاء علاقة خاصة بالنصرانية وشهدائها. إن بعض المصادر العربية تبيح لنا الشك في أن القلّيس لم يكن في صنعاء نفسها. فياقوت الحموي في «معجم البلدان» ينقل إلينا من المأثورات أن صنعاء الإسلامية كانت فيما مضى ظُفار، أما الدينوري فيقول إن صنعاء التي نعرف كانت تُدعى فيما مضى دمار. ولا تهمنا في سياقنا هذا صحة قولَيْ ياقوت والدينوري أو عدم صحتهما، بل مجرد الشك في موقع عاصمة ابرهة، وهو شك يتيح لنا النظر في الاحتمالات الأخرى. ومما يحتمل حدوثه أيضاً أن ابرهة، سعياً إلى جمع ولاء جديد من حول حكمه، ربّما تجنّب المشاهد التي ارتبطت في أذهان الناس بالولاء للحكم السابق، فبنى القلّيس في صنعاء ثم نقل إلى كعبته الجديدة هذه رفات بعض شهداء نجران، وأضفى على كنيسته صفة المزار، ما دام أنه أعرب صراحة عن رغبته في صرف الحجيج إليها. أو لعله بنى صروحاً عديدة في مدنٍ مختلفة ليحُجّها العرب، فأدمجت المصادر العربية كل هذه المزارات بمزار واحد وجعلته في صنعاء. ولا يمكن التقدم في حل هذه المشكلة والوصول إلى اليقين فيها من غير تنقيب أثري. غير أن الأزرقي الذي يصف القلّيس، يدعم فكرة المزار، بقوله أنه كانت له «قُبّة»، وكان فيه تمثالان من خشب يمثلان على الأرجح اثنين من الشهداء، ولعلهما شهيدا نجران الشهيران الحارث ورُحيمة اللذان يُفترض أن قُبّة القليس ارتفعت فوق رفاتهما، أكان المكان في صنعاء أم في غيرها. وثمة شبه بين اسم أحد التمثالين «كُعيب» واسم الشهيد المذكور، وهو الحارث بن كعب. وقد يكون اسم كعيب اختصاراً لاسم الشهيد الذي كان اسم والده كعباً، فسمي بتصغير اسم والده دروجاً على عادة العرب في ذلك[1].

وبذا أراد أبرهة تجهيز نفسه بكعبة ينافس بها مكة. لكن تجارة مكة كانت ناشطة

(1) الحموي، ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧، جـ٣، ص ٤٢٥، مادة صنعاء. وكذلك الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود: الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مكتبة المثنى، بغداد، بلا تاريخ، ص ٦٢. وانظر أيضاً الأزرقي: ص ٩٠. وأيضاً: Shahid: Byzantium in South Arabia...., pp. 81 – 83.

على طرق قوافلها ومن حول حرمها وفي مواسمها وأشهرها الحُرُم. وكان على أبرهة إذن أن يستولي على طريق القوافل الشمالية[1]. وكانت الحوافز متوافرة. فجاءته المناسبة لتلبية رغبة حليفه الأقوى بيزنطة، بعدما وصل مسعى الغساسنة لمدّ نفوذهم في أواخر ستينات ذلك القرن إلى خيبر ويثرب. أما الذريعة فجاءه بها الكناني الذي قيل إنه سلح في القلّيس.

ـ و ـ عام الفيل

يقول البلاذري: «وكان مولد رسول الله صلّى الله عليه وسلم في عام الفيل، يوم الاثنين لعشر ليالٍ خلوْن من شهر ربيع الأول، ويقال لليلتين خلتا منه... وذلك لأربعين سنة مضت من ملك أنوشروان كسرى بن قباذ بن فيروز... ملك الفرس. وكان ملك أنوشروان سبعاً وأربعين سنة وثمانية أشهر. وكان على الحيرة يوم وُلد رسول الله صلّى الله عليه وسلم عمرو بن المنذر بن امرىء القيس، وهو عمرو بن هند، وذلك قبل ولاية النعمان بن المنذر المعروف بأبي قابوس الحيرة بنحو من سبع عشرة سنة»[2].

إن هذه الرواية الدقيقة في «الأنساب»، عن مولد الرسول تستحق توقفاً وتأملاً، ذلك أن المصادر الإسلامية، وإن كانت تُجمع على أن الهجرة حدثت سنة ٦٢٢م. وكان لرسول الله آنذاك نحو ثلاث وخمسين سنة، ولذا فإن مولده كان سنة ٥٦٩ أو ٥٧٠م.، فإنها لم تُجمع على عام الفيل. وقد جمع كونراد في صفحتين جميع ما استطاع من روايات عربية إسلامية متناقضة عن عام الفيل، فقال إن محمد بن سعيد الكلبي جعله ١٥ سنة بعد مولد النبي، وجعفر بن أبي المغيرة ١٠ سنوات قبل المولد، وشعيب بن اسحق ٢٣ سنة قبل المولد، والزهري وموسى بن عقبة من ٣٠ إلى ٧٠ سنة قبل المولد، ومقاتل والمدائني ٤٠ سنة قبل المولد. أما محمد بن محمد الحرري فجعل عام الفيل وعام المولد

(1) Gabrieli pp. 27, 28. وأكد الأفغاني أن دوافع أبرهة عن مهاجمة مكة كانت تجارية. الأفغاني، سعيد: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٩٣٧، ص ٢٢.

(2) البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق حميد الله، ص ٩٢.

معاً في سنة ٥٤٧م. السنة السابعة عشرة من حكم أنو شروان(١). واتخذ كونراد وكستر رواية الزهري مستنداً يستحق الثقة، لأن الزهري لم يرهن عام الفيل بعام المولد، ولأنه جعل عام الفيل سنة ٥٤٢م.، السنة التي تطابق عام الفيل وفقاً لاستنتاجات بعض الباحثين. إلا أن هؤلاء الباحثين يخطئون ولا شك في عدد من المسائل، أهمها أنهم مصرّون من غير دليل، على أن ابرهة شن حملة واحدة على الجزيرة العربية، مستندين بذلك إلى المؤرخ البيزنطي بروكوبيوس الذي انتهى تاريخه في سنة ٥٥٢م.، وأن هذه الحملة هي التي سجّلها نقش المُرَيْغان الذي وسمه ريكمنس: «ري ٥٠٦»، وقُدّر تاريخ الحملة هذه على خُلْبان بما بين ٥٤٤م. و٥٥٢م. واختلف سميث مع ريكمنس في هذا التقدير(٢). وبناء على جميع التقديرات هذه، على اختلافها، خطّأ الباحثون المصادر العربية الإسلامية التي قالت إن النبي وُلد في عام الفيل.

ولكن قبل مناقشة هذا الأمر لا بد من وضع الأمور الواضحة في نصابها، والبحث في الغوامض فقط. فمما لا شك فيه أولاً أن النبي العربي هاجر إلى يثرب في سنة ٦٢٢م. ومما يرجّح أنه كان آنذاك في الثالثة والخمسين تقريباً. ولو قيل إنه كان في الخمسين أو الخامسة والخمسين آنئذ لكان الأمر مقبولاً. فالخطأ في تقدير الأعمار يحتمل هذا الهامش، ولكنه لا يحتمل هوامش كبيرة، كان يخطىء شاهد عيان في تقدير عمر النبي بعشرين سنة مثلاً. وقد كانت غزواته في هذه السن مقبولة منطقياً. وبناءً على هذا نستطيع أن نؤكد، استناداً إلى سنّ الرسول يوم مُهاجَره من مكة، أنه ولد على مقربة من سنة ٥٧٠م، ثم نترك هامشاً لا يتعدى السنوات الخمس. ولكن هل كان مولده في عام الفيل، أي هل صادفت غزوة أبرهة لمكة ذلك العام حين ولد الرسول؟ إن معظم الروايات

---

(١) Conrad, Lawrence I.: Abraha and Muhammad, Some Observations Apropos of Chronology and Literary TOPOI in the Early Arabic Historical Tradition, BSOAS, vol. 50 (1985), pp. 234 - 235.

(٢) Ibid., p. 238. وانظر أيضاً: Smith: op.cit., pp. 436, 437. وكذلك: Kister: The Campaign of Huluban, p. 427 - 428. و Simon: L'inscription..., pp. 326 - 328.

العربية الأساسية التي ساواها كونراد بغيرها، ومنها على سبيل المثال سيرة ابن هشام وتاريخ الطبري ومغازي الواقدي وطبقات ابن سعد ومروج المسعودي ومحبّر ابن حبيب، وجميعها من صنف المصادر الأساسية في التاريخ الإسلامي، تُجمع على أن عام الفيل هو عام مولد النبي. أما النص الذي أورده البلاذري في «أنساب الأشراف» وسلفت الإشارة إليه، فهو نموذج على أن التناقض بين المصادر العربية لا يسوّغ أبداً استبعادها جميعاً، بل يسوّغ فقط الحاجة إلى نقد هذه المصادر وتصنيف الدقيق منها عن غير الدقيق، واعتماد ما يستحق الاحترام وإسقاط ما عداه. ففي نص البلاذري المذكور من العلائم على الدقة ما يثير الاحترام لهذا المؤرخ ولا شك. فهو إذ يقول إن عام الفيل هو عام مولد النبي، أي إن أبرهة حاول غزو مكة على مقربة من سنة ٥٧٠م.، أضاف: «وذلك لأربعين سنة مضت من ملك أنوشروان كسرى». وقد بدأ ملك كسرى سنة ٥٣١م. فهذا تأكيد أول من مصدر مستقل على دقة تقدير البلاذري. وأضاف فيما بعد: «وكان ملك أنوشروان سبعاً وأربعين سنة وثمانية أشهر». ومعروف من المصادر غير الإسلامية أن كسرى ملك من سنة ٥٣١م. إلى سنة ٥٧٩م.. وهذا تأكيد مستقل آخر على دقة رواية البلاذري الذي أضاف قوله: «وكان على الحيرة... عمرو بن هند». ويقدّر أن حكم عمرو بن هند استمر في الحيرة حتى سنة ٥٦٩م. وهذا يحصر هامش الخطأ الذي تسمح به رواية البلاذري بسنتين (٥٦٩ - ٥٧١م)، وهو هامش ضيّق جداً. ومثل هذه الدقّة في بعض الروايات الإسلامية يستحق من الباحثين ولا شك، موقفاً أفضل من موقف رفضها جميعاً، بحجّة أنها تعارضت وتناقضت ولم تتفق على رواية وحيدة.

وإذا كنّا لا نملك من الأدلة الإيجابية ما يؤكد أن عام الفيل هو عام مولد النبي، فإن الأدلة السلبية تسمح بقبول احتمال صحة الرواية الإسلامية الأساسية، أي أن النبيَّ وُلد في عام الفيل. ذلك أن النبي العربي، في دعوته للإسلام في مكة قبل الهجرة، إنما كان لا يزال في أواسط عمره. وكان من شيوخ قريش من المشركين مَن كان يذكر غزوة أبرهة ولا شك، لو كانت هذه الغزوة قد حدثت سنة ٥٧٠ م. تقريباً. وسورة قريش وسورة الفيل مكّيتان، من عهد الدعوة المبكّرة

إلى الإسلام. ولو لم تكن غزوة أبرهة آنذاك حيّة في الأذهان لضعُف تأثير حجّتها في مقارعة أعداء النبي. ولو كانت المصادر الإسلامية أرادت جعل غزوة الفيل ومولد الرسول في عام واحد، سعياً إلى تعظيم الرسول العربي وإظهار معجزة رافقت مولده إثباتاً لنبوّته، لصحّ لنا أن نشكّ في صحة رواية هؤلاء المؤرخين الإسلاميين. لكن هذه المصادر لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى أي أثر عجائبي يرهن مولد النبي بهزيمة أبرهة على أبواب مكة. بل ان المسلمين قاوموا قروناً النزعة إلى اعتداد مولد النبي يوماً يستحق الاحتفال السنوي به[1]. وقد ظهرت المصادر الأساسية الإسلامية التي تجعل عام المولد النبوي هو عام الفيل، قبل أن يدرج المسلمون على الاحتفال بعيد المولد.

لقد أسّس معظم الباحثين شكوكهم بالمصادر الإسلامية الأساسية وروايتها لعام الفيل، على افتراض أن نقش المريغان يشير إلى حملة وحيدة شنّها أبرهة[2] ولم يشن غيرها. غير أن سميث أكد أن تدخل عمرو بن هند لمساندة القبائل العربية المتحالفة ضد أبرهة، في وسط الجزيرة في الأفلاج إلى الشمال الشرقي من مكة، يوحي أن تلك الحملة كانت حرباً رئيسية على الحيرة، التي كانت قبائل معدّ تدين بالولاء لها[3]. وهذا يعني على الأقل احتمال قيام حملة أخرى، تختلف أغراضها عن أغراض الحملة على مكّة. ذلك أن كل المأثورات العربية التي ذكرت حملة الفيل على مكّة، لم تشر إلى اغتماس الحيرة، أو اشتراك عمرو بن هند بصدّها أو المشاركة في محاولة ردّها. وهذا يعني أيضاً أن قيام حملتين أمر محتملٌ ولا يسوّغ استبعاده لمجرد رغبة في متابعة أول مَن اعتقد أن الحملتين ليستا إلا واحدة. وامتداد حكم أبرهة نحو خمس وثلاثين سنة، والتزامه جانباً من جانبي الصراع الدولي المحتدم لا يجعلان شن حملات في داخل جزيرة العرب أمراً منطقياً وحسب، بل أمراً منتظراً أيضاً. وقد نُسب إلى

(1) Conrad: op.cit., p. 229.

(2) Ibid.: p. 226. وكذلك: Kister: The Campaign of Huluban..., pp. 426, 427.

(3) Smith: op.cit., p. 436. وكذلك: Ryckmans: Inscription..., p. 339.

المُغلطائي قوله في الزهر الباسم، إن أبرهة شن حملتين فعلاً، واحدة لم تبلغ مكة وثانية شُنت بعد سنة أو سنتين، بلغت مكة فدخل بعض الجنود المدينة لكن الحملة انتهت إلى كارثة حلت بالجيش الحبشي[1]. فإذا كان أبرهة قد شن حملتين على مكة أو جوارها، فلم تسجل المأثورات العربية منها سوى واحدة، فالأحرى أن نشك في أن احتمال عدم تسجيل المأثورات العربية حملة أخرى بعيدة عن مكة، هو احتمال قائم، خصوصاً أن المأثورات العربية كُتبت بعد الإسلام، ولذا اهتمت بمكة أكثر مما اهتمت بغيرها.

وإذ يرى سميث أن أبرهة مات سنة ٥٦٩ أو ٥٧٠م.، فإن هذا الرأي يعزّز مقالة المصادر العربية إن النبي وُلد في عام الفيل. فرواية الحملة في هذه المصادر تنتهي إلى أن المرض أصاب الجيش الحبشي وأبرهة نفسه، وأن هذا حُمل إلى اليمن حيث مات. وقد سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى نفي الصفة العجائبية عن هزيمة أبرهة أمام أبواب مكة وتأكيد الصفة المنطقيّة لها. فإذا كان أبرهة قد شن فعلاً حملة على مكة وارتد مهزوماً من غير قتال، فلا مفر من تصديق رواية ابن هشام الذي قال في السيرة: «إن أول ما رؤيت الحصبة والجدري بأرض العرب ذلك العام... وقال ابن إسحق... عن عائشة رضي الله عنها قالت: لقد رأيت قائد الفيل وسائسه بمكة أعميين مقعدين يستطعمان الناس»[2].

وعلى رغم أن سيمون يدمج حملة حلبان وحملة مكة في واحدة، استناداً إلى عدم ذكر المصادر العربية غير حملة الفيل، وعدم ذكر بروكوبيوس غير الحملة التي سجلها نقش المريغان، فإن هذه الحجّة الضعيفة، لا تلبث أن تزداد ضعفاً بقول سيمون نفسه إن أبرهة حاول قبل حملة الفيل أن يمد نفوذه على القبائل العربية في وسط الجزيرة مرتين على الأقل[3]. وقول هذا ينفي وحدة الحملتين.

(1) Kister: Some Reports Concerning Mecca, p. 71, 72.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٥٥، ٥٩ وكذلك: Smith op.cit., p. 434.

(3) Simon: L'inscription..., pp. 331 - 337.

ـ ز ـ مَن قاتل أبرهة ومن ناصره؟

توسّعت المصادر الإسلامية توسّعاً وافياً في رواية وقائع حملة أبرهة الحبشي على مكة في عام الفيل. ولن نضيف جديداً في سياقنا هذا، إذا ردّدنا ما جاءت به هذه المصادر من حوادث وأسماء. إلا أن إعادة النظر في مختلف الروايات لمحاولة معرفة القبائل والأحلاف التي قاتلت أبرهة في غزوته هذه، وتلك التي ناصرته، يمكن أن تعزّز معرفتنا بالعلاقة بين هذه الغزوة والصراع الدولي على طرق التجارة الشرقية، ومكانة المتقاتلين بين الفرس وبيزنطة وما كان من أمر مكّة في هذا الصراع.

لقد واجه أبرهة على طول طريقه من اليمن إلى مكة قبائل عربية أثارتها الحميّة للدفاع عن الكعبة التي كانوا يحجّون. فبدأت مقاومته من اليمن نفسه، إذ قام ذو نفر الحميري، وهو من الأعيان، وجمع حوله الرجال وارتأى أن مجاهدة أبرهة لردعه واجبة. وتقول المأثورات الإسلامية إن أبرهة هزم الرجل وأسره[1]. وقد روى الأزرقي قيام العرب في اليمن لمجاهدة أبرهة بقوله: «فخرج إليه رجل من أشراف اليمن وملوكهم يقال له ذو نفر. فدعا قومه ومن أجابه من سائر العرب إلى حرب أبرهة وإلى مجاهدته عن بيت الله سبحانه وما يريد من هدمه وإخرابه، فأجابه مَن أجابه إلى ذلك ثم عرض له، فقاتله فهُزم ذو نفر فأُتي به أسيراً. فلما أراد قتله قال له ذو نفر: أيها الملك لا تقتلني فعسى أن يكون مقامي معك خيراً لك من قتلي، فتركه من القتل وحبسه»[2]. ويلاحظ في هذه الرواية التي وردت على سيرة ابن هشام أيضاً[3]، أن ملكاً من ملوك اليمن وأعيانهم أخذت به الحميّة في الدفاع عن مكّة. وهذا أمر، إذا صحّ بيّن مكانة مكة في ذلك العهد، لا عند الأعراب وحدهم، بل عند الحضر أيضاً. وقوله: «ومن أجابه من سائر العرب»، قد يشير إلى أن بعض البدو اجتمعوا مع قوم ذي نفر في هذه المحاولة للدفاع عن مكّة. وقد أكّد حُسْنَ العلاقة مع قريش قولُ ابن هشام، لدى وصول جيش أبرهة

(1) Kister: Some Reports Concerning Mecca..., p. 67.

(2) الأزرقي: ص ٩٣.

(3) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٧.

إلى جوار مكة إن عبد المطلب بن هاشم جد الرسول «سأل عن ذي نفر، وكان صديقاً له»[1].

كذلك واجه أبرهة لدى خروجه من اليمن قبائل أخرى. وقال الأزرقي: «حتى إذا كان في أرض خثعم عَرَض له نُفَيل بن حبيب الخثعمي في قبائل العرب، فقاتله فهزمه أبرهة وأخذ له نفيل أسيراً فأتى به فقال له نفيل: أيها الملك لا تقتلني فإني دليلك بأرض العرب وهاتان يداي على قبائل خثعم شهران وناهس بالسمع والطاعة، فأعفاه وخلّى سبيله وخرج به معه يدُلُّه»[2].

ويشير ابن خلكان إشارة مهمة إلى أن أبا الجبر الذي يروي عنه الإخباريون المسلمون أنه حارب أبرهة، إنما هو يزيد بن شرحبيل الكندي، وهو أيضاً أبو الجبر بن عمرو من آل الجون[3]. فهل كانت كندة في صف مقاتلي أبرهة؟ إن فون غرونباوم يعزّز هذا الاحتمال، إذ يقول إن مملكة كندة التي كانت في وسط جزيرة العرب درعاً لليمن في عهد يوسف أسار ذي نواس زالت بزوال دولته، إذ سقط ذو نواس سنة ٥٢٥م.، واضمحلّ الوجود الكندي بين سنة ٥٢٨م. وأوائل الثلاثينيّات[4]. ولكن القبائل التي شكلت الحلف الذي قامت عليه مملكة كندة لم تزل بالطبع. وقد تكون فروعها الحضرمية قد ظلت على ولائها الأول، وعلى عدائها لأبرهة. فلما حانت الفرصة حاولت محاربته مع جمع آخر من القبائل.

أما في مكّة فيقول ابن هشام: «فهمّت قريش وكنانة وهذيل ومن كان بذلك الحرم بقتاله، ثم عرفوا أنهم لا طاقة لهم به، فتركوا ذلك»[5]. وهذا القول يدلّ على أن المواقف التي حفزت القبائل العربية لم تكن بنت ساعتها، بل ان لها

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٥٠.

(2) الأزرقي: ص ٩٣.

(3) ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨، جـ ٦، ص ٣٥٥. وانظر أيضاً Kister: The Campaign of Huluban, pp. 433 - 436.

(4) Von Grünebaum: op.cit., p. 6.

(5) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٩.

سوابق وجذوراً، فكنانة وهذيل من الحُمْس حلفاء قريش الأقربين[1]. ويلاحظ أن المتهم بتدنيس قلّيس أبرهة كناني. أما هذيل فلها سابقة مماثلة في مقاومة أبرهة، حين حاول قبل حملة الفيل أن يتوّج محمداً بن خزاعي ملكاً على قبائل مَعَدّ المُضرية، فقام عروة بن حيّاض الملاصي من هذيل، إلى ابن خزاعي وقتله[2]. وقال ابن هشام إن عبد المطلب حين ذهب لمفاوضة أبرهة، رافقه كل من «يَعمر بن نفاثة بن عدي بن الدُئل بن بكر بن مناة بن كنانة، وهو يومئذ سيد بني بكر [من كنانة]، وخويلد بن واثلة الهذلي، وهو يومئذ سيّد هذيل. فعرضوا على أبرهة ثلث أموال تهامة على أن يرجع عنهم لا يهدم البيت»[3]. ووجه الخطورة فيما جاء به ابن هشام، هو التحالف السياسي الواضح بين قريش وهذه القبائل العربية الكبيرة، واستعداد تهامة، وهي ما هي في ديار العرب، لافتداء مكة بثلث أموالها. ومن شبه المؤكد أن هذه الحرص على مكّة لم تكن تحفزه الحوافز الدينية وحدها، فالسياسة والتجارة كانتا تخالطان الدين، مخالطة مواسم الحج للأسواق. ويتبيّن إذن أن الذين حاربوا أبرهة كانوا صنفين من العرب على وجه الاحتمال: مكة وحُمْسها وحجيجها العربي في البدو والحضر، وبعض القبائل التي كان ولاؤها يربطها بالحيرة أو بدولة ذي نواس المنذرة. وموضع هؤلاء في الصراع على طرق تجارة الشرق بين الفرس وبيزنطة معلوم في الحالتين.

أما الذين حاربوا مع أبرهة، فيقول الطبرسي في مجمع البيان إن معظمهم كانوا من علّ وأشعر وخثعم (بعدما هُزم زعيمُهم). فلمّا وصل جيش أبرهة إلى مكة كسر الأشعريون والخثعميون سيوفهم وسهامهم وأعلنوا أنهم أبرياء من أي نيّة لهدم البيت[4].

---

(1) سنتناول موضوع الحُمْس في فصل لاحق.

(2) الطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ١٣١. وانظر أيضاً Simon L'Inscription . p. 331.

(3) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٥١.

(4) الطبرسي، الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١، جـ ٣٠، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧. وكذلك Kister: Some Reports Concerning Arabia. p. 70.

وثمة نمط آخر ممن سايروا أبرهة في مسعاه محاباة أو تزلّفاً، مثل المُطّلب بن مالك ومسعود بن معتب الثقفيين وأبي رغال الذي عمل دليلاً لأبرهة ومات فرُجم قبره، فقال جرير:

إذا مات الفرزدق فارجموه كما ترمون قبر أبي رغال[1]

وهؤلاء لا نملك ما يحمل لمعاونتهم أبرهة معنًى سياسياً محتملاً في إطار الصراع الدولي. غير أن ثمة نمطاً ثالثاً من الجماعات التي ناصرت أبرهة دونما اضطرار على ما يبدو. إذ يقول محمد بن حبيب في المنمّق: «فجمع [أبرهة] فُسّاق العرب وطخاريرهم وكان أكثر من تبعه خثعم، وكانوا لا يحجّون البيت ولا يحرمون الحرم، واتبعه أيضاً بنو منبّه بن كعب بن الحارث بن كعب وكانوا لا يحرمون الحرم، ولا يحجّون البيت، وكان منهم الأسود بن مقصود الذي يقول:

يا فرسٌ اعدي بيه إذا سمعت التلبية

وكان قبل ذلك يقطع على الحاجّ والعمّار سبلهم»[2].

وقوله «إن أكثر من تبعه خثعم، وكانوا لا يحجّون البيت ولا يحرمون الحرم»، يعني أن محاولتهم في البداية أن يقاوموا أبرهة، لم تكن بفعل حميّة للحرم المكي. ولعل الصداقة بين شيخهم نفيل بن حبيب الخثعمي وعبد المطلب بن هاشم، التي ذكرها الأزرقي، إنما كانت صداقة تجارة مشتركة مع قريش. أما إذا كانت لنفيل وقبيلته بقايا ولاء لذي نواس أو للحيرة، فذاك ما ليس من دليل عليه. أما قوله: «واتبعه أيضاً بنو منبّه بن كعب بن الحارث بن كعب وكانوا لا يحرمون الحرم ولا يحجُّون البيت»، فإن هؤلاء ينتسبون إلى شهيد نجران النصراني، فإذا كانوا نصارى مثله، وهذا هو المرجّح، فإن اشتراكهم بحملة أبرهة وعدم حجّهم البيت في مكة أمران مفهومان. ذلك أنهم أبناء شهيد نجران الذي بنى أبرهةُ القلّيس ليزوي فيه رفاته. وقد أقسم أبرهة أن

---

(1) الأزرقي: ص ٩٣. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٩

(2) المنمّق: ص ٦٨.

يصرف حجيج العرب عن مكة إلى القلّيس. وكان هدم الكعبة في نظر بني كعب بن الحارث إذن أخذاً بالثأر، أو تنفيذاً لسياسة الاستيلاء على الخط التجاري، وإحلال صنعاء محل مكة مثابةً للعرب ومحجّة لهم.

ولا يزيد قوله: «وكان منهم الأسود بن مقصود» إلى قوله: «يقطع على الحاجّ والعمّار سبيلهم»، سوى تأكيد لذلك الإصرار على تخريب مكانة مكة بقطع طرقها وغزو قوافل الحجيج الميمّمة شطر البيت الحرام.

أخيراً هل كان عبد المطّلب بن هاشم يمثّل في مفاوضته لأبرهة قلّةً من قريش كما قال مونتغمري وات[1]، أو هل كان يسعى إلى نصرةٍ من أبرهة على منافسيه القرشيين الآخرين، مثلما اشتبه رودانسون[2]؟ إن هذه الشكوك لا تقاوَم في كل مرة يفاوض فيها صاحبُ الأرض غازياً من الغزاة. غير ان أول من بدأ مقاومة أبرهة في اليمن هو صديق عبد المطّلب ذو نفر الحميري، إذا صحّ قول ابن هشام. ولعله شريكه في التجارة أيضاً. وذهاب عبد المطّلب مع زعيمي كنانة وهذيل، ليس ذهاب مَن ينوي ترتيب مسعىً انفرادي على حساب آخرين. ولا تبدو من بقية الحوادث التي أعقبت هزيمة أبرهة عند أبواب مكة أي إشارات تدلّ على أن أحداً من المكّيين اشتبه فيما اشتبه فيه مونتغمري ـ وات ورودانسون. وتجمع المصادر العربية الإسلامية على أن العرب «أعظمت قريشاً، وقالوا: هم أهل الله، قاتل الله عنهم وكفاهم مؤونة عدوّهم»[3]. ولو كان عبد المطلب حليفاً محتملاً لأبرهة، أو بدا منه ما يوحي رغبته في ذلك، لانتقمت منه قريش بعد هزيمة أبرهة.

ـ حـ ـ مكّة وبيزنطة

عندما انهزمت محاولة الأحباش لغزو مكّة، واستولى الحميريون من جديد على الحكم في اليمن بمساعدة الفرس، لم تتكفىء بيزنطة عن محاولة النفاذ من

---

(١) Montgomery- Watt: Muhammad at Mecca..., pp. 31, 32.

(٢) Rodinson: op.cit., p. 41.

(٣) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٥٩. والطبري: التاريخ، جـ ٢، ص ١١٥. والأزرقي: ص ٩٨.

جديد في داخل الجزيرة العربية. كانت الحرب شاملة مع الفرس، وليس من معهود الحروب الشاملة أن تجتنب أطرافها أي جبهة متاحة للقتال، إلا إذا أعوزتها الوسائل. ولذا كان تبديل الأداة والوسيلة متوقّعاً، بعدما خسرت بيزنطة، في معركة مكّة، الأداةَ العسكريّة بتشتّت جيش أبرهة. ولم يكن استخدام الدين المسيحي جديداً ضمن بدائل العمل السياسي البيزنطي. وقد سبقت الإشارة إلى انصراف ولاء اليهود إلى الفرس والمسيحيين إلى بيزنطة، في معظم الحالات، ضمن الصراع الطويل بين الدولتين على طرق التجارة الشرقية. وقد لا يبدو مستغرباً أن مكّة التي حاولت ان تتّخذ لنفسها موقعاً سياسياً وسيطاً ومحايداً، كانت في الوقت نفسه مستقراً لدين ثالث. جمعت له القبائل العربية أصنامها حول الكعبة[1]. وقد ظل الحجاز عصيّاً على المسيحيّة، ويقول الأزرقي إن مكة لم يكن فيها بيت ليس له صنم[2]. وكانت امتدادات مكة الدينية تصل إلى اليمن. بل إن الفاكهي لاحظ كتابة على الحجر الأسود فدوّنها رسماً، وكانت فيها حروف من أبجدية عربية جنوبية قال كستر إنها حميرية، وإنها تدلّ على أن القبائل اليمنية كانت تحجّ مكة في الجاهلية[3]، وأن العلاقات بين مكة واليمنيين كانت وثيقة. لكن مكّة التي حرصت على إنشاء علاقات بجميع أطراف الجزيرة العربية في الجنوب والشمال تيسيراً لتجارتها، كانت حريصة على عدم التزام أي معسكر من المعسكرين المسيحي ـ البيزنطي أو اليهودي ـ الفارسي، وعلى تجنّب معاداة أي منهما صراحة أيضاً. وقد بيّنت تجربة غزوة أبرهة وما أظهره تصنيف الأحزاب والولاءات فيها، ان أفضل علاقات مكة لم تكن مع نصارى اليمن، بل مع أولئك الذين كانوا يحجّون البيت على ما يبدو. فهؤلاء كانوا «حزب مكة» إذا صحّ التعبير، ولم يكونوا مسيحيين ولا يهوداً وإن كان اليهود قد أبدوا تضامناً موقتاً مع مكة حين جمعتهم بها خصومة أبرهة ونصارى اليمن.

---

(١) الدوري: المرجع السابق، ص ١٠. وانظر أيضاً Phenhot, p. 27.

(٢) الأزرقي: ص ٧٨. وانظر أيضاً Fahd, Le Panthéon..., pp. 29, 31.

(٣) خصص كيستر مقالة بهذه الكتابة: Kister, M. J.: Maqām Ibrāhīm, a Stone with an Inscription, Le Muséon 84 (1971), p. 487.

لكن محاولات بيزنطة للسيطرة على مكة لم تلبس جميعها لبوس النصرانية. بل ان ثمة ما يدعو إلى الاشتباه بان عمرو بن لحي، الذي تنسب إليه المصادر الإسلامية أنه جمع أصنام العرب في مكة، إنما فعل ذلك ضمن مسعىً نبطي لتحسين الروابط بالحجاز[1]. ولا يُستبعد ان تكون رومة أو بيزنطة[2] قد أوعزت له أن يبادر إلى ما بادر إليه، لأغراض تتعلق بالصراع على النفوذ في هذه المنطقة، إذا صحّ أن هذه الأصنام أُحضرت من بلاد الشام.

وإذا كان ثمة غموض يكتنف تاريخ عمرو بن لحيّ وأعماله وحوافزه، فإن قُصيّ بن كلاب الذي استولى على مكّة وجعلها لقبيلته قريش، وطرد منها خزاعة[3]، يبدو لنا أوضح في ملامحه وأجلى في مراميه. وقد أضاف ابن قتيبة سبباً وجيهاً لإدراج أحداث مكة لدى استيلاء قصيّ عليها، ضمن الصراع الدولي بين بيزنطة والفرس. ففي معرض شرحه استيلاء قريش على مكة من خزاعة، قال ابن قتيبة: «ووليت خزاعة البيت، فلم يزالوا ولاته واشتدّت شوكتهم، وعظم سلطانهم حتى أحدثوا أحداثاً، ونصبوا أصناماً. ثم سار قصي إلى مكة فحارب خزاعة بمن تبعه». وأضاف ابن قتيبة كلمتين لا تزالان موضع تخمينات المؤرخين: «وأعانه قيصر» ثم قال، وبهذا: «صارت ولاية البيت له ولولده، فجمع قريشاً»[4]. وعلى الرغم من أن مونتغمري وات قد أعرب عن دهشته لقول ابن قتيبة «وأعانه قيصر»، فإنه لم يستبعد أن تكون غسّان وحلفاء آخرون لبيزنطة قد أعانوا قُصيًّا فعلاً. وأكد أن شيخ قريش الأول كانت له علاقات مع بني عُذرة، وهي قبيلة نصرانية أقامت شمال وادي القرى وكانت لذلك قريبة من نفوذ بيزنطة. واستنتج مونتغمري وات أن استيلاء قصي على مكة كان غرضه على

(١) الشريف: مكة والمدينة، ص ١٦٠.

(٢) عمرو بن لحيّ لا يزال عصره مجهولاً، ولا نعرف إذا كان قد أدرك العصر البيزنطي أم لا.

(٣) Hartman, Martin: Qusaij, Zeitschrift für Assyriologie, XXVII (1912), ss. 43 - 49.

وبيضون: الحجاز...، ص ٣٦.

(٤) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم: المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٩، ص ٦٤٠، ٦٤١.

الأرجح متصلاً بتطوير التجارة بين مكة وبلاد الشام[1].

إن التقديرات المقاربة لعصر قصيّ بن كلاب، بناءً على سلسلة النسب التي تربطه بالرسول العربي، ومؤشرات أخرى سنأتي على ذكرها فيما بعد، توحي أن قصياً عاش في أوائل القرن الخامس الميلادي. في ذلك العصر، كانت بيزنطة قد خسرت نفوذها في اليمن، باستيلاء ملكيكرب يهامن ثم ابنه تبّان أسعد أبي كرب على البلاد، وتهوُّد هذه السلالة. ويمكننا أن نتخيّل أن بيزنطة قد حاولت أن تجد سبيلاً إلى التعويض من خسارتها هذه، فاستغلّت طموح قصيّ وقوة قبيلته الصاعدة، من أجل محاولة اتخاذ موطىء قدم في الحجاز، أهم المسالك البريّة إلى اليمن وطريق التجارة الشرقية. ولنا مثال على أن بيزنطة تصرّفت حيال مكة تصرّفاً مماثلاً في ظروف مماثلة تماماً. إذ انها بعد خسارتها اليمن عندما ثار الحميريون على حكم الأحباش الموالين لبيزنطة، في سنة ٥٧٠م. تقريباً، حاولت ان تنصّب ملكاً على مكّة يلزم جانبها، ويعوّضها من خسارة اليمن، وهذا الملك الذي لم يتوّج هو عثمان بن الحويرث.

ـ ط ـ عثمان بن الحويرث

يرى باحثون في تاريخ مكة أن محاولة تمليك عثمان بن الحويرث، كانت ردة فعل بيزنطية على خروج اليمن من نطاق النفوذ البيزنطي[2]. وتعدّ رواية ابن هشام لحادثة عثمان هذا من أوفى الروايات في المصادر الإسلامية حول أمره. والتدقيق فيها يمكن أن يميط اللثام عن خفاياها لا بد من بحثٍ مزيد لتبيان حقيقتها.

(١) Montgomery Watt: Muhammad at Mecca ... p. 13 وكذلك جواد علي: جـ ٤، ص ٣٩، ٤٠، ٥٦، ٥٨، ١١٧. ويجعل بيضون عصر قصي لأواسط القرن الميلادي الخامس. بيضون: الحجاز...، ص ٣٧. وقد عالج شهيد علاقة قصي بمكة من خلال علاقة قصي بأحوال العذريين. Shahid: Byzantium (5c), pp. 278 - 282, 390 sqq. وفي شأن النصرانية في مكة انظر المرجع نفسه ص ٣٩٠ وما بعد.

(٢) Montgomery-Watt: Ibid., p. 15 وكذلك بيضون: الحجاز...، ص ٧٩، ٨٠.

يقول ابن هشام: «كان من شأن عثمان بن الحويرث بن أسد بن عبد العُزّى أنه انطلق حتى قدم على ابن جفنة ملك الشام. فقال له: هل لك أن تدين لك قريش، قال: نعم، قال: فاكتب لي مُلّكني عليهم... فكتب له وملّكه وجعل له خرجاً على كل قبيلة. فأقبل بكتاب ابن جفنة حتى قدم مكة، فلمّا قدم على قريش أنكرت ذلك، فركب منهم رجال إلى ابن جفنة، فلما قدموا عليه كلّموه وقالوا: إن عثمان امرؤ سفيه، وليس مثلك يصنع بنا مثل هذا الذي صنعت، ونحن عارفون بحقك ونحن أهل حق... فعمد ابن جفنة فأخرج عثمان وطرده. فانطلق حتى قدم على قيصر فأراد كلامه، فبلغ ذلك ابن جفنة فبعث إلى البواب والترجمان [أن] لا يُدخلاه ولا يُخبرا قيصر أمره، وأمرَهما أن يخالفا بكلامه حتى لا يرفع به رأساً... فلما رأى عثمان الذي صُنع به لم يدر كيف يصنع»[1].

ثم يروي ابن هشام، كيف استطاع ابن الحويرث أن يكلم قيصراً، فقال له: «إني من أهل الكعبة ومن أهل بيت الله الحرام الذي تحج إليه العرب، وأني كلمت ابن جفنة أن يجعل لي على قومي سلطاناً فأقتسرُهم على دينك، فبغى عليّ رجال من قومي، فرشَوْه، فأخرجني، وإني جئت إليك... فإن كتبت لي كتاباً وجعلت لي عليهم سلطاناً قسرتُ لك العرب حتى يكونوا على دينك. فكتب له قيصر عند ذلك وكساه وحمله على بغلة مسرجة بسرج من ذهب وقال له: لا سلطان لابن جفنة عليك، ودفع إليه كتاباً مختوماً، وقال أشعاراً بأرض الروم هلكت وأشعاراً يروى بعضها منها قوله:

ولمّـا دنونـا من مدينـة قيصـرٍ   أحسّت نفوس القوم بعض الوساوس

«فأقبل عثمان بالكتاب حتى قدم على ابن جفنة فدفعه إليه، فقال ابن جفنة: خذ مَن وَجدتَ ههنا من قومك، فأخذ رجالاً من قريش منهم سعيد بن العاص بن أمية وأبو ذئب بن أبي ربيعة أحد بني عامر بن لؤي أخذهم تجاراً بالشام فسجنهم، فأما أبو ذؤيب فمات في الحديد، وأما سعيد فمكث حتى

(1) سيرة ابن هشام: طبعة طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، جـ٢، ص ١٧٨ - ١٨٠، ولم نجد مثله في طبعة عبد الحميد.

افتداه عتبة بن ربيعة بن عبد شمس... ومات عثمان بن الحويرث من قبل أن يخرج من عند ابن جفنة. فقال كثير من الناس: سقاه سماً وحسده وظن أنه غالبه على مُلكه... واسم الملك الحفني عمرو بن أبي شَمّر»[1].

ليست خطورة هذه الرواية في وفرة تفاصيلها، بل في دقة بعض التفاصيل ومغزاها المحتمل. فمن الواضح أن قريشاً رفضت تمليك عثمان بن الحويرث عليها وسعت إلى منع هذا التمليك. ولذا يعتقد رضوان السيّد أن القرشيين هم الذين قتلوا ابن الحويرث[2]، ويكتفي الأندلسي بأن قريشاً دسّت «إلى عمرو بن جفنة ملك عرب الشام أن يريحهم منه فوضع له مَن سمّه... ولما رجع إلى الشام صنع له بنو جفنة طعاماً ووضعوا السم أمامه، فلم ينصرف إلا وقد وجد أثره وأيقن بالموت»[3]. ومع أن ابن هشام لا يُشرك قريشاً في قتل ابن الحويرث، إلاّ أن الأمر هنا سيّان، فقريش رفضت تمليكه، بل انها هي التي سعت في تبديل موقف ابن جفنة منه. وقد أيقن ابن الحويرث ذلك، فاتهمهم بأنهم «رشَوْه»، أي إن قريشاً دفعت للغساسنة مالاً يفوق ما كان يُمكن أن يتوقعوا تقاضيه من ملك مكة غير المتوّج. ولهذا حتماً، إذا صحّت تهمة الرشوة، علاقة بتنظيم مكة ورحلاتها التجارية، وسعيها إلى إرضاء ملوك الأطراف من أجل تيسير هذه التجارة.

ويلاحظ كذلك أن ابن الحويرث سعى في إغراء البيزنطيين باللغة التي يفهمون، فتقول رواية ابن هشام إنه قال لقيصر: «فإن كتبت لي كتاباً وجعلتَ لي عليهم سلطاناً قسرتُ لك العرب حتى يكونوا على دينك»، وهذه عبارة أوضح من تلك التي سبقتها وقال فيها: «فأقتسرهم على دينك». وفي كلا الحالين يعرب

(1) راجع هامش الصفحة السابقة.

(2) السيّد، رضوان: جدليات العقل والنقل والتجربة التاريخية للأمة في الفكر السياسي العربي الإسلامي، مجلة الفكر العربي، العدد ١٥، أيار وحزيران/ مايو ويونيو، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٣.

(3) الأندلسي: نشوة الطرب... ص ٣٥٠، ٣٥١.

ابن الحويرث عن عزمه على إغراء بيزنطة بما يُغريها، أي ضمان مصلحتها التجارية من طريق الامتداد الديني، وهو ما بدا واضحاً للغاية في رواية المصعب الزبيري الذي ربط الانتماء الديني بالانتماء السياسي بلا أي التباس، إذ قال: «إن عثمان خرج إلى قيصر فسأله أن يملّكه على قريش وقال: أحمِلُهم على دينك فيدخلون في طاعتك»[1].

وفي هذا أيضاً شبهة نزاع مذهبي ربما حاول فيه ابن الحويرث أن يغري البيزنطيين بجعل المكيين نصارى على المذهب البيزنطي الرسمي، لا على مذهب الغَساسنة اليعاقبة، فاستجاب البيزنطيون، وكتبوا لابن الحويرث في كتاب اعتماده: «لا سلطان لابن جفنة عليك»، على ما سلف.

وحاول ابن الحويرث، وقد خاطب بيزنطة بلغة تفهمها، أن يخوّف مكة فيما تخشاه، وهو تجارتها، وقدرة قيصر على إخراجها: «وقد رأى موضع حاجتهم إليه ومتاجرهم من بلاده»، فقال للقرشيين وهو يحاول إقناعهم بقبول تمليكه: «قد علمتم أمانكم ببلاده وما تصيبون من التجارة في كنفه، وأنا أخاف إن أبيتُم ذلك أن يمنع منكم الشام فلا تتّجروا به وينقطع مرفقكم». فلما رفض المكيّون بعد تردد قصير «كتب قيصر إلى عمرو بن جفنة يأمره أن يحبس لعثمان مَن أراد حبسه من تجّار قريش بالشام، ففعل ذلك عمرو»[2]. وبذلك ردت بيزنطة على مكة بما رأت أنه يوجعها: التجارة. وقد عبّر الزبيري عن رفض مكّة الرضوخ، وإيثارها الموقف المستقل المحايد على الانحياز إلى بيزنطة، بما نقله عن ابن عم عثمان بن الحويرث، عن أبي زمعة الأسود بن المطّلب، الذي صاح والناس في طواف: «إن قريشاً لَقاحٌ! لا تَملك ولا تُملَك!»، وأضاف قائلاً: «فانتسعت قريش على كلامه، ومنعوا عثمان مما جاء له، فمات عند ابن جفنة»[3].

(1) الزبيري، مصعب: نسب قريش، تحقيق إ ليفي - بروفنسال، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٢١٠.

(2) Simon: Ḥums et Īlāf..., p. 225. نقلاً عن الفاسي من كتاب: al-Fāsī: Die Chroniken der Stadt Mekka, herausg. von F. Wüstenfeld, Band II, (Leipzig 1859), ss. 143 sqq.

(3) الزبيري: المصدر ذاته، ص ٢١٠.

وقد لاحظ مونتغمري وات هذه الرغبة المكيّة في الحياد، ونسبها إلى خشية القرشيين من الانغماس في الحرب البيزنطية الفارسية وهي في أوج احتدامها، إذ قدّر أن واقعة عثمان بن الحويرث حدثت في تسعينات القرن السادس. ووافقه سيمون في هذا الأمر. ولعل ما يدعم هذا أن ملك الغساسنة في هذه الواقعة كان عمرو بن جفنة الغساني، الذي حكم في مرحلة ما بعد حبس المنذر ثم النعمان ابنه، نحو سنة ٥٨٢م[1].

وقد انجلت الحادثة عن رضوخ بيزنطة للأمر الواقع، في هذا الشأن، فاستمر تسيير الرحلات المكيّة التجارية إلى الشام، لأن البيزنطيين افتقروا إلى أية بدائل أخرى، خصوصاً بعد سقوط اليمن تحت نطاق النفوذ الفارسي. إلاّ أن الإدارة البيزنطية المالية في بلاد الشام أحدث نفسو على التجار المكّيين، ولذا لم يستغرب حميد الله أن الإسلام ردل المشارين ردلاً شديداً[2].

(1) الأندلسي: نشوة الطرب ص ٣٥٠. والزبيري المصدر السابق، ص ٢١٠. وانظر أيضاً Simon: Ḥums et Īlāf, p. 225. وكذلك Montgomery Watt: Muhammad at Mecca..., p. 16.

(2) Hamidullah, Muhammad: Les voyages du Prophète avant l'Islam, B.E.O, XXIX (1977), pp. 221, 224.

مقدمة الجزء الثاني

في الفصل الأول، تناولت هذه الدراسة الشرح اللغوي والتاريخي للمصدر الأول الذي أشار إلى إيلاف قريش، وهو سورة قريش في القرآن الكريم. وقد كان لا بد من وضع النقاط على الحروف في هذا الشأن قبل المبادرة إلى التوسع في الموضوع. ولذلك جُعل الشرح اللغوي والتاريخي الفصلَ الأول في الدراسة.

ولمّا كان الإيلاف هو التنظيم الذي نوّلت قريش بموجبه تسيير أحد خطوط تجارة الشرق الدولية، ارتؤي أن ولوج الموضوع لا يفي الإيلاف حقّه، ولا يضعه في مرتبته الخطيرة ضمن سياق تاريخ الصراع الدولي في المنطقة، إذا لم يسبقه عرض تاريخي وافٍ للصراع على طرق تجارة الشرق، فكانت تلك مهمة الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث فقد أتاح الخوض في التطورات التي حدثت على صعيد الصراع المذكور، في القرن السادس الميلادي، القرن الذي شهد نشوء الإيلاف وتطوره وتحوّله من مشروعٍ تجاري صرف إلى عامل أساسي في عوامل نشوء نزعة إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية والدينية واللغوية والاجتماعية بين القبائل العربية. وقد مهّد الفصل الثالث بذلك لفهم أسباب تعاظم دور مكّة في التجارة الدولية، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً لها قبل القرن السادس.

وستتناول الفصول الثلاثة المقبلة دراسة الإيلاف نفسه في تفاصيله التجارية والجغرافية والمالية والاجتماعية والدينية والتنظيمية والسياسية، في محاولة لفهم الدور الذي أداه إيلاف قريش في حفز عوامل الوحدة بين القبائل العربية، على الصعيد السياسي والديني والاجتماعي واللغوي.

الفصل الرابع

تجارة الإيلاف وطرقه وتنظيمه

أولاً: عوامل ظهور مكة

ـ أ ـ وادٍ غير ذي زرع

لا يتصوّر بعض الدارسين قيام مكّة من غير التجارة. وهذا أمر ليس صحيحاً تماماً، لأن مكّة، إذا خلت من أي نشاط زراعي أو رعوي، على نحو ما جاء في وصفها في القرآن الكريم: ﴿بوادٍ غيرِ ذي زرْعٍ﴾ (إبراهيم: ٣٧)، كانت لها على الأقل صفة المحجّة منذ أعصر لا تعيها الذاكرة. لكن الحج والمواسم التجارية اقترنت معاً زمناً طويلاً. ولذا فإن ربط ازدهار مكّة بتطوّر التجارة ليس خاطئاً تماماً أيضاً، خصوصاً لأننا لا نعي مبدأ كلٍ من الأمرين. ويرى سيمون أن افتقار مكّة لمؤهلات المدينة الزراعية أو الرعوية لا يبيح لنا افتراض ظهور مكّة قبل ظهور الوساطة التجارية. وهو يعتقد أن هذا الافتقار كان حافزاً على امتهان التجارة، فيما كانت للطائف وليثرب ظروف ساعدت أفضل أهلتهما للاعتياش من مصدر آخر. ولا يصل سيمون إلى القول: لا مكة بلا تجارة، لكنه يرى أن مكة قبل الانتعاش ما كان يمكن أن تكون سوى محجّة ومحطة صغيرة لقوافل طريق البخور بين اليمن وسورية[1]، على الأكثر.

وافتقار مكة وواديها إلى الزرع حتّم اتجاه المكّيين إلى التجارة، وكذلك أحاطت الطبيعة المدينة وجوارها بمنطقة عازلة محرّمة على الدولة الأجنبيّة، حتى خلا تاريخها زمناً طويلاً من ذكرٍ لسلطان أي دولة عليها، لوعورة المسالك إليها وجفاف الصحراء من حولها، على نحوٍ جعل أعتى الدول تعجز عن النفاذ في

(1) Simon, Hume et Tiff, pp. 208, 209 وكذلك الشريف، المرجع السابق، ص ٣٥٦ - ٣٦١، ٣٧٥ - ٣٧٩. وانظر بيضون: الحجاز ، ص ٣٤

الصحراء الحجازية. وقد افتخر المكّيون لهذا وارتأوا ان من شرف مدينتهم أنها كانت لَقاحاً(1)، أي انها حصيّنة «لا تدين لدين ملوك ولم يُؤدّ اهلها إتاوة ولا مَلَكها ملكٌ قط من سائر البلدان. تحجّ إليها ملوك حمير وكندة وغسّان ولخم فيدينون للحُمْس من قريش ويرون تعظيمهم والاقتداء بآثارهم مفروضاً وشرفاً عندهم عظيماً»، بل ان أهل مكة في رأي ياقوت كانوا «آمنين يغزُون الناسَ ولا يُغزَوْن ويَسْبُون ولا يُسبَوْن، ولم تُسبَ قُرشية قط فتُوطأ قهراً»(2). وجعل هذا مكة مدينةً حرة مستقلة، لا لأن النظام القبلي لا يسمح بقيام سلطة مركزية محلية تربط الأطراف بعضها بالبعض فقط، بل لأن ظروف الصحراء الصعبة أيضاً حظَرت على أية سلطة مركزية خارجية، أن تمدّ سلطانها المباشر إلى داخل الجزيرة العربية، على الرغم من أن خطورة المصالح الدولية ورغبة الحكومات في هذا الأمر، جعلا الحجاز على الخصوص مطمحاً دائماً للدول في مختلف العصور(3).

وقد ارتقت مكّة إلى مرتبة الزعامة السياسية في أعين العرب الذين «أعظموا قريشاً» خصوصاً بعد هزيمة أبرهة الحبشي، لأنها أثبتت أنها قادرة على أن تكون «لقاحاً»، لا تُذعن لمُلكٍ ولا تأتمر لأمر سلطة خارجية. غير ان انتصار الفرس في اليمن بعد موت أبرهة جعل مكة في حاجة أمسّ إلى إظهار استقلالها، حتى لا تبدو كمن انحاز فنصر جانباً على جانب. وقد كانت الأوضاع مناسبة لهذا، لأن الفرس ترددوا قبل أن يُرسلوا جنودهم إلى اليمن، فأرسلوا ستمائة فقط، وكان هؤلاء عوناً معنوياً كافياً، بعد اندثار جيش أبرهة بالمرض الذي أصابه. ولكن الجنود الفرس الذين أُرسلوا إلى اليمن بحراً، لم يشكّلوا قوة كبيرة في جنوب الجزيرة العربية، فظلت بقية أجزاء الجزيرة خالية تقريباً من نفوذ أي من الدولتين الكبريين المباشر، وبذا تاحت لمكة فرصةٌ لتعزيز هيبتها وتحسين مكانتها عند

(1) لسان العرب: مادة لقح.

(2) مادة مكّة في معجم البلدان.

(3) الشريف: المرجع السابق، ص ٩١.

العرب. وسنبيّن فيما بعد أنّ حرب الفجار التي نشبت بعد طرد الأحباش من اليمن، كانت حرباً مكّية لا مسوّغ لها سوى تمكين القرشيين قبضتهم على أزمّة التجارة، بعد محاولة الحيرة مد السلطان الفارسي إلى الحجاز، من أجل عقد اتصالٍ بري مباشر مع اليمن الفارسي(1). لقد رفضت مكة كلا النفوذين الفارسي والبيزنطي، فمرّة رفضت التزندق في أيام قباذ ملك الفرس، ومرّة رفضت تمليك النصراني عثمان بن الحويرث على ماسلف، فتابعت النسك بدين إبراهيم والآباء الأوائل، كما قالوا، مع ما شاب هذا الدين من تعبّد للأوثان. ولما جاءها أبرهة غازياً لهدم البيت ارتدّ مهزوماً أمام مرأى العرب وعلى مسمعهم.

لم تكن مكة تحتاج من الناحية المعنوية إلى غير هذا حتى تستحق الصدارة بين العرب. ولكن ما كان لهذه الزعامة أن تدوم وتتعزز لولا أن مكة كانت أيضاً قد سيطرت على خطوط التجارة في غرب جزيرة العرب(2). وقد صادفت هذه السيطرة قبولاً لدى الدولتين الكبريين ضمن إمكاناتهما المتاحة في هذا القطاع من طرق تجارة الشرق. فبيزنطة قبل سقوط أبرهة كانت ترغب في سَوْق جزء من هذه التجارة عبر قوافل الحجاز، لأن صعوبات الإبحار في البحر الأحمر كانت ربما تحفزهم على اختيار مسلك آمن، لا تستطيع أن تصل إليه سفن الفرس أو القراصنة(3). وكان اليمن حليفاً لبيزنطة، وكانت مكة ملتزمة، بالإيلاف، إيصال تجارة الشرق إلى أسواق بيزنطة الرسمية في بلاد الشام. ولم تكن الفرس تستطيع أن تبدّل من هذا الحال شيئاً، لأن القبائل العربية على طريق القوافل كانت هي أيضاً متعاهدة بموجب الإيلاف مع مكة، على نحو ما سنبيّن فيما يلي.

أما بعد سقوط أبرهة فكان الفرس راضين نوعاً بتجارة مكة لتقاضيهم مكوسها في اليمن، ولعدم قدرتهم على تعزيز قبضتهم على الحجاز، على ما

(1) Montgomery Watt, Muhammad at Mecca..., p. 14 وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص ٩٢. وبيضون: الحجاز...، ص ٣٨.

(2) Shahid, Two Qur'anic Sûras..., p. 429.

(3) Procopius, vol I, p. 179، وانظر Diodorus, vol II, p. 219، وانظر Shahid, The Arabs in the Peace Treaty..., pp. 189, 190، وبيضون، الحجاز...، ص ٥٦، ٥٧، ٦١، ٧١.

ظهر في حرب الفجار. ولم يكن لبيزنطة ندحة من قبول التجارة المكّيّة، بعدما انتقض وجود حلفائها وتقلّص نفوذها على طول الجانب الغربي من جزيرة العرب.

لقد كانت مكة مؤهلة في كل شيء لتنظيم تجارة الشرق، وكانت الظروف الدولية ملائمة تماماً لاضطلاعها بهذه المهمة.

ـ ب ـ مكّة والتجارة

ثمة أدلة أثرية تحفز باحثين على القول إن قبيلة قريش امتهنت التجارة، حتى قبل أن تستولي على مكة في أوائل القرن الخامس الميلادي تقريباً. ففي نقش «عُقلة» الذي يقدّر علماء الآثار أن تاريخه يراوح بين ٢٧٠ و٢٧٨م.، ذكر لمن يدعوهم «قرشتن» ضيوفاً على ملك حضرمي، ومعهم ممثلون لمن دعاهم النقش «تدمّر وكَشد وهند»[1]. وتشتبه كرون بأن قرشتن هن نساء من قريش، وبأن الآخرين هم تدمريون وكلدان وهنود ممن يتعاطون التجارة. فإذا صحّ هذا فإنه يعني في نظرها أن قريشاً كانوا تجاراً ذوي بعض الشأن منذ القرن الثالث الميلادي، أي قبل استقرارهم في مكة بقرن ونيّف. ومع أن كرون على حق في قولها إن امتهان قريش التجارة في ذلك الزمن لم يكن مرهوناً بالحرم المكي ومواسم الحج، وإن الحرم كان يمكن أن يقوم قبل قيام التجارة في مكّة[1]، إلا أنها تتجنّب الاستنتاج الواضح الذي لم ترغب في استنتاجه، وهو أن تجارة قريش ازدهرت أيّما ازدهار بعد ارتهانها بالحرم المكي، وأن مكانة مكّة الدينية بين القبائل العربية تعاظمت عندما أخذت مواسم الحج ورحلات القوافل المكّية تدر أرباحها على زعماء القبائل وتجارها. وقد أشار بيضون إلى قدم التجارة في مكّة وميّز بين اتّجار المدينة بالتجارة المحلية واتّجارها بالتجارة الدولية، والمح إلى احتمال تطور هذه الوساطة المكية على نحو تدريجي[2] وهذا على الأرجح هو

(1) Crone: op.cit., pp. 169, 170.

(2) بيضون، إبراهيم: الإيلاف والسلطة في مكة قبل الإسلام، دراسات، السنة الثانية عشرة، العدد ١٨، كليّة التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦. وكذلك Donner, Fred Mcgraw: Mecca's Food Supplies and Muhammad's Boycott, JESHO, vol. XX, part III, pp. 250, 254.

الذي حدث، من فعل تداخل الاستعدادات المكيّة والظروف الدولية وحالة العرض والطلب على طرفي خطوط التجارة الشرقية.

وإذا كان ثمة مَن يعرف أن مكّة تحتلّ أو لا تحتلّ موقعاً مهماً على طرق التجارة الدولية، تلتقي عنده الخطوط، فإن بيزنطة كانت في مثابة أهم الراغبين في معرفة ذلك، لأن جزءاً خطيراً من سياستها الخارجية حيال الشرق، كان متصلاً بتسيير تجارة الشرق وفق أفضل الشروط والظروف. وقد سبقت الإشارة إلى محاولة بيزنطة تمليك ابن الحويرث على مكّة بعد سقوط أبرهة وخلفائه، وكذلك سبقت الإشارة إلى محاولة مماثلة، إذ ساند حلفاء بيزنطة المتدرّبون النصارى، وربما بنو سليح أيضاً، استيلاء قريش وزعيمها قصيّ بن كلاب على مكّة، بعد سقوط اليمن في أيدي حكام تهوّدوا أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الميلاديين. ولا يعقل أن تكون بيزنطة قد سمت كل هذه المساعي، لو لم تكن مكة فعلاً عقدة مواصلات مهمة في تجارة الشرق.

لقد احتلت هذه المدينة موقعاً على إحدى أهم الطرق الدولية لتجارة الشرق. وتنبّه لها التجار وقادة القوافل، وفطنت إلى خطورة موقعها الدول منذ أزمنة قديمة. وكانت منتجات الهند واليمن تمر عبرها إلى سورية وروما والقسطنطينية. ولم يكن مثل هذا المرور ممكناً لولا مواطئة المكيين، الذين كان كبراؤهم يطوفون في البلاد ويقيمون الاتصال السياسي والتجاري بمسؤولي الديار المجاورة[1].

ولا شك في أن قلّة من الكتّاب ملموا مرتبة الإقناع في حديثهم على مكّة وموقعها من خطوط التجارة. وهذا نموذج من مألوف ما يحده في هذا الشأن، إذ يقول الشريف: «في منتصف الطريق الممتد للقوافل بين اليمن والشام تقوم مكة في وادٍ منبسط من أودية جبال السراة، تحيط به الجبال الجرداء من كل جانب وتكاد تحجبه إلا من ثلاثة منافذ، يصله أحدها بطريق اليمن ويصله الثاني بطريق قريب من البحر الاحمر عند مرفأ جدّة، ويصله الثالث بالطريق المؤدي إلى

(1) Hamidullah Al Tilsi, pp. 207, 208 والشريف المرجع السابق، ص٩٢

فلسطين. . . والثابت أن واديها اتُخذ من قبل أن تُبنى، موئلاً لراحة رجال القوافل القادمة من الشمال والجنوب، بسبب ما كان من العيون، فعلى طول طرق التجارة عبر الصحراء وجدت بضعة أماكن مبعثرة اتّخذها التجّار المسافرون موئلاً لراحتهم، وبالتدريج أصبحت منازل الراحة هذه مستودعات للتجارة، وصار بعضها مَقاماً للهياكل والمحاريب يتابع التاجر في حمايتها تجارته ويلجأ الحاج إليها لالتماس العون منها»[1]. إن وصف مكة وموقعها من طرق التجارة أمر ضروري ولا شك، لكن هذا الوصف التقليدي الشائع ليس مقنعاً وحده في تفسير مكانة مكة التجارية. إذ ان يثرب مثلاً تقع مثل مكة على مفاصل طرق التجارة نفسها، ولا تختلف عنها في هذا الشأن، ولم تبلغ مع ذلك ما بلغته مكة. ولعل خطأ هذا الأسلوب هو في أنه يفترض في مكة حالة دائمة، ملائمة للتجارة، قد تتبدل فيها الأمور «بالتدريج» دون تفسير لهذا التبدل أو أسبابه، ودون محاولة لربط هذا التبدل بالظروف المعاصرة والأحوال الدولية المحيطة. ومثل هذا التفسير اللاتاريخي الجامد يوحي أن الأحوال والظروف ملائمة دائماً لتجارة مكّة، فيما توحي كرون في تفسير لا تاريخي جامد آخر أن الأحوال والظروف غير ملائمة لهذه التجارة في كل ظرف وحال. ولا علاج لهذين الجمودين إلاّ برؤية تبدّل الظروف المؤثّرة في هذه التجارة، وما الذي جعل الأحوال غير ملائمة لها في حين وملائمة في حين آخر.

ويحق للباحث أن يشتبه في أن مجيء قبيلة امتهنت التجارة، إلى بلدة احتضنت حرماً دينياً يَحجُّه العرب أو كثير منهم، قمين أن يُحدث تفاعلاً متصاعداً بين النشاط التجاري والمواسم الدينية، فينتهز الحجيج سانحة مجيئه الموسمي من أجل كسب بعض الربح بما يحضره من نتاج قبيلته، ويشجّع التاجر من ربحه ليعاود الحضور في موسم الحج التالي، ويتحول مجيئه السنوي إلى مراسم مقدّسة، تختلط فيها فرحته بخير التجارة العميم مع إيمانه بالبركة التي تحلّ عليه من صنمه الذي تعبّد له وطاف به. ويشجع الباحثَ على الاشتباه في هذا التطور

(1) الشريف: المرجع ذاته، ص٩٥، ٩٦.

المتلازم للتجارة والحرم الديني أن اقتران الحج بالتجارة كان القاعدة في جزيرة العرب، على ما جاء في دراسة سرجنت في هذا الخصوص[1]، وأن استيلاء قريش، هذه القبيلة المتاجرة، على مكة، رافقه تنظيم قصيّ زعيمها لمراسم الحج ووظائفه المختلفة[2]. إلا أن الاعتقاد أن محرك التقاء الشرطين، التجارة والحج في مكة، قد رفعها على الفور إلى مصاف معظمي التجارة الدولية، هو اعتقاد خاطىء. إذ ان هذا الالتقاء جعل مكة مؤهلةً لتقوم بمهمة في التجارة الدولية، لكنه لم يكن كافياً لنهوض المدينة إلى المكانة التي احتلتها فعلاً. وكان لا بد من انتظار تطوّرات الظروف الدولية في القرن السادس لتكتمل الشروط التي أتاحت لمكّة أن تتسلم أزمّة حصة جليلة من التجارة الدولية. وأهم هذه التطورات ما أشار إليه سيمون: «الوضع التاريخي الملائم وانتقال مفاصل وعوامل التجارة الخارجية بسبب الصراع المستمر بين الدول الكبرى»[3]. وهذا رأي آيده شهيد بقوة.

ج - أسباب التحول إلى غرب الجزيرة

لقد فصّل شهيد هذا «الوضع التاريخي الملائم» الذي أباح انتقال طرق تجارة الشرق إلى غرب جزيرة العرب، فحملها في خمسة أسباب، تستحق الذكر هنا بالتفصيل:

- السبب الأول هو نشوب الحروب الطويلة بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية في أوائل القرن السادس، في عهد أنستاسيوس (٤٩١ - ٥١٥م.)، وهي حروب لم يخلُ منها أي من عهود الأباطرة الذين خلفوه: جستينوس وجستنيانوس وجستينوس الثاني وطباريوس وموريقوس، وقد بلغت ذروتها بالغزوة الشاملة التي قادها كسرى فاجتاح بها الشرق كله، وتبعها هجوم الإمبراطور هرقل المضاد. وكان أثر هذه الحروب في طريق الخليج عبر الفرات مؤذياً جداً،

(1) Serjeant, R.B. Haram and Hawtah, the Sacred Enclave in Arabia, Melanges Taha Husein, 1962, pp. 41 - 58.

(2) راجع تنظيم الحرم المكي فيما بعد

(3) Simon: Ḥums et Īlāf ... p. 208.

خصوصاً لأن الحملات كانت تُشن على محطات هذه الطريق بالذات: دارا ونصّيبين والرقّة، التي كانت تؤوي دور المكوس. وكان الفرس يشنّون حملاتهم العسكرية ويعرقلون في الوقت نفسه تجارة الحرير التي كانوا يحتكرونها. وتشهد سفارات جستنيانوس إلى الأحباش ومفاوضاته مع الفرس بشأن الحرير على العراقيل الخطيرة التي اعترضت التجارة الشرقية عبر طريق الفرات. وقد ربط بيضون أيضاً انتقال خطوط التجارة الشرقية من الفرات إلى غرب جزيرة العرب بالحرب البيزنطية الفارسية المزمنة.

ـ السبب الثاني هو ظهور المملكة العربية الوكيلة، التي أنشأها جستنيانوس ليوازن بها وكيل الفرس اللخمي. لقد أدى ظهور الغساسنة إلى تأجيج النزاع ولم يُتح للتجارة عبر طريق الفرات أن تزدهر، إذ كان نفوذ كل من هاتين المملكتين العربيتين يمتد على قطاع مهم من قطاعات هذه الطريق. وكان سبب الحرب بين بيزنطة والفرس من سنة ٥٤٠ إلى سنة ٥٤٥م.، نزاعاً بين المنذر والحارث بن جبلة الغساني على منطقة السراط، على ما أسلفنا، من أجل مرعى بين دمشق وتدمر. وكان أسوأ ما أحدثه نزاع اللخميين مع الغساسنة في شأن عرقلة سير التجارة عبر طريق الفرات، أن الحارث والمنذر كانا يواصلان مناوشاتهما في أثناء السلم بين بيزنطة والفرس. وليس هذا بالأمر الغريب إذ ان الصفة العسكرية غلبت على الوكيلين العربيين، ولم تكن لهما الصفة التجارية التي اتصفت بها تدمر أو البتراء. وقد ظل الفرس يستخدمون المنذر الثالث خمسين سنة في ترويع المقاطعات البيزنطية من الفرات إلى فلسطين، فكانت حروبه حافزاً قوياً على تحويل طريق التجارة إلى غرب جزيرة العرب.

ـ السبب الثالث هو اشتراك الأحباش في مجال السياسة الدولية في القرن السادس. وقد بدأ اشتراكهم في عهد جستينوس الأول، وتعاظم في عهد جستنيانوس بغزو اليمن في ٥٢٤ ـ ٥٢٥م. وتدل سفارة الإمبراطور يوليانس إلى النجاشي في شأن تجارة الحرير، على أن الأحباش كانوا بحارة قادرين على منافسة الفرس في احتكارهم لتجارة الحرير. لكن النشاط البحري الحبشي كان

يولّي على الخصوص شطر القارة الإفريقية. وحين غزا الأحباش اليمن استعانوا بسفن بيزنطة لنقل جنودهم، بسبب قلة سفنهم. أما الغزوة فليست كل آثارها واضحة في نطاق تطور أوضاع طرق التجارة. لكن المؤكد هو أن الحميريين الذين ازدهرت على أيديهم طريق البخور طوال عصور من الزمان، أصبحوا شعباً مغلوباً على أمره. وكان أبرهة حبشياً غريباً في اليمن، وكان عليه أن يحمي حكمه من الأقيال .المهزومين، ومن القبائل العربية، وكذلك من ملك الحبشة نفسه الذي تمرّد على سلطته. ولذا كان على أبرهة أن يظهر صفاته العسكرية ويستغلها بتوسّع، فاتّصف حكمه بالاضطراب والسمة العسكرية. ويمكن القول بنسبة جيدة من الاطمئنان إن النشاط الاقتصادي ما كان ليزدهر، وإن الذين سيطروا في الماضي على طريق البخور أخذوا يفقدون هذه السيطرة شيئاً فشيئاً، ويضمحل نفوذهم التجاري بعد استيلاء الحبشة على بلادهم.

ـ أما السبب الرابع فهو الأهم، وهو صعود مكة وتمرسُها في تنظيم التجارة، بسبب الغزو الحبشي وأثره في ضرب التنظيم الحميري. لقد كان سقوط اليمن فرصة مكة. واتفق شهيد وبيضون وغيرهما على أن تجارة مكة، قامت على أنقاض الشبكة التجارية الحميرية. فقد استغل المكيّون هذه الفرصة استغلالاً تاماً، وأصبحت مدينتهم مركز التجارة الأول في غرب الجزيرة العربية. وأبلغ دليل على النجاح الذي أحرزته مكة في صعودها هذا، هو حملة أبرهة. ففي أواخر القرن السادس كانت قد أصبحت ملتقى ثلاث طرق رئيسية لتجارة الشرق، أولاها من شرق الجزيرة والثانية من الجنوب والثالثة من البحر الأحمر ناقلة البضائع من الحبشة. فالأولى اتّبعت وادي الرمّة ووادي الدواسر، وكان عرب البحرين وعُمان يأتون عليها بتجارة الشرق بعيداً عن طريق الفرات التي أضحت الرسوم عليها باهظة بما فرضته الدولتان المتحاربتان هناك. أما الثانية فهي الطريق من الجنوب اليمني وقد بدأ المكيّون في هذا القرن السادس ينظمون عليها رحلة الشتاء، بعدما كانوا يعاونون تجار اليمن بقوافلهم. وكانت الطريق الثالثة هي طريق البحر التي حملت من القارة الإفريقية إلى الشاطىء المجاور لمكة على ضفة البحر الأحمر منتجات الأحباش وتجاراتهم من أسواق الشرق.

ولم يكمل البحارة الأحباش إبحارهم إلى النصف الشمالي من البحر الأحمر، لأسباب سنأتي على ذكرها. وقد عبّرت هذه الطريق الثالثة أكثر من الأخريين عن حيوية التجار المكيين الذين استطاعوا أن يجتذبوا إلى الشاطىء الأسيوي تجارة إفريقية، ليسوقوها عبر قوافلهم، في أسواق فلسطين وبلاد الشام.

- وفي السبب الخامس الذي أدى إلى تحويل طرق تجارة الشرق إلى غربي جزيرة العرب، أن نظام مراقبة التصدير والاستيراد الذي فرضته الدولتان على الحدود بينهما في بادية الشام، جعل التجارة تتّخذ لنفسها طرقاً تُجنّبها المراقبة الشديدة، أو توفّر عليها بعض المكوس[1].

- د - انهيار التجارة اليمنيّة

لقد فُتن كثير من الباحثين بفكرةٍ تقول إن انهيار النظام التجاري اليمني بفعل الغزو الحبشي، قد أتاح لمكّة سبيل الاستيلاء على أزمّة تجارة الشرق فتركوا البحث في الأسباب الأخرى لتعاظم تجارة قريش. فاستعرض أحدهم مساهمة حضرموت والشّحر وظفار في الاتجار منذ القدم مع الهند وجاوة، وتاريخ معين وسبأ وحمير، وأكّد أن مكّة كانت مركزاً تجارياً للحميريّين[2]. وارتأى آخر أن الغزوات التي تعرّض لها اليمن في القرن السادس دمرت تجارته، وأنّ احتراب الدول أضعفها، فاشتد ساعد الزعماء القبليين فتعاظمت مساهمتهم في التجارة البرية. وقد أُرسلت الحملات العسكرية لإخضاعهم لكن أثر هذه الحملات كان موقتاً[3]. كذلك ربط ثالث ضعف اليمن بقوة مكة فقال: «وفي الوقت الذي شهدت خلاله اليمن انهياراً لحضارتها ووقوعها تحت نير الاحتلال الحبشي، كانت مكّة قد بدأت تبرز مجتمعاً حضارياً عربياً مهماً في الجزيرة العربية، حيث تمكّنت من استغلال فرصة القتال الدائم بين الفرس والروم وتعطّل طرق التجارة وضعف الدولة الحميرية في أواخر عهدها، فقامت

(1) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty...., pp. 185 - 192. وبيضون: الحجاز... ص ٣٠، ٥٧، ٥٨، ٧٦، ٨٢.

(2) حمّور: ص ٢١ - ٢٣.

(3) Rodinson: op.cit., p. 35.

بالخدمات التجارية التي كانت المميّز الأساسي لاقتصاد الجزيرة العربية»[1]. ولاحظ سيمون أن اليمن الذي أخذ يضعف في القرون الميلادية الأولى فقد كل مواقعه التجارية والسياسية في العقود التي تلت الغزو الحبشي[2]. ولم يخرج الشريف عن هذا حين قال إن سقوط اليمن تحت الاحتلال الحبشي ثم الفارسي وقيام الخلافات الداخلية، أدبا إلى ظهور البديل في مكة[3].

أما شهيد فنظر إلى المسألة نظرة أقل تبسيطاً، فافترض احتمال انتهاء الغزوة الحبشية لليمن بقيام سلطة النجاشي الموحّدة على طرفي باب المندب. وقال إن هذا كان شأنه ربما أن يعيد إنشاء دولة ساميّة قوية في هذه المنطقة، لكنه أضاف أن هذا الدور كان مقدّراً للعرب الشماليين (أي مكة) لأن أبرهة أفشل المسعى الحبشي واستولى على اليمن لنفسه، وبذا أتاح لمكة أن تتقدم إلى صدارة القوة. ولولا ذلك لعادت مكة في رأيه إلى حالها الأول تابعة للجنوب العربي القوي، فكان استمرار الفوضى في جنوب الجزيرة العربية ضرورياً لتواصل مكة نماءها[4]. لكن سبيل الافتراضات سيف ذو حدين. فدولة أبرهة الحبشي قضت فعلاً على دولة الحميريين، ولو لم يتمرد أبرهة لكانت مملكة أكسوم بشقّيها الحبشي واليمني أقوى ولا شك. ولو تعاظمت قوة الدولة في اليمن، لما كان الحال مريحاً لنماء مكة وتجارتها. ولكن هل ساعد تمرد أبرهة على ملك الحبشة التجارة المكية فعلاً؟ إن الحزم في هذا الأمر شديد التعقيد والصعوبة. فأبرهة حين أحبط قيام سلطة موحّدة على جانبي باب المندب، إنما عقد مع بيزنطة تحالفاً أخطر أثراً ربما على مكة من الدولة الأكسومية الموسّعة. وإذا قلنا إن دولة أكسوم الحبشية - اليمنية المفترضة كانت هي الأخرى ستحالف مع بيزنطة، فإن دولتي أبرهة وأكسوم تحالفتا معها فعلاً، كل على حدة. ولو قامت دولة حبشية موحّدة على جانبي باب المندب فثمة احتمال للاعتقاد أن قوتها كانت

(1) الصّلوي: المرجع السابق، ص ١٣٥

(2) Simon: L'inscription ... p. 330, 331

(3) الشريف: المرجع السابق، ص ١٥١

(4) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., p. 189.

كفيلة أن تغنيها عن الحاجة إلى كسب ود بيزنطة، وأن تصْرفها بالتالي عن مضايقة مكة في تجارتها، وهو الأمر الذي حاوله أبرهة وربما بإيعاز، ولكن حتماً بترحيب من بيزنطة.

لكن ضعف اليمن أو ضعف الدولة المسيطرة على اليمن وانهيار التجارة هناك لم يكن هو السبب الوحيد لصعود مكة قطعاً. لقد سيطر الساسانيون في سنة ٥٧٢م. تقريباً على البحرين وعمان واليمن وكان لهم نفوذ في نجد وسيطروا على مرافىء عدن وصُحار ودبا[1]، وفي مرفأ دبا كان يجتمع تجار الهند والسند والصين والشرق والغرب[2]. وكانت دولة الساسانيين قوية، فلم تنتزع من أيدي المكّيين تجارتهم.

- هـ - أسباب تفوّق مكة

والواقع أن عدداً من العوامل أدت إلى انتقال التجارة إلى مكة بالذات، بعدما انتقل محور تجارة الشرق إلى غربي جزيرة العرب، وفق ما سلف. إن الحرب الساسانية البيزنطية المتصلة تقريباً على مقربة من طريق الخليج عبر الفرات، عطلت هذه الطريق وأخرجتها تماماً من المنافسة. ولم يبق من منافسة سوى منافسة طريق البحر الأحمر المباشرة إلى فلسطين ومصر، للطرق البريّة عبر مكة. ويعتقد مونتغمري ـ وات أن البحر الأحمر في القرن السادس لم يعد مطروقاً «لأسباب غير واضحة»[3]. ولكن بعض الكتّاب اشتبهوا في عدد من الأسباب التي أخرجت البحر الأحمر من المنافسة، فوصف صاحب «الطواف حول البحر الإريتري» خطورة الإبحار في البحر الأحمر في العصور القديمة. وقال حاجي حسن: «إن البحر الأحمر بين أيلة وادوليس [في الحبشة] كان المنافس الوحيد لتلك الطريق [طريق مكة]. إلا أن البحر الأحمر، بعد تهافت البحرية البيزنطية وخمول التجّار الأحباش في أقصى الشمال، لم يعد يشكل أي

(1) Crone: op.cit., pp. 48, 49.

(2) البغدادي: المحبّر، ص ٢٦٥.

(3) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca...., p. 12.

تهديد حقيقي لمكة. وكان معظم تجارة المواد الفاخرة التي تطلبها بيزنطة يعتمد على مكة، بخاصة في أثناء الصراع البيزنطي الفارسي»[1]. وتحدث بروكوبيوس عن كثرة المرجان في شمال البحر الأحمر، وارتأى حتّور أن «البحر... لم يكن طريقاً آمناً، فالتجأ التجار إلى الطرقات البرّية يسلكونها»[2]. ونسب ديودوروس الصقلي (Diodorus Siculus) صعوبة الإبحار إلى القرصنة، وقال الشريف: «وكان الطريق البحري عبر البحر الأحمر قد خلا من سفن الروم، ولم تَقْوَ البحرية الحبشيّة على سد الفراغ فيه، وأصبح ميداناً لسفن القراصنة، فوق صعوبة الملاحة نفسها في هذا البحر بسبب الرياح الشمالية التي تعاكس السفن في إبحارها نحو الشمال، ولوجود الشعاب المرجانية وخلو شواطئه من المرافىء الصالحة لرسو السفن وحمايتها وقلة الماء والمؤن على جانبيه»[3]. وبعض هذه التفسيرات مقنع وصحيح، وبعضها غير مقنع وغير كاف. وقد لجأت كرون بعد العجز عن تفسير سبب انتقال التجارة إلى مكة، لجأت إلى حل المعضلة بنفي انتقال التجارة إلى أيدي المكّيين أصلاً، طالما أنها لم تجد تفسيراً لهذا الانتقال. وأصرّت على أن الأحباش في القرن السادس هم الذين كانوا يسيّرون معظم تجارة «الهند» البيزنطية، على الرغم من أن كرون لاحظت أن المصادر البيزنطية خلطت بين الهند والحبشة. ولاحظت كذلك أن آخر ذكر لسفن حبشية آتية من «الهند» (أي من اليمن أو من الحبشة نفسها) كان في نحو سنة ٥٧٠م.. ولم تقل

(1) Periplus... p. 30. وانظر أيضاً Haji Hasan Abdullah Alwi, The Arabian Commercial Back ground in Pre Islamic Times, Islamic Culture, vol 61 (1987), Nr 2, p. 77. وكذلك بيضون: الحجاز...، ص ٥٦، ٥٧، ٧١

(2) Procopius vol I, p. 179. وانظر حتّور: المرجع السابق، ص ١٩

(3) Diodorus vol II, p. 215. وانظر الشريف: المرجع السابق، ص ١٥١. وتحدث تشارلزوورث Charlesworth عن أسباب عديدة لصعوبة الإبحار في البحر الأحمر، خصوصاً في شماله. pp 21, 63, 66. وقد بُحثت صعوبات السفر في البحر الأحمر على نحو وافٍ في L'Arabie et ses Mers Bordières. فمن هذه الصعوبات كثرة المرجان وخطره، والرياح الشمالية طول السنة، شمال خط العرض العشرين وغير ذلك. أنظر في الكتاب المذكور فصلي Rouge، ص ٦٢ و٦٧، و SANLAVILLE، ص ١٤، و ١٨ - ٢١.

كرون مَن تولّى هذه التجارة بعد ذلك التاريخ. وفسّرت تطور الأمور بقولها: «وفي القرن السادس، عندما أصبح غير مألوف أن يقوم اليونان برحلة إلى الشرق ذهاباً وإياباً بأنفسهم، فقد يُحتمل أن يكون العرب الجنوبيون قد شاركوا في نقل البضائع الشرقية من سيلان إلى عدن مع الأحباش، رغم أن هذا ليس سوى افتراض بحت»[1]. وسيّان أنكرت كرون أي احتمال لوجود استعداد ذاتي لدى العرب لتنظيم تجارة الشرق وتسييرها، أم أهمل غيرها اتخاذ هذا الاستعداد عنصراً مهماً من عناصر الموقف، فإن التفسيرات أخفقت في إدراك جدلية العاملين الأساسيين: الظروف الدولية الملائمة والاستعداد الذاتي المناسب. لقد لاحظ شهيد انهيار جميع منافسي مكّة في المهمة التي كانت تطمح إلى القيام بها في التجارة الدولية. ولكنه تنبّه إلى أن هذا الانهيار بفعل الحروب كان العامل «الخارجي» في توفير أسباب نجاح مكة. ولاحظ بيضون انهيار اليمن وتجارته وتدهور أحوال الحيرة، لكنه لاحظ أيضاً عوامل القوة التي نهضت بتجارة مكة[2].

كان استعداد مكة الذاتي مسألة في غاية الخطورة، حسمت المنافسة لصالحها حين توافرت الظروف الخارجية الملائمة. فحين دعا جستنيانوس مملكة أكسوم، بعد هزيمة الرّقة في بادية الشام سنة ٥٣١م.، إلى شن حرب بمساعدة اليمن على الفرس، من أجل محاولة الاستيلاء على تجارة الحرير الشرقي[3]، فشل في مسعاه. لم تكن الرغبة ولا القوة وحدهما كافيين للاستيلاء على خطوط التجارة. فالحرب أوقفت التجارة على خط الفرات، ولم تحفزها. وفيما كان الآخرون يحتربون كانت مكة تنظّم السلام بين القبائل العربية. والخطوط التجارية بطبيعتها تتجنب بؤر الحرب وجوارها. وحين سيطر أبرهة على اليمن

(١) Crone: op.cit., p. 40. وتحدث ميلر عن «السفن العربية» في التجارة الشرقية حتى مع إفريقية. Miller, pp. 147, 190.

(٢) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., p. 182. وبيضون: الحجاز...، ص ٦٩ - ٨١. وانظر أيضاً للمقارنة: دراكة: ص ٥٤. وكذلك جواد علي: جـ ٤، ص ١٥٣.

(٣) Devreesse: op.cit., p. 284.

وعزز قبضته العسكرية على بعض القبائل العربية في وسط الجزيرة، لم يُفلح في انتزاع أزِمّة تجارة الشرق من المكّيين. وكانت غزوته لمكة دليلاً على هذا الفشل وتتويجاً له في آن. ذلك أن تنظيم خط تجاري كالذي نظمته مكة لا يحتاج إلى سيطرة عسكرية قدر حاجته إلى رأس مال تجاري ووسائل نقل منظمة وعهود كالتي عقدتها قريش مع القبائل العربية وملوك الأطراف، من أجل ضمان المرور الآمن والاتجار السلمي. وهذه جميعاً عناصر ذاتية توافرت لمكّة ولم تتوافر لغيرها.

كذلك اتّسم موقف مكّة من الصراع السياسي والعسكري في القرن السادس بالحياد بين القوتين العظميين. وكانت لفرس مصلحة أن يشتري المكّيون بضائع تجارتهم الشرقية، وكانت لبيزنطة رغبة في شراء هذه البضائع. فلما حاول كل من الفريقين الاستيلاء على مكة وطرقها وفشل، لم يجد بداً من ترك التجارة المكّيّة تسير مسارها الطبيعي، فلم يكن ثمة بديل من مكّة، والحرب سِجالٌ بينهما.

لقد كان إيلاف قريش، الذي نظّم رحلة الشتاء والصيف، وحشد لها وسائل النقل اللازمة، ورصد لها المال التجاري الضروري، وسخّر لها العنصر البشري المنظّم، وعقد لها العهود مع القبائل لضمان المرور الحر الآمن، ووثّق لها المواثيق مع ملوك الأطراف لتيسير التجارة الحرة[1]، هو العنصر الذاتي المهم الذي فشلت كل من الحبشة واليمن والحيرة وغيرها في توفيره، فانتصرت مكة في المنافسة، واستطاعت وحدها، دون غيرها من المنافسين، أن تستفيد من الأوضاع الدولية الملائمة.

ثانياً: إيلاف قريش

ـ أ ـ من التجارة المحليّة...

إذا كان ملوك حمير اليهود قد استولوا في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن

(١) بيضون: الإيلاف...، ص ٦. ولاحظ غاولكوفسكي في بحثه عن تجارة تدمر أن الظروف الموضوعية الملائمة وحدها لا تكفي، وأن لا بد من استعداد ذاتي لدى تدمر للقيام بمهام الخط التجاري. وهذا منطق سليم ينطبق أيضاً على مكة. Gawlikowski, p. 144.

الخامس على الحكم في اليمن، فإن هذا الوقت مناسب للاشتباه في أن البيزنطيين الذين خسروا موطىء قدم لهم في جنوب جزيرة العرب، قد يحاولون تعويض خسارتهم بمساعدة حليف لهم في الاستيلاء على مكة. وإذا كان «قيصر» الروم قد «عاون» قُصَيًّا بن كلاب في الاستيلاء على مكة، على ما قاله ابن قتيبة في روايته لطرد قريش خزاعةَ من مكة على ما أسلفنا، فإن هذه الحادثة ربما حدثت في أوائل القرن الخامس أو بعد ذلك بقليل، رداً على تطورات الأوضاع في اليمن. إن سلسلة انتساب النبي العربي إلى قصيّ تؤيد هذا الاشتباه، إذ ان من محمد بن عبد الله إلى قصيّ بن كلاب ستة أجيال، أي ما يمكن أن يبلغ بالسنوات نحواً من قرنين، مما يجعل قصياً رجلاً في الثلاثين تقريباً في سنة ٤٠٠ للميلاد، على افتراض صحة النسب وسلامة تقدير عدد السنوات.

إن الرواية العربية الإسلامية التقليدية لاستيلاء قصيّ على مكة قد تُعيننا في محاولة تصوّر ما حدث في ذلك الزمن، في إطار الصراع الدولي على طرق التجارة، وفي ضوء ما سلف ذكره من عناصر هذا الصراع وعوامله. تقول رواية الطبري وابن هشام في هذا الشأن إن أم قصي تزوجت برجل من بني عذرة بعد وفاة كُلاب بن مرّة والد قصي، فحملها العذري إلى قبيلته عند أطراف بادية الشام شمال وادي القُرى، فأخذت معها ابنها الطفل زيداً الذي لُقِّبَ قُصَيًّا لبعده عن دار قومه. ونشأ قصيّ في كنف زوج أمه حتى شب وعلم بحقيقة نسبه، فعاد إلى قومه واستقر بمكّة، وأظهر فيها من النباهة والهمّة ما جعله يصهر إلى زعيم خزاعة حليل بن حبشية فيتزوج ابنته حُبّى. واخذ مال قصي وولده يكثران في مكة، ومركزه يعلو، وطموحه يشتد، حتى أخذ يرتّب للاستيلاء على سدانة البيت، وهي مركز سياسي خطير في الحرم. فاتّصل سراً بعشائر قريش وبطونها وكانت متفرّقة في تهامة وحول مكة، فوحّد كلمتها وجمعها من حوله وحالف بطون كنانة، ثم راسل أخاه لأمه رزاح بن ربيعة بن حرام العذري القضاعي ليُمدّه إذا لزم المدد. فلما تم له كل هذا، استنح سانحة موت حميه الذي كانت بيده سدانة الكعبة، فاستولى على مفتاح البيت الحرام، وأعلن أنه أحق بالولاية. واعترضت خزاعة وأبت أن تُخلّي لغيرها منصباً من مناصب خدمة البيت الحرام. فاستنفر قصيّ

قريشاً وكنانة واستمد أخاه، فقدم إليه فيمن استطاع استنفارهم من قضاعة، وأنزل هزيمة بخزاعة وحلفائها من بني بكر وأخرجهم من مكة. ثم فرض قصيّ سلطانه على بطون كنانة التي كانت تلي بعض طقوس الحج، وأنزل قريشاً مكة وقسّمها بينهم، فأقر له القوم جميعاً بالمُلك عليهم، واجتمعت مناصب مكة كلها في يده[1].

ويتّضح من هذه الرواية أمران: أولهما أن رواية نشوء قصي في غير قومه، وعودته إليهم ليستولي على الحكم، هي أشبه بسير أبناء الملوك الذين يُخبأون في طفولتهم في كنف فلاّح، فإذا شبّوا وعرفوا نسبهم خرجوا من مخبئهم ليستولوا على الحكم. وقد بيّن زيغموند فرويد في كتابه: موسى والتوحيد، أن هذه الرواية الشعبية غرضها إسباغ الصفة الشرعية على من يستولي على الحكم من أهله، وإثبات حقه وانتمائه إلى بيت المُلك. فإذا كانت هذه أسطورة وُضعت بعد الإسلام، فقد ترمي عندئذ إلى إضفاء السمة الشرعية على دخول قبيلة الرسول مدينة مكّة. أما إذا كانت من المأثورات التي سبقت الإسلام وتناقلتها الألسن حتى كتبها أصحاب السير والتواريخ الإسلامية، فقد تعني أن استيلاء قريش على مكة لم يكن مجرد حركة قَبَلِيّة يحلّ فيها قوم محلّ قوم، بل كان حدثاً سياسياً ذا شأن ومغزى في حياة الناس في حينه. وليس من سبيل لتبيُّن من أي الاحتمالين هو الصحيح. لكن الاحتمال الثاني لو صحّ، لكان حافزاً آخر على الاشتباه في أن الصراع الدولي كان له بعض الأثر في هذه الحركة القبليّة.

أما الأمر الثاني الذي تنبّه هذه الرواية، فهو أن مكة كانت حرماً ومحجّة قبل أن تستولي قريش عليها، خلافاً لما يظنّه بعض الباحثين. وقد سلفت الإشارة إلى اقتران حجّ المقامات بمواسم التجارة في جزيرة العرب، وهذا الأمر يعزز فكرة قيام حركة تجارية ما في المدينة وحولها، ويؤيد بالتالي احتمال طموح بيزنطة إلى السيطرة عليها، عن طريق حلفاء لها.

(١) الطبري: التاريخ، ج٢، ص ١٨١ - ١٨٥. وكذلك سيرة ابن هشام، ج١، ص ١٣٠ و١٣١. وانظر الشريف، المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

إلا أن تجارة مكة ظلت شبه محلية في عهد قصيّ وأبنائه، حتى جاءهم هاشم بن عبد مناف بالإيلاف، إذ يقول أبو هلال العسكري: «كانت قريش تجّاراً وكانت تجارتهم لا تعدو مكّة وما حولها»[1]. وأكد محمد بن حبيب من ناحية ثانية أن تجارة الشرق كانت بيد الفرس آنذاك، إذ قال «كان من حديث الإيلاف أن قريشاً كانت تجاراً وكانت تجاراتهم لا تعدو مكة، إنما يتقدم عليهم الأعاجم بالسلع فيشترون منهم ثم يتبايعونه بينهم ويبيعون مَن حولهم من العرب، فكانت تجارتهم كذلك حتى ركب هاشم بن عبد مناف إلى الشام...»[2]. وإذا صحّ تقديرنا لزمن استيلاء قصيّ على مكّة، فإنه يوافق تولّي ملوك حمير اليهود ملك اليمن، فيكون قول محمد بن حبيب إن الأعاجم هم الذين كانوا يأتون بالتجارة إلى مكة، قولاً منطقياً. ولم تتسع خطوط التجارة المكيّة كثيراً في ذلك العصر، إذ كان المكيّون يشركون أهل الطائف في بعض تجارتهم. وكانت صلاتهم التجارية بيثرب جيدة، فيمتارون من تمرها ويشترون كثيراً من الحلي والسلاح ممّا ينتجه اليهود فيها. وكانت لمكة سوق دائمة للتبادل التجاري مع القبائل القريبة منها، فتشتري الجمال والخيل والحمير والسمن والجلود، ثم تبيعها لمن شاء من الأعراب. كذلك كانت تبيعهم من مستوردات تجارتها الملابس والأطعمة والمشروبات التي كانت تروج بخاصة في موسم الحج[3].

وكانت مواسم التجارة مواسم محلية وأسواق العرب أسواقاً قبلية تتولى فيها كل قبيلة تنظيم سوقها في ديارها، فتأتيها القبائل الأخرى شارية أو بائعة[4]. ولم تخلُ جزيرة العرب طبعاً من قوافل التجارة الدولية، لكن هذه القوافل لم تصبح تجارة مكيّة إلا بالإيلاف.

---

(1) الأوائل: ص ١٨.

(2) المنمّق، ص ٣١، ٣٢. وكذلك: القالي البغدادي، أبو علي: الأمالي، دار الآفاق الجديدة، مصّورة عن طبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٦٤، جـ٣، ص ١٩٩. وأيضاً الأوائل، ص ٨.

(3) الشريف: المرجع السابق، ص ٢١١.

(4) Simon: Ijums et Tilr..., pp. 214, 215.

والإيلاف، حسبما تروي المصادر الإسلامية، لم يَتِمّ في رأي محمد بن حبيب: «حتى ركب هاشم بن عبد مناف إلى الشام فنزل بقيصر، واسم هاشم يومئذ عمرو، فكان يذبح كل يوم شاةً ويصنع جفنة ثريد ويدعو من حوله فيأكلون، وكان هاشم [فيما] يزعمون أحسن الناس عصباً وأجمله، فذُكر لقيصر وقيل: ههنا رجلٌ من قريش يهشم الخبز ثم يصب عليه المرق ويفرغ عليه اللحم، وإنما كانت الأعاجم تضع المرق في الصحاف ثم تأتدم بالخبز فلذلك سمي عمرو هاشماً. وبلغ ذلك قيصراً فدعا به. فلما رآه وكلّمه أعجب به [وكان] يرسل إليه فيدخل عليه، فلما رأى مكانه منه قال له هاشم: أيها الملك! إن لي قوماً وهم تجّار العرب، فإن رأيت أن تكتب لهم كتاباً تؤمّنهم وتؤمّن تجاراتهم فيقدموا عليك بما يُستطرف من أدم الحجاز وثيابه فيكونوا يبيعونه عندكم، فهو أرخص عليكم، فكتب له كتاباً بأمان من أتى منهم. فأقبل هاشم بذلك الكتاب فجعل كلّما مرّ بحيٍ من العرب بطريق الشام أخذ من أشرافهم إيلافاً. والإيلاف أن يأمنوا عندهم في أرضهم بغير حلف، وإنما هو أمان الناس وعلى أن قريشاً تحمل لهم بضائع فيكفونهم حملانها ويؤدّون إليهم رأس مالهم وربحهم. فأخذ هاشم الإيلاف ممن بينه وبين الشام حتى قدم مكّة، فأتاهم بأعظم شيء أتوا به، فخرجوا بتجارة عظيمة وخرج هاشم يجوّزهم ويوفّيهم إيلافهم الذي أخذ لهم من العرب، فلم يبرح يوفّيهم ذلك ويجمع بينهم وبين أشراف العرب حتى ورد بهم الشام وأحلّهم قراها، فمات في ذلك السفر بغزّة من الشام... فلمّا مات هاشم خرج المطّلب بن عبد مناف إلى اليمن فأخذ من ملوكهم عهداً لمن تَجَرَ قِبَلَهم من قريش، ثم أقبل يأخذ الإيلاف ممن مرّ به من العرب، حتى أتى مكة على مثل ما كان هاشم أخذ، وكان المطّلب أكبر ولد عبد مناف وكان يُسمى الفيض. وهلك المطّلب بردمان من اليمن وهو راجع من اليمن. وخرج عبد شمس بن عبد مناف إلى ملك الحبشة، فأخذ منه كتاباً وعهداً لمن تجر قِبَلَهُ من قريش، ثم أخذ الإيلاف ممن بينه وبين العرب حتى بلغ مكّة، وهلك عبد شمس بمكّة فقُبر بالحجون، وكان أكبر من هاشم. وخرج نوفل بن عبد مناف، وكان أصغر ولد

د مناف، وكان لأمٍ وحده، وامه واقدة بنت أبي عدي من هوازن بن
سور. . . فخرج إلى العراق، فأخذ عهداً من كسرى لتجّار قريش، ثم أقبل
ذ الإيلاف ممن مرّ به من العرب، حتى قدم مكة، ثم رجع إلى العراق فمات
لمان من أرض العراق. وكان بنو عبد مناف هؤلاء أول من رفع الله به قريشاً لم
العرب مثلهم قط أسمح ولا أحلم ولا أعقل ولا أجمل»(١).

لقد شك كثير من الدارسين في هذه الرواية لأنهم ارتأوا فيها محاولة من
إخباريين الإسلاميين لتعظيم أسلاف النبي العربي. وكان موضع شكهم هو أن
بة إنشاء الإيلاف إلى والد جد الرسول، هاشم بن عبد مناف، إنما تُنبيء
زوع إلى حصر مفاخر المكيّين ومآثرهم في أسرة النبي وحدها. وقد أثبت
رجنت في مقالته المهمة «الحرم والحوطة»(٢)، ان الحرم لم يكن وجوده نادراً
ي جزيرة العرب قبل الإسلام، تماماً مثل الحوطة في أيامنا هذه. وبيّن سرجنت
ن كل حرم كان يخصّ جماعة قبليّة ما، تقوم على حراسته وخدمته والاهتمام
لحجاج إليه. وكان أهل الحرم في المعتاد مقاتلين مسلحين، هم الأشراف، أما
لآخرون من تجّار وصنّاع ومزارعين يعيشون في جوار الحرم وحمايته، فكانوا
دعَون الضعفاء. ولا شك في أن قريشاً كانوا أشراف مكة. ولم يكن في ذلك
ي تعظيم استثنائي لشأنهم. وقد ظلّوا على هذه الصفة حتى ظهور الإسلام.
نُوزِعَ المسلمون في أول عهد الإسلام، ونُوزِع بنو هاشم في كثير من الأمور قبل
نتصار الإسلام، ولكنهم لم يُنازَعوا في شأن هاشم والإيلاف، على الرغم من أن
لإيلاف دَرج في حُجج القرآن الكريم على المشركين بسبب إتيان القرآن على
ذكره في المرحلة المكيّة المبكّرة، وفي شأن الدعوة إلى عبادة رب البيت. ولو
كان معارضو النبي، وعلى رأسهم زعماء عبد شمس، يعرفون أن جدهم هو
صاحب الفضل الأول في الإيلاف، لا هاشم، لردّوا على النبي بالدعوة إلى عبادة

---

(١) المنمّق، ص ٣١ - ٣٦؛ والمحبّر، ص ١٦٢، ١٦٣. وقارن أيضاً: الأوائل، ص ١٨ - ٢٠،
والأندلسي: نشوة . . .، ص ٣٣٠. انظر أيضاً: جواد علي: جـ ٤، ص ٦٥ - ٦٩. وكذلك
حضور: ص ٣٦، ٣٧.

(٢) Serjeant: op.cit., pp. 41 - 58.

صنمهم، ولما كان لسكوتهم في هذا الشأن من مسوّغ، خصوصاً إذا لاحظنا أن
عبد شمس كان أكبر من هاشم سناً.

ويمكننا أن نلاحظ حسب رواية ابن حبيب أيضاً أن أبناء عبد مناف وفق
ترتيب أعمارهم، هم: المطّلب، ثم عبد شمس ثم هاشم فنوفل. والرواية تُرتّب
خروجهم لأخذ الإيلاف، على النحو التالي: هاشم، الثالث عمراً، ثم المطّلب
الأول، ثم عبد شمس الثاني، فأصغرهم نوفل. ولو كانت القصة ملفقّة لكان
أحرى أن يكون ترتيبهم بحسب ترتيب العمر. ولو كان مقصوداً نقل هاشم من
المرتبة الثالثة عمراً إلى المرتبة الأولى بين الخارجين للإيلاف، لتعظيم شأنه
وتقليل شأن عبد شمس، لكان أحرى أن يُنقل عبد شمس إلى المرتبة الأخيرة، أو
ربما ألا يُذكر على الإطلاق ضمن هؤلاء الذين وصفهم ابن حبيب بقوله السالف
إنهم «لم تَرَ العرب مثلهم قط أسمح ولا أحلم ولا أعقل ولا أجمل». لقد كان
الصراع السياسي بين أبناء عبد شمس الأمويين وأبناء هاشم العبّاسيين والشيعة في
القرنين الأولين للإسلام، يفترض تلفيقاً أشد ضرراً بأبناء أميّة حفدة عبد شمس،
لو كانت القصة منحولة أو ملفقة أو محوّرة. وعناصر الضعف هذه في حجة من
يقولون بالتحوير، تعظيماً لوالد جد الرسول، لا تعني أن رواية ابن حبيب
والإخباريين الإسلاميين معصومة تماماً عن أسباب الشك ومقتضيات التدقيق،
لكنها تعني على الأقل أن الشكوك يجب أن تكون أقوى حجّة وأحسن سنداً مما
نعهده حتى الآن في نقد الرواية الإسلامية للإيلاف، حتى تحظى بالقبول.

جـ - . . . إلى التجارة الدولية

ونلاحظ من رواية ابن حبيب السالف ذكرها، التي اتخذناها نموذجاً
لروايات الإسلاميين للإيلاف، ما يلي:

- في قول ابن حبيب: «إن قريشاً كانت تجاراً»، احتمال إشارة إلى ما قبل
المرحلة المكيّة من تاريخ قريش. ويُضعف هذا الاحتمال كثيراً قولُه: «وكانت
تجاراتهم لا تعدو مكة»، إذ يعني أنهم كانوا يتاجرون في مكة وجوارها. وإذ
يُضعف بقوله هذا احتمال الإلماح إلى تاريخ قريش قبل تغلبهم على خزاعة

واستقرارهم في مكة، يتعزز من ناحية أخرى، بفضل هذا القول نفسه، الاعتقاد بأن قريشاً لم تَخُضْ غمار التجارة الدولية قبل الإيلاف. وهذا أمرٌ منطقي تماماً: فالتجارة المحلية تحتاج إلى حرمٍ وإلى أحلاف، لأن الحَرَم يحمي القبيلة وسوقها السنوية، كما يحمي زوّار هذه السوق الوافدين إليها من القبائل العربية الأخرى. والأحلاف تحمي أبناء القبائل عند حلفائهم فقط ولا تؤهلهم لحركة أكبر. أما التجارة الدولية، أي نقل البضاعة من فريق إلى فريق خارج جزيرة العرب، فتتطلّب أماناً على طول الطرق التجارية حينما تمر في ديار القبائل العربية، وأماناً عند طرفي الطريق حينما تُشترى البضاعة وحينما تُباع. وهذا ما جاء به الإيلاف.

وقد لاحظ البعض هذا الفارق فقال الشريف: «وبعد أن كانت تجارتها [قريش] قاصرة على التجارة الداخلية مرتبطة بالحرم، فتح لها هاشم وإخوته مجال التجارة الخارجية». وقال بيضون إن الإيلاف كان بداية خروج قريش إلى العالم في القرن السادس[1]. وخلط البعض الأمرين فجعل حمّور الإيلاف حلفاً آخر بين الأحلاف[2]، وهو مختلف في جملة من الوجوه. فالإيلاف مرهون بغرض واحد هو مرور القافلة مروراً آمناً. وهو ينتهي لدى مرورها، فلا تلتزم قريش دفاعاً مشتركاً عن شريكها في الإيلاف، ولا ينفر الشريك إلى الحرب بالضرورة إذا نفرت قريش إليها. والحلف علاقةٌ مبادلةٍ بالمثل، فكلا الحليفين يأخذ ما يأخذه حليفه ويعطيه ما يعطيه. أما الإيلاف فهو عقد تأخذ فيه قريش أمراً لا يأخذه الآخرون، وهو «أن يأمنوا عندهم بغير حلف، وإنما هو أمان الناس»، وتعطيهم في المقابل ثمناً لذلك الأمان أن «تحمل لهم بضائع فيكفونهم حملانها ويردّون إليهم رأس مالهم وربحهم». وفي علاقة الإيلاف فريق أول ثابت لا يتغيّر هو قريش، وشركاء ثانويون عديدون هم قبائل العرب على طريق القوافل المكّية. ولا شك في أن قريشاً لم تكن تحتاج إلى عقد الإيلاف مع حلفائها، لكن طريق القوافل لم تكن كلها لحلفاء قريش، ولذا احتاجت قريش إلى «كتاب

(1) الشريف: المرجع السابق، ص ١٣٦، ١٣٧. وبيضون: الحجاز . . ، ص ٧٦.
(2) حمّور: المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٧.

أمانٍ يؤمنهم بغير حلف» على ما قاله أبو هلال العسكري[1]. كذلك يتضمن الإيلاف عهداً بين قريش وفريق غير عربي هو الروم في الشام، وأفرقاء آخرين هم ملوك الحيرة في العراق وملوك اليمن وملوك الحبشة. وهذه العهود هي إجازة للاتّجار وليست تحالفاً من أي شكل، إذ كيف كان يجوز لمكة أن تكون حليفة للروم وللحيرة في آن، في عزّ الحرب البيزنطية الفارسية.

ـ في قول ابن حبيب السالف: «فيقدموا عليك بما يُستطرف من أدم الحجاز وثيابه»، ما أوحى لبعض الدارسين أن تجارة الإيلاف القرشيّة لم تعدّ يوماً الطابع المحلّي. وهذا رأي لا يحتمل كثيراً من المناقشة، لأن مفاوضة هاشم للبيزنطيين قد تكون اقتصرت على البضائع التي كانت تنتجها جزيرة العرب أولاً، ثم توسّعت التجارة فيما بعد لتكتسب السمة الدولية. ثم إن فريقاً أجنبياً واحداً في التجارة، يكفي لإسباغ هذه السمة الدولية عليها. وإن كان الثابت، على ما سنبيّن لاحقاً، أن قريشاً تولت حصة من تجارة الشرق طوال عقود من الزمن، بين بائعين من خارج الجزيرة وشارين من خارجها أيضاً.

ـ في قول ابن حبيب: «فيكونوا يبيعونه عندكم فهو أرخص عليكم»، تلميح واضح إلى أمر من اثنين. فإمّا أن هاشماً كان يقصد بقوله هذا أن تحمل قافلة قريش إلى بلاد الشام منتجات الجزيرة العربية، بدلاً من أن يحملها تجّار الروم، فيعني بهذا أن كلفة النقل الصحراوي الذي كانت تتولاه قريش أقل ربما من الكلفة التي كان يتجشّمها تجار الروم. أو أن يكون هاشم قد قصد أن تنقل قريش التجارة الشرقية، بدلاً من مرورها عبر الفرات، فلا يدفع البيزنطيون مكوساً للفرس. وهذا الاحتمال الثاني أشدّ إغراء للبيزنطيين، إذا ما لاحظنا أن غرض المفاوضة كان إغراءهم بقبول تجارة قريش. فلو كان هاشم يقصد الاحتمال الأول لضعُف عنصر الإغراء فيما اقترحه على البيزنطيين لأن هؤلاء قد يفضّلون استمرار نقل تجّارهم لبضاعة الشرق، ولو دفعوا لذلك ثمناً أعلى من الثمن الذي تتقاضاه قريش، لأن مكاسب التجار الروم لن تُحتسب خسارة على بيزنطة. أما لو

(1) الأوائل، ص ١٨.

كان بقصد الاحتمال الثاني لاشتد عنصر الإغراء في عرضه السماح بأتّجار القرشيين، لأن بيزنطة تكسب فارق السعر، ويخسره الفرس، فيكون الكسب مضاعفاً، علاوة على الكسب السياسي، بخسارة الفرس قدرتهم على ابتزاز بيزنطة في تجارتها الشرقية.

- في قول ابن حبيب: «على أن قريشاً تحمل لهم بضائع فيكفونهم حملانها ويردّون إليهم رأس مالهم وربحهم»، خلاصة المشروع الذي عرضته قريش على العرب فأشركتهم فيه وجعلتهم يتكافلون ويتضامنون في إنجاحه. فلقاء السلام والأمن الذي طلبته قريش لقافلتها، أعطت القبائل العربية أن تنقل لها في القافلة تجارة، وتردّ عليها رأس مالها وربحها من غير أن تكلّفها عناء الرحيل. وبهذا أحلّت قريش السلام الذي لا تجارة مستقرّة من دونه، فيما كان جميع الأطراف يخوضون حرباً أقفلت الكثير من الأسواق وحوّلت طرقها، وليس من شك في أن هذا الإيلاف مع القبائل العربية هو من الأدلّة القوية على أن التجارة التي حملتها قوافل قريش كانت تجارة دولية، لأن التجارة المحلّية لم تكن تحتاج إلى مثل هذه العهود، وكانت الأسواق تُعقد كل سنة من دونها في أية حال.

- د - متى قام الإيلاف؟

لا يشك حميد الله في أن هاشماً هو منشىء الإيلاف، استناداً إلى إجماع المصادر العربية الإسلامية على ذلك. ويرى أن هذه المصادر لا تعيّن زمناً دقيقاً لنشوء الإيلاف، وأن تعيين هذا الزمن ليس عسيراً[1]. والواقع أن تعيين زمن إنشاء الإيلاف أهم كثيراً من تعيين مُنشئه. لأن زمن نشوء الإيلاف لا يعيننا في رسم الصورة الدولية التي أحاطت بهذا المشروع الخطير منذ بدايته فقط، بل يساعدنا كذلك في فهم حوافز الحكام والملوك الذين عاصروا نشوء هذا

(١) المحبّر، ص ١٧٤. وأيضاً سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٨٠. وكذلك Hamidullah, Al Ilāf...., p. 303. وتؤيد الموسوعة الاسلامية شكوكنا في أن يكون عبد المطلب قد مات في سنته المائة والعشر، ونقدّر عقد الإيلاف في مطلع القرن السادس الميلادي تقريباً. انظر Encyclopedia of Islam، مادة: Ilāf.

المشروع. وقد انطلق حميد الله من عمر عبد المطلب جد الرسول لدى وفاته، ليحاول تقريب تاريخ هاشم ووفاته. فقال إن عبد المطلب بن هاشم توفي نحو سنة ٥٧٨م.، وكان للرسول ثماني سنوات. وتشير روايات مختلفة إلى عمر عبد المطلب لدى وفاته: ٨٢ سنة، ٨٨ سنة، ١١٠ سنوات (في قول الواقدي)، وحتى ١٤٠ سنة (في قول ابن حبيب وغيره). ويحمل حميد الله السن المقبولة ١١٠ سنوات، على أنها الرقم الأوسط بين مختلف التقديرات. وعلى أن عبد المطلب غني عن تقدمه في السن في أواخر عمره. لكن استخدام سن ١٤٠ سنة وهي بعيدة الإمكان، لموازنة سن ٨٢ سنة وهي معقولة جداً، هو أمر غير مقنع، ويفضي إلى نتيجة بعيدة الإمكان أيضاً. إذ أتى هذا الاختيار بحميد الله، إلى جعل الإيلاف سنة ٤٦٧م[1]. أي أن هاشماً عقد الإيلاف مع بيزنطة في عهد الإمبراطور ليون الأول الذي سالم الفرس، واستمرت التجارة في عهده معهم على وضع جيّد ومستقر، ولذا لم يكن في حاجة ماسة إلى تجارة قريش الدولية. أما لو اخترنا أن عمر عبد المطلب لدى وفاته كان ٨٢ سنة، وهو رقم مقبول جداً ولا يثير أي مقدار من الشك، فإن ولادته تكون سنة ٤٩٦م. تقريباً. ولما كانت المصادر العربية تشير إلى أن نشوء الإيلاف وولادة عبد المطلب ووفاة هاشم كانت قريبة عهد إحداها من الأخرى، فإن الإيلاف نشأ بذلك على مقربة من مطلع القرن السادس. فهل ناسب هذه المرحلة احتمال سعي بيزنطة إلى تحسين تجارتها الشرقية عبر جزيرة العرب؟

إننا لا نملك مستندات مكتوبة في هذا الشأن، ولا ذكرت المصادر العربية نصوص الكتب التي قيل إن الملوك كتبوها لقريش لتسيير تجارتها، ولا ذكرت حتى أسماء هؤلاء الملوك حتى نتمكن من تقدير زمن عقد الإيلاف. لكن أغلب الظن أن الاتفاق التجاري مع الإدارة البيزنطية جرى في زمن غير زمن الاتفاق مع اليمن أو الحبشة أو الحيرة. والمصادر العربية نفسها توحي أن هاشماً لم يخرج إلى الشام

(١) انظر الهامش في الصفحة السابقة

وفي ذهنه عقد الإيلاف، بل استحسن الفكرة بعدما «رأى نفسه تمكُّن عنده قيصر» على ما سلف. وهذا منطقي. فليس متوقعاً ولا مرجحاً أن تكون قريش قد خططت للمشروع في كل تفاصيله، ثم أوفدت موفديها الأربعة كلاً إلى جهة في المهمة ذاتها، بل نعتقد أن هاشماً أراد تحسين وضع التجّار القرشيين لدى الإدارة البيزنطية في الشام، فأفلح في ذلك. ولما رأت قريش نجاح الفكرة سعت إلى توسيع تجارتها وتحسين شروطها مع ملوك الأطراف الآخرين، فوفد إخوة هاشم كلٌ إلى مكان تجارته لترتيب الأمر. وهذا يعني أن الإيلاف لم ينشأ كله في سنة واحدة، بل تكوّن نظامه واتّسع نطاقه تدريجاً.

إن قبول الرواية التي تؤكد أن هاشماً أخذ الإيلاف من قيصر ومات بعد زمن قصير، يجعلنا نرجّح أن هذا حدث في أوائل القرن السادس، ليس لأن حساب عمر عبد المطّلب بن هاشم يحفزنا على هذا فقط، بل لأن الأوضاع الدولية كانت آنذاك مناسبة تماماً لهذا التفسير أيضاً. ففي أوائل القرن السادس بدأت الحروب البيزنطية الفارسية التي اتصلت تقريباً طول قرن وثلث قرن إلى ما بعد ظهور الإسلام، وهي الحروب التي سلف القول إنها حوّلت طرق التجارة عن المسرب الفراتي إلى المسربين الأساسيين الآخرين: البحر الأحمر وطريق القوافل المكيّة، ولذا كانت بيزنطة في حاجة إلى تنظيم هذا الشأن الخطير لضمان تدفق سلع التجارة الشرقية. ولم تكن المادّة المتعلقة بتنظيم المكوس والأسواق في معاهدة ٥٦١م. مع الفرس، سوى محاولة لسد المنافذ التي كانت تتسلل منها التجارة غير الشرعية، ولضبط المكوس وتحسين جبايتها. وليس غريباً لذا أن يُعرض التجّار عن طريق الفرات، مما يعزّز تجارة مكة ويحسّن قدرتها على المنافسة[1].

(١) أنظر: أزمة الوكلاء العرب في الفصل الثالث أعلاه. أما في شأن تاريخ أخذ الإيلاف، فعلى الرغم من جودة أبحاث كِستر عموماً، إلّا أنه أخذ رواية «نهاية الارب في أخبار الفرس والعرب» على جميع علّاتها، وهي تنسب إلى هاشم أنه أخذ الإيلاف من ملوك الحبشة واليمن والفرس والشام، وليس في هذا الخلاف، لكن الرواية التي لم يُبد كستر أي شكوك جدية فيها، تفترض =

وقد نتساءل بحق: إذا كانت تلك التجارة المكية مناسبة للمصالح البيزنطية، فما هي مصلحة الفرس فيها؟ وهذا تساؤل جدي، لكن الرد عليه ليس عسيراً. ففي ذلك لا بد من التفرقة بين التجّار الفرس الذين كانوا يفلون تجارة الشرق، والإدارة الفارسية الرسمية. كانت مكاسب التجّار في بيع سلعهم وتيسير تصريفها في الأسواق. أما الإدارة الفارسية التي كانت على حرب مع بيزنطة فكانت تسعى أحياناً إلى وقف الاتّجار مع البيزنطيين، وتسعى أحياناً أخرى إلى ضبط الجباية وتحسين مداخيل تجارتها مع السوق البيزنطية في أفضل الأحوال، وكلا الأمرين لا يتّفق تماماً مع مصالح التّجار. ولذا يحق لنا أن نشتبه بأن جميع القطاعات في المجتمع الفارسي لم تكن بالضرورة متفقة على موقف واحد حيال التجارة مع بيزنطة. ويمكننا أن نتخيّل رغبة التجّار الفرس الآتين بسفنهم من الهند، في تسريب بضائعهم إلى السوق اليمنية حيث ينتظرهم التاجر المكّي، فلا يمرّون بالرقابة الفارسية الرسمية. ويمكننا كذلك أن نتخيّل نفوذ هؤلاء التجار في البلاط الفارسي، وسعيهم فيه إلى صرف أنظار المسؤولين أو «مساعدتهم» في غض النظر عن تجارتهم مع قريش، خصوصاً إذا كانت الإدارة الفارسية لا تملك وسيلة لمنع التجّار الفرس من نقل بضاعتهم من الهند وسيلان مباشرة إلى اليمن، ولا لمنع قريش من نقل هذه البضاعة إلى الشام. ولا بد من أن نلاحظ في هذا الصدد أيضاً، أن كثيراً من تجارة قريش كان يأتي من جزيرة العرب نفسها وكذلك من الحبشة. ولم تكن للفرس قدرة على مراقبة هذه المصادر ومنع تجارتها مع القوافل المكية وأصحابها، حتى بعد استيلاء الفرس على اليمن، على ما بيّنته

= أيضاً أن ملك اليمن أيام هاشم كان أبرهة الحبشي. وهذا احتمال بعيد جداً. وأن ملك الشام كان جبلة بن الأيهم، وهذا خطأ فادح، لأن جبلة بن الأيهم أدرك الإسلام. ولذا لا بد من نقد للنص من أجل تصنيف الروايات الإسلامية وتعيين الجيّد منها، حتى لا يؤخذ الجيد بجريرة الفاسد. أنظر: Kister: Some Reports ... pp. 62, 63. ويؤيد الشريف تقريب نشوء الإيلاف من أول القرن الميلادي السادس. الشريف: المرجع السابق، ص١٥٦، ٢٠٣، ٢٠٤. أما حمّور فيؤيد ذلك على نحوٍ غير مباشر إذ يرى أن هاشماً وُلد نحو سنة ٤٦٤ م. حمّور: المرجع السابق، ص ٣٤. ولا يتردد بيضون في جعل نشوء الإيلاف في مطلع القرن الميلادي السادس. وهذا هو ترجيحنا. بيضون: الحجاز...، ص٧٦.

حروب الفجار التي سيتناولها البحث فيما بعد.

إن جميع هذه العناصر في الوضع الدولي تؤيد ما يمكن أن يُستخلص من المصادر الإسلامية في تقريب زمن نشوء الإيلاف من أوائل القرن السادس، أو ربما بعد ذلك بقليل.

هـ - أطراف الإيلاف الأربعة

تكاد المصادر الإسلامية أن تُجمع على أن الإيلاف أولَ ما أُخذ من ملوك الشام. وهذا أمر مقبول منطقياً لأن بيزنطة هي الطرف الوحيد الذي كان يحتاج إلى بديل من الخطوط التجارية الأخرى، المار معظمها في أرض عدوّها الفارسي. أما اليمن والحبشة والفرس فالراجح أن تجارتهم مع مكة سارت على ما يرام من غير إيلاف أولاً، لأن تجارتهم هذه لم تكن خاضعة لحسابات الحرب والسلام في بادية الشام على نحو مباشر، بسبب السمة السلمية للتجارة المكيّة، وامتناع قريش عن التزام أي فريق في هذه الحرب وامتداداتها. وكانت قوافل مكة تسلك الطريق إلى أيلة ثم تنصرف منها إلى غزة أو بصرى، أكبر أسواق بيزنطة آنذاك في بلاد الشام(١). وكان البيزنطيون يُلزمون التجّار الوافدين أن تمرّ بضاعتهم عبر مراكز مخصوصة يشرف عليها موظفون ماليون. وكان غرض هؤلاء، طبعاً جباية الضرائب وحماية الاحتكارات التجارية، لكن الرقابة كانت تتناول أيضاً الأغراب الوافدين أو الراحلين لضبط الحدود ومنع عمل جواسيس للفرس. وكانت لبيزنطة نفسها جواسيس تعمل على الجانب الآخر من الحدود(٢)، وقد اتفقت الدولتان البيزنطية والفارسية على ضبط مكوس المرور وانتقال الأفراد عبر الحدود بينهما في اتفاق السلام، سنة ٥٦١م، على ما أسلفنا. وكثيراً ما كانت مهمة الجباية تُوكَل إلى سادات القبائل والأمراء. وعاملت مكّة التجار الروم بالمثل على ما يبدو، إذ قال الأزرقي: «وكانوا يعشرون مَن دخلها [مكة] من تجّار الروم، كما

---

(١) الأغاني، جـ ٦، ص ٣٤٥. والأفغاني: أسواق ...، ص ١٦، ٢٢، ٣١٤. وجواد علي: جـ ٥، ص ٣٠٨.

(٢) Haji Hasan, The Arabian Commercial..., p. 79؛ وجواد علي: جـ ٥، ص ٣٠٩.

كانت الروم تعشر من دخل منهم بلادها(١). لكن هذا لا يعني أن الروم كانوا ينظّمون قوافل هم أيضاً لتسيير تجارة الشرق إليهم(٢). بل اعتمدوا في الغالب على التجّار المكيّين الذين كانوا يملكون وسائل النقل والقدرة على اجتياز الصحراء بسلام بين القبائل، والوصول إلى الأسواق الفارسية في جنوب الخليج. وجميع هذه متعذّرة على بيزنطة، على الرغم من أن مكة لم تخلُ من التجّار الروم، الذين كانوا قادرين على شراء البضائع، لكنهم لم يكونوا قادرين على تنظيم القوافل وهي الأصل والأساس في تسيير تجارة الشرق

وعدم القدرة على الحلول محل قريش في تنظيم تجارة الشرق يصحّ كذلك في نفس أبرهة. إذ إن هذا الجندي الحبشي الذي اصطنع نفسه مَلِكاً، لم يكن يفتقر فقط إلى القدرة على اجتياز الصحراء، على نحو ما قد توحيه حملته الفاشلة على مكة، بل كان يفتقر أيضاً إلى تأييد القبائل المسيطرة على الطريق التجاري، مثلما افتقر إلى العنصر الشرعي الذي استطاعت مكة أن تبسطه حول حرمها، وإلى العلاقات الجيّدة مع تجار الفرس وتجارة عُمان والخليج الذين كانوا يؤثرون الجانب الفارسي والعربي على بيزنطة وحلفائها فيما يبدو. ولم تكن حملة أبرهة على مكة تتويجاً فقط لفشله في الحلول محل مكة في تسيير تجارة الشرق، بل إثباتاً لهذا الفشل ودليلاً عليه أيضاً، حتى لو قدر لحملته أن تنتهي إلى النجاح. وتؤكد المصادر العربية أن قريشاً اتّجرت في اليمن بتصريح رسمي من حاكمه الحبشي، إذ تروي أن أبرهة حين علم بتلطيخ القُلَّيس قال: «هذا دسيس قريش لغضبهم لبيتهم الذي تحجّ إليه العرب». وكان بصنعاء تجّار من قريش فيهم هشام بن المغيرة فأرسل إليهم أبرهة فأقبلوا حتى دخلوا عليه فقال لهم: «ألم أطلق لكم المتجر في أرضي وأمرت بحفظكم وإكرامكم؟»(٣). فإذا صحّ أنه قال هذا فإنه يعني أن أبرهة عقد لقريش إيلافاً يجيز لهم الاتّجار في

---

(١) الأزرقي: ص ١٠٧، وانظر أيضاً: [illegible], p. [illegible]

(٢) جواد علي: جـ ٢، ص ١٣٣.

(٣) Kister, Some Reports..., pp. 64, 65.

اليمن، أو انه أجاز ما كان سَلفه يحيزه لهم قبله. لكنّ ما لا ريب فيه هو أن هزيمة أبرهة سنة ٥٧٠م. تقريباً أمام مكّة كانت فاتحة عهد جديد وصل بمكة إلى ذروة نفوذها في اليمن وبين سائر العرب بعد فشل أعظم محاولات إخضاعها وأخطر مخططات الاستيلاء على تجارتها وانتزاع الزعامة الدينية والسياسية والاقتصادية منها.

أما الحبشة فيشك سيمون في أن مكة عقدت معها إيلافاً أسوة بالأطراف الثلاثة الأخرين، ويبني شكّه على أن الإبحار في البحر الأحمر كان خطراً جداً بسبب الشواطىء الصخرية والمرجانية والصحراوية وأعمال القرصنة، وأن الجزيرة العربية كانت تفتقر إلى الخشب والحديد اللازمين لصنع السفن، وليست فيها أنهر أو مرافىء ترفأ إليها السفن الأجنبية، وكان الإبحار في البحر الأحمر حكراً للبيزنطيين والأحباش. ويستنتج من هذا ان قريشاً لم تكن لها تجارة منتظمة مع الأحباش، بل كانوا على الأكثر يتلقّون التجارة الحبشية الآتية إليهم، «ولذا فلم يكن ثمة إيلاف مع الحبشة»[1]. لكن إشارات القرآن الكريم الكثيرة إلى البحر وركوبه دليل على أن القرشيين الذين خاطبهم الله بلغتهم، كانوا ملمّين بالملاحة. وأقرب ملاحتهم قطعاً كانت إلى الحبشة عبر البحر الأحمر. وإن حجّة خطورة الملاحة في البحر الأحمر تجوز على الأحباش والبيزنطيين وقريش معاً، ولا يمكن أن تجوز على هؤلاء دون أولئك. بل ان هذه الحجّة تجوز أكثر على الفريق الأشد اعتماداً على البحر الأقل استخداماً للصحراء. وأما حجّة الضفاف الصحراوية القفراء فلا تصحّ إطلاقاً في قريش، وهي حتماً من العقبات الأساسية في وجه حركة الأحباش والبيزنطيين. أما أن جزيرة العرب تفتقر إلى الخشب والحديد، فإن قريشاً لم تبحر إلى الهند بسفنها، وكانت التجارة تأتيها بسفن غيرها على الأرجح، ولم يَحُلْ ذلك دون عقدها إيلافاً مع اليمنيين. وهذا يعني أن قريشاً كان يمكنها أن تستأجر سفن الأحباش لنقل تجارتها من الحبشة إلى ميناء الشعيبة القريب من جدّة، وكانت تستخدمه لهذا الغرض قبل

Simon: [illegible]..., pp. 223, 224 (1).

الإسلام[1]. وقد أكد الجاحظ أن قريشاً كانوا يستخدمون سفناً لحسابهم لنقل التجارة بينهم وبين الحبشة[2]. أما لماذا لا تتاجر الحبشة بنفسها، بل تبيع بضاعتها لقريش، فلسببين محتملين. أولهما أن الشعاب المرجانية التي تجعل الإبحار في البحر الأحمر خطراً، تكثر شمالاً. وتولّي قريش نقل البضاعة الحبشية إلى الأسواق الشمالية يكفي الأحباش هذا الخطر. وأما السبب الثاني فهو أن الحبشة لم تكن تستطيع نقل بضاعتها إلى الحيرة والفرس لأنها افتقرت إلى وسائل النقل عبر الصحراء، ولأنها كانت من حلفاء بيزنطة التي كانت على حرب مع الفرس. وتشير الهجرة الإسلامية الأولى إلى الحبشة، إلى أن المكّيين كانوا يعرفون الحبشة معرفة جيدة ويقيمون علاقات حسنة مع الأحباش[3]. ويروي الأصفهاني في الأغاني عن تجارة عمارة بن الوليد المخزومي وعمرو بن العاص بن وائل السهمي في الحبشة واتصالهما بالنجاشي[4]، فيفهم من ذلك أن قريشاً كانت تنتظر تجارة الأحباش أن تصل إليها، على ما قاله سيمون.

ولا شك في أن حلاف مملكة أكسوم مع أبرهة، ثم استيلاء الفرس على اليمن كان شأنهما تحسين حالة التجارة المكّيّة مع الحبشة. غير أن العامل الأول الذي جعل المكّيين أسياد التجارة الشرقية في ذلك القرن ولا ريب هو جهادهم، فيما كان الأخرون يحتربون سنوات طوالاً.

أما الطرف الرابع في إيلاف قريش فهو مملكة الحيرة، ومن خلفها الفرس، الذين كانوا يسيطرون على تجارة الحرير الآتية من الشرق من طريق البر والبحر. ويقول سيمون إن الحيرة اعتمدت على قبائل قيس عيلان، وهي قبائل كانت تسيطر على سوق عكاظ شرق مكة، لتتخذ حصةً من تجارة القوافل، حتى

(١) معجم البلدان، مادة الشعيبة. الطبري، التاريخ، جـ ٢، ص ٣٢٩. وانظر الشريف: المرجع السابق، ص ٢٠٧.
(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، طبعة السندوبي، القاهرة، ١٩٢٦، ص ٢٠٧. وانظر أيضاً الشريف: المرجع نفسه، ص ٢١٠ ويعقوب العصار [illegible] ، ص ٧١ ـ ٧٣.
(٣) الشريف: المرجع نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨ وكذلك Hamidullah Al Ilaf p. 302
(٤) الأغاني، جـ ٩، ص ٥٥ وما بعد

السبعينيّات من القرن السادس. وأخذت حصة الحيرة في هذه التجارة تتضاءل، حتى استطاعت قريش أن تستولي عليها تماماً في أثر حروب الفجار، حين ألحقت الهزيمة بقبيلة الهوازن حلفاء الحيرة. ويستند سيمون إلى كتاب الأغاني لينفي قيام إيلاف قرشي مبكّر مع الحيرة، إذ يقول إن أبا سفيان بن حرب كان يقود قافلة من التجّار القرشيين والثقفيين إلى الحيرة، فقال لهم في بعض الطريق: «إن من مسيرنا هذا لَعلى خطر، ما قدومنا على ملك جبّار لم يأذن لنا في القدوم عليه وليست بلاده لنا بمتجر»[1]. وفي رأيي أن سيمون تسرّع في استنتاج ذلك، فقول أبي سفيان قد يكون لاحقاً لحروب الفجار التي انتصرت فيها إرادة مكة على إرادة الحيرة. وقد يكون ذلك هو سبب تخوّف أبي سفيان. أما افتراض أن إيلاف قريش مع الحيرة لم ينشأ إلا في أوائل القرن السابع، لأن قريشاً سيطرت في ذلك الزمن على كل التجارة مع الحيرة، فهذا يعني أن سيمون لم يدرك معنى الإيلاف وأخذه على أنه احتكار مكة للخطوط التجارية. وليس هذا صحيحاً. إذ ان مكة حتى تهادن قبائل العرب وتضمن ولاءهم وسلام مرورها في أرضهم، أشركتهم في التجارة. ولا شك في أن مكة كانت تسيطر على هذه التجارة، إلا أنها سيطرة الشريك الأكبر، الذي يشارك الجميع، لا سيطرة المحتكر الذي لا يشرك أحداً. ولم يكن ذلك حال الحيرة، لأنها لم تكن تنافس مكة على حصة من الحصص، بل على قيادة المشروع وزعامة العرب، يدفعها الفرس ربما، مثلما دفعت بيزنطة أبرهة لمحاولةٍ مماثلة لحسابها. والإيلاف إذن لا يشترط زوال نفوذ الحيرة، بل يتسع لاشتراكها في تجارة مكة.

وقد لاحظ باحثون أن تجارة مكة مع الحيرة لم تكن عظيمة الشأن مثل تجارتها مع الشام، وذلك تفسيره يسير، إذ ان الفرس والحيرة كانا على اتصال مباشر بتجارة الشرق الآتية من المحيط الهندي ومن منطقة الخليج وربما حضرموت واليمن، ولم يكن لدى مكة ما تنقله إلى الفرس والحيرة سوى التجارة الحبشية التي تضمنت اللادن وريش النعام والعاج والرقيق[2]. وكان ملوك

(1) الأغاني، جـ١٣، ص٢٠٦. وانظر أيضاً Simon, Hums et Ilāf, p. 228.

(2) الشريف: المرجع السابق، ص١٥٧، ٢١٠.

الساسانيين يوصلون قوافلهم إلى جنوب الجزيرة العربية بخفرها وكلاؤهم فتحمل إلى العراق وأسواق فارس منتجات تلك المناطق. أما منتجات الأحباش، فيمكننا أن نفهم سبب عدم وصولها إلى الفرس مباشرة في عهد أبرهة، الذي عادى الفرس، وفي عهد ذي يزن وحلفائه الذين عادوا الحبشة. والراجح إذن أن البضاعة الحبشية كانت تصل بحراً إلى مياه الشعيبة، فتتولى قوافل مكة، بموجب الإيلاف، نقل ما تيسّر منها إلى الحيرة، وفقاً لحاجة الفرس من هذه البضاعة. وكان تجار مكة يفدون على المدائن ويتّصلون بديوان كسرى ويشتغلون هناك في البيع والشراء. وكان في الحيرة سراة نصارى اشتركوا مع سراة قريش في تجارتهم مثل كعب بن عدي التنوخي، وكانت له شركة في الجاهلية مع عمر بن الخطاب في تجارة البز[1]. ويُعتقد أن تجارة قريش مع الحيرة تعاظمت حين تهافتت مكانة الملوك اللخميين في بلاط كسرى، لأن القبائل العربية أخذت تهاجم قوافل الفرس، وأما قوافل ملوك الحيرة فلم تُرسل مثلما كانت تُرسل كل عام، واستفادت مكة من ذلك وأخذت السوق لنفسها خصوصاً بعد مقتل النعمان بن المنذر وانتصار العرب على الفرس في يوم ذي قار[2]. وقد تميّز موقف قريش في الإيلاف على كل الأطراف الأخرى، بأنها لم تضيّع أية فرصة، وكانت تملأ كل فراغ شاغر في تجارة الشرق، فاستولت بذلك شيئاً فشيئاً على أزمّتها.

- و - أحلاف قريش القبلية

اهتمت قريش بالسلام مع القبائل العربية وفيما بينها، اهتمامها بالعهود التي أخذتها من دول الأطراف الأربعة. وانتهجت نهجاً يجمع المسالمة والمصلحة المشتركة في تطويع القبائل العربية ضمن إطار مشروعها. وكانت قريش تخشى اضطراب حبل الأمن على طرقها التجارية، فيوم احتفى القرشيون

(1) جواد علي: جـ٢، ص١٣٣، وجـ٦، ص٥٩٩.

(2) الشريف: المرجع السابق، ص١٩١، وكذلك Donner Fred McGraw: The Bakr b. Wa'il Tribes and Politics in Northeastern Arabia on the Eve of Islam, Studia Islamica, Et Fasciculo LI, (1980) G. P. Maisonneuve Larose, Paris, p. 6

على أبي ذر الغفاري لإشهاره إسلامه، صاح بهم العباس بن عبد المطّلب قائلاً: «ويلكم ألستم تعلمون أنه من غفار وأنه من طريق تجارتكم إلى الشام»، وكان قوله رادعاً كافياً[2]. وقد فهم المكّيون علاقة السلم بالتجارة وحاجتهم إلى إشراك جميع القبائل الضاربة على طريق القوافل وبقربها، مثلما فهموا حاجتهم إلى الحياد بين الفرس والبيزنطيين[1]. ولم تكن طرق القوافل وحدها بحاجة إلى سلام قريش بل أسواق العرب المحلية أيضاً. وكانت قريش تشجع القبائل على حضور أسواقها بمختلف الوسائل، فكانت تميم التي تسلمت الإشراف على سوق عكاظ بعد حروب الفجار تمتنع من جباية أي مكوس من التجّار. وكانت قريش توعز إليهم ألا يَمْكُسوا أحداً لجذب العرب إلى السوق، وتضمن السلام والأمن حتى لا يُكلَّف أحدٌ بكلفة العشور والخِفارة ولا يُهان أو يُعتدى عليه. كذلك استخدم سادة قريش حنكتهم التجارية والسياسية النادرة في وجوه مختلفة لربط القبائل بعهود ومواثيق ومصالح، حتى أضحى التحرّش بقافلة تجارية مكيّة أمراً من أصعب الأمور وأندرها، فاستمالت زعماء القبائل إلى جانبها بشتى الوسائل[3]. وكان الأصل في أمن الصحراء النظام القبلي، ذلك أن التبعات التي تلقيها أعمال البدوي على عاتق قبيلته كانت تردعه في معظم الأحيان عن إتيان ما لا يُرضي القبائل الأخرى. وكان الحلف بين قبيلتين نوعاً من الأمن الجماعي يردع القبائل بعضها عن البعض[4]. وكانت لقريش علاقات طيبة مع قبائل ضاربة على طرق قوافلها، مثل جُهينة ومُزينة وغطفان وأشجع وسُليم وبني سعد وبني أسد، وكان لها في هذه القبائل حلفاء يقيمون في مكة مقام أهلها. وكان من الطائف ثقفيون كثر بلغ بعضهم مبلغ السّيادة في بطون قريش نفسها مثل الأخنس بن شريق حليف بني زهرة، وكان مُطاعاً فيهم. وكان بين الثِقفيين من

(١) البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل: صحيح البخاري، دار الجيل، بيروت، جـ ٥، ص ٥٩. وانظر درادكة: المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) الشريف: المرجع السابق، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٣) جواد علي: جـ ٧، ص ٣٧٩، وجـ ٤، ص ٣٨٨.

(٤) Montgomery-Watt, W.: Economic and Social Aspects of the Origin of Islam, **Islamic Quarterly** I (1954), p. 91.

يشترك في كثير من أمور قريش، فكان عروة بن مسعود الثقفي أحد الرسل الذين مثّلوا مكة في مفاوضاتها مع النبي في الحديبيّة. ولم تقتصر علاقات قريش بقبائل العرب على ثقيف، فأصهر هاشم بن عبد مناف إلى بني النجار الخزرجيين في يثرب وظل ابنه عبد المطّلب على صلة وثيقة بأخواله هناك. وكان أمية بن خلف الجمحي صديقاً لسعد بن معاذ الأشهلي زعيم الأوس. وكان العاص بن وائل السهمي وعتبة بن ربيعه بن عبد شمس وغيرهم على صلات طيبة بأهل يثرب[1]. ولذلك كانت قوافل مكة الظاعنة شمالاً آمنة، فإذا قصدت دومة الجندل ظلت آمنة لأنها تمرّ ببلاد مُضر، ولا يتحرّش مُضري بمضري. وإذا مرّت بديار كلب كانت مطمئنةً أيضاً لأن لكلب حلفاً مع تميم، وتميم من مُضر وهي حليفة لمكة. وإذا مرت ببني أسد فهم من مضر كذلك. أما إذا دخلت ديار طيء فهي آمنة لتحالف طيء مع بني أسد[2]. والواقع أن تحالف قريش مع تميم يضمن لها سلامة المرور من وادي الرُمّة عقدة المواصلات شمالي الجزيرة العربية، حتى وادي الباطن عند الطرف الشمالي الغربي من الخليج، ذلك أن تميماً كانت كبرى القبائل العربية شمال شرق مكة. كذلك كانت تميم على علاقة رِدافة مع ملك الحيرة، والرِدف هو زعيم قبيلة يتخذه ملك الحيرة نائباً عنه. وقد ضمنت قريش بذلك جزءاً كبيراً من طريق قافلتها إلى الشام وإلى الحيرة معاً، فيما كان تحالف تميم مع بني كلب يضمن أمان الطريق من أعالي الحجاز إلى مشارف بادية الشام، حيث تنتشر قبائل كلب. وقد أشركت مكة تميماً، لمكانتها هذه، في تنظيم سوق عكاظ وأعطتها الحكومة في السوق، وكذلك أشركتها في الإشراف على الإجازة والإفاضة من ضمن وظائف تنظيم الحج. وفي ذلك قال أوس بن مغراء السعدي التميمي، في طبقات الشعراء:

(١) الأغاني، جـ ٢، ص ٢٤٢، ٢٤٣. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٨. والشريف: المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨. ويؤكد بيضون أن الطائف تولّت تجارة مكّة اليمنيّة. بيضون: الحجاز...، ص ٣٩.

(٢) جواد علي: جـ ٤، ص ٢٠٨. وبيضون: الحجاز...، ص ٤٧، عن انتشار كلب حتى بُصرى.

ولا يَـريمون في التعريفِ مـوقفَهم   حتى يُقـالَ أجيـزوا، آلَ صفـوان

وكانت بطون قضاعة وجذام المنتشرة شمال مكة على الطريق إلى الشام، على صلات بمكّة وطّدها الإيلاف. وإلى شرق مكة كان من غطفان وهوازن وبني هلال حلفاء لمكة يقيمون فيها. وإلى جانب البحر جنوباً كانت بطون كنانة التي تعدّ قريش منها مثل القين وغفار وبلحارث ومدلج وبكر. وإلى الجنوب من مكّة كانت تتناثر قبائل على طول الطريق إلى اليمن مثل قبيلة خثعم التي قاتلت أبرهة دفاعاً عن مكة، وكانت تقيم في الهضبة الممتدة من الطائف إلى نجران على طريق القوافل المكيّة[1]. ويقول ابن حبيب في المحبّر، إن بني آكل المرار في حضرموت كانوا حلفاء مكّة وكانوا يخفرون قوافلها، وإنها نصرتهم على جميع القبائل الأخرى[2]. وكانت لقريش تحالفات عسكرية أيضاً فكانت قريش الظواهر تغزو وتغير دفاعاً عن مصالح مكّة. وكان ممن تحالفت معهم قريش ليقاتلوا معها في الحروب القارة والحيا والمصطلق وبنو الحارث بن كنانة[3]. غير أن لجميع هذه القبائل حدوداً، ما كانت تتعدّاها. فقد جاء في رواية يوم الصفقة أن نفوذ هوذة بن علي الحنفي لم يكن بعيداً، ولم يكن بمثل نفوذ آل غسّان أو ملوك الحيرة. فلما طمع في الجعالة التي كان الفرس يعطونها لمن يتولّى خِفارة قافلتهم التجارية الآتية من الحيرة أو الذاهبة إليها، ووافق الفرس على إعطائه ما أراد فسار مع القافلة خفيراً من هجر حتى نُطاع، وبلغ بني سعد ما صنعه، خرجوا إليه وأخذوا ما كان في القافلة وأسروه حتى اشترى نفسه منهم بثلاثمائة بعير[4].

لم تكن أحلاف مكّة تستطيع أن تمتد لتضمن المرور الآمن على طول الطرق التجارية. وكان لا بد من نظام إضافي. كان لا بد من إيلاف القبائل.

(١) سيرة ابن هشام: جـ٢، ص ٢٥٨، وجـ٣، ص ٣٦١، ٣٦٢. وانظر أيضاً درادكة: المرجع السابق، ص ٥٨ ـ ٦٠. والشريف: المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

(٢) المحبر، ص ٢٦٧. وانظر أيضاً Hamidullah: Al Īlāf..., p. 306.

(٣) الطبقات الكبرى، جـ١، ص ١٢٧. وانظر أيضاً درادكة: المرجع السابق، ص ٦٠.

(٤) الطبري: التاريخ، جـ٢، ص ١٦٩. وانظر أيضاً جواد علي: جـ٤، ص ٢١٥.

ـ ز ـ إيلاف القبائل العربية

تروي المأثورات الإسلامية أن النعمان بن المنذر ملك الحيرة كان يرسل كل سنة لطيمةً تحمل تجارته إلى أسواق العرب وإلى اليمن، فتبيع وتشتري. واللطيمة قافلة سنوية كانت تخفرها بعض القبائل لحساب ملك الحيرة. وجاء في رواية المصادر العربية لحروب الفجار أن شرارتها كانت نزاعاً على خفارة إحدى لطائم ملك الحيرة. وقد أثبتت حروب الفجار التي سنأتي على ذكرها في فصل تالٍ، أن الجُعل الذي كان يدفعه أصحاب التجارة للخفر الذي كان يرافق قوافلهم كان حرياً أن يُشعل حرباً بين متنافسين، وأن القوة العسكرية التي كانت الحيرة تمتاز بها نظرياً على القبائل العربية، لم تكن كافية لفرض هيبتها بعيداً في الصحراء[1]. وهذان الأمران مفيدان جداً لفهم إيلاف قريشٍ القبائلَ العربية، إذ ان زعامة مكة لم تسلك إلى تنظيم قوافلها سبيل القوة العسكرية، بل سعت بالأحرى إلى إشراك القبائل بوسائل شتّى في فوائد التجارة. وهذا الإشراك هو الذي جعل لمكة تلك القوة التي أبدتها في حروب الفجار.

وقد شرحت المصادر مضمون اتفاق مكّة والقبائل، إذ قال ابن حبيب في «المنمق»، في روايته لحديث الإيلاف: «فأقبل هاشم بذلك الكتاب، فجعل كلّما مرّ بحيٍّ من العرب بطريق الشام، أخذ من أشرافهم إيلافاً»... إلى آخر القول[2]. فلما أصبح شيوخ القبائل العربية شركاء في تجارة مكّة على هذا النحو، أضحت مهمة ردع ذؤبان العرب وصَعاليكها وطلّاب الغوائل وأصحاب الغزوات، مهمة يسعى إليها هؤلاء الشيوخ من غير حاثٍّ ولا محرّض، لأن تجارة قريش باتت تجارتهم هم أيضاً.

غير أن ذلك لم يكن الأسلوب الوحيد الذي اتبعته قريش في إيلاف قبائل

(١) جواد علي: جـ٣، ص ٢٧٧.

(٢) المنمّق، ص ٣٢. وكذلك القالي في ذيل الأمالي. أنظر درادكة: المرجع السابق، ص ٥٤. ووصف بيضون العهود مع القبائل بأنها أقامت أمن الإيلاف لا الأمن العسكري. بيضون: الحجاز...، ص ٧٧، ٧٨.

العرب، لأن بعض هذه قد لا يرغب أو لا يقدر على الاشتراك في التجارة، وقد تكون له القدرة على عرقلة قوافلها. فلجأت مكّة إلى مصانعة هؤلاء بدفع إتاوات المرور لقاء حق المرور الآمن. وكانت هذه الإتاوات مصدر دخل ثابت لكثير من البدو[١]. وكانت القوافل الظاعنة شمالاً وجنوباً في حاجة إلى خدمات أخرى غير الحماية والأمن، فكان البدو أدلّاء وحراساً، لكن بعضهم لا بد وأنه عمل لمد القوافل بالماء والمؤ ن. ولذا كان شيوخ القبائل شركاء لمكة في قوافلها على هذا النحو أو ذاك، يرون مصلحتهم في مصلحتها، ورخاءهم في رخائها. ويرون أن خسارتها خسارة لهم أيضاً[٢]. ولم يكن هذا تبدلاً طفيفاً في أخلاق الصحراء وعاداتها. فالغزو من مآثر البدو، لأنه مصدر رزق نادر المثال. وقد عُهد في جوار المناطق الزراعية أن المزارعين وسكان الحضر كانوا يعقدون العهود مع البدو المجاورين فيدفعون لهم الخوّات لقاء الكف عن غزوهم وردع البدو الآخرين عن ذلك[٣]. فإذا افترضنا أن تجّار تدمر واليمن كانوا يدفعون خوّات للقبائل من أجل حق مرور القوافل، وأن العلاقة بين بيزنطة وبني سليح ثم بني غسّان، والعلاقة بين الفرس ومملكة الحيرة، كانت شيئاً من هذا القبيل، فإن إيلاف قريش كان أول مجموعة عهود بهذا الاتساع، إذ امتد إلى خارج الجزيرة العربية وكاد أن يشمل كل قبائل العرب، في مشروع نُطفتُه ومقرّه عمق جزيرة العرب، لا أطرافها.

ولقد تسنّى في الماضي لقبائل عربية أن تشترك مع تدمر وغيرها ربما في مشروع تجاري كبير كهذا، لكن إيلاف قريش كان أول مشروع يردف العمل

---

(١) القالي البغدادي، أبو علي: ذيل الأمالي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ، ص ١٩٩. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) المصعب الزبيري: نسب قريش، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف بمصر، ١٩٥٣، ص ١٤ - ١٨، ٩٨، ٩٩، ١٢٣ ، ١٢٦، ٢٢٩، ٣٠٢، ٣١١، ٣١٢، يروي مصاهرات قريش في القبائل العربية. انظر أيضاً الشريف: المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., p. 2. وانظر أيضاً Lammens: l'Arabie..., pp. 70, 71.

المشترك بعقيدة دينية مشتركة تزيد الإحساس بانتماء مشترك، حتى أدرك شيوخ قبائل العرب أن أصنامهم كانت في مكّة، ومصالحهم كذلك[١].

وقد بلغ إدراك شيوخ العرب لمصلحتهم في نجاح تجارة مكّة، أنهم كثيراً ما كانوا يردّون الجُعل الذي تقاضوه لقاء المرور الآمن، إلى أصحاب القافلة، إذا ما تعرّضت لاعتداء لم يتمكنوا من ردّه. فازدادت الثقة بهذا النظام، وازداد إحساس القبائل بالتبعات الملقاة على عواتقهم. فاستخدموا علمهم بالصحراء ومسالكها، ومواضع الأمن والحذر فيها، وحسّنوا قدرتهم على عناء السير والسُرى وحرارة الصحراء وجفافها[٢]. وأضحى الإيلاف قيمةً يفاخَر بها، حتى نُسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي قوله:

يا أيها الرجلُ المحوّلُ رحلَه   هلّا نزلت بآل عبد منافِ
هبلتك أمُّك لو نزلتَ بحيّهم   ضمنوك من جوعٍ ومن إقرافِ
الآخذونَ العهدَ من آفاقها   والراحلون لرحلةِ الإيلافِ
والمطعِمون إذا الرّياح تناوحت   حتى تغيب الشمسُ في الرجّاف
والخالطون غنيَّهم بفقيرهم   حتى يكون فقيرهم كالكافي[٣]

وفي نسبة هذا الشعر وحدَها ما يعني على الأقل، أن العرب قبل الإسلام كانوا يُجلّون الإيلاف في قيمته الخُلقية، وفي مآثره في بث الرخاء والأمن.

وليس من شك في أن حُرمة المكّيين ما كانت لتكسب ذلك الإجماع شبه الكامل، وما كان للمكيين أن تكون لهم تلك الهيبة الأشبه بالقدسية في قوافلهم [٤]، لو ان مصلحة القبائل العربية كانت مخالفة لمصلحة المشروع الذي نَظَمَ

---

(١) Montgomery-Watt: ibid., p. 11. وتحدث سارجنت عن ترتيب مماثل للقوافل المشتركة نشأ في اليمن. أنظر: Serjeant: op.cit., p 55.

(٢) حمّور: المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) البلاذري: الأنساب... تحقيق حميدالله، ص ٦٠. وانظر أيضاً بيضون: الإيلاف... ص ١٣.

(٤) Serjeant: Ḥaram and Ḥawṭa..., p. 55.

عقدَه الإيلاف. ولكن المال وحده لم يكن كافياً لجمع شمل القبائل معاً، فمكة لم تكن وحدها تملك المال، لكنه تسنّى لها أن يكون رجالها في هذه المرحلة من التاريخ ذوي حِلم وحكمة، وممن يكظمون مشاعرهم في مداراة مصالحهم. وهذه صفات رجال الدولة الذين قادوا قريشاً، فمكّنوها من قيادة قبائل العرب من غير مُنازِع ولا منافس جدّي[١].

ـ حـ ـ الرِفادة والسِقاية

من ضمن جميع وظائف القيام على خدمة الحرم المكّي، كانت الرفادة والسقاية أوثقها علاقة بسعي قريش إلى جمع قبائل العرب من حول حرمها. وكانت الرفادة، على قول ابن هشام «خَرجاً تُخرجه قريش في كل موسم من أموالها إلى قصي بن كلاب فيصنع به طعاماً للحاجّ، فيأكله من لم يكن له سَعَة ولا زاد، وذلك أن قصيًّا فرضه على قريش... فكانوا يُخرجون لذلك كل عام من أموالهم خرجاً فيدفعونه إليه فيصنعه طعاماً للناس أيام مِنًى، فجرى ذلك من أمره في الجاهلية على قومه، حتى قام الإسلام»[٢]. وكانت السقاية ملازمة للرفادة في مهمة تهوين مشاق الحج وعنائه. أماالوظائف الأخرى في خدمة الحرم المكي، فكان معظمها يجنح إلى صفة التنظيم الداخلي للقيادة المكيّة، ولم يكن على علاقة مباشرة بالحجيج، أو تسهيل حجّهم. فكانت الوظائف في الملأ المكي الذي أنشأه قصي في دار الندوة على ما تقوله المصادر الإسلامية، ست وظائف في البدء، ثم ازدادت بعد موت قُصيّ، وهي: السقاية وكانت لبني هاشم، واللواء والسِدانة والحجابة والندوة وكانت لبني عبد الدار، والعقاب أي راية قريش في الحرب وكانت لبني أُميّة، والرفادة وكانت لبني نوفل، والمشورة لبني أسد، والأشناق وهي الديات والغُرْم لبني تيم، والقبة والأعنّة، فالقبّة كانوا يضربونها ثم يجمعون إليها ما يجهّزون به الجيش، وأما الأعنّة فما كان على خيل قريش في الحرب، وكانت لبني مخزوم، والسفارة لبني عديّ، والأيسار وهي

(١) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., p. 11.

(٢) سيرة ابن هشام: جـ١، ص١٤١، ١٤٢. وأنظر Serjeant: Ḥaram and Ḥawṭa..., p. 53.

الأزلام يستقسمون بها قبل القيام بأي أمر يرونه خطيراً، وكانت لبني جُمح، والأموال المُحْجَرة التي خصّوا بها آلهتهم وكانت لبني سهم. وقد جمعت الراية والقيادة معاً بعدما كانتا منفصلتين[١].

وعلى الرغم من أن المصادر الإسلامية تُجمع على أن الحرم المكي والحجّ إليه كانا قائمين قبل استيلاء قصي وقريش على مكّة، إلا أنها مجمعة أيضاً على أن قُصيّاً هو الذي أنشأ الوظائف الست الأولى. وقد يعني هذا واحداً من أمرين: أن تكون خزاعة بعدما ضعف أمرها في مكة، قد اهملت هذه الوظائف، فأعاد قصي تنظيمها وتوسيع نطاقها، أو ان قصياً ارتأى أن يُنشىء هذه الوظائف ليعزّز مكانة مكة ويجمع من حولها من الحجيج وقبائل العرب ما لم تكن تجمعه في السابق. ويدعم الاحتمال الثاني أن قُصياً، لو صحّ أن قيصراً أعانه في الاستيلاء على مكة حقاً، لحقّ لنا أن نشتبه في سَعة طموحه السياسي.

على أن المنعطف البارز في تكوين الشخصية التجارية لمكة، على ما قاله بيضون[٢]، حدث في عهد حفدة قُصي، أبناء عبد مناف. ذلك أنهم هم الذين أنشأوا الإيلاف على الأرجح، في أوائل القرن السادس، أو على مقربة من ذلك. وهذا يعني أنهم هم الذين حوّلوا التجارة المكيّة من سوق محلية لقبائل العرب، إلى تنظيم لخط التجارة الشرقية. والتجارة المحلية أقل قدرة على تحمّل أعباء الرفادة والسقاية، من التجارة الدولية، ولا بد من أن تكون الأرباح التي تجنيها قريش من قدوم العرب وتجارتهم إليها، أو مرور قوافل التجارة الشرقية عبرها، كبيرة جداً، حتى تستطيع أن تُخرج في كل موسم خرجاً من أموالها لإطعام الحاج. وثمة أقوال في المصادر الإسلامية إن السقاية لم تقم في عهد قصي، بل في عهد حفيده منشىء الإيلاف، هاشم بن عبد مناف الذي يُقال إنه حفر بئر زمزم، أو في عهد عبد المطّلب بن هاشم الذي قال ابن هشام إنه «أقام سقاية

(١) ابن عبد ربه: العقد الفريد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٢، جـ٣، ص٣١٥ ـ ٣١٧. وانظر بيضون: الإيلاف...، ص١٠، ١١.

(٢) بيضون، المرجع نفسه، ص١٢.

زمزم للحجّاج»[1]. وليس من سبب للإحجام عن تصديق الرواية التي تَنسب إلى منشىء الإيلاف حفر البئر. فالأمران منسجمان تفكيراً وغرضاً. وكانت البطون القرشية في مكة تحتفر آباراً لنفسها، فحفر أمية بن عبد شمس الحَفْر، وحفر بنو أسد بئرهم سَقْية، وحفر بنو عبد الدار أمّ أحراد، وبنو جُمح السنبلةَ، وبنو سهم الغَمْرَ، وكانت آبار أخرى. لكن الأمر الذي لا توفر المصادر الإسلامية أسباباً كافية للاشتباه فيه، هو أن تكون الرِفادة قد أُنشئت أيضاً في زمن نشوء الإيلاف أو بعده، لا أيام قصي. فهل كانت التجارة المحلية قادرة على إكساب قريش ما يكفي لتمكينها من إطعام الحجيج في المواسم؟ إن هذه مسألة قد يجيب عنها ما قاله المسعودي في مروج الذهب: «وكان عبد المطّلب أول من أقام الرِفادة والسِقاية للحاج، وكان أول من سقى الماء بمكة عذباً»، وتخالفه مصادر أخرى، إذ يكتفي ابن هشام بأن عبد المطّلب بن هاشم «ولي . . . السِقاية والرِفادة بعد عمه المطّلب، فأقامها للناس، وأقام لقومه ما كان آباؤه يقيمون قبله»[2]. وفي رأينا أن الرفادة والسقاية أُنشئتا سابقاً، لإطعام الحجيج فيما كانت تجارة مكّة لا تزال محليّة، وكان حجيجها قليل التعداد إذا ما قورن بما أضحى فيما بعد. وليس مستبعداً أن يكون إيلاف قريش قد زاد عدد الراغبين في حجّ مكة وزيارتها للاتّجار، فازدادت بطبيعة الحال قدرة مكة على الإطعام والإسقاء.

ـ ط ـ تجارة وتديّن

لكن الإطعام والإسقاء لا يفسّران كل حوافز العرب على حجّ مكة. ولو كان ذلك كافياً لاصطنعت مدنٌ أخرى سِقاية ورِفادة تصرف بها الحج إليها بدلاً من البيت الحرام. لقد كانت مكة قِبلة العرب، وفيها أُقيمت أصنامهم وإليها هوت أفئدتهم، فازدادوا حماسة لها مع تعاظم نفوذها وازدياد مكاسبهم معها، ولم يكن ارتباط التجارة بالتديّن مما يُعاب به العرب أو يُعيبون. بل كانوا يؤمنون بأن الكسب نعمة من الله منذ أن نَفِد الماء فكادت هاجر وولدها إسماعيل يهلكان،

(١) سيرة ابن هشام: جـ١، ص١٥٨. وانظر أيضاً الشريف: المرجع السابق، ص ١٣١. وكذلك: Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., p. 30.

(٢) مروج الذهب، جـ٢، ص٢٥٤. وانظر سيرة ابن هشام: جـ١، ص١٥٣.

فانفجرت عين زمزم وأقامت عندها معه، تَرِدُ عليهما القوافل في رحلاتها، فينالان من العيش ما يكفيهما. وفي سورة إبراهيم: ﴿رَبَّنا إنّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتي بِوادٍ غَيْرِ ذي زَرْعٍ عندَ بَيْتِكَ المُحَرَّمِ، رَبَّنا لِيُقيمُوا الصَّلاةَ فاجْعَلْ أفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمراتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُون﴾ (إبراهيم: ٣٧)، ما فيها من رجاءِ الازدهار المرهون بإقبال الناس على حج مكة[1].

ويصعب أن نتصور أن عمرو بن لُحَيّ، الذي يُنسب إليه أنه أول من نصب الأصنام في الجزيرة العربية وجمعها في الحرم المكّي[2]، إنما كانت تحفزه حوافز دينيّة فقط. ذلك أن زعيم قبيلة خزاعة هذا عمل لتنشيط الحج إلى الكعبة، بعدما كان أمر مكّة قد تدهور، والحجّ إليها قلّ، بسبب ما قال ابن هشام إنه بغيُ جرهم واعتداؤها على القوافل والتجّار والحجاج المارّين بمكة أو الوافدين إليها للمتاجرة والحج. ويقول ابن كثير إن ابن لحي أخذ يقيم موائد الطعام في موسم الحج وييسّر جلب الماء من الآبار المنبَّثة حول مكة، ونال بذلك منزلة كبيرة بين قومه وبين القبائل الضاربة حول مكّة. وجلب الأصنام وأقامها حول الكعبة حتى يُرغّب القبائل العربية، وبخاصة قبائل الشمال في الحجّ، فلقي استجابة وموافقة لفعله بين القبائل العربية البعيدة والقريبة [3]. وكان جمع أمري التجارة والتديّن هو الذي ميّز في الواقع مكة على ما سبقها من مدن عربية خاضت غمار تنظيم التجارة الدولية من قبل.

وقد نسب الجاحظ ميل قريش للتجارة واشتغالهم بها، إلى تحمّسهم في دينهم، فقال في كتاب البلدان: «وقريش من بين جميع العرب دانوا بالتحمّس

(١) الأزرقي: ص ٣٣ وما بعد. وابن كثير: البداية والنهاية، جـ١، ص ١٥٤ ـ ١٥٧. والطبري: التاريخ . . .، جـ١، ص ٢٥٥ وما بعد. وانظر أيضاً الشريف: المرجع السابق، ص٩٧، ١٠٠.

(٢) ابن الكلبي، أبو المنذر هشام: كتاب الأصنام، تحقيق أحمد زكي، المكتبة العربية، مصوّرة عن نسخة دار الكتب، القاهرة، ١٩٢٤. ص ٨، ١٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧.

(٣) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ١٢٥. وابن كثير: البداية والنهاية، جـ٢، ص١٨٧. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص١٠٢.

والتشدد في الدين فتركوا الغزو كراهة للسبي واستحلال الأموال واستحسان الغصوب، فلما تركوا الغزو لم تَبْقَ مكسبة سوى التجارة فضربوا في البلاد إلى قيصر بالروم وإلى النجاشي بالحبشة وإلى المقوقس بمصر وصاروا بأجمعهم تجّاراً خلطاء»[1].

ولا شك في أن ثمة رابطاً منطقياً بين التجارة والتديّن في هذه الحال، لكن إعادة ترتيب السبب والنتيجة أمر ضروري لإدراك الحوافز التي تحرك المسار التاريخي في بعض الأحيان. فمكة كانت تستطيع أن تتحمّس وحدها للدين، وما كان هذا قادراً على جمع قبائل العرب عندها. وسعي عمرو بن لحيّ إلى جمع الأصنام في الكعبة ينمّ عن طموح تجاري وسياسي، أكثر مما ينمّ عن حماسة دينية. إن النجاح يستتبع الرغبة في استمرار النجاح. وقد أدرك المكيّون أن التجارة تحتاج إلى الأمن، ولذا كان لا بد من صِمامٍ يضمن الأمن لهم ولتجارتهم، فكان لا مفر من مخاطبة كلٍ بلغته. فالأصنام لعموم العرب الراغبين في رمز ومحجّة ومثابةٍ تستقطب انتماءهم وتشد قلوبهم إلى مستقَرٍ يجمعُها. والتجارة لمن يفهمون لغة المال والكسب. ولم لا يرتهن واحدهما بالآخر؟ وما الذي يحول دون قدوم التاجر بتجارته فيبيع ويشتري ثم ينزع ثياب الإحلال ويلبس لبوس الإحرام، فيشكر لآلهته ما يظن أنها أكسبته في تجارته هذه. وقد يشتد إيمانه كلما أحسّ أن هذا التديّن عاد عليه بالمنفعة. ولم يكن التديّن سبباً للميل إلى التجارة إذن، ولكنه كان مرادفاً للربح، حتى ازداد الناس حماسة كلّما ازدادوا ربحاً، تخوّفاً من انتقاض أصنامهم عليهم، ورغبةً في استمرار هذه النعمة. وكيف يمكن لقبائل العرب أن تنكر ما اعتقدت أنه فضل أصنامها عليها، وهي ترى خيرات التجارة القرشية تعمّ وتتعاظم في كل موسم؟

ولم يكن تنظيم قريش لإيلافها وتجارتها ومواسم حجّها، موضوعاً على نحو يخفّف هذه الصلة الوثيقة بين التجارة والتديّن في أذهان القبائل، حتى خاطب

(١) الجاحظ: كتاب البلدان، نشر صالح أحمد العلي، مستلة من مجلة كلية الآداب، مطبعة الحكومة ببغداد، ١٩٧٠، ص ٤٧٢. وكذلك جواد علي: جـ ٧، ص ٢٨٧.

القرآن قريشاً بلغتها التي تفهمها، إذ دعاها إلى عبادة رب البيت لأنه أطعمها من جوع، حين أمكن لها أن تُؤْلِف رحلة الشتاء والصيف. ونَسأُ الكنانيون أحلافُ قريش الشهورَ في ختام موسم الحج، لا لسبب ديني معلوم، بل لأسباب نعتقد أنها تجارية على ما سنبيّن لاحقاً في الفصل الخامس. كذلك استخدمت قريش حرمتها الدينيّة لدى القبائل للمحالة دون الاعتداء على قوافلها، بوسائل شتّى منها أن الرجل منهم كان يتقلّد قلادة من لحاء شجرة من شجر الحرم، ثم يذهب حيث يشاء فيأمن بذلك، وإن أهل مكّة كانوا يفعلون ذلك في تجارتهم، فيضعون القلائد في أعناقهم وفي أعناق بهائمهم، فلا يعرض لهم أحد بسوء، إذ كانوا يرون الوفاء بالميثاق عهداً في أعناقهم ودِيناً يُلزمهم الوفاء في أحكامه[1]. بل يعتقد سرجنت أن تسيير قريش قوافلها ما كان ممكناً لولا قداسة الحرم المكي وهيبة القبيلة التي كانت تقوم على سِدانته[2]. ويرى مونتغمري وات أن نماء المركز التجاري في مكة كان مديناً لوجود الحرم حيث كان الناس لا يخشون اعتداء[3].

ثالثاً: التجارة والطرق

- أ - البضائع ومصادرها

قلّما احتوت المصادر والمراجع على ثبت يجمع بضائع التجارة الشرقية ويصنّفها ويعيّن مصادرها. ولذا يصعب على الباحث أن يهتدي إلى دليل في هذا الشأن، ويتعيّن عليه في كل مرة أن يجمع ما يريد من هنا وهناك، فلا يضمن أن يفوته إحصاء ما قد لا يجوز إغفاله. وسنحاول في الثبت التالي جمع ما أمكن جمعه من المصادر والمراجع، في ترتيب أبجدي لا يحتوي قطعاً على كل ما كانت تتّجر به مكة وإن كان يغني عن التنقيب بعض الشيء، في شأن أهم بضائع التجارة القرشيّة:

(١) مروج الذهب، جـ ٢، ص ٣٤٦. والطبري: التفسير، جـ ٦، ص ٣٧ وما بعد. وجواد علي: جـ ٦، ص ٢٢٦.

(٢) Serjeant: Ḥaram and Ḥawṭa..., p. 55.

(٣) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., p. 3.

المادّة	وجه استخدامها	مصدرها
الأبنوس	خشب ثمين للأثاث الفاخر	الحبشة
الأدم	جلود للملابس وغيرها	جزيرة العرب والشام والعراق والحبشة
الأدوات والأسلحة	أدوات معدنية وسيوف وملحقاتها	عدن والشام وعمان والبحرين
البخور والعطور	أغراض دينية وتبرّج	حضرموت والحبشة وسيلان
البُرد	ملابس	اليمن
البلسم	دواء	جنوب الجزيرة العربية
التمر	طعام	العراق وهجر والبحرين
التوابل	تحسين الطعام	الهند والجزيرة العربية والحبشة
الجبن	طعام من حليب الإبل والمواشي	جزيرة العرب
الحبوب	طعام	الشام
الحجارة الكريمة	التبرج والتزويق	اليمن والبحرين وفارس وسيلان
الحرير	الحياكة والملابس	الهند والصين
الخِطر	خِضاب	اليمن
الخمور	مشروب	الشام وغزة والحيرة وهجر
دم الأخوين	دواء وصباغ	سُقطرى
الذهب والتبر	النقود والحلي والمعابد	الجزيرة العربية وإفريقية
الرقيق والجواري	الاسترقاق والاستخدام	الحبشة والشام
ريش النعام	الطنافس والتزويق	الحبشة وإفريقية عموماً
الزبدة	طعام	جزيرة العرب
الزبيب	طعام	جزيرة العرب والشام
الزجاج	الأواني والتزويق والعمارة	الشام وفلسطين
الزنجبيل	توابل لتحسين الطعام	الهند
الزيت	طعام وطقوس وصناعات مختلفة	الشام
السكّر	طعام	الشام
السّنا أو القرفة الصينية	دواء	جزيرة العرب والصين وإفريقية

المادّة	وجه استخدامها	مصدرها
السنبل	عطر ودواء	الهند
الصبر	دواء	سُقطرى
الصمغ	صناعة	جزيرة العرب
الصندل	خشب ثمين للمفروشات وغيرها	الهند
الطحين	طعام	الشام
العاج	الأواني والحلي والتزويق	إفريقية
العنبر	بخور وحجارة كريمة	فارس وسيلان والشحر
الغار	نبات طيّب الرائحة	اليمن
الفضة	النقود والحلي والمعابد	اليمن وإفريقية
الفلفل	من التوابل	الهند وإفريقية واليمن
القرفة	من التوابل	جزيرة العرب وإفريقية
القرنفل	من التوابل	اليمن
القطن	الحياكة والملابس	مصر والشام
القماش	الملابس	الشام
الكافور	دواء	الهند وسيلان
الكُشت	بخور ودواء	كشمير ـ الهند
الكُندُر	دواء	اليمن
اللُّبان	أفخر أنواع البخور	ظُفار
المر	دواء	اليمن وجزيرة العرب عموماً
المسك	من أشهر أنواع البخور والتوابل	فارس وسيلان
المقل	عطر ودواء	الهند وفارس وجزيرة العرب
الوَرس	صباغ	اليمن ويُعالَج في هجر
اليَلَنجوج أو الكباء	بخور	الهند والصين وماليزية[1]

(١) الأفغاني: أسواق...، ص ١٦٦ ـ ٣٢٩. وبيضون: الحجاز...، ص ٦٩، ٧٠. والشريف:

وفي إمكاننا أن نصنِّف هذه البضائع إلى أصناف تختلف في قيمتها ومكانتها من التجارة الدولية. فالتجارة المحليّة ها هنا، هي تلك التي لم يكن لجانب من جانبي الصراع البيزنطي ـ الفارسي احتكارٌ ما في إنتاجها، كالطعام والملابس، ولذا كان اتّجار قريش بها، في معظم الحالات على ما يبدو، للاستهلاك المحلّي، فلا يتعدى انتقال السلعة حدود بلاد الشام وجزيرة العرب، ابتداء بالمنتج وانتهاءً إلى المستهلك. وهذا يعني أن شراء الزيت في بلاد الشام وبيعه في جزيرة العرب، يُعدّ في هذا الإطار تجارةً محلّيّة، على الرغم من أن المنطقتين لم تكونا تحت حكم دولة واحدة. وأما التجارة الدولية فهي التي كانت في معظم الحالات مَوضِع الصراع.

ـ التجارة المحلّيّة: هي تجارة كانت على الأرجح قائمة في أزمنة سبقت الإيلاف، لأن الحاجة في جزيرة العرب إلى التبادل التجاري داخل الجزيرة ومع بلاد الشام، كانت قائمة. غير ان هذه التجارة المحلّيّة ازدهرت، على ما يُفترض، مع ازدياد دخل القبائل من التجارة الدولية، فاشتد إقبالهم على شراء الطعام والملابس وغيرها كالزجاج والرقيق، وما إليها. وكانت القوافل تحمل

= المرجع السابق، ص ١٥٧ ـ ١٥٩، ٢٠٥، ٢٠٦. وحمّور: المرجع السابق، ص ١٥، ١٦، ٢٤، ٣٦، ٣٧. ودرادكة: المرجع السابق، ص ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٣. وجواد علي: جـ ٤، ص ٢٢٤، وجـ ٧، ص ٣٠٧. وغيبون: المرجع السابق، جـ ١، ص ١١٠، ١١١. وكذلك Lammens, Henri: Les Grosses Fortunes à la Mècque au Siècle de l'Hégire, **Egypte Contemporaine,** VIII (1917), p. 25; Husein: The Early..., pp. 110, 111; Somogyi: The Part..., pp. 179, 180; Haji Hassan: The Arabian..., pp 78, 79; Peters, F.E.: The Commerce of Mecca Before Islam, in: A Way Prepared, Essays on Islamic Culture in Honor of Richard Bayly Winder, Edited by Farhad Kazemi and R.D. McChesney, New York University Press, New York and London, 1988, p. 7; Crone: Meccan Trade..., pp. 12, 13, 27, 33, 37, 54– 71, 98, 99; Rabbath, Edmond: Mahomet, Prophète arabe et fondateur d'état, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1981, p. 115; and Hourani, George Fadlo: Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times, Princeton University Press, 1951.

التمر من العراق إلى جزيرة العرب، لكن تمر هَجَر والبحرين كان أفخر التمور، ولذا كان تداوله ضمن أسواق العرب في الجزيرة ضمن التجارات المحلية[١]. وكانت البدو تصنع الجبن والزبدة وتشتري بدلاً منها الخمور والطحين والحبوب من الشام. ويقال إن عبد الرحمن بن عوف ارتاش واغتنى من هذه المبادلة، وهي مبادلة تقليدية قديمة العهد بين منتجات البداوة والرعي وبين المجتمع الزراعي المستقر[١]. وكان مما تستورده القوافل من الشام ومنتجاتها الغذائية: الزيت والسكّر والزبيب[٢]. وكانت ضمن التجارة المحلية أيضاً تجارة النسيج والأدم، وكانت البُرْد اليمانية مشهورة، وكان آل مخزوم القرشيّون يفاخرون بإكساء الكعبة من القماش اليمني الفاخر الذي كان سبباً من أسباب ثرائهم العظيم[٣]. لكن القوافل كانت تحمل من الشام القطن والصوف مَحيكاً أو مَخيطاً، ومن مصر الأقطان المختلفة. بل ان منسوجات الشام كانت تستخدم الحرير، فتحمله القوافل في طريق عودتها إلى جزيرة العرب[٤]. أما الأدم فهو أهم ماكانت تصدّره قريش من نتاجها الخاص. ويُعتقد أن هاشماً بن عبد مناف أنشأ الإيلاف مع ملك الروم في الشام من أجل الاتّجار بالأدم المكي. وكان الأدم هو هديّة عثمان بن الحويرث إلى القيصر حين سعى إلى تمليكه على مكّة، وهَدية مشركي مكة حين سعوا لدى النجاشي إلى طرد المسلمين في الهجرة الأولى إلى الحبشة. وكان النبي نفسه وعُمر بن الخطّاب وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف يتاجرون بالأدم. وكانت الطائف مشهورة بدباغة الجلود، وفيها الأُهُب الطائفية المعروكة،

(١) Husein: op.cit., p. 110. وحمّور: المرجع السابق. ص ١٦، ٣٦.

(٢) Crone: op.cit., p. 98. وكذلك Haji Hassan: op.cit., pp. 78, 79. و Somogyi: op.cit., pp. 179, 180. وانظر أيضاً حمّور: المرجع السابق، ص ١٦، ٢٤، ٣٧. ودرادكة: المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٣) أضف إلى مراجع الهامش السابق درادركة: المرجع السابق، ص ٥٦. و Husein: op.cit., p. 110. وكذلك Hourani: op.cit., p. 33. و Donner: Mecca's Food..., p. 254.

(٤) Lammens: Les Grosses..., p. 25. وكذلك Haji Hassan: op.cit., p. 79. وجواد علي: جـ ٧، ص ٣٠٧.

(٥) حمّور: المرجع السابق، ص ٣٧. و Hourani: op.cit., p. 29.

تُدبَغ وتُليَّن ويُزال ما بها ثم تُصدَّر[1]. لكن الجلود لم تكن تُصدَّر فقط من جزيرة العرب، بل كانت تُستورد إليها أيضاً، من الحبشة والشام والعراق[2]. ويُعتقَد أن حياة البداوة المعتمدة اعتماداً كبيراً على الإبل والمواشي كانت تؤهّل جزيرة العرب لصناعة جلود مزدهرة. غير أن الشعوب المجاورة، خصوصاً الحبشة والقطاعات الزراعية وشبه البدوية في الشام والعراق كانت هي أيضاً مؤهلة لمثل هذا. ولم تكن الجلود احتكاراً في أي حال، وكانت تجارتها خارج إطار الصراع الدولي على تجارة الشرق بلا ريب.

ـ التجارة شبه الدولية: وهي تجارة كان يمكن لبضاعتها أن تكون جزءاً من التجارة الدولية، لأن مصدرها من خارج جزيرة العرب في معظم الحالات، وشاريها كذلك. لكن سبباً من الأسباب أخرجها من إطار الصراع بين بيزنطة والفرس على التجارة الشرقية. فالزجاج الشامي الذي كان يحمله التجار من الشام لم يكن يمكن أن يُحدث نزاعاً لأن تجارته لم تكن على ما يبدو مطلوبة فيما يتعدّى جزيرة العرب[3]. وكانت بيزنطة قادرة على شراء الرقيق الحبشي وجواري الشام الذين كانت تجارة مكّة تنقلهم في الاتجاهين شمالاً وجنوباً[4]. ولم يكن الفرس في المقابل يفتقرون إلى الرقيق فكانوا يتخذونه من مصادره الآسيوية، ولذا كانت هذه التجارة أيضاً على ما يبدو غير مُتَنازَع عليها حقاً. وفي هذه الفئة تَدرُج أيضاً الأدوات المعدنية والأسلحة، كالسيوف والتروس ورؤوس الحراب والرماح وما شابه، لأن هذه كانت تُصنع في اليمن والطائف[5]، وفي

(١) Crone: op.cit., pp. 98,99. وحمّور: المرجع السابق، ص ٣٦. ودرادكة: المرجع السابق، ص ٦٣. وجواد علي: جـ ٧، ص ٣٠٧. وأيضاً Somogyi: op.cit., p. 179.

(٢) الشريف: المرجع السابق، ص ١٥٧. وحمّور: المرجع السابق، ص ١٦. و Haji Hassan: op.cit., p. 78. و Hourani: op.cit., p. 30.

(٣) Husein: op.cit., p. 110. وحمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٤) Lammens: op.cit., p. 25. و Haji Hassan: op.cit., p. 79. و Somogyi: op.cit., p. 179. ودرادكة: المرجع السابق ص ٦٣. والشريف: المرجع السابق، ص ١٥٧. وكذلك: Hourani: op.cit., p. 30.

(٥) حمّور: المرجع السابق، ص ٣٦. ودرادكة: المرجع السابق، ص ٦٣. وجواد علي: جـ ٧، ص ٣٠٧.

الشام أيضاً، ومنه قول الشاعر:

صَفائحُ بُصرى أُخلِصَتْها قُيونُها ... ومُطَّرِداً من نسجِ داودَ مُحْكَماً[1]

ويبدو ألّا مفر من إدراج العاج والأبنوس[2] ضمن هذه الفئة، لسببين مهمّين: أولهما أن كلا الدولتين الكبريين كان قادراً على ضمان مصادره الخاصة من هاتين المادتين بعيداً عن الآخر. فالعاج الحبشي في متناول بيزنطة، والعاج الهندي لا يقربه إلا الفرس. والسبب الثاني هو أن المادتين ثقيلتان، ولو حملت منهما القوافل المكّية، فلن تحمل المقادير التي يحتمل أن تجعل تجارتهما عبر الطريق البريّة غرب جزيرة العرب مجزية وأساسيةً في التجارة الشرقية. وهذا يسوقنا إلى حديث البضاعة التي خَفّ حملها وغلا ثمنها، وهي سمة التجارة الدولية التي ازدهر بها الإيلاف ودار من حولها صراع الفرس والبيزنطيين على الخصوص.

ـ ب ـ الحرير والذهب والفضّة

يصطلح البحّاثة على أن صنوف التجارة الشرقية التي تَنَازع الشرق والغرب طويلاً للسيطرة على خطوطها تتضمن أربع فئات من البضاعة إجمالاً هي: البخور والأفاويه والفضّة والحرير. وهذا صحيح عموماً، لكن هذا التصنيف هو تبسيط في الواقع، لأن جميع هذه الفئات كانت تتضمّن أشكالاً وألواناً من البضاعة، لا تختلف في جودتها وثمنها وقيمتها التجارية فقط، بل تختلف في مصادرها، وبالتالي في موقعها من الصراع السياسي والعسكري أيضاً.

ـ الحرير، الذي سبقت الإشارة إلى مكانته في سياسة بيزنطة، خصوصاً في عهد جوستنيانوس، يضعه غيبون ضمن بضائع التجارة الشرقية الفاخرة التي يصفها بأنها «تافهة وعديمة النفع». ويقول غيبون إن الحرير كانت «لا تقل قيمة

(١) لسان العرب: مادة بصر. وانظر درادكة: المرجع السابق، ص ٦٣. وكذلك Haji Hassan: op.cit., p. 79. و Somogyi: op.cit., p. 179.

(٢) أضف إلى مراجع الهامش السابق الشريف: المرجع السابق، ص ١٥٧ و Crone: op.cit., p. 78. وكذلك: Hourani: op.cit., p. 30.

الرطل منه عن قيمة رطل من الذهب»[1]. ولا شك في أن غيبون الذي حاول أن يستعير المقاييس والقيم الاستهلاكية التي كانت رائجة في عصره، لقياسِ عصرٍ آخر، فاته أن ارتفاع ثمن الحرير في الزمان الغابر إنما كان يعبّر عن شدة الطلب عليه وقلة وفرته في السوق الدولية. وهذا في ذاته ينفي عن تجارة الحرير صفة التفاهة وعدم النفع التي أسبغها غيبون ببعض الغضب على التجارة الشرقية الفاخرة، مخالفاً على ما يبدو نظرة الأباطرة الرومان والبيزنطيين إليها، ابتداءً بترايانوس مروراً بجوستنيانوس. لقد كانت هذه التجارة، وفي صميمها الحرير وغيره، من العوامل الكبرى التي شكّلت أحلام الإسكندر في توقه إلى الشرق، هو وخلفائه الإغريق والرومان والبيزنطيين. كانت ملابس الحرير أفخر الملابس. ولم يهتدِ الغرب إلى وسيلة استخدام خيط الحرير، ولا اهتدى إلى تربية شرنقته قبل القرن السادس الميلادي، على ما أسلفنا. ولم تُجدِ تربية الشرنقة في الغرب البيزنطي على الفور، لأن الإنتاج لم يكن كافياً على الإطلاق. ولا شك في أن الخبرة أيضاً كانت تجعل الحرير الشرقي أجود من الأصناف المصنوعة في المزارع البيزنطية الحديثة العهد. وكان الحرير كله قبل ذلك يأتي من الهند[2] أو الصين[3] أو سيلان[4]. ولم يكن ثمة مصادر أخرى للحرير، وإن كانت الشام تحيك بعض الأقمشة الحريرية[5]. ولذلك كان الحرير باهظ الثمن، وتجارته إلى الغرب معظمها في يد الفرس أو العرب، ولم يَسقط يوماً من حساب الصراع الدولي على طرق التجارة الشرقية قبل الإسلام، بل كان عنصراً مهماً من عناصر هذا الصراع.

وكان الذهب والفضّة والأحجار الكريمة من البضاعة الفاخرة التي نقلتها

(١) غيبون: المصدر السابق، جـ ١، ص ١١١. وسمّى بيضون تجارة الحرير والتوابل والبخور تجارة «استراتيجية». بيضون: الحجاز...، ص ٥٤.

(٢) Crone: op.cit., p. 81. وكذلك: Hourani: op.cit., p. 29.

(٣) Haji Hassan: op.cit., p. 79. وكذلك Somogyi: op.cit., p. 179.

(٤) Husein: op.cit., p. 111.

(٥) حمّور: المرجع السابق، ص ٣٧.

قوافل قريش إلى أسواق الغرب على الخصوص، وإن كان هذا النوع من البضاعة مطلوباً في كل مكان. ولسنا نملك دليلاً على أن العرض في أسواق الشرق، أي الهند والحبشة وفارس واليمن، كان يفوق العرض في أسواق الغرب البيزنطي فيما يخصّ الذهب والفضّة، لكن مصدر الأحجار الكريمة المحصور تقريباً في أسواق الشرق وحدها كالبحرين واليمن وفارس والهند وسيلان، ووفرة إنتاج الذهب والفضة في جزيرة العرب وإفريقية والهند، يبيحان لنا الاعتقاد أن معظم هذا الصنف من التجارة كان تجارة استيراد في الغرب وتصدير في الشرق. وكان اليمنيّون يصدّرون مثلاً نوعاً ثميناً من الحجارة الكريمة يدعى البقران، والنوع المثلّث منه كان ثميناً جداً، وهو ذو وجه أحمر فوق عرق أبيض فوق عرق أسود[1]. وذكر الأصمعي وغيره أن اليمن كانت كذلك تصدّر العقيق من ضمن الحجارة الكريمة[2]. وأما البحرين فكانت شهيرة باللؤلؤ، وكان جزءاً ثميناً من تجارة الشرق[3]. لكن الحجارة الكريمة والجواهر كانت تَرِد من بلاد فارس والهند وسيلان أيضاً[4].

وكان الذهب والتبر يأتيان من الحبشة وإفريقية عموماً[5]، وكان التبر، وهو تراب يُستخلص منه الذهب، بضاعة حبشيّة في الغالب. لكن جزيرة العرب كانت ضمن المناطق المنتجة للذهب والتبر هي أيضاً[6]، وقيل إن عسير أمدّت الملك سليمان بالذهب فيما غبر من الزمان[7]. وكانت في اليمن مناجم يُستخرج

(١) حمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) حمّور: المرجع ذاته، ص ٣٦. والشريف: المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٣) الشريف: المرجع ذاته، ص ٢٠٦.

(٤) Hourani: op.cit., p. 29. وغيبون: المرجع السابق، ص ١١١. ودرادكة، المرجع السابق، ص ٦٣. وكذلك: Hourani: op.cit., p. 29.

(٥) Crone: op.cit., p. 78. Haji Hassan: op.cit., p. 78. Somogyi: op.cit., p. 179. وحمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٦) Diodorus: vol. II, p. 49. وانظر أيضاً Husein: op.cit., p. 110. وجواد علي: جـ ٧، ص ٣٠٧.

(٧) Crone: op.cit., p. 78.

منها الذهب[١].

وتذكر المصادر العربية الفضّة على أنها أعظم تجارة قريش في السنوات الأولى للهجرة قبل فتح مكة[٢]. وكانت أهم مصادر هذا المعدن اليمن وإفريقية[٣].

ج - اللُّبان والفرصة التاريخية

يُعدُّ اللُّبان أخطر عناصر التجارة الشرقية أثراً في مهمة الوساطة العربية التي اضطلعت بها قوافل العرب الصحراوية عبر العصور وذلك لسببين أساسيين:

الأول، هو أن اللُّبان كان أفضل أنواع البخور على الإطلاق وأغلاها ثمناً، وأفضل اللُّبان هو ما تنتجه منطقة ظفار في وسط الشاطىء الجنوبي للجزيرة العربية، وهو يفوق اللُّبان الهندي والصومالي جودةً وثمناً[٤]. ولشدة الطلب على هذه المادة التي كانت تستخدم في المواسم الدينية وحرق الموتى وتعطير البيوت والتبرج منذ أزمنة واغلة في القِدم، ولاحتكار جنوب الجزيرة العربية إنتاج أفضل أنواعها، استطاعت القبائل العربية على مرّ العصور أن تتمرّس في تجارة القوافل الصحراوية وتجهّز نفسها بما يلزم لهذه التجارة من وسائل نقل وخبرة بشرية. فطريق القوافل هي أقصر الطرق مسافة لنقل اللُّبان من ظفار وجوارها إلى بلاد الشام ومصر. وفي إمكاننا إذن القول إن تجارة اللُّبان على الخصوص كانت عاملاً أساسياً في حماية القوافل الصحراوية من الاندثار، لأن هذه التجارة ظلت مجديةً على الدوام، وظلّت طريق القوافل عبر الصحراء أفضل طرقها إلى الأسواق وأقصرها مسافة.

---

(١) حمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) جواد علي: جـ ٤، ص ٢٢٤.

(٣) حمّور: المرجع السابق، ص ٢٤. و Haji Hassan: op.cit., p. 78.

(٤) يصرّح بليني بوضوح أن اللّبان العربي كان للتصدير. Pliny: Natural History, vol.II, p. 455. وانظر Abercrombie, Thomas J.: Arabia's Frankincense Trail, **National Geographic**, vol. 168, No. 4, October 1985, pp. 482, 484. وذهب هيرودوتس إلى أن جزيرة العرب وحدها تنتج اللبان. Herodotus: The Histories, p. 219. وارتأى ميلر أن أفضل اللبان هو الحضرمي والسقطري Miller, p. 103.

الثاني، هو أن الحروب والتبدّلات السياسية لم تستطع أن تغيّر الوضع الجغرافي في تجارة اللُّبان. كان يمكن للسلام أن يفتح طريق التجارة الشرقية عبر الفرات للبضائع الآتية من الهند، وكان يمكن للحرب أن تقفل هذه الطريق، فتتحول التجارة الشرقية إلى طريق البحر الأحمر أو طريق القوافل الصحراوية. وكان يمكن للحروب الحميرية الحبشية أن تعرقل النقل عبر البحر الأحمر. أما اللُّبان فإن مصدره الأول في جنوب جزيرة العرب، جعل طريق القوافل الصحراوية شبه إلزامية لنقل هذا الجزء المهم من بضاعة التجارة الشرقية، حتى إذا ما اضطربت طرق التجارة الأخرى بسبب الحرب الساسانية البيزنطية، أو بسبب الحروب أو خمول النقل البحري عبر البحر الأحمر في القرن السادس، على ما سنبيّن، كانت طريق القوافل الصحراوية جاهزة، بفضل اللّبان، لا لنقل هذا النتاج الثمين فقط، بل لنقل البضائع الأخرى الآتية من الهند والصّين وإفريقية بعد تحوّلها عن الطرق الأخرى. ولعل في هذا جواباً عن السؤال الذي حيّر بعض الباحثين: ما الذي أهَّلَ طريق القوافل الصحراوية للقيام بهذه المهمة الخطيرة في التجارة الدولية؟ لقد كان اللُّبان هو البضاعة التي موّلت القوافل وأبقت على طريق الصحراء قيد العمل، حين كانت الطرق الأخرى ناشطة في نقل البضائع الأخرى. فتمرّست القبائل التي توالت على تنظيم القوافل في هذه المهنة وهذه الطريق، حتى إذا ما أهلَّ القرن السادس وتعطّلت طرق التجارة الشرقية عبر الفرات والبحر الأحمر للأسباب التي سلف ذكرها في الفصل الثالث أعلاه، استطاعت طريق القوافل الصحراوية أن تتطوّر وتنمو وتقوم بمهمة الشريان الأكبر لهذه التجارة، خصوصاً عندما استطاعت قيادة مكّة في الوقت المناسب أن تلحظ اشتداد الطلب على وساطتها، فتنتهز الفرصة التاريخية وتعقد الاتفاقات اللازمة، لتطوير الأدوات المتوافرة لديها، من مهمة نقل التجارة المحلية، أو من مهمة نقل جزء محصور من التجارة الدولية إلى مهمة الاضطلاع بجزء كبير، وربما بالجزء الأكبر من هذه التجارة الدولية. والمرجّح أن طريق القوافل ما كان مقدّراً لها أن تتمكّن من انتظار الفرصة التاريخية، لولا اللّبان وموقع إنتاجه الأول وغلاء أسعاره في الأسواق.

لقد استخدم قدامى المصريين «عطر الآلهة» لمراسم عباداتهم ولصنع الطيوب منذ آلاف السنين. وأول ما ذُكر اللُّبان فيما بقي لنا من آثار، كتابة على قبر الملكة حتشبسوت عمرها يقرب من ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة، إذ أُرسلت بعثةٌ لإحضار اللُّبان من أرض البُنط (لعلها الصومال). وفي نحو سنة ٤٥٠ قبل المسيح ذكر هيرودوتس الطيوب العربية وقال «إن بلاد العرب كلها تضوع بهذه الطيوب ذات الرائحة الزكية». وكان الرومان يستخدمون اللُّبان لإحراقه مع جثث موتاهم، لتغليب الرائحة الزكية. وقيل إن نيرون أحرق نتاج سنة كاملة من اللبان العربي في جنازة خليلته بُوبِيَه (Poppaea). بل ان بعض المدن القديمة كانت تستخدم اللبان لتطييب رائحة شوارعها[1].

وشجر اللُّبان على أنواع. وهو صغير ويُزهر في أيلول/ سبتمبر من كل سنة، لكن استخلاص اللبان ممكن في كل فصول السنة تقريباً، إذ يُكشَط اللحاء بآلة حادة فيسيل سائل أبيض كالحليب نقطاً صغيرة. ويُرمى النتاج الأول، وبعد أسابيع يُرمى النتاج الثاني، ولا يُعدّ لُباناً جيداً إلّا ما يُجمع في المرة الثالثة. وقلّة النتاج وجودته وشدة الطلب جعلت سعر اللُّبان يرتفع، حتى قال بليني الأكبر «إن أقصى إجراءات اليقظة لم تكن كافية» لمنع السرقات في مشاغل تصنيع اللُّبان في الإسكندرية، «ولم يكن يُسمح للعمّال بالمغادرة قبل أن يخلعوا جميع ملابسهم»[2]. وقدّر النتاج السنوي الذي كان يُصدَّر إلى رومة واليونان في القرن الميلادي الثاني، الذي سبق اندثار الديانة الرومانية وحلول المسيحية مكانها، بنحو ثلاثة آلاف طن[3]. وعلى الرغم من أن كرون تعتقد بأن سوق اللُّبان كسدت بعد اعتماد المسيحية ديناً رسمياً للدولة أيام قسطنطين سنة ٣٣٠م.، إلا

(١) في شأن نقل اللُّبان الحضرمي بالقوافل عبر الصحراء انظر Periplus p. 32. أما قول هيرودوتس المذكور فتجده في Herodotus: The Histories, p. 221. وانظر أيضاً: Abercrombie: ibid., pp. 483 - 488.

(٢) Abercrombie: ibid., p. 484.

(٣) تحدث سترابو عن اللبان في جنوبي جزيرة العرب، Strabo: The Geography, p. 311. وانظر Abercrombie: ibid., pp. 484, 487.

أنها تنقض هذا الاعتقاد بقولها إن المسيحيين الذين كرهوا أولاً استخدام البخور واعتدّوه من مراسم العبادات الوثنية، عادوا فيما بعد واستخدموا البخور لأغراض مختلفة، حتى أصبح هذا جزءاً من مراسم الدين المسيحي في القرن الخامس ثم السادس. ولذا تقول كرون إن استهلاك البخور كان مؤهلاً للازدياد في عصر ازدهار التجارة القرشية، لكن هذا الازدياد لم يحدث، لأن مقدار البخور الذي أُحرق لدى موت جستنيانوس «لم يزد إلا قليلاً عل الإنتاج السنوي من اللّبان العربي»[1]. وتوحي حجّة كرون هذه أن إنتاج العرب من اللُّبان كان يحتاج إلى موت إمبراطور بيزنطي كل سنة لضمان تصريفه. والحجّة تُغفل طبعاً استخدامَ اللّبان في ألوف الكنائس والمعابد في طول الإمبراطورية البيزنطية وعرضها، وتغفل كذلك أي استخدام آخر للّبان في أغراض التطيُّب والتبرُّج. واستخدام اللّبان في الأغراض الطبيـة لم يتأثر قطعاً بأي تحوّل ديني. وفي رأيي أن مجرد القول إن كل النتاج العربي السنوي من اللُّبان قد استُهلك في احتفال واحد، هو جنازة الإمبراطور، دليلٌ على ندرة اللُّبان وشدة الإقبال عليه في ذلك الزمن، وليس دليلاً على العكس.

- د - الطيوب والتوابل

لم يكن اللُّبان هو البضاعة الوحيدة المهمّة في تجارة الطيوب والبخور العربية، إذ كانت ثمة أنواع أخرى من الطيوب، مثل المُقل، وهو مادة صمغيّة معطّرة، تنتجها الجزيرة العربية والهند وبلاد فارس أيضاً، والسنبل الهندي الذي يُصنع منه زيت مُطيِّب. والكُشت أو القُشت وهو عُشبة كشميرية زكية الرائحة، واليَلَنجوج أو العود الهندي ويسمى الكِباء أيضاً وهو معطِّر للفم ويُدَّهَن به ويُحرق بخوراً، والعنبر الفارسي والسيلاني وهو معروف، وكذلك المسك، والغار اليمني الطيّب الرائحة، والصندل وهو خشب هندي رائحته زكية أيضاً. ومن طيوب تجارة الشرق أيضاً الكَمْكَام وهو سائل يُستخلص من لحاء شجرة في الجزيرة العربية، والضَرو أو الضِرو، واللادن أو اللاذن، والأخيران عطران من نتاج جنوب

(١) Crone: op.cit., p. 27. وقارن: Peters: op.cit., p. 7.

الجزيرة العربية، والإذخير أو الحَمْض وهو عطر نباته يكثر في مكة وجوارها، والوَجّ وهو نباتٌ عَطِر الجذور، والبَلَسان وهو نبات يُستخلص منه عطر ثمين، ومنه نوع في الجزيرة العربية يُسمى البَشام[١].

ودرجت في تجارة الشرق أيضاً المواد الطبّية، وكان كثير منها غالي الثمن خفيف الوزن.

وكان المُرّ أهم هذه المواد الطبية، وهو من نتاج جزيرة العرب. وقد ذُكر ضمن الهدايا التي حملها الملوك المجوس إلى السيّد المسيح في مهده، وكانت تُعطَّر به مومياءات الفراعنة ويُصنع منه الزيت المقدس عند اليهود. وقد استُخدم المُرّ أيضاً دواءً، ويُقال إنه كان يُعطى للنساء على الخصوص لتنظيم دورتهن. وشجرته تنبت في جزيرة العرب والصومال والهند. ومنها أنواع. وبعض أنواعها يُنتج في الهند المُقْلَ الذي أنف ذكره. وعلى الرغم من أن جزيرة العرب لم تحتكر إنتاج أفضل المُرّ، إلا أن هذه المادّة كانت تُعدّ أهم ما تنتجه الجزيرة العربية بعد اللُّبان في تجارة الشرق[٢]. ولم يكن المرّ دواءً فقط بل كان يُستخدم أيضاً بخوراً. ومن الأدوية الأخرى التي كانت تنقلها تجارة الشرق الصَّبر وهو من جزيرة سُقطرى المجاورة لرأس الصومال[٣]، والسنا أو القرفة الصينيّة وهي دواء ينبت رغم اسمه في الجزيرة العربية والصومال[٤]، والكُشت الذي أنف ذكره مع الطّيوب، وهو دواء أيضاً[٥]، والكُندُر اليمني وهو صمغ شجرة شائكة ورقها

(١) Crone: ibid., pp. 12, 54 – 75, 98 . و Lammens: op.cit., p. 25 . و Husein: op.cit., p. 110 .
وكذلك: درادكة: المرجع السابق، ص ٥٦، ٦٣. وحمّور: المرجع السابق، ص ٢٤، ٣٦.
والشريف: المرجع السابق، ص ١٥٧، ٢٠٦. وغيبون: المرجع السابق، ص ١١١.
والأفغاني: أسواق. . .، ص ٢١٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٣.

(٢) Abercrombie: op.cit., pp. 483, 486 . وكذلك: Crone: op.cit., p. 13, 67 . وحمّور: المرجع السابق ص ٢٤.

(٣) Crone: op.cit., p. 59 .

(٤) Crone: ibid. pp 37, 66 .

(٥) Crone: ibid., p. 73 .

كالآس، ويُعلك الكُندُر وهو نافع جداً لقطع البلغم[١]، والبلسم وهو نبات طبي اشتُهرت به اليمن أيضاً وأصبح اسمه اسماً لكل دواء من شدّة انتشاره على ما يبدو[٢].

واحتوت هذه التجارة موادّ أخرى غير الطّيوب والأدوية، كالتوابل والأصباغ وغيرها. وكان معظم التوابل يأتي من الهند[٣]. لكن الجزيرة العربية[٤] والحبشة[٥] كانت أيضاً تُنتج بعض الأنواع. وكان أهم التوابل وأشهرها على الإطلاق الفلفل الهندي الذي كان يُستخدم في رومة بكثرة لتطييب الطعام[٦]. وكان من التوابل المطلوبة الكافور، ومصدره البلاد الآسيوية[٧]، والزنجبيل وهو من الهند[٨]، والقرنفل اليمني[٩] والقِرفة العربية والإفريقية[١٠].

ومن الموادّ الأخرى لا بد من ذكر ريش النعام الحبشي الذي كان يُستخدم في تزويق المنازل وملء الطنافس[١١]، والصّمغ العربي[١٢]، والوَرس وهو صباغ يمني أصفر اللون، يُستخرج من نباتٍ يشبه السمسم، ويُتّخذ منه الزعفران[١٣]،

(١) حمّور: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) حمّور: المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٣) Haji Hassan: op.cit., pp. 78, 79 . و Somogyi: op.cit., p. 179 . وحمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٤) Husein: op.cit., p. 110 . وأيضاً Haji Hassan: op.cit., p. 78, 79 .

(٥) الشريف: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٦) Crone: op.cit., p. 77 . وكذلك Hourani: op.cit. p. 29 . و Haji Hassan: op.cit., p. 78, 79 .

(٧) Husein: op.cit., p. 110 .

(٨) Crone: op.cit., p. 76 .

(٩) حمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٠) Hourani: op.cit., p. 30 . و Crone: op.cit., p. 37 . وحمّور: المرجع السابق، ص ٢٤.

(١١) حمّور: المرجع السابق، ص ٢٤. والشريف: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(١٢) جواد علي: جـ ٧، ص ٣٠٧.

(١٣) حمّور: المرجع السابق، ص ٣٦.

ودم الأخوين وهو دواء وصباغ أحمر من سقطرى[١]، والخِطْر وهو خِضابٌ يمني[٢].

ويلاحظ من هذا الاستعراض لبضاعة التجارة الشرقية أن نسبة كبيرة من التوابل والأدوية والأخضبة كان مصدرها جزيرة العرب. وأهم المواد ولا شك كان عربي المصدر: اللُّبان يليه المُرّ، ثم الفلفل (وجُلُّه من الهند). وهذا الأمر يعزز المهمة التي أدّاها اللُّبان في تنشيط طريق القوافل العربية، وفي تمريس القبائل في تجارة الشرق والقيام بجزء كبير منها. وأمّا في شأن البضائع التي كانت جزيرة العرب تشترك مع الهند والصومال والحبشة في إنتاجها، فإن قرب موقع جزيرة العرب من الأسواق البيزنطية وقصر الطرق منها إليها، بالمقارنة مع طرق الهند والحبشة إلى هذه الأسواق، واضطراب الأحوال على الطرق من الهند والحبشة في القرن السادس على الخصوص، بالمقارنة مع السلام الذي عمّ القبائل العربية وطريق قوافلها بفضل إيلاف قريش، واشتراك معظم القبائل في التجارة القرشيّة، قد روّجت للنتاج العربي وسهّلت تصريفه قبل نظيره الآتي من بلاد أخرى. وهذه العوامل، إذا ما أُضيفت إلى العوامل التي أضرّت بالطرق البحريّة، لا بدّ وأنها ضخّمت تجارة القوافل العربية وزادت حصتها من تجارة الشرق، وحسّنت أرباح القبائل العربية وزادت ثقتها بمشروعها المشترك.

ـ هـ ـ رحلة الشتاء والصيف

جاء في القرآن: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ (قريش: ١ و ٢). والقرآن الكريم هو النص الذي لا شك في صحته التاريخية، ولذا فهو المصدر الأول لتأكيد رحلة الشتاء والصيف. وفوق هذا يقارع المشركين بحُجّتهم ومنطقهم، ولو كان المشركون يعرفون خلاف ما جاء في السورة لما امتنعوا عن استخدام ذلك حجّة على المسلمين. وهذا لم يحدث. واستناداً إلى هذا، فليس من شك أن قريشاً سيّرت على الأقل رحلة في الشتاء ورحلة في

(١) Crone: op.cit., p. 60.

(٢) حمّور: المرجع السابق، ص ٣٦.

الصيف، فأجملهما القرآن الكريم بصيغة المفرد، ليُظهر فضل الله في تمكين تجّار مكة من تسيير الرحلتين معاً. ذلك أن الرحلتين معاً كانتا تعنيان أن مكّة وسّعت تجارتها وانتقلت من مرحلة التجارة المحلية التي كانت قائمة على أية حال منذ أزمنة غير معروفة، إلى مرحلة التجارة الدولية التي كانت تتطلّب ربط السوقين: سوق المحيط الهندي وسوق البحر المتوسط، بشِرْيان القوافل الصحراوية. وتوضح سورة قريش، إذا دقّقنا النظر فيها، بعض أبعاد رحلة الشتاء والصيف ومقتضياتها. إذ يرهن القرآن إيلاف الرحلة بإطعام الله قريشاً من جوعٍ وإيمانهِ إيّاهم من خوف. ويؤكد هذا أن قريشاً حين عقدوا المواثيق لتسيير القوافل إلى الشام وغيرها، اتّسعت تجارتهم وازداد دخلهم وتحسّن مكسبهم. ويؤكد كذلك أن هذه المواثيق ضمنت لقريش السلام بين القبائل وأمان الطريق. وبذا يرتسم الخط الفاصل القاطع بين ما كان قبل الإيلاف من تجارة محلية لا تخرج إلى أطراف جزيرة العربية جميعاً، ولا تتعدى مواسم الأصنام القبليّة، ولا تزيد على بعض المبادلات ضمن نطاق الاستهلاك المحلي، وبين ما صار، بالإيلاف ومن بعده، من تسيير الرحلتين ونقل التجارة الدولية واتّخاذ الأمان من القبائل لإجازة مرورها، وما نتج من ذلك من خيرٍ نعمت به قريش والقبائل معاً. كان الإيلاف هو هذا الخط الفاصل.

لكن التجارة التي سبقت الإيلاف لم تكن كلّها محليّة في جزيرة العرب. وقد سبق القول إن تجارة اللُّبان ظلت قائمة من ظُفار وغيرها، وكان سوقها خارجياً في معظمه. فلماذا تُرهن الرحلتان بالإيلاف وحده؟ ألم تكن هناك رحلتان لتجارة اللُّبان التي سبقت الإيلاف؟ وكيف كانت قوافل اللُّبان تنقل بضاعتها من غير رحلتين إحداهما إلى اليمن في الشتاء والثانية إلى الشام في الصيف؟ إن لهذا جواباً أبسط مما يتوقعه المرء. فاللُّبان كان يُجمع في كل فصول السنة تقريباً، ولم يكن جمعه وخزنه ونقله مرهوناً بموسم ما في السنة الشمسية[١]. وكانت تجارة اللُّبان على الدوام في يد الدولة المسيطرة على شرق اليمن، من أيام معين وسبأ وحمير ثم الأحباش والفرس. ولذا لم يكن أسلوب

(١) Abercrombie: op.cit., p. 484.

نقل اللُّبان هو أسلوب تأليف القبائل العربية وإشراكها في التجارة، على ما اتّبعته قريش في إيلافها، بل كان أسلوب الدولة الذي اتّبعته بيزنطة وغيرهما من خِفارة واستئجار مقاتلين بدو واستصناع أحلاف من العرب على طريق القافلة، لردع القبائل عن غزو القوافل.

وتكاد المصادر العربية تُجمع على أن رحلة الشتاء كانت إلى اليمن، ورحلة الصيف كانت إلى الشام. وجاء في طبقات ابن سعد[1] أن رحلة الصيف كانت إلى بلاد الشام، وتتجّه إلى غزّة، وقال باحثون إنها وصلت حتى إلى أنقرة[2]. ويدل ذهاب القافلة إلى غزة على أن جزءاً مهماً من البضاعة على الأقل كان معداً للتصدير بحراً إلى رومة وبيزنطة، وربما صُدّر بعضها براً من غزة إلى مصر. وفي «أنساب» البلاذري[3] إشارة مهمة إلى أن رحلة الشتاء كانت إلى اليمن والحبشة والعراق معاً، ورحلة الصيف إلى الشام وحدها. وليس في إمكاننا استنتاج الكثير من جمع اليمن والحبشة في رحلة واحدة، إذ قد يؤخذ الأمر على أنه جمعٌ لبلدين قريبين في رحلة واحدة، توفيراً للوقت والجهد. لكن إجمال العراق في رحلة الشتاء قد يوحي بنظرة مختلفة إلى هذا الأمر، وإن كان الحر في الصيف والبرد في الشتاء قد يفسران اتجاه الرحلتين وموعدهما. فبيان البضاعة التي كانت تنقلها التجارة الشرقية، يبيح لنا القول إن تجارة الشرق كانت في الإجمال تجارة استيراد لبيزنطة. أما البضاعة التي كانت تشتريها قوافل قريش من الشام وفلسطين ومصر، فمعظمها استهلاكي تحتاج إليه القبائل والمجتمعات في جزيرة العرب، ولا يُنقل إلى الهند أو الحبشة أو بلاد فارس، إلا القليل اليسير منه. ولذا غلبت عليها سمة التجارة شبه المحلية التي لم يداخلها صراع بين الشرق والغرب. ويلاحظ كذلك أن البضاعة التي كانت سبب الصراع على الخصوص، وهي اللُّبان والتوابل والفضة والحرير، إنما كان مصدرُها ما نصطلح على تسميته الشرق، وسوقُها ما أجملناه بلفظة الغرب. وتشترك الحبشة واليمن

(١) الطبقات الكبرى، جـ ١، ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) درادكة: المرجع السابق، ص ٦٣. وأيضاً Hamidullah: Al-Īlāf..., p. 300.

(٣) البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق حميد الله، ص ٥٩.

والعراق في أمرين معاً: أنها مقصد رحلة الشتاء القرشية، حسبما يقول البلاذري، وأنها تنتمي إلى البلاد المنتجة لبضاعة الشرق. وهذا قد يعني أن رحلة الشتاء كانت تجمع تجارة الشرق الدولية من البلاد الثلاثة. لتُصرِّفَها رحلةُ الصيف في مصرفها الأكبر: السوق البيزنطية. واستطراداً لهذا الاحتمال، فإن جمع اليمن والحبشة في رحلة واحدة هي رحلة الشتاء، ليس سببه بالضرورة قرب البلدين أحدهما من الآخر، بل تشابه غرض الرحلة إلى البلدين، وهو استيراد بضاعة الشرق. ونستطيع أن نفترض إذن أن القافلة الظاعنة لإحضار تجارة اليمن، لم يكن ضرورياً أن تكون هي ذاتها القافلة التي كانت تُحضر تجارة الحبشة. وهذا أمر قد تؤكده الأخبار النادرة عن ميناء الشعيبة[1] الذي كانت تستخدمه مكة لاستقبال سفن النقل الآتية من الحبشة. وليس منطقياً أن تُذكر رحلة الشتاء إلى الحبشة على حدة، إذا كانت رحلة الشتاء إلى اليمن هي التي تُحضر تجارة اليمن والحبشة معاً. ذلك أن ذكر الحبشة عندئذ كان يفترض أيضاً ذكر الهند وسيلان. ولذا نرجّح أمرين: الأول هو أن الرحلة الشتائية لإحضار تجارة الحبشة كانت مستقلّة عن رحلة اليمن، وإن كانتا قد أُجملتا معاً في المصادر باسم رحلة الشتاء، والثاني هو أن طريق الرحلة إلى الحبشة كانت طريقاً مختلفة عن الطريق إلى اليمن. وبذلك تكون رحلة اليمن هي القافلة التي تعود بتجارة اليمن ونتاج الهند وسيلان وغيرهما، مما تأتي به السفن إلى اليمن.

وإذا استقر الرأي على أن رحلة الشتاء تغلب عليها سمة استيراد البضاعة الشرقية، فإن هذا قد يؤثّر في المعالجة اللاحقة لموعد رحلة الشتاء، لأن هذا الموعد لا بد عندئذ، من أن يرتهن بمواعيد وصول السفن من الهند وسيلان.

ـ و ـ مكّة تتاجر

انتقلت قريش في مكّة من الاقتصاد البدوي الرعوي إلى الاقتصاد التجاري حسبما يقول مونتغمري وات[2]. لكن الانطباع الذي توحيه كتابات عدد من الباحثين،

(١) Haji Hassan: op.cit., p. 80.

(٢) Montgomery-Watt: Economic and Social..., p. 81. وكذلك Rodinson: op.cit., p. 35.

هو أن هذا الانتقال كان قريباً من ظهور الإسلام أو ملازماً لنشوء الإيلاف في أوائل القرن السادس. وفي اعتقادي أن الانتقال كان سابقاً لذلك. فإقامة الأسواق المحلية في مواسم الحج قديمة العهد. وإذا كان يحق الاشتباه في أن قريشاً كانت تجاراً قبل استقرارها في مكّة، فإن موعد انتقالها من البداوة الرعوية إلى الاستقرار التجاري يصبح قريباً من بداية القرن الخامس على الأقل، زمن قصيّ بن كلاب حسب تقديرنا السابق. واشتغال مكّة في التجارة قبل استيلائها على مكة معقول ومحتمل، لا لأن التجارة المحلية كانت ناشطة في الجزيرة العربية فقط، بل لأن تجارة اللُّبان المزدهرة منذ عصور غابرة كانت أيضاً تَستخدم القبائل في تسيير القوافل المحمّلة بالبضاعة الثمينة. واكتشاف النقش السبئي المعروف باسم نقش العُقلة، الذي ذكر قريشاً ضمن وفود كانت في اليمن في أواخر القرن الميلادي الثالث[1]، يُعزّز الاشتباه في أن قريشاً كانت حتى من القبائل التي عملت على تسيير قوافل اللّبان لحساب السبئيين والحميريين فيما بعد. وقد لا يكون استيلاؤها على مكّة مجرد غزوة بدوية غير محسوبة، خصوصاً إذا نُظر إلى هذا الاستيلاء ضمن إطار الصراع الذي كان شديداً في أوائل القرن الخامس في اليمن حين استولى اليهود الحميريون على الحكم وطردوا الأحباش. وقد سبقت الإشارة إلى «قيصر» ومعاونته قُصيًّا. كانت قريش على ما يبدو إذن، متمرّسة في التجارة منذ زمن أبعد من المُعتَقد. فلما استقرّت في مكّة في مطلع القرن الخامس على الأرجح، لم تكن تفتقر إلى الخبرة في تنظيم القوافل، وإن كان تنظيم القوافل لا يعني بالضرورة تسيير التجارة الدولية. فقد يكون عمل القوافل محصوراً في التجارة المحليّة والانتقال من سوق إلى سوق للبيع والشراء. ويمكن أن تكون قريش قد عملت بواسطة قوافلها، في نطاق التجارة المحلية، وربما شاركت كذلك في نقل اللُّبان اليمني إلى الأسواق البيزنطية وحتى الفارسية، قبل أن يعقد القرشيون عهود الإيلاف في أوائل القرن السادس

(١) Crone: op.cit., p. 169. وقد استبعد جاك ريكمنس أن يكون أحد الوفود المذكورة هو وفد قريش، رغم وجود وفد تدمري. وتدمر مدينة عربية تجارية أخرى، ولذا فالشبهة بالحضور القرشي تتعزّز.

ويوسّعوا نشاطهم التجاري ليشمل حصة كبيرة من تجارة الشرق الدولية كلها.

كان تنظيم القوافل في مواقيتها المعلومة يحدث حُمّى في الجمهور المتجمّع في ساحات مكة وجوارها. وكانت قافلة البضاعة تُدعى لطيمةً، وقافلة الأطعمة تُدعى رِكاباً. وأما رحيلها وعودتها فكانا حدثين يهتم لهما الناس، لأن قُطّان مكة كانوا جميعاً منخرطين على نحوٍ أو آخر بتجارة القوافل. بل ان القافلة كانت تظل على اتصال بمكة طول الطريق، بواسطة بريد بدوي لا ينقطع رواحه وغُدوُّه[1]. وكانت القوافل إلى الشام تُلزَم أسواقاً رسمية معينةً في بعض المدن، إذ كانت الإدارة البيزنطية تجبر كل التجارة الأجنبية على ارتياد الأمكنة المخصّصة بالغرض، لتظل قيد الرقابة المنشودة. وكان غرض هذه الرقابة جباية الضرائب وحصر التجارة بأصحاب الامتياز فيها. وكان المراقبون البيزنطيون كذلك يلحظون حركة الأغراب للاشتباه في أن بعضهم كانوا جواسيس. ولم تكن بيزنطة تمتنع عن دسّ عيونها بين التجار لتَرَصُّد أخبار الساسانيين، حتى ذُكر هذا الأمر ضمن بنود اتفاق السلام بين الفرس وبيزنطة سنة ٥٦١م.[2]. أما عودة القوافل فكانت أشبه بالاحتفال، إذ تلوح بشائر الظعن في الأفق وتتقدم الجمال متهادية في اتجاه المدينة وعلى ظهر كل منها نحو مائتي كيلوغرام من البضاعة، وكانت تلك هي الحمولة المعتادة في الرحلات البعيدة. ونادراً ما كان الرجال يصلون أصحّاء، بل متعبين ومنهكين وقد لَوّحت وجوههم الشمس وشقّق العطش شفاههم[3]. وكان وصول السفن من بحارها البعيدة شبيهاً بوصول القوافل، إذ كانت سلامة العودة نادرة وعزيزة المنال. وكان النساء والرجال يتجمعون لاستقبال التجّار العائدين، فتأخذهم حماسة ترقب الأرباح. فإذا حط الرحال غاصت مكة في ضجيج المحاسبة والمساومة والأخذ والعطاء، وارتفع رنين النقود والسبائك من كل وزن ومعدن تتبادلها أيدي العارفين المتمرسين، وذلك ما وصفه سترابو حين قال «إن

(١) Encyclopaedia of Islam, first edition, Leiden and London (1913 - 1934), vol.III, p. 440.
وانظر أيضاً Haji Hassan: op.cit., pp. 78, 79.

(٢) Haji Hassan: ibid., p. 79.

(٣) Husein: op.cit., p. 116.

كل عربي وسيطٌ أو تاجر»[١]. في مثل هذه الأوقات كانت مكّة تمكس البضاعة المارّة عبرها أو تعشرها، إذا كانت لتاجر أجنبي، أو لتاجر لم يَحظَ بجوارٍ لدى عين من أعيان المدينة، أو بطن من بطونها. وكان هؤلاء التجّار يدفعون كذلك رسوماً مختلفة لدخول المدينة والتجوال فيها والمكوث وعبور بضائعهم والاتّجار والمغادرة. ولم تكن تلك ضرائب تعسّف، بل كانت معاملة بمثل ما يلقاه التجّار المكّيّون في بلاد هؤلاء. وقد طوّر التجّار المكّيّون أعرافاً غير مكتوبة للتعامل فيما بينهم، أو بينهم وبين المزارعين في يثرب مثلاً، فتحوّلت هذه الأعراف إلى قوانين استوحي بعض عناصرها من تشريعات البلدان المجاورة. وثمة من يعتقد أن البيع والشراء في مكة كان بدائياً، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح، إذ كان التجّار المكّيّون يستخدمون في تجارتهم الوثائق المكتوبة، خصوصاً من جرّاء احتكاكهم الدائم بالبلاد المجاورة، بعد نشوء الإيلاف. وقد اتّخذوا عادة قيد حساباتهم، من الأسواق الفارسية والبيزنطية واليمنيّة. وكانت عادة استحضار شاهدَيْن سابقة للإسلام، وكان التجّار يتّبعونها أسوة بماكان متّبعاً في اليمن[٢]. وعرف التجّار الصكوك يقيّدون فيها حساب تجارتهم وحقوقهم على غيرهم وحقوق غيرهم عليهم. ومما حُفظ لنا من هذه الصكوك ما ذكره ابن النديم في الفهرست أنه كان في خزانة المأمون كتاب خُطَّ في جلد أَدَم ذُكر فيه «حق عبد المطّلب بن هاشم من أهل مكة» على حميري من أهل صنعاء، «بألف درهم فضةً كيلاً بالحديدة، ومتى دعاه بها أجابه».[٣] وقد اشتُهر عبد الله بن أبي ربيعة، والد الشاعر عمر بن أبي ربيعة، بالاتّجار بالعطر اليمني، وكان يبعث إلى أمه في مكة من هذا العطر، وكانت تبيعه نقداً أو ديناً، فإذا باعت ديناً كتبت مقدار الدين في كتاب[٤].

---

(١) Strabo: the Geography, p. 355. وانظر أيضاً Rabbath: L'Orient Chrétien..., p. 172.

(٢) Haji Hassan: op.cit., pp. 80 - 83.

(٣) النديم، أبو الفرج محمد: الفهرست، طبعة رضا تجدد، طهران، ١٩٧١، ص ٨. وانظر أيضاً حمّور: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٤) الأغاني، جـ ١، ص ٦٤ وما بعد. وأيضاً جواد علي: جـ ٧، ص ٢٩٣. ودرادكة: المرجع السابق، ص ٥٦، ٥٧.

وقد دخلت التعابير التجارية إلى اللغة العربية في مكّة، واستُخدمت في الحياة اليومية، فمنها الرهن والصفقة والعُهدة والمَكْس والعُمرى والرُّقْبى والمَلْسى[١]. والرهن ما وُضع عندَ الإنسان مما يَنوب منابَ ما أُخذ منه. والصفقةُ الضربُ باليد على اليد عند وجوب البيع. والعُهدة كتاب الحلف والشراء وهو أشبه بكفالة البضاعة. والمَكْس دراهمُ كانت تُؤخذ من البائع في الأسواق. والعُمرى أن يَدفع الرجل إلى أخيه داراً فيقول: هذه لك عُمُرك أو عُمْري، أيُّنا مات دُفِعت الدار إلى أهله. والرُّقبى: أن يقول إن مِتُّ قبلَك فهي لك وإن مِتَّ قبلي فهي لي. والمَلْسى: أن يبيعَ الرجل الشيءَ ولا يضمنَ عُهدتَه.

واشتُبِه في أن فعل دَلَّس الذي يفيد نوعاً من الغش في البضاعة التي تُباع، مُتَّخذٌ من كلمة لاتينية[٢]، ولو صحّ ذلك لكان الأرجح أن التجّار العرب سمعوا العبارة في أسواقهم البيزنطية، فاقتبسوها.

ويبدو أن كثيراً من التجارة المكّيّة كان جماعياً، يشترك فيه الأغنياء ومتوسطو الحال وحتى الفقراء، حتى أضحت هذه التجارة هماً مشتركاً يتعاون في حمل أعبائه المالية وغير المالية كثرة من الناس، ولذا استطاعت قريش أن تسيّر قوافل كبيرة الحجم كثيرة الإبل. ولولا التجارة الجماعية لربما عجزت هذه المدينة الصحراوية عن تنظيم رحلة الشتاء والصيف، وأخفقت في حماية مصالحها التي تشعّبت من جرّاء هذه الرحلة[٢]. فإلى جانب المصرفي الفاحش الغنى والمموّل الثري اللذين كانا يخاطران بمالهما على نطاق واسع، في هذا العمل التجاري المعقّد، الذي كان يقتضي معرفةً بالمخاطر والأسعار الدولية وميزان العرض والطلب، وقدرةً على المرونة المالية، كان صغار التجار وأصحاب الحوانيت والناس غير الميسورين يجرّبون حظهم أيضاً ويسهمون ببعض ما أمكنهم من

---

(١) لسان العرب: المواد: رهن وصفق وعهد ومكس وعمر ورقب وملس. وكذلك Haji Hassan: op.cit., pp. 82, 83.

(٢) عن استخدام الدنانير والذهب في تجارة قريش أنظر الواقدي: المغازي، طبعة جونز، ص ٢٧. وجواد علي: جـ ٤، ص ٦٩، وجـ ٧، ص ٢٩٠. وأيضا Haji Hassan: op.cit., pp. 76, 80. والشريف: المرجع السابق، ص ٢١٢.

مال. وكان الحرفيون من حدادين ونسّاجين يشتركون أيضاً في التجارة. وكان الشريك المضارب غير نادر الوجود في مكة، حتى أمكن الاشتراك في التجارة بما لا يزيد على نصف دينار، وكان يُسمى النَشّ. ومن لم يشترك بماله اشتغل دليلاً للقوافل أو سائقاً أو خفيراً يرد أذى الغزاة. وانخرطت المرأة في التجارة أيضاً. وقد ذُكر من نساء قريش اللواتي تاجرن، خديجة بنت خويلد زوج الرسول، وأسماء بنت مخرّبة أم أبي جهل المخزومي الشهيرة بالحنظليّة، وكانت تتاجر بالعطور اليمنيّة، وهند بنت عُتبة زوج أبي سفيان الذي كان يبيع تجارته لبني كلب في الشام[١]. وقد شبّه لامنس هذه التجارة الجماعية بالجداول الصغيرة التي تصب في الأنهر الكبيرة، ووصف تجمع صغار المموّلين وتحلّقهم بحماسة حول أبي سفيان لدى عودة لطيمته من الشام، وسدهم الطرق الضيّقة حول دار الندوة حيث كان مجلس شيوخ مكة. فمن هذه الجموع كان العبيد وغير الميسورين، الذين جاءوا قبل تفريغ حمولة الجمال يسألون عن مصير رأس مالهم الصغير ليتقاضوا حصتهم من الربح، وكانت نسبته في الغالب عالية[٢].

- ز - المال والصيرفة

تداول التجّار المكّيون الدينار الذهب البيزنطي والدرهم الفضة الفارسي والحميري، وأحضروا معهم هذه النقود إلى مكّة. وكان تمييز هذه النقود يحتاج إلى خبراء متمرسين في معرفة العيار والوزن وما إلى ذلك. وكان الغش بالنقد ممكناً. والدينار الذهب كان هو العملة المعتمدة عند سكان الشام ومصر البيزنطيتين، ويسمّيهم القرشيون أهل الذهب. وكان العراق بلاد العملة الفضية، وأهله يسمّوْن أهلَ الوَرِق (أي الدراهم الفضة المضروبة). وكانت النقود في حقيقة الأمر رائجة عند المكّيين، أي انهم كانوا كثيراً ما يمتهنون الصيرفة، فيستثمرون أموالاً في تنظيم القوافل الكبيرة بخاصة إلى الشام واليمن. وكانت في

(١) سيرة ابن هشام: ، جـ١، ص٢٠٣. والواقدي: المغازي، ص٨٩. وانظر حمور: المرجع السابق، ص ٢٠، وكذلك Haji Hassan: op.cit., pp. 77, 78.

(٢) Lammens: Les Grosses fortunes..., p. 27.

مكّة بيوتات مال ومؤسسات مكوس. وكان الربا فاحشاً لكنه كان يُعَد عملاً مقبولاً من أعمال إعارة رأس المال والتسليف. وكان التاجر يستطيع أن يدفع المال في مكّة ليشتري بضاعة في بلاد بعيدة أو ليرسل بضاعة إلى بلاد بعيدة. وكان البعض يؤمّن التجارة التي يعرف أنها ستجتاز طرقاً خطرة. بل ان أعمال المقايضة على نطاق واسع كانت تُعقد على بضاعة التجارة الدولية[١]. وكان الربا والتأمين ممكنين لأن أرباح القوافل كانت كثيرة.

فمن ناحية، كانت نفقات القافلة لا تتعدّى استئجار المطايا من جمال وخيول ودفع أجرة الخفر والعُدّة وبعض الضرائب والهدايا لزعماء القبائل على الطريق[٢]. وتذكر المصادر الإسلامية الأرباح الطائلة والمكاسب التي كانت تجنيها التجارة المكّية. فكان الصرّافون يَعِدون بمكسب يبلغ خمسين في المائة من رأس المال، لترغيب التجّار في الاقتراض. ولم يكن في هذا مبالغة في الواقع. إذ يؤكد لامنس أن نسبة الخمسين في المائة كانت معتادة، بل شرعية لدى السلطة الرسمية في إيطالية وفلاندرية، وهما البلدان الأولان في التجارة الأوروبية في القرنين الميلاديين الثالث عشر والرابع عشر. ويرهن لامنس نسبة الأرباح العالية، بالمخاطر العظيمة التي كان يلقاها التجّار في الصحراء وما كانوا يؤدّونه من إتاوات للقبائل لدفع هذه المخاطر. ويستنتج أن المنافسة بين الصيارفة لكسب المقترضين من التجّار كانت منافسة شديدة. فإذا كانت الضرائب البيزنطية في سنة من السنوات معقولة، ونجت القافلة من صعاليك الطريق الصحراوية، فإن المكسب قد يبلغ مائة في المائة. وقد بلغ في أحيان مائتين في المائة على ما جاء في النصوص: لكل دينار ديناران[٣]. وكان البلاذري يَعدُّ بلوغ المكسب مائة في المائة أمراً اعتيادياً إذ يقول: «وكانوا يربحون للدينار ديناراً»[٤].

(١) الأغاني، جـ١، ص ٦٤، ٦٥. والواقدي: المغازي، ص ٢٧، ٢٨. وانظر أيضا Haji Hassan: op.cit., pp. 76, 77. والشريف: المرجع السابق، ص ٢١٢، ٢١٥.

(٢) Haji Hassan: op. cit., p. 79.

(٣) Lammens: Les Grosses fortunes..., pp.20,27. وكذلك للمقارنة: Rodinson: op.cit., p 35.

(٤) البلاذري: الأنساب، تحقيق حميد الله، ص ٣١٢.

وكانت المضاربات مفرطة على أسعار الصرف وعلى حمولة قافلة لم تصل أو حصاد لم ينضج أو نتاج لا يزال في بطون النوق بعد. وقد تشكّلت الشركات الوهمية فعَقدت عقود البيع أو آستلَفت المال للاتّجار، فأفلست بيوتات وآغتنت أخرى بين ليلة وضُحاها، ونحا صغار التّجار نحو كبارهم في المضاربة، ولم تَخلُ الصفقات أحياناً من غش رذله القرآن الكريم[1].

وقد أمكن تقدير قيمة بعض اللطائم بفضل ما رواه الواقدي في مغازيه عن غزوة بدر الكبرى التي كان سببها عودة قافلة تجارة مكيّة من الشام ومرورها إلى الغرب من يثرب. إذ كان ما استثمره أبو أُحيحة بن سعيد بن العاص بن أمية وحده في هذه اللطيمة ثلاثين ألف دينار، قَدّر لامنس قيمتها بنحو مليون فرنك فرنسي سنة ١٩١٧[2]، فيما استثمر مصرف مكي أموي آخر يملكه أبو سفيان عشرة آلاف دينار، إضافة إلى ما ساهم به صغار المساهمين في اللطيمة، والبيوتات المالية المكية الأخرى. ولم تكن تلك سوى قافلة واحدة من قوافل الشام واليمن والعراق والحبشة. وهذا الأمر يدعو إلى تخيّل الثروات الضخمة التي كان يملكها المكّيون ويستثمرونها في تجارتهم. وكان آل مخزوم القرشيّون أغنى أغنياء مكة، وكانوا يفوقون الأمويين ثراءً. ولم تكن مساهمتهم المالية في لطائم الشام سوى جزء من ثروتهم، إذ لم يكن متوقعاً أن يعمد تجار متمرّسون عالمون بمخاطر الصحراء إلى استثمار رأس مالهم كله في رحلة تجارية واحدة[3].

وكان عبد الله بن جُدعان التيمي القرشي قد كسب ثروات طائلة من تجارة الرقيق الحبشي، فكان يشرب في كأس ذهبية ولُقّب حاسيَ الذهب[3]. وكانت

(١) سورة المطففين (١ - ٦) وسورة الأنعام (١٥٢) وسورة الأعراف (٨٥) وسورة الاسراء (١٨١) وسورة هود (٨٤ و٨٥). وانظر Haji Hassan: op.cit., p. 77. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٢) الواقدي: المغازي، ص ٢٧. وكذلك: Lammens: Les Grosses fortunes..., p. 19.

(٣) الأغاني (طبعة بولاق - ١٢٨٥ هـ.) جـ ٨، ص ٢ - ٤، ولم نعثر على هذا في طبعة دار الكتب. وانظر الأندلسي: نشوة...، ص ٣٥٤. وكذلك Lammens: ibid., pp. 19, 20, 23. والشريف: ص ٢١٣.

تجارة الرقيق مجزية، وكان كثير من المكيين يتعاطونها. وكان من المخزوميين المشهورين بالثراء الوليد بن المغيرة وعبد الله والد عمر بن أبي ربيعة الشاعر. وقد لُقّب عبد الله عِدل قريش، وكان متجره إلى اليمن. وقد بلغ المخزوميون من الثراء ما مكّنهم بلا عناءٍ من إكساء الكعبة كل سنة، بعدما كانت قريش كلها تشترك في الكسوة. واشتبه لامنس في أن المخزوميين الذين كانوا يتاجرون بالقماش اليمني الفاخر إنما كانوا بذلك يروّجون بضاعتهم لدى العرب الذين كانوا يأتون في كل موسم حج «يتعلقون بأستار الكعبة». بل ان بعض المصادر نسب إلى أبناء عبد مناف نصيباً جيداً من الثراء، إذ ذكرت أن جد الرسول عبد المطلب بن هاشم كُفّن لدى موته في حُلل قيمتها ألف مثقال من الذهب وطُرح عليه المسك حتى ستره[1]. إلا أن هذا المقدار من الثراء ليس مما عُهد في جد الرسول، لأن عبد المطّلب مات وكان الرسول في الثامنة من عمره، ولم يكن من الفقراء، ولكنه لم يكن أيضاً من الأغنياء. وهذا، وإن درج احتمالاً في باب رغبة المؤرخين الإسلاميين في تمجيد جد الرسول، لا ينفي ما ذُكر في المصادر عن ثروات المكيين الأخرين، خصوصاً أولئك الذين تزعّموا المشركين من آل مخزوم وآل أمية، قبل الإسلام. لقد كان واضحاً أن أعمالاً مالية معقّدة جداً كانت تُدار من مكة، يديرها مصرفيون أكْفاء متمرسون في استثمار الأرصدة والمضاربة، يعملون في منطقة تمتد من عدن إلى غزّة ودمشق. وقد نسجوا حول التجارة المكّيّة شبكة دَرَج في خيوطِها جميع المكيين وعدد كبير من أعيان القبائل المجاورة أيضاً. وتدل لغة القرآن الكريم على ان الخطاب لم يكن موجّهاً إلى جهلة هائمين في صحراء، بل إلى جماعة عالمة بفنون التجارة وإدارة المال[2].

ح - الإبل وطرق الصحراء

استطاع عثمان بن عفّان وحده أن يُمدّ جيش المسلمين في غزوة تبوك

(١) الأغاني: جـ ١، ص ٦٤. وكذلك Lammens: op.cit., p. 25. والشريف: ص ٢١٣.

(٢) عن الألفاظ المتعلقة بالتجارة في القرآن. أنظر: هداية الرحمن لألفاظ وآيات القرآن، طبعة محمد صالح البنداق، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١. انظر Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., p. 3.

بتسعمائة وخمسين بعيراً وخمسين فرساً. وهذا يدلّ على نماء الثروة الحيوانية في الحجاز في ذلك الزمن، الذي لم يكن بعيداً بَعدُ عن الجاهلية. وكان ما يملكه أهل يثرب المسلمون من الإبل والدواب والخيول قليلاً بالقياس إلى ما كانت تملكه مكة أو القبائل البدوية. وعلى سبيل المقارنة، كانت الإبل التي خرج عليها المسلمون يوم بدر سبعين بعيراً يعتقبها ثلاثمائة رجل، بينما خرجت قريش ومعها سبعمائة بعير يعتقبها تسعمائة وخمسون رجلاً. وكانت خيول المسلمين فرسين، بينما كانت خيول المكّيين مائة فرس[1]. وقلة الإبل في يثرب منطقية في الواقع، لأن المدينة هي أكبر مجتمع زراعي في الحجاز. واعتمادها على الزراعة يخفف بالتأكيد اعتمادها على تربية المواشي والإبل، وإن كان لا ينفيه تماماً. ولذا استطاع عبد الرحمن بن عوف، وهو ثري آخر من أثرياء الصحابة، أن يجهز سبعمائة ناقة، ولمّا يمض على الهجرة سوى سنوات[2]. فإذا قيل إن تجّار مكة، بما اجتمع لهم من إبل بعد تمرّس طويل في مهنة تنظيم القوافل، وبما اجتمع لديهم من إبل القبائل الأخرى المشاركة في التجارة بموجب الإيلاف، قد سيّروا قوافل بلغ تعدادها ألفين وخمسمائة بعير، فإن العدد لا يبدو غريباً ولا مضخماً[3]. وذكر الطبري عن قوافل كان تعدادها ألفاً وخمسمائة بعير[4]. وكان عدد التجّار والأدلّاء والخفراء يراوح بين مائة شخص وثلاثمائة شخص، وقد يفوق ذلك العدد. فإذا قُدِّر وزن حمولة كل بعير بنحو مائتي كيلوغرام في الرحلات البعيدة، على ما أسلفنا، لبلغت حمولة قافلة كبيرة تضم ألفي بعير، نحواً من أربعمائة طن من البضاعة الثمينة وهذا قليل إذا اقتصرت رحلة الصيف الشامية مثلاً على قافلة واحدة، وهو أمر غير محتمل. ولذا نعتقد أن رحلة الشتاء والصيف لم تكن متعددة القوافل في وجهة سيرها فقط، بل كانت متعددة القوافل

---

(١) الواقدي: المغازي، ص٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣٩. وسيرة ابن هشام: جـ٢، ص٢٥٣. وانظر أيضاً الشريف: ص٣٦٢، ٣٦٣.

(٢) Lammens: Les Crosses fortunes..., p. 22.

(٣) Haji Hassan: op.cit., p. 80. وكذلك الشريف: ص ٢٠٥.

(٤) الطبري: التاريخ...، جـ٢، ص٤٢٢، ٤٢٥. وكذلك حمّور: ص ٢٠.

إلى الوجهة الواحدة في السنة ذاتها أيضاً. وليس قوله تعالى: ﴿رِحْلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْفِ﴾، سوى ذكر للجمع في صيغة المفرد، على ما نظن. ولا بد أن رحلة الصيف إلى الشام كانت تسيّر قوافل عديدة. وكذا رحلة الشتاء إلى اليمن وغيرها.

أما الطرق التي كانت تتّبعها القوافل عبر جزيرة العرب في جميع الاتجاهات التي كانت سالكة قبل الإسلام، فقد أجملها أطلس تاريخ الإسلام في تسعٍ هي:

١ ـ الطريق التهامية وهي الطريق الساحلية الموازية تقريباً لساحل البحر الأحمر، من العقبة إلى عدن. وتصل إلى غزّة وتمرّ بأيلة ومَدين شُغيب والجحفة ومكة والليث والقنفذة والحديدة ومخا وعدن.

٢ ـ الطريق من مكة إلى فلسطين، وقد سمّاها مؤنس «النبوكية»، وتمرّ قريباً من المدينة المنوّرة، وكان المسافرون يسلكونها للسفر من مكّة إلى المدينة فبلاد الشام أحياناً. وهي تمر في مكة وخيبر وتيماء وتعبر غرب دومة الجندل إلى وادي سرحان، حتى بُصرى.

٣ ـ طريق الجادّة، من مكّة إلى المدينة، وهي في الحقيقة مجموعة طرق كثيرة تمرّ في الوديان وكلها توازي طريق الجادّة. وقد تُسمّى «غرب النبوكية»، وهي تمر بديار أسلم ثم بين سُليم ومزينة، وتدخل المدينة من الجانب الجنوبي الغربي.

٤ ـ الطريق الجانبية من المدينة إلى مكّة، وهي تسير غرب طريق الجادّة أي قريباً من ساحل البحر الأحمر، وتساير الجادّة من المدينة إلى الرويثة ثم تنفصل عنها وتمر في إقليم العرج ثم في إقليم الفُرع حتى تصل إلى الجُحفة، وهناك تلتقي من جديد مع طريق الجادّة إلى مكّة، في ديار أسلم.

٥ ـ الطريق من المدينة إلى العراق، وهي تمرّ في فَدَك وتحتاز ديار غطفان وطيء وأسد وتلتقي بطريق أيلة ـ الأهواز، شرقَ دومة الجندل.

٦ ـ الطريق الداخليّة بين مكّة وعدن، وهي تمرّ بمكّة والطائف وحُباشة

* خريطة ٣٣ - ص ٥٧ (من أطلس تاريخ الإسلام).

منازل القبائل العربية
في وسط وشمال الجزيرة العربية
وبلاد الشام في العصر النبوي

* خريطة ٣٤ - ص ٥٨ (من أطلس تاريخ الإسلام)

ونجران وصعدة وصنعاء وتعز والمعافر، حتى تصل إلى عدن. وهي طريق جبليّة.

٧ ـ الطريق النجديّة وهي تبدأ في مكّة وتمرّ بوجرة ومران وخربة وجديلة وطخفة والنباج والحفير وكاظمة وتصل إلى الأُبُلّة في جنوبي العراق. وقد عُرفت فيما بعد الإسلام بطريق زبيدة على اسم زوجة الخليفة هارون الرشيد التي عُنيت بها وعمّرتها بحفر الآبار وإنشاء المحطّات لراحة المسافرين. وكانت تتفرّع منها إلى الشمال من فيد طريق إلى جنوبيّ الشام وتسمّى الحوشيّة.

٨ ـ طريق الأسوار وهي طريق طويلة تبدأ من هجر وتسير بحذاء ساحل الخليج مارّة بالمشقّر حتى تصل إلى مسقط وقريات في عُمان، ثم تسير جنوبي الجزيرة حتى تصل إلى عدن. والمدن والبلدات التي تمر بها هي: الهفوف وهجر والمشقّر وبينونة وصحار والخابورة ومطرح ومسقط وقريات وراس مدركة وريسوت وظفار ومهرة وتاريم وشبام وشبوة ومأرب ثم عدن.

٩ ـ طرق أخرى كثيرة داخلية أو ساحلية لها أسماء متعددة، أهمّها الطريق بين مكة ومران واليمامة والقطيف[1].

---

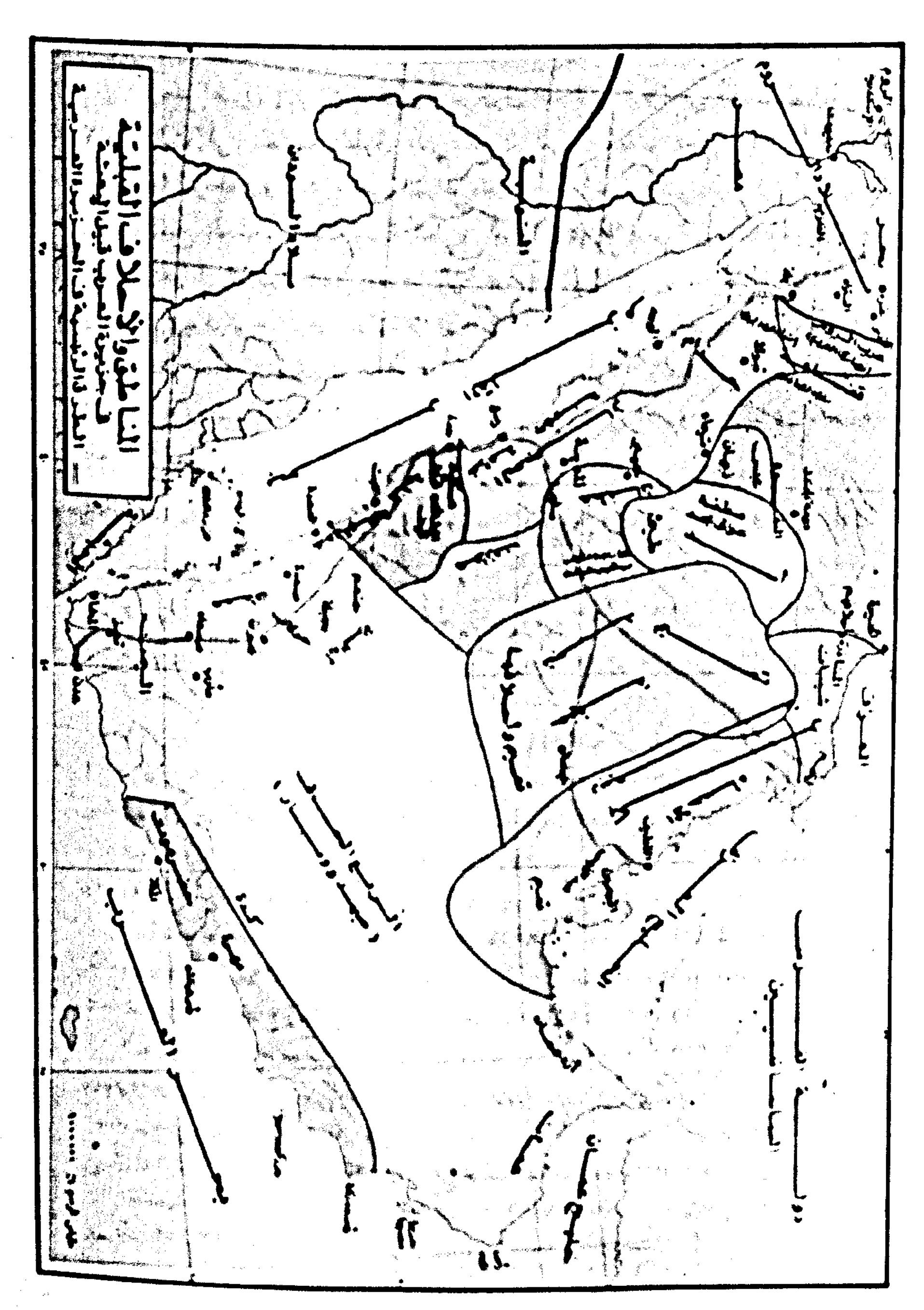
(١) مؤنس، حسين: أطلس تاريخ الإسلام، دار الزهراء للإعلام العربي: القاهرة، ١٩٨٧. ص ٩٩. ويتفق وصف هذه الطرق، والخريطتان ٣٥ و٣٦، ص ٥٩ و٦٠ في هذا الأطلس، مع المصادر على النحو التالي:
١ ـ الطريق التهامية: تاج العروس للزبيدي، مواد نبك وجار ونبع. وكتاب: الخراج لقدامة بن جعفر، تحقيق دي خويه، ليدن، ١٨٨٩، ص ١٩١.
٢ ـ الطريق «التبوكية» (أطلس، خريطة ٣٦) تنطبق فيما بين المدينة ومكة على تاج العروس، مادتي ربذ وفعا، وقدامة ص ١٨٦، والمسالك والممالك لابن خرداذبه، تحقيق دي خويه، ليدن، ١٨٨٩، ص ١٣٢.
٣ ـ طريق الجادّة: ينطبق وصفها على ما جاء في رحلة ابن بطوطة تماماً، في وصفه مراحل الطريق من تبوك إلى الحجر والعلا والمدينة والروحاء والصفراء وبدر ورابغ وخليص وعسفان وبطن مر ومكة. رحلة ابن بطوطة، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، بلا تاريخ، ص ٨٧ ـ ٨٩. وكذلك ينطبق على ما جاء في طريق عودته ص ١١٧.
٤ ـ انطبقت خريطة الطريق الجانبية هذه تماماً مع ما جاء في: صفة بلاد اليمن ومكة وبعض =

وتُعد الطـرق إلى الشام قطعاً أهم طرق التجارة المكّيّة في القرن السادس، لأنها كانت في الغالب الطرق التي كانت تسوق معظم تجارة الشـرق التي تستوردها بيزنطة. وكانت معظم القوافل تدخل الأراضي «البيزنطيّة» في أيلة عند رأس خليج العقبة، حيث نهاية الطريق من البحر الأحمر إلى فلسطين. لكن بعض القوافل كانت تواصل سيرها إلى غزة حيث كانت البضاعة الشرقية تتّخذ طريقها إلى موانىء البحر المتوسط الأخرى. وكانت قوافل أخرى تقصد بُصرى حيث كان التجّار المكّيّون يسلمون بضاعتهم لمشترين رسميين تعيّنهم الدولة البيزنطية. وكانت المدن الثلاث: أيلة وغزّة وبصرى هي الأسواق الكبرى للتجارة المكّيّة[1].

أما سرعة القوافل على طرق الصحراء فإن في الإمكان احتسابها، إذ يقول

= الحجاز لابن المجاور، استشهده جواد علي: جـ ٧، ص ٣٣١ وما بعد.
٥ ـ طريق المدينة إلى العراق هذه تنطبق مع المسالك... ص ١٢٥ إلى ١٢٨، في وصف ابن خرداذبه لطريق تمر في أسد وطيء. وكذلك قدامة، ص ١٨٦.
٧ ـ يزاوج مؤنس في وصفه هذه الطريق، طريقين: النجدية من الأُبُلّة إلى مران، وثانية من مران إلى اليمامة. وبذلك يتفق هذا الوصف مع وصف ابن خرداذبه لطريق من الأبلة إلى اليمامة: ص ١٥١. انظر أيضاً بلاد العرب للحسن بن عبد الله الأصفهاني، تحقيق حمد الجاسر وصالح العلي، الرياض، ١٩٦٨، ص ٣٧١. وكذلك تاج العروس، مواد نجش وحفر وخرج ونسع ونبج. والمسالك...، ص ١٤٦ وما بعد. وقدامة، ص ١٩٠.
٩ ـ أهم «الطرق الأخرى» التي جاءت في خريطة الأطلس ٣٥ (ص ٥٩)، طريق شامية، تربط تبوك بالمدينة عبر السويداء ووادي القرى والحجر. وينطبق وصفها على ما جاء في: تاج العروس، مواد سرغ وجنن وحجر. وبلاد العرب، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧، ٤١٣، ٤١٤. والطبري، المصدر السابق، طبعة دار المعارف، جـ ٣، ص ١٠٠ وما بعد.

(١) قول البغدادي في: المحبّر، ص ١٦٢: «فكان متجر هاشم إلى الشام فهلك بغزة»، وقول ابن هشام في: سيرة النبي، جـ ١، ص ١٩٤: «إن أبا طالب خرج في ركب تاجراً إلى الشام... فلما نزل الركب بُصرى»، يدلان على أن قوافل قريش قصدت هذه الأسواق الكبرى في البلاد التي تحكمها بيزنطة. أنظر أيضاً: Haji Hassan: op.cit., pp. 79, 80. والأفغاني: أسواق...، ص ١٦، ٢٢، ٣١٤.



● خريطة ٤٩ ـ ص ٧٢ (من أطلس تاريخ الإسلام).

حميد الله إن رحلة الذهاب من مكة إلى يثرب استغرقت وقت مهاجر النبي اثني عشر يوماً[١]. ويقول ابن هشام في السيرة: فلما دخل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ذو القعدة تجهّز للحج وأمر الناس بالجهاز له. قال [ابن إسحاق]: فحدّثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلّى الله عليه وسلم قالت: خرج رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى الحج لخمس ليالٍ بقين من ذي القعدة[٢]. ولمّا كان الطواف بالبيت لتسع مضين من ذي الحجّة، فإن قول حميد الله إن المسافة بين المدينة ومكة تستغرق اثني عشر يوماً هو قول مقبول.

إن المسافة بين المدينتين تبلغ نحو أربعمائة كيلومتر، وبذا يبلغ معدّل ما يجتازه الجمل في اليوم على هذا المنوال، ٤٠٠ كلم: ١٢ = ٣٣،٣ كلم. وفي تقدير آخر لسرعة مسير النبي إلى يثرب من مكّة، قال ابن الكلبي: خرج [النبي] من الغار يوم الإثنين أول يوم من ربيع الأول، ودخل المدينة يوم الجمعة لثنتي عشرة منه، وكانت بيعة العقبة أوسط أيام التشريق. وهذا تأكيد آخر للقول إن المسافة بين المدينتين تستغرق اثني عشر يوماً. وقد اختلفت الآراء في تاريخ مغادرة مكة والوصول إلى يثرب، لكن الاختلاف غير مهم، لأن ما يهمّنا في هذا المقام هو سرعة الجمل في الصحراء. فأياً كان تاريخ المغادرة والوصول فإن ابن الكلبي كان يعلم قطعاً أن المسافة تستغرق اثني عشر يوماً في أية حال. وثمة تقدير ثانٍ لسرعة الجمل في الصحراء يؤيد هذا، إذ يقول حميد الله في وصفه لأسواق العرب، إن زوّار المواسم كانوا يغادرون المشقّر في أول رجب ويصلون إلى صُحار في العشرين منه. وفي خريطة أطلس تاريخ الإسلام (رقم ٣٥) تُقدّر هذه المسافة بنحو ٧٠٠ كيلومتر، وسرعة سير الجمل في اليوم تبلغ إذن ٧٠٠ : ٢٠ = ٣٥ كيلومتراً. وهذا تقدير قريب جداً مما سلف. ويقول مؤنس في الأطلس إن سير الإبل تقدّر سرعته بأربعة كيلومترات في الساعة. فإذا سارت

(١) Hamidullah: Les Voyages du Prophète ..., p. 222.

(٢) سيرة ابن هشام، جـ ٤، ص ٢٧٢.

الإبل ثماني ساعات أو تسع ساعات في اليوم، فإنها تسير ما يراوح بين ٣٢ كيلومتراً و٣٦ كيلومتراً[١].

وبناءً على هذا فإن الطريق بين مكّة وعدن تستغرق ما يقدّر بما يلي:

- الطريق عبر الطائف ثم صنعاء وتعز ١٤٠٠ كلم: ٣٥-٤٠ يوماً.

- الطريق التهامية الساحلية عبر الحديْدة ومُخا ١٢٠٠ كلم: ٣٥-٣٤ يوماً تقريباً.

أما الطريق إلى الشام من مكة فإن حسابها هو الآتي: تتوقف القوافل في مسيرها من عدن إلى الشام نحواً من خمس وستين مرة، أي خمسة وستين يوماً. فإذا حسمنا ما تستغرقه الرحلة من عدن إلى مكة، فإن ما يبقى للمسافة بين مكة والشام يقرب من الشهر. وهذا في الواقع ما تؤيده المصادر الإسلامية عموماً. إذ تهكّم المشركون بخبر الإسراء والمعراج، فقال أكثر الناس: هذا والله الإمر [العجيب] البيّن. والله إن العير لَتُطرَد شهراً من مكة إلى الشام مُدبرة وشهراً مُقبلة، أفيذهب ذلك محمد في ليلة واحدة ويرجع إلى مكة؟!. وقولهم لَتُطرد أي أنها تُسيَّر تسييراً شديداً، وإنها لو سارت على هواها دون تطريد لاستغرقت وقتاً أطول من شهر قليلاً[٢].

- ط - هل سافر العرب بحراً؟

يعتقد سوموغي أن العرب انخرطوا في الملاحة بين جنوب الجزيرة العربية

(١) قول ابن الكلبي المذكور من: الروض الأنف للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، جـ ٤، ص٢٥٣. وانظر المقريزي. إمتاع الأسماع، لجنة الترجمة والتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٤١، جـ١، ص٤١، ٤٤. وكذلك مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ٥٩ خريطة رقم ٣٥، وص ٧٦ خريطة رقم ٥٢. وانظر أيضاً: Hamidullah: Les Voyages du Prophète.... ويقدر تشارلزوورث معدّل سرعة الابل بما يراوح بين ١٦ و٢٠ ميلاً في اليوم (٢٦ إلى ٣٢ كيلومتراً في اليوم تقريباً). فيما تقدير بلانول ٢٥ إلى ٤٠ كيلومتراً في اليوم. وهذه كلها تقديرات قريبة من تقديرنا المذكور. Charlesworth, p 22، و Planhol, p 17.

(٢) سيرة ابن هشام، جـ٢، ص ٤. وانظر Crone op cit., pp 6, 7, 19. ويمكن تقدير المسافات على الخريطة طبقاً لمقياسها. وجاء تقدير مماثل في: تفسير الطبري، جـ١٥، ص١٤.

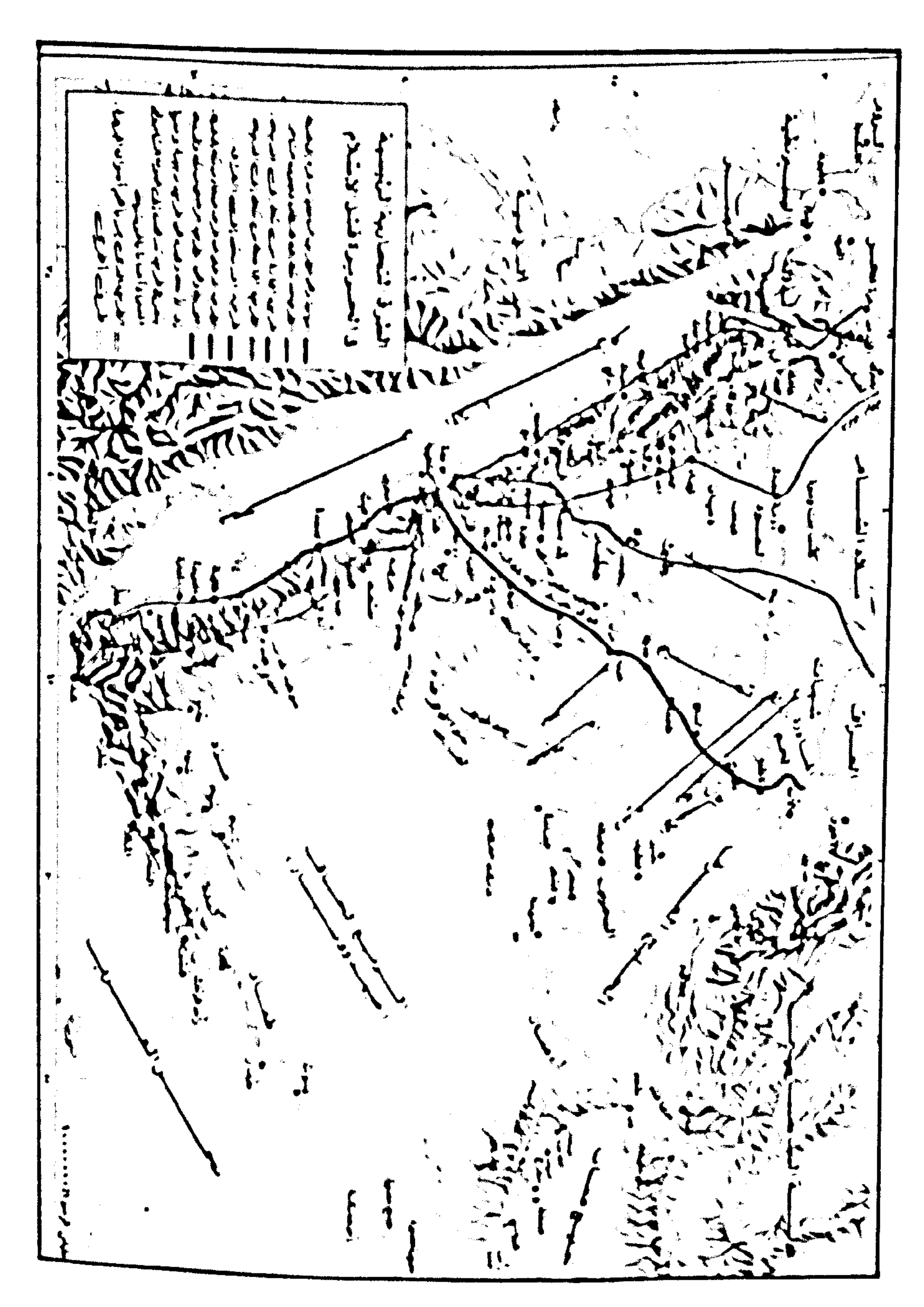
والهند والصين، مثلما انخرط تجّارهم في تسيير القوافل الصحراوية بين الشام والخليج[١]. ويرى نفس أن أول عهد للعرب بزيارة جاوة في أقصى شرق المحيط الهندي ليس معروفاً، وأن العرب كانوا يعرفون جزر التوابل قروناً قبل المسيح، وأن مستعمرةً عربية كانت موجودة على الشاطىء الغربي لسومطرة عند بداية التقويم المسيحي وأن تجارة ناشطة بالفلفل والذهب والفضة والقصدير كانت قائمة بين سيلان والعرب آنذاك. وكان العرب يتاجرون على نطاق يمتد بين سومطرة ومدغشقر في نحو سنة ٣١٠ قبل المسيح. وينقل عن بليني أن التجّار العرب استقرّوا في سيلان في سنة ١٠٠ بعد المسيح تقريباً. ولا مفر من أن نفترض أن العرب إذن كانوا يعرفون الرياح الموسمية معرفة جيدة. وعندما استولى اليونان سنة ٣٠٠ قبل المسيح على منطقة النيل الأسفل، انتزعوا القطاع الغربي من طرق العرب التجارية هذه، لكنهم لم يستطيعوا انتزاع السيطرة على المحيط الهندي من البحارة العرب[٢]. وقد استطاع الإسكندر بعد انتصاره على داريوس ملك الفرس في خريف سنة ٣٣٣ ق. م.، أن يسيطر وقتاً قصيراً على شواطىء الخليج وما صاقبها من شطآن مطلة على المحيط الهندي. وفي شتاء ٣٢٦ - ٣٢٥ق. م.، أمر أحد قادة جيشه نيارخوس (Nearkhos) أن يبحر موازياً للشاطىء من نهر الهندوس إلى الخليج. وعلى رغم خطورة هذه الرحلة فإنها فشلت في إقامة اتّصال فعلي مباشر بين الغرب والشرق[٣].

ويعتقد نفس أن ثمة ما يدعو إلى الاشتباه في أن أساطيل البطالسة في مصر لم تبحر إلى ما وراء المياه العربية، وأن رحلاتها في ذلك الزمن كانت نادرة، وكان البطالسة يشترون البضاعة الهندية في أسواق اليمن، تجنّباً لمخاطر الإبحار في أعالي البحار الشرقية. وقد سبقت العربُ العمانية الإسكندرَ في المحيط الهندي، واستمر إبحارها هناك بعد فشل محاولته. ولهما بعد أجمع هيبالوس البحّار، وكاتب: الطواف حول البحر الإريتري، المجهول،

(١) Somogyi, op.cit., p. 179.

(٢) Nafis, op cit., pp. 224, 225.

(٣) Salles, pp. 86 - 88، وكذلك Anani: Gulf Relations...., p. 53.



• خريطة ٣٥ ـ ص ٥٩ (من أطلس تاريخ الإسلام).

وأغاثارخيدس (Agatharchides) رئيس مكتبة الإسكندرية، وكتب رحلة لامبولوس (Lambulus) على أن العرب كانوا تجار المحيط الهندي وبحّارته. وينسب نفيس إلى بليني الذي عاش في القرن الميلادي الأول، قوله إن العرب كانوا كثراً في ساحل مالابار في الهند، وإنهم كانوا في سيلان من الكثرة ما جعلهم أسياد الساحل. وقد تسنّموا الموقف في المحيط حتى سيلان على الأقل في ذلك الوقت. وكانت هذه الجزيرة موضع اتصالهم مع ملاحي الصين والتجارة الهنود الذين كانوا يبحرون شرقاً[1]. وقد ظلّ التجارة العرب بعد الإسلام يستخدمون الصواري والأشرعة والسفن التي كانوا يستخدمونها قبل الإسلام، بل قبل المسيح. ولذا فإن وصولهم إلى أقصى الشرق بعد الإسلام بالوسائل ذاتها، يدلّ على أنهم كانوا قادرين على الوصول بهذه السفن إلى تلك البحار قبل الإسلام[2]. وكان السهاليون وهم كثرة السكان في سيلان يسمّون المسلمين اسماً يعني في لغتهم: التجارة. ويستدلّ نفيس بهذا على أن السهاليين كانوا يؤكدون بذلك الصفة التي غلبت على العرب، في أنهم أول التجارة الذين حملوا تجارة الهند. وقال إنهم سبقوا في هذا الفرس والهنود والصينيين والمصريين واليونان والرومان، وأنهم الشعب الوحيد الذي كان سيد تجارة وبحّار في المحيط الهندي في آن، ونسب ذلك إلى موقعهم الجغرافي. وارتأى أن أول ذكر لهم في التاريخ أشار إلى صفتهم تجاراً وبحّارة، وافترض أنهم كانوا كذلك قبل إتيان المؤرخين الأوائل على ذكرهم[3]. وقد خلّف لنا رحّالان عربيّان من أوائل القرنين الخامس والسابع بعد الميلاد روايات لرحلاتهما. وفي ذلك الزمن أيضاً كان التجار العرب ينشطون في مستقرات تجارية على شواطىء آسية الجنوبية حتى سومطرة وجاوة[4].

(١) Periplus, pp. 28, 30, 31, 34. وانظر Nafis op cit., p. 229.

(٢) Ali, Abdul. The Arabs as Seafarers, Islamic Culture, vol 54 (1980), Nr. 4, p. 211. وانظر عثمان، شوقي عبد القوي: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، تموز/يوليو، ١٩٩٠، ص ١١٧ وما بعد.

(٣) Nafis op cit., pp. 223, 224.

(٤) Nafis ibid., p. 226.

وربّ متسائل: لماذا ترك الفرس وهم على مقربة من الهند، يطلّون على شواطىء المحيط الهندي، أمرَ الإبحار والتجارة البحرية الشرقية للعرب في كثير من الحالات، على الرغم من تفوّقهم على العرب قوةً وسلطاناً، وعلى الرغم من رغبتهم الأكيدة في السيطرة على تجارة الشرق؟

لم يكن الفرس يوماً أمةً بحرية ذات شان. وسيّان أكان هذا لافتقارهم إلى المرافىء المناسبة على الشواطىء الجنوبية المطلّة على المحيط الهندي، أم كان لافتقارهم إلى الوحدة السياسية والتماسك الإداري في أقاليمهم الجنوبية. لقد أبدى العرب في الخليج تفوّقاً حاسماً على الفرس في البحار. بل يقول فون فيسمان إن الحميريين ملكوا أفضل أسطول على شاطىء المحيط الهندي في القرون التي سبقت الإسلام مباشرة[1]. ولذا تولّى العرب بأنفسهم شؤون الأسطول الفارسي. وأمكنوا للإمبراطورية الساسانية ان تُسيطر بواسطتهم على خطوط التجارة في الخليج وتُنافس في البحر كلاً من بيزنطة والأحباش[2]، حتى قال كوسماس الهندي في أواسط القرن الميلادي السادس، الذي يهمّنا ها هنا أكثر من القرون الأخرى، إن العرب كانوا العامل الأنشط في التجارة عبر سيلان[3]. وكان وجودهم في الجزيرة يجعل التجارة الهندية والتجارة الصينيّة معاً في متناول أيديهم[4].

ولم يكن إبحار العرب إلى إفريقية أقل نشاطاً من إبحارهم شرقاً، إذ كانوا يتّجهون من البحر الأحمر إلى شاطىء الحبشة ويصلون إلى سُفالة (في الموزمبيق اليوم) ومرافىء جنوبي إفريقية. وكانت جزيرة زنجبار من متاجرهم، وكذلك مدغشقر. وقد وصف المسعودي هذه البلاد في مروج الذهب. أما السفن والبحارة فكان كثير منهم من سيراف. وقد انتمى البحّارة إلى الأزد على

(١) Von Wissmann Himyar Ancient History...., p. 444 وانظر أيضاً Anani: op cit., p. 54.

(٢) Ali: op.cit., p. 212.

(٣) Nafis: op.cit., p. 225.

(٤) Subhi, J. Labib: Die Islamische Expansion und das Piratenwesen im Indischen Ozean, Der Islam, Band 58, Heft 1, s. 150.

الخصوص. وكانت محطاتهم التي يقصدونها من سيراف وعُمان، زيلع وعيذاب وسواكين وزنجبار وبربرة، وكانوا يرجعون منها بالذهب والعبير والبضاعة الإفريقية الأخرى[1].

ولذا يمكن القول إن العرب كانوا روّاد التجارة البحرية في تلك المناطق فاستقرّوا في شواطىء المحيط الهندي، بل دخلوا الصين تاجرين منذ القرن الميلادي الثالث. ومعرفة العرب للبحار ظاهرة ولا شك في الشعر الجاهلي، ومنه ما يقوله طرفة بن العبد الذي عاش في أواخر القرن السادس، في معلقته:

كأنّ حُدوجَ المالكيّة غُدوةً   خلايا سفينٍ بالنواصف من دَدِ
عَدَوْليّةٌ أو من سفين ابن يامنٍ   يجورُ بها الملّاحُ طوراً ويهتدي
يشقّ حَبابَ الماءِ حيزومُها بها   كما قسمَ التُّربَ المُفايلُ باليدِ

وقولُ شعرٍ كهذا يتعذّر على شاعر لم يخْبُر البحر بنفسه. والعدولية هي سفينة من مرفأ الحبشة الأكبر عدوليس أو أدوليس. لكن أهم الإشارات في هذا الشعر هي إشارته إلى سفن ابن يامن. وتدل الإشارة على ان هذا البحّار العربي الشهير كان يملك مجموعة سفن. وقول الشاعر: عدولية أو من سفين ابن يامن، يوحي أنه يخمّن السفينة أهي حبشيّة أم عربية. وقد ذكر امرؤ القيس ابنَ يامنٍ هذا في إحدى قصائده. ولعمرو بن كلثوم أيضاً شعر في البحر ينبىء بنشاط بحري عربي سابق للإسلام، إذ يقول:

ملأنا البرَّ حتى ضاقَ عنّا   وظهرَ البحرِ نملؤهُ سفينا[2]

(١) مروج الذهب: ، انظر الفهرس، بحر الزنج وسفالة. وكذلك Nadvi, Sayyed Sulaiman: Arab Navigation, Islamic Culture, vol. 16, (1942), pp. 80, 81

(٢) الشنتمري: أشعار الشعراء الستة الجاهليين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩، جـ٢، ص ٤٠، ٤١. وكذلك Ali: op cit., pp. 211, 212. وفي ديوان امرىء القيس بيتا شعر يُذكر فيهما ابن يامن. انظر: ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨، ص ٥٧

أما أقوى الدلائل في المصادر العربية الإسلامية على خوض العرب غمار البحر بكثرة ومعرفتهم للملاحة قبل الإسلام، فهو لا شك في ذلك القرآن الكريم. فالقرآن أُنزل في بيئة حجازية، وقد حفل بالعبارات عن الملاحة والبحر والسفن. ولو لم يكن أهل مكة والمدينة ملمّين بكل هذه العبارات ومعانيها، لما كان مقبولاً منطقياً أن يخاطبهم القرآن الكريم بها. وقد أحصينا في قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية الكلمات والعبارات التالية:

البحر: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ البَحْرَ﴾ (البقرة: ٥٠)، ﴿وَيَعْلَمُ ما في البَرِّ والبَحْرِ﴾ (الأنعام: ٥٩)، ﴿لَوْ كَانَ البَحْرُ مِدَاداً لِكَلِماتِ رَبّي﴾ (الكهف: ١٠٩)، ﴿وَمَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ﴾ (فاطر: ١٢)، ﴿حَتّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ﴾ (الكهف: ٦٠)، ﴿مَرَجَ البَحْرَيْنِ يَلْتَقِيانِ﴾ (الرحمن: ١٩)، ﴿وإذَا البِحَارُ سُجِرَتْ﴾ (التكوير: ٦)، ﴿والبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ (لقمان: ٢٧).

رَكِبَ: ﴿حَتّى إذَا رَكِبَا في السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ (الكهف: ٧١)، ﴿فإذَا رَكِبُوا في الفُلْكِ﴾ (العنكبوت: ٦٥) ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الفُلْكِ وَالأَنْعَامِ ما تَرْكَبُونَ﴾ (الزخرف: ١٢)، ﴿وقَالَ ٱرْكَبُوا فِيها بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا﴾ (هود: ٤١).

السفينة: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ في البَحْرِ﴾ (الكهف: ٧٩)، ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ (الكهف: ٧٩)، ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ (العنكبوت: ١٥).

الفُلْك: ﴿وَالفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي في البَحْرِ﴾ (البقرة: ١٦٤)، ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ والَّذِينَ مَعَهُ في الفُلْكِ﴾ (الأعراف: ٦٤)، ﴿وَتَرى الفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ (النحل: ١٤)، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون: ٢٢)، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الفُلْكَ لِتَجْرِيَ في البَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ (إبراهيم: ٣٢).

اليَم: ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ في اليَمِّ﴾ (الأعراف: ١٣٦)، ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ في التَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ في اليَمِّ﴾ (طه: ٣٩)، ﴿فَلْيُلْقِهِ اليَمُّ بالسَّاحِلِ﴾ (طه: ٣٩)، ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (طه: ٧٨)، ﴿ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ في اليَمِّ نَسْفاً﴾ (طه: ٩٧)، ﴿فإذَا

خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ في اليَمِّ﴾ (القصص: ٧)، ﴿فَنَبَذْنَاهُمْ في اليَمِّ﴾ (القصص: ٤٠، الذّاريات: ٤٠).

هذه الآيات ليست جميعاً دليلاً مباشِراً على أن المُخاطَبين ملمّون بالإبحار، وإن كانت وفرةُ الإشارة إلى البحر والسفن وما إليها تَدلُّ على نحوٍ غيرِ مباشر على أن هذه الأمور كانت مألوفةً لدى أبناء مكّة والمدينة الذين بادأهم القرآن بمخاطبتهم أولاً. لكن قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾، ثم قوله: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا فِيها﴾، وقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾، فقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الفُلْكَ لِتَجْرِيَ في البَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ تشير جميعاً إلى اغتماس مُباشِرٍ في مهنة البحر والملاحة[١]، أو في السفر بحراً على الأقل.

- ي - متى الإبحار إلى الهند؟

استخدم البحّارة العرب الرياح الموسمية في دفع سفنهم الشراعية إلى الهند وسيلان. والرياح الموسمية تقلب اتجاهها كل ستة أشهر تقريباً. فمن حزيران/ يونيو إلى تشرين الأول/ أكتوبر، تكون الرياح الموسمية جنوبية غربية، تهب من جانب الشواطىء الإفريقية صوب شبه القارّة الهندية، ومن تشرين الثاني/ نوفمبر إلى آذار/ مارس تهب شمالية شرقية. ففي الربيع تأخذ الحرارة فوق سهول التبت في الارتفاع، فتتحول وجهة الرياح إلى شمال هذه السهول. وفي الخريف تبترد هذه البلاد وينجم من هذا أن رياحاً جافة من الشمال الشرقي تأخذ في الهبوب نحو جنوبي آسية والمحيط الهندي[٢]. ويشير حوراني إلى أن

(١) محمد إسماعيل إبراهيم: قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربي، ١٩٦١. بلا مصدر. أنظر المواد: بحر، ركب، سفن، فلك، يمم. وكذلك: هداية الرحمن...، طبعة البنداق، المواد نفسها.

(٢) جاء ذكر لانقلاب اتجاه الرياح الموسمية في «الطواف حول البحر الاريتري» Periplus: pp. 45, 46. انظر في هذا Hourani: op.cit., pp. 26, 27. وكذلك: The New Encyclopaedia Britannica, (15th edition), Chicago, 1987, vol. 8: monsoon. وانظر Darrell Haug Davis: The Earth and Man, MacMillan, New York, 1943, p. 141. وانظر أيضاً: The Citizen's Atlas of the World, 8th.ed., John Bartholomew and Son ltd., Edinburgh and London, 1944, p. 5. وكذلك Salles, p. 94.

الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية الغربية تُحدث في المحيط نوءاً عالياً، لا تحدثه الرياح الموسمية الشتوية الشمالية الشرقية(١).

ويتخيّل المرء لأول وهلة أن العرب سافروا إلى الهند صيفاً ثم عادوا منها شتاءً، استناداً إلى اتّجاه الرياح الموسمية. وهذا ما تخيّله عددٌ من الباحثين في الواقع(٢). غير أن إجماع المصادر العربية على أن القوافل المكيّة إلى اليمن كانت في الشتاء فقط، يوفّر أول أسباب الشك في الإبحار الصيفي نحو الهند. ولتوضيح هذه المسألة سنفترض خطأً أن الرياح الصيفية كانت تأخذ السفن إلى الهند، والرياح الشتوية كانت تعود بها من هناك. وهذا هو الافتراض الذي يخطر بالبال إذا التزمنا وجهة الرياح وحدها في محاولة معرفة اتجاه الرحلات. وبناءً عليه، كان على قوافل مكة التي تصل إلى اليمن في الشتاء حين تكون الرياح مقبلة بالسفن من الهند، أن تستقبل عندئذ بضاعة الهند وسيلان. ولكن إذا كانت السفن تبحر إلى الهند مع الريح الموسمية الجنوبية الغربية، فهذا يعني أن القوافل التي تأتي إلى اليمن بالبضاعة المعدّة للتصدير إلى الهند، كان يجب أن تأتي إلى اليمن في الصيف. ولم يكن ثمة رحلة صيف إلى اليمن حسبما تقول المصادر الإسلامية. فهل كان المكّيّون يستوردون فقط من الهند وسيلان ولا يصدّرون؟ إن نفيس يؤكد أن التجّار العرب كانوا يصدّرون إلى سيلان الأدوات المعدنيّة، ومصدرها اليمن والشام على ما أسلفنا، والملابس من الأدم والقطن والصوف، ومصدرها الجزيرة العربية والشام أيضاً والخمور من العراق(٣). فمتى كانت القوافل تُحضر هذه البضاعة للتصدير؟ إن رحلة الشتاء إلى اليمن تعني أن السفن تكون حينئذٍ مقبلة من الهند، لا مدبرة. فهل كانت البضاعة المكّيّة المعدّة

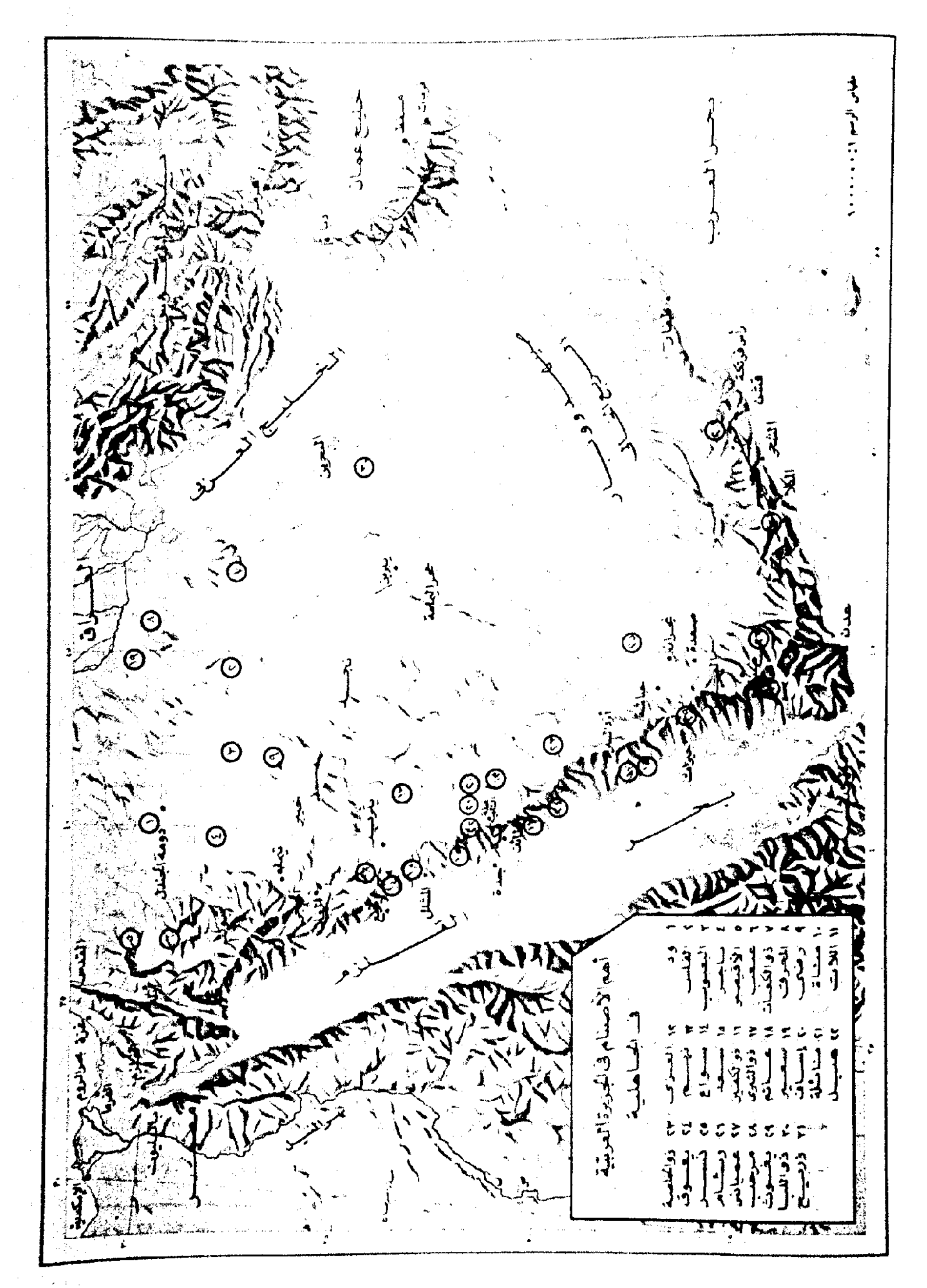
(١) أنظر في هذا، Hourani: op.cit., pp. 24 - 27. وانظر كذلك Grand Larousse Encyclopédique, Librairie Larousse, Paris, 1960 - 1964, vol. 6: mousson. وقد لاحظ صاحب «الطواف حول البحر الاريتري» أن رياح الصيف الجنوبية الغربية أخطر لكنها أسرع دفعاً للسفن إلى الهند. Periplus: p. 38.

(٢) منهم Subhi: op.cit., p. 147.

(٣) Nafis: op.cit., p. 240.

للتصدير تُخزن في اليمن في الشتاء، إلى أن يحين موعد تصديرها في الصيف؟ إن هذا احتمال ضعيف، لأن المصادر لم تأتِ أطلاقاً على ذِكر أي شيء من هذا. أما الاحتمال الثاني الذي لا يبدو منطقياً للوهلة الأولى، فهو أن السفن لم تكن تُقبل من الهند فقط، بل كانت تُبحر إليها كذلك في الشتاء. وقد أكد فيلييه هذا الأمر بقوله إن الافتراض أن السفن كانت تُقبل مع الرياح الشمالية الشرقية وتُدبر مع الرياح الجنوبية الغربية افتراض متسرّع، إذ ان الصيف موسم سيّىء جداً للإبحار في المحيط الهندي، وكان على البحّارة والتجّار أن يستخدموا موسم الشتاء للإبحار في الاتجاهين والعودة إلى مرفأ الأمان قبل بداية الصيف وأنوائه العاصفة. وكان هذا بالضبط ما يفعله البحّارة العرب والفرس والهنود على الدوام. ولكن كيف للسفينة المسافرة من عدن أن تدفعها رياح شمالية شرقية إلى الهند؟ إن ساحل مالابار الغني بالتوابل على الشواطىء الغربية للهند يُدرَك من عدن بالإبحار شرقاً مع ميل إلى الجنوب. وأما بلوغ شواطىء كاتش وكاتياوار الهندية فيتطَلّب الإبحار شرقاً مع ميل قليل إلى الشمال. وفي هذه الحالات جميعاً تهب الريح في الشتاء من جانب السفينة الأمامي الأيسر، لا من خلفها. فهل يمكن لسفينة شراعية أن تبحر عكس الريح؟ إن المركب الشراعي العربي المسمّى الدَّهْو، وهو يَستخدم الشراع المثلث، يستطيع السفر تقريباً في عكس اتجاه الريح، إذا تجنّب الاتّجاه المعاكس للريح تماماً وحاد عن هذا الاتجاه بضع درجات يَمنةً أو يَسرة. وقد تفوّق هذا المركب في الأزمنة القديمة على كل المراكب الأخرى التي كانت تَستخدم الأشرعة المستطيلة، لأنه كان يستطيع السفر في أي وقت إلى أي اتّجاه تقريباً دون أن يحتاج إلى انتظار ريح مؤاتية. ولذا كان التجّار العرب يسافرون إلى الهند وسيلان في الشتاء في مواجهة الريح الموسمية غير المؤاتية لتجنّب أنواء الصيف العاتية حين تكون الريح الموسمية مؤاتية في اتجاهها. فإذا أفرغوا حمولة سفنهم في الأسواق الهندية والسيلانية واشتروا البضاعة التي يبتغون عادوا أدراجهم مسرعين وقد أخذت الريح بأشرعتهم أي مأخذ(١). وشرح حوراني بالوصف والرسم البياني كيف كانت سفن العرب

(١) Villiers: op.cit., pp. 56, 57. وعثمان: تجارة المحيط الهندي...، ص ١٢٦، ١٢٧. أما



* خريطة ٣٧ ـ ص ٦١ (من أطلس تاريخ الإسلام).

هذه تسافر إلى الهند مستخدمة قوة الريح المعاكسة والشراع المثلث وتغيير اتجاه السفينة(١).

وقد أكّد برينز أن البحّارة في شرق إفريقية يسافرون شمالاً بفضل الرياح الشمالية الشرقية المعاكسة، إذ قال إن أغنية «الحرب بين سيو وآمو» التي تتحدث عن سيّد سعيد الآتي من الجنوب، أي من زنجبار إلى شواطىء كينية الحاليّة، تقول في أحد مقاطعها:

وهو بنفسه سيحضر

مع رياح الشمال الموسمية(٢)

وروى برينز عن توالي الهدوء والعواصف مع توالي الرياح الموسمية الشتوية والصيفيّة، وقال إن مبدأ البحّارة القديم مع الأمواج هو: مع سكون البحر ينشّط البحّارة، ومع نشاط البحر يَسكُن البحارة(٣).

ورُغم ذلك يقول غيبون إنه «كان يُبحر عند الانقلاب الصيفي في شهر حزيران/ يونيو من كل عام أسطول [روماني] من مائة وعشرين سفينة من ميناء ميوس هرمز (Myos Hormus) في مصر عبر البحر الأحمر، ثم تدفعه الرياح الموسمية، فيقطع المحيط في أربعين يوماً، حتى يُلقي مراسيه في ساحل مَلَبار أو جزيرة سيلان. وفي هذه الأسواق كان يرقب وصوله التجّار في أقصى أطراف آسية، وكان من المقرّر أن تعود السفن المصريّة أدراجها في شهر كانون الأول/ ديسمبر أو كانون الثاني/ يناير(٤). والواقع أن غيبون كان محقاً لأن الرومان

= في خزن بضائع التجارة الشرقية فلم نعثر إلا على نص في «الطواف حول البحر الإريتري» يشير إلى تخزين اللُّبان في حضرموت. Periplus: p 33.

(١) Hourani: op.cit., pp.109,110. واتفق روجيه وسال على أن العرب سافروا إلى الهند بواسطة الرياح الموسمية الشتوية الشمالية الشرقية. وفصّل روجيه في أنواع السفن والأشرعة التي استخدموها Rougé: pp. 73, 74 و Salles: p. 78.

(٢) Prins, A.H.J.: Sailing from Lamu, Assen, 1965, p. 70.

(٣) Prins: ibid., p. 19.

(٤) غيبون: المصدر السابق، جـ١، ص ١١٠، ١١١.

والبيزنطيين سافروا فعلاً إلى الهند في الصيف، لا الشتاء، مستخدمين الرياح الجنوبية الغربية. ويؤكد حوراني هذا الأمر، إذ يجعل تاريخ البحّار اليوناني المستكشف هيبالوس سنة ٩٠ قبل الميلاد على أقدم تقدير، ويبيّن استناداً إلى رواية «الطواف حول البحر الإريتري» أن هيبالوس غادر مصر في تمّوز واستخدم الرياح الموسمية الخطرة. وصفة الريح الخطرة في الرياح الموسمية لا تنطبق إلا على الرياح الصيفية. ويقول حوراني إن رحلة هيبالوس التي وُصفت بأنها اكتشاف، لا يمكن أن تكون اكتشافاً إلا إذا استحدثت أسلوباً جديداً للإبحار إلى الهند. وهذا الأسلوب هو السفر صيفاً حين كان البحّارة قبله، وحتى بعده، يبحرون إلى الهند شتاءً فقط[١].

ولكن كيف ولماذا استطاع الرومان استخدام الرياح الموسمية الصيفية الخطرة، وأحجم غيرهم عن استخدامها؟ لقد كانت سفن الرومان واليونان قوية البنيان، مجمّعة بمسامير من حديد، أما سفن العرب فكانت تُجمَع وتُشَدّ بألياف الشجر. وكان الدّهو ملائماً جداً للسفر في بحر هادىء وأمواج ساكنة. ولو استُخدم في البحار العاتية لتفكك. وليس محتملاً على الإطلاق أن يكون العرب قد أبحروا يوماً بسفنهم هذه في رياح جنوبية غربية، إلا إذا اتّبعوا الشواطىء في الخليج وجنوب بلاد فارس وسواحل السند. وقد تساءل حوراني، لماذا إذن لم يعتمد العرب أسلوب اليونان في بناء السفن بعدما بيّن هيبالوس أن الإبحار فيها صيفاً إلى الهند ممكن. وقال إن البحّارة في المعتاد محافظون. ولعلهم افتقروا أيضاً إلى الحديد ونوع الأخشاب لصنع سفن مثل سفن الرومان والبيزنطيين. إن مكوث البحّارة الرومان واليونان لم يدم طويلاً في مياه المحيط الهندي. ولعل البحّارة العرب لم يروا في سفن الروم تحدّياً خطيراً لهم حتى يبدّلوا أساليب عملهم. ولا شك في أن إبحار الرومان واليونان في المحيط الهندي قلّص تجارة العرب البحرية هذه بعض الوقت، ولكنه لم يوقفها. والراجح أن سفن العرب والروم عملت معاً في نقل تجارة الشرق لأن الرومان والبيزنطيين لم يمتلكوا يوماً في المحيط الهندي الأسطول الكافي لنقل كل تجارة الشرق إلى أسواق

(١) Periplus: p. 27. وانظر Hourani: op.cit. pp. 24 - 26.

الغرب[١]. فلجميع هذه الأسباب حافظ البحّارة العرب على الدّهو المشدود بالألياف، وسافروا إلى الهند شتاءً طوال الحقب السابقة للإسلام على الأقل.

- ك - سرعة الرحلة إلى الهند

ظل العرب بعد الإسلام يشترون في الإجمال من الهند وسيلان البضاعة الشرقية التي كانوا يشترونها قبل الإسلام، بسبب عدم تبدّل الحاجات تبدلاً كبيراً. ولم تتبدل وسائل انتقالهم إلى الهند بحراً. ولذا فإنهم قصدوا المتاجر نفسها على الأرجح، في أوقاتٍ تدعونا كل الأسباب إلى الاعتقاد إنها لم تَزِدْ على ما كانوا يستغرقونه في السفر قبل الإسلام، ولم تَنقُص عنه. وقد قصد التجّار المسلمون، وأسلافهم ولا شك، مرفأ كشبات القريب من الخليج، ثم موانىء بلوخستان والسند وغوجرات وكاتياوار وشاطىء مالابار ومقاطعة مَدراس في جنوب الهند وكلكوتة، ثم وصلوا إلى تشيتاغونغ وهي في بلاد البنغال اليوم، وكانوا يسمّونها سَجَم. ومن هناك كان تجّار المسلمين يدخلون بحر الصين من سيام. ولكن مراكزهم المهمة كانت في غوجرات والسند، وهي مناطق أصبحت إسلامية. وكان الفلفل يباع على الخصوص في سواحل مالابار وهي الجانب الغربي من طرف الهند الجنوبي[٢]. ولا بد من الاعتقاد أن عوامل عديدة جعلت العرب بعد الإسلام يبحرون شرقاً أبعد مما كانوا يبحرون قبل الإسلام. ذلك أن فتوحاتهم في شبه القارّة الهندية جعلت السفر إلى الصين ميسوراً جداً بسبب قرب المسافات. كذلك كان ظهور الإسلام في جزيرة العرب إيذاناً بحلول السلام بين قبائل العرب، فلم تعد قوافل التجارة تحتاج إلى الأمن الذي وفّرته الأشهر الحُرُم ووفّره الإيلاف قبل الإسلام. ولذا أصبح التجّار المسلمون غير مرتهنين لمواعيد معيّنة في السنة، وأضحى وغولهم في متاجر الشرق وقفاً فقط على طموحهم في تجارتهم وحده، فيما كانوا قبل الإسلام مضطرّين إلى العودة في مواعيد معيّنة

(١) أكد صاحب «الطواف حول البحر الإريتري» أن العرب لم يستعملوا إلا الزوارق المشدودة بألياف. Periplus: pp. 28, 36. وانظر Hourani: ibid., p.28. وناقش عثمان هذه المسألة في كتابه: تجارة المحيط الهندي... ص ١١٩ - ١٢٦.

(٢) Nadavi: op.cit., p. 80. وكذلك Husein: op.cit., p. 116.

لملاقاة قوافل الشتاء المكيّة التي كانت تنتظر تجارة الشرق في اليمن لنقلها إلى أسواق بيزنطة. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن تجّار العرب قبل الإسلام كانوا يعتمدون على سيلان مخـزناً لتجارة الصين أكثر مما اعتمد حفدتهم المسلمون، للأسباب التي أنف ذكرها. ذلك أن سيلان كانت تكفيهم مؤونة السفر إلى الصين. وكان السفر إلى الصين بعيد المنال شديد المخاطر قبل الإسلام. وكان لا يؤخّر التجّار العرب عن إدراك موعد رحيل قافلة الشتاء المكية من اليمن إلى الشمال فقط، بل كان يؤخرهم أيضاً عن العودة قبل هبوب الرياح الموسمية الصيفيّة الخطرة.

لقد نُقل عن مسافر مسلم في القرن الهجري الثالث أن الرحلة من مسقط إلى سواحل الهند تستغرق شهراً[١]. وأثبت المسعودي في مروج الذهب أن السفر إلى الهند حتى بعد الإسلام، إنما كان في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وأوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر. وقلّما كانت السفن تبحر إلى الهند في حزيران/ يونيو. وكان السفر يستغرق من مسقط إلى كولام مالي في ساحل مالابار، جنوبي الهند، شهراً كاملاً حسبما جاء في كتاب أخبار الصين والهند. وقد احتسب حوراني الرحلة ذهاباً وإياباً، وأدرج الوصول إلى الصين ضمن الرحلة، مما جعلها تستغرق سنة ونصف سنة، على الرغم من أنه يرجّح في موضع آخر أن سفن الصين كانت تلاقي السفن الآتية من غرب المحيط الهندي في سيلان. وهو يقول حتى في موضع ثالث إن سيلان كانت مخزن التجارة البحرية بين الصين وغرب آسية. وكانت السفن من الصين وبلاد الشرق الأقصى تبحر حتى سيلان، وكان الفرس والأحباش يتسلّمون منها البضاعة للإبحار بها غرباً[٢].

وقد أمكن احتساب سرعة الإبحار بالرياح الموسميّة في المحيط الهندي،

---

(١) Nadavi: op.cit., p. 79.

(٢) مروج الذهب. . .، جـ١، ص ١٧٤، ١٧٥. وانظر أيضاً Hourani: op.cit., pp. 38, 40, 74, 75. ويتضمن كتاب حوراني هذا خرائط مهمة، إحداها في ص ٨٥ تبيّن طرق الملاحة إلى الهند حسب رواية «أخبار الصين والهند»، وابن خرداذبه وبزرج.

II. THE MIDDLE EAST IN GRAECO-ROMAN TIMES

طرق التجارة الشرقية: من كتاب: Hourani, George Fadlo: Arab Seafaring, Princeton University Press, 1951, p. 37.

بفضل الوصف الذي ورد على كتاب برينز: «الإبحار من لامو»، إذ جاء فيه أن السفن تقطع المسافة بين لامو وموmbاسة، وهي مـائتا ميل، في أربعة أيام. وهو يعني بالتأكيد أميالاً بحرية. فإذا افترضنا أن سرعة السفينة الشراعية على مقربة من سواحل إفريقية الشرقية، وهي تندفع بالريح الموسمية الشتوية الضاربة في شراعها من الجانب الأيمن الأمامي، هي خمسون ميلاً بحرياً في اليوم، فإن حساب الرحلة من عدن إلى سيلان يصبح كما يلي:

المسافة من عدن إلى سيلان: ٣٩٠٠ كيلومتراً تقريباً أي نحو ٢١٠٥ أميال بحرية.

٢١٠٥ : ٥٠=٤٣ يوماً تقريباً.

ونلاحظ في صدد الرحلة من عدن إلى سيلان عدداً من العوامل تجعل القول إن شهراً يكفي للوصول إلى الهند وسيلان قولاً معتدلاً ومعقولاً. فالخط البحري بين عدن وسواحل الهند أقرب كثيراً من سواحل إفريقية إلى مصدر الرياح الموسمية على مرتفعات القارة الآسيوية. وهذا يفترض أن الرياح إذن على هذا الخط أقوى منها عند سواحل إفريقية. وقد لاحظ برينز ذلك[1]، حتّى أكد أن معدل سرعة السفن بين مومباسة وعدن، مع توقف في مقديشو، يبلغ مائة ميل لا خمسين[2]. كذلك نلاحظ أن السير من عدن إلى سيلان يميل عن الاتجاه الشرقي إلى الجنوب. وهذا يجعل زاوية الريح على محور السفن المتجهة إلى سيلان تزيد على خمس وأربعين درجة، وهي زاوية جيدة إذا ما قورنت بزاوية محور السفر من مومباسة إلى عدن. وهذا عامل آخر يحفزنا على القول إن الشهر الذي قيل إن الرحلات إلى الهند كانت تستغرقه، لا يكفي للرحلات الذاهبة من مسقط فقط، بل ربما من عدن أيضاً.

ولمّا كان موسم الرياح الشمالية الشرقية يستمر نحواً من خمسة أشهر أو ستة أشهر، ففي إمكاننا أن نتصوّر قدرة السفن على الإبحار من عدن إلى الهند

(١) Prins: op.cit., p. 20.

(٢) Prins: ibid., p. 14.

أو سيلان، وتبادل البضاعة، والعودة إلى عدن، ضمن الموسم الشتوي ذاته، حتى لو لم نأخذ في حسباننا أن رحلة الإياب أسرع من رحلة الذهاب، لأن الرياح تدفع السفن من الخلف وهي مقبلة من الهند في الشتاء[1]. كذلك لا بد من أن نلاحظ أن السفن المبحرة إلى سيلان تستطيع أن تكون أسرع من تلك المبحرة إلى الهند، لأن زاوية مواجهتها للريح الموسمية أكبر، لكن هذا التأخير النسبي تعوّضه السفن في إيابها من الهند، لأن اتجاه الريح الضاربة في مؤخرة السفينة في رحلة العودة يكون أقرب إلى محور السفينة العائدة من الهند، منه إلى محور السفينة العائدة من سيلان[2].

ولكن، لا نتصـوّرنّ أن السفن كانت تسافر إلى الهند ثم تعود، أو تسافر إلى سيلان مباشرة. فلعل طول الموسم الشتوي كان يسمح لها بالسفر إلى عدد من المحطات في رحلة واحدة، فتعود بعدئذ إلى عدن أو مسقط أو الخليج، محمّلة بالبضاعة المطلوبة، قبل أن تهب رياح الصيف الموسمية العاتية.

(١) Villiers: op.cit., p. 57.

(٢) وضع حوراني ثبتاً لبعض المسافات وما يستغرقه اجتيازها، وهو لا يناقض تقديراتنا: Hourani: op.cit., p. 111.

الفصل الخامس
الإيلاف ومؤسّساته

أولاً: الوظائف المكّيّة

أ- قُصَيّ المؤسِّس

لم تكن مكّة دولة عظيمة تمتلك جيوشاً أو أساطيل لحماية تجارتها حماية عسكرية. ولم تكن حتى دولة متوسطة مثل مملكة حمير أو مملكة الأنباط لتهابها القبائل وترضخ لحكمها. بل لم تكن في قوة مملكة الحيرة أو مملكة الغساسنة لتجنّد الأعراب في خدمتها. ولكنها كانت طامحة إلى مهمة تحتاج إلى نمط من أنماط القوة المذكورة، أو تحتاج إلى أسلوب آخر مبتكر، يُحِلّ السلام على طرق تجارتها ويحمي مقر هذه التجارة وقيادتها، من غير قوة عسكرية متفرّغة. وهذا الأسلوب الآخر الساعي إلى التجارة في ظل السلام غير المسلّح، يبدو وربما فكرة غير مضمونة. فالسلام الذي لم تَحْمِهِ قوة عسكرية، لا بد وأنه كان سلاماً غير مستقر، والتجارة التي سارت في ظله تجارة غير مضمونة. لكن ما حدث في الواقع كان مخالفاً للمعهود. إذ ان القوة العسكرية التي امتلكتها الدولتان الكبريان آنذاك بيزنطة وبلاد فارس، بدت عاجزة تماماً عن تسيير التجارة الدولية وحماية خطوطها الكبرى، حين استطاعت قريش أن تحمي تجارتها، لا بالقوة العسكرية، وكانت تفتقر إليها، بل بالمؤسسات المختلفة التي أُنشئت شيئاً فشيئاً حول هذه التجارة ومن أجلها.

ولا بد، قبل معالجة التفاصيل، من الإشارة بلا لُبس ولا غموض، إلى أن بعض هذه المؤسسات سبق نشوء الإيلاف. وليس في مَكِنتنا إذن أن ندّعي أن

نظام النسيء أو نظام الأحلاف أو الأشهر الحُرُم مثلاً قد ظهرت في إثر الإيلاف لتكملته وتنظيم مختلف جوانبه. لكن الإيلاف القرشي، على نحو ما سنبيّن فيما يلي، استطاع أن يتكيّف مع المؤسسات الدينية والاجتماعية التي كانت قائمة في مكّة، وأن يُدرجها في منظومته، وأن يُضيف إليها مؤسسات أخرى مثل الحماسة، لتنتظم معاً في تشكيل ديني وسياسي واقتصادي واسع انصهرت فيه جهود القبائل العربية، من غير قسرٍ أو قهرٍ عسكري. فكان الانتظام الديني والسياسي والاقتصادي هذا أضمن للتجارة المكّية وقوافلها من أية قوة عسكرية يمكن أن تمتلكها أية دولة. وقد كانت هذه المؤسسات مبعث إعجاب بعبقرية القيادات القرشيّة وتنوّع الأساليب التي اتّبعتها بمرونة وحنكة وحكمة جعلت التجارة المكيّة تواصل عملها بسلام ومثابرة وثبات في وسط منطقة اصطفقت أطرافها في حروب ضروس، عطّلت التجارة الدولية على جميع الخطوط، إلا خط القوافل المكيّة[1].

ومن المؤسسات التي اصطلحنا على تسميتها مؤسسات الإيلاف رُغم نشوء بعضها قبل نشوء الإيلاف نفسه، تلك التي أحياها قصيّ بعد استيلائه على مكة. فعلى الرغم من أن البيت الحرام كان محجّة تؤوب إليها العرب منذ أيام خزاعة على الأقل، على ما تقوله جميع المصادر الإسلامية التاريخية، فإن هذه المصادر قلّما تذكر شيئاً عن الرفادة أو السقاية أو الأشهر الحرم وما إليها قبل عهد قُصيّ بن كلاب. فما قبله يلفّه ضباب يصعب على المدقّق اختراقه بمقدار ولو مقبول من الدقة التاريخية الجديرة ببعض الثقة. وحتى قُصيّ نفسه لم يَحْظَ بقبول كل المؤرخين أنه شخص حقيقي. وقد استند هارتمان في مقالته عن قصيّ، إلى نصٍّ نبطي وَرد عليه اسمه، ليقول إن قصياً كان شبه معبود عربي قديم، انتقلت عبادته من الأنباط إلى مكّة مع دخول قريش في المدينة[2]. وأضاف هارتمان أن قصياً شخص أسطوري مثل كنانة وقريش، وأن أسطورته دخلت مكة نحو سنة

(1) Simon: Ḥums Īlāf..., p. 230. وبيضون: الحجاز. . .، ص ٧٨. ويتحدث بيضون عن أمن الإيلاف لا الأمن المفروض عسكرياً.

(2) Hartman, Martin: Qusaij, **Zeitschrift für Assyriologie,** XXVII (1912), ss. 45, 46.

٣٠٠م. تقريباً. لكن قصر سلسلة النسب التي تربط الرسول بقصي (محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قُصيّ)، بالمقارنة مع سلاسل النسب الطويلة التي حرص العرب على حفظها ومعرفتها ربما أكثر من حرص أي شعب آخر عليها، تدفعنا إلى الشك في نظرية هارتمان، خصوصاً وأن قصياً كان بموجَب هذه السلسلة، والد جد عبد المطّلب، جدّ الرسول الذي ربّاه بضع سنوات في كنفه. وليس من شك في أن بين شيوخ مكة الذين أدركوا الإسلام، مَن عاصر عبد المطّلب وغيره، ممن رَوَوْا تواريخ أنسابهم القريبة. ولم يكن متعذراً أن تُحفظ ذكريات عمرها قرن ونصف قرن أو حتى قرنان حفظاً معقولاً، على رغم أن الذكريات بهتت وغمضت لأنها تُنوقلت برواية كابرٍ عن كابر، حتى تسنّى لها مَن يكتبها بعد ظهور الإسلام.

لم يتّفق كثرة الباحثين مع هارتمان في مقالته هذه، بل ارتأى عدد منهم أن قصيّ بن كلاب إنما كان شخصاً حقيقياً، فقال بيترز إنه استولى على مكّة مع رجاله فيما بين سنتي ٤٠٠ و٤٢٥م.، تقريباً. وارتأى حمّور أن قصيًّا وُلد سنة ٤٠٠م تقريباً، واستولى وهو في الأربعين على مكّة[1]. واقترب تقديرهما من تقديرنا فيما سلف. ولكن أياً تكن حقيقة أمر قصيّ تظل قصته في المصادر العربية الإسلامية ذات دلالة تاريخية، لأنها في أية حال تعبّر عن مفهوم القرشيين للاستيلاء على مكة وما يعنيه هذا الاستيلاء من وظائف ومهام يضطلع بها القوم لتنظيم الحياة السياسية ولتنظيم القيام على الحرم وخدمته. ولقد سبقت الإشارة إلى قصة استيلاء قصيّ على البيت وإخراجه خزاعة. لكن التدقيق في نصوص الروايات العربية يبيّن لنا بوضوح ما كانت أغراض قصيّ من هذا الاستيلاء. فيقول ابن هشام في السيرة: «فرأى قصي أنه أولى بالكعبة وبأمر مكة من خزاعة». فالمسألة كانت إذن مسألة استيلاء على إدارة شؤون الكعبة. وهذا مؤكد في غير موضع من السيرة، إذ نازع قصي صوفة في أنها كانت أول من يرمي الجِمار في مِنى «فأتاهم قصيّ بن كلاب بمن معه من قومه من قريش وكِنانة

(1) Peters: The Commerce of Mecca..., p. 11. وحمّور: المرجع السابق، ص ٣١، ٣٢. وكذلك بيضون: الحجاز. . .، ص ٣٦، ٣٧.

وقُضاعة عند العقبة، فقال: لَنحن أولى بهذا منكم، فقاتلوه، فاقتتل الناس قتالاً شديداً ثم انهزمت صوفة، وغلبهم قصيّ على ما كان بأيديهم من ذلك». ويوالي ابن هشام رواية الواقعة إذ يقول: «وانحازت عند ذلك خزاعة وبنو بكر عن قصيّ وعرفوا أنه سيمنعهم كما منع صوفة، وأنه سيحول بينهم وبين الكعبة وأمر مكة». وبعد القتال والتحكيم قضى الحَكَم: «بأن قُصيًّا أولى بالكعبة وأمر مكة من خزاعة... وأن يُخَلَّى بين قُصيّ وبين الكعبة ومكّة»[1].

ثم يقول ابن هشام: «فولي قصي البيتَ وأمرَ مكّة... إلا أنه قد أقرّ للعرب ما كانوا عليه، وذلك أنه كان يراه ديناً في نفسه لا ينبغي تغييره، فأقرّ آل صفوان وعَدوان والنسأة ومرة بن عوف على ما كانوا عليه... فكان قصي أول بني كعب بن لؤي أصاب ملكاً أطاع له به قومه، فكانت إليه الحجَابة والسقاية والرفادة والندوة واللواء فحاز شرف مكة كله»[2].

لقد كان واضحاً تماماً في الروايات الإسلامية (وهي إذا افترضنا أنها لم تعبّر عن واقعاتٍ تاريخيّة فهي على الأقل تعبّر عن مفهوم القرشيين للسلطة في مكة) أن ولاية البيت ومفتاح الكعبة والمؤسسات المواكِبة لهذه الولاية هي التي كانت موضع الصراع[3]. وإذا أخذنا قول ابن هشام: «فأقرّ آل صفوان وعَدوان والنسأة ومرة بن عوف على ما كانوا عليه» على أنه يثبت أن النسيء والإجازة من عرفات والمزدلفة كانت قائمة قبل قصيّ، فإن أمر المؤسسات الأخرى كالحجابة والسقاية والرفادة ليس واضحاً تماماً. وقد يكون بعضها سابقاً وقد لا يكون. إلا أن عصر قصّي، وهو في رأينا أوائل القرن الميلادي الخامس، كان عصراً تأسيسياً مهماً للتنظيم الذي نشأ وتطوّر حول الحرم المكي في الجانبين التجاري

(1) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦. وراجع كذلك قصة قصي في المنمّق، ص ١٤ ـ ١٩، ٨٢ ـ ٨٤. عن صوفة أنظر الأزرقي: ص ١٢٨، ١٢٩.

(2) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ١٣٦، ١٣٧. وقارن الأندلسي: نشوة الطرب، ٣٢٣ ـ ٣٢٥. والبلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق حميدالله، ص ٤٩ ـ ٥٣.

(3) راجع في هذا المحبّر، ص ١٦٤، ١٦٥. وسيرة ابن هشام، جـ١، ص ١٣٥ وما بعد. والأندلسي: نشوة الطرب، ص ٢١٣ ـ ٢١٥. و Crone: op.cit., p. 188.

والديني معاً لأنه على الأقل طوّر وظائف القيام على خدمة الحرم المكي، وربما استحدث وظائف. ذلك معرفته وقف على معرفة ما كان قبله، وهو غير ميسور الآن.

ـ ب ـ علاقة قصيّ بالتجارة

هل استولى قصيّ على خط التجارة المارّ عبر مكة، وهل كان ذا طموح تجاري ما؟ لقد أخطأ سيمون حين قال إن المصادر لا تذكر شيئاً عن نشاط قصيّ التجاري. صحيح أن معظم ما لدينا من مصادر إسلامية لا يحفل بكثير عن هذا النشاط، لكنّ ثمة نصاً مهماً في «منمّق» ابن حبيب يؤكد أن السيطرة على الخط التجاري عبر الجزيرة أو في الحجاز على الأقل، لم تكن فكرة غائبة عن ذهن قصي. فيقول ابن حبيب: «وكان أول مال أصابه قصيّ بن كلاب أنه كان رجل من عظماء الحبشة أقبل إلى مكة بتجارة فباعها ثم انصرف يريد أهله فتبعه قصيّ وقتله وأخذ ماله»[1]. فلو أخذ قصيّ بظاهر النص لبدا لغير المدقّق وكأنه نوع من قطّاع الطرق، يَغصِب الناس مالهم وهم عزّل في البراري. لكن المشروع السياسي الذي بدا قصيّ مصمّماً على تحقيقه في مكة ومن خلالها، لم يكن شأنه نفي التهمة فقط، عن هذا المؤسس، بل إضفاء أبعاد جديدة أيضاً على المهمة الموكلة إلى المؤسسات التي أنشأها في مكة. فهل أراد الرجل تأسيس تجارة مكّيّة مستقلة؟

يقول سيمون إن معظم المصادر الإسلامية تربط ظهور مكة بقيام التجارة عبرها، ربط السبب بالنتيجة، على أن التجارة هي النشاط الاقتصادي الأول في المدينة. ولذا حاول بعض الدارسين أن ينسبوا إلى قصي أنه نظّم هذه التجارة. واعتمد سيمون تاريخين محتملين لزمن قصي، وانتهى إلى أن مكة لم تكن تستطيع عندئذ أن تمتلك أي تجارة مستقلة، فلا في زمن بهرام الخامس ملك الفرس (٤٢٠ ـ ٤٤٠م.) ولا في عهد فيروز بن يزدجرد (٤٥٧ ـ ٤٨٣م.) كانت مكة في رأيه قادرة على تسيير تجارة مستقلة، لأن اليمن في ذلك الزمن كان

(1) المنمّق، ص ١٨.

يسيطر على طريق البخور ويسيّر عليها تجارته. وافترض سيمون أن استقلال اليمن يعني سيطرته على تجارة القوافل عبر جزيرة العرب، وأن ضياع هذا الاستقلال بالاحتلال الحبشي، أنهى سيطرة اليمن على تجارة القوافل[1]. ولا شك في أن بعض ما ارتآه سيمون صحيح، لكنه أخطأ فيما يلي:

- أن تأسيس تجارة مكيّة مستقلة يعني تأسيس تجارة مكيّة دولية، وهذا غير صحيح، لأن التجارة المكية ظلت على الأرجح مستقلة ومحليّة، وربما نقلت اللُّبان من اليمن، حتى نشأ الإيلاف في أوائل القرن السادس، فاتّسعت هذه التجارة عندئذٍ لتشمل البضاعة الآتية من أسواق الشرق إلى أسواق الغرب. وهذا يعني أن قصياً كان يستطيع أن يُنشىء لمكة تجارتها المحلية أو شبه المحلية المستقلة دون أن يتعارض هذا مع سيطرة اليمن على تجارة الشرق الدولية.

- أن تجارة اليمن وتجارة مكة تعارضتا بالضرورة. والحق أن المصادر تحفل بالإشارات إلى أن المكّيين تعاونوا مع اليمنيين في حقب مختلفة آخرها الوفود القرشيّة التي جاءت إلى سيف بن ذي يزن لتُهَنِّئه على انتصاره. فاليمن في معظم حقب التاريخ، وباقي الدول المجاورة للصحراء العربية، لم تستطع أن تفرض سلطانها بالقوة العسكرية على قبائل العرب، وكانت تُصانِعهم وتتخذهم حلفاء وشركاء. وأغلب الظن أن تأسيس تجارة مكيّة مستقلة في عصر قصيّ لم يكن غرضه ولا كان طموحه الاستيلاء على خط التجارة الدولية من اليمن حتى الشام، بل في أقصى الحدود، تنشيط التجارة المحلية وتحسين الحصة المكية، من الأسواق والمواسم السنوية، وتعزيز المهمة التي كانت تضطلع بها قريش على ما يبدو، في نقل اللُّبان اليمنى إلى أسواق بيزنطة.

- إن سيمون لم يلحظ أن ما كان يجري في اليمن في النصف الأول من القرن الخامس يعزّز الاعتقاد أن قصياً كان فعلاً مهتماً بإنشاء تجارة مكيّة، وأنه نقل ربّما بعض ولائه إلى ملوك اليمن. ففي ذلك العصر كان أسعد أبو كرب قد طرد النفوذ الحبشي من اليمن وأقام حكم الحميريين اليهود، على ما سلف في:

(1) Simon: Ḥums et Īlāf..., pp. 211, 212.

«الصراع في جنوب الجزيرة العربية»، أعلاه. وفي المقابل كان قصي يستولي على مكّة بمعونة قيصر، إذا صح قول ابن قتيبة الشهير. ولكن ما الذي يحدو قصياً، وهو حليف محتملٌ لقيصر، وقد نصرته قبائل عذرة المعروفة بميلها إلى الروم، على الإشاحة عن قيصر ومماشاة الحميريين؟ إن التاريخ حافل بمثل هذه الحوادث السياسية. فمَن يسعى إلى السلطة يُغدق الوعود ويتوسّل العون حيثما تيسّر. أما إذا استوى على عرشه فإن الحسابات تختلف. ويؤكد حدوثَ انقلاب قصيّ هذا أن «أول مال أصابهُ» كان من «رجل من عظماء الحبشة». والحبشة هم حلفاء بيزنطة، وهم الذين طردهم أسعد أبو كرب من اليمن. والتاجر الذي قتله قصيّ لم يكن حبشياً فقط، بل «من عظماء الحبشة». وقد يكون ذاك آخر عهد للحبشة بمكة في ذلك العصر، وقد تكون تلك هي إشارة الانقلاب السياسي الذي انقلبه قصي، بعدما ارتأى أن مصلحته التجارية تقضي أن يساير الحميريين اليهود، وإلاّ فَقَد صلته باللُّبان ومصادره[1].

ومن ناحية أخرى أكدت المصادر أن مؤسسات تنظيم الحرم المكي التي يُنسبُ إنشاؤها لقصيّ إنما كانت على صلة مباشرةٍ بالتجارة قدر اتصالها بالدين أيضاً. فتذكر الروايات أن مضاضاً بن عمرو الجرهمي، قال في إحدى خطبه لحثّ المكّيين على حماية الغرباء في الحرم جلباً للتجّار: «ولا تظلموا مَن دخله وجاءه معظّماً لحرمته أو آخر جاء بايعاً لسلعته أو مرتغباً في جواركم»[2]. ولم تكن دار الندوة التي أنشأها قصيّ بعيدة عن أمور التجارة. كانت المشاورة تُقضى فيها، وكانت ملاصِقةً للمسجد الحرام من ناحية الجهة الشامية من الكعبة. لكن القوافل أيضاً كانت ترحل منها للتجارة، وفي فنائها كانت تحط حمولتها إذا رجعت[3]. وكان في دار الندوة، في تقدير بعض الباحثين، نوع من

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص ٦٤٠، ٦٤١. وكذلك Hamidullah: Al-Īlāf, p. 296. وانظر منازل قبائل عذرة شمال وادي القرى بين الحجاز والشام في مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٧٨، ٧٩.

(2) الأزرقي: جـ ١، ص ٤٨. وانظر الشريف: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(3) ياقوت: مادة مكة. وانظر الشريف: المرجع ذاته، ص ١١٥.

المحفوظات، لحفظ المعاهدات والمواثيق التجارية والمحالفات. وكان من مهام القائمين على دار الندوة، أن يعينوا التجّار بالمشورة والدرس والنصح وتبادل الخبرة، وأن يشرفوا على جمع المكوس(١).

- ج - السياسة والحرب

لكن دار الندوة كانت في الأصل مؤسسة سياسية أنشأها قصيّ، على ما ترويه المصادر. وكانت تؤوي نوعاً من القيادة الجماعية. وقد قارن مونتغمري - وات الملأ المكّي في دار الندوة بمجالس أثينة الديمقراطية، فقال إن المساواة في نظام مكة السياسي لم يبلغ ما بلغته المساواة في أثينة. ومع أن أعضاء الملأ كانوا متساوين، إلا أن المكّيّين اهتدوا على ما يبدو إلى طريقة لاختيار ممثليهم في هذا المجلس. ولكن الملأ كان أعظم وأقدر على تحمّل التّبعات من الإكليزيا الأثنيّة، وكانت قراراته تستند إلى صفات رجاله وسياستهم، أكثر مما كانت تستند إلى بلاغةٍ قد تُبدّل الباطل حقاً والحق باطلاً. وفيما كانت المجالس الأثينية تقدّم الأخلاق والمُثل على الصّفات البشرية الأخرى، كان المكّيّون مهتمين أكثر بالكفاءات العملية والجدوى في القيادة(٢). وكانت دار الندوة تجتمع لبحث شؤون مكّة، وكان يَلتئم في الدار أيضاً مجلس العائلة أو نادي القوم لتداول الشؤون الخاصة بالبطون والأفخاذ، دون سائر العشائر. ولا شك في أن الثراء كان من المؤهلات للنفوذ السياسي في هذه المجالس. لكن السن وقوة العشيرة والخبرة والحكمة كانت من القيم المكّية المرموقة. ولم يكن في قرارات دار الندوة ما يُشتَمّ منه أي نوعٍ من أنواع القسر، بل كان التزام الإجماع والتقليد والعرف يوحي للمكّيّين سلوكاً جماعياً يبدو اختيارياً(٣). وقال الشريف إن قرارات مجلس الملأ لم تكن ملزمةً للقبائل إلا عند الإجماع، ولذا لم يكن لعشيرة سلطان على عشيرة، بل كانت العشائر حرة تماماً، لكن اشتراكها معاً في المصلحة

(١) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٣٧، ١٤١. وكذلك Haji Hassan: op.cit., pp. 75, 76.

(٢) Montgomery-Watt: Mohammad at Mecca..., pp. 9, 10.

(٣) Rabbath: L'Orient Chrétien..., p. 173.

كان يخفف من غلواء هذا الأمر(١).

وإذ كانت العشائر خاضعة اختياراً لمجلس الملأ، كان المجلس مصدر السّيادة المكّيّة. ذلك أن مدينة مكة كانت مستقلّة وتتمتع بالسيادة التي تمتعت بها كل الدول المستقلة، كلٌّ في نطاقه. وكانت تَعقد المواثيق والعهود مع الأجانب وتقيم العلاقات معهم، دونما رجوع إلى أي سلطان غير سلطان الملأ. وكانت العلاقات بالخارج ينظمها سفير مُنافر، أي مُحاكِم، وظيفته يتوارثها الأبناء عن الآباء. وقد تحدث ابن عبد ربه في «عقده الفريد»، وكذا المقريزي في «الخبر عن البشر»، عمّا يشبه وزير الخارجية في النظم السياسية الحديثة، فكان في دار الندوة مجلس من عشرة يمثّلون مختلف البطون القرشيّة، فإذا نشبت حرب أرسل السفير المنافر بسلطات مطلقة. وكان عمر بن الخطّاب يشغل هذا المنصب قبل الإسلام. ومن مهام هذا المنصب أيضاً أن يُنافرَ السفيرُ القبائلَ التي تتحدى السلطة المكية(٢).

ولم تكن المؤسسة السياسية المكّيّة هذه مجرّدة من الأداة العسكرية، وإن كان معظم هذه الأداة من حلفاء قريش، لا المكّيّين أنفسهم. ذلك أن سر القوة العسكرية التي مكّنت قريشاً من أن تسود القبائل هو أن الأحلاف جمعت للقرشيين ما لا قِبَلَ لأية قبيلة أو حلف بين الأعراب به. لقد كانت مشكلة بيزنطة والفرس مع قبائل العرب، أن هذه القبائل كانت قادرة على الدوام على قطع خطوط التجارة الدولية. وقد ترددت الدولتان بين سياسة القمع العسكري التي أثبتت عقمها، وبين المصانعة والمحالفة. لكن للمصانعة أو المحالفة ثمناً كانت الإدارة البيزنطية أو الفارسية تدفعه لكفّ شرّ الأعراب، أو طلباً لحمايتهم. وكان موطن ضعف هذه السياسة أن القبائل الحليفة كثيراً ما كانت تطلب ثمناً مزيداً أو تطمح إلى حصة في التجارة أو في مكاسبها. وقد يبلغ بها الطموح ما بلغه بتدمر من سعي إلى السيادة السياسية الكاملة. أما مكة، فإنها لم تصطنع من القبائل

(١) الشريف: المرجع السابق، ص ١١٢، ١١٣.

(٢) ابن عبد ربه: العقد... جـ ٣، ص ٣١٤. وكذلك Hamiddullah: Al Īlāf..., pp. 296, 297.

حلفاء وخفراء لقوافلها أو مقاتلين مرتزقة[1]، بل انها أشركت هذه القبائل بتجارتها، فلم تعد من حاجة إلى حراسة أو خفارة. بل ان حروب الفجار قد تكون دليلاً على أن تجارة القبائل والقوافل لم تعد بفضل المشروع المكي والإيلاف القرشي بحاجة إلى من يحميها من القبائل، بل إلى من يحميها من الدول أو الدويلات عند أطراف الجزيرة العربية. وهذا التبدّل الحاسم في موقف القبائل العربية من تجارة القوافل على الأرجح، هو الذي جعل هذه التجارة آمنة مزدهرة.

لقد جمعت مكة القبائل من حولها على مصلحة مشتركة، فأصبحت قدرة دولة الأطراف على إغراء القبائل ضعيفة للغاية، وتحوّلت قريش إلى ما يشبه الزعامة الاقتصادية والسياسية. ولم يكن صعباً أن تتحول إلى زعامة عسكرية أيضاً طالما أن القبائل كانت ترى أن مصلحتها هي في نُصرة قريش، وحماية تجارتها.

ـ د ـ لغز الأحابيش

ويُؤثَرُ في المصادر الإسلامية إجمالاً أن بين حلفاء مكة الذين حاربوا إلى جانب قريش في حقب متوالية، ما يُسمّى الأحابيش. وقد ارتأى لامنس أن هؤلاء الأحابيش إنما كانوا من الرقيق الحبشي الذي استقر في مكّة وجوارها بعد هزيمة أبرهة، فتكاثر وانتظم، وصار حليفاً ونصيراً لمكة، ينفر معها إلى الحرب. وقد خالف مونتغمري ـ وات هذه المقالة وارتأى أن الأحابيش كانوا قبائل عربية أقحاحاً اجتمعوا عند جبل حُبْشِيّ في أسفل مكة وتعاهدوا على نصرة قريش وحماية الحرم، فسُمّوا بالأحابيش[2]. ويبدو أن هذه المسألة لم تَنجَلِ بعد عن رأي قاطع، ولا بد لها من بحث مزيد. إلاّ أن ما يهمّنا في هذا المقام هو المكانة التي تبوأها الأحابيش في إطار القوة العسكرية المكيّة وما إذا كانت هذه المؤسسة

(١) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., pp. 10, 11. وبيضون: الحجاز...، ص ٥٠، ٥٣.

(٢) Lammens, Henri: Les Aḥābīš et l'organisation militaire de la Mecque, au siècle de l'hégire, **Journal Asiatique,** 1916, pp. 425 – 482. وكذلك: Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., Excursus A, pp. 154 – 157.

قد أُنشئت مع الإيلاف في مطالع القرن السادس أو قبل ذلك الزمن، أو بعده.

وقد جاء في ذكر صلح الحديبيّة في «السيرة النبوية» أن بعض الرسل الذين أوفدتهم قريش لمفاوضة المسلمين لم يستسيغوا سلوك القرشيين، ومنهم الحُلَيْس بن يزيد من عبد مناة بن كِنانة، الذي قال لزعماء مكة: «يا معشر قريش، والله ما على هذا حالفناكم، ولا على هذا عاقدناكم. أَيُصَدّ عن بيت الله مَن جاء معظّماً له؟ والذي نفس الحُلَيس بيده لَتُخَلُّنّ بين محمد وبين ما جاء له أو لأَنْفِرَنّ بالأحابيش نفرة رجل واحد»[1]. وهذا الخبر يدلّ على الأقل، على أن الأحابيش كانوا يشكّلون قوة عسكرية حليفة لمكة في العهد النبويّ. إلا أن هذه القوة كانت سابقة للإسلام ولا شك. إذ يُفرد محمد بن حبيب في «المنمّق» صفحات لأخبار الأحابيش في الجاهلية[2]. فيقول في بعض ما يقول: «والأحابيش بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة، والقارة بنو الهون بن خزيمة وهم عَضَل والديش وبطونُها كلها وبنو المصطلق من خزاعة، وذلك لأنهم كانوا حُلفاء لبني الحارث بن عبد مناة فدخلوا معهم. فلما التقوا بذات نكيف وهو من ناحية يلملم، وقائدُ الناس يومئذ المطّلب بن عبد مناف وهو في ألف من بني عبد مناف، والأحابيش، ومع بني عبد مناف حلفاؤها من قريش، وقائد الأحابيش حُطْمُط بن سعد أحد بني الحارث بن عبد مناة وأبو حارثة والحبيش بن عمرو وهم رؤساء بني الحارث بن عبد مناة... ثم اجتمعت قريش والأحابيش جميعاً فأخرجوا بني ليث من تهامة»[3]. إن هذا الخبر إذا صحّ بما فيه، فإنه يدل على أن الأحابيش كانوا حلفاء لمكة منذ أوائل القرن الميلادي السادس، إذ كان يقودهم ويقود قريشاً المطلب بن عبد مناف أخو هاشم المؤسس المفترض للإيلاف.

غير أن «المنمّق» نفسه يتضمّن إشارة غير مباشرة، قد تدل على أن هذه المؤسسة العسكرية التي كان يشكلها تحالف الأحابيش مع مكة كان سابقاً حتى

(١) سيرة ابن هشام: جـ ٣، ص ٣٦١.

(٢) المنمّق، ص ١٢٦ ـ ١٣٢، وكذلك ص ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٣٠، ٢٥٢.

(٣) المنمّق، ص ١٢٦، ١٢٧.

للإيلاف وزمن نشوئه. ففي موضع آخر من الكتاب، يروي محمد بن حبيب موقعة أخرى نصرت فيها الأحابيش قريشاً، ثم يضيف قوله: «لمّا غَلَبَ قصيّ على مكة»[1]. وبذلك يكون مؤسس دار الندوة، المجلس السياسي والتجاري في مكة، قد جمع حلفاً عسكرياً، ليكون هذا الحلف أداة عسكرية في يده. وإذا كان يتعذّر القول إن قصياً هو أول مَن جمع هذا الحلف من حول قريش، فإن خبر هذا الحلف يدعمه أن الحيا والمصطلق وهما من القبائل المذكورة ضمن الأحابيش، تنتميان إلى خزاعة، التي انضمت إلى حلفاء قريش بعد إخراجها من مكّة، فيما ينتمي بنو مالك إلى كنانة، وهي من أحلاف قريش غير المنازَعين.

ولا نَدحةَ هنا عن كرّ القول إن التنظيم السياسي والعسكري الذي ابتدعته القيادة القرشيّة قبل الإيلاف، لم يكن غرضه بالضرورة تسيير التجارة الدولية، إذ يستطيع هذا التنظيم أن يسدّ حاجات أخرى أيضاً، منها القيام على نظام الحج والأسواق الموسمية المحلية وربّما تنظيم تجارة اللُبان اليمني لحساب الدولة الحميريّة، أو مَن ورث الحكم في اليمن من بعدها. لكن الإيلاف، حين نشأ، استوعب فيما يبدو هذه المؤسسات وأدرجها في نظامه الواسع، بعدما اتسعت آفاق التجارة المكية. ولا شك في أن بقاء دار الندوة والحلف مع الأحابيش وغيرهما، قائمين حتى ظهور الإسلام، لدليل على استيعاب الإيلاف لهذه المؤسسات، وقدرته على تكييفها ضمن أُطره.

ـ هـ ـ إطعام الحجّاج والتجّار

من بين الوظائف الست التي قالت المصادر العربية الإسلامية إن قُصَيًّا أنشأها من أجل القيام على خدمة الحرم المكي، وهي الحِجابة والسِقاية والرِفادة والندوة واللواء والرِياسة، وظيفتان اختصّتا بخدمة غير المكّيين ممن يأتون مُحرمين، وهما الرِفادة والسقاية: «وكانت الرِفادة خَرجاً تُخرجه قريش في كل موسم من أموالها إلى قصيّ بن كلاب، فيصنع به طعاماً للحاجّ، فيأكله من لم يكن له سَعةٌ ولا زاد، وذلك أن قصيًّا فرضه على قريش، فقال لهم حين أمرهم

(1) المنمّق، ص ٢٧٦.

به: يا معشر قريش، إنكم جيران الله، وأهل بيته، وأهل الحرم، وإن الحجاج ضيف الله [وأهله] وزوّار بيته، وهم أحقّ الضيف بالكرامة، فاجعلوا لهم طعاماً وشراباً أيام الحجّ حتى يصدروا عنكم، ففعلوا، فكانوا يُخرجون لذلك كل عام من أموالهم خرجاً، فيدفعونه إليه، فيصنعه طعاماً للناس أيام منى، فجرى ذلك من أمره في الجاهلية على قومه حتى قام الإسلام، ثم جرى في الإسلام إلى يومك هذا، فهو الطعام الذي يصنعه السلطان كل عامٍ بمِنى للناس حتى ينقضي الحج»[1]. وقد سبقت الإشارة إلى الرفادة والسقاية، وحفر هاشم بن عبد مناف بئر زمزم والأقوال في ذلك. وتقديرنا وفقاً للمصادر، أن قُصيًّا ربّما أنشأ الرِفادة والسِقاية معاً، وإن كانت السقاية لا تعني بالضرورة أن بئر زمزم كانت هي مصدر السقاية منذ البداية، لأن مكة كانت تحتوي آباراً عديدة، على نحو ما أسلفنا. فالرفادة والسقاية قامتا منذ عهد قصيّ على الأقل، إن لم تسبقا عهده فأهملتهما جرهم ثم خزاعة على ما توحي به بعض النصوص[2]. وأما حفر هاشم أو ابنه عبد المطّلب لبئر زمزم فلعله كان تحسيناً للخدمات وتنشيطاً للوظائف، بعد قيام الإيلاف وازدياد عدد الحجيج. وقد تداولت على هذه الخدمات والوظائف عهود أهملتها. فجفّت البئر قبل رحيل جُرهم ودُفن فيها الغزالان والسيف المذهبة[3]، ثم أحياها آخرون في عهود لاحقة، وفقاً لخمول حركة الحج والتجارة، أو ازدهارها.

وإذا كانت الرِفادة والسِقاية لا تفسّران وحدهما إقبال العرب على مكة للحج والتجارة، فإن إقبال العرب على مكّة للحج والتجارة يستطيع أن يفسّر نشوء الرِفادة والسِقاية. ولا بد من أن نلاحظ، أن الحج لم يكن في الأصل يقترن

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤١، ١٤٢. وانظر أيضاً المنمّق، ص ١٩. والأوائل، ص ١٦، ١٧.

(2) الشريف، المرجع السابق، ص ١٠٢، ١١١، ١١٢.

(3) Hawting, G.R.: The Disappearance and Rediscovery of Zamzam and the Well of the Ka'ba, B.S.O.A.S., vol. 43 (1980), pp. 44 - 54. وانظر الشريف: المرجع السابق، ص ١٣٧.

مباشرة بمكاسب أو رسوم أو أموال تجنيها قريش أو تتقاضاها، أما التجارة فكانت مورد كسب عظيم، بل كانت المورد الوحيد للرزق في هذه المدينة الصحراوية. ولذا يمكن أن نجزم بثقة واطمئنان، أن الرفادة والسقاية لم تقوما إلاّ بفضل التجارة ومكاسبها. ولولا هذه التجارة لما استطاعت قريش أن تُخرج الخَرج كل عام لإطعام الحجيج. بل ثمة من يرنزون أن قريشاً مدينةً ببقائها للتجارة. وقد نجد في هذه العلاقة سبب ارتباط المواسم والحج بالتجارة المكيّة. فالتجارة هي المورد الذي أنفقت منه قريش على إعداد الخدمات لزوّار البيت، فاستطاعت أن تنشىء نظامي الرفادة والسقاية. وفي المقابل، جلبت الرفادة على قريش كثيراً من الفوائد الأدبية والماديّة. فالمؤاكلة تُعَدّ عقد جوار وحلفاً عند العرب. وكان الإطعام والضيافة من أعظم المحامد. فلما كانت قريش تُطعم الحجيج من مختلف القبائل العربية فكأنما كانت تعقد جواراً مع هذه القبائل. ولم يكن غريباً أن يسهّل هذا مرور قوافلها آمنة في منازل العرب. وتعزّز إحساس القبائل بالقيادة المكية، وبتقدّم قريش على سواها من العرب، لأن الحرم المكي كان آمناً أمناً شبه مطلق، فلا يؤخذ فيه بثأر، ولا يُعدى على أحد ضمن حدوده كائناً ما كان السبب. وقد كان ذلك حال الأمن أيضاً في جزيرة العرب في الأشهر الحُرُم نظرياً، لكن الحرم المكّي كان آمناً كل أشهر السنة، حتى للوحش والطير. وقد دانت العرب لمكّة في ذلك لحاجتها إلى منطقة آمنة يغشونها لأداء شعائرهم الدينية وتبادل تجارتهم[1].

وتشير بعض المصادر إلى أن السقاية لم تكن ماءً على الدوام، إذ أسقى بعضهم الحُجّاجَ نبيذاً ولبناً. بل ان أبا أمية بن المغيرة المخزومي كان يسقي الحجّاج العسل. وكان يُسمّى زاد الركب، لأنه كان أيضاً يُطعم القاطنين على قوافل التجّار[2]. ولم يكن الإطعام والإسقاء حكراً لأحد، إذ كان لكل أن يُخرج من ماله ما شاء لهذا الأمر. لكن قول المصادر إن الرفادة والسقاية كانتا لفلان من

(1) الشريف: المرجع ذاته، ص ١١٨، ١١٩، ١٧١، ١٧٢.

(2) المحبّر، ص ١٧٦ وما بعد. وكذلك انظر جواد علي: جـ ٥، ص ٨٣، ٨٤.

القرشيين، إنما يعني أن فريضةً حُملت على القرشيين كل عام فكانوا يؤدّونها لصاحب الرفادة أو السقاية، فكان هو يتولّى الإنفاق في الوجه الذي كُلّف الانفاق فيه. وما زاد على ذلك من كرم القرشيين فذاك أمره لمن شاء. وقد جمع قصيّ كل المآثر في حياته، لكن ابن هشام يقول إنه حين «كبر قصيّ ورقّ عظمُه وكان عبد الدار بِكْرَه، وكان عبد مناف قد شرُف في زمان أبيه، وذهب كل مذهب... قال قصيّ لعبد الدار: أما والله يا بني لأُلحقنّك بالقوم، وإن كانوا قد شرفوا عليك، لا يدخل رجل منهم الكعبة حتى تكون أنت تفتحها له [السدانة أو الحجابة]، ولا يُعقد لقريش لواء لحربها إلا أنت بيدك [اللواء]، ولا يشرب أحد بمكّة إلا من سقايتك [السقاية]، ولا يأكل أحد من أهل الموسم طعاماً إلا من طعامك [الرفادة]، ولا تقطع قريش أمراً من أمورها إلاّ في دارك [الندوة]، فأعطاه داره دار الندوة، التي لا تقضي قريش أمراً من أمورها إلا فيها، وأعطاه الحجابة واللواء والسقاية والرفادة»[1]. ولما اختلف أبناء قصيّ على أخيهم الأكبر بعد ممات أبيهم، تولّى عبد شمس الرفادة والسقاية، لكن أخاه هاشماً بن عبد مناف ولي الرفادة والسقاية من بعده، لكثرة أسفاره. وقيل إنه سمّي هاشماً لهشمه الخبز وإطعامه الثريد للحجّاج بمكّة[2].

ثانياً: العقائد السياسيّة والدينيّة

ـ أ ـ الحُمس وحُرمة مكة

أحاطت قريش إيلافها بمجموعة من العقائد السياسية والدينية التي كان بعضها قائماً قبل الإيلاف، كالأشهر الحُرُم، ونشأ بعضها الآخر بعد الإيلاف، كالحماسة على الأرجح، وحلف الأحابيش ربما. وينسب ابن هشام إلى ابن إسحاق في السيرة النبويّة قوله: «وقد كانت قريش، لا أدري أقبلَ الفيل أم بعده، ابتدعت رأي الحمس رأياً رأوه وأداروه، فقالوا: نحن بنو إبراهيم وأهل

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١١١. وكذلك انظر البلاذري: أنساب... ، تحقيق حميد الله، ص ٥٣.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٧. والبلاذري: أنساب، تحقيق حميد الله، ص ٥٩، ٦٠. والمحبّر، ص ١٦٤، ١٦٥.

الحرمة وولاة البيت وقُطّان مكة وسكّانها، فليس لأحد من العرب مثل حقنا، ولا مثل منزلتنا، ولا تعرف له العرب مثل ما تعرف لنا، فلا تعظّموا شيئاً من الحِلّ كما تعظّمون الحرم، فإنكم إن فعلتم ذلك استخفّت العرب بحرمتكم، وقالوا: قد عظّموا من الحلّ ما عظموا من الحرم، فتركوا الوقوف على عرفة والإفاضة منها، وهم يعرفون ويقرّون أنها من المشاعر والحج ودين إبراهيم - صلّى الله عليه وسلّم - ويرون لسائر العرب [غير الحُمْس] أن يقفوا عليها وأن يُفيضوا منها. إلّا أنهم قالوا: نحن أهل الحرم فليس ينبغي لنا أن نخرج من الحرمة، ولا نعظّم غيرها كما نعظمها. نحن الحمس والحمس أهل الحرم. ثم جعلوا لمن وَلدوا من العرب من ساكن الحِلّ والحرم مثل الذي لهم بولادتهم إياهم»[1]. ويتبيّن إذن أن قريشاً ابتدعت نظام الحماسة لتمييز أهل الحرم عن بقية العرب. والحُمْس (الجمع من الأحْمَس) هم في عُرفهم: «قريش كلُّها وخزاعة لنزولها مكّة ومجاورتها قريشاً، وكل من ولدت قريشٌ من العرب [من كانت أمه قرشية]، وكل من نزل مكة من قبائل العرب. فممن ولدت قريشٌ: كلاب وكعب وعامر وكلبٌ بنو ربيعة بن عامر بن صعصعة، وأمهم مجد بنت تيم بن غالب بن فهر... والحارث بن عبد مناة ومدلج بن مرة بن عبد مناة بن كنانة بنزولهم حول مكة، وعامر بن عبد مناة بن كنانة ومالك وملكان ابنا كنانة وثقيف وعدوان ويربوع بن حنظلة ومازن بن مالك بن عمرو بن تميم وأمهما جندلة بنت فهر بن مالك بن النضر. ويقال إن بني عامر كلهم حُمْس لحُمْس إخوتهم من بني ربيعة بن عامر وعلاف وهو ربّان بن حُلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة وجناب بن هبل بن عبد الله بن كلب وأمه آمنة بنت ربيعة بن عامر بن صعصعة وأمها مجد بنت تيم الأدرم بن غالب بن فهر. كذلك أدخلوا في الحُمْس كنانة كلها»[2].

والأحمس هو ابن البلد وابن الحرم المقيم المنتمي إلى الكعبة والحرم. ويلاحظ مما سلف، أن قريشاً توسّعت في استتباع الناس من القبائل المحيطة

(1) سيرة ابن هشام: جـ١، ص٢١٦ وانظر في الحمس أيضاً السنوي، ص١٤٣ - ١٤٦. والشريف، المرجع السابق، ص١٨٨

(2) المحبّر، ص١٧٨، ١٧٩ والشريف، المرجع ذاته، ص١٨٩.

بها، وأدخلت في الحُمْس أصهارها، وبذا تبع زوجُ القرشيّة قومَها، فاعتُدّ ذلك شرفاً له. ورأى سيمون أن الحماسة، وإن كانت مؤسسة دينيّة، إلا أنها أتبعت بقريش عدداً من القبائل التي كان استتباعها مهماً جداً للتجارة القرشيّة. فقد أحاط الحمس بالحرم المكي إحاطة السوار بالمعصم وجعلوه منطقة سلام لا يخرقه إلا من ينتهك العقيدة الدينية[1]. ورأى أن في قول الله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾... الآية (العنكبوت: ٦٧)، إشارةً إلى هذا السلام الذي كانت التجارة متعذرة لولاه. وقد كانت عقيدة الحماسة عاملاً مهماً في إنشاء حالة اجتماعية بين مرحلتي البداوة والاستقرار، غرضها ضمان الحرمة المكية لا في الأشهر الحرم وحسب، بل طوال أشهر السنة أيضاً. ولذا كانت الحماسة جزءاً مكملاً لعهود الإيلاف[2]، إذ أقامت منطقة حراماً لا يحل فيها القتال في أي وقت، فكان أعظم الغدر عند العرب أن يُنتهك الحرم وحدوده بعدوان أو بغي أو قتال[2]. وقد أصرّ سيمون على أن الحماسة ما كان لها من معنى لولا أن قريشاً كانت قد أقامت تجارة مستقلة لها. واستنتج من هذا أن معرفة زمن نشوء الحماسة مهمّ جداً، لأنها تعني معرفة زمن نشوء التجارة المكيّة المستقلة[3]. إلا أن هذا الافتراض يعني أن قريشاً أعدت لكل شيء سلفاً، فأقامت التجارة ونظام الحماسة وعقدت عهود الإيلاف، وكأنها تنفذ مخططاً دقيقاً. وهذا غير مرجّح، بل المرجّح أن تجارة مكة توسّعت تدريجاً وطالعتها مشكلات، فأخذت شيوخ مكّة تبتكر الحلول كلّما تسنّى لها، بمرونة وحسٍ واقعي. وفي تقديرنا أن ما ارتآه ابن الأثير في «الكامل في التاريخ»، أن عقيدة الحماسة نشأت بعد هزيمة أبرهة، هو رأي معقول جداً[4]. فبعد محاولة الأحباش غزو مكّة، وهي محاولة قاومتها بعض القبائل العربية، أعظمت العربُ

(1) Simon, Ijtima et Tijar... pp. 230, 231

(2) Simon, ibid., pp. 216, 217

(3) حضور: المرجع السابق، ص ٦١

(4) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، طبعة صادر، بيروت، ١٩٦٥، جـ١، ص٤٥١ - ٤٥٣، وص ٦٣٩.

قريشاً وارادت حماية الحرم وتنظيم هذه الحماية، وصادفت هذه الرغبة قبولاً لدى قريش حتماً، وتعاظمت ثقة مكة وقياداتها بنفسها، وتعاظم التفاف العرب حول الحرم وما يمثله في العقيدة الدينية وفي التجارة ايضاً. وهذه الحوافز جميعاً هي انسب ما يُمكن تخيُّله لمثل هذا الحل. فالاغراض التي تؤديها عقيدة الحماسة هي الأغراض التي يمكن ان تسعى إليها مدينة تجارية مثل مكة، بعد غزوة فاشلة مثل غزوة ابرهة. وقد ايد كستر هذا الراي[1]. وفيما لم يقطع ابن إسحاق في نشوء الحماسة ابّان حملة ابرهة ام قبلها، اكد الازرقي، مثل ابن الاثير، ان هذه العقيدة ظهرت في مكّة ومن حولها بعد فشل الغزوة الحبشيّة[2]. وإذا استُعرض ظهور مؤسسات الإيلاف في تسلسله الزمني، ففي امكاننا ان نتخيّل التطوّر المنطقي التالي: في مرحلة التجارة المحليّة كانت قريش مثل اصحاب اي حرم آخر، يقيمون سوقهم ويحضرون اسواق الآخرين، فكانت الاشهر الحرم اماناً لكل القبائل العربية على حدٍ سواء في اشهر معلومة من السنة. فلما ارادت مكّة ان تُسيّر قافلتها بالتجارة الدولية، انشأت الإيلاف الذي اعطاها وحدها، دون غيرها من القبائل أمان الطريق. وبذا ارتهنت مصلحة القبائل بمصلحة مكّة. لكن غزوة ابرهة اقنعت قريشاً بان حرمها وتجارتها في حاجة إلى حماية افضل تمنعهما من اي غزوة محتملة، فكانت الحماسة وسيلتها إلى ذلك، وقد ظهرت بذورها في المقاومة القبلية لابرهة. واثبتت حرب الفجار ان الحماية التي اعدّتها قريش لحرمها ولتجارتها بفضل عقيدة الحماسة، استطاعت ان تردع الحيرة عن غزوة لحساب الفرس شبيهة بغزوة ابرهة التي كانت مرتبطة تتمنى ولا شك نجاحها. وجعلت الحماسة من الحرم نواةً لعدد كبير من القبائل انتظمت خلف القيادة القرشية، فاجتمع التجار من حول مكّة آمنين، وتعززت العلاقة بين قريش والقبائل بالعقيدة، فقام بعضها للذود عن الحرم المكي وطقوسه وتطوّع للدفاع عنه، مثلما فعل بنو عمرو بن تميم الذين تزعّمهم صلصل بن اوس، او مثلما فعل

---

(1) Kister Some Reports, pp. 75, 76

(2) الازرقي: جـ ١، ص ١٢٠ وكذلك Simon Ilumm et Tiar, pp. 217, 218

زهير بن جناب الكلبي حين حطّم الحرم الذي انشأته غطفان بديلاً لها من الحرم المكي[1].

ـ ب ـ أهل الحِلّة والطُّلس

كانت للعرب منزلة اخرى، هي منزلة اهل الحلّة، وهم عرب ممن يحجّون البيت الحرام، لكنهم لم يكونوا حُمْساً. ويقول محمد بن حبيب إن «قبائل الحِلّة من العرب: تميم بن مرّ كلها غير يربوع، ومازن وضبّة وحميس وظاعنة والغوث بن مر وقيس عيلان باسرها ما خلا ثقيفاً، وعدوان وعامر بن صعصعة وربيعة بن نزار كلها وقضاعة كلها ما خلا علافا وجنابا، والانصار وخثعم وبجيلة وبكر بن عبد مناة بن كنانة وهذيل بن مدركة واسد وطيء وبارق. . . وكانت الحِلّة يحرّمون الصيد في النسك ولا يحرمونه في غير الحرم ويتواصلون في النسك ويمنح الغني ماله او اكثره في نسكه فيبلا [يطبخ] فترزّهم السمن ويجتزّون من الأصواف والأوبار والأشعار ما يكتفون به، ولا يلبسون إلاّ ثيابهم التي نسكوا فيها ولا يلبسون في نسكهم الحدد ولا يدخلون من باب دار ولا باب بيت، ولا يؤويهم ظل ما داموا محرمين، وكانوا يدّهنون ويأكلون اللحم، ولخصب ما يكونون ايام نسكهم. فإذا دخلوا مكة بعد فراغهم تصدّقوا بكل حذاءٍ وكل ثوب لهم، ثم استكروا من ثياب الحمس تنزيهاً للكعبة ان يطوفوا حولها إلاّ في ثياب جدد. ولا يجعلون بينهم وبين الكعبة حذاء يباشرونها بأقدامهم. فإن لم يجدوا ثياباً طافوا عراةً. وكان لكل رجل من الحِلّة حِرْميٌّ من الحمس يأخذ ثيابه. فمن لم يجد ثوباً طاف عرياناً. وإنما كانت الحلة تستكري الثياب للطواف في رجوعهم إلى البيت لانهم كانوا إذا خرجوا حجّاجاً لم يستحلّوا ان يشتروا شيئاً ولا يبيعوه حتى يأتوا منازلهم إلاّ اللحم. وكان رسول الله صلّى الله عليه حِرْميّ عياض بن حمار المجاشعي: كان إذا قدم مكة طاف في ثياب رسول الله صلى

---

(1) الأغاني، جـ ١٩، ص ١٥ وما بعد. وانظر ايضاً مردوكة: المرجع السابق، ص ٥٣. وكذلك: Serjeant op cit., pp. 41, 44, 50

الله عليه»[1]. وقد روى ابن هشام رواية شبيهة، وإن زاد بعض التفاصيل كقوله: «فإن تكرّم منهم متكرم من رجل أو امرأة ولم يجد ثياب الحمس فطاف في ثيابه التي جاء بها من الحلّ، ألقاها إذا فرغ من طوافه، ثم لم يُنتفع بها ولم يمسّها هو ولا أحد غيره أبداً. وكانت العرب تسمّي تلك الثياب: اللُّقى، فحملوا على ذلك العرب، فدانت به. ووقفوا على عرفات وأفاضوا منها وطافوا بالبيت عراة، أما الرجال فيطوفون عراة وأما النساء فتضع إحداهن ثيابها كلها إلا درعاً مفرّجاً عليها ثم تطوف فيه... ومن طاف منهم في ثيابه التي جاء فيها من الحل ألقاها فلم ينتفع بها هو ولا غيره»[2].

وقد اشتبه الشريف بأن نُظُم عقيدة الحُمْس والحلّة ابتُدعت لمصلحة قريش الأدبية والتجارية. وقال: «إن قريشاً نظّمت الحج والقدوم إلى مكة حسب ما تقتضيه مصلحتها الأدبية والماديّة، وكانت تبتدع من الأمور ما يحقق لها الاحترام ولبلدها القدسية عند العرب، وما يحقّق لها الكسب المادي... وإن هذه السنن التي فرضوها على العرب جميعاً هي في الحقيقة متّصلة بنشاطهم التجاري، فإن الناس يطرحون أزواد [أطعمة السفر] الحلّ قبل الدخول في الحرم، حتى يبتاعوا أزوادهم من أهل مكة... وكذلك... عليهم أن يلبسوا المآزر الأحمسية وذلك حتى يشتروا ما يلزمهم من ذلك من قريش، وبذلك كانت تُوجد سوق نشيطة في مكة في موسم الحج لبيع الملابس، وتخصّص بعض التجّار في بيع الأطعمة»[3].

ولا شك في أن بعض هذا الرأي صحيح وإن كان غير واف. فعقيدة الحماسة وعقيدة الحِلّة، إذا ما دُقّق في محرّماتها ومحلّلاتها، تحتويان الكثير مما تحتويه المعتقدات الشعبية الشائعة، مثل الإيمان بالأرواح عند عتبات البيوت أو

---

(1) المحبّر، ص ١٧٩، ١٨٠، ١٨١ وحضور: المرجع السابق، ص ١٢١. والشريف: المرجع السابق، ص ١٧٨، ١٧٩.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٢١٩، ٢٢٠.

(3) الشريف: المرجع السابق، ص ١٩٠، ١٩١

السحر المرتبط بالملابس، وغير ذلك، مثل التعفّف عن أطايب الطعام. ويقيناً أن قريشاً، وهم أهل الحرم، كانوا أقدر من أي قبيلة عربية أخرى على تبديل عادات الحجّ والإضافة إليها والحذف منها، وهم مقيمون وغيرهم قد لا يَحضر في كل عام ليراقب ما ابتُدع من طقوس وما خُلّي منها. وتدلّ النصوص على أن قريشاً هي التي كانت تقيم الشعائر، فتقول ما يحب منها وما لا يحب. ويلاحَظ أن النصّ في السيرة يقول صراحة: «وقد كانت قريش... ابتدعت رأي الحمس» وفي موقع آخر: «... ثم ابتدعوا في ذلك أموراً لم تكن لهم حتى قالوا: لا ينبغي للحمس... ثم رفعوا في ذلك فقالوا: لا ينبغي لأهل الحلّ أن يأكلوا من طعام جاءوا به معهم... ولا يطوفوا بالبيت إذا قدموا أول طوافهم إلاّ في ثياب الحُمْس» ثم يقول: «فحملوا على ذلك العرب فدانت به»[1]. ولذا فليس مستبعداً أن يكون القرشيّون قد راعوْا مصالحهم في ابتداعهم الشعائر. لكن المصادر العربية نادراً ما تدفع إلى الاعتقاد أن الطعام في مكّة كان تجارة. ففي المصادر أن الرفادة كانت خرجاً تخرجه قريشٌ إلى قصيّ. ولو كان قصيّ يجمع الأموال من قريش ليتاجر بالطعام، لما احتاجت قريش إلى من يستحثها بحوافز دينية لتدفع رأس مال هذه التجارة. وحديث الرفادة في كل المصادر، على عكس ذلك، يؤكد أن الرفادة كانت خَرْجاً تُخرجه قريشٌ من أموالها لصنع الطعام للحجيج حتى يصدروا عن مكّة. ولا نص على ما نعلم، يُلمّح أو يُفهم منه أن قريشاً أو صاحب الإيلاف كان يتقاضى الناس ثمنَ هذا الطعام، سوى قول ابن الأثير: «ويشترون من طعام الحرم». أما الثياب فإن في قول ابن حبيب: «ثم استكروا من ثياب الحُمس»، وفي موضع آخر: «وإنما كانت الحِلّة تستكري الثياب... لأنهم إذا خرجوا حجّاجاً لم يستحلّوا أن يشتروا شيئاً ولا يبيعوه حتى يأتوا منازلهم، إلاّ الحلم»، يدلّ على أن اكتراء الثياب من الحَرْميين كان دراجاً بين الحجيج. إلاّ أن هذا لم يكن لازماً واجباً على كل حاجٍ من الحِلّة، لأن ابن حبيب يقول أيضاً: «وكان لكل رجل من الحلّة حِرْميّ من الحُمْس يأخذ

---

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٢١٦، ٢١٩.

ثيابه. . .»[1]. وهذا يعني أن قريشاً خيّرت الحِلّة بين أن يحالف كلٌ منهم قرشياً يطوف بالبيت في ثيابه، أو ان يستكري ثياباً أو يطوف عرياناً. ونميل إلى الاعتقاد أن الترويج لتجارة الملابس لم يكن سبباً لهذه الشعائر بل نتيجة لها، لأن قريشاً ربما أرادت للعرب من الحِلّة أن تتعاقد وتتعاهد وتتحالف مع المكّيين، لا أن تستغلّ حاجتهم إلى الثياب لأسباب ماليّة صِرف. كانت قُريش تريدُ من العرب أولاً حمايتهم لمكّة وتجارتها الدولية. فهذه التجارة هي مورد الرزق الأعظم. أما مكاسب تجارة الطعام واللباس في موسم الحجّ، ففي مرتبة أدنى.

وتتحدث المصادر الإسلامية العربية عن منزلة بين الحُمْس والحِلّة، هي منزلة الطُّلْس. وهؤلاء هم سائر أهل اليمن وأهل حضرموت وعك وعجيب وإياد بن نزار. وفي اللّسان أن الطِلْسَ هو الدَّنِس الثياب. وكان الطُّلْس في قول ابن حبيب: «يصنعون في إحرامهم ما تصنعه الحِلّة، ويصنعون في ثيابهم ودخولهم البيت ما يصنعه الحُمْس. وكانوا لا يتعرّون حول الكعبة ولا يستعيرون ثياباً، ويدخلون البيوت من أبوابها، وكانوا لا يئدون بناتهم، وكانوا يقفون مع الحِلّة ويصنعون ما يصنعون»[2]. ويُدلّ إدراجُ المصادر الطُّلْسَ هؤلاء في منزلة بين الحِلّة والحُمس على أن علاقة خاصة كانت قائمة بين أهل اليمن وحضرموت وقريش. ولهذه العلاقة الخاصة استنتاجات محتملة بعيدة الأثر في سياق استنطاق المصادر حول الإيلاف. ذلك أنها قد تشير إلى تحالف تجاري يمنيّ مكّيٍ قديم لا يرد ذكره على المصادر إلا في مواضع نادرة وضمن صِيَغٍ غامضة. ولا شك في أن عقيدة الطُّلس التي كانت قائمة بوضوح قبل الإسلام، تدلّ على أن اليمنيين الذين دانت لهم العرب طويلاً وتزعموا قوافل التجارة أحقاباً من الزمن، اعترفوا لمكّة بالزعامة الدينية والسياسية والتجارية في أواخر القرن الميلادي السادس على الأقل. وربما بدأ هذا الاعتراف ينشأ بعد سقوط مملكة الحميريّين في سنة ٥٢٥م. ، وتعاظَمَ لدى هزيمة أبرهة وزوال الحكم الحبشي هناك.

(1) المحبّر، ص ١٨١. وابن الأثير: المصدر السابق، جـ ١، ص ٤٥٢. والمنمّق، ص ١٩. والأوائل، ص ١٦، ١٧.

(2) المحبّر، ص ١٧٩، ١٨١.

وبلغت هيبة قريش وحرمها مبلغاً، فجعلت العرب يرتدعون عن أي مُغِذٍ إلى البيت الحرام، حالما يُعلن نيّته الحج أو الاتّجار في مكة. وكانت أساليب الإعلان بذلك مختلفة. فيقول المرزوقي في كتاب الأزمنة والأمكنة: «كان الرجل إذا خرج من بيته حاجّاً أو داجّاً (أي متاجراً في الأشهر الحرم) أهدى وأحرم ثم قلّد وأشعر، فيكون ذلك أماناً في الـمَحِلّين». والإهداء أي سَوْقُ الهَدي الذي سيقدمه قرباناً. والإحرام دخول الحرم، والتقليد تعليق قلادةٍ من جلد في أعناق الهدي إشارة إلى أنها قربان للبيت الحرام، والإشعار القيام بمشاعر الإحرام. ويقول المرزوقي أيضاً إن الحاجّ في الأشهر الحرم إذا لم يكن يملك شيئاً أو انفرد وخَشِيَ على نفسه ولم يكن معه هَدي أو قربان للحرم، قلّد نفسه بقلادةٍ من شعر أو وبر، فإذا فرغ من حجّه وقفل عائداً تقلّد بقلادة من لحاء شجر الحرم أماناً له في الـمَحِلّين[1]. وليس أبلغ من هذا دلالةً على جدوى المؤسسات والعقائد التي أنشأتها مكة من حول حرمها وتجارتها لإقامة الأمان وضمان كفّ الصعاليك وأصحاب الغزوات عن حلفائها وقُصّادها وحجّاجها.

ـج ـ الأشهر الحُرُم

تُعَدّ الأشهر الحُرُم من المؤسسات العقائدية المهمة التي ارتبطت على هذا النحو أو ذاك بالتجارة المكّيّة. وليس من شك في أن إنشاء الأشهر الحرم سبق عهود الإيلاف زمناً طويلاً. ولذا يُعتقد أن العلاقة الوثيقة بين هذه الأشهر وأسواق العرب ومواسمهم، إنما كانت تختصّ في الأصل بالتجارة المحليّة ومواسم الحج إلى الأصنام[2]. وقد ذكر الجغرافيون العرب أنه كانت للعرب أسواق يُقيمونها في شهور السنة وينتقلون من بعضها إلى بعض، ويحضرها سائر قبائل العرب ممن قَرُب منهم وبَعُد، وقالوا إنهم «يرتحلون إليها في الأشهر الحُرُم»[3]. وارتأى

(1) المرزوقي: الأزمنة والأمكنة، مجلس دائرة المعارف، حيدر أباد الدكن، ١٣٣٢ هـ. ، جـ ٢، ص ١٦٦. وحتّور: المرجع السابق، ص ٩٠، ٩١.

(2) لسان العرب، مادتا حرم وشهر. وكذلك الزبيدي: تاج العروس، مادتا حرم وشهر. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ٥، ص ٣٨٠.

(3) حتّور: المرجع السابق، ص ١٩

بعض الباحثين أن هذا السلام النسبي الموقت كان يمكّن للقوافل من أن تسير بأمان دونما حاجة إلى خفارة مسلحة تحميها من الغزوات[1]. وهذا صحيح، لكنه لا يؤدي معنى الأشهر الحرم كاملاً. ذلك أن الفارق بين المسير في الصحراء في الأشهر الحرم والمسير في غيرها، لم يقتصر على الاستغناء عن الخفارة المسلحة. فجُلّ العرب لم يكن قادراً أصلاً على التحرك بخفارة، أمسلحة كانت أم غير مسلحة. لذا كانوا يلزمون منازلهم في معظم الحالات والأوقات، ولا يخرجون إلى الأسواق والمحجّات والمواسم إلا في الأشهر الحرم. وفي إمكاننا إذن أن نتصور الأثر النفسي والاجتماعي لهذه الأشهر، حين كان العربي يشعر بالسلام، ويخرج حاجًا أو داجًا إلى حيث شاء، وقد امتلأت نفسه أملاً بالكسب الروحي أو المالي، وطموحاً إلى لقاء أو سعياً إلى حضور مساجلة شعرية.

والأشهر الحُرم هي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب. والثلاثة الأولى سَرْدٌ أي متوالية إذ تحتل المكانة الحادية عشرة والثانية عشرة والأولى من أشهر السنة القمرية، ويحتل رجب المكانة السابعة منها. ويتوسّط موسمُ الحج الأشهرَ الثلاثة الحرام، إذ يُطاف بالبيت في التاسع من ذي الحجة. ويفسّر القولُ إن للعرب أسواقاً «يحضرها سائر قبائل العرب ممن قَرُب منهم وبَعُد» الحاجةَ إلى الأشهر الثلاثة. فكان الحجّاج يقصدون مكة من اليمن وحضرموت، على نحو ما جاء في الباب السابق في تفسير الطُّلس، وكانوا يقصدونها أيضاً من بادية الشام ومملكة الحيرة، إذ ينقل ديفريس ودي برسفال عن بروكوبيوس ذكره لهجوم بيزنطي على نصّيبين سنة ٥٤١م.، انتُهز في التوقيت له، انصراف العرب إلى حجّهم شهرين عند الانقلاب الصيفي[2]. وكان الوصول إلى مكة لا يحتاج عادة

---

(١) Samon: Hums et Tilf..., p. 231.

(٢) Devreese: op.cit., p. 289. وكذلك Nobiron, Rev. Bro. Louis: Notes on the Arab Calendar Before Islam, (Translation of Caussin de Perceval: «Memoire sur le Calendrier Arabe avant l'Islamisme» in: Journal Asiatique, Avril 1843), Islamic Culture, vol. 21 (1947), p. 152.

إلى أكثر من شهر على ما أسلفنا، وشهر للعودة، فيبقى للتاجر أو الحاج شهر ثالث يقضي فيه تجارته أو مناسكه إذا شاء، أو يختصر مكوثه قدر حاجته إذا شاء[1]. أما شهر رجب فإنه كان يُسمّى رجب مضر، وهو الذي تسمّيه مضر: الأصمّ. واسمه مشتق من الترجيب أي التعظيم. وقد جاء في طبقات ابن سعد أن أهل مكّة كانوا يحتفلون بعيد ديني لهم في رجب، فلا يبعد أن يكون هذا العيد في شهر رجب عيداً خاصاً بقبائل مضر أو قبائل الحجاز أو بعضها، وأن يكون هذا أصل حرمته. فكان قربهم من مكة يتيح لهم الذهاب إليها والعودة منها وأداء الشعائر المطلوبة في شهر لا غير[2]. وقد يعني هذا أيضاً أن تأسيس الأشهر الحرم كان عملاً مكّياً أو مضرياً على الأكثر، ثم انتظمت في لزومه القبائل الأخرى فيما بعد. لكن الحاجة إلى هدنة الأشهر الحرم كانت حاجة عامة، ولذا تقبّلها العرب واعتمدوها. كانت الصحراء خلواً من نفوذ أي دولة تقريباً، وكانت معظم القبائل البعيدة عن الأطراف لَقاحاً. وكانت الغارات والغزوات معهودة، والعصبيّة القبليّة شديدة والأَنفة والحميّة متأصلتين، ولذا افتُقد الأمن. أما الحاجة إلى هذا الأمن فكانت ماسّة، فلا بد للتجارة من مشترين وبائعين آمنين على أرواحهم وأموالهم. وكان الزرّاع والصُنّاع يتطلّعون إلى مقايضة غلالهم وسلعهم. وكان الأعراب في حاجة إلى تصريف ما يفيض من ماشيتهم ونتاجها وجلودها وحليبها والأجبان وما إلى ذلك، لشراء أنواع القوت الأخرى والملابس القطنية والصوفية. ولذا أقبل العرب على هذه الأشهر الحرم إقبالهم على نوع من الردع الذاتي، لأنهم أدركوا صميم فائدتها. فاصطبغت الهدنة بالقداسة وتحوّلت إلى عقيدة من العقائد الدينية. فإذا انتُهكت الأشهر الحرم، اضطربت التجارة وانقطعت الأرزاق. وتلك كانت، فيما يظنّون، دلائل لعنة الأصنام الغاضبة لهذا الانتهاك. ويروي محمد بن حبيب كيف حاول عمرو بن عبد العزّى أن يجمع فوارس بني ليث ليُغير بهم على جوف مكة في الشهر الحرام، «فأبوا عليه وقالوا: «ويحك، في

---

(١) الشريف: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) تفسير الطبري: سورة التوبة، الآية ٣٧، جـ ١٠، ص ٨٨ وما بعد. وكذلك الشريف: المرجع نفسه، ص ١٩٢.

الشهر الحرام وفي الحرم! وعظموا عليه»[1].

وكان صعاليك العرب وخلعاؤها [جمع خليع: مَن تبرّأت قبيلته منه ومن أعماله] من أولئك المتمردين الخارجين على هذه القواعد، يستحلّون الغزو والقتل في كل زمان ومكان، لأنهم خرجوا على التزامات قبيلتهم فأسقطت قبائلهم حق الحماية عنهم وتبرأت من دمهم وفعالهم في آن معاً. وكان هؤلاء أشد الجماعات خطراً على نظام الأمن الذي أنشأه الإيلاف والأشهر الحرم ونظام الحماسة[2]. ولعل هذا هو الذي حدا القيادات المكية على مصانعتهم وإيوائهم، إذ يروي الإخباريون أن مكة قبل الإسلام كانت مكاناً أوى إليه ذؤبان العرب وخلعاؤهم وصعاليكهم حتى كثر عددهم فيها، لما وجدوا من حماية ومعونة. فكان أحدهم إذا جاءها، نادى قريشاً نداء النخوة لتجيره، فيجيره أشرافها وسادتها ويستلحقونه. وكان الفتّاك يجوسون آمنين في داخل الحرم المكي، فلا يجرؤ أحد على العُدْوِ عليهم. ولا نستبعد ان مكة كانت تسعى إلى أن تكفي نفسها وتجارتها شر هؤلاء الفُتّاك، لأنهم كانوا قادرين على غزو قوافل التجارة ونهبها[3].

د - حروب الفجار

ولم تكتفِ مكّة من الصعاليك بكفّ شرّهم، بل كان في استطاعة التجّار المكّيين الذين استأجروا الخفارة لقوافلهم، أن يستعملوا صعاليكهم على هذه القوافل. ولم يكن ذلك غريباً، لأن الصعاليك كانوا أسياد الكر والفر في الصحراء، وكان صيتهم رادعاً في ذاته، يضاف إلى رادع انتمائهم المستجدّ لقريش.

غير أن قريشاً استخدمت الصعاليك في شؤون سياستها العليا أيضاً. ذلك ما حدث في حروب الفجار حين بدا أن المكّيين نجحوا في تحدّي أبرهة حليف

(1) المنمّق، ص ١٣٦. والشريف: المرجع السابق، ص ١٩٣.
(2) الشريف: المرجع نفسه، ص ٨٣.
(3) الأغاني، جـ ٢١، ص ٢١٦. وانظر جواد علي: جـ ٩، ص ٦١٨، ٦١٩.

بيزنطة، ليواجهوا على الفور تحدياً من النعمان ملك الحيرة، حليف الفرس. لقد كانت مكة في الصعيد السياسي، تحتاج إلى إثبات حيادها واستقلالها، بعد ردّها الأحباش عن الحجاز. فكان ذلك وحده كمياً أن يحتّها تعقيدات سياسية تعرقل تجارتها مع بيزنطة. فهي رفضت سلطان المعسكر البيزنطي، لكنها رفضت أيضاً سيطرة الفرس عليها. وكانت تحتاج في الصعيد التجاري إلى أن تثبت سيطرتها على خطوط القوافل حتى تُمسك بأزمّة تجارة الشرق، ولا تضيّع الفرصة التاريخية التي تاحت لها، بعدما التفّ العرب من حولها. وقد كانت حروب الفجار على ما قاله مونتغمري - وات من فعل تحرش قرشي متعمّد، بقافلة من الحيرة كانت تقصد اليمن من طريق الطائف، متخطّية مكة[1]. إذ يبدو أن الفرس حاولوا، بعدما استولوا على اليمن لدى سقوط حكم الأحباش، أن يسيّروا قوافل لحسابهم وحساب حلفائهم ملوك الحيرة، دون أن يسلكوا مسالك القوافل المكية[2]. وقد لاحظ مونتغمري - وات بحصافةٍ مغزى هذه المحاولة الفارسية، وربطها بتجارة اللُّبان الحضرمي واليمني، وربما أيضاً بتجارة الحبشة، واستبعد احتمال أن تكون لتجارة الهند علاقة بالأمر، لأن الفرس اتصلوا بالهند بحراً، على نحو شبه مباشر[3]. ولاحظ مرادكة أيضاً أن حرب الفجار كانت صراعاً بين مكة والفرس، لكنه ربطها بتجارة حرير الصين وتوابل الهند[4]، وهذا مستبعَد. وأكد شهيد أن مكة سهّلت تسيير التجارة من شرق الجزيرة العربية إلى غربها عبر وادي الرمّة ووادي الدواسر، لكن حروب الفجار بينها وبين حلفاء الفرس، كانت تختص قطعاً باختيار «أفضل» الطرق لقوافل التجارة[5]. وكانت الطرق المارّة عبر مكة هي أفضلها من وجهة نظر قريش ولا شك.

(1) المحبّر، ص ١٩٥ وما بعد. وانظر أيضاً Montgomery-Watt: Mohammed at Mecca..., p. 14.
(2) جواد علي: جـ ٤، ص ١١٥.
(3) Montgomery-Watt: Mohammed at Mecca..., pp. 12, 13.
(4) مرادكة: المرجع السابق، ص ٦٠. ويلاحظ أن مرادكة لم يستند إلى مصدر يصرّح بأن طريق مكة إلى الحيرة كانت طريقاً لحرير الصين وتوابل الهند.
(5) Shahid: The Arabs in the Peace Treaty..., p. 191.

وقد اجمع الباحثون على أن قريشاً وحلفاءها هم الذين بدأوا بالحرب، فقال معظمهم إن الشرارة الأولى لحروب الفجار كانت قتل البّراض بن قيس الكناني، حليف مكة، عروةَ الرحّال خفير قافلة النعمان ملك الحيرة[1]. فيما قال البعض إن ذريعتها المباشرة هي أن بني كنانة عَدَوْا على عير وهرز حاكم اليمن الفارسي بطريق الحجاز حين مرت بهم، وكانت جوار رجل من أشراف قيس عيلان حلفاء الحيرة، فكانت حروب الفجار بين قيس وكنانة[2]. ووصف بيضون هذه الحروب بأنها نشبت حين حاولت مكة أن تعدو على مناطق نفوذ تابعة لعشائر اخرى، دفاعاً عن المصالح الاقتصادية[3]. وقال الأفغاني إن الفجار كانت نزاعاً على النفوذ بين قريش وهوازن. وأكد مونتغمري ـ وات أن البرّاض كان يعلم وهو يقتل عروة الرحّال، أن فعلته تناسب المصلحة القرشية وأن قريشاً ستسانده، وإن كان حافزه على القتل شخصياً[4].

وحروب الفجار فجاران: في الأول ثلاثة أيام نجم القتال فيها من ثلاثة حوادث، وفي الثاني خمسة أيام، نجم القتال فيها من حادثة البرّاض. فإذا استعرضنا جميع أسباب القتال لاحظنا بوضوح ان قريشاً وحلفاءها كانوا البادئين المتحرّشين.

ـ نشب اليوم الأول من الفجار الأول حين تفاخر بدر بن معشر الكناني في عكاظ، متحدياً الأحيمر بن مازن الهوازني، فضربه الأحيمر على رجله بالسيف.

ـ ونشب اليوم الثاني حين كشف فتية من قريش أو كنانة عن دُبُر امرأة من هوازن.

ـ ونشب اليوم الثالث بين كنانة وهوازن أيضاً، وكان سببه أن كنانياً مطل رجلاً من هوازن ماله فشهّر الهوازني بماطله.

---

(1) Rodinson: Mohammed, p. 40.

(2) جواد علي: جـ٣، ص ٥٢٧.

(3) بيضون: المرجع السابق، ص ١٤.

(4) Montgomery-Watt: Muhammed at Mecca..., p. 11. وكذلك الأفغاني: أسواق... ص ١٤٤.

ـ أما الفجار الثاني، وهو خمسة أيام، فكان سببه أن البرّاض وكان جاراً لحرب بن أمية القرشي، قتل عروة الرحّال الهوازني. وكانت الأيام الخمسة هي: يوم نخلة ويوم شمطة ويوم العبلاء ويوم شَرْب ويوم الحُرَيْرة. ولا بد من الإشارة إلى أن هوازن تنتمي الى قيس عيلان، وكانت سوق عكاظ تقام في أرض قيس عيلان[1].

وقُدِّر زمن وقوع حروب الفجار بما بين سنتي ٥٨٥ و٥٩٠م.، فيما كان النبي بين الخامسة عشرة والعشرين من عمره، وقدر الأفغاني حدوث أولى حروب الفجار سنة ٥٨٥م.[2]، فيما وسّع رودانسون هامش تقديره فجعله بين ٥٨٠ و٥٩٠م.[3]. وترجّح المصادر العربية الإسلامية التقدير الأول. إذ جاء في أنساب البلاذري: «قال حكيم بن حزام: تزوّج رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عمّتي خديجة وهي ابنة أربعين، ورسول الله ابن خمس وعشرين، وكانت أسنّ مني بسنتين، ووُلدت أنا قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، وشهدت الفجار وأنا ابن ثلاث وثلاثين سنة[4]»، فإذا افترضنا أن النبي وُلد سنة ٥٧٠م، فإن حساباً بسيطاً يجعل عام الفجار، حسب تقدير حكيم بن حزام، سنة ٥٩٠م. ولكن ابن هشام يقول في السيرة: «فلمّا بلغ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أربع عشرة سنة أو خمس عشرة سنة... هاجت حرب الفجار بين قريش ومَن معها من كنانة، وبين قيس عيلان»[5]. ولا يتناقض قولا البلاذري وابن هشام في الحقيقة، لأن حروب الفجار كانت تحدث كل سنة في موسم عكاظ، ويتوقف القتال وتنفضّ السوق، ويتواعد الفريقان للقتال في العام القابل. وقد استمر الحال على هذا نحواً من

---

(1) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ١٩٨ ـ ٢٠٢. وابن عبد ربه: العقد...، جـ٥، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣. الأغاني، جـ٢٢، ص ٥٢ ـ ٧٥. وانظر أيضاً: عثمون: المرجع السابق، ص ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٢.

(2) Montgomery Watt: Muhammed at Mecca..., p. 33. والأفغاني: أسواق...، ص ١٤٧.

(3) Rodinson: Mohammed, p. 40.

(4) البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق حميدالله، ص ٩٨، ٩٩.

(5) سيرة ابن هشام: جـ١، ص ١٩٨

خمس سنوات. ولذا يمكن أن نفترض أن ابن هشام احتسب عمر الرسول سنة بداية حروب الفجار، فيما احتسب حكيم بن حزام عمره سنة الفجار الأعظم المسمّى فِجَار البرّاض.

لن يجدي أن نعاود رواية حروب الفجار التي توسّعت المصادر في روايتها، ولكن تجدر ملاحظة بعض النصوص المهمة في الرواية.

- يقول ابن هشام في السيرة: «وكان الذي هاجها [الحرب] أن عروة الرحّال... أجار لطيمة [قافلة تجارية] للنعمان بن المنذر، فقال له البرّاض...: أتجيرها على كنانة؟» وهذا السؤال يفسّر سبب الحرب، إذا أحسن التدقيق في معناه. ذلك أن النعمان حين يكلّف كنانياً أو هوازنياً أن يُجير له اللطيمة، فهذا يعني أن النعمان دفع أجرة لكنانة أو هوازن حتى تُجير القافلة، أي تُجيز مرورها. وكانت إجارة اللطائم إذن شبه اعتراف سياسي بسيادة القبيلة في نطاقٍ ما من الأرض. ويبدو هذا واضحاً من جواب عروة. فقد سأله البرّاض: «أتُجيرها على كنانة؟ فأجابه متحدياً: «نعم، وعلى الخُلق»[1].

- ويقول في السيرة أيضاً: «فأتى آتٍ قريشاً فقال: إن البرّاض قد قتل عروة وهم في الشهر الحرام بعكاظ، فارتحلوا وهوازن لا تشعر، ثم بلغهم الخبر فاتّبعوهم، فأدركوهم قبل أن يدخلوا الحرم، فاقتتلوا حتى جاء الليل ودخلوا الحرم، فأمسكت عنهم هوازن»[2]. ويدل هذا على أن هوازن الذين لم يكن منهم حُمْسٌ على ما نعلم، سوى بني عامر بن صعصعة، تجنّبوا مع ذلك دخول الحرم المكي مقاتلين، على رغم أنهم والقرشيين تقاتلوا في الشهر الحرام. وقد يعني هذا أن حرمة مكة وجوارها كانت عند العرب أعلى مرتبة من حرمة الأشهر الحرم. وهوازن من مضر مثل قريش[3].

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٩٨، ١٩٩.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٢٠١.

(3) راجع حروب الفجار في المحبّر، ص ١٦٩ - ١٧١، ١٩٥، ١٩٦. والمنمّق، ص ١٩٠ - ٢١٧. والأندلسي: نشوة الطرب، ص ٣٨٠ - ٣٨١. وجواد علي: جـ ٤، ص ٨٣ - ٨٥، وكذلك الأفغاني: أسواق...، ص ٦٩، ١٥٢.

- هـ - انتصار مكّة على الحيرة

انتصرت مكة على الحيرة في حروب الفجار. وكان هذا يعني أمراً من اثنين: فإما أن يتوقف تسيير القوافل عبر الطائف لحساب الحيرة، أو أن تصبح لقريش عليها وصاية. وقد بلغت قريش غايتها[1]. غير أن انتصار مكة لم يكن سريعاً بل اكتمل بالتدريج، ولم يبلغ مداه في تسعينات القرن الميلادي السادس، بل تعزّز في مطلع القرن السابع عندما تردّت العلاقة بين الحيرة والفرس، وانهار سلطان الملوك اللخميين على القبائل فتحسّنت مكانة مكّة. ولم يكن انتصار مكّة بأثر مباشر من حروب الفجار، بل أسهمت في ذلك فيما بعد عوامل خارجية أيضاً أهمها ولا شك الخلاف اللخمي الساساني. لكن قريشاً التي راقبت الأوضاع بيقظة، وظلت تستنج الفرص لتحسين مكانتها، لم تفوّت أي مناسبة لسد كل فراغ سياسي وتجاري يبدو في الساحة المتاحة لها.

وقد حاولت الحيرة أن تستعيد هيبتها بين العرب، لكن ما حاولت إصلاحه تفاقم بسرعة. ويقول ابن الأثير إن النعمان جهّز حملة قادها أخوه لأمه وبرة بن رومانس، وحشد لها مقاتلين من معدّ وغيرها. واستدعى من أحلافه ضرار بن عمرو الضبّي الذي جاء مع أبنائه التسعة، وكانوا جميعاً متمرسين في القتال وقيادة الفوارس. وانضم إليهم ضبّي آخر هو حبيش بن دُلَف. وأرسل النعمان لطيمة معهم إلى عكاظ، وأمرهم أن يهاجموا بني عامر بن صعصعة بعد انتهاء تجارتهم. وبنو عامر بن صعصعة بن معاوية بن هوازن[2]، هم من قبيلة هوازن حليفة الحيرة، لكنهم كانوا من البطون المنتمية إلى الحُمْس. وتجهيز النعمان حملة عليهم قد يبيح الاشتباه في أنهم ساهموا في هزيمة قبيلتهم هوازن لينصروا قريشاً في حروب الفجار، أكانت هذه الحملة قبل الفجار أم بعده. ويرى ابن الأثير أن سبب نقمة النعمان على بني عامر هو أنهم هاجموا إحدى لطائمه التي كان يرسلها كل سنة إلى عكاظ. إلاّ أن عبد الله بن جُدعان الثري القرشي أنذر بني

(1) Montgomery-Watt: Muhammad at Mecca..., pp. 14, 15.

(2) ابن الأثير: الكامل... جـ ١، ص ٦٣٩ - ٦٤١. وكذلك سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٩٨، ١٩٩.

عامر فاستعدوا للحرب، وهزموا حملة النعمان في وقعة القُرنتين، التي يسمّيها ابن الأثير يوم السُّلاّن، وأسروا أخاه، فلم يتركوه إلا بفدية بلغت ألف بعير وقينتين وبعضاً من أمواله. وفي ذلك قال يزيد بن الصَّعِق متفاخراً:

تـركنا أخـا النعمان يَـرسُفُ عـانيـا   وجـدعنا أجـناد الملوك الصنائعْ(1)

ولم يتوقف تردّي هيبة الحيرة منذئذ بين قبائل العرب. وكانت علاقات الحيرة بهذه القبائل على ثلاثة صنوف، على ما قاله أبو البقاء في المناقب المزيدية: «وأما حدّ عزّهم في العرب الذين كانوا في التقدير رعايا لهم، ولهم اسمُ المُلك عليهم، فقد تقدّم ذكر كونهم معهم على طبقات ثلاث: اللَّقاح الذين كانوا يغازونهم، وأهلُ الهُدنة الذين كانوا يهادنونهم ويوانئونهم، وهذه مماطلة ومساواة من أهل هاتين المنزلتين للملوك، هم وإياهم على حد سواء. وأما الطبقة الثالثة فهم الذين كانوا يدينون لهم، فكانوا في أكثر زمانهم أيضاً يصانعون أهل هذه المنزلة استمالةً لهم وتقوّياً بهم على من سواهم، حتى أن المَلك كان يكون معهم كالمُولّى عليه. وكان أقرب العرب منهم داراً ربيعة وتميم».(2). ويتبيّن من هذا النص أن الحيرة لم تكن ذات هيبة عظيمة بين العرب، إذ كان بعضهم يقاتلونها مثلما يقاتلون القبائل الأخرى، والبعض الآخر يهادها، ولكن نداً لند. أما الذين دانوا للحيرة فكانوا أقوياء عليها، تحتاج إلى استمالتهم، وكان الملك هو تابعهم. وعلى رغم ذكر أبي البقاء ربيعة وتميماً ضمن رعايا الحيرة، فإن بطوناً من تميم كانت ترعى مواشيها قرب الحيرة فدانت لملوكها ولم يكن ذلك حال البطون الأخرى. ومن اللَّقاح ذُكرت قبائل أسد بن خُزيمة وغطفان، وكان بعضهم يزور الحيرة للتجارة. ومن أهل الهدنة ذُكرت قبائل سُليم وهوازن: «وكانت سُليم وهوازن تُوانئهم ولا تَدين لهم، ويأخذون لهم التجائر فيبيعونها لهم بعكاظ وغيرها فيصيبون معهم الأرباح. وربما أتى الملكَ منهم الرجلُ والنفرُ فيشهدون معه مغازيه ويصيبون معه من الغنائم وينصرفون. ولم تكن لطائم

(1) ابن الأثير: الكامل... وانظر أيضاً Kister Al Ḥīra . pp 150, 152
(2) Kister Al Ḥīra . pp 153, 154

الملوك وتجارتهم تدخل نجداً فما وراءه إلا بخفر من القبائل». ويلاحَظ إذن أن أفضل علاقات الحيرة بالقبائل كانت علاقة الندّ بالندّ، فيما كانت مكة محجّة وقيادة تدين لها القبائل بالولاء. وقد لاحظ كستر ضعف الحيرة هذا، وتبدّل موقف القبائل منها في حادثة هبيرة بن عامر بن سلمة القشيري من عامر بن صعصعة، الذي هاجم مضرباً للنعمان واختطف زوجته المتجرّدة وغنم أمواله، فيما كان ابنه قُرّة بن هبيرة مكلّفاً أن يراقب لطيمةً للنعمان: «يخفرها على من ليس في دينه من العرب». وقد استولى قُرّة على اللطيمة لنفسه حين اضطر النعمان إلى الهرب بعد خلافه مع كسرى في نحو سنة ٦٠٤م. واشتبه كستر في أن لعلاقة عامر بن صعصعة بقريش أثراً ولا شك في أفعال هبيرة وابنه قُرّة(1). وأحصى من حلفاء الحيرة: سنان بن مالك (وهو من أوس مناة من نمير بن قاسط. وكان حاكم النعمان على الأُبُلّة)، والحلاّق بن قيس (وقد أرسله عمرو بن هند لإخضاع تغلب)، وحُجر (وهم بطن من قبيلة يشكر)، وبكر بن وائل، وتميم (رضخوا إلا أُسيْد)، وقيس بن عيلان (وكان منهم جباة، وحصلوا على مراع). وأما جنود الحيرة فكان منهم الدواسر والشهباء والوضائع والصنائع والرهائن(2).

وأحصى من القبائل التي عادت الحيرة وخاصمتها: عامر بن صعصعة (وكانوا حُمساً)، وبني أُسيد (من عمرو بن تميم، وقد قتلوا وائل بن صريم اليشكري جابي عمرو بن هند)، وقبيلة عُكل (التي هزمت بكر بن وائل)، وأسد (التي رفضت الرضوخ للحيرة)، وعصيمة بن خالد بن منقر (أو عصمة بن سنان بن خالد بن منقر الذي أجار رجلاً من عامر بن صعصعة وتحدّى النعمان ولم يسلمه).

وتروي المأثورات العربية وقعة ذي قار مطوّلةً(3). لكنها نادراً ما تشير إلى

(1) Kister Al Ḥīra . pp. 154, 155
(2) فسّر ابن الأثير الصنائع والوضائع في الكامل، ج ١، ص ٦٣٩. وفسّر كستر صنوف الجنود في المرجع السابق، ص ١٦٥ وما بعد. أما إحصاء القبائل التي حالفت الحيرة أو عادتها، ففي ص ١٥٩ وما بعد.
(3) ابن الأثير: الكامل ج ١، ص ١٨٣ - ١٩٠ والطبري: التاريخ، ج ٢، ص ١٩٣ -

علاقةٍ ما، بين هذه الحرب والتجارة الشرقية، سوى إشارة ثمينة في منمّق ابن حبيب. إذ يقول في وقعة ذي قار: «وكان أمرهم أن كسرى بعث بلطيمة إلى عكاظ فتعرضت له بنو تميم وبنو شيبان فاقتطعوها، فبعث إليهم كسرى خيلاً واستعمل عليهم وهرز فخرجوا حتى لقيتهم تميم وشيبان بذي قار فقتلوا فارساً واقتطعوها...»[1]. فإذا أضيفت هذه الإشارة إلى ما ذكرته المصادر العربية عن اختيار كسرى أبرويز النعمانَ لتمليكه على الحيرة، من بين إخوته أبناء المنذر بن المنذر، لتناقصت نسبة التكهن وازدادت نسبة اليقين بأن للتجارة علاقة ما بقتل النعمان ووقعة ذي قار، وإن كانت هذه العلاقة لا تزال في حاجة إلى أدلّة أوضح. فلما مات ملك الحيرة المنذر الرابع، تقول المرويّات العربية إن كسرى أراد اختيار أحد أبنائه لخلافته على عرش الحيرة، ويقول ابن الأثير: «فكان يسألهم: أتكفونني العرب؟»[2]. وفيما يُستبعد أن يكون كسرى في ذلك الزمن قد عبّر عن تخوّفه من خطر عربي ما على مملكته، فليس مستبعداً أبداً أن يقصد من سؤاله أن يُملّك ذلك الذي يمكّنه من إجازة تجارته وقوافله بين قبائل العرب. وأخفق النعمان في هذا الشأن في حرب الفجار، وفي يوم السُّلّان على الأقل. وإذا كان كسرى مهتماً بتسيير قوافله في جزيرة العرب، فلماذا لا يكون هذا الإخفاق ضمن أسباب حنقه على النعمان؟

أين أخطأ كسرى إذن؟ لقد أخطأ في ظنّه أن القوة تكفيه العرب وتحمي لطائمه، فيما أدركت مكّة أن استمالة القبائل وإشراكها في التجارة والأسواق والمواسم والدين والمعتقدات، يضمنان السلام في الصحراء، ويحميان قوافل

= ٢١٢. وراجع أيضاً محمد بن حبيب: كتاب المنمّق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، ١٩٥٤. وفيه سبب قتل النعمان عديّ بن زيد الإيادي، ص ١٤٠ - ١٤١.

(١) المنمّق، ص ٣٢٠

(٢) ابن الأثير: الكامل. جـ ١، ص ٣٨٤. وإذ نرجّح السبب التجاري لحنق كسرى على النعمان، نستبعد أن تكون رغبة كسرى في الزواج من بنت النعمان هي السبب الحقيقي، ولو أجمعت عليها المصادر العربية

التجارة. ولذا أخفق النعمان في حروب الفجار، ولذا أيضاً انقلبت القبائل على كسرى في ذي قار، فيما كانت التجارة المكية تشق طريقها بهدوء وأمان.

- و - الحلف الشخصي والقبلي

حلّ الإيلاف المشكلات التي لم تستطع أحلاف مكة القبلية أن تحلّها على طريق تجارة قريش. وقد سلفت الإشارة إلى هذا الأمر في باب سابق. لكن الأحلاف ظلت بعد نشوء الإيلاف من المؤسسات الفاعلة في البيئة الاجتماعية والسياسية التي تطورت فيها هذه التجارة. هل كانت للأحلاف علاقة مباشرة بالتجارة وحمايتها، على نحو ما سنبيّن في معالجة حلف الفُضول فيما يلي.

والحلف عند العرب نوعان: شخصي يُعقد بين فرد وفرد، أو بين فرد وجماعة، وقبلي وهو يُعقد بين قبيلة وقبيلة. والحليف رجل حرّ غير مُسترَقّ التحق بقوم غير قومه، فقبله مستلحقوه ليكون منهم في منزلة الحر الصميم، فعليهم حياله ما عليهم حيال أي فرد منهم، وعليه هو من التبعات الملقاة تجاه قبيلته الجديدة ما على الصرحاء منها. فإذا كان الحلف بين رجل ورجل صار الحليف مولًى لحليفه، وأضحى مثل ذوي رحمه بالولاء. وكان الحلف يُعقد بالمواثيق والأيمان والعهود، فيقول أحدهم للآخر: دمي دمك وثأري ثأرك وحربي حربك وسلمي سلمك، ترثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك وتعقل عني وأعقل عنك. وكذلك كانت تقوم أحلاف بين القبائل أشبه بالمعاهدات السياسية بين الدول. فإذا أحسّت قبيلة بضعفها حيال القبائل القوية، التحقت بقبيلة أقوى منها لتحتمي بها. وقد تقتضي الحال فيصبح للحليفين اسم ينسبهما معاً إلى جدّ مشترك. ويُعتقد أن الجنوح إلى الاتحاد هذا كان حافزاً على ظهور كثير من التجمعات القبلية الكبرى، فيقول البكري: «فلما رأت القبائل ما وقع بينها من الاختلاف والفرقة وتنافس الناس في الماء والكلأ والتماسهم المعاش في المتّسع وغلبة بعضهم بعضاً على البلاد والمعاش واستضعاف القوي الضعيف، انضم الذليل منهم إلى العزيز، وحالف القليل منهم الكثير». وشاعت فُرصة التحالف هذه قبيل الإسلام، ولم تُحجم إلا بعض القبائل فسُمّيت «جمرات العرب». وقد جاء

الإسلام ومعظم العرب ينتسبون إلى أصول ثلاثة هي: مُضر وربيعة واليمن[1].

واسم الحِلف من فعل حَلَف أي أقسم، لأنهم كانوا يُقسِمون على التحالف. وذُكر أن قَسَم قريش والأحابيش عند الركن يوم تحالفوا وتعاقدوا حلفوا: بالله القاتل وحرمة البيت[2]. وقيام الحلف يقترن عادة بطقوس دينية تحرص القبائل على اتّباعها تعظيماً لهيبة المواثيق والعهود، إذ كانوا يغمسون أيديهم في الطيب أو الدم، أو ربما أوقدوا ناراً ودعوا الله أن يَحرم من فوائدها الناكثَ بالعهد. ومن أيمانهم لدى عقد الأحلاف: الدم الدم والهدم الهدم، لا يزيد العهدَ طلوعُ الشمس إلاّ شدًّا وطولُ الليل إلاّ مدًّا، ما بلَّ بحرٌ صوفة، وأقام رضوى مكانَه. ورضوى جبل، فإذا كانوا بقرب جبل آخر ذكروه[3]. وقد وصف هيرودوتس الحلف والمؤاخاة عند العرب وقال إن المواثيق والعهود ترقى عندهم إلى مرتبة الحرمات المقدسة، لا تشاركهم في ذلك أمة من الأمم. وكانت قريش حين تعقد حلفاً تطوف مع الحليف بالأصنام في الكعبة لإشهادها، ثم يُشهدون مَن بالكعبة على هذا الحلف أيضاً[4]. ولاحظ الشريف أن الحلف هو جوار لازم دائم لا يرتهن بزمن ولا بمكوث الحليف أو رحيله، واقترب حاجي حسن من ملاحظة ذلك أيضاً[5].

وقد اضطرب موقف بعض الباحثين المسلمين من الأحلاف، بسبب عدم يقينهم بما إذا كان الرسول قد أيد الحلف أو رذله: ففي السيرة: «قال رسول الله

(1) البكري: معجم ما استعجم، طبعة السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1945، جـ 1، ص 53. وانظر ابن الأثير: الكامل... الأحلاف في أيام العرب، جـ 1، ص 502 - 687. وسيرة ابن هشام، جـ 1، ص 144 وما بعد. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص 43 - 46، 65، 66، 74. وفي جمرات العرب أنظر ابن عبد ربه: العقد...، جـ 3، ص 367، 368.

(2) جواد علي: جـ 4، ص 381. وكذلك L'Encyclopédie de l'Islam مادة Hilf.

(3) في شأن الأحلاف: أنظر سيرة ابن هشام، جـ 1، ص 142 - 147. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص 46.

(4) جواد علي: جـ 4، ص 379، 381.

(5) الشريف: المرجع السابق، ص 43. وكذلك Haji Hassan op. cit., p. 71.

صلى الله عليه وسلّم: لقد شهدت في دار عبد الله بن جُدعان حلفاً ما أُحبُّ أنْ لي به حُمْرَ النَّعم، ولو أُدعى به في الإسلام لأجبت»[1]. وقد بدا من قول الرسول: «ما كان من حلف في الجاهلية فإن الإسلام لم يزده إلاّ شدة» وقوله: «لا حلف في الإسلام»[2]، وكأنه أيد الحلف ولم يؤيده معاً. ولو نُظر في طبيعة الحلف الاجتماعية لأمكن تفسير ذلك. إذ تصنّفت العقود الاجتماعية التي كانت تنظِّم الحياة العامة في العصور القديمة صنفين أساسيين: فقامت الوحدة الاجتماعية على أساس الانتماء إلى دين مشترك. وقامت الوحدة الاجتماعية في المجتمعات البدوية على أساس العصبيّة القبلية المؤسسة أصلاً على فكرة الانتماء إلى نسلٍ مشترك. وكان الحلف في الجاهلية خطوة نحو تخطي حدود العصبية القائمة على نسل مشترك، ونحو توسيع العقد الاجتماعي. وكان منتظراً أن يرحِّب الإسلام بهذا، وأن يَعُدّ الحلف تطوراً سياسياً واجتماعياً حميداً في الجاهلية. لكن الحلف في الإسلام لم يكن كافياً، لأن الإسلام سعى إلى إقامة عقد اجتماعي أوسع، لا يقوم فقط على الانتماء إلى نسل مشترك، ولا حتى إلى دين مشترك فقط، بل يتّسع أيضاً لأهل الكتاب ضمن الأمة الموحّدة[3]. وكانت بيعة العقبة حلفاً في ذاتها، وكان «كتاب رسول الله الذي كتبه بين المهاجرين والأنصار» حسبما قال ابن هشام، حلفاً أيضاً، لكنه حلف فريد، اتّسع لكل من دخل فيه، ولم يقف عند حد العصبية القبلية أو عند حد التجمّع القبلي.

ز - المطيّبون والأحلاف

من أهمّ الأحلاف التي أثرت في مسار الأحداث في الجاهلية حلف المطيّبين الذي كاد أن يؤجج نار حرب بين بطون قريش، وانتهى إلى انقسام هذه

(1) سيرة ابن هشام: جـ 1، ص 115.

(2) حديث الرسول: «لا حلف في الإسلام»، أخرجه مسلم وأبو داود والبخاري والترمذي والدارمي وابن حنبل. وفي الأقوال الأخرى أنظر سيرة ابن هشام، جـ 1، ص 144. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص 47.

(3) دكتور سحّاب: وحدة المجتمع في الاسلام (في كتاب ضرورة التراث)، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 111 - 118. وكذلك مادة: Hilf، في: L'Encyclopédie de l'Islam.

البطون الوظائف المكّية. وليس في الحوادث التي رافقت نشوء حلف المطيّبين وحلف الأحلاف المناهض له، ما يختصّ مباشرة بتجارة قريش، لكنّ الحزبين اللذين نشآ من جراء هذه الحوادث بقيا قائمين على التشكيل ذاته في أزمة حلف الفُضول. وهي أزمة تتّصل مباشرة بالتجارة المكّيّة وتنظيمها.

ويروي ابن هشام قصة حلف المطيّبين، ويجعل عنوانها: النزاع بين بني عبد الدار وبني أعمامهم، فيقول: «... ثم إن بني عبد مناف بن قصيّ، عبد شمس وهاشماً والمطّلب ونوفلاً، أجمعوا على أن يأخذوا ما بأيدي بني عبد الدار بن قصيّ مما كان قصي جعل إلى عبد الدار، من الحجابة واللواء والسقاية والرفادة[1]، ورأوا أنهم أولى بذلك منهم لشرفهم عليهم وفضلهم في قومهم، فتفرّقت عند ذلك قريش، فكانت طائفة مع بني عبد مناف على رأيهم يرون أنهم أحق به من بني عبد الدار لمكانهم في قومهم، وكانت طائفة مع بني عبد الدار، يرون أن لا يُنزع منهم ما كان قصيٌّ جعل إليهم». وأحصى ابن هشام خمسة بطون في كل من الفريقين. ففي الفريق المؤيد لعبد مناف: بنو عبد مناف، وبنو أسد بن عبد العُزّى بن قصي، وبنو زهرة بن كلاب، وبنو تيم بن مرّة بن كعب، وبنو الحارث بن فهر بن مالك بن النضر. وكان بنو الحارث من قريش الظواهر (خراج البلدة) الذين التحقوا بقريش البطاح (وسطها). أما أحلاف بني عبد الدار فهم: بنو عبد الدار، وبنو مخزوم بن يقظة بن مرّة، وبنو سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب، وبنو جُمَح بن عمرو بن هصيص بن كعب، وبنو عُديّ بن كعب[2].

ويمضي ابن هشام في روايته فيقول: «فعقد كل قوم على أمرهم حلفاً مؤكداً على أن لا يتخاذلوا ولا يُسلم بعضهم بعضاً، ما بلّ بحرٌ صوفة، فأخرج

(1) ويضيف محمد بن حبيب الندوة: المنمّق، ص ٤٢ - ٤٤، ٢٢٣، ٢٣٧.
(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٤. وكذلك البلاذري: الأنساب... تحقيق حميدالله، ص ٥٥، ٥٦. ويحصي محمد بن حبيب في المنمق، ص ٤٣، البطون نفسها بالترتيب ذاته، إلا تأخيره مخزوماً إلى المرتبة الثالثة من حلفاء بني عبد الدار. وكانت وفاة ابن هشام سنة ٢١٣ للهجرة، وابن حبيب سنة ٢٤٥ للهجرة. والمرجّح أن ابن حبيب اطّلع على سيرة ابن هشام.

بنو عبد مناف جفنة مملوءة طيباً، فيزعمون أن بعض نساء بني عبد مناف أخرجتها لهم، فوضعوها لأحلافهم في المسجد عند الكعبة، ثم غمس القوم أيديهم فيها فتعاقدوا وتعاهدوا هم وحلفاؤهم، ثم مسحوا الكعبة بأيديهم توكيداً على أنفسهم، فسُمّوا المطيّبين. وتعاقد بنو عبد الدار وتعاهدوا هم وحلفاؤهم عند الكعبة حلفاً مؤكداً على أن لا يتخاذلوا لا يُسْلِم بعضُهم بعضاً، فسُمّوا الأحلاف». ويروي ابن هشام كيف اختار كل بطنٍ من المختصمين خصمه، إذ يقول: «وتقسيم القبائل في هذه الحرب: ثم سوند بين القبائل ولزّ بعضُها ببعض، فعبِّيت بنو عبد مناف لبني سهم، وعبيت بنو أسد لبني عبد الدار، وعبيت زهرة لبني جُمح، وعبيت بنو تيم لبني مخزوم، وعبيت بنو الحارث بن فهر لبني عدي بن كعب، ثم قالوا: لتُفنِ كلُّ قبيلة من أُسند إليها». ومضى ابن هشام يقول: «فبينا الناس على ذلك قد أجمعوا للحرب إذ تداعوا إلى الصلح، على أن يعطوا بني عبد مناف السقاية والرفادة وأن تكون الحجابة واللواء والندوة لبني عبد الدار كما كانت، ففعلوا ورضي كل واحد من الفريقين بذلك وتحاجز الناس عن الحرب»[1].

ويلاحظ من روايتي ابن هشام وابن حبيب أن زمن حدوث هذه الواقعة لا بد وأن يكون أواسط القرن السادس. إذ يقول ابن حبيب إن مفتاح الكعبة كان مع أبي طلحة وهو عبد الله بن عبد العُزّى بن عثمان بن عبد الدار[2] فيما كان على بني عبد مناف «عبد شمس بن عبد مناف وذلك أنه كان أسنّ بني عبد مناف» حسبما يقول ابن هشام. وأما صاحب أمر بني عبد الدار فكان: «عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار»[3]. فإذا افترضنا أن عبد مناف بن قصي وُلد في نحو سنة ٤٣٠م.، في رجولة والده قصي، فإن ابنه عبد شمس يمكن أن يكون قد وُلد في نحو سنة ٤٦٠م. أو ٤٧٠م. فإذا كان قول ابن هشام «إنه كان

(1) راجع الهامش السابق في الصفحة السابقة.
(2) المنمّق، ص ٤٢.
(3) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٣.

أسن بني عبد مناف، يعني أنه كان في الثمانين، فهذا يعني أن واقعة حلف المطيّبين تكون قد حدثت في نحو سنة ٥٤٠م. أو ٥٥٠م.، ويمكن أن نؤيد هذا إذا لاحظنا احتمالات سن عامر بن هاشم، صاحب أمر بني عبد الدار. فهو يعود بالنسب إلى عبد الدار أكبر أبناء قصيّ. ولذلك يكون عبد الدار قد وُلد في نحو سنة ٤١٠م. أو ٤٢٠م. فإذا احتسبنا لكل جيل بين عبد الدار وعامر ثلاثين سنة في المعدّل، فإن عامراً هذا يكون قد وُلد في سنة ٥٠٠م. أو ٥١٠م. وكونه في الأربعين أو الخمسين من عمره على رأس بني عبد الدار سنة ٥٥٠م. منطقي مقبول. وهذا تقدير يحتمل خطأً قد يصل إلى عشرين سنة. ولكن هامش الخطأ يتقلص كثيراً إذا أخذنا في الحسبان عمر عبد شمس،. ولذا نميل إلى الاعتقاد أن حلف المطيّبين يحتمل أنه قام سنة ٥٥٠م. أو قبلها بسنوات، لكنه يصعب القول إنه قام بعدها، بسبب سن عبد شمس.

أما الأمر الخطير الآخر الذي نلاحظه من تحليل نصوص روايتي ابن هشام وابن حبيب، فهو أنهما يناقضان رواية أخرى لهما تتعلق أيضاً بانتقال الرِّفادة والسقاية من بني عبد الدار إلى بني عبد مناف. فقد سلفت الإشارة إلى قول ابن هشام إنه لمّا انقلب أبناء قصيّ على أخيهم عبد الدار بعد موت والدهم، وَلِي عبد شمس الرفادة والسقاية. وهذا قول لا يتعارض مع خبر حلف المطيّبين بل يؤيده. لكن ابن هشام يضيف أن هاشماً بن عبد مناف وَلِي الرفادة والسقاية من بعد عمّه عبد شمس[1]. إلا أن وفاة هاشم في مطلع القرن السادس الميلادي على الأبعد، يجعل انتقال الرفادة إلى بني عبد مناف سابقاً جداً لحلف المطيّبين، أو ينفي أن يكون عبد شمس ثم هاشم أو أي من بني عبد مناف قد وليها قبل حلف المطيّبين.

ولذا لا نستطيع أن نجزم بثقة مقبولة، إلا في أمرين: أولهما أن حلف المطيّبين وحلف الأحلاف اختصما في شأن اقتسام السلطة في مكة وحرمها،

(١) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٦، ١٤٧. والمحبّر، ص ١٦٤، ١٦٥.

والثاني هو أن هذا الخصام جعل قريشاً حزبين ثابتين لا يتبدل تشكيل أحلافهما. ويقول ابن هشام في هذا: «وثبت كل قوم مع من حالفوا، فلم يزالوا على ذلك حتى جاء الله تعالى بالإسلام»[1]، على ما سيلي في خبر حلف الفُضول.

وقد لاحظ بيضون بحق أن حلف المطيّبين الذي تزعّمه عبد شمس جدّ الأمويين لم يكن موجّهاً ضد أخصامهم التقليديين بني هاشم، بل كان البطنان حليفين في هذه الواقعة. ولم تكن الخصومة قد نشأت بعد. كذلك يشير تحليل النصوص إلى أن كلا الحلفين كان يضم بطوناً من أثرياء قريش وأخرى لم يؤثر عنها الثراء والقوة. فمن أغنياء الأحلاف بنو مخزوم، ومن أثرياء المطيّبين بنو عبد مناف. ومن فقراء المطيّبين بنو الحارث بن فهر. ولذا لا يستطيع أن يُبالغ في تفسير النزاع تفسيراً اقتصادياً يضع بطوناً فقيرة في مواجهة بطون غنية، على الرغم من أن الحوافز الاقتصادية في هذا النزاع مؤكدة. وقد بدا أن بيضون يجنح إلى اعتداد الأحلاف أقرب إلى الفقر، وأنهم إنما كانوا يواجهون في حلف المطيّبين بطوناً غنية تحاول السيطرة على مكة، إذ يقول إن «قيام تحالف المطيّبين بدوافعه الاقتصادية... لمصلحة بطون دون أخرى في قريش... سيقود هذا التحالف إلى المجابهة الحتمية مع البطون الأخرى، لا سيّما الأقل ثراء في مكّة»، وإن الأحلاف «كانوا من متوسطي الثروة بالمقارنة مع أعضاء التكتل السابق»[2]. وليس هذا ما توحيه المصادر تماماً. فمخزوم، وكانوا من الأحلاف، هم أغنى أغنياء التجّار القرشيين. وقول ابن هشام إن قصياً «جعل إلى عبد الدار الحجابة واللواء والسقاية والرفادة» إضافة إلى الندوة، وإن سبب نقمة المطيّبين هو «أنهم أولى بذلك منهم لشرفهم عليهم وفضلهم في قومهم»[3]، إنما يوحي

(١) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٤. وفي شأن حلف المطيّبين انظر الأعلمي: نشوة... ص ٣٢٦.

(٢) بيضون: الإيلاف...، ص ١٥. وكذلك بيضون: الحجاز...، ص ٩٠. وانظر Lammens: l'Arabie..., p. 65.

(٣) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٢.

على النقيض أن السلطة السياسية والاقتصادية كانت حكراً على قوم استطاع بنو عمومتهم أن يَفضُلوهم اجتماعياً، وربما اقتصادياً، دون أن تتاح لهم حصتهم من السلطة السياسية، فتمرّدوا وأخذوا منها حصة.

-ح- حلف الفُضول

على رغم أن هذا الحلف يبدو إحياءً لحلف المطيَّبين، إلا أن علاقته بتجارة مكة وتنظيمها أشد وضوحاً. وتقول المأثورات العربية الإسلامية إن سبب عقده «أن رجلاً من بني زبيد [اليمنيين] جاء بتجارة له إلى مكّة فاشتراها منه العاص بن وائل بن هاشم بن سعد بن سهم، فمطله بحقه. وأكثر الزبيدي الاختلاف [إليه] فلم يُعطِه شيئاً فتمهّل الزبيدي حتى إذا جلست قريش مجالسها وقامت أسواقها، قام على [جبل] أبي قبيس فنادى بأعلى صوته:

يـا أهـل فهـرٍ لمـظلوم بضـاعتـه ببطن مكّة نـائي الأهل والنفـر...

ثم نزل وأعظمت قريش ما قال وما فعل، ثم خشوا العقوبة، وتكلّمت في ذلك المجالس. ثم إن بني هاشم وبني المطّلب وبني زهرة وبني تيم اجتمعوا في دار عبد الله بن جدعان، فصنع لهم طعاماً وتحالفوا بينهم [أن] لا يُظلم بمكة احد، إلّا كنّا جميعاً مع المظلوم على الظالم، حتى نأخذ له مظلمته ممن ظلمه شريف أو وضيع منا أو من غيرنا. ثم خرجوا»[1].

وقد أضاف ابن هشام إلى الحلفاء بني أسد بن عبد العزّى، وأضاف ابن حبيب في المحبّر بني الحارث بن فهر[2]. وهذا يجعل حلف الفَضول مطابقاً تماماً لحلف المطيَّبين، لولا خروج بني عبد شمس بن عبد مناف وبني نوفل بن عبد مناف، مخلّفين من بني عمومتهم بني هاشم وبني المطّلب وحدهم في الحلف الجديد[3]. إلّا أنه لم ينشأ في مواجهة حلف الفُضول حلف منافس. وتدلّ

(١) المنمّق، ص ٤٥، ٤٦. وأكد الأفغاني أن حلف الفضول «حلف تجاري بمقدماته ونتائجه». الأفغاني أسواق...، ص ١٣٦.
(٢) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٥. والمحبّر، ص ١٦٧.
(٣) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٥. راجع أيضاً في شأن حلف الفضول المنمّق، ص ٢١٧ - ٢٢٢. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٤٤ وما بعد.

الحوادث التي نشأ منها هذا الحلف، والتي دُعي إلى القضاء في أمرها، على أن الخصومات التي قسمت قريشاً زمن حلف المطيَّبين لم تَزُل. فالعاص بن وائل الذي مَطَل الزبيدي ماله، سهمي. وسهم كانت من الأحلاف خصوم المطيَّبين. ويقول ابن حبيب إنه بعد عقد حلف الفضول: «قدم رجل من ثمالة فباع سلعة له من أُبيّ بن خلف [بن وهب] بن حذافة بن جُمح فظلمه وفجر به وكان سيّىء المخالطة ظلوماً. فأتى إلى أهل حلف الفضول فأخبرهم، فقالوا له: اذهب إليه فأخبره أنك قد أتيتنا، فإن أعطاك حقك وإلّا فارجع إلينا. فأتاه فقال له: إني قد أتيت حلف الفُضول فأمروني أن أرجع إليك فأخبرك أنّي قد أتيتهم، وقد رجعت إليك فما تقول؟ فأخرج له أُبيّ حقّه فأعطاه إياه». وجُمح كانوا أيضاً من الأحلاف خصوم المطيَّبين. «وتقدم إلى مكّة رجل تاجر من خثعم معه ابنة يقال لها القَتول، فعلقها نبيه بن الحجاج بن عامر بن حذيفة بن سعد بن سهم، فلم يبرح حتى نقلها إليه وغلب عليها أباها، فقيل لأبيها: عليك بحلف الفُضول. فأتاهم فشكا ذلك إليهم، فأتوا نبيه بن الحجاج فقالوا: أخرِج ابنة هذا الرجل... فأخرجها وأعطوها أباها»[1]. ونبيه بن الحجّاج أيضاً سهمي. لكن حلف الفُضول استطاع في الحوادث الثلاثة أن يُمضي حكمه بلا اعتراض لسببين محتملين، أولهما أن تَجَمُّعَ بطون الأحلاف لم يعقد أي حلف معادٍ لحلف الفُضول على ما يبدو من المصادر، والثاني أن جميع ما قضاه حلف الفُضول فيما نعرفه من الحوادث، يَحفظ لمكة سمعتها التجارية ويضمن لتجارالعرب الأمن والسلام فيها. ولا بد أن الكثرة من تجار قريش من بطون حلف الأحلاف السابق، ومن بني أمية وبني نوفل الذي أحجموا عن التحالف مع الفُضول، لم يجدوا حقاً في الحلف الجديد ومسلكه ما يُضرّ بمصالحهم التجارية، بل لعلهم وجدوا العكس، أو لم يتحمّسوا للمواجهة على الأقل، لعدم إجماعهم على رأي في حلف الفضول وأحكامه، ومخالفته أو عدم مخالفته لمصالحهم[2].

(١) المنمّق، ص ٤٧ - ٤٩.
(٢) ارتأى الأفغاني أن حلف الفضول «حفظ سمعة قريش وصان ازدهار أسواق مكة». الأفغاني: أسواق...، ص ١٣٦.

ومع ذلك توحي بعض المصادر أن القيادات المكّيّة النافذة هي التي أوحت بالاعتداء على التجّار اليمنيين. إذ تقول المرويّات إن حلف الفُضول كان «منصرف قريش من الفجار ورسول الله صلّى الله عليه يومئذ ابن عشرين سنة. قالوا: وكان الفجار في شوّال وكان الحلف في ذي القعدة». ويؤكد المسعودي هذا إذ يقول: «وكان حلف الفُضول بعد منصرفهم من الفجار»[1]. ولذا تساءل الباحثون: هل قضت قريش على تجارة الحيرة في الفجار، فانصرفت على الفور للقضاء على تجارة اليمن؟ وهذا طبعاً تساؤل منطقي، لكن الفارق بين مسعى الحيرة إلى أخذ أزمّة قيادة تجارة القوافل من مكة، وبين متاجرة أفراد من اليمن ضمن نظام تتسيّده مكة من غير مقاومة تُذكر، هو فارق كبير. وقد تكون حوادث الاعتداء على التجّار اليمنيّين محاولات رعناء من أفراد لم يروا هذا الفارق. أما أن تكون حوادث متعمّدة ضمن خطة رسمتها قيادة التجارة المكيّة، فذلك ينفيه قبول هذه القيادة أعمال حلف الفُضول بلا مقاومة تُذكر، على رغم قدرتها على المقاومة لو رأت في ذلك مصلحتها. وقد أوغل سيمون في المبالغة حين ارتأى في حلف الفُضول بداية لإيلاف اليمن[2]. لقد قدّر ابن حبيب زمن الحلف سنة ٥٩٠ م.، والمسعودي سنة ٥٩٥ م. إذا اصطلحنا على أن مولد النبي سنة ٥٧٠ م.[3]. ولكن تجّار مكة كانوا يقصدون متاجر اليمن منذ عهد أبرهة على ما سلف، أي قبل نشوء الحلف بعشرين سنة على الأقل. وتروي المصادر أن بني أميّة، وهم من بني عبد مناف، وكانوا من المطيّبين، وقفوا قبيل الإسلام ضد حلف الفُضول مع خصومهم السابقين، في حادثة سرقة مقيس بن عبد قيس السهمي غزال الكعبة المذهّب[4]. وقد أباحت هذه الحادثة الاعتقاد أن بني أمية أخذوا يشكّلون مع التجّار الأثرياء القرشيين من بطون الأحلاف تجمّعاً للأغنياء، لا يأبه للحرمات والعهود والمواثيق التي قام عليها الإيلاف وقامت عليها سمعة

(1) المنمّق، ص ٢١٨، وانظر أيضاً المسعودي. مروج الذهب، جـ ٣، ص ٨.
(2) Simon. Meccan trade..., pp. 222, 223
(3) المنمّق، ص ٢١٨. والمسعودي. مروج الذهب، جـ ٣، ص ١٠
(4) المنمّق، ص ٥٤ - ٦٧.

مكة. إلّا أن هؤلاء التجّار ما كانوا يجهلون مصلحتهم المالية والتجارية.

لم يكن حلف الفُضول بداية للتجارة مع اليمن على أساس عهود الإيلاف، بل كان حماية لها حتى تظل قائمة. ويغلب الظن أن حوادث الاعتداء على التجّار اليمنيين كانت تعبّر ربما عن وجهة نظر بعض التجّار القرشيين في أسلوب خدمة التجارة المكية. لكنها وجهة نظر لم تحظ بتأييد كل التجّار الأثرياء أنفسهم، وإلا لكانوا أبدوا تأييداً أقوى لها ومعارضة أشدّ لحلف الفُضول. وهذا يعني أن حلف الفُضول لم يكن مبدأً لإيلاف اليمن كما اعتقد سيمون، بل كان إعادة لأمور الإيلاف إلى نصابها، بعدما كادت حماسة الانتصار على أنصار الحيرة في حروب الفجار أن تُفقد بعض القرشيين صوابهم. وقد بدا مونتغمري - وات أكثر فهماً لحلف الفُضول، إذ لاحظ أنه كان استمراراً لحلف المطيّبين وليس مجرد ثورة على الظلم كما قال كايتاني وغيره[1]. ومع إثباته أن الرغبة في جبه العدوان على بعض التجّار المستضعفين كانت السبب المباشر لقيام الحلف، وأن الحلف كان اتحاداً لبعض البطون القرشية الأضعف. إلا أنه لاحظ أن هذه البطون كانت تدافع عن تجارتها المحليّة مع اليمنيين، لأنها رأت في الاعتداءات محاولة من بعض البطون الغنيّة للاستيلاء على هذه التجارة. وقد ميّز مونتغمري - وات بين تجّار حلف الفُضول والتجّار الآخرين بقوله، إن التجّار المنتمين إلى الفُضول كانوا ممن لا يملكون وسائل تسيير قوافل التجارة الدولية. ولذا تعاملوا مع تجّار اليمن في تسيير تجارات محلية، لافتقارهم إلى رأس المال الضروري. أما الآخرون فكانوا يملكون القوافل ورأس المال[2]. وعلى وجاهة هذا الرأي فلا مفرّ من الحذر في أخذه، لأن عبد الله بن جدعان الذي رعى قيام حلف الفُضول كان من أثرى أثرياء مكة. أما خديجة بنت خويلد زوج الرسول، وهي من أسد، أحد بطون حلف الفضول، فكانت تسيّر قوافل تجارية لحسابها، حسبما تروي السيرة النبويّة. وهذا يضعف كثيراً رأي القائلين بانقسام القرشيين إلى حزبين:

(1) Montgomery Watt. Muhammad at Mecca..., p. 6 وكذلك حضور. المرجع السابق، ص ٨٨. والشريف. المرجع السابق، ص ١٢٥ - ١٢٧
(2) Montgomery Watt. Muhammad at Mecca..., pp. 19, 32, 33, 74

الفقراء والأغنياء. والراجح أن الخلاف كان مبعثه طموحاً سياسياً، وصراع مصالح اقتصادية، وإن لم يَخلُ الأمر من تباين في الثروات.

ثالثاً: النسيء

أ- التقويم القمري والسنة الشمسية

جاء في القرآن: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ • إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ (قريش: ١، ٢). وتدل الآيتان على أن قوافل مكة التجارية كانت ترحل إلى اليمن والشام في الموسم ذاته كل سنة، وكانت إذن مرهونة بمسار السنة الشمسيّة لا القمرية. غير أن عرب الجزيرة كانوا يعتمدون تقويماً قمرياً. ويفترض هذا التقويم واحداً من أمرين: فإمّا أن منظّمي القوافل كانوا يسيّرونها في الشتاء والصيف في مواسم شمسية ثابتة غير آبهين للأشهر القمريّة وتواليها، وهذا مستبعد لأن التجارة والمواسم كانت شديدة الارتباط بالحج والأشهر الحرم، وإما أن العرب اعتمدت نظاماً لكبس السنة القمرية حتى توافق شهورها شهور السنة الشمسية تقريباً. وهذا ما سُمّي النسيء[1]. ولا شك أن العرب كبسوا السّنة القمرية، يدلّ على ذلك أن أسماء بعض شهور هذه السنة مرهونة بالمطر أو الحر أو ما إلى ذلك. وقد درج معظم البحّاثة على القول إن جُمادى الأولى وجُمادى الثانية هما شهرا الشتاء، إذ تتجمد فيهما المياه. لكن هذا أمر غير محتمل، لأن الشتاء في الجزيرة العربية لا يجمّد أية مياه. ولا بد إذن لاسم جمادى من معنى آخر. إن المصدر جمد يتضمّن معنى الجفاف والقحط وانحباس المطر. والجَماد هي الأرض التي لم تُمْطَر، أو السنة التي انحبس فيها المطر. ويُقال جُمادى للعين التي جفّت مآقيها. ولذلك يحتمل أن يكون هذا الاسم قد أُطلق أصلاً على الشهرين اللذين ينحبس خلالهما المطر، بعد ربيع الأول وربيع الثاني وهما شهرا المطر. أما شهر رمضان فيعني شهر الحر القائظ. وموقعه في السنة منطقي إذ انه الشهر الخامس بعد جمادى الأولى، شهر انقطاع المطر[2]، وبينه وبين

(١) Montgomery-Watt. Muhammad at Mecca..., p. 8.

(٢) لسان العرب: مواد جمد ورمض وربع. وكذلك Nobiron. op cit., p. 136.

ربيع الأول، بداية موسم المطر المفترضة، ستة أشهر. فلو اعتمد العرب سنة قمريّة صرفاً، لما كان لهذه الأسماء من علاقة بمواسم الحر والمطر. وفي هذا دليل أول على أنهم عمدوا إلى كبس السنة القمرية لتتفق في طولها تقريباً مع السنة الشمسية. وقد يُسأل: لماذا لم تُعتمد السنةُ الشمسية أصلاً. لقد اتخذت جميع الشعوب القمرَ في الأساس مقياساً للتقويم، لأن القمر يغيب كل شهر. أما السنة الشمسيّة فليس فيها من تقسيم ظاهر سوى توالي المواسم، وهو تقسيم غير سهل الملاحظة، وحدوده غير قاطعة. وهو ليس مقسماً إلى أشهر، سوى ما وضعه الحساب البشري منذ عصر يوليوس قيصر، الذي أنشأ التقويم واعتمده. ولذا اتّخذ البشر القمر أولاً لعدّ الأيام والأشهر وإحصاء السنوات. فلّما لاحظوا أن الأشهر القمرية الاثني عشر لا تطابق السنة الشمسية، أي ان أعيادهم ومواسمهم المرهونة بالتقويم القمري متنقّلة غير ثابتة، عمدوا إلى الكبس. فالسنة القمرية أقصر من السنة الشمسية بنحو أحد عشر يوماً. وكل ثلاث سنوات شمسية تزيد على الثلاث السنوات القمرية أكثر من شهر. ولذا فالشهر القمري الذي صادف الربيع مثلاً، يصادف الشتاء بعد تسع سنوات، ثم الخريف بعد تسع سنوات، أخرى، وهكذا. ويلاحظ في جميع المجتمعات الزراعية أن معتقدات الفلّاحين وأديانهم وعاداتهم كانت مرتبطة بالدورة الشمسية السنوية، مع أن التقويم الشمسي لم يُعتمد إلا قبل المسيح[1]. وهذا يفسّر سبب نشوء عادة الكبس عند شعوب بابل وغيرها من الشعوب القديمة، ومنهم الرومان أنفسهم[2].

ولكن هل للنسيء، أي كبس السنوات القمرية، علاقة بتجارة مكة وإيلافها؟ إن بضعة الأبواب التالية ستحاول الإجابة عن مسائل عديدة منها: منشأ

(١) أنظر مادة Calendrier في Grand Larousse Encyclopédique. وكذلك راجع في شأن علاقة الشمس بالأديان والمعتقدات القديمة مكتور سحّاب: التقاليد والمعتقدات والحرف الشعبية في فلسطين قبل ١٩٤٨، في الموسوعة الفلسطينية. وكذلك سحّاب: وحدة المجتمع في الإسلام، ص ١٠٧ - ١١٥.

(٢) أنظر مادة Embolismique في Grand Larousse Encyclopédique. وكذلك Rabbath. Mahomet Prophète..., p. 206.

النسيء، ومبتدأ اعتماده عند العرب ونظامه وأصوله، وسبب رذل الإسلام له، وعلاقته بالتجارة المكيّة والمواسم والإيلاف.

-ب- منشأ النسيء عند العرب

عالج الكتّاب المسلمون موضوع النسيء باكراً، فورد ذكر نسيء الشهور في كتاب الألوف لأبي معشر البلخي الفلكي الذي توفي سنة ٢٧٢ للهجرة. وتوسّع البيروني في بحث أمر النسيء وقال إن العرب نقلته عن اليهود. وربط البيروني بين لفظة «عِبُور»، التي كانت تعني عند العبريين السنة الكبيس، وبين لفظه «مِعُبّرات» التي تعني عندهم المرأة الحامل. ولاحظ أنهم شبّهوا السنة التي تحمل شهراً إضافياً بالمرأة التي تحمل في حشاها طفلاً ليس جزءاً من جسدها. وفي المقابل قال الطبري في النسيء إن النَّسوء هي المرأة الحامل، وإن قولهم: نُسِئت المرأة، يعني أنها حملت. ورأى موبرغ أن اتفاق البيروني والطبري ليس مصادفة، وأن هذا الاتفاق يؤيد قول البيروني إن العرب نقلت النسيء عن اليهود. وارتأى دي برسفال أن رئيس مجلس السنهدرين اليهودي كان يُلقّب «ناسي». وكان هذا المجلس يتولّى إنساء الشهور عند قدامى اليهود. وتؤيد المأثورات الإسلامية أن كلمة نسيء كانت اسم رجل. وكان اليهود إذ يُسنون، يضيفون شهراً بين آخر شهور سنتهم وأول شهور السنة الجديدة، وهو ما كانت تفعله العرب، إذ يضيف النسأة شهراً بين ذي الحجّة والمحرّم، على نحو ما سنبيّن لاحقاً[1].

والنَّسأة كانوا حُمْساً من كنانة، وينسب إليهم أنهم هم الذين غضبوا لمحاولة صرف أبرهة حاجّ العرب عن مكّة[2]. وكان بنو كنانة يفتخرون بهذه المهمة التي كانت من أهم الوظائف المكّيّة. وفي ذلك قال عمير بن قيس، أحد بني فراس بن غنم بن ثعلبة بن مالك بن كنانة:

(١) البيروني، عبد الرحمن محمد بن أحمد: الآثار الباقية عن القرون الخالية، طبعة ادوارد ساخاو، لايبزغ، ١٨٧٨، ص ١١، ١٢، ٦٢، ٣٢٥ والطبري: التفسير، جـ ١٠، ص ٩١. وانظر أيضاً مادة Nasi' في Encyclopaedia of Islam

(٢) أنظر فيما سبق: ذرائع حملة أبرهة على مكة وكذلك ابن الكلبي: كتاب الأصنام، ص ٤٦، ٤٧.

لقد علمت معدٌ أن قومي | كرام الناس إنّ لهم كراما
فأي الناس فاتونا بوتر | وأي الناس لم نُعلك لجاما
ألسنا الناسئين على معد | شهور الحلّ نجعلها حراما[1]

وكانت مهمة إنساء الشهور وراثية في بني عبد فقيم الكنانيين. وكان الناسيء يُلقّب القَلَمّس، تشبيهاً له بالبحر المائج العميق الغور[2].

وقد اختلفت المصادر الإسلامية اختلافاً طفيفاً فيمن كان أول نسأة الشهور. فنسبت ذلك تارة إلى سرير بن ثعلبة الكناني جدّ قصي بن كلاب لأمه[3]، ونسبته طوراً إلى حفيد أخيه حذيفة بن عدي بن عامر بن ثعلبة الكناني. ويحصي ابن هشام ستة قلامس توارثوا الوظيفة منذ حذيفة حتى ظهور الإسلام، وهم: «حذيفة بن عبد بن فقيم بن عدي بن عامر بن ثعلبة بن الحارث بن مالك بن كنانة بن خزيمة، ثم قام بعده على ذلك ابنه عباد بن حذيفة، ثم قام بعد عباد قلع بن عباد، ثم قام بعد قلع أمية بن قلع، ثم قام بعد أمية عوف بن أمية، ثم قام بعد عوف أبو ثمامة جنادة بن عوف وكان آخرهم وعليه قام الإسلام»[4].

فإذا حاولنا تخمين زمن حذيفة أول النسأة حسب بعض الروايات، فإن العودة من زمن ظهور الإسلام ستة أجيال، ترجعنا نحواً من مائتي سنة، إذا احتسبنا ثلاثة وثلاثين عاماً لكل جيل في المتوسط. وهذا يعيدنا إلى زمن قصيّ تقريباً، وهو أمر متوقّع، لأن قصياً هو حفيد سرير بن ثعلبة على ما أسلفنا، أما حذيفة فهو حفيد عامر بن ثعلبة أخي سرير. وحفيدا أخوين لا بد أن زمنهما كان متقارباً. وقد يغرينا هذا الأمر بأن نسارع إلى الاستنتاج أن قصيّاً هو الذي أنشأ النسيء فأوكل وظيفته إلى أحد بني أخواله الكنانيين، حذيفة بن عدي، غير أن

(١) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٦.
(٢) اللسان، مادة قلمس. وانظر أيضاً Nallino op. cit., p. 116.
(٣) الأوائل، جـ ١، ص ٦٨. والمحبر، ص ١٥٦، ١٥٧ والأزرقي: جـ ١، ص ١٢٥. والشريف: المرجع السابق، ص ١٠٩ وكذلك Nallino op. cit., p. 139, 140.
(٤) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٤٥

التدقيق في خبر استيلاء قصيّ على مكة ينفي هذا الأمر أو يناقضه. إذ يقول ابن هشام: «فولي قصيّ البيتَ وأمرَ مكّة... إلاّ أنه قد أقرّ للعرب ما كانوا عليه، وذلك أنه كان يراه ديناً في نفسه لا ينبغي تغييره، فأقرّ آل صفوان وعَدوان والنسأة ومرة بن عوف على ما كانوا عليه»[1]. وهذا يعني أن النسيء كان مؤسسة قائمة منذ أيام خزاعة، وأن القائم عليها كان أيضاً الكنانيون. وقد يعزّز هذا الأمر أن منشىء النسيء ليس حذيفة، بل أخو جده سرير بن ثعلبة، إذا شئنا أن نوافق المصادر في حصر الأمر بينهما وحدهما. وإذا اعتُمد سريرٌ مؤسساً للنسيء، فإن ظهور هذا التقليد عند العرب لن يرجع على الأرجح إلى العقد الثاني أو الثالث تقريباً من القرن الخامس الميلادي، زمن رجولة قصيّ وجيله، بل إلى العقد السابع أو الثامن تقريباً من القرن الرابع الميلادي، زمن رجولة سرير، إذا قدّرنا الجيل المتوسط بما قدّرناه آنفاً، أو إلى زمن ما، بين الزمنين.

وليس لدينا دليل قاطع على أن النسيء قام نحو مائتي سنة تقريباً قبل الإسلام، فتلك تخمينات منطقية وحسب. لكن إحياء قصي المؤسسات المكية يعزّز الاعتقاد أن النسيء كان من تلك المؤسسات التي أهملتها خزاعة، وأُعيد العمل بها أيام قصيّ. ومع ذلك يقول البيروني إن عمر النسيء لدى إلغائه في حِجّة الوداع كان نحواً من مائتي سنة. وقد جاء أن أسماء الأشهر القمرية العربية التي نعرفها أُعطيت لهذه الأشهر مائتي سَنة قبل الإسلام. والعَلاقة واضحة بين تسمية الشهور والنسيء، على ما سلف. وقد خصّص محمد حميد الله ثلاث دراسات مستفيضة بمسألة النسيء ومحاولة الكشف عن أسراره[2]. واحتسب زمن

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٣٦.

(2) البيروني: الآثار... ص ١٢، ٩٢. وانظر أيضاً Hamidullah, Muhammad Intercalation in the Qur'ān and the Hadīth, Islamic Culture, vol. 17 (1943), pp. 327 - 330. And Hamidullah: The Nasī', the Hijrah calendar and the need of Preparing a New Concordance for the Hijrah and Gregorian Eras, Journal of the Pakistan Historical Society, 16 (1968), pp. 1 - 18. And Hamidullah. The Concordance of the Hijrah and Christian Eras for the Life-Time of the Prophet, Journal of the Pakistan Historical Society, 16 (1968), pp. 213 - 219. وكذلك: Nuberon, op cit., pp. 146, 147

إنشاء النسيء على وجه الاحتمال، استناداً إلى نصوص صلح الحديبيَة سنة ست للهجرة. إذ تقول المصادر الإسلامية أحياناً إن الحديبيَة كانت في ذي القعدة، وأحياناً في رمضان. وأكد حميد الله أن سبب الفارق أن المسلمين لم يكونوا يُنسِئون الشهور، واتّخذوا تقويماً يختلف عن التقويم الذي مكثت عليه مكة. وفي إمارة أبي بكر الحج سنة تسع للهجرة صادف ذو الحجة المكي ذا القعدة المدني. واستنتج حميد الله بالحساب أن عمر النسيء إذن هو نحو مائتين وست عشرة سنة[1]. واقترب نوبيرون بحسابه المستقل، من هذا التقدير فجعله مائتين وتسع عشرة سنة[2]. غير أن هذه المسألة توحي الحاجة إلى مزيد من التدقيق على الرغم من جلال الأبحاث التي عالجتها، وبخاصة أبحاث حميد الله.

ج - نظام النسيء

إذا كانت المصادر الإسلامية لا تفصح بوضوح عن أسرار النسيء منذ منشئه، فإنها تستفيض في وصفه في زمن ظهور الإسلام أو ما سبقه بقليل. وفي لسان العرب: «وقوله تعالى ﴿يُحِلُّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً﴾ فسّره ثعلب فقال: هذا هو النسيء، كانوا في الجاهلية يجمعون أياماً حتى تصير شهراً»[3].

وقد جاء في إمتاع الأسماع للمقريزي وصف لما كان يجري عند حلول موعد إنساء الشهور، إذ قال: «وتولّى عمل ذلك للعرب النَّسَأةُ المعروفون بالقلامس من بني كنانة، وأحدهم قَلَمَّس، وكان يقوم بعد انقضاء الحجّ فيخطب ويُنسيء الشهور ويُسمّي الشهر التالي له باسمه، فيقبل الجميع قوله ويسمّون هذا الفعل النسيء، لأنهم كانوا يُنسئون أول السنة في كل سنتين أو ثلاثٍ شهراً حسب ما يستحقه التقدم». ومعنى قوله: «ويُسمّي الشهر التالي له باسمه»، أنه كان يسمي شهرين متوالين محرّماً، وذلك ما يوضحه في قوله: «وكان النسيء الأول للمحرم فسمّي صفر باسمه، وسمّي ربيع الأول باسم صفر ثم والَوْا بين

(1) Hamidullah, Intercalation..., p. 329.

(2) Nuberon, op cit., pp. 146 ff.

(3) لسان العرب، مادة حلل.

أسماء الشهور». وأضاف المقريزي قوله: «فإن ظهر... لهم تقدُّمُ شهر عن فصلٍ من الفصول الأربعة لما يجتمع من كسور سنة الشمس وبقية فصلٍ ما بينها وبين سنة القمر الذي ألحقوه به، كبسوا كبساً جديداً»[1]. وهو يشير بقوله هذا إلى الكسور التي تبقى من إنساء شهر كل ثلاث سنوات، مما يجمع شهراً كاملاً كل ثلاثين سنة تقريباً، فيحتاجون بذلك إلى كبس شهر آخر غير الشهر الذي اعتادوا أن يكبسوه. وقد اختلفت الروايات في المصادر الإسلامية حول النظام المتّبع لإنساء الشهور، فجاء في المحبّر: «نسأة الشهور من كنانة وهم القلامسة... فكان القَلَمّس من هؤلاء... يقوم أيام التّشريق في الحجر فيفتيهم، لا يُسأل أحد عن شيء غيره، فيقوم رجل منهم عند باب الكعبة ويقوم رجل آخر في الحجر، فيقول كل واحد منهما: أنا الذي لا أُعاب ولا أُحاب ولا يُرد قضاءٌ قضاه. فإن جاء قوم يريدون الغارة في المحرّم يسألوه أن يؤخر المحرّم، فيحسب لهم: ويقول: هذا العام صفر الأول... فيؤخر المحرّم ويقدّم صفر. فيُحِلّ المحرّم عاماً ويحرّمه عاماً». وليس من شك في أن ابن حبيب أصاب حين قال إنهم كانوا يؤخّرون محرّماً، لكن تقديم صفر مسألة أخرى. فتقديم شهر وتأخير آخر لا يزيد عدد شهور السنة. ولا يؤدي هذا الغرض سوى تأخير المحرم، ثم تأخير أو إنساء كل الشهور بعده، حتى تبقى بالترتيب المعتاد. فيكون في السنة محرّمان لا واحد. والراجح أن ابن حبيب أراد أن يؤيد بذلك تفسير بعض الإخباريين للنسيء. فقد فسّر النسيء على أن غرضه كان اختصار هدنة الأشهر الحرم الثلاثة المتوالية ذي القعدة وذي الحجّة والمحرّم، لأن العرب كما قال: «تعيش من سيوفها ورماحها، فيشقُّ موالاة الأشهر الحرم الثلاثة عليها»[2]. فكان الناسيء في رأيه يبدّل ترتيب الأشهر فقط، فيصبح: ذا القعدة وذا الحجة وصفراً ثم المحرّم، بدلاً من أن يسبق المحرّم صفراً. وبذا تهدن الغزوات شهرين وتُستأنف شهراً في

---

(1) استند حميد الله إلى مخطوطة، ولم نعثر على النص في نسخة مطبوعة لامتاع الأسماع في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت. انظر Hamidullah The Nasi' p. 5. وانظر في النسيء أيضاً البغدادي، ابو علي القالي: الأمالي: جـ ١، ص ٤.

(2) المحبّر، ص ١٥٧. وانظر أيضاً: Nallino op cit, p. 130

صفر المقدّم، وتعود إلى الهدنة في المحرّم المنسوء، بعدما يغتم الغازون ما يسدّ حاجتهم. وسنُعالج أسباب النسيء وعلاقته بالتجارة والمواسم والغزو وقوافل قريش فيما بعد. لكنه لا مفر هنا من أن نخطّىء ابن حبيب في افتراضه أن النسيء لا يزيد من شهور السنة، وهذا ينفيه القرآن في تحريم النسيء: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة: ٣٧).

وقد اختلفت المصادر الإسلامية أيضاً في وتيرة إنساء الشهور، فقال معظمها إن شهراً كان يزاد كل ثلاث سنوات، وقال بعض آخر إن الشهر كان يضاف كل سنتين، بل حتى كل سنة. وجاء في منمّق ابن حبيب: «كانوا يُنسئون الشهور، فكانوا يحجّون في كل شهر عامين. يحجّون في المحرّم عامين وفي صفر عامين وفي ربيع الأول عامين وفي شهر ربيع الآخر عامين وفي جمادى الأولى عامين وفي جمادى الآخرة عامين وفي شعبان عامين وفي رمضان عامين وفي شوّال عامين ثم ذي القعدة عامين ثم ذي الحجّة عامين»[1]. وقوله هذا يعني أن العرب كانوا يُنسئون مرة كل سنتين، فسنة يكبسونها ويُحجمون سنة. وهو قول يؤكد أن الإنساء يزيد شهور السنة.

وقد اهتدى حميد الله إلى تفسير بسيط ومقنع لاختلاف المصادر في قولها بالكبس كل ثلاث سنوات أو كل سنتين أو حتى كل سنة. فالكسور التي لا يشملها كبس شهر، وهي ثلاثة أيام كل ثلاث سنوات، كانت تجمع ثلاثين يوماً كل ثلاثين سنة. ولذا كانوا يحتاجون إلى كبس شهر إضافي كل ثلاثين سنة. ولما كانت السنة تكبس في المعتاد كل ثلاث سنوات، فإن هذا كان يترك للناسيء سنتين عاديتين ليختار كبس إحداهما الكبس الإضافي. والسنة الكبيس الإضافية هذه كان لا بد أن تفصلها سنة ثم سنتان عن السنة الكبيس العادية التي تسبقها وتلك التي تليها. ويبدو أن هذا الأمر أوهم بعض العرب أن الكبس إنّما كان يحدث كل سنتين أو كل سنة[2].

---

(1) المنمّق، ص ٢٧٤.

(2) Hamidullah The Nasi'..., pp. 8, 9

والواقع أن مسألة النسيء أعقد كثيراً مما قد تبدو للوهلة الأولى. وهذا سبب قول ابن حبيب إن الناسيء كان إذا سالوه «أن يؤخّر المحرم، فيحسب لهم». فالمسعودي وأبو الفدا بسّطا الأمر فقالا إن شهراً كان يُضاف كل ثلاث سنوات، أما حاجي خليفة فقال إن سبعة أشهر كانت تضاف في مدى تسع عشرة سنة، فيما اتفق البيروني والمقريزي ومحمد جركسي على أن تسعة أشهر كانت تضاف كل أربع وعشرين سنة[1]. وفيما يلي بيان للحالات الثلاث يوضح أي الأساليب أشد تضييقاً للفارق بين السنتين القمرية والشمسية، إذا افترضنا أن الشهر المنسوء ثلاثون يوماً وأن طول السنة الشمسية ٣٦٥،٢٥ يوماً.

أسلوب الإنساء	عدد السنوات القمرية وأيامها	عدد الأشهر المضافة وأيامها	المجموع	عدد السنوات الشمسية وأيامها	الفارق
شهر كل ٣ سنوات قمرية	٣٥٤×٣= ١٠٦٢ يوماً	٣٠×١= ٣٠ يوماً	١٠٩٢ يوماً	٣٦٥،٢٥×٣= ١٠٩٥ يوماً	٣ أيام كل ٣ سنوات
٧ أشهر كل ١٩ سنة قمرية	٣٥٤×١٩= ٦٧٢٦ يوماً	٣٠×٧= ٢١٠ أيام	٦٩٣٦ يوماً	٣٦٥،٢٥×١٩= ٦٩٣٩ يوماً	٣ أيام كل ١٩ سنة
٩ أشهر كل ٢٤ سنة قمرية	٣٥٤×٢٤= ٨٤٩٦ يوماً	٣٠×٩= ٢٧٠ يوماً	٨٧٦٦ يوماً	٣٦٥،٢٥×٢٤= ٨٧٦٦ يوماً	صفر كل ٢٤ سنة

ويوضح هذا البيان أن الأسلوب الثالث، أي إضافة ما مجموعه تسعة أشهر كل أربع وعشرين سنة هو أدقّ الأساليب في تقريب النساة من غرضهم أي مواطأة التقويم القمري على التقويم الشمسي. وهو أسلوب احتُسبت دقته على افتراض أن الشهر المنسوء ثلاثون يوماً وأن السنة الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً

(١) البيروني: الآثار، ص ١١، ١٢، ٦٢، ٣٢٥. وانظر أيضاً Nobiron: op.cit., pp. 137, 138، وهو يستشهد المقريزي وجركسي من غير ذكر المصدر.

وربع يوم في المتوسط، وكلا الأمرين تقريبي. ولم يكن القول إن النسيء كان يضيف شهراً كل ثلاث سنوات بعيداً جداً عن الحقيقة. ولذا قال بذلك معظم المصادر الإسلامية العربية.

ـ د ـ مطابقة الشهور

إن محاولة التدقيق في بعض النصوص قد تُمكّن الباحثين من معرفة الشهور القمرية والشهور الشمسية التي كان النسيء يواطئها، أي يثبّتها. فذلك قد لا يُوضح فقط أسلوب النسيء في القرون التي سبقت الإسلام، بل وربما يُزيل بعض الغموض في شأن أسباب النسيء وأغراض النسأة.

لقد ادّعى دي ساسي استناداً إلى الفيروزبادي والجوهري وبعض المفسّرين أن النسيء كان تبديل شهر حرام من شهر آخر، دون أي زيادة في أشهر السنة. وقد أثبتنا أن هذه المقالة التي قال بها محمد بن حبيب أيضاً غير صحيحة، استناداً إلى نص قرآني صريح، لكن دي ساسي لم يستطع أن يتجاهل المسعودي والمقريزي وأبا الفدا الذين أكدوا أن النسيء هو كبس سنة قمرية بشهر ثالث عشر، فقال بوجود تقويمين على الأقل عند العرب قبل الإسلام: تقويم مكبوس (يسمّيه نوبيرون قمري ـ شمسي اعتمده أهل يثرب والعرب اليمنيّة)، وتقويم قمري خالص اعتمده أهل مكّةَ والعرب المتبدّون. وذلك أمر ينفيه تاريخ العرب قبل الإسلام تماماً. لأن الحجّ والمواسم والأشهر الحرم كانت عمومية موحّدة. ولا أثر في أي من المصادر لأي احتمال يوحي أن مقالة دي ساسي قد تكون صحيحة. وقد أجمعت المصادر على مناقضة النسيء بقولها إن عدّة الشهور اثني عشر شهراً لا غير، أي أن النسيء كان يبدّل عدد الشهور. وكانت الأسواق العربية تتنقل في طول الجزيرة وعرضها، على نحو ما سيتبيّن لاحقاً. ولو اعتمد تقويمان أحدهما بنسيء الشهور، لعمّت الفوضى هذه المواسم والأسواق، لتحريم بعض العرب الغزو والقتال وتحليل البعض الآخر لهما في آن، وفقاً لاعتمادهم هذا التقويم أو ذاك. وقد بيّن نوبيرون أن دي ساسي سبق

إلى هذا الاعتقاد بسبب خطأ في مخطوطة المقريزي التي استخدمها[1].

لقد اعتمد العرب تقويماً موحّداً منذ زمن أطول مما يُعتقد. ففي الحروب البيزنطية الفارسية التي أجّجت نارها طوال القرن السادس، روى بروكوبيوس، وهو مؤرخ مولود في سنة خمسمائة للميلاد تقريباً، أن بليزاريوس (Belisarius) القائد العسكري البيزنطي جمع سنة ٥٤١م. عسكره في دارة ليدرس خطة مهاجمة نصّيبين التي كانت بأيدي الفرس. فاعترض قائدا الوحدات السورية والفينيقية، لأن مسيرهما مع الجيش البيزنطي في رأيهما، يترك البلاد طعمة سهلة للمنذر الثالث ملك الحيرة. وأثبت بليزاريوس للقائدين المذكورين أن خشيتهما ليست في محلها لأن الانقلاب الصيفي كان يقترب. وفي هذه الحقبة من السنة يخصص العرب شهرين بحجّهم، ويمتنعون عن أي قتال أو غزو. وليس من شك في أن العسكري البيزنطي كان يعني موسم الأشهر الحرم الثلاثة التي كان يستغرق السفر فيها إلى مكة والعودة منها إلى بادية الشام شهرين على الأقل. وأظهر نوبيرون في حسابه أن الحج في تلك السنة، وفق بيان سنوات النسيء الذي أعدّه، صادف الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو، أي موعد الانقلاب الصيفي[2]. وقد أتاح هذا الأمر وضع تقويم السنة القمرية التي تلت ذلك الحج على النحو الآتي، على أساس تقريبي طبعاً، بفترض أن التاسع من ذي الحجّة صادف الثاني والعشرين من حزيران/يونيو سنة ٥٤١ م.

---

(1) تفسير الجلالين: سورة التوبة، الآية ٣٦. سيرة ابن هشام: جـ ٤، ص ٢٧٥. الواقدي: المغازي، ص ١١١٢. أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، الطبعة الحسينية، جـ ١، ص ٩٩. الطبري: التاريخ، جـ ٣، ص ١٥٠، ١٥١. وانظر أيضاً .Nobiron: Ibid., pp. 141 - 143. وافترض جواد علي أيضاً أن يكون للعرب موسمان للحج. أنظر جواد علي: جـ ٦، ص ٣٤٩.

(2) Devreesse: op.cit., p. 289 وكذلك Nobiron op.cit., p. 152.

الشهر القمري	بدأ	انتهى
المحرم •	١٣ تموز/يوليو	١٠ آب/ أغسطس ٥٤١م.
صفر	١١ آب/أغسطس	٨ أيلول/سبتمبر
ربيع الأول	٩ أيلول/سبتمبر	٧ تشرين الأول/أكتوبر
ربيع الآخر	٨ تشرين الأول/أكتوبر	٦ تشرين الثاني/ نوفمبر
جُمادى الأولى	٧ تشرين الثاني/نوفمبر	٦ كانون الأول/ديسمبر
جُمادى الآخرة	٧ كانون الأول/ديسمبر	٤ كانون الثاني/ يناير ٥٤٢م
رجب •	٥ كانون الثاني/ يناير	٣ شباط/ فبراير
شعبان	٤ شباط/ فبراير	٤ آذار/ مارس
رمضان	٥ آذار/مارس	٢ نيسان/ إبريل
شوّال	٣ نيسان/ إبريل	٢ أيار/ مايو
ذو القعدة •	٣ أيار/ مايو	١ حزيران/ يونيو
ذو الحجّة •	٢ حزيران/ يونيو	١ تموز/يوليو

تقويم سنة ٥٤١م. • الأشهر الحرم

إن قول بليزاريوس يثبت على نحو قاطع أن العرب كانوا يُنسئون الشهور منذ ذلك الزمن على الأقل، ولا بد أن بداية الإنساء سبقت تلك السنة حتى بلت الحج في الانقلاب الصيفي عُرفاً وتقليداً عربياً في بادية الشام يعرفه البيزنطيون. وقوله يثبت أيضاً أن غرض النسيء كان مواطأة الشهور حتى يصادف موسم الحج الانقلاب الصيفي. غير أن النساة على ما يبدو لم يُحسنوا دائماً الحساب لتثبيت موعد الحج على موعد الانقلاب أو تلاعبوا به لغرض ما. فيما يلي تقويم السنة العاشرة للهجرة[1]، وما يقابلها في التقويم الشمسي سنة ٦٣١م. وسنة ٦٣٢م.:

---

(1) Cattenoz, H.G.: Tables de Concordance des ères Chrétienne et Hégirienne, troisième éd., Editions Techniques Nord-Africaines, Rabat.

الشهر القمري	بدأ	انتهى
المحرّم •	٩ نيسان/إبريل	٨ أيار/مايو ٦٣١ م.
صفر	٩ أيار/مايو	٦ حزيران/يونيو
ربيع الأول	٧ حزيران/يونيو	٦ تمّوز/يوليو
ربيع الثاني	٧ تموز/يوليو	٤ آب/اغسطس
جُمادى الأولى	٥ آب/اغسطس	٣ أيلول/سبتمبر
جُمادى الثانية	٤ أيلول/سبتمبر	٢ تشرين الأول/أكتوبر
رجب •	٣ تشرين الأول/أكتوبر	١ تشرين الثاني/نوفمبر
شعبان	٢ تشرين الثاني/نوفمبر	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر
رمضان	١ كانون الأول/ديسمبر	٣٠ كانون الأول/ديسمبر
شوّال	٣١ كانون الأول/ديسمبر	٢٨ كانون الثاني/يناير ٦٣٢ م.
ذو القعدة •	٢٩ كانون الثاني/يناير	٢٧ شباط/فبراير
ذو الحجة •	٢٨ شباط/فبراير	٢٨ آذار/مارس

تقويم سنة ١٠ هـ. • الأشهر الحرم

ويظهر من مقارنة التقويمين أن السّنة القمرية رغم النسيء، لم تثبت على مواعيد شمسية معينة. وفي نحو من تسعين سنة شمسية تحرك المحرم من تموز/يوليو إلى نيسان/إبريل. وينقل جواد علي عن احد مؤرخي الروم أن ذا الحجّة في زمنه كان يصادف تشرين الثاني/نوفمبر[1]، اي ان محرماً انتقل إلى كانون الأول/ ديسمبر.

لقد دعا حميد الله في أبحاثه عن النسيء (وقد أسلفنا ذكرها في باب: منشأ النسيء عند العرب، أعلاه) إلى جهد مشترك تُسخّر فيه الحاسبات لاستكمال حقيقة تاريخ النسيء. فإذا رُصدت التواريخ التي توحي الثقة في شأن

(١) جواد علي: جـ٦، ص٣٤٨، ٣٤٩.

مواقع الأشهر القمرية من السنوات الشمسية، لأمكن ربما التوصل إلى الأخطاء التي ارتكبها النساة، فادت إلى تحرك الأشهر، ولأمكن بالتالي اكتشاف النظام الذي اتّبعه النساة العرب. وقد يحسم من هذا حلاه كثير من غوامض التاريخ العربي قبل الإسلام.

أما الحال القائمة الآن، فإن وصفها بالفوضى لا يرقى إلى مرتبة المبالغة. إذ يجد بعض الباحثين أن ربيع الأول وربيع الآخر كانا في الشتاء[1]، وأن لديه ما يثبت ذلك في المصادر. ويستدل البعض الآخر بالمصادر على أن ربيع الأول وربيع الآخر كانا في الخريف[2]. وثمة من يعتقد أن النسيء توقف بعد الهجرة[3]، وثمة من يؤكد أن النسيء ظل قائماً حتى حرّمه الإسلام في السنة العاشرة للهجرة خلال حجة الوداع[4]. وهذه حال لا يمكن أن تتبدّل إلا إذا بُذل جهد استثنائي لا يمكن لولاه أن تتقدم الأبحاث في مثل هذا الموضوع المعقّد.

ـ هـ ـ تحريم الإسلام النسيء

ذُكر النسيء في القرآن الكريم تلميحاً وتصريحاً، ففي قوله: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (الكهف: ٢٥)، قال مفسّرون: وهذه السنون الثلاثمائة عند أهل الكهف شمسية وتزيد القمرية عليها عند العرب تسع سنين، وقد ذُكرت في قوله: ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾، أي تسع سنين، فثلاثمائة شمسية ثلاثمائة وتسع قمرية[5]. وجاء في سورة ياسين قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ • وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ • لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (ياسين: ٣٨ ـ ٤٠). وقد فسّر الطبري والقرطبي والطّبرسي هذه الآيات على أنها الإشارة الأولى إلى مخالفة النسيء لعقيدة الإسلام، خصوصاً

(1) Montgomery Watt, Muhammad at Mecca..., p. 1.

(2) Krenkow, F.: The Annual Fairs of the Pagan Arabs, Islamic Culture, XXI (1947), p. 112.

(3) Montgomery Watt, W.: Muhammad at Medina, Oxford, Clarendon Press, pp. 339 ff.

(4) Hamidullah: The Nasi'..., pp. 11, 12.

(٥) انظر تفسير سورة الكهف الآية ٢٥، في تفسير الجلالين.

في قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾... الآية، إذ كان غرض النسيء بالتخصيص أن تتساوى السنتان الشمسية والقمرية.

لكن القرآن الكريم ذكر النسيء صراحةً في سورة التوبة وفي معرض تحريمه إذ قال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ۞ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (التوبة: ٣٧ - ٣٨).

وكلمة ليواطئوا في الآية تُفصح عن معنى النسيء. ففي اللسان، مادة وطأ: يُقال واطأني فلان على الأمر إذا وافقك عليه [١]. وقد أكدت خطبة الوداع التي ردد فيها الرسول عبارات من سورة التوبة، معنى موافقة التقويم القمري التقويم الشمسي، فقال النبي: «إن النسيء زيادة في الكفر... يُحِلُّونه [المحرَّم] عاماً ويحرِّمونه عاماً ليواطئوا عِدّة ما حرّم الله، فيُحِلّوا ما حرّم الله ويحرّموا ما أحلّ الله، وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض»[٢]. وتدل هذه العبارة الأخيرة بالطبع على أن الإسلام نظر إلى النسيء نظرته إلى فعل عبث بنظام وضعه الله. وهذا سبب من أهم الأسباب التي يمكن أن تفسّر رذل الإسلام للنسيء. وقد فتح المسلمون مكة في سنة ثمانٍ للهجرة؛ ولكن النسأة أنسأوا شهراً في سنة تسع. وقال البيروني في الآثار إن الرسول «انتظره»[٣]. وأما تفسير سبب «انتظاره» ففي قوله: إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض. وهذا يعني أن الرسول شاء أن ينتظر حتى يبلغ عدد الشهور المنسوءة ضعفاً كاملاً من أضعاف اثني عشر، فيعود كل شهر قمري إلى

(١) لسان العرب، مادة وطأ.

(٢) سيرة ابن هشام: جـ ٤، ص ٢٧٥. وانظر في هذا: Hamidullah: The Nasi'..., pp. 2, 4, 11, 12.

(٣) البيروني: الآثار...، ص ٦٣. وانظر أيضاً Hamidullah ibid., p. 12.

موضعه الذي كان له قبل بدء النسيء. فهل كان النبي ملماً بحسابات النسأة وهم من كنانة قومه؟ إن هذا احتمال مقبول.

لكن حصر أسباب تحريم الإسلام النسيء في هذا الجانب وحده قد لا يوحي للباحث الثقة الكاملة.

وقد مر رودانسون سريعاً على هذه المسألة فقال إن الإسلام عاد إلى السنة القمرية الصِرف لأن للنسيء صلة بعبادة الأوثان[١]. لكنه لم يفسّر تماماً هذه الصلة. وفسّر موبرغ تفسيراً أفضل حين قال إن النسيء كان يجعل للحج شهراً ليس للحجّ، وبهذا يصرف الناس عن أداء شعائرهم وفرائضهم في زمنها[٢]، وأما مونتغمري - وات فارتأى سببين الأول هو أن للنسيء صلة بعبادة الأوثان يبدو أننا لا ندركها الآن، والثاني هو أن الإسلام ليس ديناً زراعي الطابع[٣]. وقد فتح بذلك الباب إلى تفسير عميق لهذه المسألة، لكنه امتنع عن ولوجه. فالنظرة المعمّقة إلى الأديان القديمة في وادي الرافدين ووادي النيل تبيّن العلاقة الوثيقة بين هذه الأديان والنظام الزراعي القائم على الدورة السنوية الشمسية. فكانت الأديان المذكورة تثبّت أعيادها على مواسم الدورة السنوية الشمسيّة بواسطة النسيء. وقد قام نظام العصرية نفسه في دول وادي الرافدين ووادي النيل على عقيدة دينية زراعية ترهن الحصاد بالقرابين وتربط الأعياد بالانقلابين الشمسيين، والمواعيد الأخرى الخاصة بالشمس والزراعة. فيما كان التقويم أصلاً وأساساً تقويماً قمرياً. ولذا ارتأى الإسلام أن في النسيء عودة إلى هذه الأديان، ولم يكن معقولاً أن يقبل هذه العودة، أو أي ارتباط بالتقويم الشمسي قد يسهّلها[٤].

- و - النسيء والتجارة الدولية

لقد اختلف البحّاثة في تفسير علاقة النسيء بالتجارة، وإن اتفقوا على تأكيد هذه العلاقة. وارتأى الشريف أن بدعة النسيء إنما ابتدعها العرب لتطويل

(١) Rodinson Muhammed, p. 233.

(٢) Encyclopaedia of Islam Nasi', by Moberg, Axel.

(٣) Montgomery Watt Muhammad at Medina..., p. 300.

(٤) سخاب: وحدة المجتمع...، ص ١٠٧ - ١١٥.

الهدنة بين القبائل في الجزيرة. وقال في تفسير ذلك إن بلاد العرب حارّة يصعب فيها الانتقال والغزو في أشهر الصيف. فإذا كانت أشهر الصيف مانعة للقتال من طبيعتها، وإذا كانت الأشهر الحرم تحرِّم الغزو والقتال كذلك، فإن هذه الأشهر مجتمعة يمكن أن تجعل الهدنة سبعة أشهر متوالية. وفي الأشهر الباقية متنفّس لطلب الثارات وشن الغارات. واستدلّ الشريف على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَنْفِرُوا في الحَرِّ﴾ (التوبة: ٨١). وكذلك استدلّ بما قال ابن سعد في الطبقات الكبرى، عن غزوة تبوك وما لقي المسلمون فيها من شدّة الحرّ وتَخلُّف بعضهم عن القتال وتَردُّد بعضهم الآخر. كذلك نسب النسيء إلى رغبتهم في جعل زمن الحجّ في فصل من فصول السنة حتى يتيسّر لهم الحج في غير وقت الحر أو البرد الشديدين، وفي الفصل الذي تَفِرُ فيه الأصواف والأوبار والسمن والدّهن ليتّجروا بها[١]. وقد لاحظ أن مقالته هذه تُناقض المصادر العربية التي قالت إن النسيء كان لطلب الغزو لا لطلب الهدنة. وقال إن طلب الغزو ليس الأصل في إنشاء النسيء. غير أنه افترض أن النسيء ثبّت أشهر السنة القمرية على مواقيت معينة في السنة الشمسية. والنسيء أصلاً هذا غرضه. لكننا أثبتنا فيما سلف أن النسأة لم يؤدّوا هذا الغرض لسبب من الأسباب، فكانت الأشهر الحرم سنة عشر وإحدى عشرة للهجرة في شباط وآذار ونيسان/فبراير ومارس وإبريل، فيما صادفت سنة ٥٤١ م. أشهر الصيف. وهذا ينفي أولاً قدرة الباحث على اتّخاذ سنة من السنوات أساساً لتفسير النسيء وأغراضه، وينفي ثانياً أن النسأة تلاعبوا بالأشهر لتطويل الهدنة.

وأبدى موبرغ حذراً في معالجته هذا الأمر. فقال إن ما نعرفه عن أسلوب النسيء عند العرب غير مؤكد في شيء ولا بد أنه كان على غير انتظام، وإن غرضه كان على الأرجح جعل موسم الحج والأسواق التي ترافقه في جوار مكّة في موعد مناسب من السنة الشمسية. ولاحظ أن النسيء كان يتولاه بنو كنانة، وكانت الأسواق تُعقد في أرض الكنانيّين[٢]. وكذلك ربط جواد علي النسيء

(١) الشريف: المرجع السابق، ص ١٩٦ - ١٩٨.

(٢) Encyclopaedia of Islam: op cit., Moberg: Nasi'.

بالتجارة، لكنه لم يربطها بالتجارة المحلية فقط مثلما فعل موبرغ، بل بالتجارة الدولية أيضاً، فقال إن عرب الجاهلية وأهل مكّة على الأخص ابتكروا النسيء حتى لا تدور أشهر الحج والتجارة على فصول السنة فتأتي الحجّة هذه السنة في الصيف، وتأتي بعد مدة في الشتاء. وإن النسيء استُخدم على ما يبدو لجعل موضع شهور الحج والتجارة ثابتاً في السنة الشمسية، فلا يُضطرّون إلى قيام قافلة الشام في الشتاء وهم لا يحتملون برد الشمال، أو يضطرون إلى تسيير تجارة اليمن في الصيف وهو على ما هو من حرّ[١].

أما سيمون فأشار عموماً إلى علاقة النسيء بالتجارة، دون أن يخوض في تفصيل الأمور، فقال إن المصادر العربية وغير العربية تبيح القول إن غرض الأشهر الحرم في نظر معظم القبائل العربية، هو إقرار سلام نسبي، ففي هذه الأشهر كانت القوافل تسير من غير خفارة مسلحة تحميها من البدو الغزاة. وكان إنشاء النسيء مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأشهر الحرم، وكان يخضع عبر كنانة، لسلطان القرشيين، فكان يتيح لهم أن يختاروا للأشهر الحرم الزمن الذي يناسب تجارتهم[٢]. ولم يقل إذا كان النسيء يناسب التجارة العربية المحلية أم التجارة الدولية التي نظم الإيلاف رحلتيها.

لكن نويبرون وحميد الله كانا أشد إفصاحاً وأكدا أن غرض النسيء كان مطابقة موسم الحج على موسم القطاف والنتاج، حتى يتمكن العرب من تقديم الأضاحي والقرابين. ويربط هذا التفسير النسيء حُكماً بالأسواق المحلية والمواسم القبلية. ولقد تخيّل نويبرون ما يحدث بالحج والمواسم من دون نسيء فقال: عندما يقع موسم الحج قبل نضوج حصاد السنة وثمارها، وبعد إشراف مؤونة السنة الفائتة على النفاد، يتعذر على الراغبين في الحج أن يجمعوا ما يكفيهم مؤونة السفر والمكوث في مكة أو في الأسواق المجاورة التي كانت تُعقد فيها المواسم السنوية. وكان لا بد من معالجة هذه المسألة بتثبيت موعد الحج

(١) جواد علي: جـ ٨، ص ٤٧١ - ٥٠٨.

(٢) Simon: Ljuma et Tiff...., p. 231

في موعد تكون فيه الحبوب والثمار والنتاج من كل صنف وفيرة، أي الخريف[1]. أما حميد الله فاستشهد ابن سعد «ومؤرّخين إسلاميين آخرين» في ذكر نصوص معاهدات عقدها النبي مع أهل البحرين لدى قبولهم الإسلام. فقال إن الزكاة فُرضت على المتعبّدين، وفسّر ابن سعد في الطبقات ذلك بقوله: «ولهم أن لا يُحبَسُوا عن طريق الميرة، ولا يُمنعوا صوبَ القَطْرِ ولا يُحرَموا صريم الثمار عند بلوغه»، أي ألّا يُحال بينهم وبين بيع نتاجهم ولا تُمنَعَ قطعانهم من رعي المراعي التي مُطِرت، ولا يُحرَّمَ جني الثمار قبل وصول جامعي الزكاة[2]. إن هذه الملاحظة تؤيد ارتباط النسيء بما سمّيناه «الأديان الزراعية» وبالمواسم المحلية والأسواق القبلية والحجّ، لأنها تؤكد أن القبائل لم تكن قادرة في كل فصل من فصول السنة على دفع الزكاة في الإسلام. وليس بعقل أن هذه القبائل نفسها كانت قادرة قبل الإسلام على جمع الأضاحي والقرابين ومؤونة الأسفار والإقامة في المواسم، أيّاً كان موعدها. ولا مفرّ من الاعتقاد أن النسيء كان مُعَدّاً في الأصل لدفع موسم الحج والأسواق إلى ما بعد الحصاد والقطاف، على الرغم من أن النسأة على ما يبدو، لم يُحسنوا الحساب المطلوب، وفقاً لما سلف.

إن أسرع ما يخطر ببال الباحث في معالجة أمر النسيء، هو احتمال أن يكون النسيء قد ربط الأشهر الحرم بالانقلاب الصيفي لأسباب دينيّة أولاً، وربما لأسباب التجارة المحلية والمواسم، ثم تحكمت قريش بالنسيء شيئاً فشيئاً من أجل توقيت الأشهر الحرم الثلاثة المتوالية، على رحلة اليمن الشتائية، المرتبط موعدها بالريح الموسمية، أي بالدورة الشمسية، لا الأشهر القمرية. ويفترض هذا الاحتمال أن القوافل الظاعنة إلى اليمن لحمل تجارة الشام وتلقّي تجارة المحيط الهندي، تحتاج إلى هدنة الأشهر الثلاثة حتى تنطلق من مكة وتصل إلى اليمن وتفرّغ حمولتها وتحمّل البضاعة الشرقية وتعود بها إلى مكة. فرحلة

(1) Nobiron: op.cit., p. 137.

(2) ابن سعد: الطبقات...، جـ1، ص283. وانظر أيضاً... Hamidullah: Intercalation, p. 330.

الذهاب شهر، ورحلة الإياب شهر، ويُخلّى للتفريغ والتحميل والاستراحة وعقد الصفقات شهر. وتبيّن لنا مطالعة تقويم السنة العاشرة للهجرة أن هذا تفسير معقول. فكانت الرياح الموسمية المؤاتية لإبحار السفن إلى الهند وسيلان والعودة منها، تهب من تشرين الثاني/نوفمبر حتى آذار/مارس، على نحو ما أسلفنا في باب: متى الإبحار إلى الهند؟

فإذا شئنا أن نتخيّل مسار الترتيب لرحلة الشتاء وفقاً لتقويم السنة العاشرة للهجرة، على افتراض أنها كانت نموذجاً للسنوات المناسبة لنسأة الشهور فيما يتعلّق بتجارة قريش الدولية، فإن ما كان يحدث هو الآتي:

- تخرج قافلة رحلة الشتاء من مكّة في أول ذي القعدة (أول شهر شباط/فبراير)، فتصل إلى اليمن وموانئها في آخر ذي القعدة.

- في هذه الأثناء تصل السفن من المحيط الهندي، لأن الرياح الموسمية الشتوية الملائمة للإبحار موشكة على التبدّل. وهذا أوان المسارعة إلى الاحتماء من أنواء الرياح الموسمية الصيفية.

- ينصرف المكيون في اليمن طوال شهر ذي الحجّة (شهر آذار/مارس) في بيع تجاراتهم ومستوردات الشام، ويشترون تجارة الشرق الآتية مع السفن من المحيط الهندي. وفي شهر آذار/مارس، متّسع لعودة السفن المتخلّفة في المحيط إلى موانئها العربية.

- في آخر ذي الحجّة تتبدّل الرياح الموسمية، فيوقف البحّارة أسفارهم، فيما تظعن القافلة القرشية عائدة إلى مكة، محمّلة بالتوابل والحرير واللُّبان وما إليها، فتصل في أواخر المحرّم.

ولكن مسألتين تعترضان هذا الاحتمال. الأولى هي: هل كانت البضائع التي يأتي بها القرشيّون إلى اليمن تُخزَن إلى حين الإبحار في السنة التالية؟ لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه البضائع كانت تتضمن الأدوات المعدنية وملابس الأدم والصوف والقطن من الشام والخمور من العراق. وكل هذه السلع يحتمل

الخزن، بل بعضها يُستحسن خزنه. وليس من شك في أن تجارة التصدير إلى الهند وسيلان كانت تجارة قليلة إذا ما قورنت بتجارة الاستيراد منها، ولذا يبدو أن مسألة خزن هذه السلع لم تكن مشكلة ذات شأن يُذكر، حتى ان المصادر لم تأتِ على ذكرها. أما المسألة الثانية فهي: طالما أن موسم الرياح الشتوية المؤاتية للإبحار يبدأ في تشرين الثاني/ نوفمبر، فلماذا كانت قريش (إذا افترضنا أنها تحكّمت بإنساء الشهور لهذا الغرض) تؤخر الأشهر الحرم، أي تؤخر رحلتها الشتائية إلى اليمن حتى أواخر موسم الرياح الشتوية؟ إن ذهاب القافلة المكيّة إلى اليمن في تشرين الثاني/ نوفمبر، يعني أنها ذاهبة لشراء بضاعة المحيط الهندي التي وصلت إلى موانىء اليمن في السنة الماضية، لأن الخريف كان موعد رحيل السفن إلى الهند، لا عودتها. وافتراض هذا يعني افتراض أن وسائل خزن ضخمة كانت موفورة في اليمن لحساب القرشيين من أجل استيعاب تجارة الشرق الكثيرة الواردة. وهذا أمر مستبعد، لم تأتِ على ذكره المصادر على الإطلاق. وإذا افترضنا أن قريشاً كانت تؤخر قافلتها شهراً لتصل إلى اليمن في كانون الأول/ ديسمبر، فإن هذا يعني أن السفن الآتية ببضاعة المحيط الهندي أمضت موسم الصيف العاصف في الهند وسيلان، بدلاً من أن تمضيه في موانىء الخليج وحضرموت واليمن. وهذا أيضاً مستبعد، لأن معظم البحارة كانوا عرباً في هذا القطاع من المحيط الهندي على نحو ما أسلفنا.

ويُفترض إذن أن القرشيّين كانوا ينتظرون عند بدء هبوب رياح الشتاء الموسمية، ثلاثة أشهر، من أول تشرين الثاني/ نوفمبر إلى آخر كانون الثاني/ يناير، ليسيّروا قافلتهم التي تصل إلى اليمن في أول آذار/مارس. وبذلك تكون للسفن مهلة أربعة أشهر لتبحر إلى الهند وسيلان وتقضي متاجرها بيعاً وشراءً هناك، وتعود إلى موانىء حضرموت واليمن. وهذا وقت كافٍ على ما بيّنّا.

- ز - مشكلة رحلة الصيف

وهذا الحل لمسألة النسيء يبدو مقبولاً للوهلة الأولى. غير أن التدقيق فيه يفضي إلى الكشف عن عدد من المشكلات:

- ليست هذه المواعيد لرحلة الشتاء إلى اليمن ثابتة تماماً. فالنسيء هو إضافة شهر كل ثلاث سنوات في الإجمال. وهذا يعني أن بين النسيء والنسيء تتحرك الشهور القمرية أحد عشر يوماً في السنة واثنين وعشرين يوماً في السنتين، إلى أن تعود المواعيد إلى موضعها في السنة الثالثة مع الإنساء. وسنفترض مع حميد الله أن آخر إنساء حدث سنة تسع للهجرة، وسنفحص بناءً على ذلك موقع الأشهر الحرم في السنوات الثلاث التاسعة والعاشرة والحادية عشرة للهجرة، لنرى جدوى هذا النظام في تنظيم القوافل المكيّة حتى تلاقي السفن الآتية من المحيط الهندي. وسنفترض طبعاً أن هذا النظام ظل قائماً في السنوات الثلاث المذكورة، لأن الذين أنسأوا شهراً في سنة ٩ هـ. افترضوا ذلك واحتسبوه:

	٩ هـ.	١٠ هـ.	١١ هـ.
ذو القعدة	٩ شباط - ١٠ آذار	٢٩ كانون الثاني - ٢٧ شباط	١٨ كانون الثاني - ١٦ شباط
ذو الحجّة	١١ آذار - ٨ نيسان	٢٨ شباط - ٢٨ آذار	١٧ شباط - ١٧ آذار
المحرّم	٩ نيسان - ٨ أيار	٢٩ آذار - ٢٧ نيسان	١٨ آذار - ١٦ نيسان

(* اعتمدنا في إعداد هذا البيان على تقويم السنة العاشرة للهجرة فيما سلف، وأضفنا أحد عشر يوماً لتعيين تواريخ السنة ٩ هـ. وحسمنا أحد عشر يوماً لتعيين تواريخ السنة ١١ هـ. ويلاحظ هنا أن المحرم ينتمي إلى سنة هجرية تلي السنة التي ينتمي إليها ذو القعدة وذو الحجة اللذان يسبقانه بالطبع.)

ويتبين من هذا، إذا افترضنا أن القافلة المكيّة كانت تسافر في ذي القعدة وتصل في أول ذي الحجّة إلى المرافىء اليمنية والحضرمية، أن السنة الأخيرة من دورة النسيء الثلاثية هي أنسب السنوات لأنها تتيح للقرشيين اثني عشر يوماً

في شباط/ فبراير ونصف آذار/ مارس لقضاء تجارتهم، قبل أن يبدأوا رحلة العودة في أول المحرّم. أما أضيق السنوات مجالاً فهي سنة الإنساء لأن مجال قضاء التجارة قبل وصول آخر السفن في أواخر آذار/ مارس وبدء رحلة العودة يتقلّص إلى نحو عشرين يوماً من آذار. لكن هذا المجال يبقى مقبولاً.

ـ المشكلة الثانية هي في أن الإيلاف كان قائماً، وفق ما سلف، منذ مطالع القرن السادس الميلادي. والنسيء كان قائماً لدى العرب منذ أوائل القرن الخامس الميلادي على الأقل. وفي سنة ٥٤١ م. إذن كان يُفترض أن تكون قريش قد سخّرت النسيء لرحلة الشتاء كما جاء آنفاً. لكن ما ذكره بروكوبيوس في شأن حج العرب عند الانقلاب الصيفي (في باب «مطابقة الشهور» أعلاه)، وما يُبيّنه تقويم سنة ٥٤١ م. الموضوع على هذا الأساس على نحوٍ تقريبي، ينفيان علاقة النسيء بالتجارة المحلية، أي قيام الحج في الخريف، وعلاقة النسيء بالتجارة الدولية، أي مصادفة الأشهر الحرم لأشهر الشتاء. لكن في الإمكان القول إن قيادة مكة في السنة المذكورة، وكانت حديثة عهد بعد في قيادة الإيلاف، لم تكن قد سخّرت جميع المؤسسات الدينية والاجتماعية والاقتصادية لمشروعها، وقد بيّنّا فيما مضى كيف كانت هذه القيادة تعالج المشكلات حالما تعرض لها، وتسدّ الفراغ إثر الفراغ في منظومتها. وهذا قول يشيع الراحة والرضى ولا شك، لكنه منطقيٌّ أيضاً، إذ ليس مستحيلاً أن يكون القرشيون قد سيّروا قوافل تجارتهم الدولية أولاً بما تيسّر لهم من عهود وأحلاف، ثم أخذوا كلما اكتشفوا ثغرة أو ضعفاً في نظامهم، يدعمون أمن قوافلهم بالحُمس تارة، وبالأشهر الحُرم طوراً، فلم يجيء الإسلام إلاّ وقد أحكموا نظامهم إحكاماً شبه تام.

ـ بحل النسيء حسبما تخيّلناه، مشكلة رحلة الشتاء إلى اليمن، فما حال رحلة الصيف إلى الشام؟ هل كان شهرها الحرام هو شهر رجب؟ إن المسافة بين مكة واليمن مثل المسافة بين مكة وغزة أو بصرى تقريباً. فلماذا تحتاج رحلة اليمن إلى ثلاثة أشهر حرام ولا تحتاج رحلة الشام لغير شهر؟ إن لهذه المسألة حلولاً محتملة، ذلك أن الرحلة إلى الشام كانت تحمل تجارة الشرق الثمينة

وكانت تعود بتجارة قليلة الثمن إذا ما قورنت بالطيوب والأفاويه والحرير، ولذا كانت قريش تحتاج ربما إلى حماية الشهر الحرام في ذهابها إلى الشام، فتعود منها ساعة تشاء غير خائفة. وهذا احتمال. أما الاحتمال الثاني فهو أن خريطة الأحلاف المكيّة تبيّن وفق ما جاء في باب: أحلاف قريش القبلية، أن مكة كانت تستطيع تسيير قوافلها آمنة حتى مشارف بادية الشام عبر وادي القرى ومنازل عُذرة وغيرها من القبائل. أما ما بقي من الطريق فهو خاضع لسلطان الدولة البيزنطية. وكان يُمكن لقريش أن تخرج بقافلة الشام قبل رجب بأسبوعين أو أكثر فتكسب وقتاً بفضل حلفائها المنتشرين على نصف الطريق. لكن رَجباً في سنة عشر للهجرة لم يكن في الصيف بل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وإذا كانت لمكة أحلاف على طريق الشام فقد كانت لها أحلاف على طريق اليمن أيضاً. وإذا قيل إن الإيلاف قام لتستغني قريش عن الأحلاف وتسيّر قوافلها على مدار السنة، فذلك ينطبق أيضاً على رحلة الشتاء إلى اليمن.

وتعاود هذه التساؤلات طرح الاحتمال الذي سبقت الإشارة إليه وهو أن النسيء كانت له وظيفة ما في التجارة الدولية لقريش، وكان قبل ذلك ينظم المواسم والأسواق المحلية. ولا يخلو هذا الاحتمال نفسه من مشكلات تظهر فور مطالعة سنة ٥٤١ م. و١٠ هـ. ولن يكون حل هذه المشكلات ممكناً إلا بحل مشكلة نظام النسيء الذي كان معتمداً. إلاّ أن مجموع المؤشرات والدلائل توحي أن قريشاً امتلكت عدداً كبيراً من المؤسسات والوسائل لحماية تجارتها وتسييرها بأمان، وقد احتاجت إلى استخدام بعض هذه المؤسسات أحياناً، واستغنت عن استخدامها في أحيان أخرى. وإلاّ فكيف نفسّر أن وقعة بدر الكبرى التي حدثت في السابع عشر من رمضان في السنة الثانية للهجرة، الخامس عشر من آذار/ مارس سنة ٦٢٤ م.[1]، فيما كانت اللطيمة القرشيّة عائدة من الشام، ورمضان ليس شهراً حراماً ولا آذار/ مارس من أشهر الصيف؟

(١) Montgomery Watt, Muhammad at Medina..., p. 340

الفصل السادس

المواسم والأسواق

أولاً: ملتقى الأصنام والقبائل

ـ أ ـ ارتباط الحج بالأسواق

صُرف في هذا البحث جهدٌ للتفرقة بين التجارة المحلية التي كانت قائمة على الدوام في جزيرة العرب، والتجارة الدولية التي لم تنشط إلا ضمن ظروف سبقت دراستها. وأُشير غيرَ مرة إلى أن عهود الإيلاف التي عقدتها القيادات المكّيّة مع ملوك الأطراف الأربعة ومع القبائل العربية على طرق القوافل، إنما كان غرضها تيسير تجارة الشرق الدولية، ولو أن التجارة المحلية لم تتأذَّ من هذه العهود والمواثيق، ولعلها على العكس نشطت بفضلها وانتعشت. ولا شك في أن التجارة المحليّة لم تكن حافزة على عقد عهود الإيلاف لأنها لم تكن تحتاج إلى هذه العهود. فالتجارة المحليّة في جزيرة العرب قامت بفضل الأحلاف والأشهر الحرم وغيرها من المؤسسات السابقة للإيلاف. وكان يمكنها أن تستمر إلى ما شاء الله، من غير الإيلاف. ولذلك قد يبدو أن إقحام المواسم والأسواق في دراسة الإيلاف، عمل في غير محله.

غير أننا إذا استطعنا القول إن الأسواق والمواسم لم تسبب ظهور الإيلاف، فإننا لا نستطيع في المقابل أن نزعم أن الإيلاف لم يؤثّر في هذه المواسم والأسواق. لقد نشأ الإيلاف بمعزل عن التجارة المحليّة. ولكن تطوّره وتعاظم القوافل القرشية وحصتها في التجارة الدولية، واشتراك القبائل العربية في جني أرباح هذه التجارة حسّن الأحوال الاقتصادية في الجزيرة العربية، وزاد القدرة

الشرائية لدى القبائل، وأشاع حالة مقبولة من الأمن، وعزّز هيبة القيادة المكّيّة وسمعتها، فنشطت الأسواق، وارتحل العرب بعضهم إلى البعض، وأقبل الناس بكثرة على المواسم التجارية والأدبية، واشتدّ الإقبال على الحج، وتفوّقت مكّة على كل المدن الأخرى في اجتذاب عقول العرب وقلوبهم ومتعبّديهم وتجّارهم. فكان الإيلاف بذرة فاقت نبتتها كل تصوّر. وعلى رغم أن العرب تعبّدت لأصنامها منذ أزمنة غابرة، وأن كثيراً من هذه الأصنام جُمعت في الكعبة منذ عهد عمرو بن لُحَيّ على الأقل، كما تقول المأثورات الإسلامية، إلّا أن المسار الذي أخذ يوحّد القبائل في عقيدتها وفي مصادر رزقها وفي لهجاتها وتنظيمها الاجتماعي والسياسي، لم تَدُر عجلاته بهمّة وقوة، إلّا بدافع الإيلاف.

ولم يكن غريباً أن يحفز الإيلاف، وهو عهود تجارية، تطور وحدة العقيدة الدينية لدى القبائل. وقد لاحظ الأزرقي أن تجارة المقايضة بين هذه القبائل كانت تقوم في مواسم الحج. ومواقيت الأسواق ومواقيت الحج كانت تجمعها تسمية واحدة هي: المواسم[1].

وقد عبّر القرآن الكريم في غير آية عن قبول مفهوم العلاقة الوثيقة بين مواسم الاتجار والحج. فسورة قريش لا تذكّر المشركين بأن رب البيت رزقهم من التجارة فقط، بل تدعوهم إلى عبادته لشكره على فضله هذا. وكثرة الإشارات إلى التجارة في القرآن دليل على أنه خاطب مجتمعاً تجارياً ملمّاً بالمفاهيم والعبارات التجارية، وعلى أن فكرة علاقة الدين بالتجارة لم تكن غريبة على المجتمع المكي إطلاقاً. فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾... الآية (البقرة: ٢٨٢). وقال في تحليل التجارة في المواسم الدينية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾... الآية (البقرة: ١٩٨) وقال أيضاً في التجارة الحلال: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا

---

(١) الأزرقي: جـ١، ص ١٢٩ - ١٣١.

وُسْعَهَا﴾... الآية (الأنعام: ١٥٢). وفي مثلك قال أيضاً: ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾... الآية (الأعراف: ٨٥). وقال أيضاً: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ● وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: ٧، ٨).
وأثبت القرآن الكريم على نحو غير مباشر أن المهمة التي كانت تصرف بعضهم عن الصلاة هي التجارة، إذ قال: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ (النور: ٣٧). وحين حث على عدم نسيان الله، جعل التجارة والأقارب أكثر ما يُلهي الإنسان عن واجبه الديني إذ قال: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ (التوبة: ٢٤). وحين فاضل بين الصلاة والأعمال الأخرى، ذكر من الأعمال الأخرى التجارة دون غيرها إذ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ● فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ● وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (الجمعة: ٩ - ١١)، بل أن القرآن الكريم أثبت بما لا يقبل شكاً أن حج البيت والتجارة كانا يقضيان معاً، ذلك في قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾... الآية (البقرة: ١٩٨).

وقد سبقت الإشارة في باب: تجارة وتَدَيُّن، إلى هذه العلاقة الوثيقة التي كانت قائمة قبل الإسلام بين الحج والمواسم والأسواق. وسنعالج الأبواب التالية التطوّر الذي أحدثه تجمّع القبائل حول مكة، خصوصاً بفضل الإيلاف، نحو توحيد العقيدة والحياة الاقتصادية بين سكّان الجزيرة العربية.

ب - عمرو بن لُحَيّ

نعود بطور تجميع القبائل العربية حول مكة في مصادر التاريخ الإسلامية

إلى ما قبل الإيلاف، وقبل قريش وخزاعة. إذ كانت الكعبة منذ عهود واغلة في القدم مثابة للأعراب وأمناً لهم، فلا يُمنع أحد من التعبُّد فيها والطواف حولها لأنها بيت الله[1]. وقد ذكرها بطليموس في كتاب الجغرافيا السادس، وسمّاها مَكُرَبَة. أما فيليب حتّي فقال إن هذا الاسم اشتُق من كلمة سبئية تعني المعبد. وارتأى حميد الله أن اللفظة السبئيّة هذه ذات صلة لغوية ولا شك بالكلمة العربية: مَقرب، أي موضع القربى أو القربان، حيث يقدمون الأضحية الدينية. وقد تكون التسمية جاءت من اليمن مع جُرهم سكان مكة قبل خزاعة[2].

ولكن المأثورات الإسلامية عن أصول مكة هي أول رواية فيها شيء من التفصيل والوضوح، وإن كان الغموض غالباً. وقد اهتم المؤرخون المسلمون لعصر جُرهم، أي لما قبل سنة ٤٠٠ م. حسب تقديرنا، لأن الرسول تكلّم على عمرو بن لحي مؤسس التنظيم المكّي في ذلك العصر. وقد جاء في سيرة ابن هشام: «سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول لأكثم بن الجون الخزاعي: يا أكثم، رأيت عمرو بن لُحَيّ بن قمعة بن خندف يَجُرُّ قُصْبَهُ [أي أمعاءه] في النار... إنه كان أول مَن غيّر دين اسماعيل، فنصب الأوثان وبَحَر البَحيرة وسَيَّبَ السائبة ووصَل الوصيلة وحمى الحامي»[3]. وتُجمع المصادر الإسلامية على ان ابن لُحي جلب الأصنام من الشام، ويقول ابن هشام: حدثني بعض أهل العلم ان عمر بن لحي خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره، فلما قدم مآب من أرض البلقاء، وبها يومئذ العماليق... رآهم يعبدون الأصنام، فقال لهم: ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدون؟ قالوا له: هذه أصنام نعبدها، فنستمطرها فتمطرنا، ونستنصرها فتنصرنا، فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنماً فأسيرَ به إلى أرض العرب فيعبدونه؟ فأعطوه صنماً يُقال له هُبل، فقدم به إلى

(١) الأزرقي: جـ ١، ص ٤٤ - ٥١. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٢٣ - ١٢٥. وكذلك الشريف: المرجع السابق، ص ١٦٧، ١٦٨.

(٢) حتي، فيليب: تاريخ العرب، الطبعة الخامسة، دار غندور، الغيري، لبنان، ١٩٧٤، ص ١٥١. وكذلك Hamidullah Al Tibi..., p. 295.

(٣) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٨١.

مكة فنصبه وأمر الناس بعبادته وتعظيمه... وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم قبلهم من الضلالات، وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم يتمسّكون بها: من تعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفة والمزدلفة، وهَدي البُدْنِ والإهلال بالحج والعُمرة، مع إدخالهم فيه ما ليس منه»[1]. ويقول ابن الكلبي في رواية أخرى لقصة عمرو بن لحي وتجميعه الأصنام في مكة، إن نسل إسماعيل بن إبراهيم لمّا تكاثر بمكّة حتى ضاقت بهم، وقعت بينهم الحروب والعداوات، فأخرج بعضهم بعضاً، فتفسحوا في البلاد التماساً للمعاش. وكان كلّما ظعن من مكّة ظاعن حمل معه حجراً من حجارة الحرم، تعظيماً للحرم وصبابةً بمكّة. فحيثما حلّوا وضعوه وطافوا به كطوافهم بالكعبة تيمّناً منهم بها وصبابة بالحرم وحُباً له. وهم بعدُ يعظّمون الكعبة ومكّة ويحجّون ويعتمرون على إرث إبراهيم وإسماعيل. ويضيف ابن الكلبي قوله: «ثم سلخ ذلك بهم إلى أن عبدوا ما استحبّوا ونسوا ما كانوا عليه... فعبدوا الأوثان وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم، وانتحتوا [أخرجوا] ما كان يعبد قوم نوح منها على إرث ما بقي فيهم من ذكرها، وفيهم على ذلك بقايا من عهد ابراهيم وإسماعيل يتنسّكون بها، من تعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفة ومزدلفة وإهداء البُدْن والإهلال بالحج والعمرة، مع إدخالهم ما ليس منه»[2].

ويُشتبه من تنوّع الروايات أن الإخباريين جمعوا ما تردّد على ألسنة الناس في محاولة لاستكمال قصة عمرو بن لحيّ، من غير أن يستندوا على ما يبدو، إلى سند تاريخي مقنع. لكن بعض التفاصيل تظل مع ذلك جديرة بالملاحظة، وأولها أن الروايات مجمعة على أن مكة كانت محجّة ومقاماً قبل خزاعة وعصر عمرو بن لحيّ، وكان الناس فيها يتعبّدون على دين إبراهيم. والثاني هو أن عمرو بن لحيّ أحضر صنمه هُبل من الشام. ولهذه الرواية سندٌ تاريخي قويّ لأن هُبل كان يُعبد في بلاد الشام. ولقد جاء ذكره في الكتابات النبطية التي عثر عليها في

(١) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٨٢

(٢) ابن الكلبي: كتاب الأصنام، ص ٦. وكذلك جواد علي: جـ ٦، ص ٧٦، ٧٧.

الحجر[1]. ولكن ما الذي جاء عمرو بن لحي يفعله في الشام. وما هي «بعض أموره» التي قال ابن هشام إنه جاء إلى الشام من أجلها؟ لقد عولجت فيما مضى علاقة رجلين مكّيين ببلاد الشام، وهما قصّي بن كلاب وهاشم بن عبد مناف. وكلاهما وضع نظاماً لمكّة يتعلق بالتجارة وإدارتها. وليس مستغرباً أن يكون عمرو بن لحي هو الآخر اهتمّ لأمر التجارة ووسيلة تنظيمها. والمستغرب في الواقع هو ألا يكون اهتمّ لذلك. إذ ان عمرو بن لحي لم يكْتَفِ بجلب هُبل، بل جلبَ أصنام القبائل ووضعها في البيت الحرام لإغراء العرب على الحج إلى مكّة. ولا شك في أن مكة كانت مركزاً مهماً لتجارة العرب، ولولا ذلك لما رضيت القبائل أن تضع أصنامها فيها. ولولا أن التجارة مرهونة بالمواسم الدينية لما كان عمرو بن لحي قد استطاع أن يجلب الأصنام والقبائل إليه. واجتذبت مكّة التي كانت ممراً قديماً لقوافل اللُبان القبائل القوية التي طمحت في احتلال هذا المركز التجاري والديني الكبير. فتوالت على المدينة قبيلة جُرهم، ثم خزاعة يقودها عمرو بن لحي، ثم قريش يقودها قصيّ بن كلاب، وقد ارتأى كل منها في المدينة مكمن قوة ومصدر ثراء وسلطان. وإذ يروي الإخباريون أن ابن لحيّ كان يُطعم الحاج ويُقيم موائد الطعام في المواسم، قالوا إنه ربّما «ذبح أيام الحج عشرة آلاف بدنة وكسى عشرة آلاف حلة في كل سنة، يُطعم العرب ويحيس لهم الحيس [طعام من لبن وتمر وسمن] ويلتّ لهم السويق» [عجين حنطة وشعير][2]. وعلى رغم أن المبالغة في هذا لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجدّ، إلا أن ما يبقى من الروايات هو أن عمرو بن لحيّ كان يُنفق على الحجيج. والقول إن الحجّاج كانوا يموّلون هذا الإنفاق بقرابينهم، هو أمرٌ غير مقبول، لأن هذا لا بد من أن يجعل عمرو بن لحي جامعاً للقرابين والأضاحي، وهو على النقيض كان مُنفقاً في الحج، وإلاّ لتعذّر جمعُه قبائل العرب. ولولا التجارة لتعذّر إنفاقه على الحج. ويقول ابن هشام في روايته لدخول عمرو بن

(1) الشريف: المرجع السابق، ص ١٦٠، واستند في ذلك إلى هيرودوتس ونفوش ذكرها جواد علي.

(2) ابن كثير: البداية. . .، جـ ٢، ص ١٨٧. وانظر أيضاً الشريف: المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٩.

لحيّ مكة وإخراجه جُرهماً منها: «ثم إن جُرهماً بَغَوا بمكة واستحلّوا خلالاً من الحرمة، فظلموا من دخلها من غير أهلها وأكلوا مال الكعبة الذي يُهدى لها»[1]. ويحفزنا هذا القول على الاعتقاد أن من يقوم على خدمة الحرم كان منتظراً منه أن يُنفق لا أن يرتزق من الحرم. ولا بد أن التجارة هي المورد الذي كان ينفق منه.

وإذا دُقّق في النصوص التي حفظها لنا الإخباريون في شأن النُظم التي ابتدعها عمرو بن لحي فاتّخذها العرب من بعده شرعة[2]، فقد يُهتدى إلى طرف خيط يبيح بعض الثقة في قول ذلك. فعمرو بن لحيّ ابتدع ولا شك قواعد ذات صفة دينية خالصة على ما يبدو، مثل الفَرعة والعتيرة. والفَرعة أول نتاج الإبل والغنم، كانوا يذبحونه لأصنامهم، والعتيرة ذبائح الغنم عامة، وكانوا يذبحونها في المذبح فيسمونه العتر، فنهى المسلمون عن ذلك. وفي الحديث: لا فرع ولا عتيرة[3]. لكن كثيراً من بدع ابن لحي يدعو إلى الاشتباه في اهتمامه بالتجارة. فيقول ابن هشام في شأن البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي: «فأما البَحيرة فهي بنت السائبة، والسائبة الناقة إذا تابعت [والدت على التوالي] بين عشر إناث ليس بينهن ذكر، سُيّبت فلم يُركب ظهرها، ولم يُجزّ وبرها، ولم يَشرب لبنها إلا ضيف، فما نُتجت بعد ذلك من أنثى شُقّت أذنها ثم خُلّي سبيلها مع أمها، فلم يُركب ظهرها ولم يُجزّ وبرها ولم يشرب لبنها إلا ضيف كما فُعل بأمها، فهي البحيرة بنت السائبة. والوصيلة الشاة إذا أتأمت [وضعت توائم] عشر إناث متتابعات في خمسة أبطن ليس بينهن ذكر جُعلت وصيلة. قالوا: قد وَصَلت، فكان ما وَلدت بعد ذلك للذكور منهم دون إناثهم، إلاّ أن يموت منها شيء فيشتركوا في أكله، ذكورهم وإناثهم. قال ابن هشام [إضافة إلى ما قاله ابن إسحاق]: فكان ما وَلدت بعد ذلك لذكور بنيهم دون بناتهم. قال ابن إسحاق:

(1) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ١٢٥. وانظر كذلك الأعلمي: منتهى... ص ٢٠٩ - ٢١٢.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٨١، ٨٢.

(3) لسان العرب: فرع وعتر. وابن الكلبي: الأصنام، ص ٣٩، ٤٢. والحديث المذكور أخرجه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارمي وابن حنبل.

والحامي الفحل إذا نُتج له عشر إناثٍ متتابعاتٍ ليس بينهن ذكر، حَمى ظهره فلم يُركب ظهره، ولم يُجزّ وبره، وخُلّي في إبله يضربُ فيها، لا يُنتفع منه بغير ذلك». وخالف ابن هشام ذلك إذ قال: «والبحيرة عندهم الناقة تُشق أذنها فلا يُركب ظهرها ولا يُجزّ وبرها ولا يَشرب لبنَها إلا ضيف أو يُتصدّق به، وتُهمَل لآلهتهم. والسائبة: التي يَنذُر الرجل أن يُسيّبها إن برىء من مرضه أو إن أصاب أمراً يطلبه. فإذا كان أساب ناقةً من إبله أو جملاً لبعض آلهتهم فسابت فرعت، لا يُنتفع بها. والوصيلة: التي تلد أمها اثنين في كل بطن، فيجعل صاحبهما لآلهته الإناث منها ولنفسه الذكور، فتلدها أمها ومعها ذكر في بطن، فيقولون: وَصلت أخاها، فيُسيَّبُ أخوها معها، فلا يُنتفع به»[1].

وعلى رغم مخالفة ابن هشام ابنَ اسحاق، فإنهما يتفقان في أن العرف الذي ابتدعه عمرو بن لحي للعرب يرمي إلى حماية النوق والجمال التي تُكثر من إنسال الإناث، لاهتمامهم ولا شك بإنماء قطعانهم. وقطعان الإبل كانت رأس مال التاجر في القوافل. والأنثى مفضّلة على الذكر في هذا لأن ذكراً واحداً يستطيع إخصاب عدد من الإناث، فكانوا يذبحون الذكور ويحتفظون بالإناث لحليبها ونتاجها. وقد حرّم الإسلام هذه الأعراف لصلتها المباشرة بذبح القرابين للأصنام، ذلك في قوله: ﴿ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (المائدة: ١٠٣).

ج - أصنام وتلبيات

تعبّدت قبائل العرب لعدد كبير من الأصنام أقامت بعضها في الكعبة وبعضها الآخر في مواضع قريبة وأحياناً بعيدة عن مضارب أصحاب الوثن. وقد استعين كتاب الأصنام لابن الكلبي والمحبّر لابن حبيب وأطلس تاريخ الإسلام على الخصوص، لوضع ثبت الأصنام التالي:

---

(١) سيرة ابن هشام: جـ١، ص٩٥ - ٩٧. وانظر أيضاً الأندلسي: نشوة... ص٧٩٥. والبلاذري: الأنساب...، تحقيق حميدالله، ص٣٤.

اسم الصنم	قبائل تعبدت له	سدنته	موضعه
إساف	قريش والأحابيش		على الصفا في مكة وقيل عند زمزم
الأقيصر	قضاعة ولخم وجذام وعاملة وغطفان		مشارف الشام
باجر	الأزد وجيرانهم من طيء وقضاعة		شرق تبوك
جهار	هوازن	آل عوف النصريون	عكاظ في أسفل أطحل
ذريح	كندة		النجير قرب [illegible]
ذو الخلصة	بجيلة وخثعم وأزد السراة وبعض هوازن	بنو أمامة من باهلة بن أعصر	بين مكة وصنعاء في تبالة
ذو الشرى	الحارث بن يشكر من الأزد		ساحل صبر
ذو الكعبات	بكر وتغلب وإياد		سنداد
ذو الكفين	خزاعة ودوس وجرهم		بين يثرب وينبع
ذو اللبا	عبد القيس	بنو عامر من عبد قيس	المشقر في البحرين
رئام	حمير وأهل اليمن		صنعاء
الربّة	بنو الحارث بن كعب		نجران
رضى	ربيعة بن كعب		شرق حمير
سعد	مالك وملكان ابنا كنانة		الفرعي سعد شمال جدة
سعيدة	الأزد وقضاعة إلا وبرة	بنو العجلان	في أحد
شعير	عنزة		
سواع	كنانة وهذيل ومزينة وعمرو بن قيس بن عيلان	بنو صاهلة من هذيل	في رهاط قرب يثرب
شمس	بنو أد: ضبة وتميم وعدي وعكل وثور	أوس بن مخاشن من تميم	
عائم	أزد السراة		صبر
العزى	قريش وغني وباهلة وجميع كنانة	صرمة بن مرة	شجرة سمرة شمالاً ولي لغطفان
عميانس	خولان		أرض خولان قرب صنعاء
هبل	قريش		في الكعبة
الفلس	طيء ومن يليها بجبلي سلمى وأجا	بنو بولان	نجد قرب فيد
اللات	ثقيف	آل أبي العاص بن يسار بن مالك	صخرة في الطائف
المحرّق	لبكر بن وائل وربيعة وبعض بني المحرق	آل الأسود [illegible]	على طريق من الحيرة
مرحب	حضرموت	ذو مرحب	في حضرموت شمال البحر
مناة	للأوس والخزرج وأزد شنوءة	الغطاريف من الأزد	في سيف البحر

اسم الصنم	قبائل تعبّدت له	سدنته	موضعه
مَناف	قريش		في الكعبة
المنطبق	السّلف وعك والأشعرين		اليمن
نائلة	قريش والأحابيش		على المروة في مكّة وقيل عند زمزم
نسر	حِمْيَر	بنو ذي الكُلاع	هُمدان
نُهم	مزينة		شرق يثرب
هُبَل	بكر وكنانة وتعظّمه قريش		في جوف الكعبة
وَدّ	بنو وبرة من قُضاعة	بنو الفرافصة بن الأحوص من كلب	دومة الجندل
اليعبوب	جديلة طيء		جنوب دومة الجندل
يَعُوق	همدان وخولان		في أرحب على ليلتين من صنعاء
يَغُوث	مذحج وأنعم من طيء	بنو النار من الحارث بن كعب	نجران وجُرش

ولا شك في أن هذه أهم الاصنام وليست جميعها لأن المصادر اغفلت كثيراً من الأصنام الثانوية التي كانت تُتّخذ في البيوت، فلا يتعبّد لها سوى قلة من القوم[1]. وقد اغفل مؤنس ذكر صنم قريش الغبغب، وذكر صنماً اسمه عبعب، جعله بين أيلة ودومة الجندل. وعبدت العرب، مع الاصنام الاجرام السماوية أيضاً. لكن تفرّق الاصنام اصبح شيئاً فشيئاً قليل الاثر في إحداث تباعد بين العرب، إذ ان اجتماع القبائل حول الكعبة في موسم الحج جعل عبادة العرب الأصنام تتوحّد مع مرّ السنوات. وكان أعظم عوامل توحُّد هذه العبادة أن الشعائر والفرائض كانت واحدة عند الجميع، من الإفاضة إلى الطواف والسعي والتلبية. وكان تشابه التلبيات، وعلى الخصوص عدم ذكر الصنم في معظم الحالات سبباً اكيداً لجعل الحجّاج يشعرون مع مرّ السنوات وكأنهم يتعبّدون لصنم واحد. وكانت تلك ربما بداية نهاية تعلّق القبائل بأصنامها.

(١) ابن الكلبي: كتاب الأصنام، ص ١٠ - ١٢، ٢١ وما بعد، ٣٤ - ٤٤، ٥٩، ٦٣. والمحبّر، ص ٣١٥. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٨٣ - ٩٤. ومؤنس: أطلس تاريخ الاسلام، خريطة: أهم الأصنام في الجزيرة العربية في الجاهلية، الخريطة ٣٧، ص ٦١.

كانت قريش وكنانة، ونسكهم لإساف، إذا أهلّوا قالوا: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك تملكه وما ملك»[1]. وفي ذلك جاء في التنزيل العزيز: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (يوسف: ١٠٦). ومَنْ نَسَكَ للعُزّى قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك وسعديك، ما احبّنا إليك». ومَن نَسَكَ للاّت قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك كفى بيتنا بنيّة، ليس بمهجور ولا بليّة، لكنه من تربة زكيّة، أربابه من صالحي البريّة». ومن نسك لجهار قال: «لبّيك اللّهم لبّيك، لبّيك اجعل ذنوبنا جُبار، واهدنا لأوضح المنار، ومتّعنا وملّنا بجهار». ومن نسك لسواع قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك أبنا إليك، إن سواع طُلبنَ إليك». ومن نسك لشمس قال: «لبيك اللهم لبيك، لبّيك ما نهارنا نجرّه، إدلاجه وحرّه وقرّه، لا نتقي شيئاً ولا نضرّه، حجاً لرب مستقيم برّه». ومن نسك لمحرّق قال: لبّيك اللهمّ لبّيك، لبّيك حجاً حقاً، تعبداً ورقّاً. ومن نسك لودّ قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك معذرة إليك». ومن نسك لذي الخلصة قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك بما هو احب إليك». ومن نسك لمنطبق قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك». ومن نسك لمناة قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك لولا ان بكراً دونك، يبرُّك الناس ويهجرونك، ما زال حج عثج يأتونك، إنا على عدوائهم من دونك». ومن نسك لسعيدة قال: لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك، لم نأتك للمناحة، ولا طلباً للرقاحة، ولكن جئناك للصباحة». ومن نَسك ليعوق قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك بغّض إلينا الشر، وحبّب إلينا الخير، ولا تُبطرنا فنأشر، ولا تفدحنا بعثار». ومن نسك ليغوث قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك أحبّنا بما لديك، فنحن عبادك قد صرنا إليك». ومن نسك لنسر قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك إنا عبيد، وكلنا ميسرة عتيد، وأنت ربّنا الحميد، اردد إلينا ملكنا والصيد». ومن نسك لذي اللّا قال: «لبيك اللهمّ لبّيك، لبّيك ربّ فاصرفَنْ عنا مضر، وسلّمنْ لنا هذا السفر، إن عما فيهم لمزدجر، واكفنا اللهم أرباب هجر». ومن نسك لمرحب قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك إنّا لديك، لبّيك حبّبنا إليك». ومن نسك للدريح قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك كلّنا كنود،

(١) في التلبيات المختلفة انظر على الخصوص المحبّر، ص ٣١١ - ٣١٥.

وكلّنا لنعمةٍ جحود، فاكفنا كل حيّةٍ رصود». ومن نسك لذي الكفّين قال: «لبّيك اللهم لبّيك، لبيك إن جرهماً عبادك، الناس طُرف وهم عبادك، ونحن أولى منهم بولائك». ومن نسك هُبل قال: «لبيك اللهم لبّيك، إننا لقاح، حرمتنا على أسنّة الرماح، يحسدنا الناس على النجاح»[1].

ويلاحظ في هذه التلبيات نسق موحّد يبدأ بالجملة نفسها. وكذلك يلاحظ أن القبائل قلّما كانت تذكر بالاسم صنمها الذي تنسّكت له. وذُكر الصنم مرتين، في التلبية لجهار وسواع، فظهر من التلبية أن المخاطَب ربّما كان معبوداً أسمى من الصنم المذكور. وقد ذُكر في التلبية لذي اللّبا، دعاء بني عبد قيس الذي يُبدي تخوّفاً من مضر وأرباب هجر. وجاء في تلبية كنانة تفاخر واضح بقولهم: تحسدنا الناس على النجاح. فتلك تنبىء بحزازات بين القبائل. لكن هذه العناصر جميعاً، إذا ما قوبلت بالعوامل الأخرى التي قاربت ما بين الحجّاج، لم يكن شأنها عرقلة هذا التطوّر البطيء الذي أزال كثيراً من التخوم الحادّة بين قبائل العرب. وكان أعظم العوامل ولا شك وحدة الشعائر وتشابه التلبيات وإغفال ذكر اسم الصنم في معظمها، وفوق كل هذا، الاختلاط البشري من فوق العصبيّات القبلية. لقد كانت نار المرجل البشري هذا تصهر المعادن، وتعدّ الميدان لسبيكة جديدة قابلة لمفهوم أمة الإسلام بديلاً من مفهوم العصبية القبلية. ولا شك في أن تهافت الولاء للصنم وتراخي المشاعر القبلية العصبيّة الحادة كانا تطورين ناجمين من أسباب، ضمنها تلك الشعائر المشتركة.

إن الحكمة في استنطاق الماضي لفهم ماجرياته تقضي الاّ نتسرّع في الاشتباه بأن وحدة العرب الكاملة قامت بين القبائل بعد بضع سنين من الحجّ إلى مكة. لكن فهم كيمياء التطوّر الذي حدث يفترض الاّ نستخفّ نتائجَ اللقاء البشري السنوي الحاشد، الذي كان يجمع قبائل العرب عند قبلتهم ومهوى أفئدتهم وموطن قيادتهم.

---

(١) راجع الهامش في الصفحة السابقة.

- د - مكّة والتوحيد الديني

وفي جنوب جزيرة العرب كان الوثنيّون يعبدون ثالوثاً قوامه القمر والشمس والزهرة. وقد عُدّ القمر هو الأب في هذا الثالوث، وصار هو الإله المقدّم فيهم، وصارت له منزلة خاصة في دين العرب الجنوبيين، ولذا سمّى بعض المستشرقين دينهم دين القمر. وذهبوا إلى أن الساميين الشماليين لم يُفردوا للقمر هذه المرتبة العالية. وقد نوقشت الفروق بين معتقدات العرب الشماليين والعرب الجنوبيين في بعض الأبحاث[1]. ويهمنا في هذا أن العرب الذين حجّوا مكّة وأحضروا أوثانهم إليها استوعبوا هذه المفاهيم وأدخلوها في شعائر الحج والطواف. وقد لاحظ فابرلبلي أن اللات، التي ذكرها هيرودوتس باسم أليلات، هي إلهة الشمس، أما العُزّى فهي تحدّد كوكب الزهرة، واعتقد فابرلبلي المعبود الثالث الذكر[2]. ويعتقد جواد علي أن كل صنم من الأصنام يبدأ اسمه بلفظة ذت أو ذات في كتابات المسند اليمنية، فهو يمثل الشمس، وكل صنم يبدأ اسمه بلفظة ذي فهو يمثل القمر أو الإبن في هذا الثالوث. وقال إن هذا الثالوث يمثل عقيدة الجاهليين والساميين عموماً في الدين، قبل ظهور التوحيد[3].

ولم تتأثر معتقدات حجيج مكة بمعتقدات الوثنيين الآخرين وحدها، أو بالسبئيين والحميريين دون غيرهم. فقد وصف بعض المؤرخين معبداً للإلهة اللات في مدينة البتراء، فذكر أنه معبدٌ للأم العذراء. وكانت اللات تُعبد في الخلصة، بين القدس وغزّة. ويبدو أن عبادتها قد انتقلت من النبط إلى العرب الشماليين والحجاز[4]. ولقد لوحظ أن النصرانية تعايشت مع الوثنية في بعض القبائل، ولم تقاتلها مثلما تقاتلت مع اليهودية. فكان النصارى مثلاً في عكاظ يلتقون مع عبدة الأوثان من هوازن عند صنم لهم اسمه جُهار تعبده أيضاً

---

(١) تحدثت سوزومينوس وثيودوريت وفيلوستورجيوس عن عودة عربية إلى التوحيد. كذلك تحدثت عن هذا المصادر العربية وأيد بالاسول هذا الاعتقاد. Shahid: Byzantium (5c), 160 sqq. وكذلك 332 sqq. Fahd, p 37 وانظر أيضاً جواد علي: جـ٦، ص ٥١، ٥٢.
(٢) Herodotus The Histories, p. 177 وكذلك Oxtoby op cit., pp 22, 23.
(٣) جواد علي: جـ٦، ص ١٦٩.
(٤) جواد علي: جـ٦، ص ٢٣٣، ٢٢٨.

محارب، وكان سدنته من آل عوف النصريين[1]. وكان بعض تميم على النصرانية وبعضها على المجوسيّة وبعضها يتعبد لشمس، ولها بيت سدنته من آل أوس بن مخاشن، وبعضها الآخر يعبد الدبران وهو من النجوم[2]. وحتى نجران قصبة النصرانية في جنوب الجزيرة العربية كان فيها كعبة لإلهة اسمها الربّة، وكانت تتعبد لها مذحج، ويعظّمها بنو الحارث بن كعب، الذين كانوا نصارى واضطهدهم ذو نواس. وحتى غسّان كانت تحجّ البيت الحرام وكانت تلبيتها: لبّيك ربّ غسّان، راجلها والفرسان. ونُقل عن عائشة أم المؤمنين قولها: إن الأنصار وغسّان كانوا قبل أن يُسلموا يصلّون لمناة[3].

ويبدو أن تجميع أصنام العرب وقبول جميع أديانهم والسماح بالصلاة لها جميعاً في الكعبة لم يكن سياسة اتّبعها عمرو بن لحي فقط، بل نهجاً متعمّداً اتخذته قريش حتى زمن قريب من الإسلام أيضاً. إذ جاء في المحبر أن قريشاً كانت تعبد صاحب كنانة وبنو كنانة يعبدون صاحب قريش[4]. وقريش من بطون كنانة، واحتمال أن يكون هذا سبب عبادة بعضهم أصنام بعض بضعفه أن لكل منهم صنماً خاصاً. وفيما كان لكل قبيلة صنم، أو لكل بطن من قبيلة صنم في بعض الحالات، فإن قريشاً مجتمعة كانت لها أصنام عديدة، على نحو ما أسلفنا في الباب السابق. وفيما كانت قريش تجتذب الأصنام إليها كان بناء بيوت خارج مكة لأصنام أو لأديان أخرى أمراً غير مقبول. وقد تبيّن ذلك طبعاً في حادثة قُلَّيس أبرهة. ويروي ابن الكلبي أن ظالم بن سعد «لما رأى قريشاً يطوفون بالكعبة ويسعون بين الصفا والمروة، فذرع البيت. . . وأخذ حجراً من الصفا وحجراً من المروة فرجع إلى قومه وقال: يا معشر غطفان، لقريش بيت يطوفون حوله والصفا

(1) المحبّر، ص ٣١٥. وكذلك جواد علي: جـ ٤، ص ٥١٧. وانظر Lammens: l'Arabie.... p. 41.

(2) جواد علي: جـ ٤، ص ٥٢٨.

(3) اللسان، مادة ربب. والامام مسلم النيسابوري: الجامع الصحيح، دار الآفاق الجديدة، بيروت، جـ ٤، ص ٧٠. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ٦، ص ٢٥، ٣٧٧، ٣٨٢.

(4) المحبر، ص ٣١٨. وانظر Lammens l'Arabie... p. 49.

والمروة، وليس لكم شيء». فبنى بيتاً على قدر البيت ووضع الحجرين فقال: هذان الصفا والمروة فاجتزئوا به عن الحج. فأغار زهير بن جناب بن هبل بن عبدالله بن كنانة الكلبي، فقتل ظالماً وهدم بناءه».

وجاء في رواية أخرى أن بني صداء قالوا: أما والله لنتخذنّ حرماً مثل حرم مكة، لا يُقتل صيده، ولا يُعضد شجره، ولا يُهاج عائذه، فوليت ذلك بنو مرة بن عوف. ثم كان القائم على أمر الحرم وبناء حائطه رياح بن ظالم ففعلوا ذلك، وهم على ماء يقال له بس. فلما بلغ فعلهم هذا وما أجمعوا عليه زهيرّ بن جناب، قال: والله لا يكون ذلك وأنا حي ولا أخلّي غطفان تتخذ حرماً أبداً. ثم سار في قومه حتى غزا غطفان وتمكّن منها واستولى على الحرم وقطع رقبة أسير من غطفان به، وعطّل الحرم وهدمه. وكان زهير من الحُمْس[1]. ويُستدل من هذا السلوك الذي سلكته قريش وأنصارها من الحمس، أنها لم تكن تأبه لكثرة الأصنام طالما أن هذه الأصنام كانت تُعبد في البيت الحرام. أما إنشاء بيوت جديدة تجتذب إليها بعض العرب من الحجّاج، فذلك أمر لم تسمح به.

إن شأن تجميع هذه الأصنام في الكعبة، وتشابه الشعائر والمناسك والفرائض، مقرونة ربما بفكرة غامضة مما احتفظوا به من دين التوحيد الإبراهيمي الأول، وهي فكرة إله فوق الجميع، يفوق الجميع جبروتاً وقوة، تلويب الكثير من الفروق بين معتقدات القبائل. ولعل تشابه التلبيات واختفاء اسم الصنم من كثير منها، أشاع الإحساس والانطباع بين الحجاج بأنهم إنما يتعبدون لإله واحد لا إله إلاّ هو. وكان هذا تطوراً فريداً في نوعه ربما. فعبادة الأصنام شائعة لدى كثير من الشعوب. لكن تجميع هذه الأصنام القبليّة في بيت واحد، واتخاذ شعائر ومناسك موحّدة لعبادتها جميعاً في موسم موحد، والطواف والسعي والإفاضة وما إليها من فرائض مشتركة كان يقضيها الحجّاج معاً، والتلبيات المتشابهة، كانت فريدة في عبادة الأصنام، ولا بد وأنها فعلت فعل

(1) الزبيدي: تاج العروس، مادة بس. والأغاني، جـ ٢١، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠. وابن الكلبي: الأصنام، ص ١٧، ١٨. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ٦، ص ٢٤١، ٣٦٥.

السحر في إذكاء الشعور بوحدة في العقيدة الدينية، وجعلت فكرة التعبّد لأصنام مختلفة متعدّدة تبدو شيئاً فشيئاً فكرة غير منطقية ولا مقبولة. وقد يكون هذا خير تمهيد لتهافت عقيدة الأوثان ووهنها، وعودة فكرة دين التوحيد الإبراهيمي إلى الازدهار، حتى أخذت التربة تستعد، لا لقبول بذرة الإسلام من حيث هي الإيمان بأن لا إله إلا الله فقط، بل لقبول فكرة الوحدة الاجتماعية والسياسية أيضاً. فالدين الوثني القبلي هو تعبير عقائدي عن الواقع الاجتماعي والسياسي والعسكري للقبيلة، لأن القبيلة هي الوحدة الأساسية في المجتمع القبلي. والفرد في القبيلة محدود الكيان محصور التبعات. والصلاة إلى الصنم القبلي غرضه الأول أن تُحفظ القبيلة ويُضمن بقاؤها. وبقاء القبيلة ليس مرهوناً ببقاء أي من أفرادها، طالما أنها تتناسل وتحتفظ بوحدتها وتحمي نفسها وتُطعم أبناءها. ولذا لم يكن هذا الدين القبلي يهتم للفرد ومصيره في الآخرة. وكان اجتماع القبائل في مكة للصلاة لأصنام مختلفة أخذت تضيع الحدودُ بينها مع الوقت، مناسبةً تاريخية لبدء تبدّل نفسي أخذ يلطّف حدة العصبية القبلية ويشذّب حدودها، ليتعزز سلوك التعامل المباشر بين الأفراد، على حساب العلاقات بين قبيلة وقبيلة. وكان شأن هذا التبدّل النفسي والاجتماعي، أن التبعات القبليّة، التي يؤخذ فيها القوم بجريرة أي من أبنائهم، أخذت تهن وهناً واضحاً لتحل محلّها المسؤولية الشخصية التي عبر عنها الإسلام أفضل تعبير بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾... الآية (الأنعام: ١٦٤). ومثل هذا الوضع القانوني هو النقيض الاجتماعي والشرعي لأساس العصبية القبليّة. فالمسؤولية الشخصية الفردية هي المستند الأول لقيام العلاقة المباشرة بين الفرد والدولة على الصعيد السياسي والاجتماعي، وهي المفهوم الأساسي في العلاقة بين المؤمن والإله الأوحد، على الصعيد الديني، لأن عليها يقوم مفهوم الثواب والعقاب. وكانت إحدى بذور التمهيد لهذه العلاقة الجديدة بين الفرد وبقية القوم من سائر القبائل العربية، المواسم الدينيّة المشتركة.

ولم تكن التجارة ولم يكن إيلاف قريش غريبين عن هذه البذور، ذلك أن التجارة موّلت المواسم والوظائف المكيّة التي نظمت المواسم. ولولا التجارة

وإيلاف قريش لحق لنا أن نتساءل: هل كان يمكن للعرب أن يُجمعوا على قبول القيادة المكيّة. أفلم يُسهّل ارتباط مصالحهم بتجارة قريش ارتباطهم العقائدي والسياسي والاجتماعي، بهذه القصبة التي أخذت تستقطبهم أكثر فأكثر؟[1].

- هـ - التوحيد قبل الإسلام

يُمدّنا القرآن الكريم بأوثق الأدلة على أن العرب قبل الإسلام كانوا يؤمنون بالتوحيد، إذ يقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (العنكبوت: ٦١)، ويقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (العنكبوت: ٦٣). ويقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (لقمان: ٢٥). ويقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَنْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾... الآية (الزمر: ٣٨). ويقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٩). ويقول: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (الزخرف: ٨٧). واستعادة التنزيل العزيز هذه الحجّة ست مرّات في مقارعة المشركين تدلّ على أن المجادلة مع المسلمين كانت كثيراً ما تعالج هذا الأمر فيعترف المشركون بوجود الله. بل ان القرآن الكريم يؤكد أنهم كانوا يُقسمون بالله، إذ يقول: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾... الآية (الأنعام: ١٠٩). ويقول: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾... الآية (النحل: ٣٨). ويُظهر القرآن الكريم صراحة اعتراف المشركين بوجود الله إذ يقول: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾... الآية (الأنعام: ١٠٠). ويقول: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾... الآية (الأنعام: ١٣٦). ويقول: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾... الآية (الأنعام: ١٤٨).

---

(١) Von Grunebaum, op.cit., p. 15. وبيضون: الحجاز...، ص ٨٦، ٩٠.

ولیس من شك في أن المشركين كانوا يعترفون بأن الله هو الخالق على رغم أنهم تعبّدوا لأصنامهم. والإسلام يؤكد أن التوحيد كان هو أصل الدين في مكّة، إلا أن عبدة الأوثان ابتدعوا دين الأصنام وتعدد الآلهة. وذهب رينان إلى أن العرب موحّدون بطبعهم وأن ديانتهم في جوهرها هي ديانة توحيد. واستند رينان إلى انتشار كلمة إيل في اللهجات «الساميّة»، وإلى أن هذا الإله كان يمثل الإله الأوحد. بل ان جمعاً من المؤرخين يؤمن بوجود توحيد ساميّ غامض الملامح. وثمة من يخالف هذا الرأي[1]. لكن التوحيد في جزيرة العرب لا يلبث أن يظهر، لا بالتحليل والتكهن العلمي، بل بالدليل الأثري. ففي الآثار الثمودية ذكر لله. ولا يُعرف إذا كان الثموديون عرفوا وحدانية الله من اللحيانيين أم أن هذه المعرفة جاءتهم من بلاد الشام. ويعتقد وينت أن وصفهم الله بالأبتر، أي الذي لا ولد له، يدلّ على أنهم لم يستمدوا أو ينقلوا عبادته من اللحيانيين. ويرى أن الأنباط عندما دخلوا بلاد ثمود ولحيان على الجانب الغربي من شمالي الجزيرة العربية، اتّخذوا عبادته من الثموديين. وبقيت ذكريات قوية من عبادته بين الأعراب. ولاحظ وينت أن القرآن الكريم يؤيد هذه المعلومات الأثرية في أن عبادة الله عُرفت باكراً في منطقتي العُلا ومدائن صالح، حين بُعث النبي صالح إلى قومه ثمود يبشرهم بالله الأحد[2]. وقد رأى جواد علي أن إطلاق الثموديين على الله صفة الأبتر، قد يكون دليلاً على إيمانهم بالوحدانية[3] وهذا استنتاج معقول، لأن التسمية قد تكون نقضاً للنظرية المسيحية القائلة إن لله ابناً، وبالتالي رفضاً لأي نوعٍ من تعدّد الآلهة. واعتمد التدمريون أسلوباً آخر في الإعراب عن إيمانهم بالوحدانية على الرغم من أن عبادة الأصنام كانت شائعة في

(1) Ernest Rénan: Histoire Générale et Système comparé des Langues Sémitiques, Paris, vol I, pp 1, ff. وانظر جواد علي: جـ ٦، ص ٤٣، ١٠٢ وما بعد. كذلك -Montgomery Watt. Muhammad at Mecca, p. 64.

(2) سورة الأعراف: ٧٣، ٧٥، ٧٧، ١٨٩، ١٩٠، وهود: ٦١، ٦٢، والنمل: ٤٥. وانظر أيضاً Winnett, F.V.: Allah Before Islam, The Moslem World Review, vol. XXVIII (1938), Kraus Reprint Co., New York (1968), p. 248.

(3) جواد علي: جـ ٦، ص ١٧٨.

المدينة. إذ يقول ستاركي إن التدمريين بدأوا في القرن الميلادي الثالث يقيمون هياكل «لمن تبارك اسمه إلى الأبد». ولاحظ أن النقوش التدمرية لم تذكر اسم الإله المعبود. وغنيّ عن القول إن عبدة الأوثان لا يستطيعون أن يعبدوا آلهة عديدة من غير تسميتها. وإذا لم يُسَمَّ المعبود فلأنه فريد وحيد. وقد يعني هذا أنهم يؤمنون بإله واحد، أو بإله أكبر. لكن ستاركي لاحظ أن العصر في بلاد الشام كان يتجه نحو الإيمان بالوحدانية[1].

واتّبع السبئيّون هذا الأسلوب أيضاً في تجريد فكرة الله، والتجريد خطوة جدية نحو التوحيد، فسمّوا معبودهم «ذ سموي» أي إله السماء. فهو إذن لا يحمل اسماً خاصاً به، بل هو الإله الأسمى والأعلى، من غير تسمية. ولا تستطيع الأبحاث في المرحلة الراهنة على ما يبدو أن تبت فيما إذا كان «ذ سموي» إلهاً أوحد عند السبئيين أم كبير الآلهة، ولا إذا كان السبئيّون قد اعتنقوا عقيدته متأثرين باليهودية أو المسيحية، لكن النزوع إلى اعتداده تقدماً لفكرة وحدانية الله هو نزوع قوي بين الباحثين في تاريخ اليمن. وقد تعزّز هذا الاعتقاد لأن النصوص المتأخرة التي ذكرت «ذ سموي» لم تأت على ذكر أسماء الأصنام الأخرى[2].

وظهرت عبادة توحيد أخرى في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وإن كانت غامضة المعالم مشوّشة الملامح، هي عبادة الرحمن. وقد ظهرت التسمية هذه في نقش الملك الحميري شرحبيل يعفر لتاريخ بناء سد مأرب على جدار السد في أواسط القرن الخامس الميلادي. وبعد ثماني سنوات نقش الملك عبد كلال بن مثوب كتابة على جدار السد يُذكر فيها اسم الرحمن. وجدير بالذكر أن الملك الأول كان يهودياً وكان الثاني مسيحياً. وقد استخدم اليهود التسمية، واستخدمها أبرهة في نقوشه أيضاً. وقد قيل في ذلك إن عبادة الرحمن كانت يهودية، وقيل كانت مسيحية. لكن استخدام المسيحيين واليهود معاً هذه التسمية

(1) Starky, Jean: Palmyre, l'Orient ancien illustré, 1952, p.47.

(2) جواد علي: جـ ٢، ص ٣٤٣، وجـ ٦، ص ٣٦، ٣٧.

التي لم تدرج كثيراً خارج جزيرة العرب، قد يعني أن اليهود والمسيحيين استخدموا تسمية أو صفة لله كانت شائعة بين العرب. وقد ذُكر شعرٌ للشنفرى قال فيه:

ألا ضربت تلك الفتاة هجينها ألا قضب الرحمن ربّي يمينها

وفي شعر لسلامة بن جندل الطهوي:

عجلتم علينا عجلتينا عليكم وما يشأ الرحمن يعقد ويُطلق

ونُسب إلى حاتم الطائي أيضاً شعر يقول فيه:

كُلوا اليومَ من رزقِ الإلهِ وأيسروا وإنّ على الرحمنِ رزقَكُمُ غدا[1]

لكن جميع هذه الإشارات غامض ولا يُركن إليه تمام الركون، على الرغم من أن أثر انتشار فكرة التوحيد لم يكن موضع شك في مكّة قبيل الإسلام. ولا يسع المرء وهو يلاحظ هذه «المواصلات» الدينية والعقائدية في الجزيرة، إلا أن يربطها بحركة التجارة والقوافل، الحركة الوحيدة (مع التبشير) القادرة على نقل الأفكار والأديان والمواظبة على ذلك عقوداً وقروناً من الزمن حتى تؤتي أثرها. حتى التبشير كان يتبع التجّار ويرافقهم حيثما يذهبون ويَصلُ حيثما يَصِلُون. بل ان رهن التبشير بالأغراض السياسية والتجارية هو فكرة مقبولة لدى الباحثين، خصوصاً في تاريخ بيزنطة ووجودها في جنوب جزيرة العرب.

- و - الحنفاء

كانت حركة الحنفاء من أهم ما نتج على الصعيد الفكري، من حركة «المواصلات» الدينيّة التي حركتها التجارة. ويبدو أن الحنفاء الأربعة المشهورين في مكة ورقة بن نوفل وعثمان بن الحويرث وعبدالله بن جحش وزيد بن عمرو بن نفيل، بدأوا خروجهم على عبادة الأصنام بعد رحلة إلى الشام. إذ يروي هشام بن سعيد بن زيد بن عمرو، حفيد رابعهم أن جدّه الذي مات سنة

(1) الطبري: التفسير، جـ ١، ص ٤٤، وجـ ١٥، ص ١٢١. والزبيدي: التاج، مادة رحم. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ١، ص ٥٠، جـ ٦، ص ٣٧ - ٤١.

بناء الكعبة، قبل المبعث بخمس سنوات، خرج مع ورقة بن نوفل يلتمسان الدين حتى انتهيا إلى راهب بالموصل، فسأله زيد عن الدين فلم يقتنع بالنصرانية، أما ورقة فاقتنع بها وتنصّر. وفي رواية أخرى أن زيد بن عمرو خرج إلى الشام ومعه ورقة بن نوفل وعثمان بن الحويرث وعبد الله بن جحش. ويذكر الرواة أن زيداً كان نديماً لورقة، فمات ورقة وخرج زيد إلى الشام. ويذكر الإخباريون أن حرص عمرو على الحنيفية وسعيه إليها حمله على السفر والترحال بحثاً عن مبادىء دين إبراهيم الخالية من كل شائبة. فزار الموصل والجزيرة وبلاد الشام حتى وصل إلى راهب في أرض البلقاء أو أيلة، فسأله عمّا قدم من أجله وعلم أن ما يبغيه لا يجده في النصرانية، والتقى أحباراً من اليهود فلم يجد عندهم ما يُطمئن نفسه، فلم يدخل في أي من الديانتين، لأنه كان يسعى إلى التوحيد الخالص في دين إبراهيم. ولاحظ اللغويون أن لفظة الحنفاء التي سُمّي بها هؤلاء الموحدون، ولفظة الصابئة والصابة التي سَمّى بها المشركون النبي وأوائل المسلمين في مكة، مشتقتان من حنف وصبأ، وكلاهما يعني خرج على دين قومه، وهو أمر يصحّ قوله في إبراهيم والرسول معاً لرفضهما التعبّد للأصنام التي تعبّد لها قومهما[1]. وكانت اللفظتان في الأصل للذم، فصارتا مدحاً بعد ترك عبادة الأصنام. وارتأى بعض المستشرقين أن الحنفاء شيعة من الشيع النصرانية التي انتشرت في جزيرة العرب. وعدّوهم نصارى عرباً زهدوا بالحياة وعبادة الأوثان، وخلطوا بالنصرانية بعض التعاليم من دين إبراهيم. واستندوا في قول ذلك إلى تنصّر بعضهم، كورقة بن نوفل وعثمان بن الحويرث. وقد أدخل المؤرخون المسلمون في الحنفاء عدداً من النصارى فعلاً، لكنهم صرّحوا بأن معظمهم لم يكونوا نصارى ولا يهوداً، بل مؤمنين بالتوحيد الإبراهيمي، باحثين عن سنّة لتنظيم الدين والدنيا، تخرجهم من عبادة الأصنام ومن الفساد الذي رذلوه. وقد كان بين الذين عُدّوا حنفاء، بعض النصارى، وكان منهم من كان

(1) اللسان، مادتا صبا وحنف. وقد أعرب شهيد في محادثة خاصة عن عزمه على الاعداد لدراسة حول لفظة الأحناف. وهو يرى أن لفظة المسلمين قد حلّت محلّها ونسختها في الاسلام.

حنيفاً ثم تنصّر[1].

وقد ذكر القرآن الكريم صراحة أن الحنفاء لم يكونوا يهوداً ولا نصارى، وإنما كانوا موحّدين على ملة إبراهيم حنيفاً، في سورة البقرة (الآية ١٣٥) وفي سورة آل عمران (الآية ٦٧) وغيرهما. ويلاحظ في هذا الإصرار على نفي نصرانيتهم أو يهوديتهم، نوع من الإطراء بهم، بما يدعو إلى الاشتباه في أن الانتماء إلى النصارى أو اليهود لم يكن أفضل انتماء ممكن في نظر المكّيين. لقد رفض المكّيون سلطان أبرهة، ثم رفضوا تمليك عثمان بن الحويرث. وليس مستبعداً أن تكون النصرانية في نظرهم قد تحوّلت إلى نوع من الانحياز السياسي إلى المعسكر البيزنطي. كذلك يُفترض أن حرب الفجار ورفض المكيين الانضواء تحت جناح الفرس ومملكة الحيرة، لم يكن شأنهما إحلال اليهود محلاً ممتازاً في مكّة، بدل النصارى. ولا شكّ في أن الحنفاء، لو كانوا تعبيراً عقائدياً عن موقف سياسي، لكانوا تعبيراً عن بحث مكة عن عقيدة لموقفها السياسي المستقل ومشروعها الاقتصادي الخاص، عقيدة لا تكون إعلان انحياز لا لهذا المعسكر ولا لذاك. وقد أدرك الحنفاء مرتبة من العلم تؤهلهم لطموح مثل هذا، فقرأوا الكتب الآرامية وناقشوا الأحبار وكانوا من أهل العلم، ثم كان موقفهم مستقلاً. ولاحظ غابريلي هذه الصفات في الأحناف (إذا استُثني ابن الحويرث البيزنطي الهوى) ووافق على أنهم كانوا مستقلّين على حدٍ سواء عن العقيدتين النصرانية واليهودية، فيما تمسكوا بالمبادىء الأساسية لفكرة التوحيد[2]، فكانوا البشير الذي عبّر بعمق عن حاجات مجتمعهم الدينية والاجتماعية والسياسية، وهي الحاجات التي كُتب للإسلام أن يسدّها جميعاً. فكان شعر أمية بن أبي الصلت عن الحساب والثواب والعقاب والجنة والنار أبلغ بيان للمعاناة التي عاناها

---

(١) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٢٤٢ ـ ٢٥٧. المسعودي: المروج . . .، جـ ١، ص ٧٨ ـ ٨٣. ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٧، جـ ٣، ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩. ابن كثير: البداية. . .، جـ ٢، ص ٢٢٠ ـ ٢٤٣. وانظر ايضاً جواد علي: جـ ٦، ص ٤٤٩ ـ ٤٧١، ٧٠١، ٧٠٢.

(٢) Gabrieli: op.cit., pp. 25, 26.

الحنفاء حتى جاء الإسلام. وكان مسلك عثمان بن مظعون والمتبتّلين من الصارورة ووكيع بن سلمة الإيادي وغيرهم[1]، إعلاناً لهذا التروع إلى الدين الجديد الذي بدت الجزيرة العربية كأنها تحسّ بوشوك ظهوره، دون أن تعرف تماماً متى وكيف سيظهر.

ـ ز ـ اسم الجلالة: الله

لقد سبقت الإشارة في باب مكة والتوحيد الديني، إلى العلاقة العميقة بين التوحيد وعدم تسمية الإله، وتبيّن أن الامتناع عن التسمية يدلّ على أن الإله غير المسمّى هو في الراجح إله توحيد، أو في أضعف حال إله أكبر متقدم على ما سواه. وليس من شك في أن التلبيات المتشابهة في مكة، وهي تلبيات خلا معظمها من اسم الصنم أو الإله، ربّما كانت على الأقل مرحلة مهمة أزيلت فيها عقبة نفسية خطيرة بين معتقدات القبائل، نحو الإيمان بأنها جميعاً كانت تتعبد لمعبود واحد. ولا شك في أن القبائل كانت تعلم أن لكل منها صنماً مختلفاً، وأن التلبية تقصده هو لا غيره. لكن اختلاط الحجيج في طواف واحد، وإغفال أسماء الأصنام، أدّيا حتماً إلى تهافت كثير من الحدود النفسية والعقائدية بين القبائل، حتى أضحى ممكناً في خطوة خطيرة أخرى إدماج مفهوم المعبود، بما يمهد لعقيدة التوحيد.

وقد كان ظهور اسم الجلالة: الله، مرحلة مهمة في الصراع الطويل بين عقيدة التوحيد وعبادة الأصنام. وأول ما ظهر اسم الله في آثار منحوتة، في النقوش اللحيانية على الخصوص. ويقول ونت إن اللفظة ظهرت مرتين فقط في الكتابات العربية الجنوبية، إحداهما في كتابة معينية عُثر عليها شمال العُلا (التي كان اسمها لحيان)، أما الثانية ففي النقوش السبئية، ولذا يمكن القول بثقة إن الاسم انتقل من لحيان إلى جنوب الجزيرة العربية، مع انتقال عبادة الله إلى اليمن. أما في الصلوات فلم يُعثر ضمن النقوش العربية الجنوبية على ذكر لاسم

---

(١) المحبّر، ص ١٣٦. ابن سعد: الطبقات، جـ ٣، ص ٣٩٣ ـ ٤٠٠. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ٦، ص ١٣٢، ٢١٨، ٢١٩.

الله. وقد عثر في النقوش اللحيانية والثمودية على صلوات باسم الله، جَعل ونت تاريخها القرن الخامس قبل الميلاد. ولم يُعثر على مثل هذا في نقوش ديدان التي سبق عصرها عصر اللحيانيين في شمالي غربي جزيرة العرب. ويعرّف الإخباريون اللحيانيين بأنهم من سلالة هذيل بن مُدركة بن الياس بن مُضر، اي انهم عرب عدنانية. لكن ونت تساءل مع ذلك عن أصل تسمية الله، وما إذا كانت عربية. ففي الأرامية السريانية وربما في اللهجة النبطية واللهجة التدمرية، تبدأ لفظة إله بهمزة مفتوحة لا مكسورة. والهمزة المفتوحة على الألف في بداية اسم الجلالة الله، حيّرت الباحثين بعض الشيء، إذ افترضوا أن محلّها في العربية لهمزةٍ مكسورة. لكنهم حلّوا المسألة بقولهم إن أصل اللفظة الإله، اي كلمة إله معرفةً بأداة التعريف، فأدمجت اللامان بعد حذف الهمزة لاستثقال لفظها. وقد عالج الرازي هذا الأمر في تفسيره الكبير، إذ قال: «قال بعضهم هذه اللفظة ليست عربية بل عبرانية أو سريانية، فإنهم يقولون: إلها رحمانا ومرحيانا، فلما عُرِّب جُعل: الله الرحمن الرحيم، وهذا بعيد، ولا يَلزمُ من المشابهة الحاصلة بين اللغتين الطعن في كون هذه اللفظة عربية أصيلة... اما الأكثرون فقد سلّموا كونها لفظة عربية. أما القائلون بأن هذا اللفظ اسم علم لله تعالى فقد تخلّصوا عن هذه المباحث، وأما المنكرون لذلك فلهم قولان: قال الكوفيون أصل هذه اللفظة إلاه فأُدخلت الألف واللام عليها للتعظيم، الإلاه، فحُذفت الهمزة استثقالاً لكثرة جريانها على الألسنة فاجتمع لامان فأُدغمت الأولى فقالوا: الله. وقال البصريّون أصله: لاه، فالحقوا بها الألف واللام فقيل: الله[1].

ويقول ونت إن اللفظة في اللحيانية كتبت كذا: هـ ل هـ، وفي الثمودية كذا: هـ ا ل هـ، ويضيف أن اسم الإله الذي كان يُعبد عندئذ لا بد إذن وأن يكون إله فادخل اللحيانيون هاء التعريف على هذا الاسم وكان اسم جنس، فحوّلوه إلى اسم علم، وكذلك العرب، فدخلت أداة التعريف الألف واللام على

(١) الرازي، الامام فخر: التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية بميدان الأزهر بمصر، جـ ١، ص ١٦٣. وكذلك جواد علي: جـ ٦، ص ٢٣، ٢٤.

كلمة إله، التي هي اسم جنس يدل على كل ما كان يُعبد، فتحوّل الاسم في مرحلة أولى إلى اسم إله مُعرّف، ثم إلى اسم علم للإله الذي لا إله إلاّ هو. ولم يأخذ ونت ببعض الاعتراضات على هذا الاستنتاج[1]. ولا شك في أن قول هيرودوتس إن اسم اللات فيما مضى كان اليلات، إنما يعزّز هذا الرأي، لأن لفظة اليلات قريبة جداً من لفظة الإلهة. وحذف الهمزة وإدغام اللامين مطابق تماماً لما قال به الإخباريون المسلمون وما اعتمده ونت[2].

وقد درجت في الكتابات والنقوش صفات أُطلقت على الإله، مثل: تبارك اسمه، أو رب العالم، أو الله المحسن، أو رب العالمين، وما شابه. لكن ونت قال بعد استعراضه عدداً من النقوش الثمودية واللحيانية، إن صفة الأبتر (أي الذي لا ولد له) لم تُطلق على غير الله. فما اشترك الآلهة الآخرون بالصفات الأخرى. ولاحظ أن هذا يعني أن اللحيانيين كانوا يؤمنون بمكانة خاصة لله لا يؤمنون بمثلها لغيره. وقال إن هذا قد يكون أصل الإيمان بالله الأوحد في الجزيرة العربية[3]. وهذا صحيح على الخصوص إذا كان المقصود من نعت الأبتر نفي نظرية التثليث المسيحية في قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ • لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ • وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١ ـ ٤).

إن هذا التطوّر اللغوي في لفظة اسم الجلالة كان تعبيراً ولا شك عن تطوّر في مضمون اللفظة وفكرة الإله عند اللحيانيين والثموديين. لكن اللفظة نفسها ساهمت هي أيضاً في تطوير المضمون بدورها. لأن غياب اسم العلم عن المعبود، ثم تحوّل اسم الجنس المعرّف إلى اسم علم، طوّر في ذهن العرب شيئاً فشيئاً فكرة الإله الأوحد الذي لا يشاركه أحد في مكانته. وقد ظلت هذه الفكرة ترسخ في الأذهان، حتى أخذت مكانة الأصنام في عقيدة القبائل تتقلّص. ومضى زمن طويل والعرب، كما يؤكد ذلك القرآن الكريم، يؤمنون بالله ويشركون به في آن. وتلك كانت مرحلة. وقد ذُكر الله في كثير من أشعار

(1) Winnett op cit., pp 243 - 247

(2) [illegible] op cit., p. 16

(3) Winnett op cit., pp 243, 244

الجاهليين، وذهب مستشرقون إلى أن رواة الشعر الجاهلي المسلمون حذفوا أسماء الأصنام حيثما استطاعوا وجعلوا اسم الله محلّها[1]. غير أن فيلهاوزن ارتأى أن سبب ذلك ليس تبديل الرواة الشعر، بل أدب الجاهليين ودروجهم على عدم الإسراف في ذكر أسماء الآلهة الخاصة على سبيل التأدب حيال الأرباب والأصنام، فاستعاضوا عن ذكر صنمهم بذكر الله، دون أن يعنوا إلهاً معيناً[2]. وفي رأينا أن هذا تفسير غير مقبول، لأن القرآن الكريم يؤكد أن العرب كانوا يعظّمون الله فوق كل أصنامهم، رغم شركهم. ولا يدل معنى الشرك على إنكار الله، بل على عبادة آلهة أخرى معه، رغم الإقرار بأنه الخالق (لقمان: ٢٥، وغيرها) ولا يستقيم أن يوقّروا اسم الصنم فلا يذكروه، ويذكروا بدلاً منه اسم الله وهو عندهم فوق الأصنام. أما أن رواة الشعر أدخلوا اسم الله في الشعر الجاهلي بعد الإسلام، فذلك قول يُضعفه القرآن الكريم أيضاً حين يثبت بما لا يقبل شكاً أن الله كان في رأي المشركين أنفسهم خالق السماء والأرض، على نحو ما سلف.

ثانياً: أسواق العرب

ـ أ ـ تجارة محلية ومراقيه

يخصّص ابن حبيب في المحبّر فصلاً مهماً بأسواق العرب[3]. وقد سلفت التفرقة والتمييز بين هذه الأسواق التي سبقت الإيلاف بسبب طبيعتها المحلية والحاجة الدائمة إليها، وبين التجارة الدولية التي كان يمكن أن تمر بضاعتها عبر جزيرة العرب مرّ الكرام دون أن يكون للقبائل فيها بيع أو شراء. إلا أن طبيعة عهود الإيلاف وإشراك مكة القبائل في التجارة الدولية ومكاسبها على هذا النحو أو ذاك، مثلما بيّنا في الأبواب السالفة، وتعاظم حصة قريش في التجارة الدولية

(١) لاحظ لامنس أن رب البيت كان أعلى مرتبة من هبل والعزّى عند قريش. أنظر: Lammens: l'Arabie..., p. 42. وجواد علي: جـ ٦، ص ١٢.

(٢) Wellhausen, Julius Reste Arabischen Heidentums, (1897), ss. 217, 218. وانظر أيضاً جواد علي: جـ ٦، ص ١١٥.

(٣) المحبّر، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٨.

في أواخر القرن السادس للميلاد، بعد اشتداد الحرب بين البيزنطيين والساسانيين واضطراب خطوط التجارة الشرقية عبر البحر الأحمر وعبر الفرات وبادية الشام، جعلت تجارة مكة الشرقية تزدهر، ومكاسب القبائل التي كانت تشاركها في التجارة أو تمر قوافل قريش في منازلها تزداد ازدياداً، حسّن عيشها وعزّز قدرتها الشرائية. وكان من علائم ارتياشهم أن درجت في كثير من أسواقهم تجارة رقيق رابحة، فكان الأسرى والعبيد يُجلبون إلى بلاد العرب من الحبشة أو من الأسرى العرب الذين استُرقّوا في الغزوات. وكانت هذه التجارة رائجة في أسواق مكة وفي سوق حُباشة على الطريق إلى نجران. وكان ثمة مَن يُقبل على شراء الرقيق لأن أشراف العرب حرصوا في ثرائهم الجديد هذا، على ألا تخلو منازلهم من العبيد[1]. ولا مفر من التكهن بأن تحسّن القدرة الشرائية وازدياد ثروة القبائل وأسيادها وتعاظم رأس المال بين أيدي التجار، نشّط حركة البيع والشراء ذات الصفة الاستهلاكية المحلية التي كانت معظم الأسواق تقوم عليها، لأن معظم التجارة الشرقية كان تجارة عبور في بلاد العرب.

ولذا كان ثمة علاقة مباشرة بين الإيلاف ورواج تجارته الشرقية وبين ازدهار أسواق العرب، على الرغم من صفة الأسواق المحليّة. لكن هذه الأسواق الدورية التي كانت تتنقّل فيها القبائل العربية وسادتها وتجّارها من مكان إلى مكان على توالي شهور السنة في كل أرجاء جزيرة العرب، أثّرت بدورها أيّما تأثير بحركة الإيلاف العامة، فأنشأت سوقاً مشتركة بمعنى الكلمة الحديث. وكانت زعامة القرشيين في كل هذا المسار المتصاعد، تتعزّز، من جرّاء مركز مكّة الديني ولا شك، ولكن من جرّاء تلك الأسواق أيضاً، وخصوصاً أسواق ذروة المواسم: عُكاظ وذي المَجاز ومَجنّة التي كانت تنتهي في يوم التروية، الثامن من ذي القعدة ليبدأ الحج في التاسع منه. هناك في الأسواق وفي الحرم، كانت الثارات والعداوات تتهافت، ويلتقي الحضرمي بالشامي والعماني بالعُذري

(١) في شأن حباشة والرقيق وتجارة العبيد أنظر المحبّر، ص ٢٦٤. واللسان، المواد عبد وقن وأما. وياقوت: معجم البلدان، حباشة. وسيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٢٦٥، ٢٦٦. وكذلك حمّور: المرجع السابق، ص ٧٠.

ليقضوا تجارتهم ويُحصوا أرباحهم، ثم ينصرفون إلى شكر أصنامهم معاً في طواف واحد أخذت تذوب فيه مشاعر العصبيّة القبليّة الحادة[1].

وقد استطاعت المؤسسات والأعراف والنظم المتّبعة ومنها الأشهر الحرم وعهود الإيلاف والأحلاف أن تنظّم أسواق العرب حتى تقوم على مدار السنة تقريباً. وقد صُنّف أمن الارتحال إلى الأسواق صنفين:

- فمن الأسواق ما كان يقع في حكم مملكة تفرض الأمن وتلاحق الغزاة وتمنع التعدّي وترد الحق إلى صاحبه. وفيها لم يكن التجّار يحتاجون إلى خِفارة ترافقهم أو تمنع العدوان عنهم. وكانت الحكومات تضرب عشوراً ومكوساً على التجّار لقاء السماح لهم بالاتّجار.

- ومن الأسواق ما كان يقع في مناطق البادية حيث لا حكومة ولا سلطان، ولذا كان التجّار في معظم الحالات يستأجرون الخفراء لحمايتهم وحماية تجارتهم لقاء جُعل يدفعونه. ولاحظ المرزوقي أن في هذه الأسواق أيضاً فئتين، إذ قال: وكانت هذه الأسواق منها ما يقوم في الأشهر الحرم ولا يقوم في غيرها، ومنها ما لا يقوم في الأشهر الحرم ويقوم في غيرها. لكنه لا يصل إليها أحد إلا بخفير ولا يرجع إلاّ بخفير[2].

وكانت بضاعة الأسواق المحليّة الدوريّة، من نتاج جزيرة العرب في كثير من الحالات، كالتمر والزبوت والمواشي والرقيق العربي والسلاح والأدم وحتى اللبان والعطور اليمنية والفضّة. لكن ازدهار تجارة الشرق وإثراء بعض القبائل والعشائر أمكنت لعرب الجزيرة من أن تبيع وتشتري في الموانىء التي كانت تأتي بالبضاعة

(1) Germanus, A.K. Julius. Legacy of Ancient Arabia, Islamic Culture, vol.37 (1963), pp. 261 - 269. والأفغاني: أسواق . . . ، ص ١٧٧، ١٧٨.

(2) انظر العشور ومن كان يفرضها ولحساب من في أسواق دبا والشحر والمشقر ودومة الجندل في المحبّر، ص٢٦٣ - ٢٦٦. وفي الاتجار في الأشهر الحرم وغيرها انظر المرزوقي: الأزمنة والأمكنة، حيدر آباد الدكن، ١٣٣٢هـ، جـ٢، ص ١٦١ - ١٦٦. وكذلك حتور: المرجع السابق، ص٥٧، ٥٨، ٦٤.

من المحيط الهندي، أو تذهب عبره ببضاعة الشام ومصر.

وقد أحصى الندوي[1] مرافىء التجارة التي أثّرت مباشرة بالتجارة العربية على النحو التالي:

- صُحار: كانت مرفأ لقصبة عُمان. وقال فيها البشّاري إنها أكبر المدن على بحر الصّين [أي الذي يُبحرون فيه إلى الصين]. وهي آهلة وجميلة وتزخر فيها الأرزاق والأثمار، وفيها أسواق على طول الشاطىء. ووصفها ياقوت بأنها دهليز الصّين وخزانة الشرق ومتجر اليمن.

- الشِّحر: كانت غنية بالأسماك فتصدّرها إلى عُمان وعدن والعراق.

- قَيس، أو كَيْش: جزيرة في بحر عُمان قرب البحرين. كانت محطة للسفن المبحرة إلى الهند.

- البحرين: سكنها البحارة على الدوام وكانت تحتشد فيها السفن والمراكب.

- هُرمُز: جزيرة كانت مركز التجارة البحرية في الخليج وكانت تنافس قيس، وتَرفأ إليها سفن الهند والصين واليمن.

- جُدّة: كانت مرفأ مكة [الشعيبة كانت مرفأها قبل الإسلام]. وكانت ترفأ إليها السفن الآتية إلى الحجاز من الحبشة. وعرفت جُدّة كميناء قبل الإسلام، لكنها لم تزدهر إلا بعده.

- الجار: ميناء المدينة وقد أغلقه أبو جعفر المنصور في بداية العصر العبّاسي فاندثر.

- القُلزُم: ميناء على شاطىء مصر من البحر الأحمر [السويس اليوم]. وكان التجّار يصدّرون منه الذُرة إلى الحجاز واليمن[1].

(1) Nadavi: op.cit., pp. 76 ff.

ـ ب ـ مواعيد الأسواق ومواقعها

خلا شهرا شوّال وصفر وحدهما دون سائر الأشهر القمرية من الأسواق الدورية الموسمية في جزيرة العرب. أما الأشهر الأخرى فكانت الأسواق فيها لا تتوقف، فتدور من موقع إلى موقع ناقلة معها البضاعة والتجّار وطلّاب الشهرة من الشعراء والرواة. ولا شك في أنه لا نَدحة لمبالغة، مهما قيل عن أثر هذه المواسم السنوية في إنشاء عيش اقتصادي واجتماعي ولغوي مشترك بين القبائل.

ـ دومة الجندل: هي أول سوق تقام في العام بعد انقضاء موسم الأشهر الحرم، فتقوم في أول ربيع الأول وتنصرم في منتصفه. والسوق لكنانة من كلب، جيرانها كلب وجديلة طيء. وكان كلب حلفاء بني تميم، وطيء حلفاء بني أسد، ولذا كانت قوافل قريش فيها آمنة بلا خفارة، فإذا أخذوا طريق العراق تخفّروا ببعض بني قيس بن ثعلبة فتجيز ذلك لهم ربيعة كلها. وكانت دومة الجندل عقدة مواصلات بين الخليج والشام وبين مكة والعراق. وكان يُباع فيها اللُّبان والمرّ واللادن والعقيق اليمني والعطور والذهب والعاج وخشب الأبنوس والرقيق الحبشي والقمح المصري في أحيان. وكان يتناوب على مُلكها أكيدر الكندي وقُنافة الكلبي. فكان الملكان يتحاجيان، فأيّهما ملك غلب صاحبه بأحجيّته كانت له السوق فصنع فيها ما يشاء، فلم يَبعْ أحدٌ فيها إلا بإذنه، وكانت له العشور. وكانت مبايعة العرب في دومة الجندل إلقاء الحجارة. وذلك أنه ربّما اجتمع على السلعة النفر يساومون بها صاحبها، فأيهم رضي ألقى حجره[1].

ـ هَجَر: ينتقل إليها الناس بعد فراغهم من سوق دومة الجندل. وهَجَر في البحرين عند ساحل البحر، وكانت تقام في مطلع ربيع الثاني. وكانت ضرائبها لملوك البحرين من تميم الذين كانوا يدينون للفرس. وهَجَر تمورها فاخرة. وكان يباع فيها العنبر اليماني[2].

(١) اليعقوبي يذكرها في طليعة الأسواق. اليعقوبي: التاريخ، جـ١، ص ٢٧٠. وكذلك المرزوقي: الأزمنة...، جـ٢، ص ١٦١. وانظر المحبَّر، ص ٢٦٣، ٢٦٤. وانظر أيضاً حمّور: المرجع السابق، ص ٥٢، ١٦٦ وما بعد. ودراوكة: المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢) المحبّر، ص ٢٦٥. وكذلك الأفغاني: أسواق...، ص ٢٠٨ ـ ٢١٥. وحمّور: المرجع ذاته، ص ٥٢، ١٦٠ وما بعد.

ـ عُمان: كانت تُقام سوقها بعد هجر وتستمر حتى آخر جُمادى الأولى. وكانوا يتبادلون فيها نتاج اليمن والحجاز والشام والحبشة والهند وفارس. وكان أمراؤها يدينون للفرس يعينونهم لجباية العشور والمكوس، مثل هَجَر.

ـ المشقَّر: قال ابن حبيب «تقوم سوقها أول يوم من جُمادى الآخرة إلى آخر الشهر، فتوافي بها فارس يقطعون البحر إليها بيباعاتهم. ثم تنقشع عنها إلى مثلها من قابل. وكانت عبد القيس وتميم جيرانها، وكان ملوكها من بني تميم، من بني عبد الله بن زيد رهط المنذر بن ساوى. كانت ملوك فارس تستعملهم عليها، بني نصر على الحيرة وبني المستكبر على عُمان. وكانوا يصنعون فيها ويسيرون فيها بسيرة الملوك بدومة الجندل. وكانوا يعشرونهم. وكان مَن يؤمّها من التجار يتخفّرون بقريش لأنها لا تؤتى إلاّ في بلاد مضر. وكان بيعهم فيها الملامسة والهمهمة. أما الملامسة الإيماء، يومىء بعضهم إلى بعض فيتبايعون ولا يتكلمون حتى يتراضوا إيماء. وأما الهمهمة فكيلا يحلف أحدهم على كذبٍ إن زعم المشتري أنه قد بدا له»[1]. ويبدو أن هذه السوق كانت من كبرى الأسواق لقيامها شهراً. إلا أن ناصر الدين الأسد تشكك في كونها سوقاً، إذ قال إنه لم يجد خبراً واضحاً على ذلك، فاستشهد قول ياقوت: «المشقَّر حصن بالبحرين عظيم لعبد القيس يلي حصناً لهم آخر يقال له الصَّفا قِبَلَ مدينة هجر... وبين الصَّفا والمشقَّر نهر يجري يقال له العين... وفيه حَبَس كسرى بني تميم». ثم استشهد قول البكري: «المشقَّر قصر بالبحرين وقيل: هي مدينة هجر»، وأضاف أن الذي «ذكروه» أن المشقَّر سوق الطائف وهو غير هذا، وذكروا أن سوق الطائف تسمّى أيضاً المشرَّق[2]. إن إغفال بعض المؤرخين والجغرافيين العرب ذكر السوق في

(١) المحبَّر، ص ٢٦٥. و Hamidullah: Les Voyages..., p. 227. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧، ٢١٦ ـ ٢٢١.

(٢) ياقوت: معجم البلدان، مادتا المشرّق والمشقَّر. وانظر أيضاً الأسد، ناصر الدين: مقدمة لدراسة القبائل العربية في الخليج قبل الاسلام: هجراتها وعلاقاتها بالقبائل الأخرى بالجزيرة العربية، في: دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى إحسان عبّاس، تحرير وداد القاضي، الجامعة الأميركية في بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٤٦.

المشقّر سببه على الأرجح أن الأسواق الموسمية تقام في معظم الحالات في أرض خلاء حتى اليوم. والجغرافيون قلّما يذكرون الأرض الخلاء إذا لم تكن فيها موقعة ما أو ذكرى خطيرة الشأن. والخبر الواضح الذي ذكره ابن حبيب عن سوق المشقّر والذي خلا من احتمالات الالتباس وخلط السوق بسوق أخرى، مستند معقول للقول بقيام سوق في المشقّر قبل الإسلام. وكان سكان المشقر من الأزد الذين برعوا في الملاحة.

- حُباشة: كانت تقام في ديار بارق بتهامة في ديار الأزد من غسّان، وهي على ست ليالٍ من مكة بين الحجاز واليمن. وتبدأ في الخامس من رجب وتستمر ثلاثة أيام. والراجح أنها كانت مستقلة عن جولة الأسواق السنوية، لأن المجيء إليها من المشقّر في خمس ليالٍ غير ممكن. وقد أوفدت خديجة أم المؤمنين الرسول إلى هذه السوق للتجارة قبل المبعث[1].

- صُحار: كانوا يرتحلون إليها من المشقّر، وهي قصبة عمان على البحر، على ما أسلفنا. وكانوا يغادرون المشقّر في أول رجب ويبلغون صُحار في العشرين منه، فتقام السوق فيها خمسة أيام. وهي لملوك عُمان من الأزد وكانت حمايتها من حُرمة شهر رجب، ويعشرهم فيها الجُلندي بن المستكبر وكيل الفرس. وسُمّيت «دهليز الصين وخزانة الشرق».

- دَبا: (وتُكتب أيضاً بصورة الياء: دبى) تُعقد فيها السوق في آخر يوم من رجب فتمتد حتى العاشر من شعبان، وهي عند مخرج مضيق هُرمُز على ساحل عُمان، وسمّاها ابن حبيب إحدى فُرضتي العرب، لمكانتها بين الموانىء. وكان يأتيها التجّار من السّند والهند والصّين وأهل المشرق والمغرب، وكان بيعهم فيها المساومة. وكان الجلندي بن المستكبر يعشرهم فيها، ويفعل في ذلك فعل الملوك بغيرها. وكانت سوق مشهورة في دَبا المجاورة تُذكر معها[2].

---

(١) ياقوت: معجم البلدان، حباشة. وانظر أيضاً الأفغاني: أسواق...، ص٢٢٢ - ٢٢٤، وحمّور: المرجع السابق، ص ٤٩، ٥٢ - ٥٤، ١٦٠ وما بعد.

(٢) المحبّر، ص ٢٦٥، ٢٦٦. وكذلك: Hamidullah. Les Voyages... p. 227. والأسد: المرجع السابق، ص ٤٦. وحمّور: المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٤، ١٦٠ وما بعد. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٢٥ - ٢٢٩.

- الشِّحْر: في مَهرة بين ظفار وحضرموت، وقال فيها محمد بن حبيب: «فتقوم السوق تحت ظل الجبل الذي عليه قبر هود عليه السّلام. ولم تكن بها عشور، لأنها ليست بأرض مملكة وكانت التجّار تتخفّر فيها ببني محارب بن حرب من مهرة. وكان قيامها للنصف من شعبان. وكان بيعهم بها إلقاء الحجارة». أما تجارتها فأهمها الإبل والعنبر واللُّبان[1].

- عدن ويقول فيها ابن حبيب: «وكانت تقوم أول يوم من شهر رمضان إلى عشرٍ يمضين منه. وكانوا لا يتخفّرون هناك بأحد لأنها أرض مملكة وأمر محكم. وكانت الأبناء تعشرهم بها ولا تشتري في أسواقهم ولا تبيع. والأبناء هم أبناء الفرس الذين فتحوا اليمن مع وهرز وقتلوا الحبشة»[2]. وكان يباع فيها ويشترى على الخصوص البن والطيب الفاخر[3].

- صنعاء، قال ابن حبيب: «وكانت تقوم في النصف من شهر رمضان إلى آخره. وكانت الأبناء تعشرهم. وكان بها الجس جس الأيدي» أي انهم يوجبون البيع بالجس[4]. وكانت السوق في وادي الصنعاء وأفضل بياعاتهم الأدم والبرود والزعفران والأصباغ، وفيها يشترون البز والحرير والخرز[5].

- الرابية: سوق حضرموت، «ولم يكن يصل إليها أحد إلاّ بخفارة لأنها لم تكن أرض مملكة، وكان مَن عَزّ فيها بَزّ صاحبه، فكانت قريش تتخفّر فيها ببني آكل المُرار، وسائر الناس يتخفّرون بآل مسروق بن وائل من كندة، وكانت مكرمة لآل البيتين جميعاً. وساد بنو آكل المُرار بفضل قريش على سائر الناس، فكان يأخذ إليها بعض الناس، وبعض إلى عكاظ»[6]، لأن عكاظ كانت تقوم في الموعد نفسه من مطلع ذي القعدة إلى العشرين منه، ولذا كانت سوقاً محدودة،

---

(١) المحبّر، ص ٢٦٦. وحمّور: المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٤، ١٦٠ وما بعد.

(٢) المحبّر، ص ٢٦٦. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٣) حمّور: المرجع السابق، ص ١٦٠ وما بعد. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٣٣.

(٤) المحبّر، ص ٢٦٦. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٣٥ - ٢٣٨.

(٥) حمّور: المرجع السابق، ص ١٦٠ وما بعد.

(٦) المحبّر، ص ٢٦٧. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٣٩ - ٢٤١.

تباع فيها على الخصوص الذُرة والدُخن والقمح والسمسم والقطن(1).

ـ عكاظ: قال ابن حبيب إنها كانت «من أعظم أسواق العرب. وكانت قريش تنزلها وهوازن وطوائف من أفناء العرب: غطفان وأسلم والأحابيش... وكانت تقوم للنصف من ذي القعدة إلى آخر الشهر. ولم يكن فيها عشور ولا خفارة. وكان بيعهم السرار: إذا وجب البيع وعند التاجر فيها إلف ممن يريد الشراء ولا يريده، أشركه في الربح». وقوله: «لم يكن فيها عشور ولا خفارة»، فلأن السوق لم تكن في أرض أي مملكة، وكانت تقوم في شهر حرام. وسنفرد باباً فيما يلي لسوق عكاظ. وقد جعل ابن حبيب موعدها في المنمّق من أول ذي القعدة إلى العشرين منه، فإن مضت العشرون انصرفوا إلى مجنّة(2).

ـ مَجنّة: وهي على أميال من مكة، وتقام آخر عشرة أيام من ذي القعدة، منصَرَفهم من عكاظ. وهي أقرب إلى مكة من عكاظ، ولذا فهي شبه استمرار لسوق عكاظ واقتراب من مكة، مع اقتراب موعد الحج(3). وحتى تقوم سوق في مجنة بين عكاظ وذي المجاز، لا مفر من افتراض أن عكاظ كانت تنصرم في العشرين من ذي القعدة، لا في آخره.

ـ ذي المَجاز: وهي بناحية عرفة قرب جبل كَبْكَب في ديار هُذيل. وكانت السوق تقام حين يُهل ذو الحجّة، وتنفضّ في الثامن منه يوم التروية، لأن عرفة والمزدلفة لا ماء فيهما. وكانت السوق تجمع جموعاً عظيمة قدمت على الخصوص للحج، فينصرفون في التاسع من ذي الحجّة إلى شعائرهم(4).

ـ نطاة خيبر: بعد منصَرَفهم من الحج كانت السوق تقام في العاشر من المحرّم إلى العشرين منه. وموقعها شمال خيبر.

(1) حتّور: المرجع السابق، ص ١٦٠ وما بعد.

(2) المحبَّر، ص ٢٦٧. وكذلك المنمّق، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

(3) حتّور: المرجع السابق، ص ٥٢ ـ ٥٤، ١٦٠ وما بعد. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

(4) المحبر، ص ٢٦٧، والمنمق، ص ٢٧٤، ٢٧٥. وكذلك حتّور: المرجع ذاته، ص ١٦٠ وما بعد. والأفغاني: أسواق...، ٢٩٩ ـ ٣٠٥.

ـ حَجْر اليمامة: كانت تقام لمن ينصرفون من الحجّ إلى عمان والبحرين. فيقضون فيها تجاراتهم من العاشر من المحرّم، حتى آخره. وهي لبني حنيفة من بكر بن وائل، أشبه بعكاظ. ولم تكن فيها خفارة لوقوعها في شهر حرام(1).

وقد ذُكرت في المصادر والمراجع أسواق أخرى، منها سوق دير أيوب، في قرية الشيخ سعد بحوران، وسوق بُصرى الشام، وسوق أَذْرِعات في درعا اليوم، على خلاف في موعد قيام هذه الأسواق الشامية. كذلك كانت تقام سوق في الحيرة. لكن هذه الأسواق لا تبدو جميعاً منتظمة في سياق المواسم في جزيرة العرب ضمن نظامها الزمني. ولا مفر من اعتدادها أسواقاً للتجارة الدولية أيضاً:

ـ دير أيوب: كانت تقوم بعد انقضاء الحج وتقصدها قريش بقوافلها. وكانت تحت حكم بيزنطة، فتُفرض فيها العشور، ولا تحتاج إلى خفارة.

ـ بُصرى: تقوم بعد سوق دير أيوب وتستمر خمسة وعشرين يوماً، ويقوم عليها الغساسنة يجبون الضريبة للروم. وكانت تأتيها بضاعة الهند والحبشة وغيرها. وكانت سوقاً عظيمة واشتهرت بالسيوف المشرفية المنسوبة إليها، وكذلك بالخمور.

أذرعات: كانت تقوم بعد انقضاء سوق بُصرى بسبعين ليلة، وتستمر طويلاً خلال الصيف، وربّما الصيف كله.

ـ الحيرة: جاء في الأغاني أنها سوق يجتمع الناس إليها كل سنة، فتُعرض فيها الأدم والعطور والبرود والجواهر والخيول والإبل والشّياه. وكانت عشورها لملوك الحيرة. ولم يُعرف موعد لقيامها(2).

ـ ج ـ سوق عُكاظ

لسوق عكاظ مكانة ممتازة بين أسواق العرب في نظر الباحثين، لأسباب

(1) المحبّر، ص ٢٦٨. وحتّور: المرجع السابق، ص ٥٢ ـ ٥٤، ١٦٠ وما بعد. والأفغاني: أسواق...، ص ٣٠٦ ـ ٣١١.

(2) ياقوت: معجم البلدان، أذرعات ودير أيوب. وانظر أيضاً: حتّور: المرجع ذاته، ص ٥٠، ٥٢ ـ ٥٤، ١٦٠ وما بعد. والأفغاني: أسواق...، ص ٣١٢ ـ ٣٣١.

ثلاثة على الأقل: الأول هو أن المصادر العربية الإسلامية تزخر بأخبار هذه السوق كما لم تزخر بأخبار أي سوق غيرها. والثاني هو أن سوق عكاظ فيما يختص بهذا المبحث كانت مكان اختبار لأداء مكة السياسي والعسكري في إدارتها للإيلاف، خلال حروب الفجار. والثالث هو أن وفرة الحوادث والمرويّات عن هذه السوق تتيح أفضل فرصة لدراسة أسواق العرب وأثرها في تطوّر الحياة المشتركة فيما بين القبائل، ولملاحظة العوامل التي جعلت هذه الأسواق مراجل تنصهر فيها القبائل سنةً بعد سنة، على نار المواسم الحامية.

لقد لاحظ درادكة أن مكّة سيطرت على أسواق عكاظ ومجنة وذي المجاز التي كانت تقام قربها، وأضاف قوله إنه كانت لها أيضاً مراكز في بُصرى وأذرعات[1]. إلا أن مكة لم تسيطر على عكاظ لقربها. فقد كانت عكاظ أولاً لقبيلة هوازن القوية المرهوبة الجانب. وكانت قريش تهيمن على أسواق بعيدة جداً عنها أيضاً. إذ كانت قوافل مكة آمنة في دومة الجندل بفضل الأحلاف. وأما سوق المشقّر في منطقة الخليج، وكانت سوقاً عظيمة تستمر شهراً، فكان الناس فيها يتخفّرون بقريش. وفي سوق حضرموت في الرابية قالت المصادر إن بني آكل المُرار سادوا على سائر الناس بفضل قريش، على رغم أن قريشاً هي التي كانت مخفورةً هناك، على ما جاء فيما سلف. ولذا قد يوحي القول إن قريشاً سيطرت على عكاظ القريبة ، أن سبب السيطرة الوحيد هو قربها . وهذا غير صحيح ، إذ يلاحَظُ أن دومة الجندل هي عقدة المواصلات بين مكة والحيرة وبين الخليج وبصرى . والمشقّر هي من أعظم أسواق الخليج . والرابية هي سوق حضرموت أحد اهم مصادر اللُّبان. فإذا أُضيفت إلى هذه، عهود الإيلاف التي أمّنت تجارة مكة وقوافلها في الشام والحيرة واليمن والحبشة لتبيّن أن هذه الشبكة المكتملة من العلاقات المكّيّة تغطي كل متطلّبات قيادة مكة للتجارة الدولية عبر جزيرة العرب. وقد ظلت سوق عكاظ تقوم لهوازن قرب مكّة بلا اعتراض، حتى حاولت الحيرة أن تتجنّب تسيير قوافلها عبر مكّة، وأن تسيّرها

(١) درادكة: المرجع السابق، ص ٦١.

عبر الطائف إلى اليمن مباشرة. عندئذ فقط حدثت حروب الفجار وسيطرت مكّة على عكاظ. وافتراض أن مكة كان يُمكن أن تدع هوازن وعكاظ على حالهما لو انتظمت هوازن في سلك الإيلاف ليس افتراضاً بعيد الاحتمال.

وقد خصّص كلٌّ من الأفغاني وحمّور فصلاً جيداً من كتابه، بسوق عكاظ[1]. واستعرضا معاني الكلمة المحتملة. فعكظه أي حبسه وعركه ودلكه وقهره ورد عليه فخره وصرفه ومطله. وعكظ به، افتخر. وتعكّظ القوم اجتمعوا وازدحموا. وتعاكظ القوم تفاخروا وتعاركوا وتجادلوا. وقيلت أقوال في سبب تسمية السوق، وهي أقوال تستند إلى هذه المعاني، وعلى الخصوص طبعاً: تفاخروا واجتمعوا وازدحموا. ولم يُجمَع على رأي في هذا، وبقي الأمر مسألة تأويل وتكهّن واختلاف على ما بيّن ياقوت. وقد كان موضع السوق أيضاً مسألة اختلف فيها الرأي، إذ يُعتقد أن أرض السوق لم تكن ثابتة، ولم تكن لها حدود واضحة، فتتسع عاماً وتضيق عاماً آخر. ونقل ياقوت عن الأصمعي والواقدي أن موقع عكاظ كان بين الطائف ونخلة وذي المجاز خلف عرفة ومجنّة من بلاد الحجاز جنوب شرق مكة، في موقع اسمه الأُثيداء يبعد عن مكة ثلاثة أيام، وبينه وبين الطائف يوم. ووُصف المكان بأن فيه نخيلاً. وفي هذا الموضع يُقال أيضاً إن حروب الفجار وقعت. ولا شك في أن عظمة السوق واتساعها لجمهور حاشد من الزوّار والقاصدين الحجّ، كان يقتضي اختيار منفَسح كبير لها. وقد اتّسع الموقع لقيام حروب الفجار. وهذا الاتساع يفسّر عقد السوق في مكان غير ثابت من هذا المنفسَح. وكان الموضع في أرض هوازن، وكانت السوق لها. وهي قبيلة من قيس عيلان، من أكبر قبائل العرب. وكانت قريش تخشاها وتحاذر مخاصمتها. ولذا اشتبه حمّور بأن حروب الفجار وقعت رغماً عن إرادة قريش. وقد بيّنّا أن جميع أيام الفجارين نتجت من تحرش أحلاف مكة بهوازن. ولذا فالراجح أن مكّة وقد ارتأت في تسيير قافلة الحيرة تخفرها هوازن، عبر الطائف مباشرة إلى اليمن خطراً على تجارتها، كانت ترغب في منع ذلك، لكنها خشيت

(١) حمّور: المرجع السابق، ص ٩٧ - ١٢٠. والأفغاني: أسواق. . . ، ص ٢٤٢ - ٢٩٥.

بأس هوازن ولا شك. فتحرّشت بها على نحو غير مباشر، ولما رأت نفسها تميل إلى الانتصار سارع قرشي إلى اقتراح التفادي والهدنة. ولم تكن الحروب رغماً عن إرادة مكّة. وإذا أنكر المكّيّون مبادأتهم إلى القتال فلسببٌ وجيه، إذ ان حروب الفجار كانت انتهاكاً خطيراً للأشهر الحرم، ولم يكن يستقيم لمكة أن تنتهك صراحة أحد أهم أسس نظامها الديني والاقتصادي.

وكانت عكاظ حقاً أعظم أسواق العرب، أذ يحضرها سائر قبائل العرب وعرب الشام والعراق والخليج واليمن والبلاد المجاورة. فكانت تزدحم بالناس وتضيق على سعتها بهم، فيكسب التجّار في الموسم ما لا يكسبون مثله في أي موسم آخر. وفي رواية المرزوقي أنه لما «دخلت سنة خمس وثلاثين من عام الفيل حضر السوق من نزار واليمن ما لم يُعرف أنه حضر مثله في سائر السنين، فباع الناس كل ما كان معهم من عروض تجارية»[1]. وكانت لكل قوم من نزلاء السوق منازل خاصة بهم ينصبون فيها الخيام وتُرفع عليها راياتهم، فيدير شؤون كل وفد قبلي شيخ القبيلة أو رؤساؤها، فإذا غادر الناس مضاربهم إلى المعارض والأندية في رحاب السوق اختلط الناس والتقى اليماني بالشامي والحجازي بالعماني، وامتزجت القبائل في بحث شتى الأمور، من البيع والشراء إلى التباري في الشعر، فتبادل الروايات والتحادث فيما جرى منذ الموسم الفائت.

وأما موعد قيام السوق فقد تضاربت روايتان لابن حبيب فيه، إذ قال في المحبّر إنها: «كانت تقوم للنصف من ذي القعدة إلى آخر الشهر»، وقال في المنمّق ما يدلّ على أن عكاظ كانت تُقام في أول ذي الحجّة وتنصرم في العشرين منه[2]. وسبب هذا التنافر في الروايتين على الأرجح، أن ابن حبيب

(١) المرزوقي: الأزمنة والأمكنة، مجلس دائرة المعارف، حيدر أباد الدكن، ١٣٣٢هـ.، جـ٢، ص ١٦٨.

(٢) المحبّر، ص ٢٦٧. والمنمّق، ص ٢٧٤، ٢٧٥. والواقع أن ابن حبيب قال: «فإن كان الحج في المحرّم قام سوق عكاظ صبيحة ذي الحجّة فتقوم عشرين يوماً بعكاظ، فإذا مضت العشرون انصرفوا إلى مجنّة». وكان ذلك في السنوات المكبوسة. وبذلك يعني أن موعد عكاظ هو أول ذي القعدة.

أغفل في المحبّر ذكر سوق المجنّة التي كانت تستغرق عشرة أيام بين عكاظ وذي المجاز قبل بداية الحج. وإغفال هذه السوق، وقيام عكاظ عشرين يوماً جعله يستنتج أن عكاظ كانت تقوم في العاشر من ذي القعدة بدلاً من أوله. وحين ذكر ابن حبيب سوق مجنّة في المنمّق استقام حسابه، فجعل بداية عكاظ في أول ذي القعدة. وهذا هو الصحيح على ما نعتقد، وإلا لما ظلّ متسع لسوق مجنّة بين عكاظ وذي المجاز، ولما كان لدينا تفسير مقبول لتناقض الأقوال. ولم يهتدِ حمّور إلى هذا التفسير، ولذا قال: «أما الموسم فالإجماع يكاد يكون منعقداً على أنها تقوم مع هلال ذي القعدة من كل عام»[1].

واختلفت الأقوال أيضاً في سنة بدء قيام السوق. وكثير من المصادر يذكر أنها اتُخذت سوقاً بعد عام الفيل بخمس عشرة سنة، أي سنة ٥٨٥ م. وقد عارض حمّور هذا الرأي محقاً، لأن خبر الفجار الثاني يجعل بدءها في السنة ذاتها على الأرجح. فمتى وقع الفجار الأول إذن؟ وأيد سعيد الأفغاني القول إن عكاظ قامت منذ سنة ٥٠٠ م. تقريباً. وفي تقديرنا أن عكاظ كان يمكن أن تقوم قبل ذلك، لأنها سوق لا تغلب عليها الصفة الدولية، بل الصفة العربية. ولذا فهي غير مرهونة بقيام قوافل التجارة الشرقية وازدهارها. والتجارة المحليّة حاجة كانت قائمة على الدوام. أما أن تكون السوق قد قامت في هذا المكان وتحت هذا الاسم، فذلك ما لا يسع امرأ أن يقول فيه قول اليقين.

أما بضاعة عكاظ فكانت تضم البرود اليمانية المخطّطة والموشاة والمسيّرة بخطوط حرير، والزعفران والأصبغة والعِلك والخضاب والبخور والعقيق، والمُرّ والتوابل والطيب. تلك تجارات اليمانية. أما العمانيون فتجد عندهم اللؤلؤ من البحرين وتمور هجر وجوارها. وكان الشاميون يُحضرون الزيوت والزبيب والدقيق والقمح والأواني الزجاجية وأرجوان صيدا وصور وزيت السمسم والمصوغات الذهبية والفضية من البتراء والحِنّاء من عسقلان. وكان الأعراب يبيعون الصوف والشعر والدهون والسمن والوبر والأنعام من إبل وغنم والجلود المدبوغة والأحذية

(١) حمّور: المرجع السابق، ص ١٠٧.

والأوكية. ولم تكن السوق تخلو من عطّارين يحملون عطارتهم والأدوية والأعشاب والمسك والطيوب والعطور، وبياطرة يعالجون الدواب، ونجّارين وحّدادين وبزّازين يبيعون الثياب والسلاح. وقد اشتُهرت في السوق الرماح الخطية المصنوعة في بلدة الخط على ساحل البحرين، والرماح الردينية، وكانت تصنعها امرأة من البحرين اسمها ردينة. أما أشهر الخمور في السوق فكانت تلك الآتية من بُصرى وغزة والأندرين التي ذكرها عمرو بن كلثوم في معلقته. وفي السنوات الأخيرة التي سبقت الإسلام ازدهرت تجارة الرقيق الحبشي والقين الشامية.

وكانت عكاظ سوقاً حرة بالمعنى الحديث، فبضاعتها معفاة من العشور والمكوس. وكانت فيها شبه محكمة تجارية، خصوصاً بعد حلف الفضول وتعاظم نفوذ مكة والحمس، إثر حروب الفجار. وكان القضاء فيها لهوازن قبل الفجار وصار لكنانة بعدها. وقد أشاعت عدالة هذه المحكمة وأمن الشهر الحرام، الاطمئنان التام بين قُصّاد السوق، وكان ازدهارها هذا الازدهار العظيم منطقياً ومفترضاً.

وتروي المصادر ما قد يوحي أن في السوق كُتّاباً عُدولاً كانوا يتولّوْن كتابة العقود والمعاملات، إذ حضر عكاظ في أحد المواسم عمرو بن الشريد السلمي أبو الخنساء الشاعرة ومعه ابناه معاوية وصخر، فلمّا رآه مَعْمَر بن الحارث العذري أسرع مرحباً به وأمر أولاده بالقيام على خدمته وإكرامه. فلمّا انقضت السوق دعا عمرو بن الشريد ابنيه وقال لهما: إن مَعْمَراً قد طوّقني ما لم يطوّقني أحدٌ من العرب بمثله وقد أحببت أن أُكافيه فقالا له: إفعل ما بدا لك. فدعا «بكاتب وصحيفة» وكتب: هذا ما منح عمرو بنُ الشريد السلمي مَعمَر بن الحارث العذري... منحه قطعة أرض بين مكة ويثرب بما فيها وما عليها... وكُتب لخمس وثلاثين عاماً خلت من عام الفيل. بل ان عكاظ كانت فيها وسائل الإعلان للتشهير بمنتهكي العهود أو بمرتكبي أعمال الغش أو التدليس، فقال المرزوقي: «كانوا إذا غَدَر الرجل أو جنى جناية عظيمة انطلق أحدهم حتى يرفع له رايةَ غدرٍ بعكاظ»، فيقف في القوم خطيباً ويعلن قائلاً: «ألا إن فلاناً بن فلان

قد غدر فاعرفوا وجهه ولا تصاهروه ولا تجالسوه ولا تسمعوا منه. وقد حدّث ابن عبّاس أن ضباعة بنت عامر وهي من بني عامر بن صعصعة كانت متزوجة من هوذة بن علي الحنفي، فلما مات أصابت منه مالاً كثيراً ورجعت إلى أهلها. فخطبها عبد الله بن جدعان إلى أبيها، فزوّجه إيّاها. فقام ابن عمٍ لها وطلبها لنفسه، فقال أبوها: قد زوّجتها ابن جدعان، فحلف ابنُ عمّها ألّا يدع ابن جدعان يصل إليها أبداً وليقتلنّها دونه. فخاف الأب وكتب إلى ابن جدعان في الأمر، فقال له ابن جدعان: والله لئن فعلت هذا لأرفعنّ لك رايةَ غدرٍ بسوق عكاظ. فقال أبوها لابن عمّها: قد جاء من الأمر ما ترى فلا بد من الوفاء لهذا الرجل. ثم جهّزها وحملها إلى ابن جدعان[1]. ويدلّ هذا على أن عكاظ تحوّلت إلى مرفق مشترك لكل العرب في الجزيرة، يقصده كل من يرغب في نشر خبر. وفي ذلك نموذج لتحوّل الأسواق إلى مواقع عيش مشترك لم تلتق فيها القبائل على الصُعُد الاقتصادية أو الدينية أو اللغوية فقط، بل توحّدت فيها قيمها ومعاييرها الأخلاقية والاجتماعية كذلك.

ـ د ـ الأسواق وتوحيد اللّهجات

وضع فون غرونباوم دراسة تناول فيه «الوحدة العربية قبل الإسلام»، وأفرد جزءاً وافياً من دراسته هذه لأثر الأسواق في توحيد لغة القبائل العربية وتقريب لهجاتها. ولاحظ أن خريطة اللهجات العربية كانت شديدة التلوّن منذ زمن طويل، وأن اللغويين المسلمين فيما بعد، وهم يبحثون عن أنقى اللغة وجدوا أن الفروق بين لهجات القبائل حتى ذلك الزمن لم تكن مما يُستهان به. فالتفاهم بين أصحاب اللهجات العربية المختلفة لم يكن مطلقاً. وكانت ثمة فروق بين لهجات البدو والحضر. وكانت تلك أيضاً نوعاً من العقبات دون التفاهم. وكانت لهجة كلب في مناطق حكم بيزنطة تَبِينُ عن لهجة البادية أكثر من لهجة ربيعة على ضفة الفرات مثلاً، إذا اتُّخذت لهجة الداخل في عمق الجزيرة معياراً ومقياساً. بل ذهب بعضهم في تمييز اللهجات إلى أن الحي داخل القبيلة

(١) المرزوقي: الأزمنة...، جـ٢، ص ١٦٨، ١٦٩. والأفغاني: أسواق...، ص ٢٧٨ ـ ٢٨١. وحمّور: المرجع ذاته، ص ١١١ ـ ١٢٠.

الواحدة كان أحياناً يقترب في لهجته من لهجة حيٍ من قبيلة أخرى، ولذا لم تكن القبيلة دائماً، وحدة لغوية. وغالباً ما كانت حدود اللهجات تقسم قبيلة وتجمع أقواماً من قبيلتين وفقاً لتعاطيهما عيشاً مشتركاً[1]. إن نوعاً من هذا العيش المشترك وفره الإيلاف حين نشّط الأسواق والمواسم وحسّن فرص ازدهارها. وأوضح ما لدى الباحثين من مظاهر نزوع اللهجات إلى التقارب من جرّاء الاحتكاك، ما كان يجري في عكاظ من مساجلات شعرية. إلا أن هذه المساجلات كانت تجري على صعيد لغويّ راق هو صعيد لغة الفصاحة عند العرب، وهي حتماً غير لغة التخاطب اليومي التي كانوا يتداولونها. ولاحظ فون غرونباوم هذا التباين من صعيد إلى صعيد، لكنه قال إن ظهور لغتين متوازيتين بين العرب الشماليين، واحدة هي لغة الفصاحة والأخرى هي لغة التعامل اليومي، ضمن على ما يبدو الاتصال والتجانس بين العرب. وقد ارتأى أن لغة التخاطب اليومي استُخدمت في التجارة في المراكز الحجازية، فيما كانت لغةُ الفصاحة لغةَ الأسلوب المجرد للمصطلح البدوي في وسط الشمال، لغةَ الشعر. وقال فون غرونباوم إن تفحّص مفردات الشعر الجاهلي تُظهر ربما ست مدارس لغوية تكاد تكتسحها تقاليد لغوية عربية عامة، أخذت مفرداتها تتكون من جرّاء امتزاج هذه المدارس الست. وهذا النزوع نحو تطوير لغة أدبية من خلال الاستيعاب والتراكم، أسهم في جعل هذه اللغة مقبولة سلفاً. ولا بد مع ذلك من أن نلحظ مساراً انتقائياً كان يفعل فعله دون أن يكون إدراك الحافز عليه سهلاً[2]. وعلى رغم وجاهة ملاحظات فون غرونباوم هذه، فإنه أخطأ في قوله إن الإصرار على وضوح التشرذم اللغوي الحاد، يعني الإصرار على عجز هذا التشرذم عن تدمير الحس الاجتماعي الذي جمع العرب الشماليين كوحدة ثقافية. ذلك أن هذا القول يوحي أن التشرذم اللغوي، أي تعدّد اللهجات في هذه الحال، هو وضع قائم جامد. وهو ليس كذلك لأنه كان في هذه المرحلة على الخصوص من التاريخ العربي، مرحلة الانتقال من الكيان البدوي المستقل، إلى العيش

(١) Von Grunebaum, The Nature of the Arab Unity..., pp. 13, 14.

(٢) Von Grunebaum: Ibid., p. 14.

المشترك، وضعاً متحركاً، ينتقل من حال إلى حال. فمما سمّاه فون غرونباوم امتزاج المدارس الست ونشوء لغة أدبية بالاستيعاب والتراكم، ضيّق هوامش التشرذم هذا، وقارب بين اللهجات. فلم يكن التفاهم بين أصحاب اللهجات المختلفة مطلقاً، هذا صحيح. لكن عدم التفاهم لم يعد مطلقاً. ولولا ذلك لما أمكن لأسواق العرب ومواسمهم أن تزدهر هذا الازدهار. كانت عكاظ ملتقى العرب للنشاط الاقتصادي والاجتماعي وهما نشاطان قد يكتفيان باستخدام لغة التعاطي اليومي، لكن هذه السوق كانت أيضاً ملتقى العرب لتبادل الأفكار والأشعار ولتنقية اللغة وتصفيتها وتوحيدها. فكان يؤم السوق الشعراء والخطباء والحكماء يعرضون شعرهم أو يخطبون في الناس من مختلف القبائل ويتساجلون. وكان همّهم ولا شك أن يفهمهم الجميع. وكان بعض المبشّرين يغشون هذه السوق وغيرها لأديانهم، فكانت منتدى عاماً اعتملت فيه عوامل التوحيد الثقافي واللغوي اعتمالاً أكيداً[1].

وكان الشعراء في عكاظ يخضعون لمعيار واحد لا غير، قيل إنه معيار قريش في الفصاحة واللغة. إذ جاء في المفضّليّات أن حماداً الراوية قال: كانت العرب تعرض أشعارها على قريش، فما قبلوه منها كان مقبولاً، وما ردّوه منها كان مردوداً. فقدم عليهم علقمة بن عَبَدَة التميمي فأنشدهم قصيدته التي قال فيها:

هل ما علمتَ وما استُودعت مكتومُ ... أم حبلُها إذ نأتْكَ اليومَ مصرومُ

لم أدرِ بالبينِ حتى ازمعوا ظَعَناً ... كلَّ الجِمالِ قُبيلَ الصبحِ مزمومُ

فقالت قريش: هذا سِمطُ الدهر. ثم عاد علقمة إلى قريش في قابل، فأنشدهم قصيدة قال فيها:

طحا بكَ قلبٌ في الحسان طروبُ ... بُعيدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ

يكلفني ليلى وقد شطّ عهدُها ... وعادت عوادٍ بيننا وخُطوبُ

إذا غاب عنها البعلُ لم تُفشِ سرَّهُ ... وتُرضي إيابَ البعلِ حين يؤوبُ

(١) الأفغاني: أسواق...، ص ١٠، ١٧٧، ٢٩١. والشريف: المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٧.

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصيرٌ بأدواء النساء طبيبُ
إذا شاب رأسُ المرء أو قلّ مالُه فليس له من وِدّهنّ نصيبُ

فأجازت قريش قصيدته هذه على أنها سمط الدهر أيضاً. ولمّا فتك عمرو بن كلثوم بعمرو بن هند ملك الحيرة أحب أن تسير معلقته الشهيرة:

ألا هبّي بصحنك فاصبحينا ولا تُبقي خمورَ الأندرينا

في الناس، فسعى إلى سوق عكاظ، حيث كُتب لها الخلود، وفشت في القبائل كلها. ولولا أن هذه لغة فصاحة مشتركة، أو قريبة إلى أفهام جميع قبائل العرب التي كانت تؤم عكاظ، لما كان الأمر معقولاً ولا مفهوماً. بل ان لدينا من الشعر العربي نفسه ما يفصح صراحة عن مكانة عكاظ اللغوية والأدبية، وأثر هذه المكانة في تقريب اللهجات. ففي إحدى القصائد هجا أمية بن خلف الخزاعي حسّان بن ثابت، وأبدى رغبته في نشرها في الناس بعكاظ إذ قال:

ألا من مُبلغٌ حسّان عني مغلغلةً تدبُّ إلى عكاظِ

فأجابه حسّان بقصيدة أعرب فيها عن رغبة مماثلة:

سأنشر إن بقيتُ لكم كلاماً يُنَشَّرُ في المجنّة مع عكاظِ[1]

وقول حسّان هذا يجزم بأن القصائد لم تكن تُلقى في عكاظ فقط، بل كانت تنتشر منها إلى الأسواق.

ومن السذاجة بمكان أن نظن أن المعلقات السبع والقصائد والخطب وحدها كانت تفعل فعلها التوحيدي، فتنشىء لغة الفصاحة عند العرب. ذلك أن أحاديث التجارة والمجتمع والحرب والسلام والسياسة والعصبية والأحلاف والخلع وما إلى ذلك من شؤون الحياة اليومية، كانت تشكل مساحة تماس أكبر بلا قياس من مساحة التماس التي كونتها القصائد والخطب. ويحتمل أن يكون التقارب على صعيد لغة التعاطي اليومي قبل الإسلام أكبر من التقارب الذي

(١) الأغاني، جـ ٢١، ص ١٩٩ ـ ٢٠٤. وكذلك جـ ١١، ص ٥٠ ـ ٦٠. وتاج العروس: مادة عكظ. وحمّور: المرجع السابق، ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

أحدثته الأسواق على صعيد لغة الفصاحة، وهو أمرٌ لا بد أنه انقلبَ إلى الضدّ بعد الإسلام بسبب انتشار القرآن الكريم. لكنه يبدو أن لهجة قريش كانت العامل المؤثر في المرحلتين، على رغم قول بعض الباحثين إن لهجة نجد ارتقت إلى مرتبة الفصاحة عندما ساد ملوك كندة على بقية القبائل. ولا شك في أن لغة الشعر الجاهلي ومفرداته أخذت مع الوقت تقترب كثيراً من لغة القرآن الكريم الذي اصطُلح على أنه أُنزل بلسانٍ قرشي. وقد تكون لغة قريش هي التي اقتربت من اللغة الفصحى بفعل التماسّ في الأسواق. وكانت هذه اللغة قد سادت في العصر النبوي في كل أنحاء جزيرة العرب تقريباً. وكانت الوفود إلى النبي في المدينة تتكلمها بطلاقة، فيما كانت وفود النبي إلى العرب، مثل معاذ بن جبل، لا تلقى صعوبة في مهمتها. ومع أن اللغة العربية الفصحى انتصرت انتصارها التام بالقرآن وظهور الإسلام، إلا أن الطريق كان ممهداً تمهيداً جيداً بفضل فعل الأسواق في تقريب اللهجات[1].

ولاحظ كل من جواد علي وحمّور أن اللهجة القرشيّة حين قاربت لهجات العرب وقلّصت الفوارق بينها، إنما كانت في الوقت نفسه تقضي على اللغة الحميرية. فهل كانت لانهيار دول اليمن وللغزو الحبشي مساهمة في تغليب لهجة قريش العربية الشمالية، مثلما كانت لهذه العوامل مساهمة في تسليم قيادة التجارة من اليمنيين إلى القرشيين؟ إن الوغول في البحث اللغوي ليس من مهام هذا المبحث التاريخي. لكنه لا يسع الباحث إلّا أن يلاحظ توازي المسارين. ففي نقوش المسند التي نقشت في العهود القريبة من ظهور الإسلام مثلاً اختفت أوزان الأسماء الحميرية القديمة المركّبة التي كانت سائدة قبل الميلاد وبعده. وأخذت الأسماء تتّسم بسماتٍ أقرب إلى الأوزان العربية. أما في داخل الجزيرة العربية، فأخذت تنحسر هَنَوات كثيرة في لهجات القبائل، مثل عنعنة تميم وكشكشة ربيعة ونَضجُع قيس وتلتلة بهراء وعجرفية ضبّة وغمغمة قضاعة، وتفسيرها في «لسان العرب». ولقد كانت أسواق العرب، وعكاظ على الخصوص، المصفاة التي نقّت اللهجات من الشوائب، والمجمع الذي اجتمعت

(1) Germanus: op.cit., pp. 267, 268.

عنده المفردات، والحَكَم الذي أخذ ينتخب وينتقي أرقى اللفظ والتعبير، حتى قال قتادة بن دعامة السدوسي: كانت قريش تجتني أفضل لغات العرب حتى غلبت لغتها أفضل اللغات واللهجات فنزل القرآن بها. ولو اتّبع كل شاعر أو خطيب لهجة قومه ولغة قبيلته وحدها لم يجد من يستحسنها غيرهم ووقفت عن الشهرة ولم تروها القبائل العربية الأخرى، ليفوته بذلك الافتخار بها[1].

- هـ - آثار الإيلاف الاجتماعية

ومثلما تحتاج آثار الإيلاف اللغوية إلى دراسات لغوية خاصّة لا يمكن أن يُغني عنها باب في مبحث يحتفل بأمر أعمّ، كذلك آثار الإيلاف الاجتماعية. لكن إغفال هذه الآثار تماماً قد يوهم بغفلة الباحث عنها، وليست تلك هي الحال. وحسبُ المبحث أن يذكر هذه الآثار ويشير إليها ببعض التحليل، ويلفت النظر إلى ضرورة انصراف الباحثين في التاريخ الاجتماعي إلى التعمّق فيها، حتى يتعمق فهم العرب لماضيهم الاجتماعي، ضمن محاولات فهم ماضيهم على كل صعيد.

إن أوضح آثار الإيلاف الاجتماعية قد تكون العلاقات التي استحدثها نظام الحمس بين قريش وبعض القبائل. وهي آثار تبدو أشبه بما يترتب على الحلف القبلي التقليدي. ففي خبر البلاذري في أنسابه عن حروب الفجار، رواية قتل البرّاض عروة الرحّال، ثم قول البلاذري: «ولقي [البرّاض] بشر بن أبي خازم الأسدي الشاعر... وحذّره أن يسبق الخبرُ إلى قومه [قوم الرحّال] فيكتموه ويقتلوا به رجلاً من قريش عظيماً، لأنهم لا يرضون أن يقتلوا به خليعاً من بني ضمرة»[2]. ويلاحظ في هذا الخبر أن بني كنانة الحُمس، والبرّاض وبنو ضمرة كانوا منهم، متضامنون في الثارات مع قريش من جرّاء نظام الحماسة، الذي يُقتل فيه قرشي بدلاً من كناني سواء بسواء. وإذا كان الخبر يعني في ظاهره أن

(1) الهمداني، الحسن بن أحمد: الإكليل، تحقيق محمد علي الحوالي، جـ1، ص13 وما بعد. وانظر أيضاً اللسان، مواد كسس وكشش وعجرف وتلل. وكذلك جواد علي: جـ1، ص92. وحتّور: المرجع السابق، ص145 - 149.

(2) البلاذري: الأنساب...، تحقيق حميدالله، ص100، 101.

بين الكنانيين والقرشيين حلفاً تقليدياً كالذي بين أي حليفين قبليين، فالتدقيق فيه يُظهر أن هذين الحليفين لم يكونا متساويين تماماً في المكانة ضمن التحالف. ذلك أن البرّاض أراد أن تُنذَر قريش، حتى لا يُقتَل رجل من عظمائها، بدلاً من قتله هو الصملوك الخليع من بني ضمرة. وإذا بدا هذا ضرباً من ضروب الكتّاب المسلمين في تعظيمهم لقريش إكراماً للنبي، فثمة ما يبيّن أن قريشاً كانت فعلاً تحتل مكانة الشرف بين القبائل العربية قبل الإسلام. ففي السيرة يقول ابن هشام: «وقال كعب بن الأشرف وكان رجلاً من طيء... حين بلغه الخبر [عن موقعة بدر]: أحقٌ هذا؟ أترون محمداً قتل هؤلاء... فهؤلاء أشراف العرب وملوك الناس»[1]. إن قول كاتب سيرة النبي هذا القول في قريش وهم على شركهم وفي موقعة كان خصمهم فيها النبي، ينفي أي شك في صحة القول إن شرف قريش على باقي العرب كان سابقاً للإسلام. وقد ذكر الجاحظ أن الإسلام لمّا ظهر، «لم تكن هناك أية امرأة قرشية كانت مسبيّة عند غير قريش، ولم تكن هناك أية امرأة مسبيّة في أيدي القبائل وأمها من قريش»[2].

وقد توسّع مفهوم التقدّم على باقي العرب فشمل مع قريش سائر الحمس. فصار أي زواج بين قرشية ورجل من سائر القبائل ينجب حُمساً جدداً. ونسل هؤلاء الحمس الجدد كانوا يُعدّون حُمساً أيضاً[3]. ولمّا تعاظم نفوذ قريش وتطور نظام الحماسة أصبح الكنانيون أنفسهم يستفظعون أن تُسبى منهم امرأة. ففي «نشوة الطرب» أن عروة بن الورد العبسي «أصاب امرأة من بني كنانة بكراً يُقال لها سلمى وتكنى أم وهب فأعتقها واتّخذها لنفسه، فمكثت عنده بضع عشرة سنة وولدت له الأولاد وهو لا يشك أنها من أرغب الناس فيه، وهي تقول: لو حججت فأمُرّ على أهلي فأراهم. فحجّ بها وأتى مكة، ثم أتى المدينة، فأتت سليمى قومها، وقالت إنه خارج قبل أن تخرج الأشهر الحرم فتعالوا إليه وأخبروه أنكم تستحيون أن تكون امرأة منكم معروفة النسب صحيحة الحسب سبيّة

(1) سيرة ابن هشام: جـ2، ص431.

(2) جواد علي: جـ6، ص365، عن كستر عن مخطوطة للجاحظ غير منشورة.

(3) جواد علي: جـ6، ص377.

وافتدوني منه، فإنه يظن أني لا أفارقه ولا أختار عليه أحداً». . . إلى آخر القصة، حتى افتداها ذووها وعزمت على مفارقة زوجها. ويقول الأندلسي: «ثم فارقته، فتزوجها ابن عم لها، فقال لها يوماً: يا سُلَيْمُ، أثني عليّ كما أثنيت على عروة فقالت: لا تكلفني ذلك، فإني إن قُلتُ الحق غضبتَ، ولا ـ لا واللاّت والعُزّى ـ أكذب عليك!»[1]. فإذا استنطقنا هذا الخبر، فإن كراهة أن تُسبى امرأة من القبيلة هي كراهة عامة لدى جميع القبائل ولاشك. وليس من قبيلة تستحسن أن تُسبى نساؤها. أما في هذا الخبر فإن المرأة السبيّة كانت أرغب الناس في زوجها، على نحو ما تبيّن، وهذا يقوّي الشك في أن كنانة، فوق كراهة السبي، كانت ترى نفسها في مرتبة أشرف من أن تقبل بالسبي. وكانت هذه المرتبة هي مرتبة الحمس.

على أن ثقة قريش وأحلافها وأحماسها بتقدمهم في الشرف، لم تُفضِ بالقيادات المكّيّة إلى سلوك العزلة الاجتماعية. وكانت مصلحة قريش المالية والتجارية تقتضي تمتين علاقاتها بالقبائل. وقد قال لامنس إن أفضل وأدق العهود مع القبائل ما كانت تستطيع أن تحمي القوافل المكّيّة من الغارات. وكان المكّيّون يستثمرون قسماً كبيراً من رأس مالهم بفائدة في الطائف أو يثرب أو عند زعماء القبائل البدوية. وكان الباقي مستثمراً في التجارة أو المناجم. وكانت مناجم الذهب والفضة آنذاك لا تزال غنية جداً، ودخلها عظيماً على رغم الوسائل البدائية المستخدمة في استغلالها. وكانت المناجم في ديار القبائل، فكان على القرشيين أن يتفاهموا مع زعمائها. ولذا أصهرت العائلات المكية المقتدرة في القبائل أو صاهرتها، فكانت هذه المصاهرات المتبادلة أسباباً لا تتقطّع، شدّت القبائل إلى الدوران في أفلاك مكة وتجارتها ومصالحها[2]. وكان القرشيّون يشترطون على من يُصهر فيهم أن ينتمي إليهم، من طريق نظام الحماسة، ويرون ألا يجوز زواج من قرشية حتى يدين زوجها إليهم ويتّبع مبدأهم. ولم يكن أبناء

(1) الأندلسي: نشوة. . .، ص ٥٣٦، ٥٣٧.

(2) Lammens: Les Grosses Fortunes..., p. 24.

القبائل الأخرى يتمنّون أفضل من ذلك لتعاظم صيت قريش في العرب[1]. وتحفل أغاني الأصفهاني بحوادث تروي الكثير عن العلاقات بين المكّيّين وسائر العرب. وهي علاقات لم تنحصر في الحجاز أو جوار مكة، بل كانت تمتد حتى الحيرة على الأقل، ولم تكن نادرة. فيقول الأصفهاني مثلاً في مسافر ابن أبي عمرو بن أمية، إن له شعراً ليس بالكثير، «والأبيات التي فيها الغناء يقولها في هند بنت عتبة وكان يهواها. فخطبها إلى أبيها بعد فراقها الفاكه بن المغيرة، فلم ترضَ ثروته وماله. فوفد على النعمان يستعينه على أمره ثم عاد». ويقول في رواية أخرى: «فخرج حتى أتى الحيرة، فأتى عمرو بن هند فكان ينادمه. وأقبل أبو سفيان بن حرب إلى الحيرة في بعض ما كان يأتيها»[2].

ونعلم الكثير عن وفود النابغة الذبياني على النعمان وعلى بني جبلة الغساسنة، ثم اعتذاره شعراً للنعمان، ونعلم الكثير عن اختلاف امرىء القيس إلى شمال الجزيرة العربية وجنوبها، وعن عمرو بن كلثوم ووفوده على الحيرة وقصته مع عمرو بن هند. وتلك إن هي إلاّ ما بقي لنا بفضل الشعر. وليس فيها ما يتعلق مباشرة بعلاقات مكة الاجتماعية بالعرب كافة. لكن هذا النشاط الاجتماعي العربي العام في الجزيرة وعبرها، نموذج لما كانت عليه العلاقات الاجتماعية التي لم يَتسنَّ لها أن يخلّدها شعر، بسبب طبيعتها التجارية أو المالية أو السياسية[3]، وكان محورها إيلاف قريش وقوافلها، ورحلة الشتاء والصيف وما كان من أمر المواسم. وقد تعاظمت هذه العلاقات الاجتماعية بفضل المواصلات التجارية والمصالح المشتركة، حتى أصبحت للعرب قيم خلقيّة واجتماعية متشابهة، وأضحى المدح والذم في الشعر على مرأى من جميع العرب. وأدى الإحساس بالوقوف على مسرح مشترك أمام جمهور مشترك إلى نحت معايير ومقاييس موحدة في السلوك الاجتماعي[4].

(1) الأزرقي: جـ ١، ص ١٢٣. وانظر أيضاً الشريف: المرجع السابق، ص ١٨٩.

(2) الأغاني، جـ ٩، ص ٥٠.

(3) الأغاني، جـ ١١، ص ٤، ١٩، ٥٣.

(4) Von Grünebaum: op.cit., p. 19.

وتناول مونتغمري ـ وات آثار الإيلاف الاجتماعية من زاوية مختلفة، تتعلق بسلوك الفرد حيال الجماعة، بعد تراكم الثروات التجارية. فقال إن العيش في الصحراء في المعتاد شديد القسوة، أذ ان الطعام والماء نادران، والقبيلة التي لا تُمطَر أرضها تضمحل. ومبدأ الندرة يحتم الصراع على الموارد المتوفّرة، فيصبح الغزو والقتال سلوكاً يومياً ضرورياً. ولا يعود البقاء ممكناً إلاّ إذا تمتعت زعامات القبيلة بصفات الامتياز البشري في الحرب والقيادة وسياسة الرجال وجبه الصعاب. ولكن في مقابل الحرص الشديد على أبناء القبيلة، في نظام العصبيّة والثأر لضمان نوع من الدفاع المشترك، كان أبناء القبائل الأخرى بمثابة أشياء في أحسن حال، وأخصام في معظم الأحوال. ولذا كانت عصبية القبيلة، أي تضامن القوم على أساس النسب، هو مبدأ الضمان الاجتماعي والأمن العام.

وقد تبدّل هذا مع تعاظم مساحة التجارة في المجتمع البدوي. فالتجارة أحدثت وفرة في الثروات الشخصية، وحفزت الأفراد على امتلاك الأرض والبيوت والكروم. وفي مثل هذه الظروف يجنح الناس إلى السلوك الفردي، وتتهالك مشاعر التضامن الجماعي والعصبيّة القبلية، في بحث كلٍ عن مصلحته الخاصة. وكانت لزعامات القبائل امتيازات، منها ربع الغنائم في الغزوات والحروب. لكن على الزعامات في المقابل تبعات كان منها أداء عدد من المهام نيابةً عن القبيلة، والقيام على واجب الضيافة وإعانة فقراء القوم على عيشهم. ومع أن زعماء البطون القرشيّة أقاموا ثروتهم في المبدأ، على زعامتهم للبطون، باقتسامهم الوظائف المكيّة وتنظيمهم القوافل والمواسم والحج، إلا أنهم أخذوا فيما بعد يُعرضون عن التقليد البدوي والملكية الجماعية، ويهتمون لأنفسهم وورّثتهم المباشرين من بعدهم. وإذا اضطرب مبدأ الوراثة، كان كثيراً ما يستولي الأقوياء من زعماء القبيلة أو البطن على الميراث، فيحرمون الورّثة والمحتاجين من القبيلة على حدٍ سواء. وقد شهد على حدّة النزوع الفردي هذا، القرآن الكريم فيما لا يُحصى من آيات تحث على الإحسان إلى الأرامل واليتامى وعلى منع استيلاء الأقوياء على المواريث وتنظيم اقتسامها بين الورثة الشرعيين. وقد جاءت هذه النظم مع إقرار القرآن الكريم الملكية الفردية. فالإسلام في نظامه

الاجتماعي اعتمد المسؤولية الفردية، التي يحاسَبُ فيها كل امرىء على فعاله، ولا يؤخذ بجريرة قريب أو نسيب. ونظام المسؤولية الفردية هذا يناقض، مثلما أسلفنا في باب: مكة والتوحيد الديني، نظامَ العصبية القبلية الذي كانت تُحاسَب فيه القبيلة كوحدة اجتماعية مسؤولة عن فعال أفرادها. وقد لمس مونتغمري ـ وات هذا التطور بين حس الانتماء إلى العصبيّة القبليّة وحسّ الانفراد والملكية الخاصّة والمسؤولية الشخصية، وقال إن نظام القبيلة كان لا يزال قوياً في بعض المظاهر، لكن البدوي في مظاهر أخرى صار لا يتردد في الإعراض عن مقتضيات صلة القرابة والنسب. وكان هذا التطوّر الاجتماعي في المبتدأ نتيجة للحياة التجارية وتعاظم مكانة المصالح المالية التي أخذت تملي على البدوي مَن يشارك ومَن يصاهر[1]. ولاحظ فون غرونباوم هذا التشظّي في أساس الانتماء القبلي، لكن هذا التشظّي لم يفتت مجتمع الجزيرة العربية على ما يمكن توقّعه، بل على نقيض ذلك، مهّد لوحدة اجتماعية متعاظمة، قامت في رأيه على نظرة مشتركة وضمت جميع «العرب» (والمزدوجات من عند فون غرونباوم) ضمن العَالَم الاجتماعي ذاته. وكان الاشتراك في أنماط المثل البشرية العليا، والموقف الموحّد حيال مهمة الفرد ضمن المجتمع، والقلق المشترك في صدد أحوال الناس، روابط وحّدتهم على أسس جديدة[2].

ـ و ـ آثار الإيلاف السياسية

ارتأى فون غرونباوم أن حس الانتماء السياسي إلى «العرب» كان أصلاً مُرْكَزاً في القبائل العربية. ولم تستطع أحلافها القصيرة العهد وتقاتُلها الأزلي، أن تُزيل حسّ الانتماء هذا. وإذا كانت الوحدة تفترض الثقافة الواحدة مقرونة بالبنية الاجتماعية والسياسية الموحدة، فإن مفهوم الوحدة الثقافية التي تسبق الوحدة

(١) Montgomery-Watt: Economic..., pp. 91 - 93. وكذلك: Mohammad at Mecca..., pp. 16 ff, 72. وانظر: Rodinson: op.cit., p. 36 ff. وتحدث بيضون كذلك عن ظهور الشعور الفردي بسبب التجارة. بيضون: الحجاز...، ص ٨٦، ٩٠. وقد تنبّه بلانول إلى هذا الشأن وعالجه معالجة جيدة Planhol, p. 28.

(٢) Von Grünebaum: op.cit., pp. 16, 17.

السياسية، كان في العموم قائماً إلى حد كبير بين قبائل العرب قبل الإسلام[1]. وقد لاحظ فون غرونباوم أن وحدة الثقافة والمجتمع كانت في الحقيقة أشد وأقوى مما توحيه المصادر. والفضل في نشوء هذه الوحدة لسكان مدن الحجاز الذين وحّدوا نسبياً شمال غرب الجزيرة في منطقة اقتصادية، فساهمت هذه بدورها في تجميع القبائل ضمن إطار ثقافي موحّد. وكانت القوافل التي وصلت أقصى جنوب الجزيرة بالشام ومصر، والبحر الأحمر بالعراق، تحتاج إلى مستقرات في المدن والواحات، تستخدمها محطات، إن لم تكن هذه المستقرات هي نفسها مراكز هذه القوافل، لا محطاتها فقط. وكانت مكة مخزناً ومحطة أخيرة لتجارة القوافل هذه. وفيما كان الاتصال والاجتماع في عكاظ وغيرها من المواسم، عوامل خطيرة في تطوير حس الوحدة، فإن تشابه النمط الاقتصادي أدّى فعله أيضاً في ذلك. ولم يكن للفروق بين رعاة الإبل ورعاة الغنم وغيرهم، أن تنشىء فروقاً أساسية في حسّ الانتماء هذا. فعلى رغم بعض الأنماط المعزولة، مثل تربية النحل في هُذيل، كان النشاط الاقتصادي عند القبائل ووتيرة عيشها متشابهين في الأساس[2]. وقال فون غرونباوم إنه لم تكن لدى العرب قبل الإسلام «فلسفة سياسية واحدة تستقطب ضمائرهم وأعمالهم حول غرض ورمز». لكن مفهوم لفظة «العرب» ومضمونها كانا أشبه بالضمير الجماعي الذي يصعب تعريفه على الرغم من أنه كان كافياً لإنماء الحسّ القومي المشترك. ذلك ما يُستنتج من قولهم في امرأة مثلاً: «إنها والله عربيّة اللسان وقلبها أعرب منها». وقد أحصى وجوه استخدام كلمة العرب، قبل الإسلام على النحو التالي:

- في تصنيف جماعة من القبائل، مثل قولهم: «تميم أغلظ العرب وأجفاها»، أو في وصف جماعة بصفة يمتازون بها مثل قولهم: «دهاة العرب»، وحمقى العرب»، وما إلى ذلك.

(١) يشير فون غرونباوم إلى فكرة مايكه الذي يرى أن وحدة الثقافة أو ما يسميه «أمة الثقافة الواحدة» (Kulturnation)، تسبق وحدة الدولة، أو ما يسميه «أمة الدولة الواحدة» (Staatsnation)، أنظر Von Grunebaum: op cit., pp 6,7.

(٢) Von Grunebaum: op cit., pp. 6, 7, 17.

- في ذكر عادة من العادات التي أجمعت عليها القبائل، مثل قولهم: «إن العرب كانت ترتجع في قضاياها المُشكلة إلى حكيمها عامر بن الظرِب»، أو مثل قولهم: «والعرب تسمي الأَمَةَ فَرْتَنى».

- في الحكم على شاعر أو رجل من رجالاتها أو حكيم من حكمائها، مثل قولهم: «كان الأفوه الأودي واحداً من حكماء العرب»، أو مثل قولهم: «كان الشاعر المخضرم سويد بن أبي كاهل من أفضل شعراء العرب».

- في شيوع شعر أو حكمة بين سائر القبائل بفضل قصة مشهورة، مثل قولهم: «وذهبت مثلاً عند العرب».

- في اتخاذهم إجماع القبائل على أمر ما، نوعاً من الضمير الجماعي أو المحكمة الخلقية أو المعيار في قياس الخير والشر والضّعة والشرف، وما شابه ذلك من قيم ومُثُل، وذلك في مثل قولهم: «وأعظمت العرب قريشاً»، أو قولهم: «والعرب لا تفعل هذا، وتستقبحه». ومضى فون غرونباوم إلى القول: «وبذلك بدا العرب مجموعةً واسعةً من الناس غامضة التعريف، لها ذكريات تاريخية وسياسية مشتركة، وقد تحوّلت على الخصوص إلى جمهور يتعيّن على الفرد وعلى القبيلة أن يؤديا أمامه أداءً جيداً، وكأنهما أمام محكمة دائمة»[1].

وإذ لاحظ أن لفظة العرب قلّما ظهرت في الشعر العربي الجاهلي، مر مرور الكرام بما قال إنه استثناء في النقائض، حيث استُخدمت لفظة العرب للتمييز بين العرب والفرس في وقعة ذي قار[2]. إن أدب العرب الجاهلي فريد بين آداب الأمم في أنه في معظمه أدب تخاطُب ومساجلة. وذلك هو الحال على الأقل في المدح والذم والتفاخر. وقلّما تجد أمماً يحتل التخاطب بين القبائل أو الوحدات

(١) التوحيدي في البصائر والذخائر، استشهده فون غرونباوم: .Von Grünebaum: op.cit pp. 20 - 23. لهذه الوجوه في استخدام لفظة عرب راجع إبن منظور: اللسان، مادة فرتن. والأندلسي: نشوة. . . ، ص ٧٩، ٥٩١، ٦٩٣، ٧١٤. والأغاني، جـ ٥، ص ١١٨. وكذلك الأزرقي: جـ ١، ص ١٢٢، ١٢٤.

(٢) Von Grünebaum: ibid., p. 20.

الاجتماعية هذا النصيب من أدبها. والتخاطب في داخل أسرة واحدة لا يمكن أن يستخدم اسم الأسرة. فلا يعود هذا الاسم ضرورياً إلا حين التخاطب أو التعاطي خارج الأسرة. وإذا كانت لفظة العرب قد ندرت في مواضع وظهرت في مواضع، فلأنها ندرت في التعاطي بين قبائل العرب والتخاطب فيما بينها، وهو معظم آداب عرب الجاهلية، ثم ظهرت حين دخل الفرس في إطار الموضوع. وقد كانت للعرب نطفة فلسفة سياسية واحدة استقطبت ضمائرهم وأعمالهم حول غرض ورمز، وهي النطفة التي نشأت حول مكة فقاتلت القبائلُ أبرهة دفاعاً عنها. وظهرت هذه النطفة كذلك في التأييد الذي أبداه النبي حيال وقعة ذي قار. لكن هذه النطفة التي بدأت تتكوّن حين أخذت مكّة تنمي دورها التوحيدي في العرب، لم تولد ولادة شرعية كاملة إلاّ بظهور الإسلام. فجاء الإسلام: ﴿رَحْمَةً لِلعَالَمِينَ﴾ (النمل: ٧٧) أي ليسدّ حاجة البشر إلى عقيدة دينية وسياسية واجتماعية تستقطب ضمائرهم وأعمالهم حول غرض ورمز. فتوّج نزوعهم إلى رفض غزو أبرهة وسيطرة كسرى، وإلى بناء وحدتهم على دستور جديد، وتوّج توقهم إلى النهوض بمشروعهم المستقل المعبّر عن حاجاتهم وخير مجتمعهم.

ولم يكن قبولهم للإسلام، إلا دليلا على هذا النزوع، الذي ظلّ عقوداً طويلة يعتمل بإحساس وتململ غامضين، وينتظر ظهور قيادة المشروع المستقل في مكان ما من أمة العرب.

الخاتمة

أ ـ النبي وقوافل قريش

حاولت هذه الدراسة أن تبيّن كيف وُلد الإيلاف، وكيف نما وازدهر ونشأت من حوله المؤسسات، وتعاظمت آثاره الدينية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فكيف مات الإيلاف ولماذا؟

لقد مات الإيلاف على مرحلتين، فالمرحلة الأولى كانت مرحلة غزوات المسلمين لقوافل قريش في السنوات الأولى للهجرة. إذ ارتأى النبي بعد تنظيمه جيش المسلمين في المدينة، واستمرار مكة على الشرك وعدائها للمسلمين، أن أعظم نقاط ضعف قريش هي تجارتهم. وهي حتماً أشد المواضع إيلاماً لهم، إذا ضُربت. فنظّم المسلمون غزوات حول مكة وعلى طرق تجارتها، ترقى إلى مستوى الحصار القارّي. وبثّ النبي شبكة من العيون تتسقط له أخبار القوافل وحركة المشركين. وأخذ المسلمون يعترضون كل قافلة ويأسرون التجّار والأدلاّء والخفراء ويغزون القبائل التي اشتُبه في تعاطفها مع قريش. وما لبث المكّيّون أن توقّفوا مُكرهين عن الاتّجار في الشام وأخذوا يبحثون عن مخارج لأزمتهم دفاعاً عن مصالحهم الهائلة، وما لبثت أحوالهم أن شارفت على الإفلاس، فاشتكى بعضهم من أنهم أخذوا يأكلون أموالهم، أي ينفقون من رأس المال[1].

---

(١) خصّص دونر مقالتين ليؤكد أن النبي اهتم على الخصوص بضرب طرق التجارة القرشية.
Donner, Fred. M.: Muhammad's Political Consolidation in Arabia up to the Conquest of
Mecca, The Muslim World, vol. LXIX, No. 4 (1979), pp. 229 - 247. وانظر Donner, Fred
McGraw: Mecca's Food Supplies and Muhammad's Boycott, JESHO, vol. XX, part III,
pp. 249 - 266. أنظر كذلك الواقدي: المغازي، ص١٩٧. وانظر أيضاً Lammens: op.cit.,
pp. 25, 28, 29.

إن إحصاء الغزوات الأولى يدلّ بوضوح على أن الغرض الأول لهجمات المسلمين كان محاصرة التجارة المكّيّة وضرب خطوطها. وهو عمل سياسي على أعلى مستوى، ولا يصح الاشتباه في أنه لا يخرج عن كونه عمل ارتزاق، على نحو ما قد يوحي بعض المستشرقين.

- غزوة ودّان هي أول غزوات الرسول. قال ابن اسحاق: «حتّى بلغ ودّان وهي غزوة الأبواء يريد قريشاً وبني ضَمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، فوادعته فيها بنو ضمرة»[1]. وبنو ضمرة كان منهم البرّاض، الأحمس الكناني الذي كان يقود القوافل، ولذا ربما أراد النبي فض تحالفهم مع قريش. أما الأبواء فهي في الخريطة ٣٦ والخريطة ٤٠ من أطلس تاريخ الإسلام، على نحو ٢٠٠ كيلومتر جنوبَ غرب يثرب.

- وقال ابن هشام: «وبعث رسول الله صلّى الله عليه وسلم في مقامه ذلك بالمدينة عبيدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف بن قصي في ستين أو ثمانين راكباً من المهاجرين وليس فيهم من الأنصار أحد، فسار حتى بلغ ماءً بالحجاز بأسفل ثنيّة المرة، فلقي بها جمعاً عظيماً من قريش فلم يكن بينهم قتال». وموقع ثنيّة المرة في الخريطة ٣٩ من الأطلس المذكور، على نحو ١٥ كيلومتراً شرق بدر، على خط القوافل إلى الشام.

- سرية حمزة إلى سيف البحر. قال ابن هشام: «وبعث في مقامه ذلك حمزة بن عبد المطّلب بن هاشم إلى سيف البحر من ناحية العيص، في ثلاثين راكباً من المهاجرين، ليس فيهم من الأنصار أحد، فلقي أبا جهل بن هشام بذلك الساحل في ثلاثمائة راكب من أهل مكة... فانصرف بعض القوم عن بعض، ولم يكن بينهم قتال». والعيص في الخريطة ٣٢ من الأطلس، على نحو ١٢٠ كيلومتراً جنوب غرب المدينة على شاطىء البحر. والغزوتان المذكورتان ذواتا طابع تجاري واضح، وكثرة القرشيين جعلت المسلمين يتجنبون القتال.

---

(١) فيما يلي من غزوات ومواقع، راجع سيرة ابن هشام: جـ٢، ص٢٢٣ ـ ٢٤٠. وطونس: أطلس تاريخ الإسلام.

- غزوة بواط: «ثم غزا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في شهر ربيع الأول يريد قريشاً... حتى بلغ بواط من ناحية رَضوى، ثم رجع إلى المدينة ولم يلقَ كيداً». والموقع شرق المدينة على طريق وادي الحمض، وفق الخريطتين ٤٠ و٥٣ في أطلس تاريخ الإسلام.

- غزوة العشيرة: «ثم غزا قريشاً... فسلك على نقب بني دينار... حتى نزل العشيرة من بطن يَنبُع. فأقام بها... ووادَع فيها بني مدلج وحلفاءهم من بني ضمرة ثم رجع إلى المدينة ولم يلقَ كيداً». والموقع المذكور على نحو ١٥٠ كيلومتراً شرق المدينة قرب شاطىء البحر، في الخريطة ٤٠.

- سرية سعد بن أبي وقّاص: قال ابن هشام «بعث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم... غزوة سعد بن أبي وقّاص في ثمانية رهط من المهاجرين، فخرج حتى بلغ الخرّار من أرض الحجاز، ثم رجع ولم يلق كيداً». ووادي الخرّار موضعه على ٢٥٠ كيلومتراً على الطريق إلى مكة، في الخريطة ٣٢.

- سرية عبدالله بن جحش: «وسلك على الحجاز حتى إذا كان بمَعْدن فوق الفُرْع يقال له بحران، أضلّ سعد بن أبي وقّاص وعتبة بن غزوان بعيراً لهما، كانا يعتقبانه فتخلّفا عليه في طلبه. ومضى عبدالله بن جحش وبقية أصحابه حتى نزل بنخلة [بين مكة والطائف] فمرّت به عيرٌ لقريش تحمل زبيباً وأدماً وتجارة من تجارة قريش... وأقبل عبدالله بن جحش وأصحابه بالعير وبالأسيرين حتى قدموا على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المدينة».

إن جميع هذه الغزوات تُفصح عن غرضها أو تُضمره، لأنها جميعاً قصدت قريشاً أو أحلافها أو طرق تجارتها. ولو أراد المسلمون استرزاقاً لاستطاعوا أن يغزوا قبائل أقل سلطاناً وسطوة من قريش. ولم تُسجّل في سيرة النبي أي غزوة حتى فتح مكة، إلاّ اتّسمت بسمة محاصرة تجارة مكة وقطع طرق قوافلها.

وكانت غزوة بدر الكبرى نموذجاً لهذه السياسة التي اعتمدها النبي في المدينة لضرب إيلاف قريش، ومحاصرة تجارة المشركين. فيقول ابن هشام في ذلك: «ثم إن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سمع بأبي سفيان بن حرب مُقبلاً

من الشأم في عير لقريش عظيمة، فيها أموال لقريش وتجارة من تجاراتها وفيها ثلاثون رجلاً من قريش أو أربعون، منهم مخرمة بن نوفل بن أُهيب بن عبد مناف بن زُهرة، وعمرو بن العاص بن وائل بن هشام... لما سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بأبي سفيان مقبلاً من الشام ندب المسلمين إليهم وقال هذه عير قريش فيها أموالهم فاخرجوا إليها لعلّ الله يُنفِلكموها. فانتدب الناسُ فخفّ بعضُهم وثَقُلَ بعضهم... وكان أبو سفيان حين دنا من الحجاز يتحسّس الأخبار ويسأل من لقي من الركبان تخوّفا على أمر الناس، حتى أصاب خبراً من بعض الركبان أن محمداً قد استنفر أصحابه لك ولعيرك، فحذر عند ذلك. فاستأجر ضمضم بن عمرو الغفاري فبعثه إلى مكة وأمره أن يأتي قريشاً ليستنفرهم إلى أموالهم ويخبرهم أن محمداً قد عرض لنا في أصحابه. فخرج ضمضم بن عمرو سريعاً إلى مكة»[1]، إلى آخر خبر بدر.

ثم حاولت قريش أن تسلك إلى الشام من طريق العراق، تجنّباً لاعتراض المسلمين قوافلها، فسلك أبو سفيان يقود القافلة، شرقاً إلى نجد. وقد جاء في السيرة في هذا: «وسريّة زيد بن حارثة التي بعثه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فيها، حين أصاب عير قريش، وفيها أبو سفيان بن حرب، على القَرَدة، ماءٍ من مياه نجد، وكان من حديثها أن قريشاً خافوا طريقهم الذي كانوا يسلكون إلى الشأم حين كان من وقعةِ بدرٍ ما كان، فسلكوا طريق العراق، فخرج منهم تجّار فيهم أبو سفيان بن حرب ومعه فضّة كثيرة وهي عُظم تجارتهم، واستأجروا رجلاً من بني بكر بن وائل، يقال له فرات بن حيّان يدلّهم في ذلك الطريق»[2].

- ب - من أيلة إلى الحبشة

لقد كان النبي يعرف إيلاف قريش معرفة ممتازة، لا في أغراضه العامة ومراميه الإجمالية، بل في أدق تفاصيله. وفي إمكاننا أن نستدلّ على ذلك استنتاجاً، من عمل الرسول في القوافل المكية وتسييرها قبل المبعث، حين

(1) سيرة ابن هشام: جـ ۲، ص ۲٤۳، ۲٤٤.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ۲، ص ٤۲۹.

أوكلت خديجة إليه أمر تجارتها. لكن الاستنتاج يضحي يقيناً بقرينة، حين نطالع ذلك النص المدهش الذي أدرجه ابن هشام في السيرة ضمن خبر غزوة تبوك، سنة تسع للهجرة. يقول ابن هشام: «ولمّا انتهى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى تبوك، أتاه يُحَنّة بن رؤبة صاحب أيلة، فصالح رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأعطاه الجزية، وأتاه أهل جرباء وأذرُح فأعطَوْه الجزية، فكتب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كتاباً فهو عندهم. فكتب ليُحنّة بن رؤبة:

بسم الله الرحمن الرحيم: هذه أَمَنَةٌ من الله ومحمد النبي رسول الله ليُحنّة بن رؤبة وأهل أيلة، سفنُهم وسيارتُهم في البر والبحر: لهم ذمة الله وذمة محمد النبي ومَن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر، فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول مالُهُ دون نفسه، وإنه طيّب لمن أخذه من الناس، وإنه لا يحل أن يُمنَعوا ماءً يَرِدونه، ولا طريقاً يُريدونه من برّ أو بحر»[1].

إن هذا النص يدلّ دلالة قاطعة لا شك فيها، على أن الرسول بعدما فُتحت مكة، كان يسعى إلى مدّ سلطان المسلمين إلى جميع عناصر إيلاف قريش، وكانت أعظم تجارتها ما كانت تسيّره من اليمن إلى الشام عبر مكّة وأيلة، على نحو ما بيّنّا في حينه. وكان الرسول يعرف جوهر أدوات الإيلاف وطرقه، وإلا فما معنى ذكر أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر والسفن والقوافل معاً، في معاهدة عُقدت مع سكان مدينة في جنوبي فلسطين. بل ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن الرسول حاول إنشاء تجارة مع بيزنطة، إذ يقول ابن هشام في موضع آخر، في معرض خبر غزوة زيد بن حارثة إلى جُذام: «لم يلبث أن قدم دحية بن خليفة الكلبي من عند قيصر صاحب الروم، حين بعثه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إليه ومعه تجارةٌ له»[2]. ومن السذاجة بمكان أن نظن أن الرسول أوفد مبعوثاً إلى

(1) سيرة ابن هشام: جـ ٤، ص ۱۸۰، ۱۸۱. وانظر المقريزي: إمتاع الأسماع، جـ ۱، ص ٤٦۸. وكذلك: حميد الله، محمد: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ۱۹٥٦، ص ٥٥.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ٤، ص ۲۸٥.

قيصر بتجارة من أجل كسب تجاري. وقد ارتأى بيضون أن النبي حاول أن يفك ارتباط عرب الشام ببيزنطة. ولا مفر كذلك من الاشتباه في أن المسعى كان يرمي إلى إبدال عهد رومي مع المسلمين من عهد الإيلاف الذي كان معقوداً مع قريش. ولا تنفي غزوة تبوك التي كانت بأيدي الروم آنذاك[1] هذا الاحتمال، لسببين: أولهما أن الحرب بين المسلمين والروم في شمالي الجزيرة وجنوبي فلسطين لا تنفي التفاوض السياسي، بل قد ترجّح حدوثه. والثاني أن النبي كان يعرف بحسّه السياسي ولا شك، أن حاجة بيزنطة إليه في هذه المنطقة الحساسة على طرق التجارة، أشد من حاجته إليها، خصوصاً وأن ذكرى تدفق جيوش الفرس على الشام قبل سنوات، لم تكن بعد قد تلاشى أثرها وطعمها المرّ في البلاط البيزنطي.

ولم يكتفِ النبي على ما يبدو بمحاولة السيطرة على إيلاف قريش من الشمال، بل قد تكون إحدى نتائج الودّ بين المسلمين الأوائل والأحباش، أن الرسول فكّر في قطع طرق التجارة الحبشية مع مكة قبل فتحها. وقد بدأت مظاهر هذا الودّ قبل الهجرة. يقول ابن هشام: «ثم قدم على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو بمكّة، عشرون رجلاً، أو قريبٌ من ذلك، من النصارى حين بلغهم خبره، من الحبشة، فوجدوه في المسجد، فجلسوا إليه وكلّموه وسألوه، ورجال من قريش في أنديتهم حول الكعبة. فلمّا فرغوا من مسألة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عمّا أرادوا دعاهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى الله عزّ وجلّ وتلا عليهم القرآن. فلمّا سمعوا القرآن فاضت أعينهم من الدمع، ثم استجابوا للّه وآمنوا به وصدّقوه وعرفوا منه ما كان يُوصَف لهم في كتابهم من أمره، فلمّا قاموا عنه اعترضهم أبو جهل بن هشام في نفر من قريش فقال لهم: خيّبكم الله من ركب! بعثكم مَن وراءكم من أهل دينكم ترتادون لهم لتأتوهم بخبر الرجل، فلم تطمئن مجالسكم عنده حتى فارقتم دينكم وصدّقتموه بما

(1) سيرة ابن هشام: جـ ٤، ص ١٨٠. والروم هنا هم «بنو الأصفر». وبيضون: الأنصار والرسول، ص ٤٢، ٩٠.

قال»[1]. وأبو جهل هو مَن هو في المشركين، ولكنه أيضاً من رؤساء قوافل قريش وكبار تجّارها من مخزوم. وقد لا يخلو حنقه على الأحباش الذين صدّقوا النبي، من الجزع على احتمال تضرّر التجارة القرشية من ميل الأحباش إلى المسلمين. وقد ظهر هذا الجزع بوضوح حين أوفدت قريش إلى النجاشي عبدالله بن أبي ربيعة والد الشاعرعمر، وعمرو بن العاص ليكلّموه في أمر المسلمين الذين هاجروا إلى الحبشة. وقصةُ محاولةِ عبد الله وعمرو، وكان لا يزال مُشركاً، تأليبَ النجاشي على المسلمين معروفة في المصادر[2]. ولا يمكن فهمها إلّا إذا افترضنا أن المسلمين حاولوا وقف التجارة الحبشيّة مع مكّة. إذ كانت لدى النجاشي كل الأسباب السياسية المقبولة للنظر بعطف في محاولة المسلمين. فالحبشة لم تَنسَ بعد فشلها في اليمن وخروجها صفر اليدين من جزيرة العرب. فإذا قام في مكة حكمٌ على صلة جيدة مع مملكة الأحباش، فقد يرى النجاشي في ذلك تعزية وتعويضاً، خصوصاً إذا كان أصحاب العقيدة الجديدة يجلّون السيّد المسيح وأمّه مريم، على ما تَبيّن. لقد تنبّه مونتغمري ـ وات لهذا الاحتمال وبالغ في تعظيم احتمالاته حتى افترض إمكان طلب النبي عوناً عسكرياً من الحبشة. كانت بيزنطة قبيل الهجرة إلى يثرب، زمن الهجرة الأولى إلى الحبشة، في وضع عسكري سيّىء بعدما استولى الفرس على القدس واجتاحوا الشام وفلسطين ومصر في العقد الثاني من القرن السابع. ولا شك في أن بيزنطة كانت تتمنى أن ترى جيشاً حليفاً هو جيش النجاشي في مكة، لفتح جبهة جديدة للجيش الفارسي. لكن هذا الاحتمال يتجاهل موقف النبي من هذا الأمر. فالنبي في تلك المرحلة المبكّرة من الدعوة كان يسعى إلى مضايقة المكّيين ومحاصرة تجارتهم على الأرجح من الجنوب، مثلما فعل فيما بعد من الشمال، بعد استقراره في يثرب، لكن شيئاً لا يبيح لنا استنتاج ما استنتجه مونتغمري ـ وات، أن الرسول، الذي ابتهج «لانتصاف العرب من الفرس» في

(1) ابن هشام: سيرة النبي، طبعة طه عبد الرؤوف سعد، جـ ٢، ص ٢٨، ٢٩. ولم نعثر على هذا النص في طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد.

(2) سيرة ابن هشام: جـ ١، ص ٣٥٦ ـ ٣٦١.

ذي قار، وبعث البعوث لتحرير تبوك وغيرها من أيدي البيزنطيين، كان يمكن أن يطلب من الأحباش أن يرسلوا جيوشهم إلى الجزيرة العربية ليساعدوه على المشركين[1].

لقد وصف القرآن الكريم إرسال جيش حبشي إلى مكة بأنه «كيدٌ» ضلّله الله، وذلك في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ● أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ (الفيل: ١ ـ ٢). وسورة الفيل من السور المكيّة المبكّرة. فكيف يتسنّى والحال هذه قبولُ مقالة مونتغمري ـ وات؟ وكيف يمكن أن نتخيّل موقف المسلمين المهاجرين إلى الحبشة، وعينهم على سورة الفيل، والعين الأخرى على أمر من الرسول أن يطلبوا غزواً حبشياً آخر لمكّة؟

ـ ج ـ الإيلاف والإسلام والوحدة

مات الإيلاف على مرحلتين. مات أولاً بفعلٍ سياسي وعسكري نظّمه الرسول من يثرب. لا لأن الإسلام كره الإيلاف. فالقرآن الكريم دعا المشركين إلى عبادة ربّ البيت، لشكره على الإيلاف الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف. ذلك في قوله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ● إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ● فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ﴾ (قريش: ١ ـ ٣). وقد بيّنّا فيما مضى جانباً من آثار الإيلاف في تكوين نطفةٍ أخذت تنمو معها العوامل الاقتصادية والدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي حسّنت فرص توحيد القبائل العربية في عيشٍ مشتركٍ، كانت تنقصه العقيدة الدينية والقاعدة الدستورية والسياسية. وليس من شك في أن جوهر الفكر الجديد الذي جاء به الإسلام أيّد هذا الاتّجاه إلى الوحدة الدينية والاجتماعية والسياسية، أولاً بتحطيمه الأصنام القبليّة ودعوته إلى عبادة الله الذي لا إله إلا هو، ثم بإنشائه عقداً اجتماعياً جديداً يتجاوز حدود العصبية القبلية، فيجعل الأمة الإسلامية جسماً واحداً لا تُداخله حدود كيانات قبلية صغيرة ذات صفة دستورية، فانتقلت جزيرة العرب من كونها مجموعة

(١) Montgomery-Watt. Mohammed at Mecca ... pp. 114, 115. واستبعد دونر أن يكون لموقف القبائل العربية في ذي قار مغزىً سياسيٌ عميق. انظر Donner: The Bakr b Wā'il ... pp. 28, 29.

وحدات قبلية مستقلة، إلى دولة فوق هذه الوحدات. وهذا التطوّر الذي جاء به الإسلام لم يناقض قطعاً البذور التوحيدية التي نشأت من حول الإيلاف. لكن دولة المسلمين الناشئة في المدينة، في حربها على المشركين في مكّة اضطُرّت إلى ضرب السلطة المكّيّة في أخطر شريانات دمها: الإيلاف. وكان منتظراً أن تعاود الدولة الإسلامية بعد فتح مكة تنظيم هذا الإيلاف وإحياءه، فلم يحدث ذلك، لأن الإيلاف كان محكوماً عليه بالموت في مرحلة ثانية، من جراء انتفاء الحاجة إليه[1].

فالإيلاف على نحو ما تبيّن في هذا المبحث هو، في أساسه وغرضه الأولين، عقود مع ملوك الأطراف للسماح للمكيين بتسيير تجارة الشرق في أسواقهم، وعهود مع زعماء القبائل على طرق القوافل المكية لإشراكهم في التجارة في هذا الشكل أو ذاك، حمايةً لهذه القوافل. فلمّا جاء الإسلام وفُتحت بلاد الشام وبلاد السواد وأسلم اليمنيون، لم يعد للعهود مع زعماء القبائل العربية من معنى، لأن قوافل المسلمين سُيّرت من بعد في ديار مسلمين، فأمنت بحماية قانون الدولة الإسلامية، لا بموجب عهودٍ هنا وهناك. أما ملوك الأطراف فانتهى أمر الحاجة إلى عقودهم واحداً بعد الآخر، فانهارت دولة الساسانيين ودخل الإسلام بلاد فارس. واختفت دولة الأبناء المؤيدة للفرس في اليمن، وأضيفت عمان والبحرين وكل شواطىء الجزيرة العربية إلى الفتوح الإسلامية. ثم أُجلي البيزنطيون عن بلاد الشام وعن مصر. ومكثت بيزنطة ترقب التبدل المذهل وقد أُسقط في يدها، ولم يعد من مَندوحةٍ أمامها سوى القبول بشروط العرب في تجارة الشرق، حتى اكتشف الغرب رأس الرجاء الصالح.

لقد كانت الحركة إلى الوحدة هي الحركة السياسية التي حقّقها الإسلام وتوّجها بعقيدته. وقد بُعث النبي برسالته والناس في شوق إلى هذه الوحدة التي بشّرهم بها، بعدما كانت بذورها تنبت في كل ميادين الحياة العربية المشتركة من حول الإيلاف، دون أن تتمكن قريش من تجاوز النظام القبلي للوصول بالتبدّل

(١) Montgomery-Watt: Muhammad at Medina..., pp 297, 298.

الدستوري إلى مرحلة الأمة الواحدة. إن الإسلام هو الذي أنشأ للعرب والمسلمين دولة وحدتهم. وكانت بشائر التمهيد لذلك قد بدأت تظهر هنا وهناك. ففي رواية المصادر لوقعة ذي قار التي انتصر فيها بنو بكر بن وائل على الفرس، وانحاز بنو إياد حلفاء الفرس التقليديون فيها إلى العرب، لا يشعر المرء أنه يقرأ عن حرب تحرير «قومية»، لكن العرب جميعاً أحست في هذه الوقعة أن سلطان الفرس أخذ يهن[1]. ولعل الإسلام وحده كان يستطيع أن يوفّر البنية السياسية القادرة على تحقيق النوازع التي كانت تعتمل في النفوس، وأما البنية القبلية (في كونها وحدة سياسية مستقلة) فكان ينبغي أن تندثر بفعل مبدأ تنظيمي واسع ينشيء سلطة أعلى. «وحيثما أخفق الملك نجح الرسول وخلفاؤه»[2].

إن ما جرى في سنة ٦٢٢ م. على الصعيد السياسي، هو تخطّي أسوار القبيلة دون تحطيمها، نحو صيغة اجتماعية أعلى، تُمكّن من إنشاء كيان سياسي واحد تعيش في إطاره القبائل دونما إحساس بالغبن أو الضغط[3]. وهذا الكيان السياسي الواحد، فيما نعلم، كان أول دولة ظهرت من عمق جزيرة العرب، فوق حدود القبائل التي ظلت حتى ظهور الإسلام كيانات مستقلة تخضع أحياناً لسلطان ملوك الأطراف، وتتمرد أحياناً أخرى.

وإذا كان الإيلاف قد نثر هنا وهناك وهنالك بذوراً لهذه الوحدة التي انتصرت بالإسلام، فإن هذه الوحدة نفسها هي التي أغنت العرب عن الإيلاف فأدت إلى موته، تماماً مثلما تخرج الفراشة إلى الحياة، وتموت الشرنقة.

---

(١) الأندلسي: نشوة...، ص ٩٦٥.

(٢) Von Grünebaum: op. cit., p. 19.

(٣) السيّد، رضوان: جدليّات العقل والنقل والتجربة التاريخية للأمة في الفكر السياسي العربي الإسلامي، الفكر العربي، العدد ١٥، أيار وحزيران/ مايو ويونيو، بيروت، ١٩٨٠، ص ٧٥.

خلاصة واستنتاج

وبعد، لا بد في ختام كل بحث من أن نتساءل: هل أتى بجديد، أم اكتفى، مثل كثير مما يُكتب، بترداد معلومات معروفة في صياغة جديدة لا تزيدنا معرفة؟

إن كثيراً من مضمون هذه الأطروحة يوحي وكأن ما فيها لا يزيد على تجميع تفاصيل يعرفها الباحثون في التاريخ العربي قبل الإسلام. وهذا صحيح في ظاهره فقط؛ ذلك أن الأطروحة هذه لم تكشف سراً كان مكنوناً، ولا اهتدت إلى واقعات تاريخية لم يسبقها إليها أحد من قبل. غير أن تفسير هذه الواقعات هو الجديد، فكأنما هي حبّاتٌ من هنا وهناك، شوهدت من قبل، لكنها لم تُجمع في سلكٍ لتشكّل عقداً، ولا جُمعت في إطار نظرةٍ كهذه من قبل لتعطيها معنى جديداً، وتفسّرها تفسيراً خاصاً ضمن سياق تاريخ مشرقنا العربي الكبير.

لقد كان الإيلاف معروفاً، وقوافل قريش وتجارة التوابل كذلك. وتناول الباحثون حروب بيزنطة والفرس فيما لا يُحصى من مباحث. وقيل الكثير في صراع الدول على بادية الشام والبحر الأحمر، وكذلك في مكّة ومواسم حجّها وأسواقها. لكن أحداً من قبلُ لم يجمع هذه المسائل جميعاً لِينظُمها في خيط معاً، لاستكشاف حقيقة الموقع الجغرافي ـ السياسي الذي تحتلّه جزيرة العرب، في صراع الدولِ على النفوذ والاقتصاد، وفي المشروع العربي المستقل حيال هذا الوضع الجغرافي ـ السياسي.

لقد أعاد البحثُ النظرَ في تاريخ المنطقة على امتدادٍ زمنيٍ كبير، وخصَّ المائة السنة التي سبقت الإسلام ببحث مستفيض، ليجيب عن سؤال هو: هل ان المسألة الكبرى في الصراع الدولي على جزيرة العرب، هي محاولة السيطرة

على طرق التجارة بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط؟ ثم كيف تصرّف العرب لينظّموا بأنفسهم تسيير التجارة الدولية على هذه الطرق، وكيف كان أداؤهم في هذا الشأن حيال الدول الأجنبية وحيال العرب أنفسهم؟

أفليست الإجابة عن هذه التساؤلات ضرورية في فهمنا لتاريخنا والأداء الذي أبداه العرب في مرحلةٍ خطيرةٍ من تاريخهم؟

أفليست الإجابة عن هذه التساؤلات حاجةً ماسّة في زمنٍ، مثل زمن الإيلاف، يشتدُّ فيه التقاتلُ على المنطقة، من أجل السيطرة على تجارة الموادّ والاستراتيجية، الآتية من حوض المحيط الهندي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط؟

أوليس مفيداً أن نعرف كيف استطاعت القبائل العربية، في خضمّ الصراع الدولي على الجزيرة العربية، أن تجمع كلمتها، وتلزم الحياد وتتفق على اقتسام فوائد استثمار الخطوط التجارية التي جعلت الدول الكبرى تتقاتل فيما بينها؟

أوليس ضرورياً أن ندقّق في الأساليب التي اعتمدتها قريش والقبائل العربية لتحصين تحالفها وتعزيز ائتلافها حول مشروعها الاقتصادي المشترك، بالعقيدة والمناسك الدينية الموحدة، والمواسم التجارية المستعادة، والعلائق الاجتماعية المتناظمة؟

أفهل يعني هذا أن التاريخ يعاود سيرته الأولى، على ما يقال؟

لا ليس هذا ما يسعى إليه هذا المبحث، ولا هذا ما يدّعيه. لكن مبادىء الجغرافيا السياسية لا تزال ثابتة في الجزيرة العربية وجوارها. وما دامت الجغرافيا السياسية على حالها، رغم ابتعاد الشقّة بين زمننا هذا وزمن الإيلاف، يظل احتمال استفادة الدرس والعبرة قائماً.

وقد حاولت الأطروحة أن تَبلُغ هذا الغرض، وعسى أن تكون قد أصابت بتوفيق من الله.

الملحق

هل سيّرت مكة قوافل تجارة دولية؟

قد يبدو هذا العنوان غريباً، في ذيل دراسة غرضها تفصيل معرفة مختلف نواحي التجارة الدولية التي نظمتها قريش عبر قوافلها بموجب عهود الإيلاف. إن مسوّغ هذا العنوان هو أن الباحثين غير متفقين على أن بعض تجارة قريش كانت دولية. وينفي كتاب باتريسيا كرون: تجارة مكة وظهور الإسلام[١]، أن تكون قريش قد تعاطت التجارة الدولية أصلاً، بل ينفي أن يكون العرب قد حجّوا إلى مكة قبل الإسلام. وقد أحدث كتاب كرون ضجيجاً في مجتمع الباحثين في تاريخ العرب قبل الإسلام، فكُتبت في نقده مقالات عديدة، منها مقالة لريتشارد بُولِيت[٢]. ولو نفت كرون في كتابها مبعث الرسول أو ظهور الإسلام، لضمنت ولا شك إحداث ضجيج أقوى. لكن مشكلة كتاب كرون هو أنه يضمن، بمقالته المتطرفة، ألاّ يُتّخذ مرجعاً جدياً في الدراسات الحديثة، على رغم أنه كتاب صادر عن مؤسسة عريقة هي جامعة برنستون، وأن كاتبته تطرح فيه أسئلة لا تخلو من الذكاء، وتجيب عنها بأجوبة لا تخلو من المظهر العلميّ المضلّل. ولذا يتحتم التنبيه إلى الكتاب للتحذير من أخطائه الفادحة.

ما الذي قالته كرون في كتابها؟إن ما قالته كثير وخطير، ولا سبيل إلا مناقشته تفصيلاً، وترك الإجمال إلى خاتمة المناقشة.

(١) Crone, Patricia: Meccan Trade and the Rise of Islam.

(٢) Bulliet, W. Richard: Book Review, International Journal of Islamic and Arabic Studies, 4(2) 1987, pp. 69 - 72.

فمما قالته كرون أن قريشاً «لم تتاجر بالبخور والأفاويه أو أية بضاعة أجنبية فاخرة أخرى»[1]. ويدلّنا قولها «أو أية بضاعة أجنبيّة فاخرة أخرى»، على أنها أرادت أن توحي أن البخور أو اللّبان كان بضاعة «أجنبية»، مع أن مصدره الأول كان حضرموت، وهو مصدر لا يمكن وصفه بالأجنبي. ذلك أن كرون في مسعاها إلى إثبات القول بأن تجارة قريش كانت محلّية لا تتعدى حدود الجزيرة العربية ولا تتعاطى البضاعة المطلوبة خارج الجزيرة، ربما ارتأت أن اللّبان، الذي كان مطلوباً خارج جزيرة العرب على الخصوص، وكانت أسعاره قادرة على إضفاء صفة الخطورة على تجارة قريش، قد يخرّب دعواها. فما هي بضاعة التجارة المكّيّة في نظرها؟ إنها جميعاً منتجات من الجزيرة العربية، ولكن تلك المنتجات التي يمكن أن تفسّر ازدهار تجارة مكة هي الذهب والفضة والعطور. ولذا أغفلت ذكر اللُّبان، وهو نتاج الجزيرة الأخطر تأثيراً في تجارة مكّة حسبما بيّنا، وأعلنت في جملة مبتورة: «أننا لا نستطيع القول إن المكّيّين صدّروا الذهب والفضّة إطلاقاً». وإذ ينتظر القارىء إسناداً أو تفسيراً لإعلانها هذا، ينتقل الحديث إلى تجارة الجلود، فلا إسناد ولا تفسير[2]. لقد كانت تجارة مكّة قبل الإيلاف محليّة قطعاً، وإلاّ لما كان للإيلاف من معنى. ولكن إذا قبلنا أن القرشيين خرجوا بتجارتهم من الجزيرة بفضل الإيلاف، وأن هذه التجارة لم تتعاطَ بضاعة تجارة الشرق من حرير وتوابل وبخور وفضّة، فإن كرون لا تفيدنا عن الطريق أو المسرب الذي سلكته تجارة الشرق هذه عندما أقفلت الحرب البيزنطية الساسانية طريق الفرات ولم تُنشط بدلاً منها طريق البحر الأحمر.

ولقد اقتربت كرون مراتٍ من الاعتراف بتجارة مكّة الدولية، لكنها أحجمت في كل مرة بجملٍ غامضة، دون تفسير لهذا الإحجام. إذ تقول في بعض كتابها: «إن ثمة أدلة مقنعة على أن المكيين تاجروا بالعطور. وكان مركز صناعة العطور العربية عدن، ويقول المرزوقي إن الهنود أيضاً كانوا يصنّعون عطورهم هناك، فيحضرون على ما يبدو الموادّ الأولية، ويعودون بالطيب

(1) Crone: op.cit., p. 83.

(2) Crone: ibid., p. 87.

المعمول». وتضيف: «في الوقت نفسه كان تجّار آخرون ينقلون العطر اليمني براً إلى فارس وبيزنطة» فلا تقول مَن هؤلاء التجّار «الآخرون». وإمعاناً في إبعاد «الشبهة» عن المكيين تسارع إلى القول: «وعندما غزت الفرس اليمن صارت صناعة العطر إلى سيطرة الفرس»[1]. وهذا صحيح، لكن موضوع البحث هو التجارة المكّيّة، لا الصناعة اليمنيّة. ولا مفرّ من الاعتراف بأن أسلوب التضليل ذكي.

وحتى تؤكد كرون أن مكّة لم تقم فيها تجارة على الإطلاق، تشير إلى أنه «لم تقم تجارة في عرفة ولا في منى، والأحرى أنه لم تقم تجارة في مكّة نفسها»[2]. وهذا صحيح مرة أخرى، لأن مكة لم تُقم أسواقاً في حرمها، وكانت أسواقها في عكاظ ومجنّة وذي المجاز. ولكن هذا لا يعني أن مكة لم تتاجر. بل ان هذا قد يعزّز الاعتقاد أن مكة، إذا كان لها من تجارة، فهي تجارة عبور دولية، ولم تكن تتوقف عند الأسواق المحلية. وتنفي كرون أي صفة تجارية لحروب الفجار، فتقول إن هذه الحروب حدثت في عكاظ «لأن الناس كانت تجتمع هناك»، ولم تَقُلْ لماذا كانت الناس تجتمع هناك. وإذ تستعرض أسباب هذه الحروب تذكر تحرش صبيةٍ بامرأة، وتذكر مَطْلَ رجلٍ رجلاً ماله، وتذكر قتلَ البرّاض عروة الرحّال، وتغفل التدقيق في قبيلة المتحرّشين والمتحرَّش بهم. وقد أثبتنا أن قريشاً وحُمْسها كانوا في جميع هذه الحالات يتحرشون بهوازن، وكيلة الحيرة في تجارة قوافلها[3]، حينما كانت الحيرة تحاول تسيير خط قوافل تجارية إلى اليمن، لا يمرّ عبر مكّة. ولا مفر من الاشتباه بأن الأسباب في هذه الحروب كانت تجارية، وإلاّ وصمنا أنفسنا إما بالغفلة أو بنيّة تحوير الحقائق التاريخية. وقد أثبتت كرون أن الاحتمال الأول لا ينطبق عليها.

وقد نفت أن تكون قريش قد تاجرت بالزيت والخمر والأطعمة والملابس، على أساس أن الشام لا تحتاج إلى الزيت والخمر وأن الملابس الشامية أفضل

(1) Crone: Ibid., p. 95.

(2) Crone: Ibid., p. 171.

(3) أنظر باب حروب الفجار فيما مضى.

نسيجاً. لكنها لم تقل شيئاً عن احتمال اتّجار قريش بالزيت الشامي في اليمن والحبشة، أو بالتمور والزبد ومنتجات الإبل في بلاد الشام، وبالخمر في بلاد العرب، وبالملابس في غير الشام[1]. ولم تقل شيئاً في الفروق المحتملة بين أنواع الملابس أو الأطعمة المختلفة التي يمكن أن تنتجها الجزيرة والشام، والمبادلة بينهما. ولم تقل شيئاً في احتمال نقص ما في سوق الشام، تسدّه جزيرة العرب بما لديها من فائض من النتاج ذاته. وبذلك مضت كرون في نفي تجارة مكة، حتى أدركت مرحلة لا تُصدّق، نفت فيها وجود حرم في مكة قبل الإسلام، فقالت: «إذا كان الحرم المكي لا يجتذب حجاجاً، ولا يحمي سكانه، ولا يؤثر في النشاط الاقتصادي، فبأي شكل كان هذا الحرم موجوداً أصلاً... إن المصادر تثبت الانطباع أن قدسيّة مكة منشؤها إسلامي، لا سابقاً للإسلام»[2]. أما المصادر التي تثبت ذلك، فلا تدلّنا كرون عليها بهامش أو كلمة. وفيما تدور كل مقالتها حول محاولة إثبات أن مكة لم تَقُم لها تجارة خارجية، إذا بها تقول: «إن المكّيين أوقفوا تجارتهم خارج مكة في وقت ما قبل ظهور الإسلام»[3]، فلا تعرف أية تجارة أوقفوا، طالما أن قريشاً لم تتاجر خارج مكة، ثم لا تعرف ماذا يعني قول كرون «في وقت ما»، هل تلمّح إلى وقعة بدر وما أدت إليه من وقف القوافل المكّية. وإذا كانت تلمّح إلى ذلك فلماذا لا تصرّح؟ هل تخشى بتصريحها أن تصل إلى الاستنتاج المنطقي، وهو أن وقعة بدر إذا أوقفت تجارة قريش مع الشام، فلأن قريشاً كانت لها تجارة مع الشام؟ وإذا لم تكن لقريش تجارة مع الشام ومع الحيرة، فعلام دارت الحرب بين المدينة ومكة بعد الهجرة؟

ومن أدلة كرون على أن مكّة لم تكن تتاجر إلى الخارج أن «المكّيين لم يكن لديهم خشب ولا سفن»[4]، وتستدل على ذلك بأن بناء الكعبة استُخدم فيه خشب سفينة رومية غرقت في ميناء الشعيبة. وكذلك برحيل المهاجرين

(1) Crone: op.cit., pp. 101 - 108.

(2) Crone: ibid., p. 185.

(3) Crone: ibid., p. 113.

(4) Crone: ibid., p. 5.

المسلمين إلى الحبشة في سفن قالت إن «من الواضح أنها لتجّار أجانب» ولم تقل كيف استنتجت ذلك. ولكن من قال إن قريشاً كانت تمتلك لتجارتها مع الحبشة أسطولاً خاصاً؟ لقد كان أزد عمان الذين امتهنوا الملاحة يأتون ببضاعة الهند وسيلان إلى موانىء الخليج واليمن لحساب تجار مكّة، فلماذا لا تستأجر مكّة أيضاً سفناً لتجارتها مع الحبشة، ممن لديهم خشب وسفن؟

وتوسّع كرون بيكار منطقها مستندة إلى هذا الدليل الفاسد، فتقول متهكمة عن المكّيين: «إنهم قوم عجيبون إذ كانوا يُبحرون إلى إفريقية والهند، ولكنهم ما إن يصلوا إلى شواطئهم حتى ينقلوا بضاعتهم بالقوافل، فسفنهم رغم ملاءمتها للأسفار الطويلة، كانت بدائية فلا تحتمل الإبحار في البحر الأحمر، وكذلك على ما يبدو في الخليج»[1]. وهذا تهكم يبدو ذكياً، لولا أننا لم نعثر في أي مرجع أو مصدر على مَن ادّعى يوماً أن قريشاً كانت تُبحر في سفنها إلى الهند أو إفريقية. فإذا كان القرشيّون مثلاً يستأجرون سفناً يقودها بحّارة الأزد الذين احترفوا الملاحة ولم يحترفوا قيادة قوافل الصحراء، فلن يعود من سبب للتهكّم، لأن إحضار البحّارة البضاعة إلى حيث يتسلّمها تجارٌ احترفوا تسيير القوافل ولم يخوضوا البحر، يصبح أمراً منطقياً جداً.

وتبلغ كرون غاية تجاهلها واحتقارها للمصادر العربية الإسلامية حين تقول «ليس ثمة دليل على وجود تجّار قرشيّين في عدن، أو على تنظيم قريش قوافل مِن هناك إلى الشام»[2]. ويتابعها في ذلك بيترز الذي اطّلع على كتابها فكتب مقالة ينفي هو الآخر فيها تجارة مكة. ويمحض بيترز المصادر البيزنطية ثقته الكاملة، ويتّخذ خلو تاريخ بروكوبيوس المعادي للعرب من أي إشارة إلى تجارة قريش، على أنه دليل على عدم قيام هذه التجارة أصلاً. ولا يكتفي بذلك بل يمضي إلى القول: «من وجهة نظر الاستخبارات البيزنطية العسكرية والتجارية، لم تكن مكّة موجودة سنة ٥٦٠ م». وبدلاً من أن يعدّ بيترز ذلك نقصاً في تاريخ

(1) Crone: ibid., p. 9.

(2) Crone: ibid., p. 95.

بروكوبيوس، وهو نقص يُلام المؤرخ البيزنطي فيه كثيراً في الواقع، تراه يكاد يفتخر بهذا النقص إذ يقول إنه يبدو «مطّلعاً إطلاعاً مدهشاً على المسائل العربية في منتصف القرن [الميلادي] السادس»(١).

وتبدي كرون اغتباطاً بنفي فلهاوزن قيام حج إلى مكة، على أساس أن الحج كلّه تقريباً، حتى في الإسلام، يحدث في خارج المدينة. وتقول في هذه الحجّة إنها «مسألة يصعب رفضها»(٢). وهذا أمر مفهوم. وليس من داعٍ إلى رفضها، ولا حتى مناقشتها، طالما أنها تؤيد مقالة كرون برأي من باحث ذي صيت ومكانة. ولكن كرون تسعى مع ذلك إلى تعزيز حجّتها لنفي أي دور لمكة. فتصف شعائر الحج ولا تغفل منها إلا الطواف بالبيت والتلبية، أي الأساس والمنتهى. ثم تضيف أن «الزيارات» إلى مكة ربّما اضيفت إلى هذه الشعائر بعد الإسلام(٣). وهذا نموذج لما يستطيع أن يذهب إليه التوضيب المنطقي والتوليف الموثّق في إثبات عكس ما هو ثابت، حين يصرّ الباحث سلفاً على فكرة يبحث لها عن أدلّة تُصاغ في سياق منطقي يبدو مقنعاً. إن نفي كرون للطواف والتلبيات حول الكعبة قبل الإسلام لا يجعل لها جفناً يرفّ طالما أن القارىء العادي قد لا يكون مطّلعاً على كتاب الأصنام لابن الكلبي. وهذا الكتاب على أية حال هو من المصادر الإسلامية التي لا ترى لها كرون أي قيمة، فلا تأتي على ذكرها إلاّ إذا تناقضت رواياتها، فتكون تلك فرصة لا تُعوَّض للقفز عليها من أجل إثبات كل تناقضاتها ورفضها جميعاً. ففي تفسيرها لسورة قريش تصيب عصفورين بحجر: الأول هو إثبات تناقض المصادر الإسلامية وتأكيد عدم جدارتها جميعاً بثقة الباحث، والثاني هو رفض التفسير القائل إن رحلة الشتاء والصيف هي تجارة قرشية دولية طالما أن كل التفسيرات في المصادر الإسلامية غير موثوق بها. ولذا تجمع كرون في أسطر مضغوطة جميع التفسيرات المختلفة التي عثرت عليها في المصادر الإسلامية لسورة قريش. فهي تعني مرة رحلة

(١) Peters: The Commerce...., pp. 9, 10.

(٢) Crone: op.cit., pp. 173.

(٣) Crone: ibid., pp. 174, 185.

التجارة القرشية إلى الشام، ومرة إلى الشام واليمن، ومرة إلى الشام والحبشة، ومرةً جميع هذه الرحلات معاً، ومرة إلى العراق أيضاً. وتعني سورة قريش في مواضع أخرى مصيف المكّيين في الطائف، أو تعني «الزيارات» الشعائرية إلى مكة. والسورة في تفسير، هي إشادة ببدء قريش تجارتها، وفي تفسير آخر هي إشادة بمتابعتها هذه التجارة. وهي لدى البعض تشير إلى حاجة قريش للغذاء المستورد ولدى البعض الآخر تلمّح إلى المجاعة في مكّة، أو ربما إلى عادة المكّيين الانتحار جوعاً قبل الإيلاف. والسورة قد تشير إلى عقود قريش مع بعض القبائل، أو قد تشير إلى حرمة القرشيين، أو إلى حرمة مكة نفسها، أو إلى حاجتها إلى الدفاع، أو إلى أمنها بعد هزيمة الأحباش، أو إلى نجاة قريش من داء البرص، أو إلى احتكار قريش الخلافة... وتضيف كرون بعد كل هذا «أن المفسرين لم يملكوا تفسيراً للسورة أفضل مما نملك اليوم»(١). إن هذا الضغط النفسي على القارىء، بحشر جميع الروايات المتناقضة معاً في بضعة أسطر كفيل أن يلقي في قلب القارىء غير المطّلع باليأس من المصادر الإسلامية، حيال «فوضى» التفسيرات هذه. لكن القارىء المدقق يعلم أن كرون بعملها هذا تتجنب متعمّدةً نقد المصادر، حتى لا تضطر إلى القول إن بعضها جيد وبعضها الآخر فاسد، وبذا يتاح لها القول إنها جميعاً فاسدة.

وتمضي كرون خطوة أخرى في تفسيرها الخاص للتاريخ العربي، فتقول إن الجنود العرب في القادسيّة قيل لهم: «إذا ثبتُّم في القتال... فستكون لكم أموالهم ونساؤهم وأولادهم وبلادهم». وتتهكّم مرة أخرى، لأن التهكم أسلوب إقناع في بحثها التاريخي، بأن «الله قلّما كان أوضح نطقاً، إذ قال للعرب إنه يحق لهم أن ينتزعوا نساء الآخرين وأولادهم وأرضهم، بل انه واجبهم أن يفعلوا ذلك... وبذا رفع إله محمد روح القتال والجشع القبلي إلى مرتبة الفضائل الدينيّة العليا»(٢). ولا شك في أن هذا القول غير لطيف في حق المسلمين. لكن عيبه الأكبر أنه قول غير صحيح علمياً أيضاً، إذ ان كرون بذلك تفترض أن

(١) Crone: ibid., pp. 209, 210.

(٢) Crone: ibid., p. 245.

القبائل العربية قبل الإسلام لم تكن تغزو وتسبي، وأنها انتظرت الإسلام ليحثّها على ذلك. وهذا الافتراض لا يستحق مناقشة. لقد كان الغزو والسبي أسلوب عيش القبائل قبل الإسلام، فما الذي تبدّل حتى خرجت هذه القبائل حاملة عقيدتها إلى العالم. إن هذا التبدّل هو العامل الجديد الذي ترفض كرون رؤيته. وهي إذ تقول إن ما فعله الرسول في القرن السابع كان يمكن أن يفعله في أي قرن، على أساس أنه كان يكفيه تحليل الغزو وجعله سنّة دينية، إنّما تتجاهل اتصال التاريخ العربي بما يحيط به من حوادث، تجاهلاً لا يليق بأي باحث تاريخي محترم. ولا مفر من الاشتباه في أنها كانت تحتقن مشاعر بغضاء أخذت تنفّس عنها مداورة أحياناً ومواجهة أحياناً أخرى. فقالت في حديثها على غزو الرسول لقافلة قرشية تحمل فضّة إلى الشام: «سرق النبي فضتهم»[1]. وفي موضع آخر وصفت المسلمين بأنهم: «وكر لصوص»[2]. وهذان الوصفان مفيدان، لأنهما يساعدان كرون على التنفيس عن مشاعرها حيال الإسلام، ويظهران قوة تأثير عواطفها الشخصية في إفساد تحليلها التاريخي إفساداً تاماً ينزع عنه أية قيمة مرجعية.

إن إحصاء الأخطاء أو التحليلات المضلّلة في كتاب كرون أمر عسير، لكثرتها ووفرتها، ولقيام بعضها على بعض في كثير من الأحيان. ففي موضع مثلاً تسوق القارىء إلى مسألة تبدو فيها محاولة استغفاله واضحة وضوحاً تاماً، إذ تنفي أن مكّة قد صدّرت الذهب المستخرج من المناجم المكّية وغيرها في الجزيرة العربية، وتؤكد أن هذا الذهب لم يكن للتصدير، بل بدلاً من المال[3]. واعتمدت كرون على غفلة القارىء لتمرير هذه الحجّة. فالنقد الذهبي أنفع للتجارة الدولية من السلع الذهبية، لأن التجارة الدولية تحتاج إلى رأس مال، قال بيترز إن مكّة كانت تفتقر إليه[4].

(1) Crone: ibid., p. 91.

(2) Crone: ibid., p. 165.

(3) Crone: ibid., pp. 93, 94.

(4) Peters: op.cit., p. 6.

... أما بيترز فإنه يستخدم الأسلوب نفسه وإن كانت النيّة المبيّتة عنده أقل وضوحاً منها عند كرون. فيقول في بعض كتابه: «إن سياسة بيزنطة حيال التجارة الدولية كانت تقضي طبعاً إلغاء الوسيط تماماً، لا لإلغاء المكوس فقط بل للسيطرة على التجارة أيضاً. ففي الماضي كانت السلطات الرومانية مشغولة بالعجز في ميزان تجارتها: إذ كان مقدار كبير من الذهب يخرج من الإمبراطورية لقاء البضاعة الفاخرة. وليس ثمة أسباب كافية للاعتقاد بأن الحال كان مختلفاً في القرن السادس. وكانت الإمبراطورية البيزنطية مستعدة لكل اتصال من وسطاء آسية الوسطى، الصُغد والترك وغيرهم، ممن بعثوا وفوداً إلى القسطنطينية سنة ٥٦٨ م. للتفاوض في شأن تجارة الحرير، على حساب الساسانيين بالطبع»[1]. وقد غفل بيترز عن ملاحظة أن الصُغد والترك كانوا هم أيضاً وسطاء في هذه التجارة. ولذا لم يكن سعي بيزنطة إلى التعامل معهم سعياً إلى إلغاء الوساطة، بل إلى انتزاعها وانتزاع فوائدها المالية من أيدي عدو بيزنطة الأول: الفرس. وهذا يعني أن بيزنطة التي كانت تفضّل إلغاء الوسطاء قطعاً، فلم يتيسّر لها ذلك، كانت مستعدة لقبول الوساطة التجارية المكّية، طالما أن هذه الوساطة ليست في قبضة الفرس. وقد سبقت الإشارة في باب حروب الفجار إلى حاجة مكة إلى إثبات حيادها واستقلال تجارتها عن حكم الفرس، مما يسهّل مهمتها التجارية في أسواق بيزنطة الشامية.

ولكن إذا كانت تحليلات كرون ومُتابِعها مضلّلة، فإن الاسترسال في تعداد مواضع الخطأ والتضليل في كتاب كرون، قد لا يساعد القارىء في الخروج بصورة واضحة تجنّبه مزالق الغموض. فإذا أجملنا لأمكن حصر أخطاء كرون في ثلاثة هي الكبرى:

أولاً: وقعت كرون في الخطأ الذي اتهمت به الآخرين معكوساً. فاتهمت لامنس ومونتغمري ـ وات وغيرهما، بأنهم وثقوا بالمصادر الإسلامية العربية وأخذوها على علّاتها، بعد استبعاد العناصر العجائبية منها. ففيما أظهرت بشغف

(1) Peters: ibid., pp. 7,8.

عارم وتلذّذ واضح تناقض الروايات الإسلامية في عدد من المسائل، ومنها الإيلاف ورحلة الشتاء والصيف ومعنى قوله: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٤)، فإنها خطت الخطوة الأولى في نقد النص ونقد المصادر، وأحجمت متعمدةً عن أن تخطو الخطوة التالية. فإذا قلنا إن روايات المصادر متناقضة، فليس حتماً أن جميع الروايات خاطئة، ولا يُوثق بها جملة. فكان عليها في الخطوة التالية أن تحلّل مختلف الروايات والنصوص لتحاول القول إن هذا النص غير مقبول، وإن هذا بعيد الاحتمال، وإن ذاك مقبول، وإن هذا مرجّح، وإن هذا موثوق به مضمون الصحة. فإذا كان تناقض أي روايتين حجّة عليهما معاً، فإن في إمكان أي مؤرخ فاسد الرواية أن يلغي أعظم التواريخ. وفيما يمكن للبعض أن يخطىء حين يمحض المصادر ثقة بلا تدقيق، فإن كرون أخطأت متعمّدة في الإحجام عن قبول أي نصّ، حتى يتسنّى لها فيما بعد إصدار أي رأي أو نفي أي قول، دون كثير عناء. وقد أبدت كرون دأباً على التدقيق، لكنها صرفته كله في التشكيك في المصادر، ولم توفّر شيئاً منه للخروج بالروايات الصحيحة. ولذا نستطيع الادعاء أنها بيّتت نيّة، ولم تخطىء في ذلك خطأً عفوياً.

ثانياً: أكدت كرون من أول كتابها إلى آخره أن أسباب النهوض المكّي في مرحلة الإيلاف قبيل الإسلام، قد فُسّرت تفسيرات خاطئة. فمرةً نُسب نهوض مكة إلى ازدهار تجارتها الدولية، ونُسب مرة أخرى إلى مكانة مكة الدينية والسياسية بين العرب، وأوحت كرون للقارىء أن هذه الأسباب ليست هي الأسباب الحقيقية، فمضى القارىء صفحة إثر صفحة ينتظر الساعة التي يظهر فيها التفسير الصحيح، في رأي كرون، لنهوض مكة. لكن جميع التفسيرات تهاوت مثل قصور الورق، ووصل القارىء إلى خاتمة الكتاب، فلم يجد التفسير. ليس من تجارة في مكة، وليس من حرم يحجّ إليه العرب في مكة، بل ان مكّة ليست في الحجاز، بل كانت قبل الإسلام قريبةً من خليج العقبة. فما هو تفسير نهوض مكة إذن، وكيف أمكن لهذه المدينة الصحراوية أن تصل إلى المكانة التي أدركتها قبيل ظهور الإسلام في ميزان السياسة الدولية. إن كرون لا تجيب بشيء،

وتكتفي بإلغاء كل التفسيرات واحداً واحداً، فتُحدث بذلك شبهةً مضاعفةً في أنها غير راغبة في التفسير، بل راغبة في إلغاء كل التفسيرات، على نحو مريب.

ثالثاً: أخطأت كرون خطأً منطقياً يتعلق بفلسفة التاريخ، فحللت بعض الحقب لتثبت أن مكة لم تكن لها تجارة دولية، وهذا صحيح في بعض الحقب وغير صحيح في بعضها الآخر. فإذا كانت القوافل في زمن ما تمرّ بسلام عبر بادية الشام فتنقل بضاعة الفرات الآتية بالسفن من الهند، إلى مدينة تدمر، لتتسلمها بيوتات التجارة الرومانية، فإنه يتعذّر فهم الحاجة إلى تجارة قوافل مكية. وإذا كانت قوافل أخرى تستطيع نقل الحرير في الطرق الآسيوية، عبر بر الأناضول إلى القسطنطينية، فلماذا يتعيّن علينا أن نصدّق أن التجّار فضلوا اتخاذ طريق أطول نحو الجنوب بحراً ليمرّوا في مكة؟ وإذا كانت سفن رومة أو بيزنطة تستطيع أن تبحر بسلام عبر البحر الأحمر لتنقل التجارة الآتية من سيلان في المحيط الهندي، فأي منطق يقضي عوضاً عن ذلك استخدام القوافل الصحراوية؟ إن هذا منطق سليم طبعاً. لكنه لم يكن ممكناً في جميع الحقب. وتعميم القول بعدم الحاجة إلى التجارة المكية في كل عصر وزمان ينمّ عن تجاهلٍ للظروف المتبدلة. هذه الظروف المتبدّلة جعلت مكانة تدمر تتقلص بسبب ثورتها على رومة وزوال الحكم القوي الذي كان يقود تجارتها الدولية وينظمها. وطريق الفرات عبر بادية الشام إلى المتوسط اندثرت شيئاً فشيئاً واستعيض عنها بطريق أخرى حين كانت تُلمّ بها الحروب البيزنطية الساسانية، أو القتال اللخمي الغساني. وكانت طرق القوافل الآسيوية تُقفر لأسباب شبيهة. أما البحر الأحمر فكانت حصته من التجارة الدولية تزداد وتنقص حسب الظروف السياسية والعسكرية على ضفتيه، لكن الملاحة فيه قلّما كانت مأمونة العواقب في أي حال، حسبما يقول حوراني وغيره بسبب الرياح والقرصنة[1]، وبسبب كثرة المرجان في شماله[2]، ولم يكن كل أباطرة رومة راغبين أو قادرين مثل

(١) Hourani: op. cit., pp. 20, 21.

(٢) Hourani: ibid., p. 5.

ترايانوس، على إنشاء أسطول في البحر الأحمر لمعاقبة القراصنة[1]. فإذا تعذّر سلوك كل الطرق البديلة، وظهرت في مكة قيادة طورت رأس مالها وتنظيمها شيئاً فشيئاً لسد الفراغ، فإن الإصرار على تجاهل هذا التبدّل لا يعود من قبيل الحرص العلمي، بل من قبيل الرغبة المتعمدة في التحوير.

لقد استطاعت التجارة الدولية عبر تدمر، أن ترفع هذه المدينة العربية إلى مصاف الدول الكبرى، فهزمت الفرس، وكادت أن تصرع رومة. ولا شك في أن مكة التي ورثت من تدمر، ولو بعد حين، شريان التجارة الشرقية، قد طوّرت قدرتها، حتى نهضت هذا النهوض الخطير. وتلك حقيقة تاريخية، لا يستطيع أن يلغيها كتاب مشبوه كاد أن يتمنطق بلباس الوقار العلمي.

(١) Hourani: ibid., p. 34.

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ المصادر العربية

ابن الأثير، علي بن أبي الكرم (ت: ٦٣٠ هـ. / ١٢٣٣ م)
- **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت ١٩٦٥.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠ هـ. / ٩٨٠ م.)
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار الكتب، مصر، ١٣٦٠هـ.، ١٩٤١ م.

ابن خُرّداذبه، أبو القاسم عبيد الله (ت: ٣٠٠ هـ. / ٩١٢ م. على الأكثر)
- **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، ١٣٠٦ هـ.

ابن خلكان، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت: ٦٨١ هـ. / ١٢٨٢ م.)
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨.

ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس الملطي (ت: ٦٨٥ هـ. / ١٢٨٦ م.)
- **تاريخ مختصر الدول**، دار المسيرة، بيروت، بلا محقّق ولا تاريخ.

ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت: ٢٧٦ هـ. / ٨٨٩ م.)
- **المعارف**، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٠، أو الطبعة الثانية، ١٩٦٩.

ابن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤ هـ. / ١٣٧٣ م.)
- **تفسير القرآن**، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٦.

ابن الكلبي، هشام بن محمد بن السائب أبو المنذر (ت: ٢٠٦ هـ. / ٨٢١ م. على الأكثر)

- **كتاب الأصنام**، تحقيق أحمد زكي، المكتبة العربية (مصوّرة عن نسخة دار الكتب، القاهرة، ١٩٢٤).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الإفريقي المصري (ت: ٧١١ هـ./١٣١١ - ١٣١٢ م.)

- **لسان العرب**، طبعة صادر، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (ت: ٢١٨ هـ./٨٣٣ م. على الأكثر)

- **سيرة النبي**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر (مصوّرة عن الطبعة المصرية، ١٩٣٧).

الأزرقي، محمد بن عبدالله بن أحمد (ت: ٢٢٢ هـ./٨٣٧ م.)

- **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، ف. فستنفلد، غوتنغن، ١٨٥٨، أعادت طبعه مكتبة خيّاط، بيروت.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد القرشي (ت: ٣٥٦ هـ. / ٩٦٧ م.)

- **الأغاني**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦ هـ. / ١٠٦٤ م.)

- **كتاب الفِصل في الملل والأهواء والنِحل**، مكتبة المثنّى، بغداد، بلا تاريخ.

الأندلسي، علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد (ت: ٦٨٥ هـ. / ١٢٨٦ - ١٢٨٧ م.)

- **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب**، تحقيق نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمّان، ١٩٨٢.

البغدادي، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي (ت: ٢٤٥ هـ. / ٨٥٩ - ٨٦٠ م.)

- **المحبّر**، تحقيق أيلزه ليختن شتيتر، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٤٣ (مصوّرة عن طبعة حيدر أباد، ١٩٤٢).
- **المنمّق**، تحقيق خورشيد أحمد فارق، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٣٨٤ هـ.، ١٩٦٤ م.

البغدادي، أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦ هـ. / ٩٦٧ م.)

- **الأمالي**، دار الآفاق الجديدة، مصوّرة عن دار الكتب المصرية، بلا تاريخ.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت: ٤٨٧ هـ. / ١٠٩٤ م.)

- **معجم ما استعجم**، طبعة السقّا، لجنة الترجمة والتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٤٥.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جعفر بن داود (ت: ٣٠٢ هـ. / ٨٩٢ م. على الأرجح).

- **أنساب الأشراف**، الجزء الأول، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني الفقيمي البصري (ت: ٢٥٥ هـ. / ٨٦٨ - ٨٦٩ م.)

- **كتاب البلدان**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٧٠، مستلّة من مجلة كلية الآداب.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت: ٦٢٦ هـ. / ١٢٢٨ م.)

- **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧.

الرازي، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري فخر الدين (ت: ٦٠٦ هـ. / ١٢١٠ م).

- التفسير الكبير، الجزء الأول، المطبعة البهيّة المصرية بميدان الأزهر بمصر، بلا تاريخ.

الزبيري، المصعب بن عبدالله (ت: ٢٣٥ هـ. / ٨٥١ م. على الأكثر)
- **نسب قريش**، تحقيق إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣.

السهيلي، عبد الرحمن بن الخطيب أبو القاسم (ت: ٥٨١ هـ. / ١١٨٥ م.)
- **الروض الأنف**، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، بلا تاريخ.

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد (ت: ٥٤٨ هـ. / ١١٥٣ م)
- **الملل والنحل**، مكتبة المثنّى، بغداد، بلا تاريخ.

الطَّبَرسي، الفضل بن الحسن بن الفضل (ت: ٥٤٨ هـ. / ١١٥٣ م.)
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير (ت: ٣١٠ هـ. / ٩٢٣ م.)
- **تاريخ الرسل والملوك**، دار الكتب المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.
- **جامع البيان في تفسير القرآن**، بولاق، القاهرة، ١٣٢٩ هـ.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت بعد: ٤٠٠ هـ. / ١٠١٠ م.)
- **الأوائل**، تحقيق محمد المصري ووليد قصّاب.

غيبون، إدوارد (ت: ١٧٩٤ م.)
- **اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها**، تعريب محمد علي أبو ريدة وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر. وهو تعريب لكتاب: The Decline and Fall of the Roman Empire.

المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ. / ١٠٣٠ م.)
- **الأزمنة والأمكنة**، حيدر أباد الدكن، ١٣٣٢ هـ.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت: ٣٤٦ هـ. / ٩٥٧ - ٩٥٨ م.)
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق شارل بلاّ، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٦.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت: ٨٤٥ هـ. / ١٤٤١ م.)
- **إمتاع الأسماع**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤١.

النَّسَفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت: ٧١٠ هـ. / ١٣١٠ م.)
- **تفسير النسفي أو مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، دار إحياء الكتب العربية بمصر، بلا محقق ولا تاريخ.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القُمّي (ت: بعد ٨٥٠ هـ. / بعد ١٤٤٦ م.)
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، بولاق، القاهرة، ١٣٢٩ هـ.

الهَمْداني، أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد (ت: ٣٧٤ هـ. / ٩٨٤ م.)
- **كتاب الإكليل**، الجزء الأول، تحقيق محمد بن علي الحوالي، مطبعة السُّنّة المحمدية، القاهرة، ١٩٦٣ م. الجزء الثامن، حرّره نبيه أمين فارس، بْرنْستُن، ١٩٤٠. الكتاب العاشر، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفيّة ومكتبتها، القاهرة، ١٣٦٨ هـ.
- **كتاب البلدان**، مطبعة بريل، ليدن، ١٣٠٢ هـ.

٢ - المراجع العربية والمعرّبة

- الأسد، ناصر الدين: **مقدمة لدراسة القبائل العربية في الخليج قبل**

الإسلام: هجراتها وعلاقاتها بالقبائل الأخرى بالجزيرة العربية، دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى إحسان عبّاس، تحرير وداد القاضي، الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٨١.

- أمين أحمد: **فجر الإسلام**، دار الكتاب العربي، الطبعة العاشرة، بيروت، ١٩٦٩.

- الأفغاني، سعيد: **أسواق العرب في الجاهلية والإسلام**، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٣٧.

- أوليري، ديلاسي: **علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب**، تعريب وهيب كامل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.

- أوليري، ديلاسي: **الفكر العربي ومكانه في التاريخ**، تعريب تمام حسّان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١.

- بيضون، إبراهيم: **الأنصار والرسول**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٩.

بيضون، إبراهيم: **الإيلاف والسلطة في مكّة قبل الإسلام**، دراسات، السنة الثانية عشرة، العدد ١٨، كليّة التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٥.

بيضون، إبراهيم: **الحجاز والدولة الإسلامية**: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.

- حمّور، عرفان محمد: **أسواق العرب**، دار الشورى، بيروت، ١٩٧٩.

- حميد الله، محمد: **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**، الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦.

- الدّبس، يوسف: **من تاريخ سورية الدنيوي والديني**، بلا ناشر ولا مصدر ولا تاريخ، مصوّرة عن طبعة بيروت الأصلية.

- درادكة، صالح: **إيلاف قريش، ملاحظات حول عوامل السيادة المكية قبل الإسلام**، دراسات تاريخية، العددان ١٧ و١٨، لجنة كتابة تاريخ العرب، جامعة دمشق، آب - تشرين الثاني / أغسطس - نوفمبر، ١٩٨٤.

- الدوري، عبد العزيز: **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٢.

- رستم، أسد: **عصر أوغوسطوس قيصر وخلفائه**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٥.

- السيّد، رضوان: **جدليّات العقل والنقل والتجربة التاريخية للأمة في الفكر السياسي العربي الإسلامي**، مجلة الفكر العربي، العدد ١٥، أيار وحزيران/ مايو ويونيو، ١٩٨٠.

- الشريف، أحمد إبراهيم: **مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول**، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

- شيخو، لويس: **شعراء النصرانية في الجاهلية**، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٢. مصوّرة عن الطبعة الأولى لمطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٦.

- الصلوي، إبراهيم محمد: **قصة أصحاب الأخدود**، أطروحة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٩.

- ضو، بطرس: **تاريخ الموارنة**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.

- علي، جواد: **المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار العلم للملايين، بيروت - دار النهضة، بغداد، ١٩٧٦.

- العلي، صالح أحمد: **محاضرات في تاريخ العرب**، مكتبة المثنّى، بغداد، ١٩٦٨.

- فازيلييف، أ.أ.: **العرب والروم**، تعريب محمد عبد الهادي شعيرة،

وزارة المعارف العمومية، القاهرة، بلا تاريخ.

- فرانكفورت، هـ. (وآخرون): ما قبل الفلسفة، تعريب جبرا إبراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠.

- فلهاوزن، يوليوس: تاريخ الدولة العربية، تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.

- مؤنس، حسين: أطلس تاريخ الإسلام، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

- ولفنسون، إسرائيل: تاريخ اللغات الساميّة، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٢٩.

٣ - المصادر والمراجع الأجنبية:

- ABERCROMBIE, Thomas J.: **Arabia's Frankincense Trail,** National Geographic, vol. 168, Nr.4, Oct. 1985, pp. 474 - 513.

- AHMAD, Nafis: **The Arabs' Knowledge of Ceylon,** Islamic Culture, vol. 19 (1945), pp. 223 - 241.

- ALI, Abdul: **The Arabs as Seafarers,** Islamic Culture, vol. 54 (1980), Nr. 4, pp. 211 - 222.

- AMIT, M.: **Athens and the Sea, a Study in Athenian Sea Power, Latomus,** Bruxelles, 1965.

- ANANI, Ahmad: **Gulf Relations with the West: an Historical Survey** (Part I), Islamic Culture, vol.60 (1986), Oct., pp. 53 - 82.

- BOWERSOCK, G.W.: **A Report on Arabia Provincia,** Journal of Roman Studies, 61 (1971), pp. 219 - 242.

——— **Syria under Vespasian,** Journal of Roman Studies, 63 (1973), pp. 133 - 140.

- BRADFORD, Ernle: **The Year of Thermopylae,** Mac Millan London Limited, 1980.

- BURN, A.R.: **Persia and the Greeks,** Stanford University Press, Stanford, California, 1984.

- Cambridge Ancient History, Cambridge University Press, 1951.

- CASSON, Lionel: **Ships and Seamanships in the Ancient World,** Princeton University Press, Princeton, 1971.

- CHARLESWORTH, M.P.: **Trade Routes and Commerce of the Roman Empire,** Cambridge University Press, 1924.

- CLOWES, G.S. Laird: **Sailing Ships, their History and Development,** Ministry of Education, London, 5th.ed., 1932, reprinted 1959.

- CONRAD, Lawrence I.: **Abraha and Muhammad: Some Observations** Apropos of Chronology and Literary TO POI in the Early Arabic Historical Tradition, B.S.O.A.S., vol.50 (1987), pp. 225 - 240.

- CRONE, Patricia: **Meccan Trade and the Rise of Islam,** Princeton University Press, 1987.

- CULVER, Henry B.: **The Book of Old Ships,** Garden City Publishing Company, New York, 1935.

- DARREL, Haug Davis: **The Earth and Man,** Mac Millan New York, 1943.

- DE PLANHOL, Xavier: **Les Fondements Géographiques de l'Histoire de l'Islam,** Flammarion, Paris, 1968.

- DEVREESSE, Robert: **Arabes-Perses et Arabes-Romains, Lakhmides et Ghassanides,** Revue Biblique, II (1942), pp. 263 - 307.

- DIODORUS SICULUS: Translated by C.H. Oldfather, the Loeb Classical Library. London and Cambridge, 1935.

- DONNER, Fred Mcgraw: **The Bakr b. Wa'il Tribes and Politics in Northeastern Arabia on the Eve of Islam,** Studia Islamica, Ex fasciculo LI, (1980), G.P. Maisonneuve-Larose, Paris.

——— **The Formation of the Islamic State,** Journal of the American Oriental Society, 106.2 (1986), pp. 283 - 296.

——— **Mecca's Food Supplies and Muhammad's Boycott,** Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol.xx, part III, pp. 249 - 266.

——— **Muhammad's Political Consolidation in Arabia up to the Conquest of Mecca,** The Muslim World, vol. LXIX, No 4 (1979), pp. 229 - 247.

- DOSTAL, Walter: **The Evolution of Beduin Life,** Studi Semitici, II (1959), pp. 11 - 34.

- GRAF, David F.: **The Saracens and the Defense of the Arabian Frontier**, Bulletin of American Schools of Oriental Studies, 229 (1978), pp. 1 - 26.

- GRUNDY, G.B.: **The Great Persian War and its Preliminaries**, A.M.S. Press, New York, 1969.

- HAJI HASSAN, Abdullah Alwi: **The Arabian Commercial Background in pre-Islamic Times**, Islamic Culture, vol. 61 (1987), Nr.2, pp. 70 - 83.

- HAMIDULLAH, Muhammad: **Intercalation in the Qur'an and the Hadith**, Islamic Culture, vol. 17 (1943), pp. 327 - 330.

——— **Al-Ilaf, ou les rapports économico-diplomatiques de la Mècque pré-islamique**, Mélanges Louis Massignon II, (1957), pp. 293 - 311.

——— **The Nasī', the Hijrah Calender and the Need of Preparing a New Concordance for the Hijrah and Gregorian Eras**, Journal of the Pakistan Historical Society, 16 (1968), pp. 1 - 18.

——— **The Concordance of the Hijrah and Christian Eras for the Life-Time of the Prophet**, Journal of the Pakistan Historical Society, 16 (1968), pp. 213 - 219.

——— **Les voyages du Prophète avant l'Islam**, B.E.O., XXIX, (1979), pp. 221 - 230.

- HARTMAN, Martin: **Quraiš**, Zeitschrift für Assyriologie, XXVII (1912), ss. 43 - 49.

- HAWTING, G.R.: **The Disappearance and Rediscovery of Zamzam and the Well of the Ka'ba**, B.S.O.A.S., vol. 43 (1980), pp. 44 - 54.

-HENNINGER, Joseph: **La société bédouine ancienne**, Studi Semitici, II (1959), pp. 69 - 93.

- HERODOTUS: **The Histories**, translated by Aubrey de Sélincourt, The Penguin Classics, Edinburgh, 1963.

- HÖFNER, Maria: **Die Beduinen in der Vorislamischen Arabischen Inschriften**, Studi Semitici, II (1959), ss. 53 - 68.

- HOURANI, George Fadlo: **Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times**, Princeton University Press, 1951.

- HUSEIN, Raef T.A.: **The Early Arabian Trade and Marketing**, Islamic Quarterly, vol.30 (1986), pp. 109 - 117.

- **Encyclopédie de l'Islam**, Nouvelle Edition, Brill, Leiden-Maisonneuve et Larose, Paris, 1986:

- Abraha, BEESTON, A.F.L. (Ṭabarī; Ibn Hishām, Aghānī;... Procope: De bello persico...).
- Hāshim b. 'Abd Manāf, MONTGOMERY-WATT, W. (Ibn Hishām; F. Wüstenfeld, Chroniken der Stadt Mekka, Leipzig 1858 - 61).
- Ḥums, MONTGOMERY-WATT, W. (Ibn Hishām; Ya'ḳūbī; Azraḳī; Ibn Ḥabīb: Muḥabbar; J. Wellhausen: Reste Arabischen Ḥeidentums...).
- Īlāf, REDACTION (Ibn Ḥabīb: Muḥabbar; Ibn Hishām: Sīrā; Ya'ḳūbī; Ibn Sa'd; Ṭabarī; Mas'ūdī...).
- Īlāh, MACDONALD, D.B. (al-Rāzī: Mafātīḥ al-ghayb; al-Bayḍawī; al-Zamakhsharī...).

- FAHD, Toufic: **Le Panthéon de l'Arabie Centrale à la veille de l'Hégire**, Librairie Orientale Paul Geuthner, Paris, 1968.

- FIEY, Jean Maurice: Diocèses syriens orientaux du Golfe Persique, **Mémorial Mgr Gabriel Khouri-Sarkis**, Louvain, 1969, pp. 177 - 219.

——— Book Review of **Christianity among the Arabs in Pre-Islamic Times**, by J. Spencer Trimingham, Theological Review, The Near East School of Theology, II/2, Beirut, 1979, pp. 45 - 49.

——— Book Review of **L'Orient Chrétien à la veille de l'Islam**, by Edmond Rabbath, Théological Review, III/2, Beirut, 1980.

——— **The Last Byzantine Campaign into Persia and its Influence on the Attitude of the Local Populations towards the Muslim Conquerors 7 - 16 H./ 628 - 636 A.D.** - المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمّان ١٦ - ٢٢ أيار/ مايو، ١٩٨٥.

- GABRIELI, Francesco: **A Short History of the Arabs**, Robert Hale, London, 1965.

- GAWLIKOWSKI, Michel: **Le Commerce de Palmyre sur terre et sur eau**, L'Arabie et ses mers bordières, I, sous la direction de Jean-François Salles, GS-Maison de L'orient, yon 1988, pp. 163 - 172.

- GERMANUS, A.K. Julius: **Legacy of Ancient Arabia**, Islamic Culture, vol. 37 (1963), pp. 261 - 269.

- GIBB, Hamilton A.R.: **Pre-Islamic Monotheism in Arabia**, Harvard Theological Review, vol.55 (1962), pp. 269 - 280.

- MAC ADAM, Henry Innes: **Cicero's Reference to Bostra**, reprinted from Classical Philology, vol.78, No 2, April 1983, pp. 131 - 136.

- MILLAR, Fergus: **Paul of Samosata, Zenobia and Aurelian: The Church, Local Culture and Political Allegiance, in Third Century Syria**, Journal of Roman Studies, 61 (1971), pp. 1 - 17.

- MILLER, J. Innes: **The Spice Trade of the Roman Empire**, Oxford University Press, 1969.

- MONTGOMERY-WATT, W.: **Muhammad at Mecca**, Oxford University Press, 1953.

——— **Economic and Social Aspects of the Origin of Islam**, Islamic Quarterly, I (1954), pp. 90 - 103.

——— **Muhammad at Medina**, Oxford Clarendon Press, 1956.

- MUBARAC, Y.: **Les Noms, Titres et Attributs de Dieu dans le Coran et leurs Correspondants en Epigraphie Sud-Sémitique**, Le Muséon, 68 (1955), pp. 93 - 135, 325 - 368.

- NADAVI, Sayyed Sulaiman: **Arab Navigation**, Islamic Culture, vol. 16 (1942), pp. 72 - 86.

- NOBIRON, Rev. Bro. Louis: **Notes on the Arab Calendar Before Islam (Translation of Caussin de Perceval: «Memoire sur le Calendrier Arabe avant l'Islamisme», in: Journal Asiatique, Avril 1843)**, Islamic Culture, vol. 21 (1947), pp. 135 - 153.

- PARR, P.J.: **Exploration archéologique du Hedjaz et de Madian**, Revue Biblique, 76 (1969), pp. 390 - 393.

- **PERIPLUS OF THE ERYTHRAEAN SEA**, translated by Wilfred H. Schoff, Longmans, Green and Co., New York, 1912.

- PETERS, F.E.: **The Commerce of Mecca Before Islam**, in: A Way Prepared, Essays on Islamic Culture in Honor of Richard Bayly Winder, Edited by Farhad Kazemi and R.D. McChesney, New York University Press, New York and London, 1988.

- PFLAUM, H.G.: **La Fortification de la ville d'Adraha d'Arabie (259 - 260 à 274 - 275) d'après des inscriptions récemment découvertes**, Syria 29 (1952), pp. 307 - 330.

- JONES, A.H.M.: **The Cities of the Eastern Roman Provinces**, Oxford University Press, 1971.

- KENYON, Kathleen M.: **Some Aspects of the Impact of Rome on Palestine**, Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1970 (2), pp. 181 - 191.

- KIRKBRIDE, Diana: **Le temple nabatéen de Ramm, son évolution architecturale**, Revue Biblique, 67 (1970), pp. 65 - 92.

- KISTER, M.J.: **The Campaign of Hulubun, a New Light on the Expedition of Abraha**, Le Muséon, 78 (1965), pp. 425 - 436.

——— **Al-Hira, Some notes on its relations with Arabia**, Arabica, XV (1968), pp. 143 - 169.

——— **Maqam Ibrahim, a Stone with an Inscription**, Le Muséon 84 (1971), pp. 477 - 491.

——— **«Rajab is the Month of God...» A Study in the Persistence of an Early Tradition**, Israel Oriental Studies, I (1971), pp. 191 - 223.

——— **Some Reports Concerning Mecca from Jahiliyya to Islam**, Journal of the Economic and Social History of the Orient, XV (1972), pp. 61 - 93.

- KREHL, Ludolf: **Über die Religion der Vorislamischen Araber**, Oriental Press, Amsterdam, 1972 (Neudruck der Ausgabe Leipzig 1863).

- KRENKOW, F.: **The Annual Fairs of the Pagan Arabs**, Islamic Culture, XXI (1947), pp. 111 -113.

- LAMMENS, Henri: **Les Grosses Fortunes à la Mècque au Siècle de l'Hégire**, Egypte Contemporaine, VIII (1917), pp. 17 - 30.

——— **L'Arabie Occidentale avant l'Hégire**, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1928.

- LANDSTRÖM, Björn: **Sailing Ships**, George Allen and Unwin, London, 1969.

- LEWIS, Bernard: **The Middle East and the West**, Harper and Row, New York, 1966.

- LEOWE, Michael: **Spices and Silk: Aspects of World Trade in the First Seven Centuries of the Christian Era**, Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1971(2), pp. 166 - 179.

- PLINY: **Natural History**, translated by H. Rackham, London and Cambridge, 1969.

- POTTS, Daniel T.: **Trans-Arabian Routes of the Pre-Islamic Period**, dans l'Arabie et ses Mers Bordières, I, sous la direction de Jean-François Salles, GS-Maison de l'Orient, Lyon, 1988, pp. 127 - 162.

- PRINS, A.H.J.: **Sailing from Lamu**, Assen, 1965.

- PROCOPIUS: **History of the Wars**, translated by H.B. Dewing, Cambridge and London, 1979.

RABBATH, Edmond: **L'Orient Chrétien à la veille de l'Islam**, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1980.

———— **Mahomet, Prophète arabe et fondateur d'état**, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1981.

- RODINSON, Maxime: **Mohammed**, Penguin Books, Suffolk, Great Britain, 1977.

- RONCAGLIA, Martiniano: **Histoire de l'Eglise Copte**, Dar Al-Kalima, Liban, 1971.

- ROUGE Jean: **La Navigation en Mer Erythrée dans l'Antiquité**, dans L'Arabie et ses Mers Bordières, I, sous la direction de Jean-François Salles, GS-Maison de l'Orient, Lyon, 1983, pp. 59 - 74.

- ROWTON, M.: **Enclosed Nomadism**, Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. XVII (1974), part 1, pp. 1 - 30.

- RYCKMANS, G.: **Un fragment de jarre avec caractères minéens à Tell el-Kheleyfeh**, Revue Biblique, 48 (1939), pp. 247 - 249.

———— **Graffites Thamoudéens de la région de Cadès**, Revue Biblique, 48 (1939), pp. 242 - 247.

- RYCKMANS, Jacques: **Inscription de Muraighan (RY 506)**, Le Muséon, 66 (1953), pp. 330 - 342.

- SALIBI, Kamal S.: **Hadramut: A Name with a Story**, Studia Arabica et Islamica, Festschrift for Ihsan Abbas, edited by Wadad al Qadi, American University of Beirut, 1981, pp. 393 - 397.

- SALLES, Jean-François: **La Circumnavigation de l'Arabie dans l'Antiquité Classique**, dans l'Arabie et ses Mers Bordières, I, sous la direction de Jean-François Salles, GS Maison de l'Orient, Lyon, 1988; pp. 75 - 102.

- SANLAVILLE, Paul: **Des Mers au Milieu du Désert, Mer Rouge et Golfe Arabo-Persique**, dans L'Arabie et ses Mers Bordières, I, sous la direction de Jean-François Salles, GS Maison de l'Orient, Lyon, 1988; pp. 9 - 26.

- SERJEANT, R.B.: **Haram and Hawtah, the Sacred Enclave in Arabia**, Mélanges Taha Hussein, 1962, pp. 41 - 58.

- SEYRIG, Henry: **Les Inscriptions de Bostra**, Syria, 22 (1941 a), pp. 44 - 48.

———— **Inscriptions grecques de l'Agora de Palmyre**, Syria 22 (1941 b), pp. 223 - 270.

———— **Antiquités Syriennes - Postes romains sur la route de Médine**, Syria 22 (1941 c), pp. 218 - 223.

———— **Sur trois inscriptions du Hedjaz**, Syria 34 (1957), pp. 259 - 261.

- SHAHID, Irfan: **The Arabs in the Peace Treaty of 561**, Arabica III (1956), pp. 181 - 213.

———— **Ghassan and Byzantium: A New terminus a quo**, Der Islam, XXXIII (1958), pp. 232 - 255.

———— **The Last Days of Salih**, Arabica, V (mai, 1958, 2), pp. 145 - 158.

———— **Byzantino-Arabica: The Conference of Ramla, A.D. 524**, Journal of Near Eastern Studies, XXXIII (1964), pp. 115 - 131.

———— **The Martyrs of Najran, New Documents**, Société des Bollandistes, Bruxelles, 1971.

———— **Byzantium in South Arabia**, Dumbarton Oaks Papers XXXIII, 1979, Dumbarton Oaks Center for Byzantine Studies, Washington.

———— **Philological Observations on the Namara Inscription**, Journal of Semitic Studies, vol. 24, No1, 1979, pp. 33 - 42.

———— **Two Qur'anic Suras: Al Fil and Quraysh**, Studia Arabica et Islamica, Festschrift for Ihsan Abbas, edited by Wadad al Qadi, American University of Beirut, 1981, pp. 429 - 436.

———— **Byzantium and the Arabs in the Fourth Century**, Dumbarton Oaks, Washington, 1984.

———— **Byzantium and the Arabs in the Fifth Century**, Dumbarton Oaks, Washington, 1989.

- SIMON, R.: **L'Inscription RY 506 et la préhistoire de la Mècque,** Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, XX (1967), pp. 325 - 337.

——— **Hums et Ilaf, ou Commerce sans Guerre (Sur la Genèse et le Caractère du Commerce de la Mècque),** Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, XXIII (2) (1970), pp. 205 - 232.

——— **Sur l'institution de la Mu'āḫāh: Entre le tribalisme et l'Umma,** Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, XXVII (3), (1973), pp. 333 - 343.

- SMITH, Sidney: **Events in Arabia in the 6th Century A.D.,** B.S.O.A.S., XVI (1954), pp. 425 - 468.

- SOMOGYI, Joseph: **The Part of Islam in Oriental Trade,** Islamic Culture, vol. 30 (1956), pp. 179 - 189.

- STRABO: **The Geography,** translated by Horace Leonard Jones, the Loeb Classical Library, London and New York, 1930.

- SUBHI, J. Labib: **Die Islamische Expansion und das Piratenwesen im Indischen Ozean,** Der Islam, Band 58, Heft 1, ss. 147 - 167.

- TRIMINGHAM, John Spencer: **Islam in Ethiopia,** Frank Cass, London, 1976.

——— **Christianity among the Arabs in Pre-Islamic Times,** Longman, London and New York, Librairie du Liban, 1979.

- VAN DEN BRANDEN, Albert: **Histoire de Thamoud,** Publications de l'Université Libanaise, 2e éd., Beyrouth, 1966.

- VILLIERS, Alan: **Monsoon Seas, the Story of the Indian Ocean,** McGraw-Hill, New York, 1952.

- VON GRÜNEBAUM, G.E.: **The Nature of the Arab Unity before Islam,** Arabica X (1963), pp. 5 - 25.

- VON WISSMANN, Hermann: **Himyar Ancient History,** Le Muséon, (1964) (3 - 4), pp. 429 - 499.

- WILL, Ernst: **Marchands et chefs de caravanes à Palmyre,** Syria, 34 (1957), pp. 262 - 277.

- WINNETT, F.V.: **Allah before Islam,** The Moslem World, XXVIII (1938), Kraus Reprint Co., New York, 1968.

الفهرس